علاقة العثمانيين بالإمام

يحيى في ولاية اليمن

علاقة العثمانيين بالإمام يحيى
في ولاية اليمن

١٣٢٢-١٣٣٧هـ/١٩٠٤-١٩١٨م

د/ فؤاد عبدالوهاب علي الشامي

الإهداء

إلى والدي
الذي أحب الوطن والناس فأحبه الجميع
وأنا أولهم
وإلى الوالد علي أبو الرجال
الذي علم نفسه فتعلم منه الآخرون
وأنا منهم

المصطلحات

م. و. ث	المركز الوطني للوثائق
B.E.O	الأرشيف العثماني
*	اسم علم أو موقع تم تعريفه سابقاً
(*)	توضيح في الهامش
T.C	الجمهورية التركية
م. ت	ملف تركيا في المركز الوطني للوثائق
م. ي	ملف الإمام يحيى في المركز الوطني للوثائق
الوثائق العثمانية (ص)	الوثائق العثمانية (صور)
الوثائق العثمانية (أ)	الوثائق العثمانية (أصل)

مقدمة الناشر

تراودنا الأمنيات في لحظات كثيرة ونحن نقرأ كتاب ما يحمل بين صفحاته مضمونا متميزا ومعلومات دقيقة، وتحليلا موضوعيا، وأمانة علمية، في ان يقرأ هذا الكتاب أكبر عدد ممكن من الناس وأن يصبح بين يدي كل من نحب، وفي متناول عشاق الحق والحقيقة،. وهذا ماعشته مع رسالة الدكتوراه التي بعنوان (**علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن**) للأخ العزيز الدكتور فؤاد عبد الوهاب الشامي والتي كانت رفيقة سفري، وكتاب رحلتي، وأنا مسافر الى سلطنة عمان قبل عامين، فقد عشت أياما ممتعة حقاً مع هذه الرسالة العلمية المتميزة بوثائقها النادرة ومراجعها القيمة، واستنتاجاتها المنطقية، وتحليلاتها المعمقة، وكتابتها ألمتروية والمتزنة... وكنت كلما أبحرت بين سطورها، اشعر بخسارة بقائها حبيسة أوراقها، حتى جاءت اللحظة التي تحققت فيها تلك الأمنيه وأصبحت طباعة هذه الوثيقة التاريخية مسألة وقت، وبعدها تصبح بين يدي كل من تحسرعلى حجب تاريخ بناء الدولة اليمنية المدنية المعاصرة على يد الأمام يحي حميد الدين رحمة الله عليه.

ولعل من التوفيق ان يتشرف مركز الرائد للدراسات والبحوث بنشر هذه الرسالة وطباعتها والتي يأتي نشرها واليمنيون يتحاورون فيما بينهم لبناء الدولة اليمنية التي ينشدونها بعدان اضاعها العسكر، وغيبها الساسة الانتهازيون .

عبدالله هاشم السياني

رئيس مركز الرائد للدراسات والبحوث

بين يدي هذا الكتاب

أ.د. حسين بن عبدالله العمري
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة صنعاء – كلية الآداب
قسم التاريخ

هذه أطروحة دكتوراه ازعم أنها ليست كغيرها من الرسائل الجامعية التي سبق لي الإشراف عليها أو مناقشتها في العقدين الماضيين، ليس فقط لأهمية موضوعها وجهد صاحبها الذي استمر بعد أن نال الماجستير عام 2004م نحو ست سنوات أجاد خلالها اللغة العثمانية/ التركية وتردد فيها بين صنعاء واستانبول (دار السعادة) طويلاً منقباً في كنوز الأرشيف العثماني عن كل ماله صلة بموضوعه(علاقة الإدارة العثمانية باليمن خلال وجودها الثاني باليمن(1872-1918م)) ومن ثمة دور الإمام يحي بن محمد حميد الدين (1322-1367هـ/ 1904- 1948م)، مؤسس دولة اليمن الحديث والمعاصر , وعلاقته بالعثمانيين قبل اتفاق (صلح) دعّان المعلن عام 1329هـ / 1911م (وملحقه السري) ،وبعده حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فالانسحاب العثماني النهائي من اليمن وغيره من الولايات العربية في أعقابها بموجب اتفاقية (مندروس) الموقعة في اكتوبر 1918م بين الدولة العثمانية المهزومة مع دول المحور ودول الحلفاء المنتصرة وكانت اليمن-بعيد ذلك- أول دولة عربية مستقلة بموجب اتفاقية لوزان عام1923م .

لقد تتبع – باحثنا الجاد – الدكتور فؤاد بن عبدالوهاب الشامي , وذلك كله وغيره مفتشاً ومدققاً في وثائق وملفات الأرشيف والسلنامات (الكتب السنوية) للدولة(العلية) غير مكتف من الاستفادة بما يزيد عن ستين مصدر ودراسة عربية وعثمانية فقد مكنته لغته

التركية من الاستئناس بعدد غير قليل من المصادر والمراجع التركية الصادرة حديثا في تركيا أواخر العقد الماضي ومطلع هذا القرن بما في ذلك مذكرات ورسائل بعض الساسة والولاة الأتراك أمثال الشخصية البارزة عصمت اينونو (ت:١٩٧٣م) الذي كان حاضراً مع المشير احمد عزت باشا (ت :1947م) رئيسا هيئة اركان الجيش العثماني أثناء توقيع اتفاق دعّان ، وقد كان بعد ذلك رئيس للجمهورية التركية وله مذكرات اقتبس منها الدكتور الشامي موقفا جرى بينه وبين الإمام يحي حول جندي عثماني أسير كان يعمل مع الإمام ورفض فك إساره، وكيف انعكس ذلك الموقف سلباً في تواصل ومراسلات الإمام خلال رئاسة اينونو فيما بعد ذلك بسنين!

***

وبعد: إن هذه الرسالة الهامه والمفيدة ستكون إضافة تثري المكتبة اليمنية والعربية وتميط اللثام عن كثير من الأحداث التاريخية بالعودة إلي الأصول والوثائق التي لم تكن في مجملها متاحة من قبل .

ولا شك أن في جعبة المؤلف ما نأمل أن يقوم بتحقيقه ونشره قريبا في مواضيع أخرى ذات علاقة باهتماماته واختصاصه ،وهو جدير بذلك.

والله من وراء القصد،،،،

صنعاء ٢٠١١/٥/٢م

الموافق 11جمادي الثاني 1433هـ

المقدمة

إن معظم فترات تاريخ اليمن مازالت تحتوى على قضايا عديدة، وأحداث كثيرة تحتاج إلى دراسة، وبحث، وتحقيق بأسلوب علمي وأكاديمي، لتوضيح ملابساتها وتأثيراتها على مجريات أحداثها. ومن ذلك علاقة اليمن بالقوى الخارجية التي كان لها تأثير واضح في التاريخ اليمني، وبالرغم من أن الدراسات التاريخية الأكاديمية في اليمن قد شهدت في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً، وحققت انجازات ملموسة، إلا أن الحاجة مازالت قائمة لتوضيح بعض الحقائق والأحداث في ثنايا هذا التاريخ، خاصة بعد ظهور معلومات جديدة عن وقائعه وأحداثه من خلال الوثائق التي يتم الكشف عنها او نشرها من وقت إلى آخر، أو من خلال المخطوطات التي يتم تحقيقها، أو عن طريق الدراسات الأكاديمية التي تقدم في الجامعات المحلية والخارجية، وهذا شجع الباحثين والدارسين للعمل على توضيح بعض الحقائق التاريخية التي تمت دراستها سابقاً، وذلك سعياً لتحقيق الهدف العام من دراسة التاريخ، وهو الوصول إلى الحقيقة المجردة بقدر الإمكان.

وهذا ينطبق على تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، فبالرغم من أن هذه الفترة قد حظيت باهتمام كبير من الباحثين والدارسين، الذين عملوا على دراسة أحداثها وقضاياها المختلفة، إلا أنه مع مرور الوقت تظهر الحاجة إلى إعادة النظر في بعض ما تم دراسته بموجب المعلومات الجديدة التي يتم التوصل إليها.

وقد اطَّلع الباحث على العديد من الوثائق والمصادر العثمانية، والمراجع التركية المتعلقة بتاريخ اليمن أثناء فترة الحكم العثماني الثاني، والتي لم يتم الاستعانة بها في الدراسات السابقة التي تناولت هذه الفترة، ووجد أنها تقدم معلومات كثيرة وجديدة عن تلك الفترة، وشجعه ذلك على اختيار موضوع رسالته هذه للدكتوراه في هذه الفترة، وبعد التشاور مع أساتذة الباحث تم اختيار موضوع علاقة الإدارة العثمانية بالإمام يحيى ١٣٢٢-١٣٣٧هـ/١٩٠٤-١٩١٨م، بهدف الاستفادة من تلك الوثائق والمصادر والمراجع في إزالة الغموض عن بعض جوانب هذه العلاقة، والتي لم تكن واضحة في الدراسات السابقة، نظراً لاعتمادها بشكل رئيسي على الوثائق والمصادر والمراجع العربية والأجنبية، ولم

تعتمد على الوثائق والمصادر (العثمانية والتركية) إلا بشكل محدود، بسبب عدم إتاحتها للباحثين آنذاك، كما ساهم عدم المعرفة باللغة العثمانية والتركية عند بعض الباحثين في عدم استفادة تلك الدراسات منها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت الأسباب التي دفعت اليمنيين إلى مقاومة الحكم العثماني لبلادهم، وتوضح الملابسات التي حالت دون وصول الجانبين إلى اتفاق ينهي تلك المقاومة وينظم العلاقة بينهما، وفي الجزء الآخر من الدراسة تم مناقشة صلح دعّان ١٣٢٩هـ/١٩١١م، وتوضيح طبيعة العلاقة التي توطدت بين الإدارة العثمانية والإمام يحيى بعد الصلح، والتي تركت أثراً إيجابياً لدى العثمانيين واليمنيين مازال قائما إلى يومنا هذا، إضافة إلى أنها تناولت الظروف المحلية والخارجية التي أثرت في مجريات الأحداث في اليمن خلال هذه الفترة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق العثمانية المحفوظة في الأرشيف العثماني في اسطنبول، والوثائق المحفوظة في المركز الوطني للوثائق بصنعاء، وعلى المصادر العثمانية التي مازالت مكتوبة بلغتها الأصلية، أو التي تمت ترجمتها إلى اللغة التركية الحديثة، إلى جانب المصادر والمراجع العربية والدراسات التركية المعاصرة المتعلقة بموضوع البحث.

ومن أهم المصادر التي تم الاعتماد عليها: مذكرات وخواطر عدد من مسئولي الدولة العثمانية الذين كان لهم دور مباشر في أحداث تلك الفترة، إضافة إلى مذكرات عدد من الولاة والموظفين العثمانيين في ولاية اليمن، ومما ساعد الباحث على الاستفادة من تلك الوثائق والمصادر والمراجع المذكورة معرفته باللغة العثمانية والتركية.

وأما الفترة التاريخية التي تناولتها الدراسة فتعود أهميتها إلى أنها تميزت بوجود صراع شديد بين اليمنيين، والدولة العثمانية ممثلة بإدارة الولاية، والذي لم ينجح أي طرف في حسمه لصالحه، ولكن بعد أن تمكن الطرفان من عقد صلح دعّان الذي نظم العلاقة بينهما، تحولت هذه العلاقة من الحالة العدائية إلى الحالة السلمية لأول مرة خلال فترتي الحكم العثماني الأول والثاني، كما شكلت الظروف التي مرت بها اليمن في تلك الفترة الأسس التي اعتمد عليها الإمام يحيى بعد خروج العثمانيين في بناء دولته، وكانت جزءً من مجريات

الأحداث فيها وتعتبر انعكاساً للصراع الذي كان قائما آنذاك بين الدول الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وبعد أن تمكنت دول الحلفاء من حسم الحرب لصالحها، وفرضت على الدولة العثمانية الخروج من الولايات التابعة لها، حصلت اليمن نتيجة لذلك على استقلالها، الذي أثار شهية العديد من الأطراف الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها وفرض مصالحها عن طريق السياسة، أو عن طريق المواجهة، وفي الأخير تمكن الإمام يحيى من فرض سيطرته على معظم أنحاء اليمن.

وكان الباحث قد استخدم في دراسته المنهج التاريخي في التحليل، والتدقيق بهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية، مستعيناً بالوثائق والمصادر المتاحة بعد التأكد منها. وكان الهدف من سرد بعض الأحداث التاريخية في بعض الفصول هو توضيح ودعم الفكرة التي تتم مناقشتها، أو الاستعانة بها في تحليل أسباب وملابسات ونتائج أحداث وقضايا تلك الفترة، ومعرفة الظروف التي مرت بها العلاقة بين سكان الولاية والدولة العثمانية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى مرحلتين زمنيتين، الأولى قبل صلح دعّان، واحتوت على التمهيد وفصلين، والمرحلة الثانية بعد صلح دعّان واحتوت على فصلين، وفي فصول كل مرحلة تم التطرق إلى المواضيع المتعلقة بها، وذلك حتى تتمكن الدراسة من مناقشة المواضيع المستهدفة، وتوضيح تأثيرها في المسار التاريخي للولاية.

وبالنسبة للصعوبات التي واجهت الباحث فقد كانت عديدة ومن أهمها: وجود جزء كبير من الوثائق، والمصادر، والمراجع العثمانية، والتركية (الحديثة) التي اعتمدت عليها الدراسة في تركيا، مما اضطره إلى السفر عدة مرات إلى هناك للحصول عليها، ونظراً لأن الأرشيف العثماني يضم ألاف الوثائق المتعلقة بتاريخ اليمن، فقد استدعى ذلك تخصيص وقت طويل لدراسة وفرز واختيار الوثائق التي يمكن أن تستفيد منها الدراسة، كما كان لعدم تفرغ الباحث تأثيراً في الوقت الذي يجب أن يخصصه للبحث والدراسة، مما تسبب في مضاعفة الجهد وإطالة الفترة التي احتاج إليها لإنهاء موضوعه.

وأما الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين العثمانيين وسكان ولاية اليمن أثناء الحكم العثماني الثاني، فإن معظمها تعرضت للموضوع في إطار تاريخي عام، ولم ينل ما

يستحقه من التحليل والتدقيق والمناقشة، والجزء الآخر من الدراسات السابقة صدرت قبل عقود طويلة، وفي الفترة التي أعقبت صدورها ظهرت وثائق ومخطوطات جديدة، من خلالها يمكن استكمال دراسة الجوانب التي مازالت تحتاج إلى ذلك. ومن أهم الدراسات السابقة:

- **تكوين اليمن الحديث** للأستاذ الدكتور سيد مصطفى سالم، وقد تناولت هذه الدراسة الحكم العثماني لليمن في القسم الأول والقسم الثاني منها، وبالرغم من تميز المؤلف وإمكانياته التي لا يشكك فيها أحد، إلا أن دراسته هذه قد صدرت قبل خمسة عقود تقريباً، ولم تستعن بالوثائق والمصادر العثمانية إلا بشكل محدود، مما جعلها تخرج بتوضيح لوجهة النظر اليمنية والعربية في الأحداث التي وقعت في تلك الفترة، ولم تتطرق لوجهة النظر العثمانية فيها، وقد أشار الأستاذ الدكتور سيد في مقدمة دراسته إلى أن أهم مشكلة واجهته أثناء البحث، هي قلة المصادر والمراجع التي تمكن من الوصول إليها.

- **الحكم العثماني الثاني لليمن** للدكتور فاروق أباظة، وكانت هذه الدراسة قد صدرت بعد فترة قصيرة من صدور كتاب الدكتور سيد، ولذلك فإنها لم تقدم إضافة جديدة للموضوع، باستثناء التوسع في تناول قضايا ثانوية بالإضافة إلى التوسع في سرد الأحداث والظروف التي لا تتعلق بموضوع الدراسة التي نحن بصددها.

- الدراسات التي قدمها الدكتور محمد عيسى صالحيه وهي: **سيرة الإمام المنصور، وسيرة الإمام يحيى، وعشر سنوات من سيرة الإمام يحيى**، كانت هذه الدراسات عبارة عن تحقيق مخطوطات، ولكن افرد الدكتور صالحيه الجزء الأول من كل دراسة لتناول مواضيع مختلفة، ففي سيرة الإمام يحيى ركز على سياسة الإمام يحيى المحلية وعلاقته مع الانجليز، وفي عشر سنوات من سيرة الإمام يحيى تناول علاقته مع العثمانيين، واستخدم في ذلك وثائق الارشيف البريطاني (المعروفة) كمصدر رئيسي لتلك الدراسات، ومن خلال الاطلاع على الدراسات التي قدمها صالحيه وجد الباحث أنها لم تلتزم بتناول أحداث وقضايا الفترة بشكل محايد، وكان تناولها بما يفيد طرف دون آخر مما أثَّر على الأحداث التاريخية التي تعرض لها.

- **التشكيلات المركزية للدولة العثمانية والإدارة المحلية في اليمن**، للدكتور عبدالكريم العزيز، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي اعتمدت على الوثائق والمصادر العثمانية، والتركية، ولكنها تناولت الحكم العثماني لليمن من الزاوية القانونية بحكم تخصص الباحث في هذا المجال.

- إضافة إلى ما تقدم فقد تناولت عدداً من البحوث والدراسات الحكم العثماني الثاني لليمن، ولكنها لم تتعرض للموضوع بشكل كامل، أو أنها تناولته من زاوية واحدة فقط.

ومع ذلك فإن هذه الدراسة لا تتعارض مع الدراسات السابقة بقدر ما حاولت أن توضح بعض الحقائق والاحداث التاريخية التي لم تتعرض لها تلك الدراسات، من خلال المعلومات التي قدمتها الوثائق والمصادر التي ظهرت مؤخراً.

وقد قسم الباحث دراسته إلى تمهيد وأربعة فصول:

التمهيد: تم فيه تقديم خلفية تاريخية عن العلاقة بين الإدارة العثمانية وسكان الولاية، قبل ظهور الإمام يحيى في عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، من خلال محورين:

الأول: محور التوسع والبناء وتناولت الدراسة فيه الجهود التي بذلها العثمانيون لإصلاح وتطوير مختلف جوانب الحياة في الولاية، وتوفير الخدمات الضرورية التي كان السكان في حاجة إليها، واستعراض جهودهم في تثبيت سلطتهم وتوسيع نطاقها في مختلف أنحاء الولاية.

المحور الثاني: فكان عنوانه التمرد والمقاومة لهذا الحكم، وفيه تم تناول بداية تدهور العلاقة بين العثمانيين وسكان الولاية، والأسباب التي كانت وراء ذلك، ثم زعامة الإمام المنصور محمد حميد الدين للمقاومة اليمنية ضدهم.

الفصل الأول: تناول هذا الفصل بداية ظهور الإمام يحيى حميد الدين، عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م وسياسته المحلية التي استطاع من خلالها فرض نفسه كزعيم للمقاومة ضد الحكم العثماني، والجهود التي بذلها للقضاء على منافسيه، وعلى رأسهم الإمام الحسن بن يحيى القاسمي، وبعد ذلك تم تناول علاقة الإمام يحيى بالعثمانيين قبل صلح دعّان،

والأسباب التي أفشلت الجهود التي بذلت للتوصل إلى عقد صلح بين الطرفين، والأسباب التي ساهمت في تدهور العلاقة بين إدارة الولاية وسكانها، ثم استعراض المواجهات العسكرية والتي نجح الإمام يحيى من خلالها في دخول مدينة صنعاء عاصمة الولاية عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، وخروج العثمانيين منها بموجب الاتفاق الذي عقده مع الوالي العثماني توفيق باشا، وفي نهاية الفصل تم تناول العلاقة بين الطرفين بعد أن تمكن أحمد فيضي من إخراج قوات الإمام من مدينة صنعاء.

الفصل الثاني: تطرق الباحث فيه إلى السياسة العثمانية في ولاية اليمن قبل صلح دعّان، وجهود الدولة العثمانية لإصلاح أوضاع الولاية، من خلال الحديث عن السياسات الإدارية والمالية والقضائية التي مارستها خلال هذه الفترة، وتوضيح طبيعتها وتأثيراتها السلبية، والإيجابية على تلك الأوضاع، ودورها في توسيع نطاق التمرد والمقاومة ضد الحكم العثماني، ثم تناول الفصل عدداً من اللوائح (التقارير) الإصلاحية التي قدمت إلى السلطان أو إلى الباب العالي(مجلس الوزراء) لتوضيح مشاكل الولاية وأسبابها وتقديم مقترحات لحلها، ودور مجلس المبعوثان(البرلمان) بعد إعادة فتحه عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م في معالجة قضايا ومشاكل ولاية اليمن مع التركيز على جهود ممثلي اليمن في المجلس ودورهم في ذلك، وفي الأخير تم استعراض مواقف الأطراف العثمانية والعربية في اسطنبول وخارجها من سياسة الدولة في الولاية.

الفصل الثالث: تم في هذا الفصل تحليل ودراسة صلح دعّان بين الإمام يحيى والدولة العثمانية عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، وفي البداية استعرض الباحث محاولات الصلح السابقة بين العثمانيين والمقاومة اليمنية منذ عهد الإمام المنصور وصولاً إلى عهد ابنه الإمام يحيى والظروف التي ساهمت في عقد صلح دعّان بين الطرفين، وبعد ذلك استعرض بنود صلح دعّان العلنية والسرية وتناولها بالشرح والتحليل والتدقيق والمقارنة مع المشاريع السابقة، مع توضيح موقف القوى المختلفة في اليمن وفي العاصمة اسطنبول من هذا الصلح، ثم تطرق للنتائج التي تمخضت عن عقده، والفوائد التي حصل عليها كل طرف من خلاله، موضحاً العلاقة بين الإمام والعثمانيين بعد الصلح، كما تناول هذا الفصل دور الحسن

الإدريسي في مجريات الأمور في الجانب الغربي من ولاية اليمن خلال تلك الفترة، وتأثير حركته على التقارب بين الدولة العثمانية والإمام، وتأثير الصلح على العلاقة بين الإمام والإدريسي وتحولها من حالة السلم إلى حالة الحرب، وتعاون الإمام مع العثمانيين ضده.

الفصل الرابع: تناول أوضاع اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى ونتائجها التي أثرت فيه، وقد بدأ بالتطرق إلى الأوضاع السياسية والعسكرية للدولة العثمانية قبل الحرب وبعدها، وتأثيرها على الأوضاع الإدارية والعسكرية والمالية في ولاية اليمن، ثم تناول موقف الإدارة العثمانية في اليمن من إعلان الدولة العثمانية اشتراكها في الحرب ضد الحلفاء، بما في ذلك الانجليز الذين كانوا محتلين لعدن والمناطق الجنوبية والشرقية من اليمن، وتأثير ذلك على الأوضاع في المنطقة، وتناول هذا الفصل أيضاً السياسة الانجليزية تجاه اليمن قبل الحرب وبعدها، موضحا علاقتهم مع الإمام يحيى ومع العثمانيين، وبعد ذلك تطرق إلى دخول القوات العثمانية إلى لحج، والهدف من ذلك، وموقف القوى المختلفة من التحركات العثمانية في المنطقة.

وكانت آخر قضية تناولها الباحث في هذا الفصل قضية خروج العثمانيين، واستقلال اليمن عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، والملابسات التي صاحبت تنصيب الإمام يحيى نفسه حاكماً لليمن، بالتنسيق مع والي اليمن العثماني محمود نديم وقائد الجيش توفيق باشا، وموقف العثمانيين والانجليز، والقوى المحلية في الولاية، وفي المناطق الخاضعة للحماية، من وصول الإمام إلى حكم البلاد، وفي نهاية الفصل تم التطرق إلى علاقة الإمام بالعثمانيين بعد خروجهم من اليمن، ودور من تبقى منهم في بناء دولته.

وفي خاتمة الدراسة تم استعراض النتائج التي تم التوصل إليها.

وأخيراً أقدم الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل أو قدم يد المساعدة في ذلك.

وفي الختام أرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في تقديم المعلومة الصحيحة والحقيقة المجردة في ثنايا هذه الدراسة، وأملي أن تقدم إضافة نوعية للمكتبة اليمنية، وإن وجد أي تقصير فحسبي أنني بذلت كل ما أستطيع والكمال لله.

والله ولي التوفيق،،،

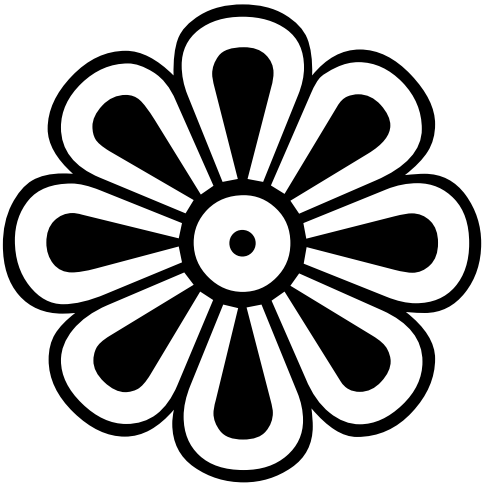

التمهيد
ملامح الحكم العثماني الثاني لليمن قبل ظهور الإمـام يحيى

١٢٦٤ ـ ١٣٢٢هـ/١٨٤٨م ـ ١٩٠٤م

حكم العثمانيون اليمن فترتين متباعدتين امتدت الأولى قرناً كاملاً، (٩٤٥-١٠٤٥هـ/١٥٣٨-١٦٣٥م)، وكانت الثانية بين عامي (١٢٦٤-١٣٣٧هـ/١٨٤٨-١٩١٨م)، وبرغم الفترة الزمنية الطويلة بين خروجهم من اليمن في الفترة الأولى، وعودتهم إلى تهامة في بداية الفترة الثانية، والتي تقدر بمائتي عام هي فترة الاستقلال عن الحكم العثماني الأول، إلا أن الظروف والمصاعب التي واجهوها في اليمن خلال الفترتين تكاد تكون متشابهة، من حيث عدم الاستقرار، وطبيعة العلاقة مع الأهالي، وحتى من حيث سياسة الدولة العثمانية نحو اليمن.

وفي هذا التمهيد سوف يتناول الباحث جهود الدولة العثمانية التي بذلتها في سبيل تثبيت سيطرتها على ولاية اليمن في بداية الفترة الثانية، وكيف تعامل اليمنيون معها.

الدخول العثماني الثاني إلى اليمن

في عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م كلف الباب العالي توفيق باشا معاون والي جدة والشريف محمد بن عون شريف مكة بالتوجه إلى اليمن على رأس قوة تقدر بثلاثة ألف جندي، لإخضاعها للنفوذ العثماني المباشر، بعد أن كانت تخضع للنفوذ الصوري للدولة العثمانية منذ خروج قوات محمد علي باشا منها، وتكليف الشريف حسين بن علي بن حيدر آل خيرات عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م بحكم المخلاف السليماني، وتهامة اليمن باسم السلطان العثماني،[١] وخلال تلك الفترة وصلت شكاوى عديدة من أهالي تهامة وتجارها، يطالبون فيها تدخل الدولة لإنقاذهم من الظروف السيئة التي يعيشونها بسبب الصراع الذي كان قائماً بين الشريف حسين المذكور أمير تهامة من قبل العثمانيين، والإمام المتوكل محمد بن يحيى إمام صنعاء (١٢٦١-١٢٦٦هـ/١٨٤٥-١٨٥٠م)، والذي كان له تأثير كبير على استقرار المنطقة، وعلى التجارة التي كانت مصدراً رئيساً لسكانها، كما تضررت أيضاً المصالح التجارية للأجانب نتيجة لذلك الصراع[٢].

---

1. A.DVN.NMH.6/6.. BEO: ISTANBUL.T.C.

2. الشامي، فؤاد عبدالوهاب : تاريخ المخلاف السليماني، وزارة الثقافة – صنعاء – اليمن ٢٠٠٤م، ١٢٦.

كان الشريف حسين بن علي بن حيدر قد أرسل طلباً إلى السلطان عبدالمجيد (١٢٦٤-١٢٩٠هـ/١٨٤٨-١٨٧٣م) لإرسال من يستلم تهامة والمخلاف السليماني منه باعتبار أن الدولة العثمانية هي التي عينته أميراً للمنطقة بعد خروج قوات محمد علي باشا منها عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، وقد شجع ذلك الباب العالي على إرسال توفيق باشا والشريف محمد بن عون لاستلام المنطقة من الشريف حسين وإخضاعها للسيطرة العثمانية المباشرة[١].

استطاع توفيق باشا إخضاع تهامة والمخلاف السليماني لنفوذ الدولة العثمانية بسرعة نظراً لعدم وجود قوة تعارض التدخل العثماني في هذه المنطقة، وسارعت القوى الموجودة في المنطقة والمتمثلة بالشريف حسين والإمام المتوكل محمد بن يحيى والأمير عايض بن مرعي أمير عسير وشيوخ القبائل التي تسكن في تهامة وعسير لخطب ود توفيق باشا، وتسليم المناطق التي تحت يدها إليه بدون أي تلكؤ[٢].

شجع موقف تلك القوى توفيق باشا على محاولة التوغل في مناطق اليمن الداخلية مثل تعز، وحراز، وغيرهما، كما استغل الفرصة التي سنحت له للتوجه إلى مدينة صنعاء عندما طلب منه الإمام المتوكل محمد بن يحيى القدوم إلى المدينة، ووعده بتقديم كل المساعدة الممكنة للقوات العثمانية، وتذليل الصعوبات التي قد تعيق تقدم تلك القوات أو تمنعها من الوصول إلى صنعاء، وبالتالي سوف يحقق لنفسه انتصاراً سريعاً يساعد على رفع مكانته لدى الباب العالي، ويؤهله للحصول على امتيازات ومكاسب في المستقبل من السلطان، فأسرع بالتوجه إلى صنعاء بصحبة الإمام المتوكل، واستطاع دخولها ولكنه سرعان ما غادرها بعد أن انقلب عليه أهلها الذين قاموا بقتل عدد كبير من جنده، فتراجع إلى تهامة بصحبه من تبقى معه من الجنود[٣].

---

1. أباظة، فاروق عثمان : الحكم العثماني في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١ ١٩٧٥م، ٤٤.
2. الشامي : تاريخ المخلاف السليماني، ١٢٦-١٢٧
3. الجرافي، عبدالله بن عبدالكريم : المقتطف من تاريخ اليمن، منشورات العصر الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٧٨، ٢٦٩. أنظر ملحق رقم (٢).

وبعودة القوات العثمانية من صنعاء بدأت مرحلة جديدة تميزت بالسيطرة العثمانية المباشرة على تهامة، والسيادة الإسمية على المناطق الجبلية من اليمن، استمرت هذه المرحلة خمسة وعشرين عاماً من ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م وانتهت في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م عندما تمكنت القوات العثمانية من العودة إلى مدينة صنعاء، وقد توالى على منصب الوالي في اليمن خلال هذه الفترة عشرة ولاة حكموا المناطق الساحلية لليمن باسم السلطان العثماني، مكتفين بحكم تهامة وعسير، وتحاشوا الدخول إلى المناطق الجبلية المجاورة لتهامة، وانشغلوا بالصراع مع القبائل الموجودة في منطقة حكمهم مثل قبائل عسير، والزرانيق[١]، وغيرهم[٢].

في أثناء هذه الفترة وصلت إلى الباب العالي وإلى المسئولين العثمانيين في اليمن رسائل من عدد من أعيان ومشايخ المناطق اليمنية المختلفة بما فيها صنعاء وتعز طلبوا فيها دخول القوات العثمانية إلى المناطق الجبلية، وإخضاعها للسيطرة المباشرة للدولة العثمانية، خاصة وأن الظروف أصبحت ملائمة، بسبب الأوضاع التي أصبحت سيئة من جراء صراع الأئمة، وعدم وجود إمام قوي يوفر الأمن والاستقرار للأهالي، وأدت تلك الظروف إلى تضرر الأهالي واستعدادهم لقبول السيطرة العثمانية على مناطقهم[٣].

نتيجة للظروف السابقة، واستجابة للرسائل التي وصلت إلى المسئولين العثمانيين كلف الباب العالي المشير أحمد مختار باشا[٤] بالتوجه إلى مدينة صنعاء بعد القضاء على التمرد الذي قام به الأمير محمد بن عايض في عسير، وتمكن أحمد مختار باشا من دخول صنعاء بدون حرب عام ١٢٨٩هـ /١٨٧٢م، بعد أن استقبله عدد من رؤساء، وأعيان المدينة في

---

1. الزرانيق: من أشهر قبائل تهامة ويرجع نسبهم إلى الأشاعرة، وأشهر مدنهم بيت الفقيه التابعة لمحافظة الحديدة (الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٣٩٥/١).
2. يمن سالنامه سي ١٣٠٤هـ، ترتيب: حسن علي أفندي، صنعاء مطبعة سنده، ١٤٠-١٤٩.
3. المركز الوطني للوثائق، صنعاء، اليمن: الوثائق العثمانية (ص) م ٣-١٠/٣٥، م٣-١٥/٣٥.
4. أحمد مختار باشا: (١٢٥٣-١٣٣٧هـ/١٨٣٧-١٩١٩م) تنقل في أعمال إدارية، وعسكرية في عدة ولايات عثمانية، وعمل واليا على اليمن عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م وكان من المهتمين بأوضاع اليمن، وله تقارير، ومطالعات عديدة في هذا الموضوع تولى عام ١٩١٣م منصب الصدر الأعظم (صابان: مدخل بعض إعلام الجزيرة العربية، ١٦).

منطقة حراز[1] ورافقوه في الطريق إليها، وكان القائمون في صنعاء يظنون أن أحمد مختار باشا سوف ينظم شئون المدينة، ثم يعود من حيث أتى، ولكنه استفاد من أخطاء توفيق باشا، ولم يدخل المدينة، إلا بعد أن امسك بزمام الأمور العسكرية والإدارية فيها[2].

وبعد أن خضعت له مدينة صنعاء عمل على القضاء على المناوئين للسلطة العثمانية، وقد انطلق منذ البداية نحو المناطق المجاورة لمدينة صنعاء، واستطاع إخضاع معظم تلك المناطق، وبخضوع مدينة صنعاء للنفوذ العثماني بدأت مرحلة جديدة بدخول أحمد مختار باشا مدينة صنعاء ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م وانتهت بظهور الأمام يحيى حميد الدين ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، ويمكن أن نقسم هذه المرحلة إلى فترتين[3].

أولاً: فترة التوسع والبناء ١٢٨٩-١٣٠٧هـ/١٨٧٢-١٨٨٩م

خلال هذه الفترة التي استمرت عشرين عاماً تقريباً، والتي بدأت بوصول أحمد مختار باشا إلى صنعاء ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م استطاع العثمانيون بسط نفوذهم على معظم أنحاء اليمن آنذاك، كما تم إنجاز عدد كبير من المشاريع الضرورية، وكما ذكرنا سابقاً فإن أحمد مختار باشا لم يدخل المدينة، إلا بعد أن رتَّب أوضاع الجيش حولها، وداخلها، وضمن ولاء العلماء، والأعيان بما فيهم الإمام الهادي غالب بن محمد (١٢٦٧هـ/١٨٥١م) والشيخ محسن معيض[4]، ثم بعد ذلك بدأ بترتيب الأوضاع الإدارية في المدينة صنعاء كعاصمة للولاية، وكمركز للواء صنعاء، وقد استغرق التنظيم الإداري للولاية ما يقارب ثمانية أشهر استطاع أحمد مختار باشا خلالها استيعاب أعيان المدينة بمن فيهم الإمام غالب، والشيخ محسن معيض في النظام الجديد من خلال تعيينهم في وظائف إدارية مناسبة[5].

---

1. حراز: مديرية تقع غرب مدينة صنعاء على بعد ١٠٠كم منها في منتصف طريق صنعاء الحديدة تقريبا ومركزها مناخة (الحجري: مجموع، ٢٥٢/١).
2. راشد، أحمد، تاريخ اليمن صنعاء ترجمة: مديرية التطوير الثقافي، العراق، ٩٣/٢.
3. العمري، حسين بن عبدالله (دكتور) : تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، دار الفكر، دمشق، ط٢ : ٢٠٠١م، ١٩٥
4. الواسعي، عبدالواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في تاريخ اليمن، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء،٢٦٠.
5. MUHTAr, GAZI AHMED : ANILAR SERGUZEST-I HAYATIMIN, TARIH VAKFI YAYINIARI, ISTANBUL. 1996. 1/95.

لم يتفرغ الوالي للتنظيم الإداري فقط، ولكنه في الوقت نفسه أهتم بتوسيع نفوذه في مختلف أنحاء اليمن، فقد أرسل قواته إلى المناطق المجاورة لمدينة صنعاء والتي كانت تشكل مصدر تهديد للعثمانيين، وكانت أول منطقة اتجهت إليها القوات العثمانية هي بني الحارث[1] الوقعة شمال صنعاء للقضاء على زعيم التمرد فيها الشيخ علي حسين الدفعي، وقد استخدم العثمانيون قوات كبيرة لتنفيذ هذه المهمة، بهدف إشعار القبائل الموجودة في المنطقة بقوة الدولة، وقدرتها على القضاء على كل من يقف بوجهها مهما كانت قوته، وبعد ذلك استطاع أحمد مختار باشا توسيع نفوذ الدولة بسيطرته على كوكبان[2]، وريمه[3]، ومناطق عديدة أخرى، وأهمها إخضاع مدينة تعز[4]، وجعلها مركزاً للواء، وبسيطرته على المدينة انتهى من تشكيل الألوية الأربعة التي تكونت منها ولاية اليمن[5].

بعد مغادرة أحمد مختار باشا توالى عدد من الولاة على حكم اليمن، واهتموا بتوسيع نفوذ الدولة العثمانية في اليمن، ومحاربة القبائل التي كانت تخرج عن الطاعة، وتعلن تمردها من حين إلى آخر، وكان عدد من الأئمة قد حاولوا تزعم تلك التمردات وتوحيد القبائل تحت زعامتهم، ومن أهمهم الإمام محسن بن أحمد الشهاري (١٢٧١-١٢٩٥هـ/١٨٥٥-١٨٧٨م)، والإمام الهادي شرف الدين (أبونيب) (١٢٩٦-١٣٠٧هـ/١٨٧٩-١٨٨٩م) ولكنهم فشلوا في تقديم أنفسهم زعماء للمقاومة اليمنية يلتف حولهم الجميع ضدً العثمانيين، ومع ذلك شكلوا خطراً على السلطة العثمانية يتوسع أحياناً وينحسر أحياناً أخرى، ورغم ذلك لم تمنع تلك الظروف العثمانيين من

---

1. بني الحارث: ناحية من نواحي صنعاء من جهة الشمال وتسكنها قبائل بنو الحارث (الحجري: مجموع، ٢٠٨/١).
2. كوكبان: حصن مشهور مطل على شبام كوكبان في شمال غرب مدينة صنعاء ويتبع الآن محافظة المحويت (الحجري: مجموع، ٦٦٨/٢).
3. ريمة: منطقة واسعة تقع جنوب غرب مدينة صنعاء، وأصبحت الآن محافظة عاصمتها مدينة الجبين وأهم نواحيها السلفية، الجعفرية، كسمة (الحجري: مجموع، ٣٧٧/١).
4. تعز: مدينة مشهورة ورئيسة في جنوب صنعاء، وكانت عاصمة لعدة دويلات يمنية منها دولة بني رسول، وهي الآن عاصمة محافظة تعز (الحجري: مجموع، ١٤٥/١).
5. MUHTAR: ANILAR: 64-67.

توسيع نفوذهم في مناطق اليمن المختلفة، وتنفيذ العديد من المشاريع الضرورية، وتوصيل العديد من الخدمات إلى عدة مناطق من الولاية ومن أهم تلك الخدمات البريد، والتلغراف، والمدارس، والطرق، وغيرها[1].

وكان معظم تحركات القبائل ضدّ السلطة العثمانية تأتي نتيجة سوء تصرف الولاة والموظفين المدنيين والعسكريين تجاه الأهالي.

وعندما وصل العثمانيون إلى مدينة صنعاء، وجدوا أن الوضع الإداري والاقتصادي متردٍ جداً، وليس هناك أي نظام كانت تلتزم به السلطة القائمة آنذاك أو خدمات تقدمها للأهالي، ونتيجة لذلك قامت السلطة العثمانية بإصلاح مختلف الجوانب الإدارية والاقتصادية، والخدمية، والقضائية، وغيرها، وسوف يتناول الباحث تلك الجهود من خلال ما يلي:-

الإصلاحات الإدارية

عاشت الدولة العثمانية كإمبراطورية مترامية الأطراف قروناً طويلة، وورثت دولاً عديدة ومن الطبيعي أن تدير ولاياتها من خلال أنظمة متميزة تطورت عن طريق احتكاكها بالدول، والحضارات التي عايشتها.

ولهذا أدار العثمانيون ولاية اليمن بنظام إداري كانت ملامحه واضحة من خلال حكمهم لليمن في الفترة الأولى ٩٤٥-١٠٤٥هـ/١٥٣٨م -١٦٣٥م. فعندما وصل أحمد مختار باشا إلى عسير لإخضاع التمرد الذي ظهر في المنطقة بقيادة محمد بن عايض، وصله قرار السلطان عبدالمجيد (١٢٦٤-١٢٩٠هـ/١٨٤٨-١٨٧٣م) بتعيينه والياً لولاية اليمن، وقائداً للجيش العثماني فيها بدلاً عن الوالي السابق رديف باشا، وكان من ضمن التكليف إخضاع المناطق الجبلية، وتشكيل ولاية اليمن،[2] لأن العثمانيين عندما وصلوا إلى تهامة عام

1. الواسعي: تاريخ اليمن ، ٦١.

2. الراشد: تاريخ اليمن وصنعاء، ١٠٨.

١٢٦٤هـ/١٨٤٨م اعتبروا اليمن متصرفية تابعة لولاية جدة[١]، وبعد تعيين أحمد مختار باشا والياً على اليمن أصبحت ولاية مستقلة.

بدأ أحمد مختار باشا بتشكيل ولاية اليمن بعد إخضاع منطقة عسير، وجعلها لواء عاصمته أبها[٢]، ثم نظمه إدارياً، وعلى الطريقة نفسها التي كان العثمانيون يديرون بها ولاية اليمن في فترة الحكم العثماني الأول، ثم شكل اللواء الثاني في مدينة الحديدة، وبعد دخول القوات العثمانية مدينة صنعاء جعلها أحمد مختار باشا عاصمة للولاية، ومركزاً للواء صنعاء، وبعد إخضاع مدينة تعز للسيطرة العثمانية أصبحت مركزاً للواء الرابع[٣]، وبذلك تم الانتهاء من تشكيل ولاية اليمن وأصبحت الألوية الأربعة أساس التقسيم الإداري لولاية اليمن في العهد العثماني الثاني مع العلم أن هذه الألوية كانت في العهد العثماني الأول تتكون من ستة ألوية على النحو التالي:

- لواء صنعاء
- لواء زبيد
- لواء جيزان
- لواء صعدة
- لواء حضرموت
- لواء تعز

وكل لواء كان يتكون من عدة أقضية، وعدد من النواحي الملحقة، والتي تعتبر أكبر من الناحية، وأصغر من القضاء، لأن كل قضاء يتبعه عدة نواحي[٤].

يعد الوالي المسئول المباشر عن إدارة الولاية، وهو المسئول أمام الباب العالي عن كل ما يتعلق بالولاية، ويساعده في إنجاز المهام المكلف بها (معاون) يقوم بعمل الوالي في حالة غيابه[٥]، ويشارك الوالي في اتخاذ القرارات المهمة مجلس يسمى مجلس الولاية يتم تشكيله من عدد من الموظفين بحكم عملهم، وهم: الوالي، ومعاون الوالي، النائب (رئيس

---

1. BEO : A.DVN.NMH: 6/6.

2. أبها: مدينة مشهورة عاصمة منطقة عسير وتتبع الان السعودية (الحجري: مجموع، ٢٥٤/١).

3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٢-١/١٢.

* انظر ملحق رقم (١).

4. العزير، عبدالكريم: التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن، صنعاء، ٢٠٠٣م، ٤٢، ٤٣.

5. العزير، عبدالكريم: التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن، صنعاء، ٢٠٠٣م، ٢٠١- ٢٠٩.

القضاء) المفتي، الدفتردار (المسئول المالي)، كاتب الولاية، وإلى جانب هؤلاء الأعضاء يتم اختيار أربعة من أعيان الولاية يكونون أعضاء في المجلس ممثلين للأهالي[١].

وكان اللواء يدار بنفس الهيكل الإداري الذي تدار به الولاية، والفارق هو في الصلاحيات الممنوحة لكلٍ منهما بموجب القوانين السارية في الولاية. ويدير القضاء قائم مقام، ومساعد، ومجلس للقضاء يشكل من عدد من الموظفين بحكم عملهم، وثلاثة أعضاء مختارين. وأما الناحية فيديرها قائم مقام، ومساعد يعاونه في الإدارة[٢]. ومن خلال هذا النظام الإداري حكم العثمانيون ولاية اليمن مع مشاركة محدودة من أهل الولاية، وتتمثل هذه المشاركة في عضوية مجلس الولاية، والألوية، والأقضية، وفي المجالس البلدية إضافة إلى توليهم منصب المفتي في الولاية أو في الألوية، وقد تولى عدد محدود من أهل اليمن مناصب تنفيذية مثل قائم مقام أو مساعد للقائم مقام في الأقضية، والنواحي، ولم يصل أحد منهم إلى مناصب كبيرة مثل والي أو معاون أو متصرف في لواء في داخل ولاية اليمن أو خارجها، ومن خلال الوثائق لا نكاد نجد يمنياً تولى منصباً رفيعاً أو كلف بعمل تنفيذي خارج ولاية اليمن سوى علي مثنى الحسيني الرجامي الحسني[٣]، وأحمد محمد الخباني[٤] اللذين وصلا إلى منصب ياور للسلطان عبدالحميد الثاني.

ومن خلال هذا النظام استطاع اليمنيون التعامل مع نظام إداري واضح يحدد اختصاصات كل مسئول في الولاية، ويوضح العلاقة بين الموظف والمواطن وبين المسئول والموظف، وهذا الذي كان يفتقده أهل اليمن قبل وصول العثمانيين إلى بلادهم.

---

1. العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ١٩٠.
2. يمن سالنامه سي، ١٣٠٨هـ، صنعاء مطبعة سنده، ١٠٨.
3. علي مثنى الحسيني الرجامي: ينسب إلى السر (بني حشيش إلى الشرق من صنعاء)، غادر إلى اسطنبول، وعمل مع الدولة العثمانية وخدمها، وأتقن اللغة العثمانية، وتدرج في عمله إلى أن وصل الى منصب ياوراً للسلطان عبدالحميد، وكلفه بالسفر إلى اليمن والتفاوض مع الإمام المنصور محمد بن يحيى. (مجلة المسار، ٢٠٠٥م، ٢، ٣، ٨).
4. أحمد بن محمد الخباني: من مواليد مدينة صنعاء ١٨٧٠م انهى دراسته في المدرسة الحربية باسطنبول عمل ياوراً لدى السلطان عبدالحميد، وفي عام ١٩١٠م تم اختياره عضواً في مجلس المبعوثان عن مدينة صنعاء(TURK PARLAMENTO .TARIHI, 608).

كما أدى عدم وجود نظام واضح ينظم شئون البلاد في مختلف الجوانب إلى أن يفقد أهل البلاد الثقة بمن كان يحكمهم، مما جعلهم يرحبون بوصول العثمانيين إلى تهامة ثم بعد ذلك إلى صنعاء.

الإصلاحات الماليـــة

كانت الشؤون المالية من الجوانب التي اهتم بها العثمانيون بشكل كبير، وذلك من أجل السيطرة على إيرادات الولاية ومصروفاتها، وضبط إدارتها، خاصة وأن هذا الجانب كان يدار بصورة عشوائية قبل وصولهم، ولم يكن هناك أي نظام مالي يمكن الاعتماد عليه ماعدا تسليم المواطنين للزكاة إلى الإمام القائم المعترف به، وهو يصرفها فيما يراه أنه من مصارف الزكاة.

كما أن الجانب المالي من الجوانب المنظمة تنظيماً جيداً في الدولة العثمانية وفي الولايات التي تتبعها، ولهذا فقد باشر العثمانيون تنظيم الإدارة المالية في الولاية والوحدات الإدارية التابعة لها، فقد قاموا بتشكيل هذه الإدارة بعد وصولهم إلى تهامة عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م، وبعد دخولهم مدينة صنعاء تم توسيعها، فأصبح (الدفتردار) المسئول عن إدارة المحاسبة في الولاية، ويعتبر من الشخصيات الإدارية المهمة، وكان عضواً في مجلس إدارة الولاية بحكم عمله، وكانت إدارة المحاسبة تتحمل مسئولية الشئون المالية، كما تتبعها إدارات محاسبة في الألوية الأربعة التي تتكون منها ولاية اليمن[١].

ونجح العثمانيون في إعداد وتجهيز ميزانية سنوية لولاية اليمن تضبط إيراداتها ومصروفاتها، تحتوي على عدة بنود منها مرتبات الموظفين المدنيين، والعسكريين، وبند لمصروفات القضاء، وبند تكاليف الخدمات ومتطلبات الولاية، والإدارات التابعة لها. كما تضبط الميزانية واردات الولاية من رسوم وضرائب وجمارك وغيرها[٢].

وكان الهدف الرئيس من ضبط إيرادات الولاية هو معرفة ما يمكن أن يتم تغطيته من ميزانية الولاية، وما يمكن دعمه من الميزانية المركزية للدولة، حيث كانت في البداية تغطى

1. العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ٢١١.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٣-١/٧٩، م٢-٢٩/٢٣

بنود الصرف في الميزانية من إيرادات الولاية إلا في بعض الأحيان عندما تحدث ظروف طارئة مثل الجفاف أو غيره. وأما المشاريع الكبيرة فكان يتم تمويلها مركزياً عن طريق الميزانية العامة للدولة، أو عن طريق قروض من بنوك دولية مثل تمويل مشروع السكة الحديد وغيره[١].

ومن الأنظمة التي اعتمدت عليها ولاية اليمن في جمع الرسوم المفروضة على الأهالي هو نظام الالتزام، وكان لهذا النظام تأثيرات سلبية على السلطة العثمانية في اليمن، لأن الملتزمين كانوا من مشايخ أو أعيان المناطق التي يلتزمون بتسليم رسومها للدولة مما كان يساعدهم على زيادة نفوذهم بين الأهالي على حساب إدارة الولاية، وكان هذا النظام يؤدي في بعض الأحيان إلى المبالغة في التقديرات على الأهالي، وذلك حتى يستفيد الملتزمون من المبالغ الإضافية، أو حتى يرضى عنهم المسئولون من خلال رفع الإيرادات التي يلتزمون بجمعها[٢].

وقام العثمانيون بإعداد حصر للأفراد المسلمين، وغير المسلمين، وللمنشآت الخاصة، وللحيوانات بمختلف أنواعها على مستوى الولاية، وعلى مستوى المدن والقرى، وكان اهتمام الدولة بالإحصاءات يأتي في سياق ضبط إيرادات الولاية ومعرفة كميتها، ونوعها، والحد من التلاعب بها[٣].

كما أوجدوا نظام المزايدات والمناقصات، وكان يستخدم عندما ترغب إدارة الولاية في توفير المواد الغذائية للجيش، والموظفين، وأيضاً توفير وسائل النقل عند الحاجة، لنقل أفراد أو مواد من منطقة إلى أخرى[٤].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٢-٣٣/٧.

2. BEO: S.D : 2259/53 م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م١-١/٦١.،

3. S.D : 2262 /18: BEO.

4. DH,ID : 142/1-2: BEO.

الإصلاحات القضائية

بذل العثمانيون جهوداً كبيرة في إصلاح نظام القضاء في ولاية اليمن نظراً لأن النظام القضائي في عهد الأئمة كان بسيطاً، ويعتمد على ثقة الأهالي بالقضاة، كما كان يفتقر إلى الإجراءات الحديثة التي تضمن عدالة القضاة، وإلى التوثيق الدقيق للقضايا وللأحكام الصادرة عنه[١]، وقد قام العثمانيون بإنشاء محاكم ابتدائية للفصل في قضايا المواطنين، وبعد صدور قانون تشكيلات المحاكم عام ١٢٩٦هـ/١٨٨٠م تم تشكيل المحاكم النظامية أسوة ببقية الولايات التي نفذت الإصلاحات القضائية، ولكن هذه المحاكم لم يتم تفعيلها لعدم اقتناع اليمنيين بها، ولشعورهم بأنها لا تحكم بالشريعة الإسلامية، وقد أدى ذلك إلى إرباك مسئولي الولاية في هذا الجانب، وإلى تراكم قضايا المواطنين، ودفع الدولة إلى إرسال عدة لجان للاطلاع على هذه المشكلة، واقتراح الحلول المناسبة، ورفعها إلى الباب العالي، لاتخاذ القرار المناسب لحل مشكلة المحاكم[٢].

وبموجب المقترحات التي رفعتها اللجان المكلفة بالاطلاع على أوضاع الولاية القضائية تمّ إقرار تطبيق نظام مجالس التمييز (محاكم التمييز) في الولاية عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، وتشكيلها في مختلف أنحاء الولاية، وتتكون من رئيس وأربعة أعضاء من أهل العلم، والأمانة، والاستقامة، وذوي الرأي، وكان تعيين قضاة مجالس التمييز يتم في الأغلب من المناطق التي توجد فيها المحكمة، وكان يتم اختيارهم من قبل الوالي، ثم ترفع الأسماء إلى اسطنبول، ليصدر القرار بتعيينهم من مشيخة الإسلام[٣].

كما أدخل العثمانيون نظام النائب الشرعي، وكان نائب الولاية يعتبر رئيس المحكمة في مركز الولاية، مستشاراً للوالي في المجال الشرعي والقضائي، كما أن النائب كان من أهم الأعضاء في مجلس الولاية، ويتم تعيينه من قبل مشيخة الإسلام في اسطنبول. وكان لكل لواء أو قضاء أو ناحية نائب شرعي[٤].

---

1. EHILOGLO, ZEKI: YEMEN DE TURKLER, KITABEVI, ISTANBOI, 2001, 113.
2. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م٢-٧/٣٢.
3. العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ٢٥٤، ٢٥٥- م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٢-٨/٤٠.
4. دفتر النواب الخارجيين في الولايات والقضوات رقم (١) ، (١٠٦ - ١٠٩)، أرشيف الأوقاف العثماني اسطنبول، تركيا.

إضافة إلى ذلك فقد شكلت السلطة العثمانية في الولاية محاكم حديثة لم يعرفها اليمنيون من قبل مثل المحكمة التجارية* التي شكلت في مدينة الحديدة، وذلك نظراً لكونها المركز الرئيسي للتجارة في ولاية اليمن ولوجود التجار الأجانب والقنصليات الأجنبية فيها[١].

الخدمات

وفر العثمانيون في هذا المجال الكثير من الخدمات العامة، وفي مختلف المجالات التي يحتاج إليها السكان، وخاصةً المعدومة أو المحدودة قبل مجيئهم إلى اليمن ومن أهمها ما يلي:

التعليم

أنشأ العثمانيون العديد من المدارس والمكاتب التعليمية المدنية، والعسكرية، وكان تركيزهم بالدرجة الأولى على المدن الرئيسة، حيث تم إنشاء عدد من المدارس الرشدية ذات الطابع العسكري، والمدني في مدينة صنعاء عاصمة الولاية، وفي عواصم الألوية الأخرى، وفي بعض المدن الكبرى في الولاية، كما أنشأوا عدداً من المدارس الابتدائية في تلك المدن، وعدداً من المكاتب (المدارس الابتدائية) في مختلف المدن والقرى[٢]، وصدرت عدة أوامر من الباب العالي بتعميم تلك المكاتب في مختلف أنحاء الولاية[٣]، كما شجعت الدولة تعليم البنات وأنشأت مدارس أو فصولاً خاصة بهن، وكانت تقوم بالتدريس في تلك المدارس أو الفصول معلمات، وسُمح لمن لا يستطيع أن يتلقى العلم في الصباح أن

---

* وفي ترجمة الوالي محمود نديم ذكر بأنه كان اول رئيس لهذه المحكمة.

1. صابان، سهيل: مدخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض، ٢٠٨.

2. يمن سالنامه سي، ١٣٠٥هـ، صنعاء مطبعة سنده، ٩٨.

3. م. و.ث: وثائق عثمانية (ص): م١-٤/٦٦، م٢-٣٧/١٤.

ينتظم في الدراسة في المساء. كما أنشأ العثمانيون عدداً من المدارس التخصصية مثل دار المعلمين ومدرسة الصناعة وغيرها[١].

وعملت السلطة العثمانية على توفير الأموال اللازمة، لبناء المدارس، كما قامت بتوفير المدرسين والكتب المقررة في مختلف المراحل الدراسية.

كما أرسلت عدداً من الطلاب إلى اسطنبول للدراسة والتخصص في المجالات الضرورية التي تحتاجها الولاية مثل الطب العام، والطب البيطري، والهندسة العسكرية، والإدارة المدنية، والموسيقى وغيرها[٢].

البريد والتلغراف

كان الفضل في وصول هذه الخدمة إلى اليمن يعود إلى العثمانيين، فبعد وصولهم إلى تهامة قاموا بربط المنطقة بعاصمة الدولة اسطنبول عن طريق التلغراف والبريد، وعندما وصلوا إلى مدينة صنعاء اعتبروا تمديد خطوط التلغراف من أولوياتهم، فتم تمديده عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م[٣]. كما اهتموا بتنظيم عملية إرسال واستقبال البريد بين مدن ولاية اليمن، وبقية الولايات العثمانية، وضمن الهيكل الإداري للولاية تم تشكيل إدارة للبريد والتلغراف عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، كانت مهمتها الإشراف على هذه الخدمة وتنظيمها، وعملت على تحديد مواعيد وصول ومغادرة البريد داخل الولاية أو بينها وبين بقية الولايات العثمانية[٤].

كما عمل العثمانيون على إيصال خطوط التلغراف إلى مختلف أنحاء اليمن وخاصة إلى المدن الرئيسة أو الأماكن الاستراتيجية من وجهة نظرهم، وكان البريد والتلغراف من

---

1. العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ٢١٧ – ٢١٨.
2. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م٢-٣٦/١٤.
3. الجرافي، احمد بن محمد: حوليات العلامة الجرافي، تحقيق:(أ.د) حسين عبدالله العمري، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٢، ٧.
4. الراشد: تاريخ اليمن وصنعاء، ٩٩ – العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ٢٢٣.

القنوات المهمة للتواصل بين السلطة العثمانية، وموظفيها العسكريين والمدنيين الموجودين في اليمن، وكذلك للتواصل مع الولايات الأخرى والعالم الخارجي[١].

البلدية والصحة

اهتم العثمانيون بتنظيم البلديات في عواصم الألوية الأربعة، فقد تم إنشاء مجلس بلدي في كل عاصمة يشرف على عمل إدارة البلدية، والتي كان من مهامها تنظيم الخدمات البلدية والصحية بما في ذلك الأسواق، والإشراف على ضبط الأسعار، وتوفير المواد التي يحتاجها الأهالي، كما كان من مهام إدارة البلديات متابعة الأوبئة التي كانت تنتشر من وقت إلى آخر، والعمل على القضاء عليها. وكان يتبع الإدارة مشرف صحي وصيدلية تحتوي على الأدوية الضرورية التي كانت ترسل من اسطنبول[٢].

قام العثمانيون بإنشاء مستشفيات في عواصم الألوية، ففي صنعاء تم في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م إنشاء مستشفى عسكري في قلعة صنعاء، لاستقبال موظفي الدولة من العسكريين والمدنيين، وأيضاً مستشفى الغرباء لاستقبال الأهالي، وتم إنشاء مستشفى واحد في كل من الحديدة، وأبها عاصمة لواء عسير[٣].

الطرق

عندما وصلت القوات العثمانية إلى اليمن وجدت أن البلاد تفتقر إلى الطرق التي تسهل التواصل بين المدن المختلفة، ورأت السلطة العثمانية أنه من الضروري إيجاد طرق معبدة بين المدن الرئيسة، لكي تسهل انتقال قواتها من مكان إلى آخر، خاصة وأن تلك القوات كانت تصطحب معها المدافع الكبيرة، والتي تحتاج إلى طرق ميسرة لتنقلها. وكان أول

1. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م٢-١٣/٢٤.
2. العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ٢٢٣.
3. العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ٢١٨.

مشروع اهتمت بإنشائه في هذا المجال طريق الحديدة صنعاء، لأنه الشريان الرئيس الذي يربط عاصمة الولاية بالعالم الخارجي عن طريق ميناء الحديدة[1] كما قاموا بتعبيد وتسوية عدد من الطرق الأخرى في أماكن مختلفة طبقاً لأهمية المنطقة بحيث يستفيد منها الأهالي أيضاً.

المنشآت

أنشأ العثمانيون عدداً من المباني الحكومية، والخدمية في مختلف المدن والمناطق، التي اعتبروها مهمة مثل صنعاء، والحديدة، وغيرهما، وكانت معظم المباني التي تم أنشاؤها ذات طابع عسكري، حيث أنشاؤا في مدينة صنعاء عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م مبانٍ للقيادة العسكرية (العرضي) للجيش السابع المرابط في ولاية اليمن احتوى على مقر للقيادة، وأماكن للجنود، ودار للضيافة، وجامع وغيرها من الملحقات الأخرى. وقد تم بناء العرضي على مراحل حتى الانتهاء منه، كما عملوا على ترميم قلعة صنعاء، وإنشاء عدد من الملحقات للقلعة[2]، وتم بناء عدد من القلاع في الجبال المحيطة بالمدينة، وفي الجبال المطلة على الطرق، والمدن الرئيسة[3]، وقاموا بإنشاء ميناء الحديدة[4].

كما بنى العثمانيون عدداً من الجوامع والمدارس، والمستشفيات، ومبانٍ للبريد والمباني الإدارية في مختلف مدن ولاية اليمن .

الطباعة والصحافة

أحدث العثمانيون في هذا المجال نقلة هائلة بالنسبة لليمنيين، عندما احضروا مطبعة وصلت في البداية إلى مدينة الحديدة، ثم نقلوها إلى مدينة صنعاء عاصمة الولاية عام

---

1. راشد: تاريخ اليمن وصنعاء، ١٦٦/٢.
2. يمن سالنامه سي، ١٣١٤هـ، صنعاء مطبعة سنده، ٣٤٤، ١٤٧.
3. راشد: تاريخ اليمن وصنعاء، ١٦٤/٢.
4. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م٢-١٠/٢٠.

١٢٩٤هـ/١٨٧٧م[١]، وعملوا في البداية على إصدار نشرة عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م سميت (**يمن**) كانت تصدر في مدينة الحديدة في صفحة واحدة عمود باللغة العربية، وآخر باللغة العثمانية[٢]. وفي مدينة صنعاء صدرت صحيفة (**صنعاء**) عام ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م في ثمان صفحات أربع باللغة العربية، وأربع أخرى باللغة العثمانية[٣]، كما كانت تطبع في المطبعة سالنامه اليمن[٤] التي صدر منها تسعة كتب، وكذلك التعليمات، والقوانين، واللوائح وغيرها[٥].

كانت تلك أهم الإصلاحات التي أدخلها العثمانيون إلى ولاية اليمن في الفترة الأولى من حكمهم الثاني، والتي حاولت السلطة العثمانية من خلالها إلحاق اليمن بالولايات العثمانية الأخرى. وهذه الإصلاحات إذا تم مقارنتها بما تم إنجازه في بقية الولايات، فهي قليلة جداً، وبالمقابل إذا تم مقارنتها بما كانت عليه أوضاع اليمن قبل وصولهم إليها فهي مهمة ومفيدة.

---

1. الجرافي: حوليات العلامة الجرافي،٨.
2. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م٣-٥/٢٠.
3. م.و.ث: صحيفة صنعاء، عدد٦٧٤، ١٣١٤هـ.
4. سالنامه: الكتاب السنوي للولاية يظم معلومات عنها خلال سنة (صابان: المعجم الموسوعي، ١٣).
5. YEMEN BASINNIN BASLANGICIYLA. ILGILI BAZI DEGERLENDIR MELER. 9..

ثانياً: فترة التمرد والمقاومة ١٣٠٧-١٣٢٢هـ /١٨٨٩م-١٩٠٤م

يمكن تحديد بداية هذه الفترة من تاريخ ظهور الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين[١] عام ١٣٠٧هـ /١٨٨٩م الذي أدى ظهوره إلى تجميع قوى المتمردين على الحكم العثماني تحت راية واحدة، واستطاع اليمنيون في بداية عهده محاصرة مدينة صنعاء عاصمة ولاية اليمن العثمانية، ولم يستطع المتمردون تحقيق مثل ذلك في الفترة السابقة بالرغم من ظهور عدد من الأئمة الذين حاولوا تجميع قوى القبائل المتمردة تحت راية واحدة، إلا أنهم فشلوا في تحقيق إنجازات واضحة، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها الظروف السياسية السيئة التي عاشها أهل اليمن قبل مجي العثمانيين، والجهود التي بذلها العثمانيون في سبيل إصلاح وتنظيم مختلف جوانب الحياة في اليمن، كما كان للمدافع الحديثة (في ذلك الوقت) التي تسلحت بها القوات العثمانية القادمة إلى اليمن دور كبير في القضاء على المناوئين للسلطة العثمانية، وعلى تمردات القبائل التي كانت تظهر من وقت إلى آخر[٢].

وفي تلك الأثناء كان الإمام المنصور في مدينة صنعاء يتابع الأوضاع التي بدأت تتدهور، خاصة مع وصول ولاة ليس لديهم الخبرة الكافية في التعامل مع أهل اليمن، حتى أن الإمام نفسه تعرض للاضطهاد، والسجن على يد الوالي مصطفى عاصم (١٢٩٢-١٢٩٦هـ/١٨٧٥-١٨٧٩م)[٣].

---

1. هو من فرع (الحسين) أحد أبنا الإمام القاسم بن محمد (ت ١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م) مؤسس حكم بيت القاسم وكان هذا أول من حكم من فرعة وأسس حكم (بيت حميد الدين) الذي انتهى بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.(العمري: تاريخ اليمن،١٩٦).
2. راشد: تاريخ اليمن وصنعاء، ٩٤ .
3. الثور، أمة الملك: الموقف اليمني من الحكم العثماني لليمن مع تحقيق مخطوطة الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور، تأليف: علي بن عبدالله الارياني (رسالة ماجستير، تم طبعها عام ٢٠٠٨م في دمشق عن دار الفكر) ٢٢.

وعندما وصل خبر وفاة الإمام الهادي شرف الدين (أبو نيب) طلب بعض علماء وأعيان صعدة من الإمام المنصور القدوم إليهم لمبايعته إماماً خلفاً للإمام المتوفى. أسرع الإمام المنصور بالخروج من صنعاء تلبية لذلك الطلب، وتم مبايعته من الذين كانوا متواجدين آنذاك في صعدة، ولم يلق أي معارضة من أحد[1]. وقد بدأ بإعلان توجهه السياسي من خلال الرسائل التي بعث بها إلى علماء وأعيان، ومشايخ اليمن، يطلب منهم مبايعته على الجهاد ضدّ العثمانيين الذين ظلموا الناس، وارتكبوا المحرمات، ولم يحكموا بشريعة الله، وتحت هذا الشعار استطاع جمع القبائل التي كانت تتمرد على السلطة العثمانية من وقت إلى آخر، ونجح في الحصول على البيعة من عدد كبير من أولئك العلماء والأعيان ومشايخ القبائل في مختلف أنحاء اليمن[2].

ويبدو أن الفترة التي عاشها الإمام المنصور في مدينته صنعاء في ظّل السلطة العثمانية ساعدته على معرفة الطريقة التي يفكر بها المسئولون العثمانيون، ومعرفة الأخطاء التي كانوا يرتكبونها في حق الأهالي، وبالتالي استفاد من ذلك في مواجهته لهم من خلال استخدام تلك الأخطاء كمبرر لتلك المواجهة، ونتيجة لذلك تمكن من جمع القبائل المتمردة حوله[3].

تمكن الإمام من جمع قوات كافية من القبائل اليمنية للتحرك ضدّ العثمانيين مستفيداً من استياء مشايخ وأفراد تلك القبائل من سوء معاملة الولاة والموظفين لهم، وفسادهم وارتكابهم المعاصي جهاراً دون مواجهة أي رادع من الدولة، فقد ساعد ذلك الإمام على إقناع الأهالي بأن إتباعه والقتال تحت رايته واجب ديني، وشرعي، لإعادة الحكم بالشريعة الإسلامية ورفع الظلم عنهم[4].

---

1. الثور: الموقف اليمني من الحكم العثماني لليمن ، ٣٠.
2. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م٢-٥/٢٨.
3. الثور، الموقف اليمني من الحكم العثماني، ص : ٣٠.
4. الثور، الموقف اليمني من الحكم العثماني، ص ٣٣.

لم تكن تصرفات الولاة والموظفين العثمانيين السيئة مركزة على مناطق محددة في ولاية اليمن، ولكنها شملت مختلف المناطق اليمنية بما فيها تعز، وإب[1]، وقد رفع أهالي، وأعيان، ومشايخ تلك المناطق، شكاوى عديدة إلى الباب العالي يطلبون فيها تدخل الدولة لمنع تلك التصرفات[2]. ولم يكتف أهالي تلك المناطق برفع الشكاوى فقط، بل ظهرت فيها مقاومة ضدّ السلطة العثمانية ممثلة بموظفيها وقواتها العسكرية، ولكن كانت تلك التحركات أقل تأثيراً مقارنةً بالمناطق الأخرى، ويمكن أن يرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة التي تحدث فيها المقاومة، كما انضمت مناطق من إب، ويريم[3] وغيرهما إلى الإمام عام ١٣٠٩هـ /١٨٩١م[4].

لم تكن المهمة سهلةً أمام الإمام المنصور إلا أن مكانته الرفيعة بين العلماء، والمشايخ، والأعيان، والأهالي كان لها دور كبير في إقناع الناس بعدالة قضيته وصدق نواياه. كما أن الإمام لم يكن رجل دين فقط، بل تبين أن له خبرة بالسياسة، واتضحت قدراته السياسية من خلال تعامله مع القضايا التي واجهها، والطريقة التي استخدمها، لجمع أكبر قدر ممكن من مشايخ القبائل، والأفراد من مختلف أنحاء اليمن حوله، إلى جانب توظيف العامل الديني من خلال مبدأ الخروج على الحاكم الظالم كعمود في المذهب الزيدي، وكما أن المصادر والوثائق لم تشر إلى أن الإمام أعلن مقاومته للحكم العثماني في اليمن تحت مبدأ محاربة الاستعمار وإخراج المحتل أو المطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية، ولكنه كان يعترف بأن السلطان هو سلطان المسلمين، وكان ذلك واضحاً في الرسائل التي أرسلها إلى علماء وأعيان ومشايخ اليمن، ولكن الأسباب التي ذكرناها سابقاً هي التي دعته للخروج على الدولة[5]. وكل ذلك يدل على أن قدراته السياسية ساعدته على التعامل مع الظروف التي

---

1. إب: مدينة كبيرة تقع جنوب مدينة صنعاء، وهي الآن عاصمة محافظة إب وتتبعها العديد من المناطق والوديان الخصبة، وتسمى إب الخضراء (الحجري: مجموع، ٣١/١).
2. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م٢-٦/٢٨.
3. يريم: مدينة تقع جنوب صنعاء وسميت كذلك نسبة إلى يريم أحد اقيال حمير، وتتبع اليوم محافظة إب (الحجري: مجموع، ٧٧٩/٢).
4. الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، ٥٨ .
5. الثور: الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، ٣٤ .

واكبت مبايعته إماماً، وفرض نفسه على السلطة العثمانية ممثلاً لليمنيين، يعمل من أجل رفع الظلم عنهم مهما كانت مذاهبهم أو مناطقهم، وبالتالي على السلطة العثمانية أن تخاطبه إذا رغبت في توفير الأمن والسلام لولاية اليمن[1].

وكان معظم الولاة الذين عينتهم الدولة في ولاية اليمن خلال الفترة التي سبقت ظهور الإمام المنصور لا يعملون من أجل خدمة الأهالي، ولكنهم كانوا يكرسون جهودهم لمنافعهم الشخصية بالدرجة الأولى، وخدمة الدولة العثمانية بالدرجة الثانية، وبالرغم من ذلك فإن عدداً منهم كانت سيرتهم حسنة بين أهالي اليمن، ومن هؤلاء إسماعيل حقي باشا (١٢٩٦-١٢٩٨هـ/١٨٧٩-١٨٨١م) الذي أنجز مشاريع عديدة في اليمن، ومن أهمها تشكيل طابور الجندرمه اليمني الذي تم حله فيما بعد[2]، وعثمان نوري باشا (١٣٠٦-١٣٠٧هـ/١٨٨٩-١٨٩٠م) الذي قال عنه الواسعي: "إن اليمن لم تشهد مثله من خلال التزامه الديني وسلوكه الحسن مع الأهالي، ومحاولته الجادة في نشر الأمن والسلام في مختلف أنحاء الولاية"، وقد أدى ذلك إلى أن عمل المسئولون في الولاية وفي عاصمة الدولة على إقصائه من وظيفته ونجحوا في ذلك، وتم تعيينه والياً على الحجاز[3].

وكان لممارسة الدولة ضدّ الولاة الجيدين دور في إقناع عدد كبير من أعيان ومشايخ وأهالي اليمن بأنها لا ترغب في إصلاح أحوال البلاد، وساعد ذلك الإمام المنصور على إثبات عدم جديتها في إصلاح الأوضاع في ولاية اليمن من خلال اللجان التي كانت ترسلها لدراسة تلك الأوضاع، ووضع تصوراتها لذلك[4].

وعندما بدأ الإمام المنصور المواجهة المسلحة مع العثمانيين استطاع تحقيق انتصارات عديدة عليهم في السنوات الأولى من حكمه، حتى أنه وصل إلى المناطق المجاورة لمدينة

---

1. الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، ١٢٧.
2. شوقي: أحمد (واخرون) يمن محاربلرى، اسطنبول١١ ١٩م، ٦٠٥.
3. الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٦٨
4. الخطيب، جمال الدين: يمن استجلاب نظر، اسطنبول، ١٣٢٨هـ، ٣٣٦.

صنعاء عاصمة الولاية وحاصرها، ولم يفك الحصار عن المدينة إلا قدوم أحمد فيضى باشا[1] على رأس قوات كبيرة تمكن من خلالها من استعادة نفوذ الدولة في معظم المناطق التي كانت قد فقدتها لصالح الإمام، ونجح في الوصول إلى المناطق التي كان يتحصن فيها أتباعه، ولكن أحمد فيضي باشا لم يستطع القضاء على الإمام رغم القوات الكبيرة التي استخدمها خلال تلك الحرب[2].

وبالرغم من أن القوات العثمانية بقيادة أحمد فيضى باشا حققت انتصارات كبيرة على الإمام المنصور والقبائل الموالية له واستعادت مناطق عديدة، إلا أن الدولة وجدت أنه من الصعب إنهاء الحركة التي تزعمها الإمام، لأن القبائل المتضررة من سياسة الولاة العثمانيين في اليمن كانت بمجرد شعورها بضعف السلطة العثمانية تعود للانضواء تحت راية الإمام من جديد، وبالتالي تخضع مناطق تلك القبائل لنفوذ الإمام مرة أخرى[3]، ونتيجة لذلك وجدت الدولة أنه أصبح من الضروري فتح باب التفاوض، والحوار مع الإمام في محاولة لإنهاء التمرد الذي يتزعمه من خلال تكليف أحمد فيضى بالبدء في الحوار معه، وتنفيذاً لذلك قام بإرسال رسالة إلى الإمام يعرض فيها رغبة السلطان العثماني بدعوته إلى اسطنبول لمناقشة قضية ولاية اليمن، وعرض عليه ترك اليمن والبقاء في اسطنبول أو في أي مكان آخر يرغب بالبقاء فيه[4]، ورفض الإمام ذلك المقترح لأنه شعر بأن الهدف الأساسي هو إبعاده عن اليمن، وليس مناقشة السبل التي تؤدي إلى حل قضية التمرد والمقاومة[5].

---

1. أحمد فيضي: تولى منصب والي اليمن ثلاث مرات الأولى (١٣٠٢-١٣٠٤هـ/١٨٨٤-١٨٨٦م)، والثانية (١٣٠٩-١٣١٦هـ/١٨٩١-١٨٩٨م)، والثالثة (١٣٢٣-١٣٢٦هـ/١٩٠٥-١٩٠٨م). الواسعي: تاريخ اليمن،٢٦٥،٢٧٧،٣٠٢.

2. الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، ص ٦٣-٧٩ – سالنامه اليمن ١٣١٤،: ٣٨٢-٣٩٨.

3. صالحيه: محمد عيسى(دكتور)، سيرة الإمام محمد بن يحيى حميد الدين مع تحقيق مخطوطة الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور، على عبدالله الارياني، دار البشير – عمان الأردن، ١٩٩٦م، ١١٩/١.

4. الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، ١٢٢.

5. الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، ١٢٧.

لم تهدأ المواجهات بين قوات الإمام والقوات العثمانية، بل استمرت إلى جانب تبادل الرسائل بين الطرفين، والتي لم تحقق أي نجاح[1]. وفي عهد الوالي حسين حلمي باشا (١٣١٦-١٣١٨هـ/١٨٩٨-١٩٠٠م) الذي تميز بحسن الإدارة وبمحاولاته لتغيير التصرفات السيئة للموظفين العثمانيين، وكذلك احترامه للأهالي وفي عهده هدأت الأوضاع، وانحسرت المواجهات مع الإمام، حتى أن بعض المؤرخين اليمنيين ذكروا بأنه من أحسن الولاة الذين تولوا مقاليد السلطة في ولاية اليمن، وقد بذل جهوداً كبيرة في سبيل إقامة عدد من المشاريع المفيدة لسكان الولاية، وأدى ذلك إلى تحسن علاقته مع الإمام، وأتيحت الفرصة بشكل أوسع لتبادل الرسائل بين الطرفين[2].

وصل إلى اليمن عدد من الوفود والوسطاء، لمقابلة الإمام في إطار المحاولات التي تبذل لإيجاد حل سلمي لمشكلة اليمن، ومن هؤلاء محمد علي رضا[*] وعبدالله بن علي الحضوري[4] وغيرهما. كما تلقى الإمام رسائل من شخصيات إسلامية، وعربية، ومحلية منها عبدالرشيد بك[5]، وأبي الهدى الصيادي[5]، ومحمد بن عمر الحريري[6]، وعلي مثنى الحسيني، وغيرهم، وذلك للتدخل بين الطرفين، ولكن معظم الأفكار التي كانت تطرح في تلك المحاولات، أو في الرسائل التي وصلت من الباب العالي، أو التي كانت تطرحها الوفود التي تصل إلى الإمام غير قابلة للتطبيق، لأنها لا تأخذ بالاعتبار وجهة نظر الإمام في

---

1. الثور: الموقف اليمني من الحكم العثماني، ٥١.
2. الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٩١.

* لم أجد له ترجمة في المراجع التي بين يدي.

4. عبدالله بن علي الحضوري: عالم يمني فاضل مولده في الروضة عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م، قام بمجهود لإصلاح الشأن بين الإمام المنصور والعثمانيين. توفي عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م. (زبارة: نزهة النظر، ٣٨٢).
5. أبو الهدى الصيادي: الرفاعي عالم صوفي ولد عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م، كان نقيباً للإشراف في اسطنبول، ومن المقربين للسلطان عبدالحميد الثاني، وكان له تأثير على قراراته. توفي عام ١٣٢٨هـ/١٩٠٩م. (الزركلي: الإعلام، ٩٤/٦).
6. محمد عمر الحريري: ولد في حماه عام ١٣٧٤هـ/١٨٥٧م انتقل إلى اسطنبول، ورأس الطريقة الرفاعية (الصوفية)، ثم عاد إلى حماة شيخاً للزاوية الحريرية. (صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ٣٦٤/١).

طريقة حل النزاع القائم، وتركز على وجهة نظر الدولة العثمانية فقط والتي تتلخص في أن على الإمام ترك التمرد، والمقاومة، والعودة إلى طاعة الدولة، وبذلك سوف تنتهي المشكلة[1] مع أن الموضوع ليس بهذه السهولة، فكما تم ذكره سابقاً بأن القبائل اليمنية كانت تتمرد على الدولة من وقت إلى آخر، والإمام المنصور لم يأت إلا ليجمع تلك القبائل تحت قيادة واحدة، أي أن مقاومة الدولة ظهرت قبل مجيئه وليس بعده، ولكن كانت الجهود التي تبذلها الدولة العثمانية على ذلك النحو تثبت أنها ليست جادة في اتخاذ خطوات عملية لحل مشكلة اليمن أو أنها لا تفهم جوهر المشكلة التي أوضحها الإمام المنصور أثناء إعلان مقاومته للحكم العثماني، وعندما ترك حسين حلمي باشا عمله في اليمن عادت المواجهات العسكرية كما في السابق، واستخدم كل من الطرفين وسائل، وأساليب مختلفة لمحاولة تحقيق الانتصار على الطرف الآخر[2].

ركز الإمام المنصور في حربه مع العثمانيين على استمالة القبائل والشخصيات المتضررة من سياسة السلطة العثمانية التي مارستها في مختلف مناطق اليمن، وعلى كافة المستويات، وكان أفراد القبائل هم الجيش الذي يقاتل به الإمام، والذي يعتمد في تكتيكه العسكري كحرب عصابات خلال مواجهته للقوات العثمانية على الهجمات المباغتة على المدن، والتجمعات التي تتواجد فيها قوات عثمانية، وفي أغلب الأحيان كانت تحقق إصابات، وتحدث خسائر في صفوف تلك القوات[3].

كما أن القوات التابعة للإمام كانت تركز على مهاجمة خطوط التلغراف وقطعها، وتخريبها، لمعرفتها بأهميته بالنسبة للعثمانيين في نقل الأخبار من وإلى عاصمة الدولة (اسطنبول). وكانت السلطة العثمانية تبذل جهوداً كبيرةً في سبيل الحفاظ على سلامة خطوط التلغراف من خلال بذل الأموال الكثيرة، وتكليف عدد كبير من الجنود، لتنفيذ مهمة

1. صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ١٣٨-١٧٠.
2. الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٩٣-٢٩٤.
3. صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ١٠٣.

المحافظة عليها في الوقت الذي كانت السلطة العثمانية تحتاج إليهم في أماكن أخرى[١]، كما كانت الرسائل البريدية عرضة للنهب والسلب من قبل قوات الإمام، وذلك كان يساهم في تحطيم نفسية الموظفين، والجنود العثمانيين[٢]، وفي المقابل كانت التصرفات التي تقوم بها السلطة العثمانية تزيد من ابتعاد الأهالي عنها، وتزايد تأييدهم للإمام، ومن أهم تلك التصرفات سجن ونفي عدد من علماء وأعيان ومشايخ اليمن بحجة تأييدهم للإمام وكان معظم المنفيين يتمتعون باحترام كبير في أوساط الناس، والبعض منهم لم يكن يؤيد الإمام أوانه لا يجاهر بتأييده له[٣].

ومن التصرفات التي عادت على الدولة بخلاف ما كانت تهدف إليه تعاملها غير المقبول مع القبائل من حيث عزل بعض المشايخ والعقال، وتعيين آخرين بدلاً عنهم، وأهانتهم بشتى الوسائل[٤]، أو أخذ رهائن من القبائل الموالية للسلطة العثمانية لمنعهم من التمرد عليها، في الوقت الذي كان يتعامل الإمام مع القبائل الموالية أو التي تقف ضده بالحسنى، حتى أنه كان في بعض الأحيان يعيد للقبيلة التي تضطر للعودة إلى طاعة السلطة العثمانية الرهائن التي قدمتها له أو أنه لا يؤاخذها بسبب تصرفها لشعوره بأنها لم تعاده، وتدخل في طاعة العثمانيين إلا عندما تفرض عليها السلطة العثمانية بالقوة اتخاذ ذلك التصرف[٥].

كذلك عاش الجنود العثمانيون الذين كان يتم إرسالهم إلى ولاية اليمن في ظروف صعبة، بسبب تأخر مرتباتهم في بعض الأحيان، وعدم استبدالهم في الوقت المحدد لانتهاء خدماتهم في الولاية، وعدم توفير متطلباتهم، واحتياجاتهم، وقد ساهم ذلك في تعرض القوات العثمانية للهزائم أمام قوات الإمام[٦].

---

1. الثور: الموقف اليمني من الحكم العثماني، ٤٠.
2. الجرافي: حوليات العلامة الجرافي، ٤١، ٥٠.
3. الثور: الموقف اليمني من الحكم العثماني، ٤٦.
4. الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٨٠-٢٨١.
5. صالحيه : سيرة الإمام المنصور، ٧٥-٧٧.
6. الثور : الموقف اليمني من الحكم العثماني، ٤٣-٤٤، ٨٤.

و كان للظروف الصعبة التي تعيشها الدولة العثمانية على المستوى الدولي، والهزائم التي كانت تتعرض لها قواتها في أماكن عديدة دور في عدم قدرتها على التركيز على مشكلة اليمن، مما أتاح لموظفي الولاية وموظفي الدولة التصرف في هذه القضية بحرية، ونقل وجهة نظرهم إلى السلطان وإقناعه بها[1].

وكان للموظفين العرب المقربين من السلطان عبدالحميد دور كبير في ترسيخ وجهة نظرهم في قضية اليمن، وملخصها بأن الإمام يرغب في منافسة السلطان على منصب الخلافة، وأن ما يدفعه إلى مواجهة الدولة هو انتسابه إلى المذهب الزيدي الذي لا يعترف بأي إمام ليس من أهل البيت، وكان هذا الاعتقاد هو السائد في أثناء تعامل الدولة العثمانية مع مشكلة اليمن[2].

تم التركيز فيما سبق على مقاومة اليمنيين للسلطة العثمانية بقيادة الإمام المنصور، وذلك لدوره الكبير في تجميع القبائل المتمردة تحت راية واحدة، ولكن هذا لا ينفي أن هناك مشايخ وقبائل كانوا يرفضون سياسة الولاة العثمانيين في اليمن، ويعملون على مقاومتها بوسائل مختلفة خارج إطار سلطة الإمام.

1. إحسان اوغلو، أكمل الدين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح السعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، ١٩٩٩م، ١١٨/١- ١٢٨/١.

2. انطونيوس، جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية في العصر الحديث. ترجمة: د. ناصر الدين الأسد، ود. إحسان عباس، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٧٨م، ط٥، ١٣٩، ١٤٢.

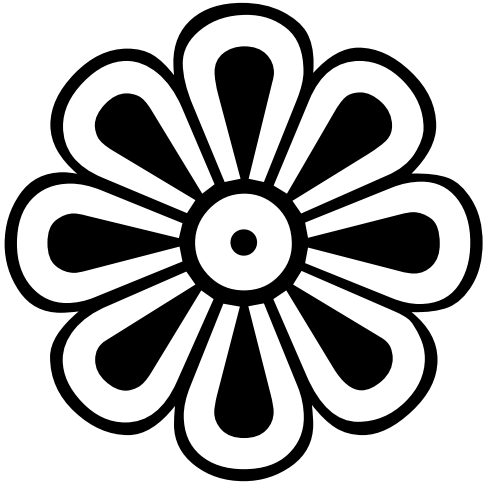

الفصل الأول

سياسية الإمام يحيى وعلاقته مع الثعمانيين قبل صلح دعّان

١٣٢٢- ١٣٢٩ هـ /١٩٠٤– ١٩١١ م

نشأة الإمـام يحيى ودوره السياسي قبل البيعة

نشأ الإمام يحيى بن محمد حميد الدين في بيئة يسودها العداء والمواجهة مع الوجود العثماني في اليمن، نظراً لعمل والده (الإمام المنصور) مع الإمام محسن الشهاري، والإمام الهادي شرف الدين (أبو نيب)، ثم تزعمه لحركة المقاومة، والتمرد ضدّ الوجود العثماني. وقد اتفق المؤرخون على أن الإمام يحيى ولد عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م في مدينة صنعاء[١]، وكان الدكتور محمد صالحيه قد ذكر في سيرة الإمام يحيى أن مولده في الحيمة، نقلاً عن الدرر المنتقاة للجنداري[٢]، وعند عودة الباحث إلى المخطوط المذكور وجد أن المؤلف ذكر أن "مولده مدة الحرب على الباطنية بالحيمة سنة ست وثمانين ومائتين وألف بصنعاء اليمن وبها نشأ"[٣] ويبدو أن الأمر التبس على الدكتور صالحيه.

وكان الإمام المنصور قد حرص على أن ينشئ ولده الوحيد يحيى نشأة خاصة، فقد دفع به منذ صغره إلى العلماء المعروفين في تلك الفترة، ليتلقى العلم بمختلف فروعه على أيديهم، خاصة في الفقه وأصوله، وفروعه، وفي علوم اللغة العربية، والآداب. ومن العلماء الذين تلقى الإمام يحيى العلم على أيديهم العلامة علي بن علي اليماني الصنعاني[٤]، والعلامة محمد بن عبدالملك الآنسي[٥]، والعلامة أحمد بن رزق السياني[٦]، والعلامة محمد

---

1. زبارة، محمد بن محمد: أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، المطبعة السلطانية، القاهرة، ١٣٧٦، ٣.
2. صالحيه: محمد عيسى(دكتور): سيرة الإمام يحيى مع تحقيق مخطوطة كتيبه الحكمة في سيرة إمام الأمة، وتاليف: عبدالكريم بن أحمد مطهر، دار البشير، عمان، ١٩٩٨، ١٢/١.
3. الجندري، أحمد بن عبدالله: الدرر المنتقاه في سير الإمام المتوكل على الله وخصاله المرتضاه، (مخطوط) ق٢أ.
4. علي بن علي اليمني: عالم مجتهد فاضل اشتغل بعلوم عديدة ولد بصنعاء عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م، اجاز العديد من العلماء بصنعاء وعمل مع الإمام يحيى توفي عام ١٣٥٠هـ/١٩٣١م (زبارة: نزهة النظر، ٤٣٨).
5. محمد عبدالملك الانسي: عالم تقي ولد بصنعاء عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م، درس على يد عدد من علماء عصره، توفي عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م (زبارة: نزهة النظر، ٥٥٣).
6. أحمد بن رزق السياني: عالم فقيه نحوى، ولد بصنعاء عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، توفي بها عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م (زبارة: نزهة النظر،٧٠).

بن أحمد العراسي[1]، والعلامة عبدالله علي الحضوري، وغيرهم. وقد أجازه عدد من علماء عصره في عدة علوم[2].

وكما ذُكر سابقاً، فقد نشأ الإمام يحيى في حجر والده، وترعرع في مدينة صنعاء في ظّل الوجود العثماني، الذي كان والده يكن له العداء، ويعمل في السر، والعلن ضدّ هذا الوجود من خلال التعاون مع المعارضين له، كما كان يشاهد ويسمع عن التصرفات السيئة التي كان يمارسها المسئولون العثمانيون ضدّ أهل اليمن بجميع فئاتهم علماء، وأعيان، ومشايخ، وعامة في مختلف المناطق اليمنية التي تخضع لحكمهم، وكل ذلك أثر فيه وهيأه للانضمام إلى الخارجين على طاعة الدولة، وعندما خرج والده الإمام المنصور إلى صعدة[3] عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م لمبايعته إماما وزعيماً للمقاومة، الذي كان قائماً ضدّ الوجود العثماني، لم يتأخر في الانضمام إليه، وأسرع باللحاق به والبقاء إلى جواره في مقارعته للعثمانيين وكان عمره حينئذ لم يتجاوز العشرين عاماً[4].

وكان الإمام يحيى قد قام في ظّل حكم والده بأدوار عسكرية، وسياسية مميزة أهلته لخلافة أبيه فيما بعد، وساعدته على تحديد خياراته وتوجهاته السياسية عندما تولى الإمامة، وقد بدأت تلك المرحلة منذ خروجه من مدينة صنعاء لاحقاً لأبيه، ومشاركاً في الأحداث والمواقف التي واكبت حكم الإمام المنصور،الذي حرص على تكليف ابنه يحيى بمهمات سياسية وعسكرية مختلفة رغم صغر سنه آنذاك، لتدريبه على مواجهة ما يمكن أن يحدث في المستقبل، إذ أرسله إلى قبائل ذوغيلان[5]، ليحثهم على المشاركة في الجهاد

---

1. محمد بن أحمد العراسي: عالم مفتي، ولد بصنعاء عام ١٢٤١هـ/١٨٢٤م، درس في مساجد صنعاء، وتوفي في قرية القابل عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م (زبارة: نزهة النظر،٥٠).

2. الحداد، يحيى بن علي ناجي: عمدة القارئ في سيرة إمام زماننا سيف الباري شرح سلسلة الدراري في نظم نسب الإمام سيف الباري (مخطوط)، ١٣.

3. صعدة: مدينة مشهورة شمال صنعاء، كانت مسرحاً لأحداث عديدة في التاريخ اليمني، وهي الآن عاصمة لمحافظة صعدة (الحجري: مجموع، ٤٦٧/٢).

4. زبارة، محمد بن محمد: نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر. مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩م، ٦٢٩/٢-٦٣٠.

5. ذو غيلان: من قبائل بكيل ومسكنهم برط (الحجري: مجموع، ٦٢٧/٢).

ضدّ العثمانيين عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، وكلفه بقيادة الجنود في المعارك التي كان أصحاب الإمام يخوضونها ضدّ القوات العثمانية في الشرف الأعلى، ووادي الشاهل[١] عام ١٣١٦هـ/١٨٩١م، وغيرها، كما أرسله إلى القفلة[٢]، ليعمل على تأمينها وتحصينها أمام القوات العثمانية التي كانت تنوي مهاجمتها[٣]، وكان يسمح له بالتواصل مع بعض المشايخ والأعيان، لتبادل الآراء معهم في بعض القضايا التي كانت تثار آنذاك[٤]، وعندما اختلت أوضاع منطقة حبور[٥] أرسله والده لضبطها وتنظيم شئونها، واستمر فيها خمسة أشهر[٦]. كما كلفه أيضاً بإدارة شئون منطقة حجور[٧] وشهارة[٨] نيابة عنه، واستمر في تلك المنطقة فترة من الزمن[٩]. وكان الإمام المنصور يهدف من خلال تكليفه لابنه يحيى القيام بتلك الأعمال، إلى أن يتعلم ويتدرب على ممارسة شئون الدولة، حتى يستطيع أن يساهم في تثبيت حكم أبيه، وأن يتمكن من مواجهة الأحداث التي يمكن أن تشكل خطراً على الحكم أياً كانت تلك الأحداث أو أياً كان مصدرها، ولعل ذلك كان تهيئة له لاستلام الحكم بعده. وكان أهم حدث تعرض له هو وفاة أبيه الإمام المنصور، والإشكالات التي واجهته قبل وبعد البيعة، وقد ظهرت قدراته السياسية والإدارية في تلك المواقف عندما حسمها لصالحه.

---

1. الشرف الأعلى ووادي الشاهل: من بلاد حجور في محافظة حجة شمال غرب صنعاء (الحجري: مجموع، ٢٤١/١).
2. القفلة: قفلة عذر من بلاد حاشد استقر فيها الإمام يحيى قبل دخوله مدينة صنعاء ١٩١٨م (زباره: نزهة النظر،٩٧).
3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٧٦/١، ٧٧/١.
4. سالم، سيد مصطفى، وثائق يمنية، ط٢، ١٩٨٥، ١٥٩.
5. حيور: بلدة مشهورة من ناحية ظليمه في محافظة حجة (الحجري: مجموع، ٢٢٧/١).
6. صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ٣١٦/٢.
7. حجور: منطقة واسعة في الشمال الغربي من صنعاء، تظم العديد من النواحي، ومعظم مناطقها تتبع محافظة حجة (الحجري:مجموع، ٢٤١/١).
8. شهارة: مدينة شهارة حصن منيع في منطقة الاهنوم محافظة حجة، كانت عاصمة لعدد من الأئمة الزيديين (الحجري: مجموع، ٩٥/١).
9. صالحيه:سيرة الإمام يحيى، ٤٩/١.

بـيـعـة الإمـام يحيى

أعلن الإمـام يحيـى حميـد الـدين دعوتـه فـي يـوم الجمعـة عـشرين ربيـع الأول ١٣٢٢هـ الموافق ١٩٠٤/٦/٤م[١].

ولقد اختلف بعض المؤرخين في الطريقة التي تولى الإمام يحيى بها منصب الإمامة بعد وفاة والده، وعلى الظروف التي واكبت تلك الواقعة، ولكن الجميع اتفقوا على أن الإمام يحيى تولى الإمامة فعلياً بعد أن بايعه عدد كبير من العلماء والأعيان والمشايخ، واستطاع إزالة كل العوائق التي وقفت أمامه، ومنها القضاء على دعوة الإمام الحسن بن يحيى القاسمي والاستقلال عن الحكم العثماني.

وأورد المؤرخـون المعاصـرون للإمـام يحيـى روايـات متـشابهة عـن واقعـة البيعـة، وأورد بعض مؤرخي عصرنا روايات فيها نـوع من الاخـتلاف، وسـوف أتنـاول معظم تلك الروايـات لتوضيح موضع الاختلاف فيها.

فالمؤرخ الحداد[٢] يـذكر فـي عمدة القـارئ مـا يلـي: "فبعد وفـاة والـده الإمام المنـصور تغمده الله بواسع رحمته حضر العلماء الأعلام والسادات الفخام في اليوم الثاني بعد موت الإمام المنصور، ورأوا أن من أهم الواجبات اختيار من يصلح للقيام بما يكون فيه صلاح المسلمين والإسلام، وعولوا على الإمام أيده الله ووجهوا أئمة خطابهم إليه، وألزموه الحجة، وتحتم [عليه] القيام بهذا المنصب الشريف وتحمل تلك الأعباء التي فيها مشاق التكاليف، فلم يجد سوى الإسعاد"[٣].

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٥.

2. محمد يحيى الحداد: عالم مؤرخ مولده عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م في مدينة اب، له عدة مؤلفات منها عمدة القاري في سيرة الإمام يحيى مازال مخطوط (زبارة: نزهة النظر،٦٠٨).

3. الحداد: عمدة القاري، ٦٤.

فيما أشار المؤرخ الجنداري[1] في الجامع الوجيز أن: "الفالج قد استمر في المنصور بالله، وتعذرت عليه الكتابة، ولكن كان يتولى كتابته القاضي العلامة علي عبدالله الارياني[2]، فلما كان السابع عشر ربيع الأول جاء إليه كتاب بالليل وأنه صلى الفجر، ورقد وذهبت معرفته من الدنيا، وفي اليوم الثاني دخلتُ عليه، فرأيته وقد أذعن للخالق مولاه، فكتب المتوكل على الله [الإمام يحيى] إلى العلماء بالوصول.. ووقع وفاة الإمام ليلة الخميس تاسع عشر ربيع الأول، وقال انظروا من يخلفه، وخرج عنهم، واظهر التبري من القيام فراجعوه، وكان متكلمهم شيخنا لطف الله[3]، وسيدي أحمد بن قاسم[4] أنه لا يقوم بمقامه غير ولده، وأذعن الباقون، وكتب سيدي أحمد بن قاسم البيعة، ووضعوا ختومهم الجميع ثم دخلوا عليه فامتنع ومازالوا به حتى اسعد"[5].

ونفس الرواية كررها الجنداري في كتابه المخطوط الدرر المنتقاة مع بعض التوسع في إيراد الوقائع، والخطوات التي قام بها العلماء الذين اجتمعوا في قفلة عذر، وكان أحد المشاركين في ذلك الاجتماع[6]، وأحد الذين نسب إليهم التحفظ على مبايعة الإمام يحيى.

---

1. أحمد عبدالله الجنداري: عالم، فقيه، مؤرخ مولده بصنعاء عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، استقر في قفلة عذر بجوار الإمام يحيى، له عدة مؤلفات منها الدرر المنتقاة، الجامع الوجيز تراجم (زباره: نزهة النظر، ٩٧٢).
2. علي عبدالله الارياني: عالم اديب، شاعر بليغ مؤرخ مولده بمنطقة اريان، إب، لازم الإمام المنصور محمد حميد الدين وعمل معه إلى أن توفي عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م ومن كتبه الدر المنثور في سيرة الامام المنصور (زباره: نزهة النظر، ٤٤٤).
3. لطف الله بن علي ساري: عالم ورع نشاء بهجرة حوث من بلاد حاشد، عمل مع الإمام المنصور تم مع الإمام يحيى، توفي في ظليمة، حبور، عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م (زباره: نزهة النظر، ٤٨٩).
4. أحمد بن قاسم حميد الدين: مولده في قرية القابل جوار صنعاء عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م له اسهامات في مختلف العلوم، عمل مع الإمام المنصور والإمام يحيى، وشارك في عدة معارك ضدّ الأتراك، وتولى أعمالاً عديدة توفي عام ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م (زبارة: نزهة النظر،١٢٠).
5. الجنداري: أحمد بن عبدالله، الجامع الوجيز في وفيات العلماء أولي التبريز (مخطوط)، ق٢١٠ ب، ق ٢١١أ.
6. الجندري: الدرر المنتقاه، ق٣ب، ق٤أ.

إلى ذلك أورد زبارة[1] في أئمة اليمن رواية مشابهة لما سبق ذكره، ولكن باختصار[2]، ومثله الواسعي[3] في فرجه الهموم[4] والجرافي[5] في المقتطف[6].

وأما موقف علماء ضحيان[7] والمناطق المجاورة لها فقد ذكر صالحيه في تحقيقه لكتيبة الحكمة بأنه لم يصل إلى معلومات توضح سبب عدم حضورهم لاجتماع بيعة الإمام يحيى[8]، وعند الرجوع إلى مخطوطة سيرة الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي التي قدمت معلومات عن موقف علماء تلك المنطقة من هذه القضية، فقد ذكرت أنه بعد وصول التعازي بوفاة الإمام المنصور إلى هجرة فللة[9] التي كان يسكنها الإمام القاسمي المذكور، تداعى علماء المنطقة إلى الاجتماع في ضحيان "ولما كان صبح الاثنين توجه الإمام[10]، والعلماء من هجرة فللة إلى ضحيان، ووصلوا إلى هناك واجتمعوا في بيت آل العجري، وجرت المحاورة بينهم على الاجتماع على كتاب الله وسنة رسوله وتحكيمهما، وعلى قيام أحدهم ونصرته حيث هم نجوم زاهرة، وعناصر طاهرة، ولهم طباع لينة، وأخلاق حسنة،

---

1. محمد بن محمد زباره: عالم مؤرخ مولده بصنعاء ١٣٠١هـ/١٨٨٣م له عدة مؤلفات في التراجم ومنها أئمة اليمن، ونزهة النظر، توفي عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م (زباره: نزهة النظر، ٥٨٤).
2. زبارة: ائمة اليمن، ٣.
3. عبدالواسع يحيى الواسعي: عالم مؤرخ مولده في صنعاء ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م زار العديد من البلدان وله عدة مؤلفات، توفي عام ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م (زباره: نزهة النظر، ٤١١).
4. الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٩٩.
5. عبدالله عبدالكريم الجرافي: عالم ومؤرخ مولده عام ١٣١٩هـ/١٩٠١م درس على يد علماء صنعاء وله عدة مؤلفات في التاريخ توفى عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م (زباره: نزهة النظر، ٣٨٠).
6. الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، ٢٨٩.
7. ضحيان: هجرة مشهورة من بلاد جماعة في محافظة صعدة (الحجري: مجموع، ٥٥٢/٢).
8. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٩٦/١، ٩٧/١.
9. فلله: هجرة من بلاد جماعة في محافظة صعدة (الحجري: مجموع، ٦٣٩/٢).
10. الإمام: يقصد الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي.

وأن ابن الإمام[1] غير صالح لهذا الشأن، مع ماضيه من القساوة والغلظة، وعظم نحوه الملك، فلما اجتمعوا على هذا قام الإمام[2] إلى بين يدي السيد العلامة حسين بن محمد الحوثي وقال قد عرفتنا وعرفناك وأن من دعا من اليمن[3] لا نعرف علمه ولا ورعه، ومن أراد معرفة ذلك لم يتمكن، وكان أبعد من استمداد الثريا[4]" ولكن العلامة الحوثي رفض قبولها، ثم قام القاسمي يعرضها على العلماء الذين كانوا موجودين واحداً واحداً وكان من العلماء الحاضرين العلامة حسن بن حسين عدلان،[5] والعلامة محمد بن حسن شايم، والعلامة أحمد بن حسن قاسم، وغيرهم من العلماء والفقهاء المشهود لهم بالعلم، ولكنهم لم يتفقوا في ذلك الاجتماع على رأي برغم أن بعض الحاضرين ذكر أن رسائل من الإمام يحيى قد وصلت إلى بعض الحضور يطلب منهم القدوم إليه في القفلة، ولذلك يجب عليهم اتخاذ موقف واضح، وبعد أيام اتفق معظم العلماء على مبايعة الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي، وتأخر البعض عن البيعة منهم العلامة محمد بن حسن شايم، وكان ذلك ملخصاً لموقف علماء منطقة ضحيان، وما جاورها، ونرى أنهم أوردوا أسبابا مختلفة لتبرير عدم مبايعتهم للإمام يحيى ومبايعتهم للإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي[6].

أما المؤرخ الدكتور سيد مصطفى سالم، فقد ذكر في مؤلفه: تكوين اليمن الحديث، رواية مختلفة نقلاً عن رواية شفهية للأستاذ محمد أحمد نعمان قائلاً: "إنه سمع من المعمرين باليمن أن الإمام يحيى أغلق على المجتمعين باب غرفة الاجتماع وترك الشيخ

---

1. ابن الإمام: يقصد به محمد بن الإمام الهادي شرف الدين (أبو نيب).
2. الإمام: يقصد الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي.
3. من دعا من اليمن: يقصد الإمام يحيى حميد الدين.
4. القاسمي: عبدالله بن الحسن، سيرة الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي (مخطوطة) ١٨.
5. حسن بن حسين عدلان: نشأ في هجرة فلله بصعدة، عالم اشتهر في تلك النواحي، كان من المناصرين للإمام القاسمي، وقد سجنه الإمام يحيى في شهارة إلى أن توفي عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م (زباره: نزهة النظر، ٢٢١).
6. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ١٩، ٢٠.

ناصر مبخوت الأحمر[1] حارساً عليها، فلما سمعهم الحارس يتداولون الرأي في انتخاب الإمام يحيى أو انتخاب غيره، هاجم الاجتماع وهددهم بالقتل وقال (مابش)[2] إمام غير سيدي يحيى"[3].

كما أورد المؤرخ الراحل القاضي إسماعيل بن علي الأكوع[4] في كتابه "هجر العلم" رواية مشابهة، مشيراً إلى أن الإمام يحيى قد دعا العلماء الموجودين في شهارة، وهجرة الأهنوم، وحوث، للمشاركة في مراسيم دفن والده الإمام المنصور، والاجتماع مع العلماء الموجودين في القفلة "ليختاروا من يرونه أهلاً لتولي الإمامة، وخرج من المجلس الذي اجتمعوا فيه مظهراً لهم عزوفه عن تقلدها، وكان ميل أكثرهم إليه، إلا أن القاضي عبدالوهاب بن محمد الشماحي[5] اشترط في الموافقة عليه عدم قيام سيف الإسلام محمد بن الهادي[6] بالدعوة إلى نفسه، لأنه في نظره أولى بها من غيره. أما القاضي أحمد الجنداري فقد ذكر أن المترجم له -يقصد به الإمام يحيى- صالح للإمامة لولا بخله[7]، ومع هذا فقد احتاط الإمام يحيى بهذا الأمر حتى لا تفلت من يده، فأوعز إلى الشيخ ناصر مبخوت الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد الذي حضر إلى القفلة للغرض نفسه بأن يقطع على بعض العلماء تردده في اختياره إماما، ويحسم الموقف لصالحه، فاقتحم مجلس

1. ناصر مبخوت الأحمر: شيخ مشائخ قبائل حاشد كان له دور في مواجهة العثمانيين وتعاون مع الإمام يحيى، وقد خرج عليه عدة مرات وهو جد الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب السابق (توفي عام ٢٠٠٨م).
2. مابش: عامية بمعنى: لا يوجد.
3. سالم: سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث، ط٤، ١٩٩٣م (هامش:١) ٧٢.
4. اسماعيل علي الاكوع: مؤرخ تولى عدداً من المناصب في اليمن منها وزير الثقافة ورئيس هيئة الاثار وله عدة مؤلفات توفي عام ٢٠٠٨م .
5. عبدالوهاب بن محمد الشماحي: عالم محقق مولده عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م في ذمار، تفرغ للعلم وتدريسه في شهارة وغيرها، توفي عام ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م في حجة (زباره: نزهة النظر، ٤٠٧).
6. محمد بن الإمام الهادي شرف الدين: كان مولده عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، اشتهر بشجاعته تولى أعمال منطقة صعدة للإمام المنصور ثم للإمام يحيى وكان له دور في القضاء على الإمام القاسمي (زباره: نزهة النظر، ٥٣٢).
7. وإذا صح هذا الخبر-وهو بعيد- فهو يشبه موقف المعتز الفاطمي حين مبايعته.

العلماء، وخاطبهم بما يشبه الإنذار قائلاً لهم: "يا سادة يا فقهاء ما بش (لا يوجد) معنا غير سيدي يحيى، ولا خرجة لكم من مكانكم إلا بعد مبايعتكم له، وأعلن الجميع اختيارهم له إماما، وبايعوه على الفور"[1].

كانت تلك أهم الروايات التي تناقلها ودونها المؤرخون والمهتمون، وكلها تؤكد أن الإمام يحيى قد تم مبايعته إماما خلفاً لأبيه بالطرق المتعارف عليها آنذاك، بغض النظر عن توفر الشروط المطلوبة في المذهب الزيدي، فيمن يريد أن يصبح إماماً. وتحفظ بعض العلماء غير المعلن. والروايات التي أوردها مؤرخو عصرنا أشارت إلى بعض الخلاف مع ما تم تدوينه من قبل المؤرخين الذين عاصروا الحدث في مؤلفاتهم، وقد حاول الباحث التأكد من المصادر التي اعتمدت عليها تلك الروايات، ولم يستطع الوصول إلى معلومات مؤكدة حول ذلك، لأن الذين أوردوا هذه الروايات اعتمدوا على التناقل الشفوي لها بين الناس، وليس على وثائق أو مصادر مكتوبة موثوقة.

ورغم كل ذلك، فقد أجمع المؤرخون على نزاهة العلماء الذين حضروا اجتماع عقد البيعة للإمام يحيى. وأما السبب في عدم حضور بعض العلماء ذلك الاجتماع، فيرجع إلى أن معظمهم كان مقيماً في المناطق التي يسيطر عليها العثمانيون، مما اضطرهم على إرسال بيعتهم بواسطة الرسائل[2]، في حين أن عدم حضور علماء ضحيان، كان بسبب وقوفهم إلى جوار مواطنهم الإمام القاسمي، ومبايعتهم له[3].

ومهما كانت الظروف والملابسات التي وردت في الروايات المختلفة في قضية البيعة، فقد عمل الإمام المنصور بجد على تربية ابنه يحيى، وتنشئته النشأة التي يستطيع من خلالها أن ينافس على منصب الإمامة بعد وفاته، ولم يجد الباحث أي معلومة تشير إلى أن الإمام المنصور استخدم التوصية أو الإيعاز أو التكليف لكي يخلفه إبنه. لأن المذهب

1. الاكوع، إسماعيل بن علي: هجر العلم ومعاقله في اليمن، دار الفكر دمشق، ١٩٩٥، ١٧٠٠/٣.
2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٨٧/١.
3. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ١٨، ١٩.

الزيدي، والعرف السائد آنذاك لا يقران ذلك، ولكنه اكتفى بالعمل على توفير الشروط المطلوبة لمن يقوم بالإمامة في شخص ابنه، وهي الطريقة التي يستطيع أيُّ كان الوصول إلى منصب الإمامة بواسطتها في ذلك العصر، كما استفاد الإمام يحيى من الظروف التي تهيأت له بصفته ابن الإمام المتوفى، وهذه الظروف منحته فرصة أكبر من منافسيه لخلافة أبيه، وحتى من حاول معارضته أو منافسته على منصب الإمامة لم يكونوا بمستوى الظروف التي كانت قائمة آنذاك، والمتمثلة في الوجود العثماني، والحرب المعلنة عليه.

ملامح السياسة المحلية للإمام يحيى

استطاع الإمام المنصور خلال فترة حكمه إقناع اليمنيين بجميع فئاتهم بأنه الزعيم الوحيد للمقاومة ضدّ العثمانيين، ومن أراد خلع طاعتهم والخروج عليهم لأي سبب كان عليه أن ينضم إلى صفه[١]، ومن أراد التحدث في مشاكل البلاد عليه أن يتجه إليه[٢]، ولهذا واصل الإمام يحيى سياسة والده في التعامل مع القوى المحلية، وفي التعامل مع السلطة العثمانية التي استمر في مواجهتها عسكريا من جهة[٣]، ومن جهة أخرى حاول أن يحصل منها على الاعتراف به زعيماً محلياً للمناطق الزيدية الشمالية عن طريق التفاوض المباشر أو غير المباشر معها[٤].

وضح الإمام يحيى السياسة التي ينوي السير عليها، لمواجهة القضايا التي كانت قائمة آنذاك في خطاب دعوته الذي وجهه إلى جميع اليمنيين دون تحديد، والذي بدأه بنعي والده الإمام المنصور، ثم ذكر اتفاق العلماء على إلزامه بقبول القيام بأمر الإمامة بعده، وبموافقته على ذلك تحت إلحاحهم، ثم وضح الالتزامات التي يجب على من بايعه الالتزام بها

---

1. الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، ٢٧٧.
2. صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ١٤٦/١، ١٥٦/١.
3. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٣.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٧٠ أ – رضون، نبيل عبدالحي: الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية، جدة،١٩٨٤م ص١٦٤.

بقوله: "وإنا قد نشرنا في ذلك اليوم الدعوة الميمونة التي هي بالخيرات مقرونة فنلزمكم أيها المؤمنون والشيعة المودون بما افترضه الله عليكم من السمع، والطاعة، والنصح، والسلوك مسلك الجماعة، وبذل الجد والاجتهاد والمسارعة إلى فريضة الجهاد، وتطهير أرض الله ممن يبغي في الأرض الفساد، (إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ)[1]، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ومن وصل والدنا بشيء من القرآن والدعاء فله ثواب ذلك فطال ما نصح، وحمى الشريعة بالجد والاجتهاد حتى أتاه اليقين والله الموفق إلى ما فيه رضاه، وصلى الله وسلم على محمد وآله الطاهرين، في عشرين ربيع الأول سنة ١٣٢٢هـ"٤/٦/١٩٠٤م[2].

بهذه العبارات المختصرة حدد الإمام يحيى الخطوط العريضة للسياسة التي ينوي أن يسير عليها، كما حدد هدفه الرئيس الذي سوف يحاول تحقيقه أثناء فترة حكمه بالجهاد ضدّ الباغين والفاسدين في أرض الله، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالسمع والطاعة من قبل المؤمنين بشكل عام، والشيعة المؤيدين بشكل خاص، وكانت الظروف القائمة أثناء إعلان الإمام يحيى دعوته مهيأة لكي يتقبل الناس السياسة التي أعلنها الإمام الجديد، بخلاف والده الإمام المنصور الذي وصل إلى الحكم والناس غير مستعدين للتوحد تحت رايته لمقاومة العثمانيين، فاضطر إلى إرسال الرسل والرسائل إلى العلماء والمشايخ، والأعيان، لإقناعهم بضرورة الاتحاد تحت راية واحدة حتى يستطيع الجميع تحقيق هدفهم في مواجهة العثمانيين[3]. وأما الإمام يحيى، فقد اكتفى بإرسال خطاب دعوته إلى الناس كافة فوصلت إليه الوفود من مختلف المناطق اليمنية تبايعه على الجهاد، ومن لم يستطع أن يصل بنفسه من علماء وأعيان ومشايخ أرسل رسالة يعلن فيها البيعة للإمام يحيى والاستعداد لتنفيذ ما يطلب منه[4].

---

1. سورة الانفال الآية ٧٣.
2. زباره: أئمة اليمن، ٧.
3. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م١-٤/١٤٥.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٤ب.

وقد بدأ الإمام نشاطه بأخذ العهود على المشايخ والأعيان بتنفيذ الشروط الواجب عليهم إتباعها أثناء الجهاد وأهمها:

- صون ضعفاء البلاد من السلب والنهب والإفساد.
- تحديد وتسليم الخمس الذي يستحقه المجاهدون.
- أن تكون المدافع والسلاح بمختلف أنواعه لبيت مال المسلمين[1].

وهذه الشروط توضح رغبته في عدم ظهور أي منافس له على الزعامة من خلال حصر تسليم السلاح، والواجبات الشرعية إليه، ورغبته في إقامة دولة.

بعد ذلك لم يتأخر الإمام يحيى كثيراً في تنفيذ سياسته المعلنة، فقد أسرع بإرسال من تجمع عنده من المقاتلين إلى مناطق عدة، لمواجهة القوات العثمانية حيث أرسل نحو ستمائة مقاتل بقيادة العلامة يحيى بن حسين الكحلاني[2] إلى الحيمة[3]، كما أرسل مجموعات عديدة من المقاتلين إلى مختلف المناطق اليمنية منها بني مطر[4]، والروضة المجاورة لمدينة صنعاء، وبلاد إب الواقعة جنوبها، وحجة[5]، والمحويت[6]، وغيرها[7].

ومن خلال ما سبق اتضح أن الإمام يحيى لم يترك أية منطقة في اليمن إلا وأرسل إليها

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٨.
2. يحيى بن حسين الكحلاني: عمل مع الإمام المنصور والإمام يحيى، وشارك في العديد من المعارك ضدّ الأتراك، وتوفي في علمان بالاهنوم (زباره: نزهة النظر، ١٢٣).
3. الحيمة: منطقة تقع في غرب صنعاء وفيها الحيمة الداخلية والحيمة الخارجية في محافظة صنعاء (الحجري: مجموع، ٢٥٤/١).
4. بني مطر: كانت تسمى بلاد البستان وهي منطقة واسعة جوار مدينة صنعاء من ناحية الغرب، وتتبع الآن محافظة صنعاء (الحجري: مجموع، ١١٨).
5. حجة: مدينة مشهورة من بلاد همدان في الشمال الغربي بصنعاء، وهي الآن مركز محافظة حجة (الحجري: مجموع، ٤٢/١).
6. المحويت: مدينة مشهورة تقع في شمال غرب صنعاء وهي الآن مركز محافظة المحويت (الحجري: مجموع، ٦٩١/٢).
7. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٦ أ.

مجموعة من الجنود ما عدا بلاد تعز ومناطق تهامة، ولم نجد ما يبرر ذلك، ويمكن أن يكون السبب هو بقاء القوات العثمانية في تلك المناطق بأعداد كبيرة نظراً لسيطرتها على بعض الطرق الرئيسة التي كانت تستخدمها القوات العثمانية في الولاية[1] أو قد يعود السبب إلى عدم وصول أي رسالة من علماء، أو مشايخ، أو أعيان تلك المناطق إلى الإمام، لمبايعته نظراً لان تلك المناطق تعتبر مناطق شافعية، وليست زيدية، وولاؤها للدولة العثمانية كما كان يؤكد على ذلك المسئولون العثمانيون[2]، ولذلك ترك الإمام التعامل مع هذه المناطق إلى مرحلة لاحقة، برغم أنه قام بإرسال قوات إلى بلاد إب، والمناطق المجاورة لها، وهي مناطق شافعية أيضاً، ومنها مناطق زيدية.

وفي أوائل عام ١٣٢٤ هـ/١٩٠٦م بعد خروج الإمام يحيى من مدينة صنعاء أرسل منشوراً إلى مختلف جهات ومناطق اليمن، يوضح فيه ما هو المطلوب من الذين يعيشون في المناطق الخاضعة للحكم العثماني، ونصه "بعد التسمية، أن من انتصح وعرف نفسه وألزمها الكف عن إضرار المسلمين، وعن تقريب ما بعد عن الظالمين، وأن لا يترك نصيحة، ولا يكتم عنا شيئاً مما أسر إليه العجم به أو أذاعوه أو علمه، وما علمناه مما يترقبونه أو يعزمون عليه، ولا يعترض طيًافنا[3]، ولا يدل عليهم، ولا يسعى لهم بإخافة سراً ولا جهراً، ولا يعاقب من أوصل واجباته إلى الإمام ولا يتناوله مكروه، ولا يجعل دين الله إلا في سبيل ما أمر فلأجل التمسك بهذه الخلال من غير حدث، فليكن واثقاً منا بأنا لا نواجهه بشيء يكرهه، فليعلم هذا"[4].

قد يكون السبب الرئيس لإصدار هذا المنشور بأسلوب حاد، ولهجة غير معهودة هو تعرض مؤيدي الإمام في المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية للمضايقة من بعض

---

1. عاطف: يمن تاريخي، منظومه أفكار مطبعة سي، دار سعادت (اسطنبول)، ١٣٢٦، ٢٤٥.
2. محمد، ممدوح: يمن قطعه سي، حقندە بعض مطالعات، دار الفنون كتتجانه سي، دار سعادت، ١٣٢٤م١٠٠.
3. طيافنا: المقصود من يرسلهم لطيافة (حصر) المزروعات والأموال وتقدير الزكاة عليها.
4. العزب: عبدالله بن محسن، تاريخ اليمن الحديث (فترة خروج العثمانيين الأخير) تحقيق عبدالله الحبشي، منشورات المدينة، بيروت، ١٩٨٦م، ٢٧.

الشخصيات المحسوبة على العثمانيين، خاصة وأن يوسف بك أحد الضباط العثمانيين قد استطاع القبض على أحد أتباع الإمام عندما كان يجمع الواجبات لصالحه[1]، كما أن المنشور يعتبر تعميماً للسياسة التي يريد الإمام التعامل بها مع من يرغب بالبقاء في المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية، أو دفعته الظروف للعمل معها، خاصة وأن الإمام يعرف بأن معظم اليمنيين لا يستطيعون ترك مناطقهم والانضمام إليه، ولكن يمكنهم المحافظة على العلاقة الجيدة معه من خلال الالتزام بشروط وضوابط أهمها:

- الكف عن إلحاق الضرر بأتباع الإمام الموجودين في مختلف مناطق اليمن.
- عدم مساعدة العثمانيين بأي شيء قد يفيدهم في حربهم معه.

أن يبلغ الإمام بكل ما يعلمه من تحركات العثمانيين ونواياهم.

يكشف للإمام يحيى عن أي سر من أسرار العثمانيين عرفه بأي طريقة كانت.

- عدم منع من يرسلهم لقبض الواجبات من القيام بعملهم أو تبليغ العثمانيين عنهم.
- أن لا يعاقب أي شخص سلّم الواجبات إلى الإمام.
- من التزم بما تم ذكره لن يلحق به أي ضرر من الإمام أو قواته.

كانت تلك التوجيهات صادرة إلى المشايخ والعلماء والأعيان، وتعالج إشكالية كانت قائمة في المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية من خلال شروط يجب أن يلتزم بها من يريد البقاء على الحياد بين الطرفين المتقاتلين دون أن يمسه ضرر، خاصة وأن معظم المناطق كان يمكن أن تدخل في طاعة الإمام بسرعة وتخرج بسرعة، بسبب عدم قدرة أي طرف على حسم تلك المواجهات بشكل نهائي[2].

ونظراً لأن الأئمة كانوا يستمدون شرعيتهم في الحكم من المذهب الزيدي، فقد استخدم الإمام يحيى العامل الديني كأساس للتعامل مع الأهالي، من خلال تقديم نفسه ممثلاً للخير يعمل من أجله، ومدافعاً عن الشريعة الإسلامية، ومن دخل في طاعته، فقد

---

1. صالحيه، محمد عيسى(دكتور): عشر سنوات من حكم الإمام يحيى مع تحقيق مخطوطة: تقييد حوادث إنشاء وتجديد الجهاد الثاني، لمؤلفه سعد محمد الشرقي، بيروت، ٢٠٠٤م، ٢٥/١.
2. زبارة: أئمة اليمن،٩٨/١.

التزم بتعاليم الشريعة، ومن خرج عن طاعته، فقد وقف ضدها، وانضم إلى الشر[١]. كما كان الإمام يظهر حرصه على الاهتمام برعاية مصالح الأهالي، والتأكيد على أن خروجه كان لخدمتهم، ورفع الظلم عنهم، الذي تسبب به موظفو الإدارة العثمانية من خلال مخالفتهم للدين الإسلامي، وعدم الالتزام بتعاليمه الشريفة[٢].

وبالرغم من أن الإمام يحيى لم يستخدم أسلوب الرسائل الخاصة عندما أعلن دعوته، واكتفى برسالة عامة أرسلها إلى مختلف المناطق والشخصيات[٣]، لكنه بعد ذلك تعامل مع العلماء والأعيان والمشايخ عن طريق الرسائل التي كان يحرص على توجيهها إليهم من وقت إلى آخر. وكان الهدف من تلك الرسائل ترغيب المعنيين بالانضمام إليه[٤] أو المحافظة على بقائهم في طاعته[٥]، أو إظهار أهمية الشخص الذي توجه إليه واهتمامه به[٦]، وقد استطاع الإمام من خلال هذا الأسلوب الحصول على تأييد الكثير من العلماء والأعيان والمشايخ، وخضوع مناطقهم لنفوذه[٧]، كما كان الإمام يعلن انتصارات قواته ضدّ القوات العثمانية، ويبشر أتباعه بهذه الانتصارات بواسطة هذه الرسائل[٨]، وإذا شعر بأن أحداً من أتباعه قد خالف أوامره أو تراجع عن الالتزام بطاعته بعث إليه برسالة يذكره فيها بما التزم به للإمام، والتأكيد على أن ذلك التصرف يعتبر خروجاً عن الدين[٩]، وقد يوجه له تحذيراً أو إنذاراً بأنه لن يتأخر في معاقبته[١٠].

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٤ ب.
2. زبارة: أئمة اليمن،٨/١.
3. الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، ٢٩.
4. سالم: الوثائق اليمنية، ١٦٥.
5. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٠٦ ب.
6. سالم: الوثاق اليمنية، ١٧٣.
7. الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٩٩.
8. سالم: الوثائق اليمنية، ٢٠٧- العزب: تاريخ اليمن الحديث، ١٧، ١٨.
9. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٢٢ ب.
10. العزب: تاريخ اليمن الحديث، ٢٧.

وكما تم ذكره فيما سبق، فقد كانت معظم المناطق التي تخضع لنفوذ الإمام تخرج عن طاعته بسرعة، وتعود بسرعة، ولذلك كان في معظم الأحيان يسامح الأهالي على إظهار طاعتهم للسلطة العثمانية عندما تخضع مناطقهم لها، ويقبل إعلان ولائهم له بعد عودة تلك المناطق لنفوذه[1]، ولهذا كان يتمتع بعلاقة جيدة مع الكثير من العلماء والأعيان والمشايخ الذين كانوا يعملون مع الإدارة العثمانية أمثال العلامة عبدالله العمري[2]، والشيخ محمد الشويع وغيرهما[3]، ولكن كان إذا عرف بأن الذين يعملون مع الإدارة العثمانية تسببوا في مضايقته أو مضايقة أتباعه، لم يكن يتهاون معهم مثلما حدث مع القاضي محمد محمد جغمان[4]، وكذلك إذا عرف بأن أحد أتباعه قد خانه وتعاون مع أعدائه، فكان يقوم بمعاقبته، وقد تصل العقوبة إلى حد السجن أو الموت مثلما حدث مع إسماعيل أبو دنيا من ذرية الإمام المهدي الذي تم قتله بتهمة الخيانة[5].

عمل الإمام يحيى على تأكيد قدرته على إدارة البلاد منذ بداية دعوته، من خلال تعيين العمال في المناطق التي تخضع لسلطته بغض النظر عن طول أو قصر فترة بقاء تلك المنطقة خاضعة لنفوذه، وكان يقوم بنقل العامل إلى منطقة أخرى إذا خرجت المنطقة التي يعمل بها عن سيطرته، كما كان يكلف العامل إلى جانب عمله الإداري بقيادة القوات المتواجدة في المنطقة التي تحت إدارته[6]، ومن الملفت أن الإمام كان يقوم بتغيير عماله أو

---

1. صالحيه: عشر سنوات من حكم الإمام، ٢٧/٢، ٣٠/٢ – الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٧١ب .
2. عبدالله بن حسين العمري: عالم مجتهد سياسي، إداري كان يمتاز بالذكاء والفطنة، كان مولده عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٥م شارك مع والده ومنفرداً في محاولات لعقد صلح بين الإمام يحيى والعثمانيين، وبعد خروج العثمانيين من اليمن تولى منصب الوزير الأول للإمام يحيى ومعه استشهد عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م (زباره: نزهة النظر، ٣٧٥).
3. زبارة: أئمة اليمن، ١٩.
4. محمد محمد جغمان: عالم ومفتي مولدة بصنعاء عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م ناصر الأتراك ضدّ الأئمة، وتولى منصب الافتاء في صنعاء للعثمانيين، توفي في ظروف غامضة ١٣٢٣هـ/١٩٠٤م، (زباره: نزهة النظر، ٥٧٧).
5. الجنداري: الدرر المنتقاة: ق ٦٦ ب، ق ٩٥ أ – القاسمي، سيرة الإمام الهادي،٦٠.
6. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٦ب - زبارة: أئمة اليمن، ٨ .

نقلهم بسرعة، وقد اتضح ذلك من خلال تغيير عامل مدينة صنعاء ثلاث مرات خلال ثلاثة أشهر عندما دخلها عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م[١].

وكان يوجه عماله عند تعيينهم بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتحلي بالسلوك الحميد في التعامل مع الأهالي، والقيام بجمع الواجبات الشرعية بطريقة لا تضايق المكلفين، ولا تخرج عن ما أمر به الشرع الشريف[٢]. كما أستمر الإمام يحيى في ممارسة سياسة الاحتفاظ بالرهائن التي استخدمها أسلافه من الأئمة مع القبائل، فقد كان يفرض على كل قبيلة تدخل في طاعته تسليم عدد من أفرادها رهائن يحتفظ بهم لديه لضمان استمرار ولائها له، وعدم التفكير بالخروج عليه، أو التعاون مع أعدائه، وخلال عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م وصلت إلى مقر الإمام ما يقارب ستين رهينة أرسلتها عدة قبائل منها قبيلة خولان[٣]، وبني جبر[٤]، وذو حسين[٥]، وأشراف الجوف[٦] وغيرهم[٧].

علاقة الإمام يحيى بالإمام الحسن بن يحيى القاسمي

كانت أول مشكلة واجهت الإمام يحيى بعد إعلان دعوته هي مشكلة ادعاء الحسن بن يحيى القاسمي الإمامة لنفسه في ضحيان، والمناطق المجاورة لها، والذي كان قد ادعى الإمامة في نهاية عهد الإمام المنصور، بعد أن بايعه عدد من علماء هجرة فللة، ولكنه لم

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨١ ب، ق ٩٢ ب.
2. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٦ ب.
3. قبيلة خولان: من أشهر قبائل اليمن وتسمى خولان العالية تمييزاً عن بقية القبائل التي تحمل نفس الاسم، وموقعها في شرق صنعاء (الحجري: مجموع، ٣١٣/١).
4. بنو جبر: من قبائل خولان العالية، ويوجد عدة مناطق وقبائل بنفس الاسم (الحجري: مجموع، ١٧٧/١).
5. ذو حسين: الفرع الثاني من قبيلة بكيل ذو محمد وذو حسين (الحجري: مجموع، ١٢٥/١).
6. الجوف: محافظة الجوف تقع شمال شرق صنعاء وتسكنها قبائل بكيل (الحجري: مجموع، ١٩٥/١).
7. صالحيه: عشر سنوات من حكم الإمام، ٢٣/٢- الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٦٥ أ.

يعلن دعوته إلا بعد وفاة الإمام المنصور احتراماً له[1]، وقد استغرق الإمام يحيى وقتاً طويلاً حتى تمكن من القضاء على تلك الدعوة[2].

اجمع المؤرخون على أن الإمام الحسن بن يحيى القاسمي الذي تكنى بالهادي تحلى بالصفات الحسنة، والعلم الوافر، وأنه كان يحظى باحترام العلماء والمشايخ، والأعيان، والأهالي[3]، وكان قد راسل الإمام المنصور ينتقد تصرفات عماله على جهات صعدة، ومنهم محمد بن الهادي شرف الدين، وكان يرد عليه بأنه سوف ينظر في تلك المطالب، ولم يتم من ذلك شيء. ونتيجة لتجاهل المطالب التي كان يتقدم بها الإمام القاسمي شجعه العديد من العلماء والمشايخ في منطقة صعدة بأن يخرج على المنصور، ويعلن نفسه إماما[4].

كما ذُكر سابقا فعندما وصلت الأخبار إلى هجرة فللة بوفاة الإمام المنصور، ومبايعة ولده يحيى إماماً خلفاً لأبيه اجتمع علماء منطقة ضحيان والمناطق المجاورة لها، وعرض الحسن بن يحيى القاسمي عليهم الإمامة واحداً واحداً، إلا أنهم رفضوها جميعاً فأعيدت إليه، وقد برر دعوته في البداية لتولي أحد علماء صعدة الإمامة بأن "من دعا في اليمن لا نعرف علمه، ولا ورعه، ومن أراد معرفة ذلك لم يتمكن، وكان أبعد من استمداد الثريا، والعامة قد بايعني الجلة وجعلوا لي قواعد"، وفي بداية دعوته لم يحصل على الإجماع من العلماء في ذلك الاجتماع، واستمر فترة إلى أن حصل على البيعة من العلماء المعول عليهم في منطقة ضحيان وما جاورها في تلك الفترة[5].

وبالرغم من العلم الذي كان الإمام القاسمي حائزاً عليه، والأخلاق الحسنة التي اتصف بها إلا أن خبرته في مجال السياسة وفن الحكم كانت غير كافية، ولم تكن لديه المعرفة الكاملة بالأوضاع التي كانت عليها اليمن آنذاك، ومنها اتساع المقاومة ضدّ السلطة العثمانية

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٥ أ.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ١٠٩.
3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٩٩.
4. صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ١٤٠/٢، ١٤١/٢.
5. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ١٨.

بعد أن طال ظلمها مختلف أنحاء الولاية، ويتضح هذا من خلال رسالة دعوته التي أرسلها إلى الناس كافة ومنها:

"إنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فما جاء به الكتاب اتبعناه، وما نهانا عنه اجتنبناه، هلمّوا رحمكم الله إلى نصرة سنته عليه السلام، وإقامة الأحكام والوفاء بالعهد والذمام، وإغاثة الضعفاء والأيتام، والرجوع عن الظلم، والآثام، وإبانة الحلال من الحرام، هلموا لإحياء الفرائض والسنن وإماتة البدع المضلة، والفتن، والردع عن الذنوب المهلكة ما ظهر منها وما بطن، هلموا إلى البر والأمان والإحسان، هلموا إلى النقاء والإيمان، هلموا إلى تامين السبيل والإنصاف للمظلومين من الظالمين وصلاح الجاهلين وتعديل المايلين وتعليم معالم الدين، وهلموا إلى الجهاد في سبيل الله والكفاح لأعداء المسلمين، هلموا إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المخوف (إن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) (وإن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ)[1] وقال تعالى في محكم الذكر (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُون)[2]، فهلموا عباد الله إلى إقامة الصلاة والزكاة والصيام والحج لمن استطاع إليه سبيلا إلى البيت الحرام، وحفظ البلاد عن جور الظلمة والطغاة، هلموا إلى نصرتي والدخول تحت ولايتي ما قمت بأوامر الله (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ المُشْرِكِينَ)[3]، (يا قومنا أجيبوا داعي الله)، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ)[4] (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخر ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)[5] (وَمَن لاَّ يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ

1. سورة محمد آية: ٧، وآية ٣٨.
2. سورة آل عمران آية: ١٠٤.
3. سورة يوسف آية: ١٠٨.
4. سورة الأنفال آية: ٢٤.
5. سورة النساء آية :٥٩.

بِمُعْجِزٍ فِي الأَرْضِ)[1] عباد الله قد قامت الحجة فمن شذ في أمري أنصفته بالبحث فيا برد الإنصاف على الكبد الحراء، ويا حبذا الإسعاف سراً وجهراً وهو طريق المؤمنين ومنهاج المتقين فاتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله (فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين)، وإياكم أن تقعدوا عن هذا الأمر حيارى"[2].

أوضح الإمام الحسن بن يحيى القاسمي في هذا الخطاب فكره السياسي ونظرته إلى المشاكل التي سوف تواجهه أثناء حكمه، والمبررات التي اعتمد عليها لإعلان دعوته.

ومن خلال الاطلاع على هذا الخطاب وجد الباحث أن الإمام القاسمي قد ركز على المواضيع الآتية:

- في البداية أسهب في أحقية آل البيت في الإمامة، لتبرير إعلان نفسه إماماً مقارنة بالآخرين مع أن أحداً لم يكن يشكك في هذا الموضوع، وكان الجميع في تلك الفترة متفق على أن يتولى الإمامة شخص من آل البيت بحسب قواعد المذهب الزيدي[3].

- ركز على العلم الذي اكتسبه، وأنه في هذا المجال قد ارتفع على من يريد أن ينافسه على هذا المنصب من آل البيت، في إشارة إلى الإمام يحيى.

- دعا الناس إلى كتاب الله وسنة رسوله، والالتزام بمبادئ وتعاليم الإسلام وأخلاقياته، ومحاربة الظلم الذي يتعرض له العامة، في إشارة منه إلى عمال الإمام المنصور الذين كانوا يعملون على ظلم الناس، وعدم مراعاة حقوقهم[4].

- أشار إلى دعوة الناس إلى الجهاد ومحاربة أعداء الإسلام، دون تحديد من المقصود بذلك، وقد يكون المقصود بهذا العثمانيين.

- طلب من الناس بإلحاح أن يجتمعوا على دعوته، لأنها الدعوة الجامعة، والتي لا تفرق بينهم، ولأنها مطابقة لإرادة الله سبحانه وتعالى.

---

1. سورة الاحقاف آية: ٣٢.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٢٤، ٢٥.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٥أ.
4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٩٩/١.

- وضح أن على الناس إطاعته مادام يطيع الله، وإذا أخل بهذا الالتزام فلهم الحق في خلع طاعته، وأنه بذلك قد أقام الحجة على الجميع في أمره، ومن راوده شك في أي أمر من أمور هذا الإمام فعليه بالبحث والتحري، وسوف يجد ما يشفيه ويزيل عنه ذلك.

- أورد الكثير من الآيات والأحاديث التي تؤكد ما أشار إليه في خطاب دعوته.

وأما الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على هذا الخطاب فنوجزها فيما يأتي:

- كانت الرسالة طويلة جداً طغى عليها المطالبة بالالتزام بالأخلاق العامة لإثبات بأنه الشخص الذي يمثل الخير كله، ويعمل على إزالة الشر بمختلف صوره، ومن اتبعه ليس بخاسر، بل سوف يفوز ويدخل الجنة.

- يدل هذا الخطاب على أن الإمام القاسمي واسع العلم، وأنه يتمسك بذلك بشدة ويتباهى به، وأنه مستعد لمواجهة أي كان في هذا المجال، وهذا الموضوع كان يظهر بقوة في كل الرسائل التي كتبها لاحقا[1].

- لم يشر الإمام القاسمي في خطابه إلى موقفه من الحكم العثماني بوضوح، ولم يعرف عنه أنه أتخذ موقفاً عدائياً ضده، ولكنه تعاون معه فيما بعد[2]، رغم أن هذه القضية كانت تشغل الناس في مختلف أنحاء اليمن في تلك الفترة، وأن السبب الرئيس الذي دفعهم إلى الانضمام إلى الإمام يحيى هو إعلانه الحرب ضدّ العثمانيين، لسوء معاملتهم لهم، وللظلم الفادح الذي كانوا يتعرضون له منهم[3]. وعدم توضيح الإمام القاسمي لموقفه من هذا الحكم يدل على عدم معرفته بالسياسة، وبما كان يطلبه الناس، وبالأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، والتي يجب على أي إمام أو زعيم التعامل معها، وقد يكون السبب في عدم تطرق الإمام القاسمي إلى هذا الموضوع هو بعده عن المنطقة التي كان يسيطر عليها

---

1. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٣١، ٣٢.
2. عاطف: يمن تاريخي، ٨٣.
3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٧٣- الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٩٩، ٣٠٠.

العثمانيون، وأنه كان مقتنعاً بالبقاء فيها، وعدم الخروج منها، وقد أشار في إحدى رسائله إلى أنه يكتفي بحكم المناطق التي تحت يده، والإمام يحيى يحكم المناطق التي يسيطر عليها وذكر أنه إمام الشام والآخر إمام اليمن[١].

- لم يشر في خطابه إلى أن العلماء اختاروه لهذا المنصب بل ترك الأمر مبهماً، بخلاف الإمام يحيى الذي أرسل مع خطاب دعوته القاعدة التي كتبها له العلماء الذين كانوا حاضرين في اجتماع البيعة موقعة منهم[٢].

وإضافة إلى ذلك، فقد اكتفى الإمام القاسمي في نشر دعوته بالرسائل التي كان يرسلها من وقت إلى آخر إلى العلماء والأعيان والقبائل المجاورة، ولم يفكر في إرسال قوات لفرض دعوته بالقوة[٣]، وحتى أنه لم يجمع حوله أية قوات يمكن أن يستخدمها عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك، وعندما كان يحتاج إلى إرسال قوات إلى مكان ما كان يطلب من القبائل الموالية له إرسال العدد الذي يريده من المقاتلين فقط، وفي معظم الأحيان كان يواجه صعوبات في ذلك[٤].

قد يكون ما ذكرته فيما سبق من الأسباب التي أثرت على دعوة الإمام القاسمي وحدت من انتشارها، وبالتالي ساهمت في انكماشها وانهيارها التام بعد ذلك.

وأما الإمام يحيى فإنه بعد أن سمع بدعوة الإمام الحسن بن يحيى القاسمي ساوره القلق، ولكن لم يجعل القضاء عليه أولوية لأن الصراع مع السلطة العثمانية كان على أشده في ذلك الوقت[٥]، واكتفى بإرسال رسالة إلى الإمام القاسمي يخبره فيها بوفاة أبيه، وبأن العلماء قد اتفقت آراؤهم على مبايعته إماماً خلفاً للإمام المنصور، وقد أرفق مع الرسالة القاعدة التي كتبها ووقعها العلماء الذين حضروا اجتماع البيعة[٦]، وعندما وصلت تلك

1. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٨٤.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٢٦، ٢٧.
3. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٣٤.
4. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٤٧.
5. زبارة: أئمة اليمن، ٨.
6. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٢٧.

الرسالة إلى الإمام القاسمي أسرع بالرد على الإمام يحيى معزياً بوفاة الإمام المنصور ذاكراً مناقبه، وذكر فيها أن علماء منطقة ضحيان، وما جاورها قد بايعوه إماماً في عهد الإمام المنصور، ولكن احتراماً له لم يعلن تلك البيعة، وعقدها بانتهاء إمامته، ثم قال: "فعند ذلك لم يسع إلا تجديد الهمة في السعي فيما به نظام المسلمين، ولمّ شعثهم على سبيل المستبين بعد أن سبقت منا دعوة مقيدة بآخر جزء من حياة إمامة المنصور بالله رحمه الله، فحصل الاجتماع من الإخوان العلماء أهل الكمال فأنصفتهم من نفسي، وعرضت عليهم القيام بهذا الأمر، وأنا أول مبايع ومشايع على نصر من اختاروه وارتضوه مع ما قد سبق مني من الدعوة، والإجابة طلباً للاعتذار عن تحمل الحمل الشاق، فلم يقع الإسعاد فعند ذلك قامت علينا الحجة"[1].

وعندما وصلت هذه الرسالة إلى الإمام يحيى لم يعرها أي اهتمام، ولكنه قام بإرسال وفد إلى جهات صعدة مكون من عدد من العلماء منهم العلامة أحمد عبدالله الجنداري، والعلامة لطف بن علي ساري وغيرهما، وذلك بحسب طلب محمد بن الإمام الهادي شرف الدين الذي كان بحصن السنارة[2] في ذلك الوقت، ولم يكن قد أعلن موقفه من الإمامين[3]، وعندما وصل الوفد إلى حصن السنارة استطاع إقناعه بالانضمام إلى الإمام يحيى، وتم تكليفه عاملاً على جهات صعدة[4]. وحاول أعضاء الوفد الاتصال بالإمام القاسمي وأرسلوا إليه رسالة يطلبون منه المجيء إليهم حتى يقفوا على سعة علمه ومقدرته، ولكنه رفض وطلب منهم المجيء إلى مقر إقامته في حصن فللة وكتب لهم أمان، وقد عاب عليهم أنهم ذكروه باسمه في رسالتهم دون ذكر أي لقب حتى لقب العلامة، وبرر العلماء تصرفهم هذا بأنهم لو أضافوا لقب علامة إلى اسمه سوف يكون ذلك اعترافاً منهم بعلمه، ولم يكونوا قد تأكدوا من ذلك بعد[5].

---

1. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٢٨.
2. حصن السنارة: حصن وبلدة تقع في نواحي صعدة، فيها مركز ناحية سحار (الحجري: مجموع، ٤٣٢/٢).
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٥ أ.
4. الجنداري: الجامع الوجيز، ق ٢١١ ب.
5. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٣٤.

فشلت محاولة العلماء في لقاء الإمام القاسمي، وعاد الوفد إلى الإمام يحيى مكتفين بإقناع محمد بن الهادي بإعلان بيعته له، وكانت كلمته مسموعة في معظم جهات صعدة، وكان انضمامه إلى جانب الإمام يحيى قد أثر على الإمام القاسمي بشكل كبير، وخلق له مشاكل عديدة لم يستطع تجاوزها[1].

واستمراراً لتجاهل الإمام يحيى لدعوة الإمام القاسمي، أرسل إليه رسالة بعد دخوله مدينة صنعاء عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م تضمنت تهديداً غير مباشر، وترغيباً مباشراً، وكان موضوعها تبليغ الإمام القاسمي بالانتصارات التي حققها على العثمانيين، وإشعاره أنّه بصدد تنظيم شئون البلاد، وتعيين الحكام، والعمال على مختلف الجهات من الذين لم يعملوا مع العثمانيين، وأن معظم البلاد اليمنية أصبحت خاضعة له، والجميع أبناء مذهب واحد، ثم وعده بتكليفه فتح مدينة نجران وأخذها من أيدي أهل يام، وسوف يكون له شرف ذلك الفتح[2]، وعندما وصلت الرسالة إلى الإمام القاسمي شعر بالضيق من أسلوب الرسالة ومحتواها، فكتب رداً إلى الإمام يحيى يوضح فيه بأنه الأحق بالمنصب منه، وأن الافتخار بالمال والقوة ليس مجدياً فالأحرى به أن يفتخر بالعلم وبرضاء الله، وهذه الصفات يتميز بها عن الإمام يحيى من وجهة نظره، ورفض العرض الذي قدمه الإمام يحيى إليه، وأشار إلى أن الحساب والعقاب سوف يكون في الآخرة وليس في الدنيا[3].

ولتوضيح الطريقة التي كان الإمام القاسمي يحكم بها والسياسة التي كان يواجه من خلالها القضايا التي كانت تظهر من وقت إلى آخر، سوف أورد حادثة تبين ذلك، وهي حادثة سيطرته على مدينة صعدة، وخروجه منها فيما يأتي:

عندما انضم معظم أفراد قبيلة سحار[4] إلى الإمام القاسمي طالب هؤلاء من عامل الإمام يحيى على جهات صعدة محمد بن الهادي أن يسلمهم رهائنهم الذين كان يحتفظ بهم

---

1. الحداد: عمدة القاري، ٦٥. الجنداري، الدرر المنتقاة، ق ٥ ب.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٥٠.
3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٢٦/١- القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٥١-٥٢.
4. قبيلة سحار: من قبائل خولان بن الحاف وتسكن منطقة سحار في محافظة صعدة (الحجري: مجموع، ٤١٦/٢).

لضمان ولائهم، ولكنه رفض ذلك الطلب[1]، فذهب رجلان منهم إلى الإمام القاسمي يطلبان منه السماح لهم بدخول مدينة صعدة، ومدهم بالقوات الكافية والمؤن اللازمة "فأجابهم الإمام إلى ذلك وأوصاهم أن لا يبتدئوا بالحرب ولا يحاربوا القوم حتى يبدؤوهم، ولم يرخص لهم الإمام إلا بعد أن كتب بعض العلماء بصعدة يحرضه على الغارة" لأن أهل صعدة أصبحوا في ذل واهانة كبيرة، ويجب رفعها عنهم، وعند ذلك وافق على فتح المدينة، وأرسل معهم خمسة وعشرين فردا من أصحابه استطاعوا دخول المدينة بسهولة. وعندما سمع محمد ابن الهادي بما حدث جمع الجنود الذين معه واتجه بهم إلى المدينة، وحاول استعادتها، ولكنه فشل في ذلك، وتم عقد صلح بين الطرفين إلا أن الصلح لم يصمد[2]، واستمرت المواجهات فترة طويلة، تضرر خلالها أهل المدينة، وتوقفت مصالحهم[3]، فذهب وفد منهم إلى الإمام القاسمي مرة أخرى، يشكون إليه ما يلقونه من أصحاب محمد ابن الهادي من تخويف، ونهب، وقتل مما أثر على مصالح الناس، وطلبوا منه السماح لهم بعقد صلح مع ابن الهادي لحل المشاكل التي يتعرض لها أهل المدينة، وعرضوا عليه مشروع صلح قد تم مناقشته قبل مجيء الوفد إليه، تم فيه الاتفاق على انسحاب قوات الإمام القاسمي وقوات محمد بن الهادي، وترك مدينة صعدة بنظر العلامة أحمد بن إبراهيم الهاشمي[4]، وكان الإمام القاسمي يشك في ولاء العلامة الهاشمي، وأبدى للوفد تخوفه من انقلابه عليه وإعلان انضمامه إلى الإمام يحيى، ولكن الوفد خفف من شكوك الإمام القاسمي واخبروه بأن هذا الاتفاق قد وافق عليه جميع أهل المدينة من علماء وأعيان وعامة وأن في ذلك مصلحة لأهل المدينة، وعند ذلك وافق الإمام القاسمي على هذا الصلح "ولما وصلوا إلى المدينة عقدوا الصلح والمهادنة على ما ذكر، فتم ارتفاع السيد يحيى، والمجاهدين إلى الإمام بعد أن كان قد لحق الإمام غرامة كبيرة في النفقة على المجاهدين". وبمجرد خروج

1. الجنداري: الجامع الوجيز، ق ٢١١ب.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٣٥- وثائق عثمانية (ص): م١-٥/٣١، م.و.ث.
3. العزب: تاريخ اليمن الحديث، ٢٠، ٢١.
4. أحمد بن إبراهيم الهاشمي: عالم وخطيب جامع صعدة، مولده في رحبان عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، كان من المناصرين للإمام يحيى، توفي عام ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م، (زباره: نزهة النظر،٤٥).

أصحاب الإمام القاسمي من مدينة صعدة قام العلامة أحمد الهاشمي بوضع رتبة فيها من سحار، وفي الجمعة الأولى من استلامه للمدينة لم يخطب، وفي الجمعة التي تلتها خطب الهاشمي للإمام يحيى معلناً انضمامه إليه، وخلع طاعة الإمام القاسمي، وعندما وصل الخبر إلى مسامعه غضب لذلك التصرف، ووصل إليه مجموعة من أتباعه وحاولوا التخفيف من غضبة بإخباره أن عقد الصلح فيه مصلحة لأهل المدينة وللإمام، لأنه لا يستفيد من السيطرة عليها إلا تحمل النفقات الباهظة على الجنود الذين يحافظون عليها، خاصة وأن معظم التجار يدفعون سياقهم إلى الإمام يحيى لخوفهم منه، وأن قلوب أهل المدينة معه، وأما خطبة العلامة الهاشمي للإمام يحيى فهو مجبر على ذلك، ولا يستطيع الامتناع عنها خوفاً من قبيلة سحار، ومن محمد بن الهادي، فاقتنع الإمام القاسمي بتلك المبررات، وترك الموضوع[1].

ومما سبق يمكن استنتاج أن مستشاري الإمام القاسمي لم يكونوا صادقين، أو أنهم غير مؤهلين لذلك المنصب، نظراً لخبرتهم المحدودة في مجال السياسة، كما أن المطلع يجد أن الإمام القاسمي كان يعاني من ضيق اليد، وقلة الأموال، وهذا جعله يحرص على عدم الخسارة المالية عندما تواجهه أية قضية[2]، وكان يحرص على صرف الأموال في المصارف المحدد لها شرعاً، مما جعل الكثير من أتباعه يبتعدون عنه، ويميلون إلى من عنده مال كثير يصرفه في الأماكن التي تتطلب السياسة صرفه فيها[3].

وأما الإمام يحيى فإنه بعد عودة الوفد الذي أرسله إلى جهات صعدة، أرسل عدداً من المقاتلين بقيادة القاضي محمد بن سعد الشرقي[4] لمساعدة عامله محمد بن الهادي على استعادة بعض المناطق التي كانت قد دخلت في طاعة الإمام القاسمي، ومنها مدينة

---

1. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٤٧.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٦٥.
3. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٦٣.
4. محمد سعد الشرقي: عالم حافظ تقي، كان مولده عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، وقد اجازه عدد من العلماء في علوم مختلفة، عمل مع الإمام المنصور والإمام يحيى، وتولى عدة أعمال وشارك في معارك عديدة ضدّ الأتراك، وترأس وفد الإمام يحيى إلى اسطنبول ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، توفي عام ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م (زباره: نزهة النظر، ٥٣٠).

صعدة[١]، واستطاع محمد بن الهادي بواسطة هذه القوة استعادة عدد من المناطق المهمة التي كانت قد خرجت عن طاعة الإمام يحيى، وكان لهذه المجموعة من المقاتلين دور كبير في رفع معنويات أتباعه في جهات صعدة[٢].

وبعد المواجهات التي جرت بين الطرفين حاول مجموعة من العلماء إصلاح ذات البين، ولكن كان كل طرف يصر على طلبه، الإمام القاسمي كان يصر على عمل مناظرة بين الإمامين، ومن ثم تطبيق شروط المذهب عليهما، ومن توفرت فيه الشروط تنازل له الآخر[٣]، والإمام يحيى كان يماطل في ذلك ويتحين الفرصة لإجبار غريمه على التنازل برغم موافقته على طلب العلماء بعقد المناظرة[٤].

وقد ذكر الجنداري أن الإمام القاسمي كان موافقاً على وجود إمامين من نفس المذهب في منطقتين مختلفتين، ولكن كان الإمام يحيى يرفض هذا الطرح، وقد ذكرت سيرة الإمام القاسمي أنه كان يطلق على نفسه أمير الشام، والإمام يحيى أمير اليمن، وذلك عندما بدأت سلطته تتدهور[٥].

أما علاقة الإمام الحسن القاسمي بالعثمانيين فكانت حسنة، ففي بداية دعوته لم يعر الوجود العثماني في اليمن الاهتمام اللازم، وقد يكون ذلك بسبب بقائهم بعيداً عن المناطق التي تخضع له، ولكن رأى والي اليمن أحمد فيضي باشا في تلك الفترة أن تحسين العلاقة مع الإمام القاسمي يساعد في الضغط على الإمام يحيى[٦]، وكانت أحدى لجان التفتيش العثمانية قد أشارت في تقريرها المرفوع إلى الباب العالي بضرورة استغلال الخلاف القائم

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٥٨أ- زبارة، أئمة اليمن، ٤٤.
2. عاطف: يمن تاريخي، ٢٨٣.
3. القاسمي: سيرة الإمام (الهادي) ٥٥- انجرمز، هارولد: اليمن الائمه والحكام والثورات، ترجمة: نجيب سعيد باوزير، ط١، ٢٠٠٧م، جامعة عدن، ٥٧.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٤٧ ب، ق ١٤٨ أ.
5. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٥٨ أ – القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٨٨/٨٦.
6. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)م ١-٧/١٣٨.

بين الإمامين يحيى والقاسمي، ودعم الأخير حتى يساهم ذلك في التشكيك بشرعية الإمام يحيى بين أتباعه كممثل للزيديين[١]، فأرسل مندوباً من عنده يدعى إبراهيم منور لكي يستطلع أوضاع الإمام القاسمي، ويطّلع على آرائه، وأفكاره، خاصة بعد أن نشر الإمام يحيى أنه بصدد الاتفاق معه على محاربة العثمانيين، فرحب الإمام القاسمي برسول أحمد فيضي، وأكرمه، وعقد معه حوارات طويلة تناولت أهداف العثمانيين في اليمن، ووجهة نظره في الوجود العثماني التي لا تتعارض مع ذلك الوجود، واتفق الطرفان على التعاون في محاربة الإمام يحيى[٢]، وكان هدف العثمانيين إبقاء جبهة صعدة مشتعلة، لكي تشغل الإمام يحيى عن محاربتهم في الجهات الأخرى[٣]، وأما الإمام القاسمي فكان يطمح في الحصول من وراء العلاقة الجيدة مع العثمانيين على الأموال والسلاح ليستعين بها في حسم الصراع مع الإمام يحيى لصالحه[٤].

وبعد فترة وصلت رسالة أخرى من أحمد فيضي إلى الإمام القاسمي يهنئه فيها على الانتصارات التي حققها على أتباع الإمام يحيى، ويبدي فيها قلقه من الأخبار التي وصلت إليه والتي تفيد بأن الصلح على وشك أن يعقد بين الإمامين، كما أخبره بأن ما يقوم به ابن حميد الدين هو ضدٌ الإسلام، وخروج على الجماعة، وإضعافاً للدولة التي تحمي الحرمين الشريفين، ومساعدة للأجانب المتربصين بالمسلمين، وإن ابن حميد الدين يحاول الاتصال بالإيطاليين من خلال وجود أحمد يحيى الكبسي في مصر، لطلب تقديم المساعدة له ضدٌ الدولة العثمانية[٥]، كما اخبر أحمد فيضي الإمام القاسمي بأنه أجرى اتصالات مع السلطان عبد الحميد الثاني بشأنه، فأرسل له هديةً عبارة عن مبلغ من المال مقداره عشرون ألف ريال سيتم إرساله على دفعتين، وطلب منه توضيح الطريقة المناسبة لإرسال المال إليه[٦]،

---

1. ممدوح، يمن قطعة سي ٩٩.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٤٨- ممدوح: يمن قطعه سي، ١٠٢، ١٠٣.
3. عاطف: يمن تاريخي، ١٨٣.
4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٢٦.
5. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٥٩، ٦٠- م.و.ث: وثائق عثمانية (ص)، م١- ٥/٣١.
6. م.و.ث:وثائق عثمانية (ص)، م٢-١٩/٨.

فرد عليه الإمام القاسمي برسالة يطمئنه فيها بأنه لن يهدأ له بال حتى يقضي على من يفرق بين المسلمين، وشكره على الهدية المرسلة من السلطان، وحدد له الطريق الذي يمكن أن يسلكه من سوف يحمل الهدية، وأكد الإمام القاسمي بأنه مازال على الاتفاق السابق الذي تم بين الطرفين، وأنه سوف يعمل على استمرار المعارك، والمواجهات في جهات صعدة مع أتباع الإمام يحيى، وكانت هذه الرسالة قد طمأنت أحمد فيضي مما دفعه إلى إرسال المبلغ كاملا على دفعة واحدة، وليس على دفعتين[1].

وعندما استلم الإمام القاسمي المبلغ الذي وصل صحبة رسول أحمد فيضي باشا إبراهيم منور، أرسل رسالة يشكره فيها على المبلغ الذي وصل إليه كاملاً، وطلب منه إرسال مدافع يستعين بها على مواجهة أتباع الإمام يحيى، خاصة وأنهم يمتلكون عدداً من تلك المدافع التي تشكل خطراً كبيراً على المناطق الخاضعة لسيطرته[2]، ولكن الطلب الذي قدمه الإمام القاسمي لم يجد قبولاً لدى أحمد فيضي، ورد عليه بأن المدافع لا ترسل إلى أي مكان إلا بموافقة السلطان نفسه، كما أنه لو تم إرسال تلك المدافع إلى جهات صعدة، فسوف يكون من الصعب إعادتها إلى صنعاء، وطلب من الإمام القاسمي أن لا يؤثر ذلك على العلاقة الجيدة بين الطرفين، وأنه يعتبر أن المناطق التي تخضع للإمام القاسمي خاضعة للسلطة العثمانية[3]، وهذا يوضح أن العثمانيين كانوا غير مطمئنين للإمام القاسمي، ولكن الظروف فرضت عليهم التعاون معه بشكل مؤقت، وعندما تتغير تلك الظروف سوف يتم إعادة النظر في ذلك التعاون، خاصة وأنه ينتمي للمذهب الزيدي[4].

كانت السلطة العثمانية في ولاية اليمن ترغب باستمرار المواجهات بين الإمامين يحيى والحسن القاسمي، وذلك حتى تتشتت جهود الإمام يحيى، وتمنعه من تركيز كافة قواته في الجبهات التي يحارب فيها القوات العثمانية، وكان العثمانيون يخشون من الاتفاق بين

---

1. ممدوح: يمن قطعه سي، ١٠٢، ١٠٣- م.و.ث: وثائق عثمانية (ص)، م٢ – ١٩/٨.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٦٥.
3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٢٦- القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٦٥.
4. ممدوح: يمن قطعه سي، ٩٩.

الإمامين، لأن ذلك سوف يصب في مصلحة المقاومة اليمنية ضدّ الحكم العثماني بقيادة الإمام يحيى، وقد نجحوا في إبقاء الخلاف مستمراً بين الطرفين بقليل من الجهود والأموال[1]، ولا يمكن القول أن العثمانيين هم السبب الرئيس في استمرار هذا الخلاف، وإبقائه مفتوحاً فترة من الزمن، ولكن كان لهم دور في ذلك.

بعد خروج الإمام يحيى من مدينة صنعاء، وتراجع القوات العثمانية عن شهارة، رأى أن الوقت قد حان لمواجهة المشكلة مع الإمام القاسمي فاتجه إلى جهات صعدة على رأس قوة تقدر بألفي مقاتل، ووصل إلى حصن السنارة مقر عامله على تلك الجهات محمد بن الهادي، وذلك تلبية لطلب العلماء بضرورة عقد مناظرة علمية بينه وبين الإمام القاسمي[2]، وفي أثناء ذلك جرت محاورات ومراسلات بين عدد من العلماء من الطرفين[3]، اتفق الجميع في نهايتها على كتابة رَقْم (اتفاق) يوقع عليه العلماء الحاضرون، لتنظيم إجراءات المناظرة المرتقبة بين الطرفين، والالتزامات التي يجب أن يلتزم بها كل طرف، وبعد توقيع العلماء على الرَقْم تم إرساله إلى الإمام القاسمي للتوقيع عليه، ثم أُرسل إلى الإمام يحيى الذي وقع على الرقم مضيفاً عليه ما نصه: "المتوكل على الله سبحانه لا بأس بما حرره الوالد العلامة الصفي[4] حماه الله، ويكون قدر من يصحب الأخ الشرفي[5] من العلماء، والمعممين إلى ثلاثين رجلاً إلى رحبان[6] ولهم علينا الوجه، والذمة حسبما حرر أدنا هذا، وسنصل بالقدر المحتاج إليه من العسكر، فإن وصل الأخ الشرفي إلى السنارة فأولى، ولهم الوجه والأمن حسبما حرر والله رقيب، جمادى الآخر ١٣٢٥هـ[7]"[8].

---

1. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص) م١- ٧/١٣٨.
2. زبارة: أئمة اليمن، ١٠٥.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٥٧ب.
4. الصفي: أحمد بن أحمد إبراهيم الهاشمي، والصفي لقب يطلق في اليمن على كل من اسمه احمد.
5. الشرقي: الإمام الحسن بن يحيى الضحياني، والشرقي لقب يطلق في اليمن على كل من اسمه حسن او حسين.
6. رحبان: من بلاد سحار جنوب مدينة صعدة (الحجري: مجموع، ٣٥٩/١).
7. جمادى الآخر ١٣٢٥هـ/يوليو ١٩٠٧م.
8. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٧٥.

وكان الإمام يحيى قد وزع جنوده في حصن السنارة مقر إقامته والمناطق المجاورة، وأرسل خمسمائة رجل إلى رحبان تم توزيعهم على بيوت المنطقة[١]، كما قام الإمام يحيى بتوزيع الأموال على علماء وأعيان ومشايخ منطقة صعدة، مما جعل معظم أولئك يميلون إليه[٢].

وفي أثناء ذلك وصل بعض أتباع الإمام القاسمي إلى رحبان، ورأوا استعدادات الإمام يحيى فيها، فعادوا مسرعين إليه، واخبروه بما رأوه، ونصحوه بأن يستعين ببعض أتباعه، ويجمعهم حوله، واستطاع جمع حوالي أربعمائة مقاتل، وعند وصوله إلى مشارف رحبان طلب الإذن بالدخول مع مرافقيه، فرفض طلبه وكادت أن تنشب معركة بين الطرفين[٣].

ومما سبق يبدو أن الإمام يحيى لم يكن راغباً في مقابلة الإمام القاسمي، وأنه غير مستعد للمراهنة بكل شيء في سبيل مناظرة لا يعلم النتيجة التي ستتمخض عنها، أو الظروف التي سوف تواكبها، فتعمد استفزاز الإمام القاسمي من خلال تحديد عدد المرافقين الذين سوف يصطحبهم إلى المناظرة، ومن خلال الأموال التي وزعها على أهل الحل والعقد في المنطقة، وعدد الجنود الذين رتبهم في رحبان منطقة اللقاء، وقد اتضح ذلك عندما وصل الإمام القاسمي إلى حدود رحبان برفقة العدد الكبير من المقاتلين، والذي كان مخالفاً للرقم الموقع بين الطرفين، فاعتبر الإمام يحيى ذلك التصرف نقضاً للاتفاق، وتم منعه من دخول رحبان وبالتالي تأخر عن الوصول في الموعد المحدد، فأعلن الإمام يحيى تأخر الإمام القاسمي عن الموعد، واتخذ قراره بمغادرة المنطقة تحت هذا المبرر[٤].

وكان ذلك الموقف بداية النهاية لدعوة الإمام القاسمي، فبعد مغادرة الإمام يحيى بدأت المناطق الخاضعة للإمام القاسمي تخرج عن طاعته، وتنضم إلى الإمام يحيى، وبدأ عدد من العلماء والأعيان يتركونه، ويعلنون البيعة لغريمه[٥].

---

1. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٧٨.
2. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام ،٩٧/١.
3. القاسمي: سيرة الإمام الهادي،٧٩،٨٠.
4. زبارة: أئمة اليمن ١٠٦- العزب: تاريخ اليمن الحديث، ٤٥.
5. القاسمي: سير الإمام الهادي، ٩٤، ٩٥ – العزب: تاريخ اليمن الحديث، ٤٥.

حاول الإمام القاسمي بعد ذلك بكل الوسائل إعادة ترتيب اجتماع آخر مع الإمام يحيى، بعد أن شعر بأنه فقد فرصة كبيرة كان من الممكن بواسطتها إقامة الحجة على غريمه، وبالتالي القضاء على أكبر عقبة تواجه دعوته، ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل الذي ساهم في اضمحلال دعوته[١].

ومن ضمن الجهود التي بذلها الإمام القاسمي في سبيل استعادة نفوذه الاتصال بالإدريسي، الذي كان يحكم أجزاء من المخلاف السليماني طالبا منه المساعدة في سبيل الوقوف أمام الإمام يحيى وقواته، ولكنه لم يستطع الحصول على أي مساعدة حقيقية من الإدريسي، وباءت محاولاته بالفشل[٢]، فاضطر إلى كتابة الرسائل إلى العلماء والأعيان يشكو فيها ما حل به من جراء تصرفات الإمام يحيى وأتباعه[٣]، وحاول وفد من العلماء المؤيدين له إقناع الإمام يحيى بالعودة إلى المناظرة، ولكن كان الوقت قد أصبح متأخرا ولم يوافق الإمام على تلك الفكرة، وأرسل هؤلاء العلماء إلى شهارة تحت الحراسة[٤]، وأما بقية العلماء الذين كانوا قد بايعوا الإمام القاسمي فيما مضى، فإنهم تخلوا عنه واحداً بعد الآخر.

وفي الأخير بعث عدد من العلماء المؤيدين للإمام القاسمي برسالة إليه يطلبون منه مبايعة الإمام يحيى، ونص الرسالة بعد البسملة: "صورة الأمر الذي خرج لأجله من خرج الكاف للفتن والمحن، وما فيه مخرج الذين باليمن أصحابنا[٥]، ومخرج الناس أجمعين هو إجماع العلماء، وإجماعكم معهم على إمامة المتوكل، واستيطانكم وطناً تحت وطأته في بلاد خولان ابن عامر[٦]، وما بقي معكم من الأموال منقول وغيره، فهذا الذي يصلح فيه السعاية، والذي رأينا يمكن التكلم فيه والتعب والحسر في تحصيله، فإنا لم نتكلم بهذا إلا

1. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ١٠٥-١٠٧.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢- ٣٣/٥.
3. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ٩١.
4. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ١٠٥،١٠٦.
5. اصحابنا المقصود العلماء الذين أرسلهم الإمام يحيى إلى شهارة تحت الحراسة.
6. خولان ابن عامر: من القبائل الشهيرة في اليمن تسكن بلاد صعدة (الحجري: مجموع، ٣١٣/١).

والذي رأينا يمكن التكلم فيه والتعب والحسر في تحصيله، فإنا لم نتكلم بهذا إلا لكون الذمة عندنا قد برئت فيما بينكم وبين الله لعدم التأخر، وعدم ركونه ووحشتكم من البادي والحاضر، وقد تلاشت الأمور، وحصل المخرج عند عالم مخفيات الأمور، وهذا ما صار عذر الكثير من أئمة أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بتاريخ ٣ صفر ١٣٢٩هـ[١]"[٢]، وعندما وصلت هذه الرسالة إلى الإمام القاسمي رفضها واستمر في محاولاته لاستعادة نفوذه، ولكن تلك المحاولات فشلت.

وأما الإمام يحيى فإنه بعد مغادرته لحصن السنارة كان يعلم أن شوكة الإمام القاسمي قد انكسرت، وأن نجمه قد بدأ بالأفول، واستمر في متابعته إلى أن جعله يستسلم للأمر الواقع، بعد دخول قواته هجرة فللة عاصمة دعوة الإمام القاسمي، وانتهى الحال به بالموافقة على العيش في باقم[٣]، متخذاً منها هجرة لنشر العلوم الدينية إلى أن توفي عام ١٣٤٤ هـ/١٩٢٧م[٤].

كان القضاء على دعوة الإمام الحسن بن يحيى القاسمي الملقب (الهادي) يعتبر نجاحاً كبيراً للإمام يحيى، استطاع من خلاله منع الراغبين في منازعته منصبه، وساهم في ظهوره ممثلاً وحيداً للمقاومة اليمنية ضدّ الحكم العثماني لليمن، كما سهل له حكم اليمن بعد خروج العثمانيين دون منافس.

1. ٣ صفر ١٣٢٩هـ/٣ فبراير ١٩١١م.
2. القاسمي: سيرة الإمام الهادي، ١٠٩.
3. باقم: بلدة من بلاد جماعة محافظة صعدة (الحجري: مجموع، ١٠٢/١).
4. زبارة: نزهة النظر، ٢٤٢.

علاقة الإمام يحيى بالعثمانيين قبل صلح دعان

مرت العلاقة بين الإمام يحيى والسلطة العثمانية بمرحلتين تميزت المرحلة الأولى بالعداء الكبير، والمواجهة العسكرية الشاملة بين الطرفين. وكان العثمانيون في هذه المرحلة يطلقون على الإمام (الشقي المعهود)[1]، وبعد صلح دعّان ١٣٢٩هـ/١٩١١م بدأت المرحلة الثانية من العلاقات بين الطرفين، والتي تميزت بالسلم والتعاون في كافة المجالات، وأصبح خلالها يطلق على الإمام يحيى "إمام حظرتلري" صاحب الحضرة[2].

كان الإمام يحيى قد حدد نوع العلاقة مع العثمانيين خلال المرحلة الأولى ١٣٢٢هـ/١٣٢٩هـ –١٩٠٤م /١٩١١م في رسالة دعوته التي أرسلها إلى كافة أهل اليمن، فقد دعا فيها إلى إعلان الجهاد ضدّ العثمانيين، وحث أهل اليمن على المشاركة فيه، مستغلاً التصرفات السيئة التي كانت تمارسها السلطة العثمانية بمختلف تكويناتها في الولاية[3].

ومبدأ إعلان الجهاد ضدّ العثمانيين لم يظهر في عهد الإمام يحيى، ولكن كان الأئمة الزيديون قد استخدموه خلال الحكم العثماني الأول لليمن في مواجهة ظلم وفساد الولاة، والموظفين العثمانيين، التزاماً منهم بتعاليم المذهب الزيدي الذي يجيز الجهاد، والخروج على الحاكم الظالم، مع إبقاء باب الحوار والتفاوض مع الدولة العثمانية مفتوحاً[4].

وفي أثناء الحكم العثماني الثاني لليمن استمرّ الأئمة في ممارسة هذه السياسة، وقد بدا ذلك واضحاً في عهد الإمام المنصور الذي أعلن الجهاد ضدّ العثمانيين، وفي الوقت نفسه استمّر بالتفاوض والحوار معهم[5]، ولكن لم يكتب لتلك السياسة النجاح في عهده، بسبب انعدام الثقة بين الطرفين.

---

1. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص)، م١- ٣١/١.
2. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص)، م٢-١٤/٢٩.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٠٥ أ.
4. سالم: سيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ط٣، ١٩٧٨، ٣٥٩.
5. سالم: الفتح العثماني، ٣٧٧.

وفي عهد الإمام يحيى استمرت السياسة التي كانت سائدة في عهد والده[1]، واستمر القلق الذي كان يشعر به السلطان عبدالحميد الثاني تجاه تصرفات الأئمة قائماً، لاعتقاده بأن الهدف الرئيس لهم هو الوصول إلى منصب الخلافة، وكان يرى أن هناك مؤشرات تؤكد هذا الاعتقاد منها:

- ادعاء الأئمة الأحقية في الحكم، لانتمائهم إلى آل بيت الرسول (ص) طبقاً لتعاليم المذهب الزيدي.

- تمسك الأئمة بلقب (أمير المؤمنين)، وهذا اللقب يعتبر حكراً على خليفة المسلمين ممثلاً بالسلطان العثماني.

- دعوة الأئمة لأتباعهم للجهاد ضدً القوات العثمانية في اليمن أثناء الصراع القائم بين الطرفين[2].

وكان السلطان عبدالحميد يرى أن سوء الإدارة والظلم الذي يتعرض له الأهالي من المسئولين العثمانيين، والذي يعلنه الأئمة كتبرير لخروجهم على الدولة ليس إلا غطاء لهدف آخر[3].

وقد ساهم عدد من أفراد حاشية السلطان عبدالحميد، وخاصة العرب منهم في إذكاء، وترسيخ ذلك الاعتقاد في ذهنه، كما عملوا على إقناعه بأن الزيديين في اليمن لا يعترفون به خليفة للمسلمين، وأن المذهب الزيدي يفرض على أتباعه تنصيب خليفة منهم، وأن الإمام هو من اختاره أتباع المذهب كخليفة لهم.

---

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٧٣.

2. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٠٥أ – ق ١٠٦ ب.

3. NEDIM, MAHMUD: ARABISTAN. DA BIR OMUR. DERLEYEN ALI BIRINCI, ISIS, ISTANBUL, 2001,20.

وقد اتضح دور أفراد الحاشية في هذه القضية من خلال الرسائل والتقارير التي كانوا يرفعونها إلى السلطان، ففي إحدى رسائل فضل علوي[1] إلى الدولة العثمانية، وصف أهل اليمن بأن "منهم أهل سنة وجماعة، ومنهم زيدية، وإمام الجميع زيدي المذهب من مئات السنين، ومقره صنعاء، وأهل صنعاء عقيدتهم زيديه، وفي عقيدتهم أن لا يكون إمامهم إلا زيدي المذهب، ومدعي الإمامة منهم موجود هناك إلى هذا الوقت، مقيم بين قبائل العرب الزيديين القاطنين حول مدينة صنعاء، وأماكنهم ليست تحت إدارة الدولة العلية، وهم ينتظرون فرصة في إخراج الدولة العلية عن مدينتهم، ومع أن غالب أهل اليمن خصوصاً أهل السواحل من أهل السنة والجماعة المعتقدين إمامة الدولة العلية يرون طاعة مولانا أمير المؤمنين فرض عين، وهم تحت إدارة الدولة العلية، ومع ذلك كله مازالت الدولة العلية تتخذ مدينة صنعاء مركزاً للولاية في وسط أقوام متمسلمين، ومتمذهبين بمذهب الزيدية ومتحصنين في البر بين مضايق الجبال، وقد حاربوا الدولة مرتين، وأخرجوها من مدينة صنعاء، والدولة مع ذلك تعلمهم الحركات الحربية، والأمور السياسية ويبنون بمدينة صنعاء الأبنية، والقلاع وغير ذلك، فهذه الحركات مثل من يربي الأفاعي في داخل ثوبه، وبهذه السياسة لا تتمكن الدولة العلية من اليمن، اللهم إلا أن تجعل مدينة صنعاء موضع متصرفية أو قائم مقامية، وتهدم ما فيها من القلاع الجسيمة والمواقع الحربية، لتأمن من تحصن أهلها بها بضرر سكانها إن أرادوا شقاقا، وتصغر الدولة المدينة المذكورة بمنزلة قرية، وتنشئ الدولة العلية بلدة في موضع حصين معمور بالسكان في أطرافه من أهل السنة والجماعة ويكون هو مركز الولاية"[2].

---

1. فضل علوي بن محمد بن سهل: كان مولده عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٤، تعلم في الهند وهاجر إلى مكة، اختاره أهل ظفار أميرا لهم بدعم من العثمانيين، ولكن الانجليز طردوه من امارته، انتقل إلى اسطنبول، وأصبحت له حظوة لدى السلطان عبدالحميد (الزركلي: الإعلام، ١٥٠/٥).

2. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص)، م٢- ١٨/١٢.

وأما عبدالرحمن بن إلياس[1] فقد أشار في إحدى اللوائح الإصلاحية التي رفعها إلى الدولة العثمانية لإصلاح الأوضاع في ولاية اليمن وتوضح أسباب تمرد الإمام والزيدية بما يلي: "أسباب عداوة الزيود للدولة العلية والخروج عليها نشأت من ثلاثة أمور، الأمر الأول: ارتكاب المأمورين لما لا يرضي الله ورسوله من الظلم، والجور، والفجور، والفسق الذي لم تألفه طباع أهل اليمن. الأمر الثاني هو أن يحيى حميد الدين سولت له نفسه أن يستولي على جميع الخطة اليمانية، ويكون أميراً مستقلاً فيها، وعلم أن ذلك لا يتم له إلا إذا جعل القيام لأجل الدين، فأدخل الدسائس على أهل اليمن، وأعلن لديهم أن الدولة العلية قد أبطلت الشريعة الغراء المحمدية، وأبدلتها بالنظام، واستدل على ذلك بأفعال المرتكبين من المأمورين، وبين لهم أن قيامه إنما هو لتأييد الشريعة، وهذه الدسيسة أدخلها في قلوب بعض الشوافع فضلاً عن الزيود، وأفعال المأمورين أيدت كلامه، فينبغي التنبه لهذه النقطة المهمة. الأمر الثالث: أنه من مقتضى مذهبهم الجاري عليه عملهم من قديم وتنطق به كتبهم أن الإمام الحاكم عليهم لا يكون إلا من أهل مذهبهم، ومن أهل البيت بشرط أن يكون مستجمعاً فيه جملة شروط (منها) العلم، والكرم، والشجاعة والدراية وغير ذلك من شروطهم، وأن هذا الإمام لابد أن يعهد إليه بالإمامة الإمام الذي قبله، وإن لم يعهد إليه الإمام تكون توليته باتفاق علمائهم، وأنه لا يجوز أن يكون منصوبا من جهة الدولة العلية، ولا من جهة غيرها.

ومن قواعد مذهبهم أنه يجب على إمامهم إزالة كلّ منكر يراه، وإن لم يكن إزالته إلا بالحرب والقتال، يجب عليه المحاربة، وإذا اجتمع عنده من الرجال المحاربة بقدر عدد أهل بدر. ومن قواعد مذهبهم أن زكاة أموالهم يجب دفعها لإمامهم، وأنهم لو دفعوا زكاة أموالهم إلى جهة أخرى لا تسقط الزكاة، بل يجب عليهم دفعها مرة ثانية لإمامهم، وبهذه الأسباب

1. عبدالرحمن بن إلياس: من علماء المدينة المنورة عمل مفتشاً للمدارس الابتدائية في المناطق الخاضعة للدولة العثمانية في الجزيرة العربية عاش في اسطنبول فترة طويلة، وكان من المقربين للسلطان عبدالحميد الثاني، قدم عدة لوائح إلى الدولة العثمانية تتعلق بإصلاح أوضاع اليمن والجزيرة العربية (صابان، اعلام الجزيرة العربية. ٩٦).

انقاد له جميع من تحت حكمه من الزيود، حتى أنهم إذا ذكروه يقولون الإمام سلام الله عليه رضوان الله عليه. أما يحيى حميد الدين، فعلى حسب ما ظهر لي من فحوى كلامه، وحركاته، وسكناته وقرائن أحواله أنه طالب لرياسة اليمن، ولا يرجع عما سولت له نفسه إلا للعجز عن ذلك، وأنه يخادع الدولة العلية، فمتى رأى منها قوة والتفاتا سكت، وسكن، وإذا رأى منها غرة انتهز الفرصة، فيلزم التحذير منه، وعدم الاغترار بسكونه، ومن جملة ما يدل على ذلك أني حضرت خطبة يوم الجمعة، فوجدت جميع الوعظ الذي صدر من الخطيب فيها هو الحث على الجهاد، ومرادهم من الجهاد محاربة الدولة نصرها رب البرية، ومن جملة الأدلة على ذلك أن يزعم أنه أمير المؤمنين، وإمام المسلمين، وقد كتب في مهره (ختمه) الذي يمهره، ويراسل به الناس ما نصه: المتوكل على رب العالمين أمير المؤمنين يحي حميد الدين، وهذا أمر يستدل به على ما أبطنه، هذه حقيقة أمر يحيى حميد الدين والزيود"[1].

كان عبدالرحمن بن إلياس مقرباً من السلطان عبدالحميد الثاني، وقد زار الإمام يحيى مع وفد من أشراف مكة عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، لإقناعه بالتخلي عن التمرد الذي يقوده ضدّ الدولة العثمانية، وفي أثناء وجوده في اليمن أشاد بالإمام وبشرعية مطالبه، وأكد له بأنه سوف ينقل تلك المطالب إلى السلطان للنظر فيها، وقد أشاد مؤرخو الإمام بالعلامة عبدالرحمن بن إلياس وبأفكاره وبالمناقشات التي تمت بين الوفد وأصحاب الإمام[2]، وحتى أن الإمام كلف الوفد الذي أرسله إلى اسطنبول عام١٣٢٧هـ ١٩٠٩م بزيارته، وأرسل له بصحبة الوفد عشر ذهبيات كهدية[3]، ولم يكن يعلم بحقيقة ما قام بنقله من أراء وأفكار إلى السلطان.

وأما الشيخ أبوالهدى الصيادي* فقد كان من المقربين جداً من السلطان عبدالحميد، ونتيجة لذلك، فقد كان له تأثير كبير عليه، وخاصة في القضايا التي تتعلق بالدين، مثل

---

1. م.و.ث: وثائق عثمانية(ص)، م ١- ٢/١٤٥.

2. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٧٧ ب.

3. الشرقي: سعد بن محمد، ليلة خلع السلطان عبدالحميد، تحقيق الدكتور، محمد عيسى صالحية دار البشائر، ٤٩، ٥٠.

قضية الخلافة، أو القضايا التي تتعلق بالأراضي المقدسة، وكان أبوالهدى يرى أن اليمن تعتبر من الأرض المقدسة، لأنها تعتبر امتداداً للأراضي الحجازية التي تضم الحرمين الشريفين، ولذلك كان يؤثر في القرارات المعروضة على السلطان التي تتعلق بتلك المناطق، وكان يعتقد أن الإمام يعمل على إعلان نفسه خليفة للمسلمين عندما تسمح له الظروف، وعمل أبوالهدى على ترسيخ ذلك الاعتقاد في ذهن السلطان عبدالحميد الثاني مما ساهم في تأكيد الشكوك التي كانت تساوره في أهداف الإمام المعلنة[1].

لقد كان للأفكار والآراء التي تم ذكرها تأثير كبير، على سياسة، وقرارات السلطان عبدالحميد الثاني في ولاية اليمن، وساهمت في إثارة قلقه نحو مطالب الإمام، ونحو آراء المذهب الزيدي في الخلافة، مما عرقل الجهود التي كانت تبذل لحلّ مشكلة التمرد، والمقاومة في الولاية[2].

وإضافة إلى ذلك، فقد كان السلطان عبدالحميد يسأل، ويستفسر الأشخاص القادمين من اليمن عن الأهداف الحقيقية لخروج الإمام يحيى على الدولة، وتمرده عليها، فقد ذكر محمود نديم[3] في مذكراته أن السلطان طلبه إلى مجلسه عندما كان معاوناً لوالي اليمن مرتين متتاليتين، وقد دار الحديث بين السلطان، ومحمود نديم حول أفكار الإمام يحيى، وطريقة تعامله مع الآخرين، وكان يهدف من ذلك إلى معرفة الأفكار الحقيقية للإمام من مسألة الخلافة، وعندما حاول محمود نديم توضيح وجهة نظره في هذه المسألة، والتي وصل إليها بعد مقابلة الإمام يحيى في صنعاء ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، حيث كان يرى أن الإمام يحيى صادق فيما يطرحه، وأن السبب الرئيس للخروج على الدولة هو التصرفات السيئة للموظفين العثمانيين في ولاية اليمن، وأنه لم يجد دليلاً يؤكد على أن الإمام يتطلع إلى

1. NEDIM: ARBISTAN, DA BIR OMUR, 66.

2. NEDIM: ARBISTAN, DA BIR OMUR, 22

3. محمود نديم: (١٨٦٥- ١٩٤٠م) ولد في دمشق لأم تركمانية من الموصل وأب تركي، تلقى تعليمه في سوريا واتقن اللغة العربية قضى معظم حياته العملية في اليمن حيث كان أول عمل له فيها عضواً في محكمة الحديدة عام ١٨٨٣م وآخر عمل والي ولاية اليمن (١٩١١- ١٩١٨م) يعتبر من الموظفين العثمانيين المتعاطفين مع اليمن واهله توفي عام ١٩٤٠م في مدينة اسطنبول.(NEDIM: BIR OMUR, 6).

منصب الخلافة الذي يتولاه السلطان العثماني، وكان هذا الرأي مخالفاً للأفكار التي يعتقد بها السلطان عبدالحميد في هذه المسألة، ولهذا غضب منه[١].

كما أشار محمود نديم إلى حادثة حدثت له مع حاشية السلطان، وهي أن صحيفة التيار التي تصدر في اسطنبول نشرت أن الإمام يحيى قد ادعى الخلافة في مدينة صنعاء، بعد خروج العثمانيين منها ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، وأن محمود نديم قد بايعه، أثناء زيارته له في المدينة، وعندما وصل الخبر إلى مسامع السلطان ثار عليه، وطلب وصوله على وجه السرعة للتأكد من ذلك الخبر، وعند ذلك بذل محمود نديم مجهوداً كبيراً مع حاشية السلطان لإقناعهم بأنه لا يعلم شيئاً عن ما تم نشره، وأنه لا يعرف من كان وراء ذلك الخبر الكاذب، وأكد أن الإمام لم يعلن نفسه خليفة عندما دخل صنعاء حتى يبايعه، وبعد ذلك عرف من سرب الخبر وأنه دسيسة من بعض أفراد حاشية السلطان[٢]، بسبب عدم دعمه للحل العسكري لقضية اليمن، وأنه كان يدعو إلى حلها عن طريق التفاوض مع الإمام، وبرغم ذلك فقد أمر السلطان بحبسه ثلاثة أشهر على ذمة الموضوع[٣]. كانت تلك الحوادث تؤكد القلق الذي يشعر به السلطان عبدالحميد من التمرد الذي يتزعمه الإمام يحيى في اليمن.

ومما ساهم في توسيع الخلاف بين الطرفين سياسة السلطان عبدالحميد الإسلامية، وتمسكه بمنصب الخليفة الذي عمل على إحيائه من جديد بعد أن أهمله السلاطين الذين سبقوه، وكانت حاشيته قد ساعدته في إعادة الاعتبار لمنصب خليفة المسلمين[٤]، وكان أفراد الحاشية ينتمون إلى المذاهب السنية، ويعتبرون المذهب الزيدي الذي ينتمي إليه الأئمة الزيديون الذين تزعموا التمردات في اليمن أحدى فرق الشيعة التي لا تعترف بخلافة

1. NADIM: ARABISTAN, DA, 20-22.

2. NADIM: ARABISTAN, DA, 30-32.

3. الشرقي، ليلة خلع السلطان، ٥٠.

4. مصطفى، أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ٢٠٠٣م ط٣، ٢٥١.

السني على الشيعي[١]، مما أدى إلى توسع الخلاف بين الطرفين، وفشل محاولات الصلح، وتهدئة الأوضاع التي كانت تظهر من وقت إلى آخر بين الإمام والدولة، وقد كانت معظم تلك المحاولات تنطلق من وجهة نظر الدولة في هذه القضية، وكانت جهود أصحاب تلك المحاولات تنصب على إقناع الإمام بالتخلي عن المقاومة والتمرد، والانضمام إلى طاعة الدولة تطبيقاً لتعاليم الدين الإسلامي الذي يأمر بإصلاح ذات البين، وعدم الخروج على طاعة ولي الأمر أي الخليفة[٢]، وكان الشرط الأساسي الذي تتمسك به تلك المحاولات لعقد صلح بين الطرفين هو ترك منصب الإمام، وفي بعض الأحيان كان يطلب من الإمام ترك اليمن والخروج إلى أي مكان يرغب بالاستقرار فيه، والدولة سوف تدفع له مرتباً مجزياً إذا تمت الموافقة على ذلك الشرط[٣].

وإما طلبات الإمام التي كان يقدمها للمفاوضين كشروط لإتمام الصلح، فلم تعرها الدولة أي اهتمام، وكانت هذه الشروط تدور حول تغيير سياسة الدولة القائمة في اليمن آنذاك، وتغيير الموظفين السيئين، وعدم مخالفة الشريعة الإسلامية، ومنح الإمام صلاحيات في مجال القضاء، والسماح له بجمع الزكاة في المناطق التي ينتشر فيها المذهب الزيدي[٤]، وكانت تلك الشروط قابلة للتطبيق دون أن تؤثر على هيبة الدولة ومكانتها.

ويبدو أن الدولة أيضاً كانت تعتبر مسألة المقاومة والتمرد قضية شخصية مرتبطة بشخص الإمام نفسه، وليست قضية عامة يؤمن بها كثير من اليمنيين سواءً كانوا من أتباع المذهب الزيدي أم من أتباع المذهب الشافعي[٥]، ومما ينفي ذلك أن المقاومة كانت تنتشر في معظم أنحاء الولاية بما فيها المناطق الزيدية والشافعية، ومنطقة عسير عندما يكون

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١- ٢/١٤٥.
2. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٦٩ أ.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٧٧ ب – ممدوح: يمن قطعه سي، ١٠٦، ١١٣.
4. زبارة: أئمة اليمن، ٧٨.
5. سني، عبدالغني: يمن يولنده، مطبعة أحمد حسان، اسطنبول، ١٣٢٥، ١٨٥.

الوالي سيئاً يتعامل مع الأهالي بشدة[1]، وأما إذا كان الوالي يتعامل مع الأهالي باحترام، ويعمل على حل مشاكلهم فإن الهدوء يعم معظم أنحاء الولاية بما فيها المناطق الزيدية[2]، وهذا يؤكد أن المقاومة والتمرد في ولاية اليمن كانت ترتبط بسياسة الدولة العثمانية في الولاية، ولا ترتبط بعدم ولاء أتباع المذهب الزيدي للسلطان، أو برغبة الإمام في منصب الخلافة.

وبالنسبة للأئمة الزيديين فلم تكن تشكل لهم مسألة الخلافة الإسلامية قضية ولم تذكر في كتبهم أو حتى في أهدافهم الشخصية المعلنة أو غير المعلنة. وإذا تم استعراض دعوات الأئمة الزيديين في مختلف الحقب الزمنية ابتداءً من عهد الدولة العباسية، وعهد الدويلات الإسلامية الأخرى حتى عهدي الدولة العثمانية الأول والثاني في اليمن مروراً بفترة الاستقلال، لا يوجد إمام أعلن نفسه خليفة على كافة المسلمين بمختلف مذاهبهم وفي جميع أقطارهم، ولم يحدث ذلك حتى عندما كانت الفرصة تسمح به في الفترات التي كان فيها عدم الاستقرار يعم معظم أنحاء العالم الإسلامي[3]، ولكن كان الأئمة الزيديون يعتبرون أنفسهم أئمة على أتباع المذهب الزيدي في الإطار الديني وعلى اليمن في إطار الموقع[4]، ويمكن أن يبايع الإمام الزيدي بعض الأتباع من مناطق أخرى بشكل فردي مثلما حدث عندما بايع بعض من أهل طبرستان الإمام عبدالله ابن حمزة (٥٨٣-٦١٤هـ/ ١١٨٧-١٢١٧م)[5].

وأما مسألة الخلافة لدى الإمام يحيى فيمكن متابعتها من خلال رسائله إلى اتباعه، ومن خلال محادثاته مع الوفود التي كانت تصل إليه، وكذلك من خلال شروطه التي كان يطرحها لعقد صلح بينه وبين الدولة، فقد كان الإمام يحيى يؤكد خلال ذلك على أن السبب الرئيس لخروجه على الدولة هو تصرفات الولاة السيئة مع أهل اليمن، وعدم التزام موظفي الدولة

---

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٧.
2. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١١.
3. انظر أئمة اليمن محمد زبارة.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٧٧ أ.
5. ماديلنغ، ويلفريد: مقدمة كتاب اخبار أئمة الزيدية، مجلة المسار، ٢٠٠٥م، عدد ١، ٢، ١٩٥.

بالشريعة الإسلامية، والسياسة الخاطئة التي تمارسها الدولة في تعاملها مع ولاية اليمن، وقد ظهر هذا المبرر واضحاً في رسائل الإمام إلى اتباعه، حيث دعاهم في إحداها إلى "بذل الجد والاجتهاد والمسارعة إلى فريضة الجهاد، وتطهير أرض الله ممن يبغي في الأرض فساداً"[1].

وفي رد الإمام على رسالة الشيخ عبدالرحمن بن محمد المالكي[*] أحد علماء مصر في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، وضّح فيه رأيه في السلطان عبدالحميد الثاني قائلاً: "لا ننكر أحقية سلطان الإسلام للإجلال، ولا ننسبه إلى أمر بباطل وضلال، ونحن نبرؤه من رذائل الأعمال ونعرف له ما لا يعرفه غيرنا من الرجال، وقد جلس على كرسي زعامة، جلس عليه أفضل الصحابة، فأنصفوا الناس من أنفسهم وفيما بينهم، حتى رجم عمر الفاروق ابنه، وهو من اشد الناس غضباً لربه وأيضاً بما أمر به، وإنما تولى اليمن ولاة يظنهم عنده لبسوا قميص نسك أدخلهم إليه ولبسوا إليه لتأميرهم من لديه، حتى إذا اشرفوا على اليمن نزعوا ذلك اللباس، واظهروا ما تحته من إهانة الناس". وفي هذه الرسالة حاول الإمام إظهار احترامه للسلطان وعدم منازعته سلطته، وتحميل مسئولية المشاكل في اليمن للولاة الذين يعينهم، ثم يبرر خروجه على السلطان بالمفاسد التي يمارسها الولاة والموظفون العثمانيون[3].

وعندما وضع الإمام يحيى شروطه المقترحة للصلح بينه وبين الدولة العثمانية عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م لم يتطرق إلى قضية استقلال البلاد عنها، وقد بدأ مقترحه بقوله: "وافقت مستمداً بعون الله تعالى على شروط الصلح ما بيني وبين مأموري سلطان الإسلام الذي أدعو الله أن يؤيد ملكه لإطفاء نار الحرب الموقدة، وأن تستبدل الفوضى والعداوة بالصداقة لتسلم البلاد من القلاقل وتحقن الدماء"[4].

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٠٥ أ.

*. لم أجد له ترجمة في كتب التراجم التي بين يدي.

3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٧٠ أ.

4. زبارة: أئمة اليمن، ٧٨.

كان الإمام يحرص على أن يعطي السلطان حقه من التبجيل والاحترام، ولم يحمله مسئولية ما كان يحدث، كما كان يحرص على أن يفرق بين السلطان ورجال الدولة بشكل عام وبين الموظفين العثمانيين في اليمن، مقتنعاً بأنه ورجال الدولة لا تصل إليهم الحقيقة عما كان يجري في البلاد.

ففي إحدى رسائل الإمام يحيى إلى السلطان عبدالحميد أكد على احترامه له، واستعرض الأعمال السيئة للولاة والموظفين في اليمن، وحرص على التأكيد على أن قطر اليمن كان يحكم على الدوام من أهل البيت، وطلب من السلطان إعادة حكم اليمن إليه من جديد، ولكن تحت راية الدولة العثمانية، وقد بدأ الرسالة بالدعاء للسلطان بقوله "اللهم أيد دينك المبين بعزم خادم الحرمين الشريفين وحامي ثغر المسلمين السلطان ابن السلطان عبدالحميد الثاني واجعله رحمة للمؤمنين ونقمه للكافرين"[1].

ومما يؤكد أهداف الإمام يحيى المعلنة عقد صلح دعّان بينه وبين الدولة، فقد وافق على بنود الصلح، ولم تحتو تلك البنود على أي إشارة إلى أهداف للإمام كانت تعتبر سرية قبل ذلك، ولكن معظم بنود الصلح كانت معلنة ومعروفة[2]، وبعد عقد الصلح استمرت العلاقة جيدة بين الطرفين إلى أن خرج العثمانيون من اليمن عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى[3].

ونتيجة لعدم الثقة التي كانت سائدة بين الأئمة الزيديين والدولة العثمانية كما ذُكر سابقاً، فقد بادر الإمام يحيى بعد إعلان دعوته إلى تنفيذ مبدأ الجهاد الذي كان قد دعا أتباعه إلى القيام به، لمواجهة السلطة العثمانية في اليمن من خلال إرسال رجال القبائل الذين وصلوا إليه استجابة لطلبه إلى مختلف مناطق اليمن، فقام بتجهيز أول مجموعة تكونت من ثمانمائة رجل بقيادة يحيى بن حسن الكحلاني[*] وأمره بالتحرك نحو مدينة

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٨١ أ.
2. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٦٧.
3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢٢٩.

*. لم أجد له ترجمة في كتب التراجم التي بين يدي، (وربما يكون يحيى بن حسين الكحلاني الذي سبقت ترجمته).

شبام كوكبان، ثم أمره بالتوجه نحو الحيمة. ويبدو أن الهدف من الحملة هو محاولة قطع الطريق الذي يربط بين مدينة صنعاء ومدينة الحديدة الميناء الرئيس لولاية اليمن[١]، وتعتبر هذه الطريق الممر الرئيس لدخول وخروج القوات العثمانية إلى صنعاء مركز الولاية، كما أرسل حسين بن إسماعيل الشامي[٢] على رأس مجموعة إلى بني مطر، وأرسل مجموعة بقيادة الشيخ علي المقداد[٣] ويحيى بن محمد المؤيدي[*] إلى منطقة سنحان[٥]، ومنطقة جهران[٦]، وأرسل شرف الدين بن الإمام الهادي[٧]، وحسن بن علي العريض[٨] على رأس مجموعة من المقاتلين إلى منطقة ذمار[٩]، وقام بإرسال مجموعة بقيادة محمد بن أحمد الشامي[١٠] إلى منطقة يريم والمناطق المجاورة لها. وأرسل عبدالله بن إبراهيم[١١]

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٨.
2. حسين بن إسماعيل الشامي: مولده عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م عمل مع الإمام المنصور ومع الإمام يحيى وتولى عدة أعمال في عهديهما، وشارك في معارك عديدة ضدّ الأتراك، توفي عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م (زبارة: أئمة اليمن، ٦٦/١).
3. علي المقداد بن راجح الكينعي: من كبار مشائخ منطقة آنس، عمل مع الأتراك ثم اختلف معهم وانضم إلى المنصور، كما كان من الموالين للإمام يحيى في حروبه ضدّ الأتراك، وامتدت حياته حتى عام ١٣٤١هـ/١٩٢٢م (زبارة: نزهة النظر، ٤٥٧).
*. لم أجد له ترجمة في كتب التراجم التي بين يدي.
5. سنحان: من القبائل اليمنية المشهورة، تسكن منطقة سنحان جوار مدينة صنعاء من ناحية الجنوب الشرقي (الحجري: مجموع، ٤٣٢/٢).
6. جهران: قاع واسع يزرع مختلف أنواع الثمار يتبع منطقة آنس جنوب صنعاء (الحجري: مجموع، ٢٠١/١).
7. شرف الدين ابن الإمام الهادي: والده الإمام شرف الدين (أبو نيب) كان عاملا لمدينة ذمار من قبل الإمام يحيى توفي عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م (زبارة: أئمة اليمن، ٤٧/١).
8. حسن بن علي العريض: عالم حافظ ولد في الروضة عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، انتقل إلى الاهنوم وعمل مع الإمام يحيى توفي عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م (زبارة: نزهة النظر، ٢٣١).
9. ذمار: مدينة مشهورة تقع جنوب صنعاء وهي عاصمة لمحافظة ذمار (الحجري: مجموع، ٣٤١/١).
10. محمد بن أحمد الشامي: عالم ولد عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م بصنعاء تعاون مع الإمام يحيى في مواجهة الأتراك، تولى عدة مناصب في تلك الفترة، كلفه الإمام يحيى بالذهاب إلى اسطنبول ضمن الوفد الذي ارسله لمقابلة الصدر الأعظم بصحبة آخرين عام ١٣٠٩هـ/ ١٩٠٨م، توفي عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م (زبارة: نزهة النظر، ٥٠٧).
11. عبدالله بن إبراهيم: عالم حافظ جمع بين العلم والرئاسة ولد عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، تعاون مع الإمام يحيى ضدّ الأتراك وكان ضمن الوفد الذي ارسله الإمام إلى اسطنبول، توفي عام ١٣٤٩هـ/١٨٣٠م (زبارة: نزهة النظر، ٣٦٦).

علي رأس مجموعة إلى منطقة إب، وبعدان[1]، والمناطق الواقعة في جنوب مدينة إب. وأما المجموعة التي أرسلها الإمام إلى منطقة الروضة بقيادة أحمد بن قاسم حميد الدين، فقد تسببت بإثارة القلق لدى العثمانيين الموجودين في مدينة صنعاء عاصمة الولاية، وبمضايقة أهل المدينة. كما أرسل الإمام عدة مجموعات إلى مناطق ريمة، والمحويت، وحجة، وغيرها من مدن ومراكز الولاية[2]، وكان هذا التحرك من قبل الإمام قد تسبب في إشعال الحروب والمواجهات بين أتباعه والقوات العثمانية في معظم أنحاء ولاية اليمن.

وقد وافقت تلك التحركات إقالة والي اليمن عبدالله باشا (١٣١٨-١٣٢٢هـ/١٩٠٠-١٩٠٤م) وتعيين توفيق باشا واليا جديداً للولاية في ربيع الآخر ١٣٢٢هـ/يوليو١٩٠٤م[3] واستمر مدة عام فقط، وعندما وصل الوالي الجديد إلى عاصمة الولاية كانت الحروب والمشاكل قد عمّت معظم أنحائها، ولم يستطع عمل شيء لوقف هذا التدهور الخطير الذي أصبح يهدد الوجود العثماني فيها[4].

وكانت المجموعات التي أرسلها الإمام يحيى إلى مختلف أنحاء البلاد قد استطاعت تحقيق انتصارات مهمة خلال المواجهات مع القوات العثمانية، رغم المقاومة الكبيرة التي أبداها أفراد تلك القوات، فقد واجهت المجموعة التي أُرسلت إلى منطقة آنس[5]، والمناطق المجاورة لها صعوبات كبيرة منعتها من تحقيق انتصار سريع، واستمرت المعارك بين الطرفين حتى خروج القوات العثمانية من مدينة صنعاء[6]، وذلك بسبب إرسال قوات عثمانية إضافية لمنع أتباع الإمام من السيطرة على قلعة ضوران[7] التي كانت تشكل أهمية

---

1. بعدان: مديرية تابعة لمحافظة إب في المناطق الوسطى (الحجري: مجموع، ١٢٥/١).
2. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٦ أ، ق ٦ ب.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١- ٤/٧.
4. TEVFIK ,MEHMET: BIR DEVLET ADAMINN, HAZ.F REZON HURMEN, ARMZ, ISTANBUL,1993, 1/279, 1/280.
5. آنس: منطقة آنس تضم عدة مخاليف وتقع جنوب غرب صنعاء، وتتبع محافظة ذمار (الحجري: مجموع، ٢١/١).
6. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق١٣ أ.
7. ضوران: مدينة تاريخية تقع في جبل آنس وهي مركز المنطقة (الحجري: مجموع، ٥٥٤/٢).

خاصة للقوات العثمانية لسيطرتها على الطريق الذي يصل بين ميناء الحديدة ومدينة معبر[١]، وكان هذا الطريق يستخدم إذا تعرضت الطريق الرئيسة المارة بمناخة[٢] للخطر[٣]. كما نشبت معارك ضارية بين أتباع الإمام والقوات العثمانية في عدة مناطق منها الحيمة وحراز، وعمران[٤]، وحجة، وغيرها من المناطق التي تعتبر مناطق استراتيجية للسلطة العثمانية في اليمن، واستطاع أتباع الإمام ترجيح الكفة لصالحهم خلال تلك المواجهات، وتمكنوا من إحكام الحصار على القوات العثمانية في معظم تلك المناطق منها قلعة ضوران، وبلاد البستان، وحصن الطويلة في الحيمة، وعمران وغيرها[٥]، كما استطاعت قوات الإمام أسر عدد كبير من الجنود العثمانيين، ومن أهل يام، وحراز في تلك المواجهات، وإرسالهم إلى الإمام يحيى[٦] في منطقة شبام[٧]، وكانت تتوالى الرسائل إلى الإمام من قادة قواته في المناطق المختلفة تزف إليه الأخبار بالانتصارات التي كانت تحققها قواتهم ضدّ القوات العثمانية[٨].

وقد شعرت السلطة العثمانية بالقلق الكبير عندما بدأت تتوسع مظاهر التمرد، وتنتشر في يريم، وإب، وقعطبة[٩] وتعز والمناطق المجاورة لها، ووصول قوات الإمام إلى تلك المناطق[١٠]، وذلك لأن معظم الأهالي في تلك المناطق ينتمون إلى المذهب الشافعي، وكان

1. معبر: مدينة رئيسية على طريق صنعاء تعز، تتبع محافظة ذمار (الحجري: مجموع، ٧٧١/٢).
2. مناخة: مركز منطقة حراز تتبع محافظة صنعاء (الحجري: مجموع، ٧١٩/٢).
3. عاطف: يمن تاريخي، ٢٤٥.
4. عمران: مدينة مشهورة من بلاد همدان تقع شمال صنعاء، وهي عاصمة محافظة عمران (الحجري: مجموع، ٦١١٢).
5. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٢ ب، ق ١٣ أ- الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٢٩.
6. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٢٤ ب، ق ٨٦ب- زبارة: أئمة اليمن، ١٨.
7. شبام: شبام كوكبان مدينة تاريخية تقع شمال غرب صنعاء وتتبع محافظة المحويت (الحجري: مجموع، ٤٤١/٢).
8. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٢٢ ب، ق ٢٣ أ.
9. قعطبة: مدينة مشهورة تقع جنوب صنعاء في المنطقة الوسطى وتتبع محافظة الضالع (الحجري: مجموع، ٦٥٦/٢).
10. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١٠/٥.

الاعتقاد السائد لدى العثمانيين في اليمن وفي اسطنبول أن المناطق الشافعية موالية للدولة، ولا تدعم حركة المقاومة التي يتزعمها الأئمة الزيديون في الولاية[١].

وكانت قوات الإمام قد استطاعت عرقلة وصول الإمدادات العسكرية، والمواد الغذائية إلى المناطق التي تتواجد فيها القوات العثمانية، وذلك من خلال تمكنها من قطع الطرق الرئيسة التي كانت تستخدمها تلك القوات[٢]، وإضافة إلى ذلك، فقد ركزت قوات الإمام على قطع خطوط التلغراف، وطرق البريد التي كانت تربط بين المدن الرئيسة والمناطق الخاضعة للسلطة العثمانية، وكان التلغراف من أهم الوسائل التي يستخدمها العثمانيون للتواصل فيما بينهم داخل الولاية وخارجها[٣]، وقد شكلت قضية المحافظة على سلامة خطوط التلغراف، وطرق البريد هماً كبيراً للقوات العثمانية، كما ساهمت في عرقلة خططها العسكرية من خلال تكليف قوات كبيرة بالمحافظة عليها، بسبب تعرضها المستمر للهجمات المباغتة من قبل قوات الإمام، وكان لقطع وسائل الاتصال تأثير سلبي على أفراد الجيش العثماني، وعلى التحركات العسكرية للقوات العثمانية، من خلال التأثير على التنسيق المطلوب بين مواقع تلك القوات لتنفيذ التحركات اللازمة[٤].

ونتيجة للتحركات العسكرية التي تقوم بها قوات الإمام شعرت السلطة العثمانية بأن الخناق بدأ يضيق عليها، وأن الأنشطة التي تقوم بها تلك القوات تساهم في تشديد الحصار على المدن والمواقع العسكرية التي تسيطر عليها، وأن الحصار بدأ يقترب من مدينة صنعاء عاصمة الولاية[٥]، وشكّل هذا التطور خطراً كبيراً على الوجود العثماني في اليمن.

---

1. سنى: يمن يولنده، ١٨٥.
2. عاطف: يمن تاريخي، ٢٣١، ٢٣٢.
3. عاطف: يمن تاريخي، ٢٣٠.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-٥/٥.
5. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٠.

وقد دفعت تلك الظروف المسئولين العثمانيين في الولاية إلى إرسال الكثير من الرسائل والبرقيات إلى الباب العالي، يطلبون فيها النجدة وسرعة إرسال المزيد من القوات الإضافية، للمساعدة على فك الحصار عن القوات العثمانية التي تتعرض له في معظم المواقع التي تتواجد فيها[١]، كما يطلبون أيضاً إرسال المزيد من الأسلحة، والمواد الغذائية التي تحتاج إليها قواتهم، حتى يستطيع أفراد تلك القوات القيام بواجبهم[٢]، وقد استجاب الباب العالي لجزء من تلك المطالب، وأرسل عدة طوابير عسكرية مجهزة بكامل أسلحتها، ولكن هذه الطوابير فشلت في تحقيق الهدف الذي أرسلت من أجله، وهو فك الحصار الذي تتعرض له القوات العثمانية، ودعمها في عدة مواقع، ومساعدتها في القضاء على مقاومة اليمنيين[٣]، وذلك بسبب إرسال تلك الطوابير على شكل مجموعات صغيرة تتكون كلّ مجموعة من طابورين أو ثلاثة طوابير، مما كان يسهل تعرضها لهجمات من قوات الإمام أثناء انتقالها إلى المناطق المحددة لها، وكانت قوات الإمام تنجح في القضاء على تلك المجموعات الصغيرة[٤] نظراً لسيطرتها على الطرق الرئيسة كما تم ذكره سابقاً.

وكان الباب العالي قد أرسل بنادق حديثة إلى قواته الموجودة في اليمن، تسمى بنادق (جاتلى ماوزر)، ولكن لم تساهم تلك البنادق في مساعدة القوات العثمانية، وتحسين موقفها، بل إن قوات الإمام هي التي استفادت منها بعد أن استولت عليها من الجنود العثمانيين أثناء المعارك معهم، واستخدمتها عندما تقدمت نحو مدينة صنعاء[٥]، ولذلك كانت محاولات الدولة العثمانية لتقديم العون لقواتها غير مجدية، ولم تحقق الهدف المرجو من تلك المحاولات للأسباب التي تم ذكرها.

---

1. ممدوح: يمن قطعة سي، ٢٨.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-١٠/٧ – م١-١٠/١١٧.
3. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMININ, 302, 303.
4. عاطف: يمن تاريخي، ٢٣٥، ٢٣٧- م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م١-١١/٥.
5. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٢٥ أ.

ومما زاد الأوضاع سوءاً في الولاية بشكل عام، وفي مدينة صنعاء بشكل خاص، وصول الحملة العسكرية إلى اليمن بقيادة رضا باشا قائد القوات العثمانية[١]، فقد كان والي اليمن توفيق باشا يتوقع من هذه الحملة أن تخفف الضغوط التي كانت قواته تتعرض لها في مختلف أنحاء الولاية[٢]، ولكن لم تحقق هذه الحملة ما كان يتمناه توفيق باشا لفشلها في الوصول إلى صنعاء سالمة.

فقد وصلت هذه الحملة إلى مدينة الحديدة، وأسرعت بالتوجه نحو مدينة صنعاء، ولكنها واجهت مقاومة شديدة في مناطق حراز، والحيمة مما دفعها إلى العودة إلى مناخه، وانتظار الفرصة المناسبة للتوجه إلى مدينة صنعاء[٣]، وقامت حملة رضا باشا خلال ذلك بعدة محاولات لمغادرة مناخه بمساعدة أفراد من قبيلة يام، وبعض من أهالي منطقة حراز، وفي كل محاولة كانت تفقد هذه الحملة عدداً من أفرادها عن طريق القتل أو الأسر[٤]، وكذلك كان أتباع الإمام يستولون في كل مواجهة على مجموعة من الأسلحة والذخائر منها البنادق الحديثة (جاتلي ماوزر) التي كان أفراد حملة رضا باشا يتسلحون بها[٥]، وفي آخر محاولة قامت بها هذه الحملة للتوجه إلى مدينة صنعاء، استطاعت مجموعة من أفرادها، يقدر عددهم بين ألف وألفي جندي، الوصول إلى المدينة، ولكن بعد أن فقدت الحملة عدداً كبيراً من أفرادها، وأسلحتها الخفيفة، والثقيلة التي تقدر بثلاثة مدافع، ومجموعة من البنادق الحديثة التي استولى عليها أتباع الإمام، كما استطاعت قوات الإمام الاستيلاء على جميع المؤن الغذائية التي كانت بحوزتها[٦]، وقد وصل من تبقى من الجنود العثمانيين إلى مدينة صنعاء، ودخلوا من باب القاع، وهم في حالة سيئة، مما شكل عبئاً كبيراً إضافياً على القوات العثمانية والأهالي المحاصرين داخل المدينة، فزادت الأوضاع فيها سوءاً[٧].

---

1. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMININ, 327.
2. ممدوح: يمن قطعة سي، ٣١، ٣٢.
3. زبارة: أئمة اليمن، ١٧.
4. الجرافي: المقتطف، ٢٩٠.
5. زبارة: أئمة اليمن، ١٨.
6. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٢٥ ب.
7. ممدوح: يمن قطعة سي، ٣١، ٣٢.

وقد استعرض توفيق باشا في مذكراته أوضاع القوات العثمانية المحاصرة في صنعاء، موضحاً حاجة العثمانيين (موظفين وجنود) إلى الطعام بكل أنواعه، والى الخبز الذي أصبح غير موجود، وأن تلك الأوضاع كانت تزداد سوءاً يوما بعد يوم، وهم ينتظرون الإغاثة من الدولة، ودفعتهم الضرورة إلى البحث عن أي شيء يمكن أن يؤكل حتى أنهم أكلوا القطط، والكلاب، والحمير، وقد زاد من يأس العثمانيين المحاصرين في المدينة وصول قوات رضا باشا التي كانوا يعلقون عليها أمالاً كبيرة في إنقاذهم من الحالة التي يتعرضون لها، على النحو الذي تم ذكره، ورغم تلك الظروف السيئة فإن الجنود العثمانيين كانوا يعملون ليلاً ونهاراً على أسوار المدينة وأبوابها، وأيديهم على سلاحهم لمنع قوات الإمام من الدخول، منتظرين وصول الإمدادات والعون من الدولة، وإذا استمر الوضع على هذا الحال فإنه من المحتمل أن القوات العثمانية المحاصرة لن تستطيع أن تصمد في وجه الحصار فترة أطول، وكان توفيق باشا ينقل صورة تلك الأوضاع إلى الباب العالي عن طريق الرسائل والبرقيات. ورغم حرص الدولة العثمانية، وخاصة السلطان على بقاء ولاية اليمن تحت الحكم العثماني، إلا أن التفاعل مع الظروف التي كانت تعيشها القوات العثمانية في مختلف أنحاء الولاية لم يكن بالشكل المطلوب[1] كما تم ذكره سابقاً.

وأما الاتصالات بين القوات المحاصرة في مدينة صنعاء والدولة العثمانية، فقد كانت صعبة جداً، خاصة بعد أن قُطعت خطوط التلغراف عن المدينة، وكان يتم إرسال البريد إلى قائم مقام حراز، وهو يتكفل بإرساله إلى اسطنبول، ولكن كانت الصعوبة تكمن في إيجاد الشخص المأمون الذي يستطيع نقل البريد إلى حراز بسرية، وتعامل العثمانيون في هذا المجال مع الجمالين اليهود لقدرتهم على الخروج من صنعاء، والدخول إليها بسهولة، ولكن بعد أن استطاعت قوات الإمام كشف بعضهم بدأت تخضعهم للتفتيش الدقيق، وإذا وجدت مع أحدهم رسالة كان يتعرض للعقاب، وكلما زادت الصعوبات أمام الجمالين اليهود كانوا يطلبون مبالغ أكبر من السابق، وكان العثمانيون يشعرون بأنهم يتعرضون للابتزاز من اليهود، ولكن كان التعامل معهم في هذا الجانب هو الخيار الوحيد المتاح أمامهم في تلك الظروف.

---

1 .TEVFIK: BIR DEVLET ADAMNIN, 322, 329, 333.

واضطر العثمانيون بعد ذلك إلى إخفاء رسائلهم بشتى الوسائل الممكنة، حتى أنهم في بعض الأحيان كانوا يكتبون الرسائل على ورق صغير جداً مثل الورق الذي كانت تلف به السجائر آنذاك، وأحياناً كانت تكتب على ملابس الجمالين اليهود، وكان والي اليمن توفيق باشا يتضايق من التعامل مع اليهود، ولكن لم يكن لديه خيار آخر لإيصال رسائله إلى عاصمة الدولة[١].

كما كان أهالي مدينة صنعاء أيضاً يعيشون في أوضاع صعبة أثناء الحصار، وقد استعرض تلك الأوضاع القاضي علي أحمد المجاهد[٢] في رسالة إلى الإمام يحيى وضح فيها الظروف التي كان يعيشها أهل المدينة، ومنها الأوضاع المعيشية بقوله: "إن الذرة ثُمُن قدح[٣] بقرش حجر[٤]، وصاحب البيت الأكبر الذي فيه نحو عشرين نفر يأخذ ثُمُن قدح، ويجعلوه على الماء ويعطي أحدهم صينية[٥] طول يومه، والعجم[٦] يفتشون الدور لاستخراج الحب، وما وجدوه أخذوه ولو ثُمْن قدح، وأقسم بالله أنهم قد أكلوا الدمم[٧] والحمير، والبغال الميتة، ومن ذلك أنه مات بغل وكادت تثور فتنه من أجله بين المساكين ومن ظفر قطع له قطعة بسكين، وأعظم من ذلك أن الأولاد الصغار يفقدون والظن أنهم يؤخذون ويؤكلون، وعسكر العجم من وجدوا معه شيئاً ما كان انتهبوه واكلوه، والنهب في الأزقة في النهار والسرق في الليل، والناس يموتون في الأزقة من الجوع، والعسكر لا يأخذهم في الليل نوم ولا هجوع، والسمن معدوم فان وجد فنصف رطل بقرش، والبقري

1. TEVIK: BIR. DEVLET ADAMININ,337.

2. علي أحمد المجاهد: عالم أديب مولده عام ١٢٦٢هـ/١٨٥٤م، كلفه الاتراك بأعمال عديدة منها عامل على قرية القابل، توفي في المخادر عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م (زباره: أئمة اليمن، ١٦٣/١).

3. قدح: وحدة كيل مستخدمة في اليمن وتقدر بستة عشر صاعاً (الارياني: المعجم اليمني ، ١٨٠)

4. قرش حجر: ريال ماريا تريزا (فضة).

5. صينية: عامية بمعنى فنجان.

6. العجم: يقصد بهم العثمانيين.

7. الدمم: القطط (الارياني: المعجم اليمني، ٣٠٨).

الرطل بنصف قرش غير موجود والمجزرة مغلقة، والحلبة نصف ثمن قدح بقرش إلا ربع، وأهل صنعاء خرجوا ولم يبق غير السبع ويوم الجمعة أقاموها ولم ينسد الصف الأول، وأخذت العجم جميع البقر بحيث لم يبق بقرة في محل ولا كبش ولا جمل"[1] كان ذلك صورة للوضع في مدينة صنعاء المحاصرة في الجانب العثماني والجانب اليمني.

أما الوضع في المناطق التابعة للإمام، فقد كان مختلفاً، فالمواد الغذائية متوفرة بكثرة، ومعنويات أتباعه مرتفعة، بسبب الانتصارات التي حققوها في مختلف الجبهات، وبفضل الغنائم التي استولوا عليها من القوات العثمانية من مواد غذائية، وبنادق، وذخائر[2]، وقد وصل سعر البندق في الأسواق الخاضعة لسلطة الإمام إلى عشرة قروش حجر، وفي بعض المناطق وصل السعر إلى قرش وربع إذا كان في البندق عيب، وكان سعر البندق في الأحوال العادية يصل إلى ثلاثمائة قرش حجر[3]، وهذا يدل على وفرة البنادق في أيدي الناس، ويدل على أن الأوضاع في المناطق الخاضعة لسلطة الإمام جيدة، مقارنة بأوضاع المناطق التي تخضع للسلطة العثمانية، وبسبب ذلك كان العديد من الموظفين العثمانيين والجنود يفرون إلى الإمام، فيستقبلهم، ويعطيهم ما يكفيهم من مال، ويسمح لهم بعد ذلك بالمغادرة إلى مدينة الحديدة، وإذا أراد أحدهم البقاء بجواره سمح له بذلك[4].

وقد دفعت الظروف السيئة التي تعيشها القوات العثمانية تحت الحصار، الإدارة العثمانية في ولاية اليمن ممثلة بالمشير رضا باشا قائد الجيش العثماني، والوالي توفيق باشا، والمساعدين العسكريين والمدنيين إلى الاجتماع، ومناقشة الوضع في مدينة صنعاء، وقدرة الجيش على مواصلة الدفاع عنها إلى أن تصل إغاثة جديدة من اسطنبول، واتفق الجميع على أن مواصلة الدفاع عن المدينة أصبح مستحيلاً خاصة في وجود أطفال ونساء

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١١ أ.
2. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٠، ٣٠١.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٥ أ.
4. زبارة: أئمة اليمن، ٢٢.

بعض الموظفين، وأن الحل الوحيد المتاح هو الاتصال بالإمام يحيى، ومحاولة عقد اتفاق معه يسمح من خلاله بخروج جميع العثمانيين مدنيين وعسكريين من مدينة صنعاء سالمين، وقد تم عمل محضر بما تم الاتفاق عليه موقع من جميع الحاضرين، وتم إرساله إلى اسطنبول[١]، وفي الاجتماع تم تشكيل وفد للتفاوض مع الإمام من عدد من الشخصيات العثمانية واليمنية منهم رضا باشا قائد القوات العثمانية، ومصطفى بك مدير الشعبة الأولى للتجهيزات العسكرية، ورجب أفندي كاتب الولاية، وسيفي أفندي أركان حرب في الجيش، ومظفر أفندي[٢] إضافة إلى القاضي الحسين بن علي العمري[٣]، والشيخ محمد بن علي الشويع، والشيخ النقيب عبدالله بن عبدالوهاب سنان، وكان الأعيان والمشايخ من اليمنيين يقومون بدور الوساطة بين الطرفين، وكان هذا اللقاء هو الاتصال المباشر الأول بين مسئولين عثمانيين والإمام يحيى بعد مبايعته إماما[٤].

وبعد تبادل البرقيات بين الطرفين، واستقبال الإمام لعدد من الوفود العثمانية[٥]، وافق الطرفان على اتفاق أهم بنوده:

- نقل جميع المسئولين العثمانيين في مركز الولاية إلى مدينة مناخة مع عائلاتهم، وأموالهم الشخصية، وأيضاً السجلات والوثائق الرسمية.

- تسليم جميع الأسلحة إلى الإمام، وكذلك المباني الحكومية، والأدوات الطبية والعلاجات الموجودة في مدينة صنعاء، ويكلف الإمام شخصاً لاستلامها منهم.

- تنظيم مسألة خروج الموظفين العثمانيين وعائلاتهم والجنود على ثلاث مجموعات،

---

1. TEVFIK: BIRDEVLET ADAMININ, 333.

2. TEVFIK: BIRDEVLET ADAMININ, 335.

3. حسين بن على العمري: عالم حجة استاذ/ صنعاني المولد والوفاة (١٢٦٦-١٣٦١هـ/١٨٥٠-١٩٤٢م) اشتهر بالورع وحب الخير، وكان يحظى باحترام العثمانيين واليمنيين على السواء، له دور في الإصلاح بين أهل اليمن والعثمانيين، وكان له دور رئيسي في عقد صلح دعّان ١٣٢٩هـ/١٩١١م، كان أول رئيس لمحكمة الاستئناف بعد صلح دعان، واستمر في هذا المنصب حتى استقال بعد سنوات قليلة (العفيف: الموسوعة اليمنية، ٣٩١/١).

4. زبارة: أئمة اليمن، ١٩.

5. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٦٢ ب، ق ٦٣ أ.

بالتزامن مع استلام الإمام للاماكن التي تحت أيدي الإدارة العثمانية، والتزام الإمام بضمان أمن المغادرين من خلال إرسال أتباعه لمرافقتهم إلى مناخة.

- تسليم رهائن القبائل التي كانت الإدارة العثمانية تحتفظ بهم إلى الإمام.

- السماح لطابورين من الجنود العثمانيين بالخروج من المدينة بسلاحهم لمرافقة المغادرين، ويقوم الوالي وقائد الجيش باختيارهم.

- يقوم الإمام بتوفير وسائل النقل للمغادرين من حمير وبغال وغيرها بأسعار معقولة.

- يمتنع الطرفان عن القيام بأي تحركات عسكرية لمدة عام ابتداءً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

- الرفع بمطالب الإمام وشروطه إلى السلطان للموافقة عليها، ويلتزم المسئولون العثمانيون بتزكية تلك المطالب لديه.

- يتم تسوية الديون المتعلقة بأهل صنعاء بشكل تدريجي في مدينتي الحديدة ومناخة، وبالنسبة للممتلكات الشخصية للعثمانيين فيمكنهم بيعها أو إيداعها لدى من يرغبون من أهل المدينة.

- بقاء منطقة القفل[1] والساحل والمناطق الملحقة بها ومناخة، وتعز، وبلاد إب تحت سيطرة الإدارة العثمانية.

- فتح الطرق بين الموانئ والمدن الداخلية أمام التجارة ذهاباً وإياباً بما في ذلك التجارة الخارجية.

- يتعهد الإمام بتوفير الأمن للراغبين في البقاء في مدينة صنعاء.

- السماح لقوات محدودة بالبقاء في حصن الطويلة بالحيمة إلى أن يسمح لهم السلطان بالمغادرة.

- وذكرت المادة الأخيرة أن الهدف من هذا الاتفاق، هو الحد من سفك الدماء، وفك الحصار القائم على الموظفين، والجنود العثمانيين، والمحافظة على الأوضاع في الولاية من

1. القفل: قفل شمر من بلاد حجور في محافظة حجة (الحجري: مجموع، ٦٥٧/٢).

الانهيار الكامل، والله سوف يشهد على تنفيذ هذا الاتفاق، وإذا اختلف الطرفان في تفسير بعض مواده يمكن الرجوع إلى الشريعة المحمدية لحل هذه المسألة.

وقد تم التوقيع على الاتفاق في ٢١ صفر ١٣٢٣هـ/٢٧ ابريل ١٩٠٥م من قبل الطرفين[١]*.

كان هذا الاتفاق يعتبر أول تواصل مباشر بين السلطة العثمانية وبين الإمام يحيى، وقد وضح وجهة نظر كل طرف نحو الآخر، والأهداف الحقيقية لهما، وطريقة كل طرف لتحقيق تلك الأهداف، وقد حاولت الإدارة العثمانية في الولاية بكل الوسائل المتاحة عدم الوصول إلى هذه المرحلة ولكنها فشلت، مما اضطرها إلى عقد هذا الاتفاق مع الإمام يحيى.

وقد استطاع الطرفان تحقيق أهدافهما الآنية من خلال هذا الاتفاق، وبرغم أن معظم مواده إجرائية فقد حصل كل طرف بموجبه على عدة فوائد، وأهم الفوائد التي حصل عليها الإمام هي:

- دخول مدينة صنعاء عاصمة ولاية اليمن دون حرب.

- اعتراف السلطة العثمانية بسيطرته على معظم مناطق ولاية اليمن ما عدا المناطق التي ذكرت في الاتفاق، وبالتالي الاعتراف به كممثل للمناطق الجبلية.

- إعلان هدنة بين الطرفين لمدة عام قد تساعده على التفرغ لتنظيم إدارة المناطق التي تحت يده.

- استمرار الحركة التجارية بين المناطق التي تخضع لنفوذه والمناطق التي مازالت تحت سيطرة السلطة العثمانية.

وقد استطاعت السلطة العثمانية تحقيق بعض المكاسب من خلال هذا الاتفاق ومن أهمها:

- عدم احتواء الاتفاق على إشارة واضحة حول العلاقة المستقبلية بين الإدارة العثمانية والإمام في الولاية بعد خروجها من صنعاء.

---

1. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMININ 340. 342.

*. انظر ملحق رقم (٤).

- إبقاء عدد من المناطق المهمة في الولاية تحت سيطرة السلطة العثمانية.
- إحالة الموافقة على تحقيق مطالب الإمام إلى السلطان للبت فيها.
- كان لتكرار الإشارة إلى الإمام في مواد الاتفاق بصيغة (السيد المذكور) توحي بعدم اعتراف العثمانيين به، وحرصهم على عدم منحه أية صفة يمكن أن يستفيد منها مستقبلاً.
- عدم احتواء الاتفاق على مواد تلزم الطرفين بتنفيذه.
- منحها الاتفاق فرصة لإعادة ترتيب أوضاعها.

ومن خلال الاتفاق يمكن القول أن الإمام لم يستطع استغلال الفرصة التي أتيحت له، وكان بإمكانه الحصول على مكاسب أكبر لو أنه فرض شروطاً أكثر وضوحاً وإلزاماً للطرف الآخر تمكنه من تحقيق الأهداف التي كان يسعى إليها، وكان يمكن أن ينجح في ذلك، بسبب الظروف الصعبة التي كان يعاني منها العثمانيون تحت الحصار، ويبدو أن سبب ضياع تلك الفرصة هو خبرة الإمام المحدودة في مجال التفاوض في تلك الفترة، وثقته الزائدة بالعثمانيين، ويمكن أن الإمام كان يركز أثناء التفاوض على الدخول إلى مدينة صنعاء أولاً ثم بعد ذلك يتفاوض معهم على بقية الشروط، التي كان يطالب بتنفيذها لوقف التمرد والمقاومة والصلح معهم[١].

وأما الدولة العثمانية فلم توافق على هذا الاتفاق إلا مضطرة، وكانت عاقدة العزم على عدم الالتزام بالاتفاق ونقضه عندما تسمح لها الظروف بذلك، خاصة وأنها طلبت من الوالي التريث في عقده لأنها كانت تعمل على إرسال القوات اللازمة لفك الحصار عن المدينة[٢]، ولكن توفيق باشا والي اليمن رأى أن العثمانيين المحاصرين لم يعد باستطاعتهم الانتظار أكثر من ذلك، وأنه أصبح من الضروري التصرف في سبيل إنقاذهم، والخيار الذي كان متاحاً آنذاك هو الاتصال بالإمام ليسمح لهم بالخروج من المدينة سالمين[٣].

---

1. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMNIN, 333.

2. ممدوح: يمن قطعه سي، ٣٦، ٣٧.

3. TEVEIK, BIR DEVLET ADAMNIN, 333.

ومن الأسباب التي ساهمت في وصول العثمانيين إلى هذه المرحلة من الضعف ذكر بعض المسئولين إنها أسباب تتعلق بسياسة الدولة في اليمن، وأسلوب الإدارة، وحملوا المسئولية في ذلك إدارة الولاية برئاسة والي اليمن السابق عبدالله باشا[١]، وقد تم حصرها في أسباب سياسية، وأسباب إدارية على النحو الآتي:

- الأسباب السياسية: كانت السلطة العثمانية في اليمن غير موفقة في بعض قراراتها، لأنها لم تكن تراعي خصوصية أهل اليمن وطبيعتهم، ومذاهبهم ومطالبهم، وبالرغم من أن معظم اليمنيين الذين يعملون مع الإدارة العثمانية كانوا من أتباع المذهب الزيدي الذي تعلن الحرب عليه، إلا إنها لم تكن تراعي ذلك، وكانت تصر على أن أتباع المذهب الزيدي أعداء للدولة وأن أتباع بقية المذاهب موالون لها[٢]، وكانت الإدارة العثمانية لا تستطيع أن تقدم مبرراً مقبولاً للتمرد الذي شمل معظم أنحاء الولاية، فقد وصلت نسبة التمرد في كل لواء من الألوية الأربعة على النحو الآتي: في لواء تعز وصلت نسبه المتمردين إلى ٤٠٪، وفي لواء صنعاء ٥٠٪، وفي لواء الحديدة ٧٠٪، وفي لواء عسير ٨٠٪، من عدد السكان. قد يكون للمذهب الزيدي، وزعيمه الإمام يحيى تأثير على أتباعه لدفعهم للتمرد، ولكن بقية المناطق لم يكن للمذهب الزيدي أو زعيمه أي تأثير عليها، بل سوء الإدارة والظلم الذي كان يتعرض له الأهالي، وتسلط المشايخ الذين تدعمهم السلطة العثمانية هي الأسباب الرئيسة لتمرد سكان المناطق الأخرى على الدولة العثمانية[٣].

- الأسباب الإدارية: مارست السلطة العثمانية في ولاية اليمن أخطاء إدارية عديدة أثرت على سياستها الإدارية في اليمن، وعلى قيام الموظفين العثمانيين بواجباتهم، ومن أهم تلك الأخطاء طريقة التعيين في الوظائف الإدارية المختلفة، وفي المناصب العسكرية والمدنية المهمة، فقد كان التعيين لا يخضع للمقدرة والخبرة والتأهيل، ولكن كان يخضع لصلة

---

1. ممدوح، محمد: مفتاح يمن، اسنطبول، ١٣٣٠، ١٦- رضوان: الدولة العثمانية، ١٦٠.

2. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMNIN, 280.

3. ممدوح: يمن قطعه سي، ١٥.

القربى بالمسئولين، والمحسوبية والوساطات، مما أدى إلى التأثير على قدرة الموظفين على تحملهم لأعباء الوظائف، والمناصب التي يتولونها، وعدم استطاعتهم حل مشاكل الأهالي والتعامل معها[١]، وكما تسبب ذلك في التأثير على قدرتهم في تنفيذ السياسة الإدارية، التي كانت الدولة تعمل على تطبيقها في الولاية، لإصلاح أوضاعها استجابة للتقارير والآراء التي كانت ترفعها اللجان الإصلاحية المرسلة إلى اليمن[٢]، وكان الهدف الرئيس لأولئك الموظفين هو جمع الأموال بكل الطرق والوسائل الشرعية وغير الشرعية، ودفع جزء من تلك الأموال إلى المسئولين في اسطنبول لكسب رضاهم، وبالتالي الحصول على دعمهم للبقاء في أعمالهم فترة أطول[٣].

كما كان الموظفون العثمانيون في الولاية يقومون بإرسال الرسائل والبرقيات إلى دار السعادة، لنقل صورة غير صحيحة عن الأوضاع في الولاية للتغطية على ممارساتهم الخاطئة[٤].

وكان لسياسة السلطان عبدالحميد الثاني الاستبدادية دور في ما حدث للعثمانيين في اليمن، من خلال عدم رغبته في معرفة الأسباب الحقيقية لتمرد اليمنيين ومقاومتهم للسلطة العثمانية[٥]، واقتناعه الكامل بأن السبب الرئيس لذلك رغبة الإمام في الوصول إلى منصب خليفة المسلمين كما تم ذكره سابقاً.

وأما الإمام يحيى فقد بدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الاتفاق الذي وافق عليه الطرفان، من خلال البدء في مساعدة العثمانيين على الخروج من مدينة صنعاء التي دخلها في ٢٣ ربيع الأول ١٣٢٣م/٢٨ مايو ١٩٠٥م[٦].

---

1. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMNN, 280.

2. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٦٦/٢.

3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٣/١.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١/٣١، م٢-٤١/٧.

5. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام ، ١٧٣/٢.

6. زبارة: أئمة اليمن، ٢٣- رضوان، الدولة العثمانية، ١٦١.

استطاع الإمام بموجب هذا الاتفاق الحصول على كمية من الأسلحة المختلفة تقدر بـ ٥٦ مدفعاً من مختلف الأنواع والأحجام، و٢٧٠٠٠ بندق مختلفة، و١٦٠ صندوق ذخيرة[١] بحسب الرواية العثمانية، أما الرواية اليمنية، فقد ذكرت أن الإمام حصل على ٢٩ مدفعاً وثلاثين ألف بندق مختلفة الأنواع، وكمية كبيرة من الذخائر المختلفة[٢]، وقد أمر بإخراجها من المدينة وأرسلها إلى مناطق آمنة خارج مدينة صنعاء، وأما المدفع الكبير الذي لم يستطع إخراجه من المدينة فقد أمر الحدادين بتقطيعه، واستخدام أجزائه في صناعة أدوات أخرى[٣]، ويمكن أن يكون هذا التصرف مؤشراً لعدم ثقته بالبقاء في مدينة صنعاء فترة طويلة.

وكان الإمام يحيى قبل دخوله المدينة قد عين القضاة والعمال في المناطق التي أصبحت خاضعة له، وكلف علي بن عبدالله الحمزي باستلام المدينة من العثمانيين[٤]، وبعد دخوله قام بترتيب أوضاعها وتوزيع المواد الغذائية على أهلها، وعمل على منع الأعمال الانتقامية، كما منع أعمال النهب والسلب التي كانت المدينة معتادة عليها في مثل هذه الظروف، وأمر بإصلاح ما تهدم من مبان حكومية أو بيوت الأهالي جراء الحصار[٥]، وكان الحي الذي يعيش فيه اليهود قد تعرض للخراب[٦]، ويبدو أن السبب في حدوث ذلك هو وقوع الحي في أطراف المدينة.

ورغم أن معظم مناطق اليمن قد خضعت لسيطرة الإمام إلا أن الاستقرار لم يعم غالبية تلك المناطق، ومن أسباب ذلك محاولة بعض المشايخ فرض سيطرتهم عليها لشعورهم بأن الفضل يعود إليهم في الانتصارات التي حققها الإمام ضدّ العثمانيين، مما اضطره إلى عزل بعض أولئك المشايخ، ومقاتلة البعض الآخر[٧].

---

1. عاطف: يمن تاريخي، ٢٤٤.
2. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨٤ أ.
3. زبارة: أئمة اليمن، ٢٥.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨١ ب.
5. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨٤ أ- الجرافي: المقتطف، ٢٩١.
6. سنى: يمن يولنده، ١٨٩.
7. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١.

قام الإمام باتخاذ إجراءات عديدة لإشعار الأهالي بالأمان والاستقرار، منها منع المظاهر والتصرفات التي تخالف الشريعة الإسلامية، وأقام الحدود الشرعية[1]، ولكسب رضا أهل مدينة صنعاء قام الإمام بتغيير عامل المدينة ثلاث مرات خلال ثلاثة أشهر فقد عين علي بن محمد حميد الدين[2] عاملاً على المدينة قبل دخوله إليها[3]، وبعد أن دخل المدينة عين الشيخ حزام الصعر[4]، وقبل تركها بفترة وجيزة عين القاضي عبدالكريم محمد الجرافي عاملاً عليها[5].

كان انتظار الإمام لجواب السلطان على المطالب التي قدمها إلى المسئولين العثمانيين أثناء المفاوضات معهم، قد سبب له قلقاً كبيراً منعه من اتخاذ قرارات حاسمة لترتيب أوضاع دولته، وكان يعرف بأن السلطان إذا لم يوافق على المطالب التي قدمها إليه، فسوف تعود الحرب بين الطرفين مرة أخرى، وقد أدى ذلك إلى عدم استقراره في المدينة والتريث في نقل عاصمته إليها[6]. وكما تم ذكره سابقا فقد كان أول عمل قام به هو إخراج الأسلحة التي حصل عليها بموجب الاتفاق إلى مناطق تعتبر أكثر أمناً من مدينة صنعاء.

وفي أثناء تواجد الإمام في المدينة استقبل محمود نديم معاون الوالي، والقاضي محمد حسن دلال[7] أحد المنفيين اليمنيين إلى جزيرة رودس[8]، والذي عاد إلى اليمن

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٢٥- الجنداري، الدرر المنتقاة، ق ٩٣ ب.
2. علي بن محمد حميد الدين: عمل مع الإمام يحيى وتولي في عهده القضاء في حجة توفي عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م (زباره: نزهة النظر،٤٥١).
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨١ ب.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٩٢ ب.
5. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٠ أ.
6. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨٦ ب، ق ٨٧ أ.
7. محمد حسن دلال: عالم فقيه خطيب ولد عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، تصدر للوعظ في الجامع الكبير بصنعاء، نفاه أحمد فيضي إلى جزيرة رودس عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، وعاد في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، بعد أن أصبح قريباً من السلطان عبدالحميد وعارفاً باللغة العثمانية وتفرغ بعد ذلك للتدريس في الجامع الكبير. توفي عام ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م (زباره: نزهة النظر، ٥٢١).
8. جزيرة رودس: احدى جزر الارخبيل اليوناني في البحر المتوسط (صالحيه: عشر سنوات، ٢٥٩/٢).

حاملاً رسالة من السلطان عبدالحميد إلى الإمام يحيى، ثم أصبح أحد الوسطاء بين العثمانيين والإمام لمناقشة الصلح بين الطرفين، وفي أثناء اللقاء طلب محمود نديم من الإمام موافقته على استمرار الدعاء للسلطان في خطبة الجمعة بعد الدعاء له، والسماح للراية العثمانية بأن تبقى مرفوعة في المدينة، وبعد استشارة معاونيه وافق الإمام على ذلك الطلب مبرراً موافقته بأنها في مصلحة المسلمين[1]، ويبدو أن الإمام اعتبر تصرفه هذا رسالة إلى الدولة العثمانية لطمأنتها وللتأكيد على أنه لا يرغب بالاستقلال الكامل عن الدولة، وأنه سوف يبقى خاضعاً للراية العثمانية، كما كان لا يريد إغضاب السلطان في تلك الفترة حتى لا يؤثر ذلك على موقفه من المطالب التي كان قد قدمها إليه خلال الاتفاق مع توفيق باشا.

وبعد شهرين من دخول الإمام يحيى مدينة صنعاء وصلت قوات عثمانية كبيرة بقيادة أحمد فيضي باشا[2]الذي تم تعيينه قائداً للجيش ووالياً لليمن بالوكالة[3]، فشعر الإمام بقلق كبير لعدم وضوح المهمة التي سوف تقوم بها تلك القوات، وعندما وصل محمود نديم، والقاضي محمد حسن دلال إلى حراز حاملين رسائل الإمام إلى السلطان، وإلى المسئولين العثمانيين في الولاية تتعلق بالصلح بين الطرفين، كان أحمد فيضي قد أرسل إلى الإمام رسالة شعر من خلالها أن العثمانيين على وشك نقض الهدنة القائمة بين الطرفين[4]، وأن هدف هذه الحملة هو الوصول إلى صنعاء لاستعادتها، فقام باتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة الموقف الجديد، منها منع الاتصال مع العثمانيين، ومصادرة أي أموال أو ممتلكات لهم قد تكون موجودة لدى أي شخص في المدينة[5]، كما قام بإرسال عدد من الأشخاص الذين لهم علاقة مع العثمانيين إلى حاشد للتحفظ عليهم، ومنهم القاضي

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٩٣ ب.
2. زبارة: أئمة اليمن،٢٩.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١٠/٣١.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٩٥ أ.
5. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٩٦ أ.

إسماعيل بن يحيى الردمي، والقاضي محمد بن محمد جغمان، والشيخ سعيد علي دوده شيخ الجاهلية بهمدان، والشيخ أحمد كحيل. وغيرهم، وكان قد تم القبض على رسائل متبادلة بين عدد منهم والعثمانيين[١]، وطلب من حاشد إرسال مقاتلين إضافيين إلى منطقة حراز لتعزيز تلك الجبهة ومنع قوات أحمد فيضي من التقدم، وأرسل قوات لمحاصرة مدينة إب التي كان قد رُفع الحصار عنها بموجب الاتفاق المذكور[٢]، لكن لم تكن تلك الإجراءات مجدية فقد توسعت المواجهات بين الطرفين، وتراجعت قوات الإمام أمام قوات أحمد فيضي[٣]. ومما ساعد القوات العثمانية على تحقيق انتصارات سريعة ضدّ قوات الإمام حصولها على سلاح جديد هو مدفع الهاون الذي كان لا يحتاج إلى رؤية الهدف لإصابته[٤]، واستمرت المواجهات بين الطرفين نحو شهر حتى استطاعت القوات العثمانية دخول مدينة صنعاء يوم الخميس ٣٠ جمادى الآخر ١٣٢٣هـ/٥ أغسطس ١٩٠٥م[٥]، وعندما وصل أحمد فيضي إلى جبل عصر-المطل على مدينة صنعاء من ناحية الغرب- أرسل قوات إلى منطقة أرحب[٦] لمنع الإمام من الوصول إليها بعد خروجه من مدينة صنعاء واتجاهه نحوها[٧]، ولكن لم تستطع تلك القوات منع الإمام من التوجه إلى تلك المنطقة.

وبدخول أحمد فيضي مدينة صنعاء انتهت سيطرة الإمام يحيى على المدينة التي استمرت نحو ثلاثة أشهر، وقد بدأ أحمد فيضي فترة حكمه بطمأنة أهل المدينة من خلال عدم معاقبتهم، أو اتهام أحد منهم على تعاونه مع الإمام أثناء وجوده في صنعاء، بل إنه قدم لهم الاعتذار عن ما أصابهم أثناء حصار الإمام للمدينة في الفترة الماضية[٨].

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٩٥ ب، ق ٩٧ ب.
2. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٩٦ ب.
3. زبارة: أئمة اليمن، ٢٦.
4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٢ /١١٥..
5. زبارة: أئمة اليمن، ٢٧.
6. أرحب: منطقة واسعة تقع شمال صنعاء وتسكنها قبائل من همدان (الحجري: مجموع، ٩٥/١)..
7. Y.A.HUS. 492, 45: B.E.O.
8. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٥.

ومن خلال الأحداث التي وقعت في تلك الفترة يمكن الاستنتاج أن الإمام لم يكن مستعداً لحكم اليمن مستقلاً عن الدولة العثمانية، ولا يرغب في ذلك، وأن الاستقلال التام ليس هدفاً من أهدافه على الأقل في تلك المرحلة، وكان ينتظر أن يعترف به السلطان حاكماً للمناطق الزيدية تحت راية الدولة، ورفع الظلم الواقع على أهل اليمن من قبل الموظفين العثمانيين، وقد حاول تأكيد مطالبه تلك في رسالته التي بعثها إلى السلطان صُحْبَة القاضي محمد حسن دلال، وقد أشار إلى أن معاملته الجيدة للأسرى واحترامه لهم كان الهدف منها إظهار الاحترام للسلطان[١].

وبعد دخول القوات العثمانية إلى مدينة صنعاء عادت أوضاع ولاية اليمن إلى ما كانت عليه قبل ذلك، وعادت العلاقة بين الإمام والعثمانيين إلى سابق عهدها من عدم الثقة والشك والمواجهات العسكرية، التي حاول العثمانيون بواسطتها القضاء على التمرد والمقاومة التي يقودها الإمام ضدهم[٢]، أما الإمام فقد شعر بأنه تعرض لخيانة لم يكن يتوقعها من الإدارة العثمانية، تسببت في فقدان قواته لتوازنها أمام القوات العثمانية، وقد استغل أحمد فيضي تلك الظروف وأمر قواته بمتابعة قوات الإمام في مختلف مناطق الولاية[٣]، فقام بإرسالها إلى منطقة آنس، وذمار بقيادة قائد مفرزة ذمار رافق بك[٤]، كما أرسل قوات إلى بني جبر[٥]، واستطاع يوسف باشا دخول مدينة عمران، وجبل عيال يزيد[٦]، كما وصلت القوات العثمانية إلى مناطق عديدة، ونشبت المعارك بين الطرفين في معظم أنحاء الولاية، استطاعت القوات العثمانية خلالها تحقيق انتصارات كبيرة على قوات

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨٥ ب.

2. الجرافي: المقتطف، ٢٩١.

3. زبارة: أئمة اليمن، ٢٨.

4. 284/177 Y.MTV: B.E.O.

5. 502/111 Y.A.HUS: B.E.O.

6. جبل عيال يزيد: منطقة تابعة لمحافظة عمران تسكنها قبائل من بكيل (الحجري: مجموع، ٧٨٢/٢).

الإمام، وكان المسئولون العثمانيون يعملون على طمأنة الأهالي، وإقناعهم بدفع الرسوم المفروضة عليهم للدولة، لأن دفع الرسوم يعتبر إعلاناً للولاء والطاعة[1].

وقد تراجعت قوات الإمام أمام القوات العثمانية حتى وصلت إلى مدينة شهارة. وذكرت بعض المراجع بأن التراجع كان لاستدراج القوات العثمانية إلى جبال الاهنوم ومنطقة شهارة حتى تتمكن من القضاء عليها[2]، ولكن الأحداث تؤكد أن التراجع كان نتيجة لقوة وفعالية الجيش العثماني، وقد وضع أحمد فيضي لتلك المهمة هدفاً رئيساً هو استرجاع المدافع والأسلحة التي حصل عليها الإمام بعد دخوله مدينة صنعاء[3]، وكان هذا الجيش على وشك دخول مدينة شهارة، وعندما وصلت القوات العثمانية إلى أمام المدينة قام قائد الجيش أحمد فيضي باشا بتوزيع قواته لإحكام الحصار عليها، وقسم الجيش إلى عدة مجموعات، المجموعة الأولى صعدت إلى جبل العيازرة المقابل لمدينة شهارة بقيادته، والمجموعة الثانية تمركزت في جبل بريم، والمجموعة الثالثة بقيادة يوسف باشا انتشرت في الكهوف والمواقع القريبة من المدينة، وتم محاصرة مدينة شهارة حصاراً تاماً، وكان لمدفع الهاون دور في تحقيق الانتصارات السريعة التي حققتها القوات العثمانية، واستطاع هذا المدفع إرهاب الذين كانوا في المدينة[4]، وكان يوجد داخل المدينة مدفع كبير يعمل عليه أحد المدفعيين الماهرين من الأتراك المخلصين للإمام يدعى أحمد آغا، وكان لهذا المدفع تأثير كبير على القوات العثمانية المحاصرة للمدينة، كما ساهم في تحويل مجرى الحرب بين الطرفين[5]، فعندما شعر أهل المدينة أن العثمانيين أصبحوا على أبوابها، وأنهم

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ١- ٣١/٢.
2. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٧٦، ٧٧.- جاكوب، هارولد: ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة أحمد المضواحي، دار العودة – بيروت، ١٩٨٣، ١٣٤.
3. الجرافي: المقتطف، ٢٩٢.
4. زبارة: أئمة اليمن، ٢٩.
5. الجنداري: الجامع الوجيز، ق ٢١٨ ب.

على وشك أن يدخلوها في أي لحظة حاول بعضهم الهرب منها، وعند ذلك اتفق عدد من أتباع الإمام منهم عبدالله بن حسين الشامي وأحمد محمد حجر، وآخرون مع المدفعي التركي على تنفيذ عملية، يمكن أن يطلق عليها (عملية انتحارية) من خلال فتح أحد أبواب المدينة، وهو باب السرو، وخروجهم لمبادرة الجنود العثمانيين الموجودين أمامه بالطعن، والقتل بالسلاح الأبيض مما يؤدي إلى إرباكهم، فيقوم المدفعي بتوجيه المدفع نحو كل من كان على الباب بما فيهم أصحاب الإمام، وتم تنفيذ الخطة، وأطلق المدفع قذيفته على الجميع، مما تسبب في مقتل عدد كبير منهم، فخاف باقي أفراد القوات العثمانية، وتراجعوا من أمام أبواب المدينة، وفك الحصار عنها في ٥ شوال ١٣٢٤هـ/٢٢ ديسمبر ١٩٠٦م، وكانت هزيمة الجيش العثماني بقيادة أحمد فيضي باشا أمام أبواب مدينة شهارة بداية انكسار تسببت في تغيير سير المعركة بين الطرفين[١].

وقد شجع تراجع الجيش العثماني القبائل المجاورة على مهاجمة أفراده ونهب سلاحهم، مما جعلهم يتركون مناطق كانت قد أصبحت تحت سيطرة السلطة العثمانية، واستمر ذلك التراجع حتى وصلوا إلى مدينة عمران[٢]. وبدأت قوات الإمام بمهاجمة القوات العثمانية في عدة مناطق، ففي الشهر نفسه توجه محمد ابن المتوكل محسن[٣] أحد قادة الإمام إلى منطقة جبل عيال يزيد وعمران، ونشبت معارك ضارية بين الطرفين كان من نتائجها مقتل رضا باشا أحد مساعدي أحمد فيضي[٤]، وعادت الأوضاع العسكرية والأمنية في ولاية اليمن إلى سابق عهدها من عدم الاستقرار، وانتشرت المواجهات في معظم مناطق الولاية، وتبادل الطرفان الانتصارات والهزائم، واستطاع الإمام استعادة هيبته أمام أتباعه، بعد أن

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٣١.
2. العزب: تاريخ اليمن الحديث، ١٥.
3. محمد بن المتوكل محسن: عالم حافظ ولد عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م في ذو حرم، عمل مع الإمام يحيى وقاد عدة معارك ضدّ الأتراك، توفي عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م (زبارة: نزهة النظر، ٥٧٤)..
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ١ -٣١/١.

كانت قد اهتزت عندما تعرضت قواته للهزائم المتتالية، وتراجعها أمام تقدم الجيش العثماني، حتى وصلت إلى أمام أبواب شهارة، التي كانت تعتبر المقر السياسي للأئمة أثناء الحكم العثماني الثاني لليمن[١].

كان الإمام يحيى يعتقد بأن السلطان عبدالحميد غير موافق على ما يقوم به أحمد فيضي من تحركات في ولاية اليمن، وأنه ينقل إلى السلطان أخباراً غير صحيحة عما يجري فيها، ومن ذلك أن الإمام يرفض عقد صلح مع الدولة وأنه يحرض أتباعه على الاستمرار في التمرد ضدّها، وذلك لتبرير التحركات العسكرية التي يقوم بها. كما حمل الإمام أحمد فيضي مسئولية نقض الاتفاق بين الطرفين، وكان قد وضح موقفه هذا في رسالة وجهها إلى معاون الوالي محمود نديم ليرفعها بدوره إلى السلطان[٢]، ولكن كان الواقع مختلفاً عن ما كان يراه الإمام لأن الدولة العثمانية ممثلة بالسلطان، والباب العالي هي التي أرسلت قوات عسكرية كبيرة لاستعادة مدينة صنعاء، والمناطق التي أصبحت تحت سيطرة الإمام برغم معرفتها بالاتفاق الذي تم بين الطرفين[٣].

وعندما تراجعت القوات العثمانية من أمام أبواب شهارة، وعرفت الدولة أن القضاء على الإمام ليس بالسهولة التي كانت متوقعة، بدأت تدرس خيارات أخرى لحل المشكلة[٤]، فتم طرح فكرة التفاوض على الإمام، وكان الجميع متفقين على أن الهدف من التفاوض هو تهدئة الأوضاع، ومحاولة إقناع الإمام بترك التمرد والخروج من اليمن، كما أن شروط الإمام لم تكن تناقش أثناء ذلك، وكانت معظم الوثائق والمراسلات العثمانية في تلك الفترة تشير إليه بالإمام الكاذب[٥]، وفي أثناء ذلك رفع حسين حلمي باشا وزير الداخلية آنذاك، ووالي اليمن

---

1. زبارة : أئمة اليمن، ٧٥.

2. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨٦ ب.

3. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMININ , 1/3 45- 1/348.

4. رضوان: الدولة العثمانية، ١٦٢.

5. ممدوح: يمن قطعه سي، ٥٥، ٩١.

الأسبق مقترحاً لفتح باب التفاوض مع الإمام مع عدم تقديم تنازلات حقيقية، لإقناع الإمام بترك التمرد، وكان الهدف الحقيقي من التفاوض مع الإمام هو محاولة تهدئة الأوضاع الأمنية والعسكرية دون تغيير سياسة الدولة نحو ولاية اليمن، وذلك حتى تستطيع السلطة العثمانية ترتيب أوضاعها، وحل مشاكلها[1]، خاصة بعد أن واجهت الوالي أحمد فيضي عدة تمردات لأفراد الجيش العثماني في عمران، وصنعاء، والحديدة ومطالبتهم بالعودة إلى أوطانهم، بعد انتهاء فترة عملهم في اليمن، إلى جانب مطالبة البعض منهم بدفع مرتباتهم المتأخرة، وتوفير احتياجاتهم الضرورية التي كانت تتأخر كثيراً في الوصول[2]، وقد حاول أحمد فيضي القضاء على تلك الحركات، ولكنه لم يستطع مما اضطره إلى الخضوع لمطالب أولئك الضباط والجنود، وتنفيذ معظمها[3]، وقد ساهمت المشاكل التي أثارها الضباط والجنود العثمانيون في تردي الأوضاع في الولاية، وساعدت تلك الظروف قوات الإمام على تحقيق انتصارات عديدة على القوات العثمانية مما دفع المسئولين العثمانيين إلى التفكير بالخيارات الأخرى[4]، كما كان للوضع العسكري والسياسي الغير مستقر للدولة في تلك الفترة دور في التفكير بترك الخيار العسكري لحلّ مشكلة ولاية اليمن، والتفرغ للنظر في القضايا الأخرى التي كانت تواجه الدولة العثمانية آنذاك والتي من أهمها توسع تحركات المعارضة المطالبة بعودة الدستور[5].

وعندما وافق السلطان عبدالحميد الثاني والصدر الأعظم على فتح باب التفاوض مع الإمام، تم تكليف شريف مكة علي بن عبدالله بن عون بإرسال وفد إليه يتكون من الشريف أحمد بن عبدالله الحسني، والشيخ عبدالرحمن بن إلياس، وقد حمل الوفد رسالة من

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ١- ٣/٤٥.
2. زبارة: أئمة اليمن، ٨٢.
3. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٢، ٣٠٣.
4. ممدوح: يمن قطعه سي، ١١٠..
5. انطنيوس: يقظة العرب، ١٣٥، ١٣٦.

شريف مكة تتعلق بالترغيب في عقد الصلح مع السلطان، والتشجيع على ترك محاربة الدولة مع الإصرار على خروج الإمام من اليمن، وله الحق في اختيار المكان الذي يرغب بالعيش فيه، وسوف تتحمل الدولة التكاليف اللازمة لذلك[١].

وخلال الفترة المتبقية من حكم الوالي أحمد فيضي استمرت الرسائل، والوفود تذهب وتعود بين الطرفين، وكل فريق متمسك بشروطه، وخلال تواصل الجهود السلمية استمرت المواجهات العسكرية بين الطرفين في مناطق مختلفة من الولاية، وكان الإمام يشعر بأن التحركات العسكرية هي التي تدفع الدولة إلى التفاوض، وإن توقف تلك التحركات سوف يؤثر على سير المفاوضات بين الطرفين[٢]. كما كانت المواجهات العسكرية تساعد الإمام في الوصول إلى عدة مناطق لجمع الزكاة من الأهالي، بسبب شعورهم بأنه مازال يقوم بفريضة الجهاد ضدً الظلم المتمثل بالسلطة العثمانية، وإعادة العمل بالشريعة الإسلامية التي تركها العثمانيون[٣]، وفي أثناء ذلك حاول الإمام التقرب من جمعية الاتحاد والترقي التي كان من المتوقع أن تصل إلى السلطة في أي وقت، بعد أن تمكنت من فرض مطالبها على السلطان عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وقد حدث ذلك عندما استجاب الإمام لطلب الجمعية بإطلاق سراح عدد من الجنود العثمانيين الذين كان يحتفظ بهم كأسرى[٤].

وعندما غادر أحمد فيضي في ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م تم تعيين حسن تحسين باشا (١٣٢٦-١٣٢٨هـ/١٩٠٨-١٩١٠م) والياً جديداً لليمن، وكان هذا الوالي يحظى باحترام كبير لدى السكان بمختلف فئاتهم، مما ساعد على خفض حدة المواجهات العسكرية بين السلطة العثمانية والإمام، وتوسعت الجهود السلمية في هذه الفترة من خلال تبادل الرسائل

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٧٩.
2. صالحيه: عشر سنوات من حكم الإمام، ٤٤/٢، ٤٨/٢.
3. زبارة: أئمة اليمن، ١٠١.
4. صالحيه: عشر سنوات من حكم الإمام، ١٨٢/٢.

والوفود، وعقد المفاوضات المباشرة وغير المباشرة[1]، ولكن سرعان ما انتهت فترة الهدوء عندما تعين محمد علي باشا والياً لليمن في ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، والذي اتخذ سياسة مختلفة عن سياسة سلفه حسن باشا في تعامله مع أهل اليمن، فقد تعامل معهم بعنف وشدة مما تسبب في إعادة العلاقة بين الطرفين إلى سابق عهدها، وتجددت المواجهات العسكرية بين أتباع الإمام والقوات العثمانية في مختلف أنحاء الولاية[2]، وكان محمد علي باشا يطبق سياسات حزب الاتحاد والترقي الذي وصل إلى السلطة بعد إقالة السلطان عبدالحميد الثاني عام ١٣٢٧هـ /١٩٠٩م، والذي كان يعتقد أن بالإمكان القضاء على تمرد اليمنيين بقيادة الإمام يحيى بالقوة العسكرية المفرطة[3]، ولكن كانت النتيجة عكسية، فقد استطاع الإمام تحقيق انتصارات عديدة على القوات العثمانية في مختلف أنحاء الولاية، واستطاع خلال فترة وجيزة أن يصل إلى أبواب مدينة صنعاء، ومحاصرتها مرة أخرى عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م[4].

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٧.
2. زبارة: أئمة اليمن، ١٧٤.
3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٠٥.
4. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٢.

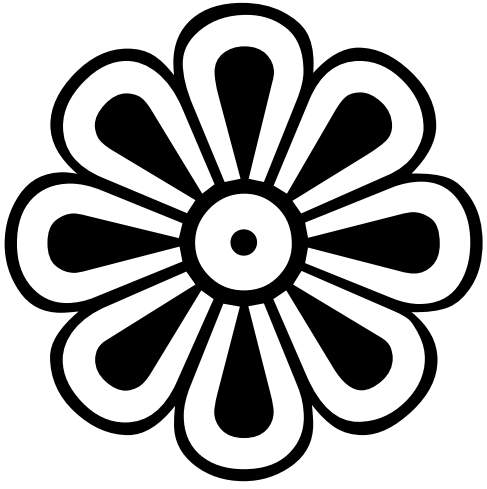

الفصل الثاني

السياسية العثمانية في ولاية اليمن

١٣٢٢- ١٣٢٩ هـ /١٩٠٤– ١٩١١ م

السياسة العامة

استمرت الدولة العثمانية خلال هذه الفترة في ممارسة سياستها السابقة في ولاية اليمن، والتي من أهم مظاهرها استخدام القوة في التعامل مع قضايا الولاية وسوء الإدارة الذي بدا واضحاً من خلال الممارسات الخاطئة للموظفين العثمانيين، وعدم قدرتهم على حل مشاكل الولاية[١]، كما كانت الإدارة العثمانية تستخدم أسلوب خاطئ أثناء تحصيل التكاليف الرسمية المفروضة على الأهالي، وتمارس الظلم أثناء تقدير تلك التكاليف[٢].

وكان من المتوقع أن تغير الدولة سياستها في اليمن بعد الأحداث التي وقعت خلال السنوات الأولى من هذه الفترة، والتي من أهمها سيطرة قوات الإمام على معظم أنحاء الولاية، ودخولها مدينة صنعاء بموجب الاتفاق الذي تم بين الإمام يحيى وتوفيق باشا والي اليمن آنذاك[٣]، ثم قيام القوات العثمانية بقيادة أحمد فيضي باشا والي اليمن بالوكالة باستعادة المدينة، واستعادة معظم المناطق التي كان الإمام قد سيطر عليها، ووصولها إلى أبواب مدينة شهارة[٤]، وما واكب تلك الأحداث من مواقف محلية، وعربية، وعثمانية ساعدت في توضيح حقيقة الأوضاع في الولاية وأسباب التمردات الرئيسة، وذلك مما جعل قضية اليمن تحظى باهتمام جميع القوى المؤثرة في السياسية العثمانية بما في ذلك الصحافة العربية والعثمانية[٥]، ولكن لم تؤثر تلك الأحداث على سياسة الدولة تجاه ولاية اليمن، ولم يطرأ أي تغيير على هذه السياسة يمكن أن يساهم في إصلاح الأوضاع على الواقع.

---

1. ممدوح، محمد: مفتاح اليمن، اسطنبول، ١٣٣٠، ١٥،١٦.
2. الخطيب، جمال الدين: يمن استجلاب نظر، اسطنبول، ١٣٢٨هـ، ٣٢٩، ٣٣١.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨١ب.
4. الجرافي: المقتطف، ٢٩١.
5. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٩٣.

وكانت السياسية العثمانية تلك في اليمن هي السبب الرئيس لتمرد أهله وانضمامهم إلى الإمام لمحاربة الدولة، فقد ظهر ذلك عندما رفع مجلس الوكلاء (مجلس الوزراء) تقريراً إلى السلطان عام ١٣٢٦هـ ١٩٠٨م اقر فيه أن ولاية اليمن في حاجة إلى إعادة النظر في سياسية الدولة تجاهها، من خلال إيجاد حل لمشكلة التمرد فيها، والتفاهم مع الإمام في ظّل مبدأ الحفاظ على دماء المسلمين، والعمل على تحقيق إصلاحات تشمل مختلف جوانب الحياة، وخاصة في المجال الإداري والمالي[١]. وبعد هذا التقرير بدأت الدولة بالتفكير الجدي للبحث عن حل سلمي لما يجري في اليمن. كما كانت تقارير لجان التفتيش المرسلة إلى اليمن تشير بوضوح إلى ضرورة تنفيذ الإصلاحات اللازمة فيها، إذا كانت الدولة ترغب فعلياً بمعالجة الأوضاع السيئة التي كانت قد شملت مختلف جوانب الحياة في الولاية[٢]. وقد حاول الباب العالي إصلاح بعض تلك الجوانب وتنفيذ عدد من المشاريع الضرورية، من خلال إصدار التوجيهات إلى المختصين للقيام بذلك، ولكن لم يتم التنفيذ إلا لجزء محدود من تلك التوجيهات[٣].

وكانت الإدارة العثمانية تستخدم أحيانا أساليب مختلفة لمعالجة بعض القضايا في الولاية محاولة منها لكسب ودِّ الأهالي، وتهرباً من تغيير جذري للسياسة التي تمارسها، فقد استخدمت المال وسيلة للمحافظة على ولاء بعض العلماء والأعيان والمشايخ، أو من خلال منحهم مرتبات ثابتة أو مكافآت مقطوعة، مثلما حدث مع عدد من مشايخ يافع ومشايخ وعلماء تهامة وريمة وذمار، وعدد من علماء وأعيان مدينة صنعاء[٤].

إضافة إلى ذلك كانت الإدارة تقوم بإعفاء عدد من أفراد أسر الأئمة، وعدد من أشراف تهامة، وخاصة آل الأهدل من التكاليف الرسمية التي كانت مفروضة على الجميع، وذلك

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٦٥/٦.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١٨/١.
3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٦٦/١.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١١/٣١، م١-٧/٧٦.

تقديراً لولائهم[١]، وفي الوقت الذي كانت الدولة تدفع تلك الأموال للمحافظة على علاقتها مع هؤلاء، إلا أنها كانت تقوم بقطع تلك الأموال أو تخفيضها عن أي شخص يقوم بممارسة أي تصرف يضر الدولة، أو يتصل بالإمام أو يشجع الأهالي على التمرد ضدها[٢].

كما استخدم العثمانيون أسلوب منح الأوسمة والرتب الرفيعة وما يصاحبها من امتيازات، مكافأة لمن يتعاون معهم من علماء واعيان ومشايخ في سبيل القضاء على المتمردين ومحاربتهم، أو يقدم خدمات مميزة للدولة، وكان الهدف من ذلك كسب ودهم، وغالباً ما يكون أولئك من الموظفين معها أو من الشخصيات البارزة التي لها تأثير كبير على الأهالي في الولاية[٣].

ومن الأساليب الإيجابية التي استخدمتها الإدارة العثمانية مع الأهالي العفو عن الذين كانوا يضطرون إلى ممارسة أعمال ضارة بالعثمانيين في الولاية تحت ظروف خارجة عن إرادتهم، أو عن الذين كانوا ينضمون إلى الإمام، ثم يتركون التمرد ويعودون إلى طاعة السلطة العثمانية، وقد اتضح ذلك عندما دخل أحمد فيضي باشا مدينة صنعاء، وأعلن العفو عن أهل المدينة، بعد أن ساعدوا الإمام وأعلنوا ولاءهم له[٤]، وفي هذه الفترة كانت القوات العثمانية وقوات الإمام تتبادلان السيطرة على عدد من مدن ومناطق الولاية، وكان الأعيان والأهالي في تلك المناطق يعلنون ولاءهم لمن يسيطر على مناطقهم سواءً كان الإمام أم العثمانيين، ولذلك فقد كانت الإدارة لا تعاقب هؤلاء لمعرفتها بأنهم مضطرون لذلك[٥]، وهذه السياسة كانت تخفف القلق في نفوس الأهالي الذي كان يسيطر عليهم، خوفاً من تعرضهم للعقاب نتيجة عمل ليس لهم فيه دور. ولكن لم يمنع ذلك أحمد فيضي من معاقبة وسجن بعض الشخصيات المؤثرة لشكه بأنهم يتعاونون مع الإمام ضدّ الدولة[٦].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١٧/١٧، م٢-١٢/٢٠.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م١-٢/١٣٦ - .BEO:DI.MUL.102/39
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ١-٩/٣٣، م١-٤/٤٨.
4. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٢.
5. العزب: تاريخ اليمن الحديث، ١٩-٢١.
6. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٥٣ أ- صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ١٢٨/٢.

أما مسألة النفي فلم تستخدمها الإدارة العثمانية في هذه الفترة بشكل واسع، وخلافاً لذلك فقد سمحت الدولة بالعودة لمن يرغب من الذين تم نفيهم إلى جزيرة رودس في عهد الإمام المنصور عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م[١].

كما استخدمت إدارة الولاية أسلوب أخذ الرهائن من القبائل التي من المتوقع أن تتمرد عليها، وذلك حتى تضمن بقاءها موالية لها[٢]. وهذا الأسلوب لم تستخدمه الدولة في أي ولاية أخرى غير ولاية اليمن، فقد كانت مسألة أخذ الرهائن من الأساليب التي كان الأئمة يستخدمونها أيضاً من قبل لضمان طاعة القبائل وخوفا من خروجها عليهم، وغالباً ما كان يتم أخذ الرهائن من أبناء أو أقارب مشايخ القبائل المعنية[٣].

ومن المحاولات التي قامت بها الإدارة العثمانية، لمواجهة المشاكل في الولاية طلب السماح لها بإعلان الأحكام العرفية في منطقة عسير وفي مناطق أخرى[٤] ولكن لا يوجد ما يدل على أن الدولة قد وافقت على ذلك الطلب.

الإصلاحات العثمانية

حاولت الدولة العثمانية إدخال بعض الإصلاحات، وتنفيذ عدد من المشاريع التي تحتاج إليها ولاية اليمن، بالرغم من الظروف التي كانت تمر بها داخلياً وخارجياً، وعدم استقرار الأوضاع في الولاية خلال الفترة ١٣٢٢-١٣٢٩هـ/ ١٩٠٤-١٩١١م. فقد كانت اليمن في حاجة إلى تنفيذ بعض المشاريع الضرورية، والقيام ببعض الإصلاحات الإدارية، والفنية التي تحتاج إليها، حتى تتمكن الدولة من استعادة ثقة الأهالي وترسيخ ولائهم للسلطان[٥].

---

1. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨٨ ب- زباره: نزهة النظر،٥٢٠.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-١٣/٥.
3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٨٨/١.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٢٤/٦.
5. ممدوح: يمن قطعة سي، ١٢٣.

وأهم مشروع عملت الدولة على البدء بتنفيذه خلال هذه الفترة، هو مشروع السكة الحديدية الذي كان من المتوقع أن يربط بين مدينة الحديدة، ومدينة صنعاء وصولاً إلى مدينة عمران، وبعد ذلك يتم تمديده إلى الحجاز، ليرتبط بالخط الذي يمتد من اسطنبول عاصمة الدولة إلى المدينة المنورة[1]، وبالرغم من أن الإعداد لهذا المشروع قد بدأ قبل ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م إلا أن الإجراءات الفعلية لتنفيذه بدأت بعد هذا التاريخ، وذلك بسبب البحث عن التمويل المالي وإعداد الدراسة الفنية، والقيام بالإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذه، وقد استطاعت الدولة الحصول على التمويل من فرنسا على شكل قرض، وعُقدت اتفاقية بين الطرفين عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م، وقعها بنك التجارة والصناعة الفرنسي والشركة المنفذة والدولة العثمانية، على أن تقوم فرنسا بموجبها بتمويل المشروع عن طريق البنك الفرنسي، ويتم التنفيذ بواسطة شركة فرنسية أيضاً[2].

وكان مجلس المبعوثان (البرلمان) قد اصدر اللائحة القانونية للمشروع في عام ١٣٢٧/١٩٠٩م، واعتبر ذلك إشارة للبدء بتنفيذ مشروع السكة الحديد في ولاية اليمن[3]، فقد وصلت المعدات إلى مدينة الحديدة في نفس العام، وتم تمديد القضبان من الحديدة إلى منطقة الحجيلة[4]، القريبة من مدينة مناخة، وتوقف المشروع في هذه المنطقة[5]، وكان السبب الرئيس في ذلك هو إصرار الإمام في صلح دعّان على عدم وصول السكة الحديدية إلى صنعاء، والاكتفاء بوصولها إلى المنطقة المذكورة تحت مبرر الخوف من الانجليز[6]، بعد أن كانوا قد ابدوا رغبتهم بمد خط للسكة الحديد من مدينة عدن إلى مدينة المخا[7]،

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢٨/٢٣.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٢-٣٣/٧.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-١/١٤٨.
4. الحجيلة: مديرية تابعة لمحافظة الحديدة، تقع شرق باجل قبل المنطقة الجبلية (المقحفي: معجم، ٤٢٨/١)..
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢/٩.
6. العزير: التشكيلات المركزية، ١٧٢.
7. المخا: ميناء تاريخي على ساحل البحر الأحمر، كان سابقاً يعتبر الميناء الرئيسي لليمن، اشتهر بتصدير البن الى اوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي، ويتبع الآن محافظة الحديدة (الحجري: مجموع، ٦٩٤/٢-العمري، حسين عبد الله: يمانيات(٢)، دار الفكر، دمشق –سوريا ٢٠٠٠، ٩/٢).

ويمكن أن يرتبط بخط الحديدة صنعاء فيما بعد، وإذا تم تنفيذ هذا المشروع فسوف يساعدهم على الوصول إلى مدينة صنعاء بسهولة إن هم أرادوا ذلك[١]، ومما ساهم في عرقلة هذا المشروع أيضاً المشاكل التي بدأت تواجه الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، والتي دفعتها إلى تغيير خططها في معظم ولاياتها ومنها اليمن، خاصة وأن المواجهة بين فرنسا والدولة العثمانية بدأت تلوح في الأفاق مما تسبب في عرقلة تمويل المشروع[٢].

كان هذا المشروع يحظى بأهمية كبيرة لدى الدولة العثمانية، خاصة بعد أن كانت معظم اللجان التي وصلت إلى اليمن تؤكد في تقاريرها ولوائحها على ضرورة تنفيذ مشروع السكة الحديد بين الحديدة وصنعاء، نظراً لأهميته الكبرى للسلطة العثمانية من الناحية المدنية، والناحية العسكرية وأيضاً للأهالي، فقد كان من المتوقع أن يسهل هذا المشروع للجميع الانتقال بين المناطق التي يمر بها، خاصة وأن طريق الحديدة صنعاء يعتبر من أهم الطرق في الولاية، لأنه يربط بين الميناء الرئيس للولاية وبين عاصمتها[٣].

كما كان لهذا المشروع فائدة كبيرة في المجال التجاري من خلال مساهمته في نقل البضائع بين المناطق التي سوف يمر بها بسرعة وأمان، ومنها المناطق التي تزرع محصول البن، الذي يعتبر من أهم المحاصيل التي تصّدرها الولاية إلى الخارج[٤].

وإضافة إلى ذلك فقد كان لهذا الخط أهمية كبرى لقيادة الجيش السابع في مدينة صنعاء، وللقوات العثمانية المنتشرة في مختلف أنحاء الولاية، فقد كان من المتوقع أن يخفف هذا المشروع من الصعوبات، والمخاطر التي كانت تواجه أفراد الجيش أثناء انتقالهم من مدينة الحديدة الميناء الرئيس، الذي يصل إليه جميع أفراد القوات العثمانية ومنه إلى مختلف أنحاء الألوية ومنها مدينة صنعاء عاصمة الولاية[٥]، كما أن هذا المشروع سوف يؤمن وصول متطلبات الولاية والجيش من أسلحة وذخائر، ومواد غذائية، وغيرها

1. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٨٨، ٨٩.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢/٩.
3. Y.PRK:UM.47/53: BEO.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٧/٢٥.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٢/٢٥.

بسرعة[١]، مما يساهم في رفع معنويات أفراد الجيش، ويشجعهم على القيام بالأعمال الموكلة إليهم دون خوف أو قلق من عدم وصول الإمدادات الضرورية إليهم في الوقت المناسب، وعند الحاجة إليها، مثلما حدث عندما تعرض الجيش العثماني لظروف صعبة أثناء محاصرة الإمام يحيى لمدينة صنعاء ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، والتي دفعتهم إلى الاستسلام والانسحاب من المدينة إلى مناخة بسبب عدم وصول المساعدات الضرورية في الوقت المناسب[٢].

ومن المشاريع التي نفذتها الدولة العثمانية في ولاية اليمن: تعبيد بعض الطرق المهمة التي تربط بين المدن الرئيسة، ومنها طريق صنعاء الحديدة، وكانت إدارة الولاية قد قامت بإصلاح هذا الطريق الذي يعتبر أهم طريق فيها، مرات عديدة، ولكن كانت تلك المحاولات تتوقف لأسباب مختلفة[٣]. وخلال هذه الفترة بدأت الدولة بتنفيذ هذا المشروع ضمن خطة تهدف إلى تعبيد معظم الطرق الرئيسة، وذلك نظراً للحاجة إلى طرق معبدة لتسهيل تنقل الأهالي وأفراد الجيش بين المدن، خاصة وأن معظم مناطق الولاية ذات طبيعية جبلية يصعب التنقل خلالها[٤].

كما قامت الدولة بتنفيذ عدة مشاريع في مجال تمديد خطوط التلغراف إلى المناطق التي كانت تفتقد إلى هذه الخدمة، ومن ذلك تمديد خط التلغراف إلى مدينة قعطبة التي كانت مقراً للجانب العثماني في لجنة تحديد الحدود بين الممتلكات العثمانية والممتلكات الانجليزية في اليمن، وكانت اللجنة في حاجة إلى هذه الخدمة حتى تستطيع التواصل مع مركز الولاية، وعاصمة الدولة لتسهيل أعمالها[٥]. وكذلك قامت الدولة بترميم خطوط التلغراف الموجودة وتمديدها إلى عدة مدن أخرى[٦].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٧/٢٥.
2. ممدوح: يمن قطعة سي، ٣٥.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٧/٢.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٣٤/٧٦، م١-٦/١١.
5. BEO:I.P.T.132/RA/11.
6. BEO: I.P.T.1329M/15.

وقامت الدولة بترميم وبناء عدة مبانٍ حكومية في مراكز الألوية وبعض المدن الرئيسة[١]، كما تم ترميم عدد من الجوامع والمساجد في مختلف أنحاء الولاية، وفرشها بالأثاث المناسب، وزودتها بالمصاحف، برغم أن معظم تلك المساجد والجوامع تملك أوقافاً واسعة يمكن أن تعتمد عليها في توفير ما تحتاج إليه[٢].

وصدرت أوامر سلطانية تقضي بالتوسع في بناء المدارس والمكاتب التعليمية في كثير من مدن وقرى الولاية، والعمل على تشجيع الأهالي لإلحاق أولادهم بها، إلى جانب العمل على توفير الكتب المدرسية اللازمة، وتأهيل المدرسين وذلك بسبب عدم كفاية المكاتب والمدارس الرشدية، ودور المعلمين الموجودة آنذاك، وقد كانت الدولة تشعر بأن الحل الرئيس للمشاكل في اليمن هو نشر العلم والمعرفة بين أبناء الولاية[٣].

وكانت الدولة قد أرسلت عدداً من الطلاب اليمنيين عام ١٣٢١هـ/١٩٠٣م للدراسة في اسطنبول في مختلف التخصصات المدنية والعسكرية[٤]، وقد عاد أولئك الطلاب بعد ذلك، وأصدر السلطان توجيهاً يقضي بتوفير أعمال مناسبة لهم في بلدهم، وبذلك استفادت الولاية من معارف وقدرات الطلاب العائدين التي اكتسبوها أثناء الدراسة في مختلف المجالات التي تخدم الأهالي[٥]، واصبح لهم دور مميز في إدارة البلاد بعد خروج العثمانيين من اليمن عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م.

عملت الدولة على حفر آبار ارتوازية في المناطق الزراعية لتشجيع الأهالي على التوسع في زراعة المحاصيل التي تحتاج إليها الولاية، نظراً لأن معظم الأراضي فيها قابلة للزراعة[٦]، ويمكن أن تنتج بعض الأراضي عدة مواسم في السنة، وقامت الدولة بتطوير وتحسين

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٣٢/٥.

2. DH.MUL.108..Z/21-YPRK.UM.79/18: BEO.

3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ١-٦٦/٤، م٢-١٤/٣٧.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١٤/٣٦.

5. BEO:ID.1320.L.12/31.

6. الخطيب، يمنة استجلاب نظر، ٣١٢، ٣١٣- BEO:MV.132/35 .

إنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل محصول الطماطم ومحصول القطن، وغيرها من المحاصيل الأخرى[١].

وكان البنك العثماني الذي تم إنشاؤه عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م بمدينة الحديدة قد ساهم في استقرار الأوضاع المالية للولاية، وقدم خدمات عديدة استفاد منها الأهالي في المجال التجاري، إلى جانب مساعدته للإدارة العثمانية في مجال تداول العملة وضبط سعرها مقابل العملات الأخرى[٢].

ومن المشاريع التي استفاد منها الأهالي وخاصة أهل مدينة الحديدة مصنع الثلج الذي أمرت الدولة بإنشائه عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، لتوفير المياه الباردة التي كان أهل تلك المناطق بحاجة إليها في ظّل الارتفاع الشديد للحرارة[٣].

وبرغم أن السلطان العثماني، والصدارة العظمى، ووزارة الداخلية المسئولة عن إدارة الولايات كانوا يصدرون الأوامر والتوجيهات بتنفيذ المشاريع التي تحتاج إليها الولاية، إلا أن الإدارة العثمانية فيها كانت لا تنفذ كل ما يصل إليها من توجيهات وأوامر متعلقة بهذا الشأن[٤]، وكانت ولاية اليمن في حاجة ماسة إلى العديد من الإصلاحات، والمشاريع التي تفتقد إليها مقارنة بالولايات العثمانية الأخرى، التي كانت تحصل على اهتمام أكبر من الدولة في مجال تنفيذ المشاريع المختلفة[٥].

السياسة الإدارية

لم تتغير السياسة الإدارية العثمانية في ولاية اليمن خلال هذه الفترة، وكانت استمراراً للسياسة التي كانت تمارسها قبل عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م. بالرغم من تأثيرها السلبي على

---

1. BEO:I.ML:316.L/17 – م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)،: م ٢-١٨/٨.
2. الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٢٤/٧، م.و.ث.
3. I.HUS.1323.B/62: BEO.
4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٦٦/١.
5. سني، عبدالغني: يمن بولنده، ١٦٨.

أوضاع الولاية، ولم تبذل الدولة أي مجهود لإدخال أية إصلاحات على النظام الإداري الذي كان في حاجة ماسة له[١]، وحتى التنظيمات الجديدة التي اعتمدتها الدولة عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م لم تنفذ في ولاية اليمن إلا بشكل محدود[٢]، وكانت التقارير المرفوعة من اليمن تشير إلى سوء الأوضاع الإدارية في الولاية، وأنها من الأسباب الرئيسة للتمرد، وإلى ضرورة إصلاحها بصورة عاجلة حتى تتمكن الإدارة العثمانية من إعادة ثقة أهالي اليمن بالدولة[٣].

ومن أهم المآخذ على النظام الإداري في ولاية اليمن، أنه لم يكن يراعي الظروف الخاصة بالمنطقة وأهلها، فقد عملت الدولة على تطبيق نفس النظام الذي كانت تطبقه في بقية الولايات التابعة لها مع استبعاد بعض التفاصيل الإيجابية في هذا النظام[٤]، فقد كانت اليمن تحكم لفترة طويلة من قبل الأئمة بنظام إداري متخلف تعايش معه الأهالي، وعندما دخل العثمانيون مدينة صنعاء عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م تم إلغاء جميع الأنظمة التي كانت موجودة آنذاك وعملوا على تطبيق الأنظمة العثمانية بمختلف أشكالها السلبية والإيجابية، ونظراً لأن ولاية اليمن قد عادت إلى السيطرة العثمانية بعد غياب طويل، كان من المفترض أن تركز الدولة أثناء تطبيق الأنظمة الجديدة على الجوانب التي يمكن للأهالي استيعابها، وإهمال الجوانب التي لن يستطيعوا التعامل معها[٥]، وفي أثناء تنظيم الشئون الإدارية للولاية تم إهمال بعض الإدارات المهمة لأية ولاية تتشابه ظروفها مع ظروف ولاية اليمن، فقد كانت في حاجة إلى وجود إدارة للزراعة، وبنك زراعي نظراً لأن النشاط الزراعي يعتبر أهم نشاط للسكان. كما افتقرت الولاية إلى إدارة تقوم بتقدير التكاليف الرسمية بطريقة قانونية،

---

1. أباظه: الحكم العثماني لليمن، ١٠٤٠- صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ١٠٦/١.
2. ممدوح: مفتاح يمن، ١٥،١٦- الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٧، ٨١.
3. العمري، حسين (دكتور): المنار واليمن، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٧م، ٢٣٥.
4. NEDIM: ARABSTAN, DA, BIR. OMUR, 108.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٣/٤٥.

وإدارة لإحصاء السكان وممتلكاتهم، وإدارات أخرى لم يتم تشكيلها ضمن الهيكل الإداري للولاية، مما حرمها من الاستفادة من الخدمات التي كان يمكن أن تقدمها للسكان[١].

أما التقسيم الإداري فلم تدخل عليه الدولة أي تغيير جوهري خلال الفترة ١٣٢٢-١٣٢٩هـ /١٩٠٤ -١٩١١م[٢]، واقتصرت التغييرات على تشكيل بعض النواحي الجديدة، أو نقل مركز ناحية من مكان إلى آخر وبشكل محدود[٣]. وكانت ولاية اليمن مقسمة في هذه الفترة إلى أربعة ألوية هي لواء صنعاء، لواء تعز، لواء الحديدة، لواء عسير[*] وكان كل لواء يتكون من عدة اقضيه، والقضاء كان يتكون من عدة نواحي، والناحية تتكون من عدة عزل، ومجموعة من القرى[٥]. وفي عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م كانت ولاية اليمن تتكون من أربعة الوية، وسبعة وعشرين قضاء، واربع وستين ناحية، ومائتين وتسع وثمانين عزلة، وثمانية ألاف ومائة وثمان وخمسين قرية[٦]. وخلال هذه الفترة كانت الدولة العثمانية تدرس عدة اقتراحات لإعادة النظر في التقسيم الإداري لولاية اليمن، منها مقترح لتقسيم اليمن إلى أربع ولايات تخضع لوالي رئيس بدرجة وزير أو برتبة مشير[٧]. كما قدمت اللجنة التي شكلها مجلس المبعوثان عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، مقترحاً لتقسيم اليمن إلى ولايتين، ولاية في الجبال وولاية في السواحل، وكاد هذا المقترح أن ينفذ لولا تدخل جمعية الاتحاد والترقي لوقفه[٨].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٦/٢٥.
2. انطنيوس: يقظة العرب، ١٣٢.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٣/٨، م١-٤/٨٠.

(*) انظر ملحق رقم (١).*

5. BEO:TURK DEVLETI, NIN MULKI IDARE TAKSIMAT.
6. سالنامه، دولت عليه عثمانية، عدد (٦٤) ١٣٢٦، ٧٠٠-٧١٠.
7. ممدوح: يمن قطعة سي، ٢٣، ٢٤- BEO:Y.A.RES.102/38
8. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٧٠-٧٢.

كما ظهرت العديد من المقترحات والآراء تدعو إلى فصل لواء عسير عن ولاية اليمن، وجعله لواءً مستقلاً يرتبط مباشرةً بعاصمة الدولة، أو إلحاقه بولاية الحجاز، وذلك بعد أن توسعت رقعة التمرد في الولاية، وظهور الإدريسي في مناطق عسير، وعدم قدرة الإدارة العثمانية على القضاء على ذلك التمرد، وكانت الدولة في حاجة إلى التعامل مع مشاكل لواء عسير بشكل منفصل[١]، ولكن لم تحظ هذه الاقتراحات بالموافقة من قبل الباب العالي، نظراً للظروف الصعبة التي كانت تمر بها الدولة على المستوى الداخلي والخارجي، وبذلك استمر العمل بالتقسيم الإداري السابق ذكره.

وكان للسياسة الإدارية التي مارستها الدولة العثمانية في ولاية اليمن جانب ايجابي وجانب سلبي، فأما الجانب الايجابي فقد كان واضحاً في بداية الحكم العثماني الثاني ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م من خلال الإصلاحات التي أدخلتها الدولة على كثير من جوانب الحياة في الولاية، وقد تم تناول مظاهرها سابقاً، وأما الجانب السلبي لهذه السياسة فسوف يتم استعرض أهم مظاهره فيما يلي:

- بدأت الدولة منذ عام ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م بإهمال الشئون الإدارية للولاية، ولم تعد تهتم بتوفير احتياجات الموظفين من مرتبات ولوازم إدارية وغيرها[٢].

- كان معظم الموظفين العثمانيين الذين يتم إرسالهم للعمل في اليمن غير مؤهلين، ويفتقدون إلى الخبرة والمعرفة التي تساعدهم على القيام بالأعمال الموكلة إليهم، ولا يمتلكون معلومات كافية عن البلاد التي سوف يرسلون للعمل فيها[٣].

- كانت الدولة تقوم بإرسال الأشخاص الذين ترغب بنفيهم أو التخلص منهم للعمل في اليمن، وكان هؤلاء على علم بهذه السياسة مما جعلهم لا يهتمون بأعمالهم بالشكل

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢/١٤٥.

2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٢/١٠٨.

3. SIRMA, IHSANE SUREYYA: YAMEN ISYANLAR, SELAM YAYINEVI, KONYA TURKEY, 105..

المطلوب، وكان هدفهم الرئيس جمع الأموال بمختلف الطرق، من خلال الرشوة، والاختلاس، وظلم الأهالي، ومن خلال فرض الإتاوات على المشايخ، ومسئولي الأمن، ومدراء النواحي والموظفين الآخرين، وكان هؤلاء بدورهم يعملون على جمع الأموال المطلوبة منهم من الأهالي بطرق غير مشروعة وتسليمها للمسئولين[١].

- عدم التفاعل مع القضايا التي كان يرفعها مسئولو الولاية إلى الباب العالي لاتخاذ قرارات فيها، مما كان يسبب لهم حرجاً كبيراً ويعيق قدرتهم على اتخاذ القرار المناسب بشكل سريع[٢].

- المركزية الشديدة التي كانت تمنع مسئولي الولاية من التعامل مع أي قضية خارج إطار الصلاحيات الممنوحة لهم، ورغم إعادة العمل بالدستور١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وإقالة السلطان عبدالحميد الثاني١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م إلا أن سياسة الدولة المركزية لم تتغير، بل إنها أصبحت أكثر مركزية من السابق[٣].

- كان الأهالي يتعرضون للظلم بشكل واسع من قبل المسئولين في الولاية، فيرفعون الشكاوي إلى المسئولين في الدولة، ولكنها كانت لا تصل إلى أصحاب القرار بسبب قيام بعض الموظفين بمنع وصولها إليهم[٤]، مما تسبب في أن يفقد الأهالي الأمل بأن تقوم الدولة برفع الظلم عنهم.

- كانت الإدارة العثمانية تطلق أيدي المسئولين عن الأمن ورجال الشرطة في التعامل مع الأهالي بالطريقة التي يريدون دون مراعاة لأي ظرف، وإذا حدثت أي مشكلة بين الشرطة والأهالي فإن الشرطة هي المصدقة لدى المسئولين، وعلى الأهالي أن يتحملوا المسئولية والعقاب[٥].

---

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٤١ -SIRMA: YEMEN IS YANLAR , 106.

2. SIRMA: YEMEN ISYANLAR , 107.

3. إحسان اغلو: الدولة العثمانية، ٣٧٠.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٢/١٤٥.

5. SIRMA: YEMEN ISYANLAR , 110.

- كان المسئولون المدنيون والعسكريون يقومون بإهمال مراجعات وطلبات الأهالي، ولا يعيرونها الاهتمام اللازم، وإذا تم النظر في المراجعة أو الطلب فمن قدمها لا يحصل على أي حق، أو حتى على جواب ايجابي[١].

- عدم الالتزام بمواعيد محددة لنقل أو تعيين الموظفين في الولاية، فقد كان الموظف أحيانا يستمر فترة طويلة فيصاب بالضيق والملل، ويؤثر ذلك على قيامه بواجبه، وأحياناً أخرى كان الموظف يتغير بسرعة كبيرة قبل تحقيق أي انجاز في عمله[٢].

- ومن أهم الملامح السيئة للسياسة الإدارية للدولة في ولاية اليمن عدم الاستعانة بالأهالي في الوظائف الحكومية على المستوى المحلي والمستوى المركزي إلا بصورة محدودة جداً، ففي إدارات الدولة المركزية لم يعين أحد من اليمنيين فيها ما عدا محمد الخباني الذي كان يعمل ياوراً للسلطان عبدالحميد، ومكلفا بمتابعة قضايا اليمن، ثم تم تعيينه كممثل للولاية في مجلس المبعوثان[٣].

وكانت إدارات الولاية المدنية والعسكرية تضم عدداً محدوداً من أهل اليمن يعملون في وظائف مختلفة، فقد عملوا كأمناء صناديق أو موظفين عاديين في إدارات الحسابات[٤]، وأقصى عمل كان يصل إليه اليمني هو مفتي أو قاضي أو مدير (قائم مقام) قضاء أو ناحية[٥]، كما كان مجلس الولاية ومجالس الألوية تضم عدداً من اليمنيين كممثلين للأهالي المحليين[٦].

---

1. SIRMA: YEMEN ISYANLAR , 111.

2. SIRMA, YEMEN ISYANLAR, 116.

3. الشرقي، ليلة خلع السلطان، ٣٧- سالنامه دولة علية عثمانية عدد (٦٦). ١٣٢٧، ٨١٨-٨٢٨.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٣-١١/٨١، م ٣-٥٨/٨٢.

5. يمن سالنامه سي، ١٣١٤، ٢٥٠-٢٥٢.

6. العزير: التشكيلات المركزية، ١٩٠.

وإذا تم تتبع عدد الموظفين اليمنيين في بعض إدارات الولاية خلال الفترة ١٣٢٦-١٣٢٧هـ/١٩٠٨-١٩٠٩م يمكن استنتاج الآتي:

- عدم وجود موظفين يمنيين في الوظائف الرئيسة في الإدارات المركزية للولاية ما عدا أعضاء مجلس الولاية الممثلين للأهالي. وأما في الألوية فيوجد عدد منهم في الوظائف الإدارية المختلفة.

- في لواء صنعاء الذي يتكون من تسعة أقضية كان يتولى اليمنيون منصب قائم مقام أو وكيل قائم مقام في أربعة منها، وهم محمد محمد البليلي بك[١] قائم مقام قضاء آنس، وقائم مقام قضاء ذمار القاضي علي حسن الحلالي[٢]، وقائم مقام قضاء السودة الشيخ حزام الصعر[٣]، وقائم مقام قضاء رداع الشيخ ناجي أبوراس[٤].

- وأما لواء الحديدة فلا يوجد أي من اليمنيين في الإدارات الرئيسة فيه، ويتبع لواء الحديدة ثمانية أقضية لا يتولى أحد من اليمنيين منصب قائم مقام سوى الشيخ محمد أمين أفندي[٥] قائم مقام قضاء ريمة.

- وفي لواء تعز لا يوجد أحد من اليمنيين في الوظائف الرئيسة في مركز اللواء، ويتبع اللواء خمسة أقضية تولى أحد اليمنيين منصب قائم مقام في واحد فقط، وهو الشيخ قائد بن أحمد أفندي قائم مقام قضاء الحجرية.

---

1. محمد محمد البليلي: كان محسناً متصدقاً على الفقراء من أمواله الكثيرة، وقد تقلد أعمالاً عديدة في عهد الأتراك منها رئاسة البلدية في الولاية، قائم مقام آنس وغيرها، توفي عام١٣٣٢هـ/١٩١٣م، (زباره: أئمة اليمن، ٣١٥/١).
2. على حسن الحلالي: عالم فقيه مولده عام ١٢١٦هـ/١٨٤٥م، تولى عدة أعمال للإمام المنصور وللاتراك، توفي عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م (زباره: أئمة اليمن، ١٤٣/١).
3. حزام الصعر: من مشائخ منطقة عمران تولى أعمالاً عديدة للإمام يحيى وللاتراك منها عامل صنعاء للإمام يحيى، وقائم مقام عمران للأتراك وغيرها.
4. ناجي أبوراس: من المشائخ الكبار لقبيلة بكيل، وكان معظم سكنه في منطقة إب وتولى أعمالاً عديدة للأتراك.
5. محمد أمين: شيخ مشائخ منطقة ريمة، وكان له أدوار معروفة في مواجهة الإمام يحيى.

- وأما في النواحي التي تتبع تلك الألوية وعددها أربع وستون ناحية، تولى اليمنيون منصب قائم مقام في عدد قليل منها[١].

وفي الجانب العسكري كانت ولاية اليمن من الولايات المعفية من التجنيد العسكري بموجب نظام الولايات الخاص، ولذلك كان الجيش العثماني السابع المرابط في ولاية اليمن لا يضم جنوداً من الأهالي[٢]، إلا أن عدداً من اليمنيين استطاعوا العمل كضباط في الجيش بعد الانتهاء من دراستهم في اسطنبول وعودتهم إلى الولاية، واستطاع هؤلاء تولي مناصب عسكرية وإدارية في الوحدات الميدانية، والفروع الإدارية التابعة للجيش، وذلك بموجب التوجيه الذي أصدره السلطان عبدالحميد الثاني لاستيعاب الطلاب اليمنيين الذين تخرجوا من مدارس اسطنبول في وظائف مناسبة في بلدهم[٣].

السياسة القضائية

واجهت الدولة العثمانية صعوبات كثيرة في مجال القضاء في ولاية اليمن، وكانت مجالس التمييز هي المحاكم المعنية وتسمى محاكم شرعية، وقد شكلتها عام ١٣١٠هـ/١٨٩٧م بعد أن رفض الأهالي المحاكم النظامية التي تم إنشاءها في عهد التنظيمات عام ١٢٩٦هـ/١٨٨٠م والتي كانت مرجعيتها القوانين الوضعية[٤].

وتعتبر مجالس التمييز محاكم مختلطة تعتمد في أحكامها على الشريعة الإسلامية وعلى القوانين الوضعية في وقت واحد[٥]، وقد قامت الدولة العثمانية بإنشاء هذه المحاكم لتلافي الخلل في النظام القضائي، الذي تعطل لفترة طويلة في الولاية، بسبب عدم تعامل

---

1. سالنامه دولة عليه عثمانية، العدد (٦٤) ١٣٢٦، ٧١١/٧٠٠.
2. الحصرى: البلاد العربية، ١٤٩.
3. BEO:ID. 1320. L.12/31.
4. العزير: التشكيلات المركزية، ٢٥٣، ٢٥٤.
5. إحسان أوغلو: الدولة العثمانية، ٥١٥.

الأهالي مع المحاكم النظامية، وتم إرسال عدة لجان تفتيش للاطلاع على أوضاع القضاء ووضع الحلول المناسبة لحل تلك المشكلة، وتنفيذاً لتوصيات تلك اللجان وافقت الدولة على إنشاء مجالس التمييز[١]، وكان الجانب القضائي هو الوحيد الذي راعت فيه الدولة الظروف الخاصة بولاية اليمن من خلال إلغاء المحاكم النظامية، واستبدالها بهذه المحاكم، وبالرغم من ذلك لم يتعامل معها الأهالي بالشكل المطلوب، لشعورهم بأنها لم تلتزم بالشريعة الإسلامية التزاماً كاملاً، وكان النظام القضائي في الولاية يتكون مما يأتي:

- محكمة الاستئناف: مركزها صنعاء عاصمة الولاية ويرأسها قاضي يطلق عليه (نائب)، ويعتبر المشرف على النظام القضائي، وفي الوقت نفسه يعتبر عضواً في مجلس الولاية[٢].

-هيئة التفتيش القضائي: وهي هيئة دائمة مركزها عاصمة الولاية وتراقب عمل المحاكم، وإجراءات التقاضي في مختلف أنحاء الولاية[٣].

- المحاكم الابتدائية: كانت موجودة في مراكز الألوية، ومراكز الأقضية وفي مراكز بعض النواحي الكبيرة[٤].

- المحاكم المتخصصة: لم يتم تشكيل محاكم متخصصة في الولاية ما عدا المحكمة التجارية التي شكلتها الدولة في مدينة الحديدة نظراً لوجود التجار الأجانب فيها[٥] وكذا كونها مقراً للقنصليات الأجنبية التي كان معظم عملها الاهتمام بالشئون التجارية، وكان محمود نديم أول من تولى رئاسة هذه المحكمة[٦].

---

1. ممدوح: يمن قطعة سي، ٤٧.
2. يمن سالنامه سي، ١٣١٤، ٢٥.
3. العزير: التشكيلات المركزية، ٢٥٧.
4. ممدوح: يمن قطعة سي، ٦٠.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ١-٢/٨٠.
6. سالنامه دولة عليه عثمانية، ٦٤، ١٠٨١- ١٠٩٦.

كان النظام القضائي العثماني في هذه الفترة يضم عدة أنواع من المحاكم مثل المحاكم النظامية، والمحاكم الشرعية (التمييز)، ومحاكم الطوائف، ومحاكم القنصليات، إلا أن معظم هذه الأنواع من المحاكم لم تعرف في ولاية اليمن، ولذلك لم يواجه النظام القضائي فيها الإرباكات والمشاكل التي كان يواجهها النظام القضائي في الولايات العثمانية الأخرى بسبب تلك المحاكم[1].

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في سبيل إصلاح النظام القضائي، وتنظيم إجراءات التقاضي في الولاية، إلا أن الأهالي لم يقبلوا تلك الجهود، لشعورهم بأن هذا النظام لا يعمل بأحكام الشريعة الإسلامية[2]، وكان ذلك من المبررات الرئيسة التي استخدمها الأئمة لتحريض الأهالي للخروج على الدولة، ومنهم الإمام يحيى الذي كان يكرر في رسائله، ومناقشاته مع الوفود التي كانت تزوره أن من أهم أهدافه هو إعادة العمل بالشريعة الإسلامية، التي كانت الإدارة العثمانية قد تركت العمل بها، ولم تعد تعمل بأحكامها، وخاصة في مجال القضاء[3].

وكان القضاء يشكل حساسية كبيرة لدى أهل اليمن، بسبب عواطفهم الدينية القوية وتمسكهم بالعيش في ظّل الشريعة الإسلامية، ولذلك كان الإمام يحيى يستفيد من هذه العاطفة أثناء تزعمه للتمرد ضدً الدولة[4].

أما أوضاع المحاكم التي كانت من الأسباب التي دفعت الأهالي إلى رفض النظام القضائي العثماني، بالرغم من أنه يعتبر نظاماً حديثاً إذا ما تم مقارنته بالنظام المعمول به في اليمن قبل ذلك فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

- كان معظم أهل اليمن يشعرون بأن هذه المحاكم لا تحكم بالشريعة الإسلامية، ولم يكن هذا الشعور ينحصر على أهل المناطق الزيدية فقط، ولكنه كان يشمل السكان في

---

1. احسان اغلو: الدولة العثمانية، ٥١٥.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٣-١٧/٧٨.
3. الجنداري، الدرر المنتقاة، ق ٨٥ أ.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ١-٢/١٤٥.

مختلف أنحاء الولاية بما فيها لواء تعز، ولواء الحديدة، ولواء عسير التي ينتمي أهلها إلى المذاهب السنية، وكان أهل تلك المناطق يعلنون تمردهم على الإدارة العثمانية من وقت إلى آخر ويطالبون بتحكيم الشريعة الإسلامية في قضاياهم[١]، وحتى أن الإدريسي أعلن أن من الأسباب الرئيسة لخروجه على الدولة هو عدم العمل بالشريعة الإسلامية في منطقة عسير[٢].

- ينظر أهل اليمن إلى القضاة كعلماء أجلاء، ومنصب القاضي لا يمكن أن يصل إليه إلا من حاز على شروط عديدة مثل العلم والالتزام بالشعائر الإسلامية، والشهادة له بالأخلاق الحميدة، وغيرها من الشروط التي كان القضاة الذين تعينهم الدولة العثمانية لا يتمتعون بمعظمها مما افقدهم احترام وثقة الأهالي[٣].

- كان معظم القضاة العثمانيين لا يعرفون اللغة العربية ويحتاجون إلى مترجم خلال النظر في قضايا الناس، وكان الأهالي يشعرون بصعوبة بالغة في عرض قضاياهم أمام أولئك القضاة[٤].

- اشتهر العديد من القضاة بالفساد، والحرص على جمع الأموال بشتى الوسائل دون مراعاة لحقوق الآخرين[٥].

- تعصب القضاة مع إدارة الولاية ومسئوليها ضدً الأهالي، فعندما ينظر أحد القضاة في قضية يكون الطرف الأول فيها الولاية أو أحد المسئولين والطرف الآخر أحد الأهالي، كان الحكم يخرج ضدً المواطن مهما كانت حيثيات القضية[٦].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٣-١٧/٧٨.
2. العارف، يوسف حسن، العثمانيون وحكومة الادارسة (رسالة ماجستير)، ٣٤.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٦ ب.
4. انطنيوس: يقظة العرب، ١٥٩.
5. SIRMA: YEMEN ISYANLAR , 114.
6. SIRMA: YEMEN ISYANLAR , 115.

- كانت مقرات المحاكم في مراكز الأقضية، وفي معظم الأحيان كان مركز القضاء بعيداً عن معظم مراكز النواحي والقرى التابعة له، مما شكل صعوبة كبيرة في انتقال الأهالي إلى مقر المحكمة للتقاضي أمام المحاكم الرسمية[١].

عدم قدرة الأهالي على دفع الرسوم التي كانت مفروضة على التقاضي أمام المحاكم الرسمية، نظراً لارتفاعها[٢].

إن الأسباب المذكورة لم تمنع الأهالي من التوجه إلى المحاكم الرسمية بشكل عام، ولكن كان الكثير من الساكنين في المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية أو في المدن الرئيسة، يضطرون للذهاب إلى تلك المحاكم، وخاصة في القضايا الجنائية أو قضايا الأحوال المدنية، أو في القضايا التي يكون أحد أطرافها إدارة الولاية أو أحد موظفيها[٣].

كانت السلطة العثمانية في الولاية تحرص على الالتزام من الناحية الشكلية بإجراءات التقاضي، من خلال الالتزام بتوفير الشروط الضرورية، لقبول أية قضية تعرض على المحاكم، والتأكد من عدالة الشهود، وطريقة إصدار الأحكام، وغيرها من الإجراءات التي تعتبر شكلية[٤]، وأما المضمون فلم تكن تحرص عليه، وكانت معظم التقارير التي ترفعها لجان التفتيش المرسلة إلى الولاية للاطلاع على الأوضاع فيها، تشير إلى ضرورة إصلاح القضاء، لأنه أصبح فاسداً، ولم يعد بوسع الأهالي تحمله[٥]، وكانت الدولة في معظم الأحيان ترسل الأوامر والتوجيهات إلى إدارة الولاية للقيام بإصلاح النظام القضائي فيها، وذلك تجاوباً مع تلك التقارير، واستجابة للشكاوى المرفوعة من الأهالي[٦]. ولكن كانت

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-١٦/١٨.
2. العزير: التشكيلات المركزية، ٢٦٠.
3. م.و.ث:وثائق عثمانية (أ) ٨-١/٢.
4. ممدوح: يمن قطعة سي، ٦١.
5. ممدوح: يمن قطعة سي، ٤٨.
6. نور الدين: يمن لائحة سي، اسطنبول، ١٣٢٧، ٣١.

الإدارة تقوم بتنفيذ إصلاحات شكلية وليست أساسية، فمثلا كانت الشكاوى ترفع بأحد القضاة فتقوم الولاية بتغييره بقاضٍ آخر يحمل نفس الصفات[١]، ولذلك لم يشعر الأهالي بالإصلاحات التي كانت تعمل الدولة على إدخالها في مجال القضاء.

كما أن الدولة كانت تعين القضاة ومساعديهم في المحاكم الرسمية من العثمانيين، ولا تستعين باليمنيين في هذه المناصب إلا بشكل محدود[٢]، وكانت السلطة العثمانية تبرر ذلك بأن المرشحين لهذه المناصب من اليمنيين ليس لهم معرفة بالإجراءات الحديثة للتقاضي المعمول بها في المحاكم الرسمية، مما كان يتسبب في استبعادهم من الترشيح للمناصب القضائية في تلك المحاكم[٣]، وهذا كان من الأسباب التي كانت تثير الأهالي ضدً النظام القضائي في الولاية، وإضافة إلى ذلك فإن أي مرشح كان يتم قبوله للعمل في هذا المجال يُرفع باسمه ضمن المرشحين إلى عاصمة الدولة، للعرض على شيخ الإسلام الذي كان له الحق بإصدار قرارات التعيين في السلك القضائي، مما كان يشكل صعوبة أخرى لقبول أي مرشح يمني في هذا المجال[٤].

وكانت الأسباب التي تم ذكرها تدفع الأهالي في ولاية اليمن إلى الابتعاد عن المحاكم الرسمية، واللجوء إلى حكام التراضي[٥] لحل مشاكلهم[٦]، وأحيانا كان الأهالي يلجؤون إلى العرف القبلي الذي كان سائداً في أوساط القبائل اليمنية، ويشرف عليه مشايخ القبائل، وبحكم انتماء معظم أهل اليمن إلى القبائل المختلفة فكان العرف القبلي هو المعمول به عندهم[٧].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ١-٦/٤٥.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)،م١ – ٢/١٠٨.
3. I.DH. 1316.la.18/15: BEO.
4. ممدوح: يمن قطعة سي، ١٢٢.
5. حكام التراضي: قضاة غير رسميين يختار المتقاضون اللجوء اليهم للنظر في قضاياهم خارج إطار النظام القضائي الرسمي .
6. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٨.
7. SIRMA: YEMEN ISYANLARI, 1/3.

كما كان الإمام يحيى يعين القضاة في المناطق التي يسيطر عليها، وتخضع لنفوذه، فعندما كانت تسمح له الظروف كان يكلف قضاة للعمل في المناطق التي تخضع للسلطة العثمانية، كما حدث في عهد الوالي حسن تحسين باشا (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م – ١٣٢٨هـ/١٩١٠م) الذي استقرت أوضاع الولاية في عهده، وتحسنت علاقته مع الإمام، فسمح له بتكليف قضاة للعمل في تلك المناطق يعملون وفق الشريعة الإسلامية، حتى أن الإمام كلف القاضي حسين بن عبدالله العمري عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م للنظر في قضايا الأهالي في مدينة صنعاء عاصمة الولاية، دون أي اعتراض من الوالي المذكور، كما كلف عدداً من القضاة للنظر في قضايا الأهالي في المناطق الزيدية الأخرى، التي كانت تخضع للسلطة العثمانية في تلك الفترة[١].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لإصلاح النظام القضائي في ولاية اليمن، إلا أن الفساد الذي كان منتشراً في مفاصل هذا النظام تسبب في منع أية جهود تبذل لإصلاحه من خارج الولاية أو من داخلها، واستمر الفساد في هذا النظام سبباً رئيساً في عدم استقرار الأوضاع فيها[٢].

السياسة المالية

السياسة المالية التي مارستها السلطة العثمانية في ولاية اليمن كانت من ضمن الأسباب التي ساهمت في دفع الأهالي للتمرد ضدّ سلطتها[٣].

فقد كان النظام المالي الذي طبقته الدولة في ولاية اليمن، نظاماً موحداً يتم التعامل به في جميع الولايات العثمانية وتميز بالدقة والوضوح، وقد تعامل الأهالي مع هذا النظام

---

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٨.

2. SIRMA: YEMEN ISYANLARI,112.

3. ممدوح: يمن قطعة سي، ٤٥٠.

بإيجابية[1]، وكان دفتردار الولاية (المحاسب) هو المكلف بالإشراف على الشئون المالية فيها، وكان بحكم منصبه عضواً في مجلس الولاية الذي يرأسه الوالي[2].

وأما الإطار العام لتنظيم وضبط إيرادات ومصروفات الولاية فهي الميزانية السنوية، التي كانت تصدر ضمن الميزانية العامة للدولة في أول شهر من كل سنة رومية أي الشهر الثالث (مارس) من السنة الميلادية[3].

وكانت إيرادات الدولة تتكون مما يأتي:

ضريبة الملكية، رسوم الحيوانات، الأعشار، الإيجارات، رسوم المحاكم والجمارك، رسوم متنوعة[4].

وكانت الإيرادات تتوزع على مختلف أنحاء الولاية ما عدا رسوم الجمارك، التي تقتصر على الألوية التي يوجد بها منافذ جمركية، وكانت إيرادات لواء صنعاء خلال عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م تتوزع على الأقضية التابعة لها بالليرة العثمانيه على النحو الآتي:

قضاء آنس ١٦,٤٣٧ ليرة

قضاء ذمار ١٣,٣٧٦ ليرة

قضاء يريم ١٦,٩٦٠ ليرة

قضاء كوكبان ١٣,٧٦١ ليرة

قضاء حجة ١٥,٨٤٣ ليرة

قضاء صنعاء ٢٧,٣٦١ ليرة

قضاء عمران ١٠,١٢٢ ليرة

مجموع إيرادات لواء صنعاء ١٢٣,٨٦٠ ليرة.

---

1. العزير: التشكيلات المركزية، ٣٢٨.
2. إحسان اغلو: الدولة العثمانية، ٦١٢- يمن سالنامه سي، ١٩١٤، ٢٥٠.
3. العزير: التشكيلات العسكرية، ٣٢٨.
4. BEO:Y.PRK.KOM.15/76.

مجموع إيرادات ألوية تعز، الحديدة، عسير ٣٣٤,١٤٠ ليرة .

مجموع إيرادات ولاية اليمن للعام المذكور ٤٥٨,٠٠٠ ليرة.

مجموع إيرادات الولاية الذي كان من المتوقع تحصيلها خلال العام نفسه تقدر بمبلغ ٤٥٨,٠٠٠ ليرة، وذلك بدون رسوم الجمارك التي بلغت خلال ذلك العام ٥٠,٠٠٠ ليرة. وأما الأموال التي كانت متبقية لدى الأهالي من رسوم العام الماضي فتقدر بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ليرة، ولكن كانت الإدارة العثمانية غير قادرة على تحصيل المبلغ المحدد للإيرادات في ميزانية الدولة كاملاً، وذلك بسبب التمرد الذي كان يشمل عدداً من مناطق الولاية في تلك الفترة[١]، وكانت تتذرع بهذا المبرر كل عام، وذلك حتى تقوم الدولة بتغطية العجز في ميزانية الولاية من الميزانية المركزية، وخلال عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م كان مقدار العجز في ميزانية الولاية مبلغ ١٩٣,٠٠٠ ليرة، وقد قامت الدولة بتغطيته من ميزانيتها المركزية[٢].

وأما المصروفات الرئيسة للولاية خلال عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، فقد توزعت على البنود والأبواب التالية :

١- مصروفات مدنية توزعت على معاشات الموظفين المدنيين، وأفراد الشرطة، والمتقاعدين، والأيتام، وعلى الإيجارات، وقد تم تقدير تلك المصروفات بمبلغ ٦٤,٢٤٠ ليرة.

٢- مصروفات أمنية (الجندرمة) وقد شملت هذه المصروفات المعاشات والملابس، والمواد الغذائية، والإنشاءات، والإيجارات، ومصروفات أخرى، وتقدر المصروفات الأمنية بمبلغ ٥٠,٠١٢ ليرة.

٣- مصروفات القوات البحرية، وتقدر بمبلغ ٨,٠٠٤ ليرة.

٤- المصروفات العسكرية، وتشمل المرتبات والملابس، والمواد الغذائية، والإنشاءات، والتجهيزات المختلفة، ونثريات، ومصروفات أخرى. وتقدر المصروفات العسكرية بمبلغ ٤١٩,٧٤٧ ليرة[٣].

---

1. Y.PRK.KOM.15/76: BEO.

2. ممدوح: مفتاح يمن،٢٤.

3. Y.PRK.KOM.15/76: BEO.

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج أن معظم ميزانية الولاية تصرف في الجانب العسكري، وهذا يؤكد أن الحكم العثماني الثاني لولاية اليمن كان يحمل الطابع العسكري[1]، وأما الجانب المدني بما في ذلك المشاريع والخدمات بمختلف أنواعها، فلم تكن تحصل من الميزانية الرسمية إلا على القليل من الأموال لا تزيد نسبتها عن ٢٠٪ من مجموع الميزانية، وكانت معظم المشاريع التي تنفذها الدولة في الولاية يتم تمويلها مركزيا، إضافة إلى قيام الأهالي بالتبرع بجزء من تكاليف بعض المشاريع مثل مشروع إعادة بناء باب اليمن في صنعاء وغيره[2].

وكانت الإيرادات الفعلية خلال عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م قد وصلت إلى مبلغ ٣٤٠,٠٠٠ ليرة. وأما المصروفات الفعلية، فقد وصلت إلى مبلغ ٥٤٣,٠٠٣ ليرة وكان الفارق بين المصروفات والإيرادات وصل إلى مبلغ ٢٠٣,٠٠٣ ليرة، قامت الدولة بتغطيته من الميزانية المركزية باعتباره عجزاً في ميزانية الولاية.

وردت المعلومات السابقة في تقرير لجنة التفتيش المالي التي أرسلها الباب العالي إلى ولاية اليمن في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، للاطلاع على أوضاعها المالية وتدقيق حساباتها، والتأكد من مدى مطابقة الإيرادات والمصروفات للبنود الواردة في ميزانية الولاية، وقد أكد هذا التقرير على ضرورة استمرار تغطية العجز في ميزانية الولاية من الميزانية المركزية للدولة، كما أشار إلى أنه من الممكن زيادة الإيرادات من رسوم الخدمات والأعشار المفروضة على الأهالي، خاصة وأن التقديرات التي توضع في ميزانية الولاية لهذه البنود قد تم تقديرها منذ فترة طويلة، وأصبح من الضروري إعادة النظر في تلك التقديرات لمصلحة الولاية، ومصلحة الأهالي[3]، ولم يشر التقرير إلى تقصير الإدارة العثمانية، أو إلى الأخطاء

---

1. BEO:Y.MTV 281/10 - م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٣/١.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، صحيفة صنعاء، ١٣٠٥هـ، العدد ٢٨٩ العدد ٦٤٥، ١٣١٣هـ.
3. Y. PRK. KOM. 15/76: BEO.

التي كان يمارسها الموظفون المكلفون بتحصيل الأموال من الأهالي، أو إلى طريقة صرف تلك المبالغ، برغم أن ذلك كان واضحاً في السياسة المالية للإدارة العثمانية في الولاية آنذاك[١]. وأما أحمد فيضي باشا فلم يقبل التوصيات التي أوردها التقرير بالرغم من قلتها، واحتج عليها متذرعاً بالالتزامات المالية الكبيرة التي تواجهه الولاية، وعدم قدرتها على الإيفاء بها، كما أنه استغل هذا التقرير، وأبدى تذمره من قلة الأموال الموجودة في الولاية، التي يتم تحصيلها من الأهالي كتكاليف رسمية، أو الأموال التي يتم إرسالها من الدولة، إذا تم مقارنتها مع الالتزامات التي تواجه الإدارة فيها، وأكد أنه يبذل جهداً كبيراً في سبيل تحصيل الإيرادات الرسمية، ولكنه لا يستطيع رفعها نظراً للظروف الصعبة التي تمر بها الولاية[٢].

كانت الإدارة العثمانية في اليمن تقدم طلبات إلى الباب العالي بشكل مستمر، لإرسال أموال إضافية لتغطية المصروفات الضرورية، خاصة وأن العجز في ميزانية الولاية كبير[٣]، وكما تم ذكره فقد كانت الإدارة أثناء إعدادها للميزانية تحدد المبالغ المتوقع تحصيلها من الإيرادات، والتي تساوي المبالغ المتوقع صرفها خلال عام مع فارق بسيط يبين في الميزانية كعجز، ولكن كانت المبالغ التي يتم تحصيلها فعلياً تقل بكثير عن ما يتم صرفه، مما كان يفرض على الباب العالي إرسال الأموال الإضافية التي كانت الإدارة تطالب بها، لأن معظم تلك الأموال تصرف على مرتبات الموظفين العسكريين والمدنيين، ولتوفير الاحتياجات الضرورية لهم[٤]، وكان التمرد الذي يقوده الإمام يحيى في بعض مناطق الولاية يؤثر على مقدار العجز في الميزانية بشكل متفاوت، نظراً لأن هذا التمرد كان أحيانا يتوسع وأحيانا أخرى ينكمش، وكانت الإدارة العثمانية تطرح هذا التمرد كمبرر أمام الدولة لعدم قدرتها

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-١٣/١١.

2. Y. MTV. 305/127: BEO.

3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-١٠/٦.

4. BEO:MTV.280/109- م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٣-٧/٤٤.

على تحصيل التكاليف الرسمية المفروضة على الأهالي، ولكن كان للفساد المنتشر بين موظفي الشئون المالية دور كبير في ذلك، ولم تكن الإدارة تشير إليه[1].

كان العجز الفعلي في الميزانية يظهر في كل سنة، ولم يكن يقتصر على السنوات التي يتوسع فيها التمرد، ويمكن استعراض مقدار المبالغ التي من المتوقع تحصيلها، والمبالغ التي تمّ تحصيلها فعلياً خلال خمسة عشر عاماً منذ عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، وهي الفترة التي ظهر فيها الإمام المنصور، وتوسعت فيها رقعت التمرد، وكانت الدولة تقوم بتغطية تلك المبالغ من الميزانية المركزية، ولم يكن مقدار العجز ثابتاً، ولكن كان متفاوتاً في كل سنة، وذلك على النحو الآتي:

العام	المبلغ المتوقع تحصيله	المبلغ الذي تم تحصيله فعليا	فارق العجز
١٣١٠هـ/١٨٩٢م	٤٤٣,٢٥٧ ليرة	٢١١,٢٥٧ ليرة	٢٣٢,٠٠٠ ليرة
١٣١١هـ/١٨٩م	٤٤١,٧٣٢ ليرة	٢٣٠,٢٨٤ ليرة	٢١١,٤٤٨ ليرة
١٣١٢هـ/١٨٩م	٤٤٤,٥٠٧ ليرة	٢٤٥,٥١٤ ليرة	١٩٨,٩٩٣ ليرة
١٣١٣هـ/١٨٩م	٤٣٦,٢٩٦ ليرة	٢٦٤,١٨٦ ليرة	١٧٢,١١٠ ليرة
١٣١٤هـ/١٨٩م	٤٣٣,٠٩٦ ليرة	٢٣٥,٣٢٤ ليرة	١٩٧,٧٧٢ ليرة
١٣١٥هـ/١٨٩م	٤٤٠,٤١٩ ليرة	٢٣٤,٤٤٩ ليرة	٢٠٥,٩٧٠ ليرة
١٣١٦هـ/١٨٩م	٤٤٧,٥٤٣ ليرة	٢١٧,٨٦٦ ليرة	٢٢٩,٦٧٧ ليرة
١٣١٧هـ/١٨٩م	٤٥٦,١٨٣ ليرة	٢٧٠,٠٥٥ ليرة	١٨٦,١٢٨ ليرة
١٣١٨هـ/١٩٠٠م	٤٤٥,٨٤٠ ليرة	٢٤٣,٧٦٢ ليرة	٢٠٢,٠٧٨ ليرة
١٣١٩هـ/١٩٠١م	٤٤٣,٣٦٠ ليرة	٢٣٦,٣٩٦ ليرة	٢٠٦,٩٦٤ ليرة

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢- ١٠/٦.

2. BEO:Y. PRK. KOM. 15/76.

العام	المبلغ المتوقع تحصيله	المبلغ الذي تم تحصيله فعليا	فارق العجز
١٣٢٠هـ/١٩٠٢م	٤٢٥,٠٤٤ ليرة	٢١١,٢٠٩ ليرة	٢١٣,٨٣٥ ليرة
١٣٢١هـ/١٩٠٣م	٤٢٧,٧٥٨ ليرة	٢١٨,٩٨٣ ليرة	٢٠٨,٧٧٥ ليرة
١٣٢٢هـ/١٩٠٤م	٤٤٧,٣٧٩ ليرة	١٥٤,٧٥٥ ليرة	٢٩٢,٦٢٤ ليرة
١٣٢٣هـ/١٩٠م	٤٠٠,٥٠٥ ليرة	١١٤,٥٧٩ ليرة	٢٨٥,٩٢٦ ليرة
١٣٢٤هـ/١٩٠٦م	٤٥٤,٦٨٠ ليرة	١٥١,٧٥٨ ليرة[٢]	٣٠٢,٩٢٢ ليرة

من خلال الجدول السابق يتضح أن أعلى مبلغ تمّ تحصيله كان في عام ١٣١٣هـ ١٨٩٥م ٢٦٤,١٨٦ ليرة، وذلك بعد أن استطاع أحمد فيضي فك حصار قوات الإمام المنصور عن مدينة صنعاء[١]، وأما أقل مبلغ تم تحصيله كان في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، ويقدر بمبلغ ١١٤,٥٧٩ ليرة، أي في العام الذي انحسر فيه النفوذ العثماني عن معظم المناطق في ولاية اليمن، وكان من المفترض أن تنخفض التزامات إدارة الولاية بعد دخول الإمام يحيى مدينة صنعاء وبالتالي تقل المصروفات، وفي عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م تمكن أحمد فيضي من إعادة بسط النفوذ العثماني على العديد من المناطق التي كانت قد خرجت من تحت السيطرة العثمانية بموجب الاتفاق الذي تم بين الإمام والإدارة العثمانية[٢] عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، ولكن المبالغ التي تم تحصيلها في ذلك العام لم ترتفع إلا بشكل طفيف بعكس ما كان متوقعاً نتيجة للمستجدات التي حدثت. وبالنسبة لما جاء في الجدول يمكن الإشارة إلى ملاحظتين:

الأولى: أن المبالغ التي كانت الإدارة العثمانية تتوقع تحصيلها (الإيرادات) خلال تلك الأعوام كانت متقاربة، وهذا كان ينعكس على أنشطة الولاية في مختلف المجالات، وخاصة في مجال الخدمات، مما كان يؤثر على تطورها، وتحسين مستوى الأداء فيها.

---

1. يمن سالنامه سي، ١٣١٤هـ، ٣٨٢.
2. الجرافي: المقتطف، ٢٩١.

وأما الملاحظة الثانية: فهي أن الدولة كانت ترسل مبالغ طائلة لتغطية العجز في ميزانية الولاية كل عام، وبرغم ذلك فقد كانت متمسكة بالبقاء فيها، ومستعدة لبذل مزيد من الأموال وإرسال المزيد من الجنود للمحافظة على وجودها في هذه المنطقة[١]، ويمكن أن يكون السبب الرئيس لذلك هو قرب اليمن من الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، واعتبارها الخط الأول للدفاع عن تلك الأماكن من أي خطر أجنبي قد يهددها من الجنوب[٢].

لقد بذلت الدولة العثمانية جهوداً كبيرةً في سبيل إصلاح النظام المالي في ولاية اليمن، ولكن كان هذا النظام في حاجة إلى إدخال إصلاحات فعلية عليه من وقت إلى آخر، وخلال هذه الفترة لم تستطع الدولة إصلاح نظامها المالي العام الذي كان في حاجة إلى ذلك[٣]، وكان لعدم استقرار أوضاع الولاية دور في عدم تطبيق النظام المالي بالطريقة التي كان من المفترض أن يطبق بموجبها أسوة بالولايات العثمانية الأخرى[٤].

ومما كان يتسبب في تذمر أهالي الولاية من النظام المالي، الفساد المستشري في إدارته، وعدم اتخاذ الدولة أي إجراء لإصلاحه، إلى جانب الأخطاء الإدارية، وسوء المعاملة التي كان يتعرض لها الأهالي من الموظفين[٥]، ومن الأخطاء الكبيرة التي كانت ترتكبها الإدارة العثمانية في حق الأهالي في هذا المجال، هو إخفاقها في منع تعدد الأطراف التي كان لها الحق في تحصيل الأموال منهم تحت مسميات مختلفة، وكان من المفترض أن تتعامل الإدارة مع الأهالي في هذا الجانب بطريقة تشعرهم بقوتها وحرصها على مصالحهم، ولكن كانت تأخذ مالها وتتركهم دون حماية من الأطراف الأخرى، مما كان يتسبب في أن تفقد الدولة هيبتها واحترامهم لها، فقد كانت الدولة تقوم بتحصيل التكاليف الرسمية[٦]، ثم

---

1. BEO:Y. PRK. KOM. 15/76.

2. اينونو، عصمت: حملة اليمن (مذكرات الرجل الثاني: عصمت اينونو) ترجمة: المركز الوطني للوثائق،٧.

3. احسان اغلو: الدولة العثمانية، ٣٧٠.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٣/١.

5. SIRMA: YEMEN ISYANLARI, 108.

6. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٣/١ - SIRMA: AEMEN ISYANLARI, 121

يقوم الأهالي بدفع الرسوم الشرعية إلى الإمام، لاعتقادهم بأن الأموال التي تدفع إلى الإدارة العثمانية ليست شرعية، وأنها ضرائب أو مكوس ليس لها سند شرعي، وكان الأهالي في المناطق الزيدية يقومون بذلك لشعورهم بأن الإمام هو من يحق له جمع الزكاة والأعشار الشرعية منهم[١]، وفي نفس الوقت كان المشايخ يفرضون رسوماً غير شرعية، وغير رسمية على الأهالي، وذلك بموجب العرف الذي يفرض عليهم دفع جزء من أموالهم إلى مشايخ القبائل التي ينتمون إليها[٢]، وهذا كان يشكل عبئاً كبيراً على سكان الولاية، والإدارة العثمانية لم تتخذ أي إجراء لمنع ذلك حتى في المناطق التي كانت تخضع لنفوذها، بل إنها كانت تغض الطرف عن الأعمال التي يقوم بها مشايخ القبائل، مقابل دفعهم لجزء من الأموال التي يجمعونها إلى بعض موظفي الدولة لضمان سكوتهم عن تلك التصرفات[٣].

وكان جمع المال من الأهداف الرئيسة للإدارة العثمانية مهما كانت الظروف، وهذا ما قام به أحمد فيضي عندما وصلت قواته إلى عمران، فقد كان أول عمل قامت به تلك القوات هو مطالبة الأهالي بدفع ما عليهم من تكاليف رسمية للدولة[٤]، مما تسبب في نفورهم منها، والعودة إلى محاربتها، والوقوف إلى جانب الإمام عندما كانت الفرصة تسنح لهم.

تركت الدولة للمسئولين المحليين حق تقدير الرسوم، والضرائب التي تفرض على الأهالي، مما تسبب في فرض مبالغ كبيرة عليهم دون الالتزام بأية قواعد أو قوانين تنظم ذلك[٥]،كما أتاح ذلك للمسئولين جمع أكبر قدر ممكن من الأموال دون الالتزام بتقديم خدمات للأهالي مقابل تلك الأموال. ومما كان يشجع المسئولين على رفع التكاليف الرسمية هو عدم وجود متابعة من الدولة، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأهالي من تصرفات أولئك المسئولين[٦].

---

1. صالحيه: عشر سنوات من حكم الإمام، ١١٣/٢- عاطف: يمن تاريخي، ١١٣

2. SIRMA: YEMEN ISYANLARL, 121.

3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٣/١ - ممدوح، يمن قطعة سي، ٥٣.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١/٣٢.

5. الخطيب: يمنه استجلاب نظر، ٣٢٩-٣٣٠- SIRMA: YEMEN ISYANLARL, 122

6. ممدوح: يمن قطعة سي، ٤٥.

كما كان موظفو الإدارة العثمانية يخفون حجم المبالغ الحقيقية التي يتم جمعها من الأهالي، حتى يتسنى لها أن تقوم بمطالبة الدولة بإرسال أموال إضافية بحجة أن الأموال التي يتم جمعها لا تكفي لتغطية نفقات الولاية، وفي الحقيقة كان الموظفون يحتفظون بجزء كبير من تلك الأموال لأنفسهم، ثم يقومون بدفع بعضها كرشوة لمسئولي الدولة في اسطنبول، حماية لأنفسهم من أي شكوى قد تصل إلى الباب العالي تكشف تصرفاتهم الخاطئة تجاه الأهالي، وبالفعل كانت أية شكوى تصل إلى اسطنبول لا تحظى بأي اهتمام، ولا تؤثر عليهم[١].

كما كانت الإدارة العثمانية تقوم بتحصيل الأموال المستحقة لها من الأهالي بكافة الطرق الشرعية، وغير الشرعية، وغالبا ما كانت تستخدم القوة أثناء القيام بتلك المهمة[٢]، وأصبحت المهمة الرئيسة لأفراد الجيش العثماني والجندرمة هي جمع الأموال المفروضة على الأهالي، وكانت الإدارة لا تلتفت إلى أي ظرف يمكن أن يتعرضوا له مثل نقص الأمطار أو حدوث أية مشاكل قد تؤثر على أنشطتهم[٣]، وإذا لم يستطع الأهالي دفع ما عليهم للدولة بسبب تلك الظروف، يتم ترحيلها إلى العام القادم تحت مسمى (البقايا)[٤].

كان لاستعانة الإدارة العثمانية بالمشايخ والأعيان في جمع، وتحصيل التكاليف الرسمية دور كبير في انتشار الفساد في هذا المجال، وذلك من خلال مطالبة الإدارة لأولئك بدفع ما تم الالتزام به للدولة، يضاف إليه الرشاوى والهدايا التي كانت تدفع للموظفين مقابل استمرار منحهم ذلك الالتزام، وكان هدف المشايخ والأعيان من القيام بهذا العمل هو الحصول على أموال إضافية يحتفظون بها لأنفسهم، وكانت الإدارة تعرف ذلك ولكنها كانت تصمت عنه[٥].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م ٢-٨/٢٧.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٣/١٦.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٦/١٨.
4. :Y. PRK. KOM. 15/76 BEO.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٣/١.

حملت تلك التصرفات الأهالي أعباء إضافية يعجزون عن تحملها، مما يدفعهم إلى التذمر ورفع الشكاوى إلى المسئولين في الدولة لرفع الظلم عنهم، والبعض منهم كان يعلن تمرده عليها.

ظهر حجم الفساد المالي الذي كان يرتكبه المسئولون والمشايخ والأعيان، في ملفات القضايا التي كانت ترسل إلى مجلس شورى الدولة في اسطنبول، وهذه الملفات مليئة بالإثباتات والشهادات، والتحقيقات التي تدينهم، ومنهم متصرفون ومدراء للأقضية والنواحي، وموظفون في الشئون المالية والحسابات، وأعيان ومشايخ من أهل اليمن، وغيرهم[1]، ولم تكن العقوبات التي كانت الدولة تتخذها في حقهم كافية لردعهم، أو ردع غيرهم عن ممارسة تلك الأعمال، إذ كانت العقوبات في معظم الأحيان تقتصر على الإعفاء من الوظيفة التي كان يشغلها المسئول المدان لفترة وجيزة، ثم يعاد إلى العمل في منطقة أخرى، ونادراً ما كان يتم اتخاذ عقوبة كبيرة في حقهم، وكانت هذه الإجراءات الخفيفة تشجع بقية المسئولين على الاستمرار في ممارسة الفساد، والظلم ضدّ الأهالي[2].

كانت الشئون المالية من المجالات التي كان يتواجد فيها اليمنيون بشكل أوسع مقارنة ببقية المجالات، وكان معظمهم يعملون كأمناء صناديق، وفي بعض الأحيان كانت خبراتهم تتطور، ويتم تعيينهم في أعمال مناسبة في الشئون المالية أو في مجالات أخرى[3]، ولم أجد أي إشارة للسبب الذي كان يجعل الإدارة العثمانية تسمح لليمنيين بالعمل في هذا المجال بشكل أوسع من غيره، ويمكن أن السبب الرئيس لذلك هو الأمانة التي كان يعرف بها أولئك أثناء قيامهم بأية أعمال توكل إليهم.

أما الأنشطة الاقتصادية التي كان يمارسها أهل اليمن في هذه الفترة فهي عديدة، وأهمها النشاط الزراعي، ويليه النشاط التجاري. فالنشاط الزراعي كان يمارسه معظم سكان

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١/٦١، م١-١/٦٤.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٦/٤٥.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٣-١١/٨١، م ٣-٤/٨١، م٣-١٩/٨١.

الولاية، ويعتبر النشاط الرئيس لهم[١]، ومن أهم المنتجات الزراعية التي كانت الولاية تنتجها: البن، والحبوب بمختلف أنواعها، والخضروات، وبعض الأنواع من الفواكه والقطن، وكان هذا النشاط ينتشر في معظم أنحاء الولاية نظراً لأن معظم أراضيها صالحة للزراعة[٢]، وعملت الدولة على إدخال بعض المنتجات الزراعية التي كان الأهالي لا يعرفونها من قبل، كما عملت على تحسين وتطوير بعض المنتجات الزراعية مثل القطن، والطماطم، وغيرها[٣].

ويأتي النشاط التجاري في المرتبة الثانية بالنسبة لأهل اليمن، وخاصة التجارة الداخلية[٤]، وأما التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير، فقد كان يمارسها قلة من التجار اليمنيين، وكان التجار الأجانب -إيرانيون وايطاليون وبريطانيون وغيرهم- يسيطرون عليها[٥]، وكانوا يعملون تحت حماية القنصليات الأجنبية التي كانت موجودة في مدينة الحديدة الميناء الرئيس للولاية، والتي كان معظم عملها تجارياً أكثر منه سياسياً[٦].

كانت الولاية تصدِّر إلى الخارج البن (القهوة)، والملح، والحبوب بمختلف أنواعها، والقطن، وجلود الحيوانات، وكانت تستورد المنسوجات القطنية والحريرية، والأرز والدقيق وبعض أنواع البهارات، وكان يتم الاستيراد من دول مختلفة وتعطى الأولوية في ذلك للولايات العثمانية[٧].

وكان موظفو الدولة في بعض الأحيان يمارسون الخداع مع الأهالي، خاصة في تجارة البن، فقد كانوا يقومون بأخذ الإنتاج من الأهالي، وأخذ الرسوم عليها بسندات غير صحيحة، ثم يتم تقديم السندات الصحيحة للجهات المختصة[٨].

---

1. نور الدين: يمن لائحة سي، ٣٩، ٤١.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٤/٤٤.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١٨/٨.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٤/٤٤.
5. Y.PRK.MYD; 21/42.: BEO.
6. سالنامه دولت عليه عثمانية، (٦٤) ١٠٨١-١٠٩٧.
7. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٤/٤٤.
8. SIRMA: YEMEN ISYANLAR1, 108.

ومن المشاكل التي كانت الإدارة العثمانية تعاني منها تعامل الأهالي بالريال الفرانصي (ماري تريزا)، وعزفهم عن التعامل بالليرة العثمانية، مما كان يسبب خسارة كبيرة للإدارة، وقد حاولت الدولة منع الأهالي من التعامل بأية عملة أجنبية أخرى، والالتزام بالتعامل بالعملة العثمانية فقط، ولكنها لم تنجح، واستمر التعامل بالريال الفرانصي، خاصة عندما بدأت الدولة العثمانية تفرض على الأهالي العملة الورقية التي كانت لا تحظى بثقتهم[١].

كما عملت الدولة عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م على افتتاح فرع للبنك العثماني في مدينة الحديدة، حتى تستطيع أن تتحكم بسعر الليرة مقابل الريال، وتوسع انتشار العملة العثمانية في أيدي الأهالي، كما كانت تهدف من ذلك إلى تسهيل وصول الأموال المخصصة للولاية بطريقة سريعة وآمنة. ولكن البنك لم يعمل إلا لفترة قصيرة وسرعان ما تم إقفاله في بداية الحرب العالمية الأولى[٢].

لجان التفتيش واللوائح الإصلاحية

دأبت الدولة العثمانية على إرسال لجان أو أفراد للتفتيش، والاطلاع على الأوضاع المختلفة في ولاية اليمن، ووضع الحلول المناسبة للمشاكل الموجودة فيها، واستخدمت الدولة هذا الأسلوب في محاولة منها لتهدئة الأوضاع والمشاكل التي كانت قائمة في الولاية، ولأن ولاية اليمن كانت في معظم فترة الحكم العثماني الثاني تعيش في وضع غير مستقر، فقد أرسل الباب العالي العديد من لجان التفتيش إليها، وخرجت تلك اللجان بتقارير ولوائح إصلاحية توضح فيها وجهة نظرها في معالجة مشاكل الولاية[٣]، وكان يتم

---

1. BEO:Y.MTV. 284/35.

2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢٤/٧.

3. العزير: التشكيلات المركزية، ١٥٧- نور الدين: يمن لائحة سي،٢.

تزويد اللجان الرسمية بتعليمات تحدد مجال أعمال اللجنة وصلاحيتها[١]، لأن بعض اللجان كانت تكلف بالاطلاع على جميع المشاكل[٢]، والبعض الآخر كانت تكلف بالاطلاع على جانب واحد مثل أوضاع الجيش أو الأوضاع المالية أو الإدارية أو غيرها فقط[٣]، كما كانت الدولة أحيانا تكلف أفراداً للقيام بتلك الأعمال، وكانت تسمح باستقبال لوائح، وتقارير من أشخاص لهم مكانتهم في المجتمع، أو من موظفين رسميين دون تكليف[٤]، وقد يكون هؤلاء من أهل الولاية أو من الأجانب مثلما حدث مع (جلازر) الذي زار ولاية اليمن عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، ورفع تقريراً أوضح فيه وجهة نظره في إصلاح أوضاع الولاية[٥]، ولأن الهدف من هذه التقارير واللوائح كان الإصلاح فقد سميت (اللوائح الإصلاحية).

كانت معظم تلك اللوائح تحتوي على أفكار واقعية للإصلاح، ولكن الدولة لم تبذل الجهد اللازم لترجمة تلك الأفكار إلى قرارات حقيقية، ورغم أن تلك اللوائح أعدها أشخاص تختلف اتجاهاتهم وولاءاتهم، إلا أن الأفكار التي أوصت بها كانت متشابهة، وكان بإمكان الدولة الأخذ بجزء من تلك الأفكار، والمقترحات وتطبيقها على الواقع، ولو تم ذلك لاستطاعت احتواء التداعيات التي واجهت الإدارة العثمانية في الولاية بعد ذلك، وقد اختلفت الأسباب التي منعت الدولة من الاستفادة من تلك اللوائح سواءً في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، أو في العهد الدستوري طبقاً لوجهة نظر المسئولين في كل عهد، وفي الفترة ١٣٢٢-١٣٢٩هـ/١٩٠٤-١٩١١م وصل إلى ولاية اليمن عدد من اللجان، وقدمت

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢/١.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١٦/١٨، م٢-٣/١.
3. Y.PRK. KOM.15/76: BEO.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١/٢٩.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١/٨٨.

مجموعة من التقارير واللوائح الإصلاحية **من أهمها**:

١ـ لائحة عبدالرحمن بن إلياس

كان عبدالرحمن بن إلياس من العلماء المقربين للسلطان عبدالحميد، وقد قدم عدداً من اللوائح تتعلق بإصلاح أوضاع الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص[١]، وكان السلطان قد كلفه بالذهاب إلى اليمن عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م، ومقابلة الإمام يحيى ضمن وفد برئاسة الشريف حمزة بن عبدالله الحسني[٢]، وبعد عودته من تلك المهمة قدم للسلطان لائحته الإصلاحية المتعلقة بإصلاح أوضاع الولاية عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٧م.

بدأ عبدالرحمن بن إلياس لائحته بمقدمة وضح فيها أهمية الجزيرة العربية، وضرورة بقائها تحت الحكم العثماني، خاصة بعد أن بدأت الدول الأجنبية تسيطر على أجزاء منها، ثم أشار إلى تصرفات انجلترا في المنطقة، ومنها إعفاء البضائع القادمة من مختلف أنحاء اليمن إلى عدن من الرسوم الجمركية، مما أثر على واردات الموانئ التابعة للدولة العثمانية على البحر الأحمر مثل جدة، والحديدة، والمخا.

الجانب الأول: نشر العلم والمعرفة من خلال إنشاء المدارس، وإرسال الوعاظ إلى مناطق القبائل.

والجانب الثاني: منع دخول السلاح والذخيرة إلى الجزيرة العربية.

وقد حصر الأسباب التي أدت إلى انتشار الفتن في اليمن فيما يأتي:

- استبداد الموظفين، وارتكابهم المنكرات والمعاصي.
- رفع الرسوم المفروضة على الأهالي زيادة على ما أقره الشرع الشريف.
- عدم الاستماع إلى الشكاوى التي يرفعها الأهالي إلى السلطان والباب العالي.

وبعد ذلك تعرض إلياس للمذاهب التي يعتنقها أهل اليمن وحددها في المذهب الشافعي، والمذهب الاسماعيلي (الباطني) والمذهب الزيدي، والمذهب الوهابي، وذكر أن

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١٧/٦، م٢-٥٥/٦.
2. زبارة: أئمة اليمن، ٧٩.

أتباع المذهب الشافعي أقرب الناس إلى الدولة، وأتباع المذهب الزيدي أكثر الناس عداوةً للدولة، وأشار إلى وجود أقلية يهودية في اليمن.

وقد لخص أسباب عداوة أتباع المذهب الزيدي للدولة فيما يأتي:

- سوء معاملة الموظفين للأهالي، وارتكابهم المحرمات.
- رغبة الإمام يحيى في أن يستقل باليمن مستخدماً الدين لتحقيق ذلك.
- أن تعاليم المذهب الزيدي تقضي بأن لا يتولى على أتباعه إلا حاكم من أهل المذهب.

ثم قدم عبدالرحمن بن إلياس عدة مقترحات لمعالجة الأوضاع السيئة في الولاية، منها: اختيار الموظفين من ذوي الكفاءة والأخلاق الحسنة، وإشعار الأهالي بأن الدولة تعمل على راحتهم، وتوفير الأمن لهم، وإقامة الشرع الشريف، وأخذ الزكاة من أتباع المذهب الشافعي بالحسنى، وعدم استخدام القوة معهم، وإلزام مشايخ القبائل بالمحافظة على الأمن في مناطقهم وتأمين الطرق التي تمر بها، وإعادة ما يتم نهبه فيها، والتعامل مع مشايخ القبائل باللين، ومنحهم الهدايا المناسبة، وتكليفهم بجمع الزكاة من أتباعهم وتسليمها لإدارة الولاية، ويتم منحهم مقابل ذلك إكراميات مقطوعة أو مرتبات شهرية مع الالتزام بعدم تعديهم على أموال الرعية، والعمل على توظيف عدد من علماء اليمن المشهود لهم بالصدق مع الدولة في إدارات الولاية المختلفة.

وأشار إلى أن بالإمكان مصالحة الإمام، ولكن على أساس أن يكون تابعاً للدولة وتحت إدارتها، واستدرك بأنه لا يظن أن الإمام سوف يوافق على ذلك.

ثم ذكر أن الجيش العثماني المرابط في اليمن في حاجة ماسة إلى إصلاح أوضاعه، لأن أفراده يعيشون في ظروف سيئة، ومحتاجين إلى السلاح والذخائر، والمال حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم.

وفي الأخير أشار إلياس إلى حاجة الولاية للعديد من الخدمات الضرورية، وقدم مقترحات في هذا الشأن، رأى أن على الدولة تنفيذها إذا أرادت استمرار نفوذها في تلك المنطقة، وذلك فيما يأتي:

- مد خطوط التلّغراف من صنعاء إلى عسير، والطائف، والمدينة المنورة، لكي تصل الأخبار إلى العاصمة بسرعة.

- إنشاء خط سكة حديدية من المخا إلى صنعاء، لحماية ولاية اليمن من الأخطار المتوقعة، وسوف يساعد هذا المشروع على منع أي اتصال أو تعاون بين العرب في المناطق التابعة للانجليز، وبين أتباع الإمام ضدً الدولة.

- إرسال راية (علم) عثمانية إلى السلطان الكثيري في حضرموت (سيئون) لكي لا يتعرض له السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا الموالي للانجليز.

- إرسال عدة سفن لحماية التجارة في البحر الأحمر.

- فصل لواء عسير عن ولاية اليمن، وضمه إلى ولاية الحجاز[1].

٢ـ لائحة لجنة نور الدين أفندي

كلف مجلس المبعوثان لجنة من بين أعضائه برئاسة النائب نور الدين أفندي عضو المجلس عن منطقة سورك، للاطلاع على الأوضاع في ولاية اليمن، ورفع تقرير يتضمن مقترحات لمعالجة تلك الأوضاع، وقد قامت اللجنة بالاطلاع على اللوائح والتقارير، والوثائق المتعلقة بالموضوع، وكذلك أجرت مقابلات مع نواب اليمن في مجلس المبعوثان، ومع عدد من الموظفين العثمانيين الذين خدموا في الولاية، وقد رفعت اللجنة لائحتها إلى رئاسة المجلس في ربيع ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

بدأت اللجنة لائحتها بمقدمة طويلة تناولت فيها أوضاع ولاية اليمن ابتداءً من دخول أحمد مختار باشا إلى مدينة صنعاء ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م إلى أن بدأت تلك الأوضاع تتدهور، وذكرت اللجنة أن تدهور أوضاع الولاية بدأ في عهد الوالي مصطفى عاصم باشا (١٢٩٢-١٢٩٦هـ/١٨٧٥-١٨٧٩م) عندما بدأ التقصير في توفير المرتبات للموظفين المدنيين والعسكريين، وتراجع الاهتمام باختيار الموظفين المناسبين للعمل في اليمن.

وبعد ذلك قدمت اللجنة مقترحاتها لحل المشاكل القائمة في اليمن، وبدأت بالجانب الإداري، وبعد أن استعرضت الأوضاع الإدارية القائمة التي تحتاج إلى معالجة رأت ضرورة إعادة النظر في التقسيم الإداري، بحيث تقوم الدولة بنقل عاصمة الولاية ومركز الجيش

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٢/١٤٥.

السابع من مدينة صنعاء إلى منطقة مناخة، وتحويل صنعاء إلى لواء (متصرفيه)، والقيام بتشكيل لواء خامس في منطقة صعدة حتى تستطيع إدارة الولاية ضبط تلك المنطقة، والحد من توسع التمرد الذي يقوده الإمام يحيى.

كما اقترحت اللجنة تشكيل عدة طوابير عسكرية من أهل اليمن بصورة عاجلة، من أجل أن تقوم هذه الطوابير بمهمة مواجهة تحركات الإمام وتوسعاته، وكانت اللجنة قد استعرضت أوضاع الجيش العثماني في اليمن، والتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدولة مقابل بقاء قوات كبيرة في المنطقة، وأشارت إلى النجاح الكبير الذي حققته التجارب السابقة في مجال تجنيد أهل اليمن عندما تم تشكيل عدة طوابير منهم.

وأكدت على ضرورة أن تبذل الدولة أموالاً إضافية لحماية سواحل الولاية التي تبلغ ٧٠٠٠ ميل طولي، (كما ذكرت اللائحه) من خلال توفير المراكب الكافية لتامين الملاحة البحرية، وحراسة الموانئ الواقعة على البحر الأحمر، وذلك حتى تستطيع منع القبائل التي تسكن على الساحل من تهديد طرق الملاحة، والتعرض للسفن التجارية، وكذلك منع تهريب الأسلحة الحديثة إلى داخل الولاية.

وفي مجال الإدارة المدنية رأت اللجنة أن من الضروري اختيار الموظفين من أصحاب الأخلاق الحميدة، والقدرة الإدارية، ويفضل أن يكونوا ممن لديهم معرفة وعلم بلغة الأهالي (اللغة العربية)، كما يجب منح الموظفين حقوقهم بموجب القوانين المعمول بها من حيث المرتبات والترقيات، والتقدير بالأوسمة، والنياشين، والمكافآت المالية، ومراعاة الظروف التي يعمل فيها الموظف في اليمن حتى يتمكن من القيام بالأعمال المكلف بها.

أما الإشكالات القائمة في مجال القضاء، فقد رأت اللجنة أن هذه الإشكالات تكمن في القوانين التي تنظم عمل المحاكم، ويجب أن يتم تعديل جزء من تلك القوانين بما يتناسب مع الظروف الخاصة لولاية اليمن، ويتم التعديل من خلال تشكيل لجنة إصلاحية تجتمع بالعلماء والمشايخ والأعيان في الولاية، وتناقش معهم التعديلات المقترحة، والاتفاق عليها.

وقد خصصت اللجنة جزءاً كبيراً من لائحتها لمعالجة قضايا التكاليف المالية (الرسوم)، لاعتقادها بأن تلك التكاليف، وطرق تحصيلها تعتبر مجالاً كبيراً للفساد، واستعرضت اللجنة

صوراً من هذا الفساد، ورأت أن على الدولة معالجة هذا الجانب من خلال تحديد الرسوم بحسب القانون، وليس بحسب التخمين، وأن تعمل على معالجة أوضاع الإدارة المالية من خلال اختيار الموظفين المؤهلين وتوفير المرتبات المناسبة لهم، وضرورة إعادة النظر في الأساليب التي تستخدم في تحصيل التكاليف الرسمية المفروضة على الأهالي، لأن الطريقة المستخدمة حالياً تعتمد على القوة والبطش والظلم، ويجب على الدولة أن تفرض على القائمين على هذا الجانب توريد كافة المبالغ التي يتم تحصيلها إلى صندوق الولاية، وأن لا تسمح بتوريد جزء من تلك المبالغ، والاحتفاظ بالجزء المتبقي. وأكدت اللجنة أن من الأسباب الرئيسة التي تسهل انتشار الفساد في هذا المجال هو التقسيم الإداري الذي يفتقر إلى التوازن، لأن القضاء الواحد يضم عدداً كبيراً من القرى، ويجب إعادة النظر في عدد القرى التي تتبع كل قضاء، بحيث لا يزيد عدد القرى في كل قضاء عن مائة قرية، حتى يسهل على المسئولين تحصيل التكاليف الرسمية من أهالي تلك القرى، وتستطيع الإدارة معالجة الأخطاء إن وجدت.

وفي مجال الخدمات العامة رأت اللجنة أن أهم خدمة يجب على الدولة أن توفرها للأهالي: نشر العلم والمعرفة، من خلال إصلاح المدارس، والمكاتب الموجودة، وإنشاء عدد كافٍ من المدارس الرشدية والمدارس الصناعية والمكاتب الابتدائية في مختلف أنحاء الولاية، وتوفير المدرسين المؤهلين، والكتب في مختلف أنواع المعرفة، وهذا سوف يساعد الأهالي على معرفة ما هو الأصلح لهم، ويساعد إدارة الولاية على حل المشاكل التي قد يتعرضون لها.

وبالنسبة للمشاريع التي تحتاج إليها ولاية اليمن، فقد رأت لجنة نورالدين أفندي أن الولاية في حاجة إلى الكثير من المشاريع، منها: مشروع السكة الحديدية، ولان هذا المشروع قيد التنفيذ بين مدينة الحديدة ومدينة صنعاء، فمن الضروري توسيعه حتى يشمل بعض مناطق عسير من جهة، ومن الجهة الأخرى يجب أن يمتد إلى تعز مروراً بالمخا، حتى يستفيد منها معظم أهل الولاية، وكذلك أشارت إلى أن الولاية في حاجة إلى طرق معبدة بحدود ٨٠٠ كيلومتر طولي، وقد بدأ العمل في تعبيد طريق الحديدة صنعاء،

ولكنه غير مكتمل، ومن أهم الطرق التي رأت اللجنة سرعة تعبيدها؛ طريق صنعاء صعدة، وطريق صعدة أبها، وطريق صنعاء تعز.

وذكرت اللجنة أن الزراعة تعتبر أهم نشاط لسكان الولاية، والاهتمام بهذا المجال يقدم خدمة كبيرة للأهالي، فولاية اليمن تزرع الكثير من المنتجات الزراعية ومن أهمها البن (القهوة)، ولذلك فعلى الدولة أن تقوم ببناء السدود وتوسيع جداول المياه، وحفر الآبار الارتوازية، حتى يتم توفير المياه التي تحتاج إليها الزراعة، ويمكن للأهالي أن يتعاونوا مع الدولة في هذا المجال.

وفي ختام هذه اللائحة أكدت اللجنة على الدولة بأن تقوم بتوفير المبالغ اللازمة للشروع في الإصلاحات التي ذكرتها اللائحة، وسوف تحصل على نتائج جيدة يمكن من خلالها إعادة الاستقرار والأمن إلى ولاية اليمن، والقضاء على التمرد الذي يتزعمه الإمام يحيى[1].

٣- لائحة المنفيين اليمنيين في جزيرة رودس

رفع عدد من اليمنيين الذي تم نفيهم في عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م إلى جزيرة رودس[2] لائحة إصلاحية إلى السلطان العثماني عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م تتضمن وجهة نظرهم في قضية إصلاح أوضاع ولاية اليمن، وقد وقع على هذه اللائحة عبدالرحمن الحرازي، ومحمود شاكر من علماء وأعيان صنعاء، وقد قدموا هذه اللائحة بعد أن مكثوا في المنفى (جزيرة رودس) ثمانية عشر عاماً، عرفوا خلالها وجهة نظر الدولة، وجهودها في هذا الموضوع، إلى جانب معرفتهم بما يصلح الأوضاع في بلادهم.

احتوت هذه اللائحة على اثنتي عشرة مادة عالجت مختلف الأوضاع في الولاية، وقد بدأت بشرح طبيعة أهل اليمن ورفضهم لدخول الأجانب إلى بلادهم، وقيامهم بطلب القوات العثمانية للوصول إلى مدينة صنعاء عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، وذلك خوفاً من محاولة استيلاء الأجانب على أجزاء من بلادهم، وذكرت اللائحة أن أوضاع الولاية كانت هادئة منذ دخول العثمانيين إليها وكان الأئمة يميلون إلى السكينة، حتى بداية ولاية مصطفى عاصم

1. نورالدين: يمن لائحة سي، اسطنبول، ١٣٢٧.
2. زبارة: نزهة النظر، ٥٢٢.

باشا عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م فقد تغيرت الأوضاع في عهده، بسبب انتشار الفساد والظلم، وسوء الإدارة، واستخدام الشدة والطرق غير الشرعية في تحصيل التكاليف الرسمية، فالتجأ الأهالي إلى الأئمة لمساعدتهم على مواجهة تلك الظروف، ولهذا فقد رأت اللائحة إمكانية اعتماد رأي الصدر الأعظم حسين حلمي باشا بمنح الإمام يحيى صلاحيات كبيرة في المناطق الجبلية مع بقائه مرتبطاً بالدولة، خاصة بعد أن امتلك أسلحة وذخائر كثيرة أثناء دخوله مدينة صنعاء عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، وقبل ذلك يجب تشكيل لجنة من أصحاب الاستقامة، والأخلاق، والرحمة لإعادة النظر في الرسوم المفروضة على الأهالي، وفي الطريقة التي يتم تحصيل الرسوم بواسطتها، حتى تتمكن الدولة من استعادة ثقة الأهالي بها، كما أشارت إلى ضرورة الاستعانة بأولاد الأئمة، والعلماء والأعيان في الوظائف الإدارية، والقضائية في كافة مرافق الولاية.

واقترحت اللائحة تشكيل جيش من أفراد القبائل اليمنية، وذلك تحت ضمانة مشايخ تلك القبائل، ومنح عدد من العلماء والأعيان مرتبات شهرية من ميزانية الولاية لإعانتهم، وأشارت إلى ضرورة إلغاء رسوم الجمارك في ميناء المخا لمدة أربع أو خمس سنوات، نظراً لهجرة عدد من سكان المناطق التي حول الميناء إلى الموانئ المعفية من الرسوم الجمركية، مثل عدن ومصوع وسواكن التي تقع خارج سلطة الدولة العثمانية، وإذا تم الإعفاء سوف يشجع الأهالي على العودة إلى المناطق التي تركوها. وأكدت اللائحة على ضرورة منع دخول السلاح من الطرق البرية والبحرية، وأخذ العهود على سادات ومشايخ تهامة من أجل تأمين وحماية الطرق التي تمر بمناطقهم.

وأبدت اللائحة رفضها لما ينشر في الصحف عن أهل اليمن بأنهم بدو وغير متعلمين لأن ذلك غير صحيح، وإذا كان جزء من ذلك صحيحاً فهذا يعود إلى الدولة التي لم تعمل على نشر العلم والمعرفة بينهم، ولذلك يجب بناء عدد من المدارس والمكاتب، وخاصة بناء المدارس الصناعية لحاجة الأهالي إليها بدلاً من المبادرة بالنهب، والقتل، والنفي، وهتك الأعراض[1].

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٢/١٠٨.

٤ـ لائحة حسين حلمي باشا

قدم حسين حلمي باشا[1] لائحته الإصلاحية إلى السلطان في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، وتعتبر هذه اللائحة من أهم اللوائح الإصلاحية التي تناولت أوضاع ولاية اليمن، لأن صاحبها كان من كبار المسئولين العثمانيين، ومن رجال جمعية الاتحاد والترقي.

قدم حلمي باشا في هذه اللائحة وجهة نظره في إصلاح أوضاع ولاية اليمن، وحدد في بدايتها قضيتين رئيستين لم تستطع الإدارة العثمانية التعامل معهما بشكل صحيح في بداية تشكيل الولاية عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، مما ساهم في تردي الأوضاع فيها بعد ذلك. وكانت القضية الأولى: التعامل مع المذهب الزيدي والذي ينتشر أتباعه في جزء كبير من الولاية، وميل معظم مشايخ القبائل وأفرادها إلى مدعي الإمامة، وقد تعاملت الإدارة العثمانية آنذاك مع هذه القضية بتساهل، ولم تستخدم الشدة في ضبط علاقة القبائل بالإمام. وأما القضية الثانية: فهي مسألة التقسيم الإداري الذي كان قائماً قبل وصول العثمانيين إلى اليمن، وارتباطه بالمشايخ والعقال الذين كانوا ملتزمين بجمع وتحصيل التكاليف الرسمية للسلطة القائمة بموجب ذلك التقسيم، وقد تعاملت الإدارة العثمانية مع هذه القضية بعدم معرفة، وسوء تقدير فقامت بتغيير التقسيم الإداري للولاية دون أخذ دور المشايخ والعقال بالحسبان، مما أدى إلى ظهور طرق مختلفة لتحصيل التكاليف الرسمية لم تحظ بقبول الأهالي، فدفعهم ذلك إلى التمرد عليها.

ثم أشار حلمي باشا إلى أن أوضاع اليمن كانت هادئة في بداية الحكم العثماني الثاني لليمن، ولكنها بعد ذلك تدهورت بشكل سريع، وحصلت مواجهات عسكرية بين الجنود العثمانيين، وأفراد القبائل الذين استطاعوا خلال تلك المواجهات الحصول على بنادق

---

1. حسين حلمي باشا: كان واليا على اليمن في الفترة (١٣١٦هـ-١٣١٨هـ/١٨٩٨-١٩٠٠م) وفي عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م تعين وزيراً للداخلية وفي نفس العام تعين صدراً أعظم (رئيساً للوزراء) (الشرقي، ليلة خلع السلطان عبدالحميد ، ٦٥).

جديدة عن طريق الاستيلاء عليها من أفراد الجيش العثماني، وكان السبب في ذلك التدهور الذي أصاب الولاية هو سوء الإدارة، وانتشار الفساد، والرشوة، وارتكاب الموظفين المنهيات الشرعية علناً، وقد استغل الأئمة تلك الأسباب، وقاموا بتشجيع الأهالي على التمرد ضدّ الدولة، وفي الوقت الذي كانوا ينتظرون منها تغيير الموظفين السيئين بموظفين قادرين على إصلاح تلك الأوضاع، وحل مشاكل الولاية، كانت الدولة تغض الطرف عن ممارسة هؤلاء، مما شجعهم على الاستمرار في الممارسات السيئة بحق السكان، كما كان من المتوقع أن تقوم بالتحقيق مع من يثبت عليه القيام بارتكاب الأخطاء في حقهم، ومعاقبتهم، ولكنها لم تقم بذلك.

ورأى أنه من الضروري أن تقوم الدولة بإعادة النظر في الرسوم المفروضة على الأهالي، وإنشاء دائرة لإحصاء الحيوانات والأصول الأخرى حتى يتم تحديد الرسوم بطريقة عادلة، والامتناع عن ممارسة الوسائل السيئة في تحصيل تلك الرسوم.

وأشار إلى ضرورة نشر العلم والمعرفة عن طريق إنشاء مكاتب ابتدائية، ومدارس رشدية، وإعدادية، ومعاهد مهنية، وهذه الإجراءات سوف تساعد على جذب قلوب سكان الولاية نحو السلطان والدولة.

وأكد على ضرورة تقوية الجيش السابع المرابط في الولاية من خلال توفير احتياجاته من أموال وأسلحة وذخائر، حتى يستطيع القيام بواجبه، خاصة وأن معظم أفراده يعانون من نقص في الغذاء والرعاية الصحية والسلاح، ونظراً لأن مساحة الولاية واسعة، ومعظم مناطقها يسودها عدم الاستقرار فإنها تحتاج إلى قوات كبيرة لتوفير الأمن والاستقرار، وحراسة الطرق الرئيسة، وخاصة طريق الحديدة صنعاء التي تشكل أهمية كبيرة للإدارة، وكذلك يجب اعتبار مناخة محطة رئيسة لحماية الحكم العثماني في اليمن.

وقد حدد حلمي باشا الأسباب الرئيسة للتمرد في اليمن بالآتي:

- تصرفات الموظفين العسكريين والمدنيين غير المقبولة في حق سكان الولاية.

- عدم قدرة الإدارة العثمانية على حل المشاكل التي تظهر من وقت إلى آخر في الولاية، ومواجهتها بأساليب خاطئة لا تساعد على حلها أو تهدئتها.

- تمرد الأئمة على الدولة، ودعم الأهالي، وأفراد القبائل لذلك التمرد.

ورأى أن الدولة إذا أرادت إعادة السلام إلى الولاية عليها أن تدرس طلبات الإمام، وأن تتعامل معها بما لا يضر باحترام الدولة وهيبتها.

٥- لائحة الفريق محمد بن فريد

كلفت الدولة الفريق محمد بن فريد بالاطلاع على أوضاع ولاية اليمن والرفع بالمقترحات اللازمة لمعالجة تلك الأوضاع، وقد قدم لائحته للسلطان في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م.

وبدأ الفريق محمد بن فريد هذه اللائحة بالإشارة إلى أن الإدارة المدنية والعسكرية هي السبب الرئيس للتمرد في اليمن، إلى جانب الاختلاف المذهبي، والتدخلات الأجنبية وغيرها.

وقدم عدة مقترحات لحل مشاكل ولاية اليمن، منها ضرورة تقسيمها إلى ولايتين، الولاية الأولى يكون مركزها مدينة صنعاء. والثانية يكون مركزها في مدينة تعز، ثم اقترح فصل لواء عسير عن ولاية اليمن، وربطه بعاصمة الدولة "اسطنبول" مباشرة. ونظراً لاتساع مساحة اليمن وامتلاكها ثروات طبيعية عديدة، سوف يكون هذا المقترح قابلاً للتطبيق من الناحية الإدارية والمالية، كما سوف يساعد ذلك على تنشيط الحركة التجارية في المنطقة.

أما في مجال القضاء، فقد رأى ضرورة إنشاء محاكم شرعية تعمل في ضوء الاجتهادات الفقهية، لأن أهالي اليمن متمسكون بها، ويمكن إنشاء هذه المحاكم في مراكز الأقضية، والنواحي في المناطق التي يرغب أهلها بالتعامل معها، خاصة وأن الأهالي امتنعوا عن التعامل مع المحاكم الحالية، واتجهوا إلى تحكيم العرف والعادات.

وفي الشئون المالية اقترح الفريق محمد فريد إعادة النظر في الرسوم المفروضة على الأهالي، مع مراعاة الظروف التي يمكن أن تؤثر على الإنتاج مثل القحط، وقلة الأمطار وغيرها، وأشار إلى ضرورة تسجيل وتدوين الحيوانات، والأصول التي تفرض عليها التكاليف الرسمية، حتى تتمكن الإدارة من تقدير تلك الرسوم بصورة عادلة على الأفراد والمناطق، وتكليف المشايخ والعقال بتحصيلها، ومنع أفراد الجيش من المشاركة في تحصيل تلك الرسوم وترك ذلك للجندرمه، وعلى الدولة القيام بمحاربة الفساد والرشوة في هذا المجال.

كما اقترح فريد إنشاء شعبة للبنك العثماني في الولاية، بهدف ضبط الشئون المالية وتوسيع النشاط التجاري. إلى جانب حماية البحر الأحمر من خلال إرسال عدد من السفن والمراكب تعمل على تأمين طرق الملاحة والسفن التجارية فيه.

وفي مجال الخدمات العامة أشار الفريق محمد بن فريد إلى حاجة الولاية إلى نشر العلم والمعرفة، والتوسع في بناء المدارس الابتدائية، والإعدادية، والرشدية والمعاهد المهنية، ومعاهد المعلمين، واستثمار المبالغ المخصصة للمعارف من عائدات تجارة البن (القهوة)، والتي تقدر بـ ٦٩,٤٥٦ قرش في هذا المجال. وعلى الدولة أن تقوم بترميم المباني التي تحتاج إلى ترميم، والاهتمام بتأهيل المدرسين، وتوفير الاحتياجات اللازمة لنشر العلم والمعرفة.

كما أكد على ضرورة الاستمرار في تنفيذ مشروع السكة الحديدية بين الحديدة وصنعاء، والاهتمام بالزراعة، وتنظيم عملية وصول المياه إلى كل المناطق الزراعية، وأشار إلى أن الولاية في حاجة إلى إصلاح وتعبيد الطرق التي تربط بين مركز الألوية والمدن الرئيسة فيها.

وفي الأخير اقترح فريد زيادة عدد أفراد القوات المعنية بالأمن (البوليس- الشرطة- الجندرمه) وتجهيزها بما تحتاج إليه من مهمات، وأسلحة وذخائر، والاهتمام بتدريبها، وتوعيتها بالأساليب التي يجب أن تتعامل من خلالها مع الأهالي[1].

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١٦/١٨.

إن اللوائح التي تم التطرق إليها فيما سبق وضحت وجهات النظر المختلفة منها اليمنية متمثلة بلائحة المنفيين اليمنيين، والعربية متمثلة بلائحة الشيخ عبدالرحمن بن إلياس، والعثمانية الرسمية متمثلة بلائحة حسين حلمي باشا، والعثمانية غير الرسمية بلائحة الفريق محمد بن فريد، وأما رأى أعضاء مجلس المبعوثان فقد وضحته لائحة النائب نورالدين.

ومن خلال تلك اللوائح يمكن معرفة الأسباب التي دفعت أهل اليمن إلى الانضمام إلى الإمام والتمرد ضدً السلطة العثمانية، وقدمت تلك اللوائح مقترحات وأراء متشابهة لإصلاح أوضاع الولاية، ومعالجة المشاكل التي تواجه سكانها. وأما بالنسبة للتعامل مع الإمام فقد اقترحت اللوائح التي تعرضت لهذا الموضوع إلى إمكانية النظر في مطالبه، ويمكن أن تمنحه الدولة صلاحيات محدودة في المناطق الجبلية التي يتواجد فيها، على أن لا يؤثر ذلك على هيبتها ونفوذها في تلك المناطق، واتفقت جميع تلك اللوائح على أن الفساد، وسوء الإدارة المدنية والعسكرية، وتمرد الأئمة هي الأسباب الرئيسة لتدهور الأوضاع في ولاية اليمن وتمرد أهلها.

كما اتفقت اللوائح المذكورة على مقترحات محددة لمعالجة وإصلاح أوضاع الولاية يمكن حصرها فيما يأتي:

- إصلاح الإدارة المدنية والعسكرية.
- إصلاح النظام القضائي.
- نشر العلم والمعرفة والتوسع في بناء المدارس المختلفة.
- إعادة النظر في التقسيم الإداري.
- إعادة النظر في التكاليف الرسمية المفروضة على الأهالي، وطرق تحصيلها.
- إنشاء عدد من المشاريع التي تحتاج إليها الولاية مثل خط السكة الحديدية بين صنعاء والحديدة، وإصلاح وتعبيد الطرق الرئيسة، والاهتمام بالزراعة، وإنشاء فرع للبنك العثماني في اليمن.
- العمل على حماية طرق الملاحة البحرية في البحر الأحمر وسواحله.

وكانت تلك المقترحات تصل إلى الباب العالي، ويتم دراستها والتوجيه بتنفيذ بعضها، ولكن من خلال تتبع ما قامت به الدولة العثمانية من إصلاحات في ولاية اليمن خلال الفترة ١٣٢٢-١٣٢٩هـ/١٩٠٤-١٩١١م نجد أن تلك الإصلاحات كانت محدودة، وليس لها أي تأثير على مجريات الأحداث في الولاية التي كانت أوضاعها تزداد سوءً[١]، وكانت الدولة قد شكلت عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م لجنة برئاسة توفيق باشا[٢] لجمع اللوائح الإصلاحية المتعلقة باليمن ودراستها، والرفع بما يمكن أن يطبق من مقترحاتها[٣]، ولكن لم تقم الدولة بأي جهد في سبيل معالجة الأسباب الرئيسة التي كانت تدفع الأهالي إلى التمرد والخروج عليها بمختلف مذاهبهم ومناطقهم.

ولو كانت الدولة ممثلة بالسلطان قبل إعلان الدستور، وممثلة بالاتحاد والترقي بعد إعلانه، راغبة في إصلاح تلك الأوضاع، ومعالجة مشاكل الولاية، فقد كانت الحلول والمقترحات بحوزتها.

وكان الأهالي منتظرين أن تبذل الدولة جهدها لإصلاح أحوالهم، وتحسين ظروف معيشتهم، ورفع الظلم عنهم، من خلال تغيير الوالي بالوكالة أحمد فيضي باشا الذي وصل إلى اليمن ١٣٢٣هـ /١٩٠٥م، واستمر إلى عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، فقد كانوا يعتبرونه السبب الرئيس لما يتعرضون له، ورفعوا العديد من الشكاوى بذلك إلى السلطان، والباب العالي، ومجلس المبعوثان يطلبون فيها تغييره وإنصافهم منه[٤]. ولكن يبدو أن الظروف التي كانت تمر بها الدولة في تلك الفترة، أثرت على قدرتها في اتخاذ قرارات حاسمة لمعالجة وإصلاح الأوضاع السيئة في الولاية.

---

1. سني: يمن بولنده، ١٦٨- م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١/٤٤.
2. توفيق باشا: كان واليا على ولاية اليمن عام ١٩٠٤م (م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٤/٧).
3. العمري: المنار واليمن، ٧٤.
4. زبارة: أئمة اليمن، ١٣٤.

دور مجلس المبعوثان في قضايا ولاية اليمن

عاد مجلس المبعوثان[1] لممارسة دوره في الحياة السياسية العثمانية للمرة الثانية عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، عندما أعلن السلطان عبدالحميد الثاني إعادة العمل بالدستور العثماني، خضوعاً لمطالب المعارضة بزعامة جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تدعو إلى إنهاء الحكم الاستبدادي، وإعادة العمل بالدستور تحت شعار (عدل –حرية –مساواة)[2]، وكان السلطان عبدالحميد قد علق العمل به وأغلق البرلمان في عام١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، وحكم الدولة العثمانية منفرداً لمدة ثلاثين عاماً تقريباً[3].

مارس مجلس المبعوثان دوره من خلال النظر في قضايا الدولة، وقضايا الولايات التابعة لها، والتي تدخل في إطار اختصاصاته، واتخاذ القرارات المناسبة في تلك القضايا، وقد حظيت القضايا المتعلقة بولاية اليمن باهتمام كبير من المجلس، وخاصة في السنوات الأولى من عمله، وكان للنواب اليمنيين، والنواب العرب دور كبير في إثارة وطرح القضايا التي تهم الولاية، مثل قضية الإصلاح، وقضية التمرد، والمشاكل التي كانت تظهر فيها من وقت إلى آخر، وكانت هذه القضايا تحظى بمناقشات واسعة من أعضاء المجلس، وأما قضية التمرد فقد كانت في معظم الأحيان تثير الخلافات بين النواب العرب والنواب الأتراك الذين كان معظمهم ينتمون إلى جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تسيطر على الأغلبية في المجلس[4].

كان عدد أعضاء مجلس المبعوثان ٢٨٨ نائباً منهم ٦٠ نائباً من العرب[5]، وأما عدد نواب ولاية اليمن فقد تراوح بين ١٠و ١٣ نائباً، وتم استنتاج ذلك من خلال محاضر

---

1. مجلس المبعوثان: (مجلس الأمة) ومبعوثان اسم الجمع في اللغة الفارسية لكلمة مبعوث العربية، وهو المندوب في البرلمان العثماني (صابان: المعجم الموسوعي، ١٩٩).
2. احسان اغلو: الدولة العثمانية، ٢٨/١- ممدوح: مفتاح يمن، ٢٦.
3. الحصري: البلاد العربية،٨٤.
4. الحصري: البلاد العربية، ١٧، ١٨.
5. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٧١- احسان اغلو: الدولة العثمانية، ١٢٨.

جلسات المجلس التي وزعت جميع الأعضاء على اللجان الرئيسة[١]، وأما مجموع عدد النواب الذين مثلوا ولاية اليمن في المجلس بين عام ١٣٢٦-١٣٣٧هـ/١٩٠٨-١٩١٨م فقد وصل إلى ١٨ نائباً[٢].

عقد مجلس المبعوثان أول جلسة له يوم الخميس ٢٣ ذي القعدة ١٣٢٦هـ/٧ ديسمبر ١٩٠٨م[٣]، وعرضت أول قضية متعلقة بولاية اليمن على المجلس في الجلسة رقم (١٢) بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٣٢٦هـ/١٤ يناير ١٩٠٩م، عندما ناقش تقريراً عن طلب السماح لولاية اليمن بسك عملة خاصة بها، وقد رفض المجلس ذلك التقرير[٤]، وأما الجلسة التاسعة عشر التي عقدت في ٤ محرم ١٣٢٧هـ/٢٦ يناير ١٩٠٩م فكانت أول جلسة تثار فيها عدد من القضايا المهمة المتعلقة بولاية اليمن، وذلك من خلال مناقشة ثلاثة تقارير قدمها عدد من النواب اليمنيين، وتناولت ثلاث قضايا مختلفة وهي قضية إصلاح الأوضاع في الولاية، وقضية الضرائب والرسوم، وقضية ضبط وحماية سواحل الولاية[٥].

وقد بذل نواب اليمن جهوداً كبيرة في سبيل بقاء قضايا الولاية حاضرة في المجلس، وفي اللجان الرئيسة الموزعين عليها، وذلك من خلال التقارير والاستفسارات التي كانت تقدم إلى المسئولين في الدولة، وقد تميز عدد من نواب اليمن بالنشاط والحضور أثناء مناقشة القضايا المتعلقة بالولاية والقضايا التي لا تتعلق بها عندما كانت تعرض على المجلس، ومنهم النائب طاهر رجب[٦]، والنائب محمد عبدالله المقحفي[٧]، والنائب علي

---

1. MECLISI MEBVSAN ZABIT CERIDESI, T.B.M.M,C.1,1324,5-680.
2. GUNES, IHSAN, TURK PARLAMENTO TARIHI, T.B.M.M,1984,599-617. – أنظر ملحق رقم (٥).
3. MECLISI MEDUSAN, C.1,1324,2.
4. MECLISI MEBUSAN, C. ٢٠٠.
5. MECLISI MEBUSAN, C. ٣٢٥-٣٢٧.
6. طاهر رجب: ولد في جدة عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٩م، وتلقى تعليمه في مدارسها، عمل مع الاتراك، وفي عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م تم اختياره ممثلاً للواء الحديدة في مجلس المبعوثان، (T.PARIAMENTO. TARIH,I, 605).
7. محمد عبدالله المقحفي: ولد في ثلا عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، عمل مع الأتراك، وفي عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م تم اختياره ممثلاً للواء صنعاء في مجلس المبعوثان، (T.PARIAMENTO. TARIH,I, 606).

محمد المطاع[١]، والنائب علي حسين الحلالي[٢]، والنائب علي حسين (الذماري)[٣] وغيرهم[٤].

ومن الجهود التي بذلها نواب اليمن في المجلس تقديم النائب طاهر رجب استفساراً لوزير البحرية عن الأموال التي تصرفها الدولة لصالح السفن المرابطة جوار جزيرة كمران أمام ميناء الحديدة، وعن المسئول المكلف باستلام تلك الأموال، ومن المسئول عن صرفها، وقد حضر قائد الأسطول العثماني إلى المجلس للرد على ذلك الاستفسار، ووضح في رده المعلومات التي كانت مطلوبة منه، إلى جانب تقديم وجهة نظر قيادة البحرية في هذا الموضوع[٥]، كما وصل وزير الداخلية طلعت باشا إلى المجلس، لتوضيح وجهة نظر الدولة في حل مشاكل ولاية اليمن استجابة للطلب المقدم من النائب محمد عبدالله المقحفي بهذا الخصوص[٦]، وبعد ذلك حاول عدد من النواب مساءلة الحكومة العثمانية عن الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة أوضاع الولاية، ولكن الحكومة رفضت تلك الطلبات، واكتفت بما طرحه طلعت باشا في المجلس[٧].

كما قدم عدد من النواب مجموعة من التقارير إلى المجلس تناولت المشاكل التي كانت تواجه الولاية بشكل عام، والأهالي بشكل خاص، مطالبين أعضاء المجلس بمناقشة تلك

---

1. علي محمد المطاع: ولد عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م تولى إدارة الأوقاف في الإدارة العثمانية، تعرض للسجن من الوالي العثماني، في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، تم اختياره ممثلاً للواء صنعاء في مجلس المبعوثان (زباره: نزهة النظر، ٤٦٦).
2. علي حسين الحلالي: مولده عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م تولى منصب وكيل قائم مقام بريم وفي عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م تم اختياره ممثلاً للواء صنعاء في مجلس المبعوثان، (T.PARIAMENTO. TARIH,I, 606).
3. علي حسين حسين الذماري: مولده في ذمار، وتم اختياره عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م ممثلاً للواء صنعاء في مجلس المبعوثان، (T.PARIAMENTO. TARIH,I, 611).
4. انظر MECLISI MEBUSAN, ZABIT CERIDESI.
5. MECLISI MEBUSAN, C.2,1324,481,482.
6. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٠١-١٠٣.
7. اباظه: الحكم العثماني، ٢٥١.

المشاكل والخروج بحلول ومعالجات مناسبة لها، ولذلك قدم النائب علي المطاع، والنائب علي حسين الحلالي تقريراً عن عدم قدرة الأهالي على الالتزام بدفع الرسوم التي تم تحديدها في ميزانية الولاية ذلك العام، والتي تم رفعها مقارنة بالعام الذي سبقه، وطالب النائبان باستمرار إعفاء بعض المواد الضرورية من الرسوم الجمركية، وكانت الدولة قد ألغت ذلك الإعفاء في الميزانية المذكورة، كما أشار التقرير إلى رفض الأهالي للطريقة السيئة التي كان يمارسها الموظفون عند تحصيل التكاليف الرسمية، وشعورهم بأن ذلك يعتبر ظلماً كبيراً وقع عليهم، والدولة لم تتخذ أي إجراء لرفعه عنهم[١].

وقدم النائبان محمد عبدالله المقحفي، وعلي حسين الذماري في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م تقريراً إلى المجلس عن الأوضاع السيئة في الولاية، وأشار التقرير إلى أن الأهالي كانوا يتوقعون أن تقوم الدولة بعد إعلان الدستور برفع الظلم عنهم، وتغيير السياسة الاستبدادية التي كانت تحكم الولاية بها في تلك الفترة، وكانوا ينتظرون أن تصل إليهم ثمار الحرية، والعدالة، والمساواة التي بشر بها الدستور، ولكن في الواقع مازالت الولاية تعاني من سوء الإدارة، وتردي الأوضاع وانعدام الأمن، ويعود ذلك إلى استمرار موظفي الولاية في ممارسة السياسة نفسها، بل أن السياسة التي تمارس في هذا الوقت قد ازدادت سوءاً عن ذي قبل، وطالب النواب بإعادة النظر في تلك السياسة من خلال تغيير أسلوب التعامل مع الأهالي، وإذا لزم الأمر يمكن أن تقوم الدولة بتغيير الموظفين السيئين[٢]، ويمكن أن يكون المقصود في هذا التقرير والي اليمن بالوكالة أحمد فيضي باشا الذي استمر بممارسة السياسة التي كان يتعامل بواسطتها مع أهل اليمن قبل إعلان الدستور، متجاهلاً الأحداث التي وقعت في اسطنبول (عاصمة الدولة)، والشعارات التي رُفعت خلال تلك المرحلة. وكان فيضي قد قدم استقالته إلى مجلس المبعوثان قبل شهر من تاريخ تقديم التقرير المذكور، والمجلس أحالها إلى اللجنة المختصة للنظر فيها، ولم يتم البت بالاستقالة حتى ذلك التاريخ[٣].

---

1. MECLISI MEBUSAN, C.3,1324,789,788.
2. MECLISI MEBUSAN, C.2,1324,197.
3. MECLISI MEBUSAN, C.2,1324,458.

وفي عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م قدم النائب محمد عبدالله المقحفي إلى المجلس تقريراً مفصلاً عن الأوضاع الإدارية في ولاية اليمن، والإصلاحات الضرورية التي تحتاج إليها، والوسائل المناسبة لمعالجة الاختلالات الإدارية فيها، وتضمن التقرير ثمان نقاط تناولت عدم قدرة الموظفين على القيام بالأعمال الموكلة إليهم بأسلوب مناسب، والطريقة السيئة التي تستخدم خلال تحصيل التكاليف الرسمية من الأهالي. واقترح تكليف المشايخ والعقال بجمع تلك التكاليف في مناطقهم، كما أشار إلى عدم توفير الاحتياجات الضرورية للأهالي، وأورد أهم المشاريع التي تحتاج إليها الولاية وهي: ربط المدن بالطرق المعبدة، وتوصيل خطوط التلغراف إلى المدن الرئيسة وغيرها، وقد حظي التقرير باهتمام أعضاء المجلس من خلال المناقشة الواسعة التي شارك فيها عدد كبير من أعضائه، وقد أشار أحد الأعضاء من غير العرب إلى أن هذه النقاط قد تم مناقشتها في العام السابق، ولكن لم يتم التعامل معها، ولذلك استمرت أوضاع الولاية كما هي عليه دون تغيير[١]، وكان المجلس قد ناقش في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م لائحة لإصلاح أوضاع الولاية وتمت الموافقة عليها، ورفعت إلى الصدارة العظمى للعمل بها[٢].

وقام مجلس المبعوثان بمناقشة العديد من التقارير المقدمة من نواب الولاية التي تناولت قضايا، ومشاكل ولاية اليمن المختلفة مثل قضية التصرف في أوقاف الولاية المنقولة وغير المنقولة[٣]، والمشاكل التي تواجه الأهالي، بسبب عدم ضبط وحماية سواحلها، واستغلال ذلك للقيام بتهريب البضائع والسلاح من داخل وخارج الولاية، وغيرها من القضايا والمشاكل الأخرى[٤].

---

1 .MECLISI MEBUSAN, C.2,1324,564-566.

2 .NEDIM, ARABISTAN, DA BIR OMUR, 108.

3 .MECLISI MEBUSAN, C.2,1325, 403,404.

4 .MECLISI MEBUSAN, C.1,1324,326.

كما كان النواب اليمنيون يشاركون في مناقشة القضايا والمواضيع التي تعرضها الدولة على المجلس، ولها تأثير على الولاية مثل الميزانية، وتعيين أو قبول استقالة الموظفين الكبار في اليمن، ومشاكل التعليم واللغة وغيرها[١]، كذلك كان البعض منهم يشارك في اللجان الخاصة التي كان يشكلها المجلس، ومن ذلك مشاركة النائب طاهر رجب في اللجنة التي تم تكليفها بدراسة التعديلات الدستورية التي طلبت الصدارة العظمى ادخالها على دستور الدولة العثمانية، بعد إعادة العمل به[٢].

ومن خلال محاضر مجلس المبعوثان، ومتابعة أداء نواب اليمن فيه يمكن القول إنهم لم يشكلوا كتلة واحدة، ولم يكونوا متفقين على رأي واحد في معظم القضايا التي كانت تعرض على المجلس[٣]، وحتى أنه في بعض الأحيان كانت تحدث بينهم خلافات في وجهات النظر في القضايا المتعلقة بالولاية، ومن أهم القضايا التي اختلف نواب اليمن عليها قضية التعامل مع الإمام يحيى، فقد كان عدد من النواب، وعلى رأسهم النائب طاهر رجب يرفضون حل هذه المشكلة عن طريق تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين، واستمر هذا الخلاف إلى أن تم عقد لقاء مع وفد الإمام يحيى الذي وصل إلى اسطنبول عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م بدعوة من السلطان عبدالحميد، وناقش فيه نواب اليمن وأعضاء الوفد قضية تمرد الإمام، واستطاع الجميع الاتفاق على موقف موحد من هذه القضية[٤]، كما كان النائب علي بن حسين (الذماري) يعتبر نفسه المدافع عن وجهة نظر الإمام في القضايا المتعلقة بهذا الشأن والتي تعرض على المجلس، وكان يختلف مع بقية نواب اليمن خلال مناقشة تلك القضايا[٥].

---

1. MECLISI MEBUSAN, C.3,1325, 123.

2. MECLISI MEBUSAN, C.3,1325, 200.

3. MECLISI MEBUSAN, C.31325,454-637.

4. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٩٩.

5. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٩٥.

ومن الجهود التي بذلها مجلس المبعوثان في سبيل معالجة مشاكل اليمن تشكيل لجنة من بين أعضائه برئاسة النائب نور الدين أفندي عن منطقة سورك، لدراسة مشاكل الولاية، والرفع بما تراه من مقترحات لحلها كما تم ذكره سابقاً، ولكن واجهت توصيات هذه اللجنة معارضة من النواب اليمنيين، والعرب في المجلس، لأنها عالجت الأوضاع الإدارية والمالية فقط، ولم تقدم حلولاً مقبولة للقضية الرئيسة، وهي قضية تمرد الإمام يحيى، وقد يكون السبب في ذلك هو عدم تمثيل النواب اليمنيين أو العرب في اللجنة، ولم يكن لهم أي دور في مداولاتها[١].

كما شكل المجلس لجنة أخرى لدراسة مشروع قدمته الصدارة العظمى إليه لحل مشكلة التمرد في اليمن، برئاسة النائب مصطفى عاصم، وعضوية خمسة عشر نائباً منهم سبعة نواب يمنيين، وهم: على محمد المطاع، ومحمد عبدالله المقحفي، ومحمد عبدالرحمن[٢]، وطاهر رجب، وعلي حسين الحلالي، وعلي بن حسين الذماري، وعلي بن حسان[٣]، وقد بذلت هذه اللجنة جهوداً كبيرة للخروج بتوصيات ومقترحات مقبولة من الجميع، وفي بداية عمل اللجنة ظهرت وجهات نظر مختلفة بين أعضائها، ولكن تم احتواءها كما سبقت الإشارة إليه، واستخدمت اللجنة كافة الوسائل المتاحة للوصول إلى اتفاق والخروج بمقترحات تقبلها جميع الأطراف المعنية[٤]، حتى أنها اجتمعت بالوفد الذي أرسله الإمام إلى اسطنبول في تلكس الفترة، واستطلعت رأيه في ما يمكن أن يصلح الأوضاع في الولاية، وساهم أعضاء الوفد في الوصول إلى اتفاق من خلال توضيح وجهة نظر الإمام في تلك القضية، والتزموا لأعضاء اللجنة بتأمين موافقة الإمام على تلك المقترحات[٥]، وقدمت اللجنة

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١٦/١٨.

2. محمد عبدالرحمن: ولد عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م في مدينة الحديدة، وفي عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م تم اختياره ممثلاً لمدينة الحديدة في مجلس المبعوثان، (T.PARIA MENTO. TARIH,I, 602).

3. علي بن حسان: ولد في عكا- فلسطين – كان من الموظفين العثمانيين تم اختياره في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م كممثل للواء عسير في مجلس المبعوثان، (T.PARIA MENTO. TARIH,I, 613).

4. MECLISI MEBUSAN, C.2,1325, 335.

5. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٩٨، ٩٩.

توصياتها إلى المجلس عام١٣٢٧هـ/١٩٠٩م على شكل لائحة من ست مواد، تضمنت تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين الأولى في الجبال ويتولى إداراتها الإمام، والأخرى في الساحل وتخضع لوالي تعينه الدولة، على أن تكون مناخة مقراً للجيش السابع[١]. وقد وافق مجلس المبعوثان على توصيات اللجنة بعد مناقشتها، كما وافق عليها مجلس الوكلاء، ومجلس الأعيان، ومجلس جمعية الاتحاد والترقي[٢].

ولكن هذا المقترح لم ينفذ، وتم إهماله بعد الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي، الذي أدى إلى إقالة السلطان عبدالحميد، وتنصيب السلطان محمد رشاد (١٣٢٧-١٣٣٧هـ/١٩٠٩-١٩١٨م)، خلفاً له، وبحكم سيطرة أعضاء الجمعية على المناصب الرئيسة في الدولة فقد قاموا بعرض وجهة نظرهم في حل مشكلة اليمن، وكان طلعت باشا وزير الداخلية آنذاك قد وضح وجهة نظر الاتحاد والترقي في هذا الموضوع عندما حضر إلى مجلس المبعوثان، لمناقشة أسباب توقيف مشروع إصلاح الولاية[٣]، وقيام الدولة بدلاً من ذلك بإرسال قوات كبيرة إليها، وقد ذكر طلعت باشا أن الدولة ترى أن الأولوية الآن في اليمن لمعالجة الأوضاع الأمنية، بعد أن قامت قوات الإمام، وقوات الإدريسي بمهاجمة القوات العثمانية، ولذلك تم إرسال قوات إضافية إلى المنطقة لتأمين الأمن والاستقرار فيها، وبعد أن يتم إخضاع القبائل المتمردة، وتتحسن الأوضاع الأمنية سوف يتم إعادة النظر في الإصلاحات التي يمكن أن تنفذ في البلاد[٤].

وقد بدأ الباب العالي تنفيذ هذه السياسة من خلال تعيين محمد علي باشا عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م والياً على اليمن، وكان من المتحمسين للحل العسكري لقضية التمرد، وبدأ عمله باستخدام القوة ضدّ القبائل الموالية للإمام يحيى في المناطق الجبلية، وضد

---

1. MECLISI MEBUSAN, C.3,1325, 335.

2. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٧٢.

3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٠١.

4. م.و.ث: طلعت بك: يمن حقنده داخليه ناظرى طلعت بك افندي به اجيق لائحة سي.

المناطق التي يسيطر عليها الإدريسي[١]، وقد حدث هذا في الوقت الذي كان الإمام يحيى ينتظر رداً ايجابياً من الباب العالي يساعد على حل مشاكل اليمن بشكل سلمي، وذلك بعد زيارة وفده إلى اسطنبول، والاتفاق الأولي على ذلك مع اللجنة التي شكلها مجلس المبعوثان لهذا الغرض، وإعطاء الوفد مهلة سبعة أشهر لوصول رد الإمام على الاتفاق[٢]، وقد تسبب تصرف الوالي محمد علي باشا بإلغاء الجهود التي بذلها نواب اليمن، والنواب الآخرون في المجلس، وكذلك جهود الوالي السابق حسن تحسين باشا التي بذلها في سبيل التوصل إلى اتفاق بين الإمام والدولة ينهي مشكلة التمرد[٣]، وبسبب الدور الذي قام به طلعت باشا في توقيف جهود مجلس المبعوثان لحل المشكلة بطريقة سلمية، تعرض لانتقادات كبيرة من أعضاء المجلس، وحمّلوه مسئولية عودة الحرب في اليمن، مما اضطره إلى تقديم استقالته من الوزارة، ولكنه عاد إلى المجلس كرئيس لكتلة الاتحاد والترقي، واستمر في ممارسة الدور السابق في معارضة الحلول السلمية لهذه المشكلة[٤].

عندما تعرقل مشروع الحل السلمي لمشكلة اليمن لم ييأس نواب اليمن، وحاولوا إحياء المشروع بكافة الطرق المتاحة لهم آنذاك، منها إثارة الموضوع في جلسات المجلس كلما سنحت لهم الفرصة، وكذلك من خلال تقديم الاستفسارات للحكومة عن الإجراءات التي كانت تتخذها في اليمن، وقد رفضت الحكومة الإجابة على معظم تلك الاستفسارات[٥]، وكذلك قام عدد من النواب منهم أحمد بن يحيى الكبسي[٦]، ومحمود نديم، وزهدي

---

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١١٤.
2. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ١٠٠.
3. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٧، ٣٠٨.
4. اباظه، الحكم العثماني، ٢٥١.
5. اباظه، الحكم العثماني، ٢٥٢.
6. أحمد يحيى الكبسي: ولد في هجرة الكبس عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م عمل مع الأتراك، في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م تم اختياره كممثل للواء صنعاء في مجلس المبعوثان، (T.PARIAMENTO. TARIH,I, 609).

أفندي[1]، ومحمد عبدالله المقحفي، وعلي بن حسين (الذماري) وحسين بن محمد عبدالقادر[2] وأحمد محمد الخباني بزيارة السلطان محمد رشاد لعرض قضية اليمن عليه، بعد أن بدأت الحلول العسكرية تتقدم والجهود السلمية لحل القضية تتراجع[3].

لم تكن مهمة نواب اليمن في مجلس المبعوثان سهلة، فقد واجهتهم العديد من المشاكل والعراقيل التي أثرت على الجهود التي كانت تبذل في سبيل حل مشاكل وقضايا اليمن، ومن أهم المشاكل التي كانت تواجه النواب اليمنيين والعرب في المجلس هي مشكلة اللغة، فقد كانت اللغة التركية هي اللغة المعتمدة في مداولات المجلس، ومعظمهم لا يعرفون إلا اللغة العربية فقط، وكان نواب اليمن يشاركون في مناقشات المجلس، ويقدمون التقارير والاستفسارات باللغة العربية برغم اعتراض النواب الأتراك على ذلك، وتعرّض تلك الأنشطة للإهمال وعدم الاهتمام من أولئك النواب، بسبب تقديمها باللغة العربية[4]، وكان النائب طاهر رجب يبذل جهوداً كبيرة في سبيل توضيح وجهات نظر نواب اليمن لأعضاء المجلس الآخرين بحكم معرفته باللغة العثمانية، وأحياناً كان يضطر إلى عرض ملخص للتقارير التي كان يقدمها نواب اليمن[5]، وقد طالب النواب العرب عدة مرات رئاسة المجلس بوضع حلول مناسبة لهذه المشكلة لأنها تؤثر على أعمالهم في المجلس، وفي لجانه المختلفة، ولكن لم تهتم رئاسة المجلس أو الأعضاء من غير العرب بتلك المطالبات، وخاصة بعد أن وصلت جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم، وقد تسببت مشكلة اللغة في تقديم النائب طاهر رجب

---

1. زهدي مصطفى افندي: ولد في مدينة جدة عام ١٢٧٨هـ/١٨١٦م، عمل مع الأتراك، في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م تم اختياره كممثل للواء الحديدة في مجلس المبعوثان، (T.PARIAMENTO. TARIH,I, 604)

2. حسين بن محمد عبدالقادر: ولد بصنعاء عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، تم اختياره عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م كممثل للواء صنعاء في مجلس المبعوثان، (T.PARIAMENTO. TARIH,I, 605).

3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ١٣١/٢.

4. NEDIM, ARADISTAN, DA BIR OMUR, 110, 112-MECLISI MABUSAN, C.2.1324,329.

5. MECLISI MEBUSAN, C.1,1324,326.

استقالته من المجلس. وفي الاستقالة أشار إلى وجود عدة أسباب دفعته لذلك، ومنها عدم قدرة نواب اليمن وهو منهم على متابعة المشاكل والقضايا التي تهم ولاية اليمن وأهلها في المجلس، بسبب جهلهم باللغة التركية، وهذه المشكلة من الأسباب التي دفعته إلى الاستقالة، وقد قبلها المجلس اعتماداً على الأسباب الخاصة التي أوردها، وتجاهل موضوع اللغة[١].

وأيضا كان نواب اليمن يعانون من المشاكل المالية، وخاصة ارتباط المرتب بحضور الجلسات، نظراً لبعد المسافة بين ولاية اليمن، وعاصمة الدولة (اسطنبول) مقر المجلس، واضطرار النواب إلى السفر إلى اليمن للاجتماع مع ناخبيهم وزيارة أهلهم أو قضاء الإجازات الرسمية، ثم العودة بعد ذلك إلى اسطنبول لمتابعة الجلسات، كان هذا يكلفهم أعباء مالية إضافية لا يساهم المجلس فيها، وقد أثر ذلك على عمل عدد من النواب[٢]، وأثارت المشاكل المالية قضايا لبعض النواب، ومنها قضية مرض النائب على المطاع التي تعرضت لمناقشات طويلة، وقد خصص أعضاء المجلس جلسات كاملة لمناقشة استحقاق النائب علي المطاع للمرتب أثناء تغيبه عن الجلسات بسبب المرض، وهل يتحمل المجلس تكاليف العلاج أم لا؟[٣]، كما اضطر النائب عن مدينة الحديدة محمد عبدالرحمن لتقديم استقالته لعدم قدرته على تحمل أعباء السفر إلى اسطنبول لحضور جلسات المجلس، بعد أن طلب منه متصرف الحديدة المغادرة إلى اسطنبول أو تقديم استقالته[٤].

وكانت الدولة تستغل اضطرار بعض النواب اليمنيين إلى تقديم استقالتهم بسبب ظروفهم الخاصة، فتقوم بتعيين بديلٍ عنهم من الشخصيات العثمانية التي سبق وأن عملت في ولاية اليمن، مستغلة لائحة المجلس التي تسمح لأي شخص يرغب بترشيح نفسه عن أية منطقة يريد دون أن تشترط انتماء المرشح إلى المنطقة التي سوف يترشح فيها، وقد

---

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٠٤- MECLISI MEBUSAN, C.1,1325, 409

2. MECLISI MEBUSAN, C.2,1324,768.

3. MECLISI MEBUSAN, C.1,1325, 408-C3, 721.

4. MECLISI MEBUSAN, C.2,1325, 474.

ظهر هذا التصرف منذ أن بدأ المجلس أعماله ولكنه توسع بشكل واضح بعد صلح دعّان[1]، ومن العثمانيين الذين تم تعيينهم كممثلين لولاية اليمن النائب محمود نديم، والنائب زهدي مصطفى، والنائب حسان راضي وغيرهم[2].

كانت تلك المشاكل تؤثر على جهود نواب ولاية اليمن في متابعة قضايا الولاية التي تعرض على المجلس، وتمنعهم من عرضها بالشكل الذي يجعلها تحظى بتعاطف بقية الأعضاء، مما كان يتسبب في خروج المجلس بقرارات ضعيفة أو غير حاسمة لمعالجة تلك القضايا والمشاكل، ومنها قضية تمرد الإمام يحيى التي حظيت باهتمام النواب، وتعرضت لمناقشات طويلة منهم، ولكن المجلس لم يستطع الخروج بحل حاسم لهذه القضية، وإلزام الحكومة بذلك[3].

وقد ساهمت المشاكل والصعوبات التي كانت تواجه نواب اليمن في التأثير على قدراتهم في إقناع أهالي الولاية بأنهم يمثلونهم في المجلس، وأنهم يبذلون جهوداً كبيرةً في سبيل إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجه الولاية، كما تسببت في عدم شعور الأهالي في اليمن بوجود أي دور لمجلس المبعوثان، خاصة بعد أن فشل في إصلاح الأوضاع الإدارية، والأمنية فيها، وحل مشكلة التكاليف الرسمية، ومشكلة التمرد، وعدم تحقيق أي نجاح في مجال تحسين الأوضاع المعيشية، أو في مجال تغيير السياسية الاستبدادية التي كانت تُمَارس ضدهم[4].

وقد استمرت الأوضاع في ولاية اليمن كما هي عليه في عهد أحمد فيضي باشا، وازدادت سوءاً في عهد الوالي محمد علي باشا إلى أن استطاع الإمام يحيى محاصرة مدينة صنعاء ١٣٢٩هـ/١٩١١م، فاضطرت الدولة إلى اتخاذ معالجات مناسبة لذلك انتهت بعقد صلح دعّان مع الإمام، وقد اعتمد الصلح في معظم جوانبه على ما كان المجلس قد أكد

1. الحصري: البلاد العربية، ١١٤.

2. GUNES: TURKPARLAMTO, 599, 617.

3. MECLISI MABUSAN, C.2, 1324,768-C.2,1325,564-560.

4. MECLISI MEBUSAN, C1, 1325, 409.

عليه، إلا أن الصلح لم يناقش من قبل الأعضاء بسبب انتهاء فترته، والتجهيز للانتخابات الجديدة، مما جعل السلطان محمد رشاد يصدر فرماناً للموافقة على الصلح بصورة مؤقتة[1] إلى أن يتمكن المجلس من عقد جلساته بعد الانتخابات[2].

موقف الرأي العام العربي والعثماني من السياسة العثمانية في ولاية اليمن

أثارت السياسة العثمانية في ولاية اليمن خلال الفترة ١٣٢٢-١٣٢٩هـ/١٩٠٤-١٩١١م مواقف متباينة بين العثمانيين والعرب في عاصمة الدولة اسطنبول وخارجها، كما اختلفت تلك المواقف في عهد السلطان عبدالحميد وفي العهد الدستوري الذي استلمت السلطة خلاله جمعية الاتحاد والترقي.

كانت السياسة العثمانية في الولاية خلال عهد السلطان عبدالحميد الثاني تعتمد على استخدام القوة لإصلاح أوضاع الولاية، والقضاء على تمرد اليمنيين ضدّ السلطة العثمانية فيها[3]، وكان موقف الرأي العام العثماني من هذه السياسية ينقسم إلى قسمين، الأول كان يؤيد هذه السياسة ويدعم استمرارها، ويرى أنها الطريقة المناسبة التي يمكن أن تحل مشاكل اليمن، وقد ظهر هذا الموقف في الأوساط القريبة من السلطان، والتي كان يمثلها مسئولو الدولة والصحف الرسمية، وعلماء الدين الذين كان لهم دور في التأثير على السياسة العثمانيةآنذاك[4]، وكان لهؤلاء أتباع ومريدون من العامة يتبنون نفس مواقفهم، ومن هؤلاء العلماء الشيخ أبوالهدى الصيادي الذي كان مقرباً من السلطان عبدالحميد وله تأثير عليه، وكان من المشجعين للسلطان على الاستمرار في انتهاج هذه السياسة في

1. انظر محلق رقم (٩).
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٤/٢٦.
3. العمري: المنار واليمن، ٥٣.
4. انطنيوس : يقضه العرب، ١٣٩-١٤٢.

اليمن[١]، ولتأكيد هذه المواقف قام أبوالهدى بإرسال ابنه حسن إلى اليمن للاطلاع على حقيقة موقفه من الدولة عن قرب، وقد قابل الإمام وتحاور معه، وعند عودته قدم تقريراً إلى السلطان أكد فيه على أن الحل الوحيد لمشكلة اليمن هو الاستمرار في استخدام القوة ضدّ الإمام، وأن التفاوض معه غير مجدٍ، وقد قام عبدالرحمن بن إلياس بالرغم من تعاطفه مع سياسة السلطان عبدالحميد، باتهام أبي الهدى الصيادي بمنع وصول المعلومات الحقيقية عن أوضاع اليمن إلى السلطان، وتقديم معلومات خاطئة مخالفة للواقع[٢].

أما علماء الدين الذين أيدوا موقف السلطان وسياسته في اليمن، فقد يكون السبب الذي دفعهم لتبني هذا الموقف هو الاختلاف المذهبي القائم بين المذاهب السنية، والمذهب الزيدي، والذي كان معظمهم يعتبرونه مذهباً شيعياً لا يوجد فرق بينه وبين المذاهب الشيعية الأخرى، ومما زاد في إثارة هذا الخلاف إصرار الإمام يحيى على التمسك بلقب (أمير المؤمنين)، وهذا التصرف كان يستغله البعض في إثبات أن الإمام يسعى إلى منافسة السلطان عبدالحميد على منصب خليفة المسلمين[٣].

كما كانت الصحف والمجلات العثمانية الرسمية وغير الرسمية الصادرة في اسطنبول تدعم موقف السلطان، وسياسته في اليمن، وأية صحيفة أو مجلة كانت تنتقد سياسة السلطان في قضية اليمن أو في قضايا أخرى، كانت تواجه بإجراءات عقابية شديدة، وقد تصل تلك الإجراءات إلى حد إغلاق تلك الصحف[٤]، أو منعها من نشر مقالات لكتّاب عرفوا بانتقاداتهم لما يجري، مثلما حدث مع عبدالغني سني بك[٥] الذي كان ينشر مقالاته في

---

1. NEDIM, ARABISTAN, DA BIR OMUR, 65.

2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٢/١٤٥.

3. NEDIM, ARABISTAN, DA BIR OMUR, 20.

4. م.و.ث:الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢٩/٧.

5. عبدالغني سني: عمل في اليمن فترة طويلة، وفي عهد الجمهورية التركية تعين قنصلاً غير مقيم لتركيا في اليمن، (م.و.ث: م.ت. ٤/١٠).

عدة صحف عثمانية منها (الملكية)، انتقد فيها السياسة العثمانية في ولاية اليمن[١]، وأما الصحف الرسمية فكانت لا تدعم تلك السياسة فقط، ولكنها كانت تحَّرض الدولة على الاستمرار في ممارستها، وأحيانا كانت تحرض على بعض الشخصيات الرسمية التي لها مواقف تعتبرها تلك الصحف مخالفة لسياسة الدولة، فقد قامت صحيفة التيار بتسريب خبر بأن محمود نديم معاون الوالي في اليمن آنذاك قد بايع الإمام يحيى كخليفة عندما زاره في مدينة صنعاء عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، وقد تسبب ذلك الخبر بسجنه، واتضح فيما بعد أن الموضوع غير صحيح، وأن السبب الحقيقي لذلك هو تأييد محمود نديم للحل السلمي في اليمن[٢]. كما شكل العاملون في أجهزة الدولة وفي إدارة الولاية المستفيدين من سياسة الدولة في ولاية اليمن، كتلة واحده تتعاون فيما بينها للعمل على استمرار تلك السياسة، حتى أن هؤلاء كانوا يعملون على منع وصول التقارير واللوائح، والشكاوى التي توضح أخطاء تلك السياسة إلى السلطان، ويسهلون وصول المعلومات التي تحفزه على الاستمرار في ممارسة سياسة الحسم العسكري، مع ما يتيح ذلك الخيار من بيئة خصبة للحصول على فوائد عديدة[٣]، وكان هؤلاء يعملون أيضاً على عرقلة تنفيذ أوامر السلطان التي تُلزم المختصين بإجراء بعض الإصلاحات الضرورية، أو إنشاء عدد من المشاريع التي يحتاج إليها أهل الولاية، وذلك خوفاً من أن تتأثر مصالحهم من جراء ذلك[٤].

وأما القسم الثاني من الرأي العام العثماني فكان يعارض السياسة العثمانية في اليمن أثناء فترة حكم السلطان عبدالحميد، ويمثل هذا القسم المعارضة ممثلة بجمعية الاتحاد والترقي، والجمعيات السرية الأخرى، فكانت المعارضة تستغل هذه القضية لانتقاد السلطان

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢٠/٥.

2. NEDIM, ARABISTAN, DA BIR OMUR,32.

3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٢/١٤٥ - غمضان، محمد حسين: رحلة اعيان اليمن إلى اسطنبول (مخطوطة) ٩.

4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٦٢/٢.

وسياسته الاستبدادية في مختلف الجوانب[١]، وبالرغم من أن الدولة قد ضيقت على الصحافة بشكل كبير، ومنعتها من تناول أي موضوع لا يتوافق مع سياستها، إلا أن العديد من الصحف العثمانية المعارضة كانت تصدر من خارج الدولة في لندن وباريس، وفي القاهرة التي كانت لا تخضع لسيطرة الدولة المباشرة[٢]، ومن تلك الصحف صحيفة الخلافة التي كانت تصدر في لندن وتعمل على متابعة أخطاء الدولة، وتغطية أخبارها في مختلف أنحاء البلاد، ومنها ولاية اليمن التي كانت تتابع أخبارها، وتعمل على توضيح الأخطاء التي ترتكبها في حق الأهالي، والنتائج السلبية التي كانت تترتب على استخدام القوة في حل مشاكلها[٣]، كما نشرت مجلة ملكية عدة مقالات كتبها حسن حسني[٤]، وعبدالغني سني بك اللذان كانا يعملان في اليمن تعرضا فيها لمختلف الجوانب في الولاية مثل الإدارة، والمحاكم، ومشروع السكة الحديدية، والحياة الاجتماعية، وغيرها، وانتقدا سياسة الدولة في تلك الجوانب مما تسبب في إصدار تعميم إلى مختلف الصحف بمنع نشر أي مقال لعبد الغني سني بك[٥] كما تم ذكره سابقاً.

وكانت أصوات زعماء المعارضة والصحف التابعة لها ترتفع لانتقاد سياسة الدولة في ولاية اليمن، ولم يكن ذلك حباً فيها أو رغبة في إصلاح أوضاعها وحل مشاكلها، ولكن كان في إطار معارضتها لسياسة السلطان عبدالحميد بشكل عام، وخدمة لأهداف المعارضة التي كانت تخفيها خلف الشعار الذي ترفعه للمطالبة بإعادة العمل بالدستور[٦]، وقد أكد ذلك استمرار الدولة في ممارسة نفس السياسة السابقة في اليمن، وتغيير زعماء المعارضة

---

1. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٥٨.
2. الحصري: البلاد العربية، ٩٣.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١/١٥.
4. حسن حسني: عمل مديراً للمطبعة في اليمن ورئيس تحرير لصحيفة صنعاء التي كانت تصدرها الولاية (يمن سالنامه سي،١٣١٤، ٢٥٣)
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٥ /٢٠.
6. انطنيوس: يقظة العرب، ١٧٦.

والصحف التابعة للجمعية وجهة نظرهم في حل مشاكل الولاية[1] بعد وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

وأما الرأي العربي العام قبل إعلان الدستور فكان اغلبه متعاطفاً مع أهل اليمن، ويدعو إلى أن تقوم الدولة بإعادة النظر في السياسة التي تمارسها في الولاية، ولكن في إطار الولاء التام للسلطان، وعدم الخروج عليه، وقد رأى البعض تجريم من خرج على السلطان، وظهر هذا الموقف في أراء عدد من الشخصيات العربية مثل الشيخ عبدالرحمن بن إلياس[2]، وفضل علوي[3] وغيرهما، كما ظهرت هذه المواقف أيضاً في رسائل العلماء والأعيان التي كانت تصل إلى الإمام يحيى يطالبونه فيها أن يتخلى عن معارضته للدولة، وإعلان ولائه للسلطان، والبعض منهم كان يدعوه إلى ترك المعارضة، والخروج من اليمن كما في رسالة الشيخ محمد المالكي[4].

وعندما وصل عدد من الوفود إلى مقر الإمام يحيى للتحاور معه حاولوا إقناعه بالتخلي عن تحريض الناس ضدّ الدولة، ومقابل ذلك قدمت له الوعد بالنظر في مطالبه، وخاصة في تغيير السياسة الخاطئة التي كان يمارسها موظفو الدولة مع الأهالي، وعندما كان الإمام يعرض وجهة نظره في حل مشكلة اليمن لم يكن يجد لدى الوفود المرسلة إليه قبولاً لها، بسبب عدم منحها تفويضاً لمناقشة وجهة نظر تخالف ما كانت تطرحه الدولة، وتحمله الوفود إلى الإمام[5].

لم يكن ذلك موقف العلماء فقط، ولكن كان موقف المثقفين أيضا، فقد نشرت مجلة المنار عدة مقالات تناولت ضرورة إصلاح وتغيير السياسة العثمانية في اليمن، مقابل دعوة

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١/١٥- أحمد، خليل إبراهيم: تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، جامعة الموصل، العراق، ٤٠٦.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٢/١٤٥.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-١/٢٩.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ١٧٠أ.
5. زبارة، أئمة اليمن، ٧٩.

الإمام يحيى إلى التهدئة، وترك التمرد والعودة إلى طاعة الدولة وإعلان الولاء للسلطان، ومنها مقال لرشيد رضا بعنوان (اليمن سبب فتنتها وإمام الزيدية فيها)[١]، ومقال لرفيق العظم بعنوان (البلاد السعيدة والسكة الحجازية)[٢]، كما تناولت الصحف العربية الأخرى مواضيع مماثلة[٣].

وقد حاولت مختلف القوى التي كان لها تأثير في ذلك الوقت حل مشكلة اليمن بطريقة سلمية في ظّل وجود مجلس مبعوثان، وحكم السلطان عبدالحميد، وكادت تلك الجهود أن تنجح ولكن وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم عرقل تلك الجهود، نظراً لأن الجمعية فرضت وجهة نظرها في هذا الموضوع التي تدعم الحل العسكري لمشكلة اليمن أولاً ثم بعد ذلك يتم النظر في الإصلاحات المطلوبة، وقامت معظم الصحف العثمانية بالترويج لهذه الفكرة، وإقناع الرأي العام العثماني بدعمها[٤]، من خلال قيام عدد من تلك الصحف مثل إقدام، وطنين، وسنجان، وزمان وغيرها بنشر مقالات، ومواضيع لكتّاب، ومفكرين مقربين من الاتحاد والترقي تثير الخلاف بين العرب والأتراك، إضافة إلى تبني تلك الصحف لوجهة نظر الدولة في التعامل مع قضايا اليمن، فقد كانت تدعو إلى معاملة الولايات العربية ومنها اليمن بنفس الطريقة التي تعامل فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا مستعمراتها، وكان معنى هذا أن تتحول المناطق العربية الخاضعة للسلطة العثمانية إلى مستعمرات[٥]، بعد أن كانت تلك المناطق وأهلها يعتبرون أنفسهم جزءاً من الدولة العثمانية، لأنها تمثل الخلافة الإسلامية[٦]، وقد تبنت صحيفة طنين هذا التوجه من خلال نشر مقال لرئيس تحريرها

---

1. العمري: المنار واليمن، ٦١.
2. العمري: المنار واليمن، ٦٤.
3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١١٠.
4. اباظه: الحكم العثماني، ٢٣٠، ٢٣١.
5. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٩٣.
6. العمري: المنار واليمن، ٢٧٤.

حسين جاهد دعا فيه إلى تبني مشروع استعماري يتم بواسطته التعامل مع ولاية اليمن[١]، كما نشرت صحيفة زمان عدة مقالات لأحد الضباط الذين عملوا في اليمن باسم مستعار (خليل حامد)، يدعو فيه إلى استخدام القوة في التعامل مع اليمن وحل مشاكله عن طريق الحسم العسكري، وتهجم في هذه المقالات على أهله[٢].

كما نشر رئيس تحرير صحيفة إقدام أحمد جودت مقالات أساء فيها إلى أهل اليمن وأشار إلى أنهم يحبون المال، ويضحون في سبيله بأي شيء، وقد أثار هذا المقال معظم العرب الموجودين في اسطنبول، وفي المدن العربية المختلفة، وخرجوا في مظاهرات احتجاجية في تلك المدن، ففي اسطنبول خرج العرب في مظاهرة وصلت إلى مقر الصدارة العظمى مطالبين بإغلاق الصحيفة وإحالة صاحبها إلى القضاء، وأرسل الشبان العرب في بيروت، ودمشق رسائل عديدة إلى المسئولين في اسطنبول للمطالبة باتخاذ إجراءات عقابية ضدّ الصحيفة بسبب أهانتها لأهل اليمن، وأدت تلك الجهود إلى إغلاق الصحيفة، وتغريم صاحبها مبلغاً من المال، ولكن بعد فترة عادت تلك الصحيفة إلى الصدور باسم (يني إقدام) إقدام الجديدة، وصدّرها مدير التحرير أحمد جودت بمقال اعتذر فيه عن ما بدر منه في حق اليمنيين في الصحيفة السابقة[٣].

كان للحملات الصحفية التي تتبناها الصحف العثمانية ضدّ اليمن تأثير كبير على الرأي العام العثماني، وبسبب ذلك انتشر شعور بأن أهل اليمن يكنون عداءً كبيراً للجنود والموظفين العثمانيين، وأنهم يعملون بكل الوسائل على قتلهم في أي مكان يمكن أن يتواجدوا فيه، وأصبح الرأي العام العثماني مقتنعاً بضرورة القضاء على تمرد الإمام يحيى والإدريسي أولاً، وبعد ذلك يمكن التفكير في إجراء الإصلاحات التي تحتاج إليها الولاية[٤]،

---

1. اباظه: الحكم العثماني، ٢٢٩.

2. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٩٥.

3. العمري: المنار واليمن، ٢٥٦.

4. EHILOGLU, ZEKI: YEMEN, DE TURKLER, KITABEVI, ISTANBL, 2001, 147.

وفي الوقت الذي انتشرت فيه هذه الأفكار بين العثمانيين كانت ولاية اليمن تعيش فترة هدوء بفضل وجود الوالي حسن تحسين باشا، وخلال تلك الفترة كان أتباع الإمام يحيى يتعاونون مع الموظفين والجنود العثمانيين في معظم الأحيان، مع وجود بعض المناوشات المحدودة بينهم، وكانت هذه الفترة من الفترات القليلة التي تمتعت فيها ولاية اليمن بالاستقرار والهدوء، وفتحت مجالاً واسعاً للحوار بين الطرفين[1]، وبالرغم من أن الحملات الواسعة التي كانت تتبناها الصحف العثمانية في اسطنبول ضدّ مشاريع الإصلاح في الولاية، إلا أن الوفود اليمنية التي وصلت إلى اسطنبول عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م وعام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م استطاعت عقد لقاءات عديدة مع مسئولين ومفكرين عثمانيين من مختلف الاتجاهات بما في ذلك أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وقد أبدى كل من تم مقابلتهم ترحيباً وتفهماً لقضايا اليمن[2]، وحتى أن وفد الإمام لم يشعر أنه وصل إلى اسطنبول ليمثل طرفاً معادياً للدولة، فقد لقي أعضاؤه الاحترام والتقدير من جميع المسئولين والمفكرين الذين قابلهم[3]، كما أن جميع المسئولين والمفكرين العثمانيين الموالين للعهد الدستوري لم يلتزموا بالسياسة التي تبنتها حكومتهم في اليمن خلال هذه الفترة، فقد ظهرت وجهات نظر مخالفه للسياسة الرسمية تدعم الاستمرار في الجهود السلمية لحل مشكلة اليمن، ومن المسئولين الذين تبنوا هذا الاتجاه حسين حلمي باشا الذي تولى عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٨م منصب وزير الداخلية وفي عام ١٣٢٨هـ/١٩٠٩م أصبح صدراً أعظم (رئيس الوزراء)[4]، وكذلك شيخ الإسلام حسني أفندي، ووزير المعارف عبدالرحمن شرف[5].

---

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٨.

2. غمضان: محمد حسين، رحلة اعيان اليمن إلى اسطنبول (خ) ١٨.

3. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٩٤، ٩٥.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-٣/٤٥.

5. IZET, AHMET : FERYADIM, NEHIR, ISTANBVL, 1992, 90.

وكان جمال الدين الخطيب أحد المفكرين العثمانيين قد نشر عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م رسالة على شكل كتاب مكون من ٣٥٠ صفحة موجهة إلى أعضاء مجلس المبعوثان، بعنوان (توجيه الأنظار إلى اليمن) قدّم فيه معلومات عن مختلف جوانب الحياة فيها، ورأى أن من الأجدى أن تبحث الدولة عن إيجاد حل سلمي لمشكلة اليمن، واستعرض أهم الأسباب التي تدفع اليمنيين إلى التمرد ضدها، وفي الأخير وضح وجهة نظره في الحلول السلمية الممكنة لحل تلك المشاكل[١]، وقد تبنى هذا الاتجاه عدد من الكتّاب، والمفكرين، والسياسيين العثمانيين من خلال إعلان ونشر آرائهم، ومواقفهم بواسطة الصحف، أو الكتب أو في مجلس المبعوثان.

وأما الرأي العام العربي فقد تغير موقفه نحو قضية اليمن بعد إعلان الدستور، عندما أحدثت سياسة الاتحاد والترقي تغيراً في تعامل الدولة العثمانية مع العرب، وساعدت هذه السياسية على انتشار الأفكار القومية التي كان يتبناها عبدالرحمن الكواكبي، ونجيب عزوري، وغيرهما من المثقفين العرب، والتي كانت تدعو إلى إنشاء إمبراطورية عربية، وكانت هذه الأفكار محدودة الانتشار في ظّل سياسة السلطان عبدالحميد الإسلامية، وبدا ذلك واضحاً في الصحف والمجلات العربية[٢]، فبعد أن كان محمد رشيد رضا رئيس تحرير مجلة المنار يدعو أهل اليمن إلى الالتزام بطاعة السلطان وترك التمرد، أصبح يطالب بمنح الولايات العربية ومنها اليمن حرية أكبر، ويطالب الدولة بتفهم وجهة نظر الإمام والتعامل معها بواقعية، ظهر ذلك من خلال المقال الذي نشره في المنار بعنوان (حل مشكلة اليمن وسائر جزيرة العرب)، طالب فيه أن تقر الدولة الإمام يحيى إماماً على أتباعه[٣].

---

1. الخطيب: يمنة استجلاب نظر.
2. أحمد: تاريخ الوطن العربي، ٤٠٧.
3. العمري: المنار واليمن، ٢٧٠.

كما كانت الصحف العربية تقوم بالرد على ما تنشره الصحف العثمانية من إهانات، وأكاذيب عن ولاية اليمن، وتقوم بتوضيح الظروف السيئة التي تعيشها مختلف الولايات العربية بما فيها اليمن تحت الحكم العثماني، وخيبة الأمل التي شعر بها العرب من السياسة التي اتخذتها الدولة في تعاملها معهم بعد إعلان الدستور. قامت بذلك مجلة المنار، وصحيفة الأهرام، والمؤيد في القاهرة، وصحيفة الرقيب البغدادية، وغيرها من الصحف العربية[1].

وكان للصحافة العربية تأثير واضح على الشباب العربي، ودفعهم للتفاعل مع القضايا التي كانت تهم الولايات العربية المختلفة في ظّل الحكم العثماني بعد إعلان الدستور، وظهر ذلك بوضوح في التعامل مع المقال الذي نشرته صحيفة إقدام العثمانية عن أهل اليمن كما تم ذكره سابقاً.

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٩٣-١١١- اباظه: الحكم العثماني ٢٣٠.

الفصل الثالث

صلح دعّان

وأثره على أوضاع ولاية اليمن

محاولات الصلح السابقة

لم يكن مبدأ التفاوض بين الدولة العثمانية والأئمة لأول مرة في عهد الإمام يحيى، إذ سبق ذلك محاولات عديدة لبدء التفاوض مع الإمام المنصور محمد حميد الدين بغرض إحلال السلم والأمن في الولاية، وكان أول اتصال بين الإمام المنصور والدولة العثمانية عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م في إطار التفاوض للوصول إلى صلح يخدم الطرفين[١]، وذلك بعد أن استطاع الوالي أحمد فيضي باشا فك حصار قوات الإمام المنصور لمدينة صنعاء عاصمة الولاية عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م ومطاردته لها حتى قفلة عِذَر[٢]، وعندما فشل في القضاء عليها، والقبض على الإمام، حسب توجيهات السلطان أرسل برقية إلى اسطنبول يوضح فيها أسباب فشله في تنفيذ تلك التوجيهات، منها بُعد المنطقة التي لجأ إليها الإمام، وتمتعها بتحصينات جيدة[٣]، فدفع ذلك الباب العالي إلى إعادة النظر في سياسته تجاه ولاية اليمن.

شعرت الدولة في هذه المرحلة بأن الإمام المنصور أصبح يشكل خطراً عليها بعد نجاحه في حصار مدينة صنعاء عاصمة الولاية، وفشل قواتها في القضاء عليه، فرأت من الضروري إيجاد طريقة أخرى للتفاهم معه، فقامت بإرسال وفدٍ مكون من العلامة محمد عمر الحريري[٤]، ومحمد مثنى الحسيني ياور السلطان عبدالحميد الثاني، وانضم إليهما من صنعاء القاضي أحمد يحيى الردمي[٥] لاستطلاع أوضاع الإمام المنصور، وأجرى أعضاء

---

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٧١.
2. قفلة عذر: من بلاد حاشد، مركز ناحية القفلة اتخذها الإمام المنصور مقراً له (المقحفي: معجم، ٥٢١).
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م٣-١٥/٥٠ - الواسعي: تاريخ اليمن، ٢٧١.
4. محمد عمر الحريري: ولد بحماه سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م انتقل إلى اسطنبول، ورأس الطريقة الصوفية ثم عاد إلى حماه شيخاً للزاوية الحريرية (صالحيه: سيرة الإمام المنصور: ٣٦٤/١).
5. أحمد بن يحيى الردمي: عالم اديب، نولى القضاء في العهد العثماني في عدة مناطق من اليمن ت: ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م (زياره: نزهة النظر، ١٦٤).

الوفد الحوار معه من خلال تبادل الرسائل بعد أن رفض مقابلتهم[1]، ولكن الحوار بين الطرفين في تلك الفترة بدا بلا جدوى، بسبب تمسك كل طرف بوجهة نظره، وانعدام الثقة بينهما، وقد أدى ذلك إلى توقف الحوار مع الإمام المنصور لفترة طويلة، إلا أن هذه المحاولة كانت تعدّ اعترافا من الدولة العثمانية به زعيماً للمقاومة يجب التخاطب معه إذا أرادت وقفها، وكان الهدف من وراء فتح باب الحوار والتفاوض مع الإمام محاولة احتوائه بأية طريقة لدفع شره عنها[2].

وفي عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م قدم الباب العالي للإمام المنصور بواسطة الوالي أحمد فيضي خيارات عدة، يختار أحدها إذا كان يرغب في العيش بسلام في ظل السلطة العثمانية وهي:

- إن كنت طالباً للرئاسة فاقترح ما تريد، وعلينا تحصيل ما نريد.
- إن كنت تريد الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر فمثلنا من يقول: هل من مزيد.
- إن كان قصدك المال، فنحن نعطيك فوق ما تؤمل وتريد.
- إن كنت تريد الاتصال بالذات الشاهانية، والاستقرار بجوارها فلك ذلك، وسوف تكون مقدماً في السرايا وجيهاً مكرماً أميناً معظماً مجلًلاً محترماً رئيساً للأشراف "الهاشميين" هناك.
- إن كنت تريد البقاء بمدينة صنعاء، موطن مولدك ومنشئك ومحل آبائك وأجدادك، فلك ذلك[3].

من خلال تلك الخيارات يمكن القول أن الدولة العثمانية كانت تتعامل مع الإمام كأنه صاحب قضية شخصية يمكن معالجتها، والتعامل معه من خلال الخيارات التي طرحتها عليه، وتجاهلت أن الإمام صاحب قضية عامة تهم معظم أهل الولاية، وأن ظهوره أتى استجابة للظروف التي فرضتها الإدارة العثمانية على الأهالي، من خلال الممارسات السيئة لبعض موظفيها، وتجاهل الدولة لمشاكلهم[4].

---

1. صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ٣٦٤/١.
2. الوزير، زيد بن علي: الطريق إلى اتفاقية دعّان، مجلة المسار، العدد ٣ خريف ٢٠٠٥م، ٧.
3. الوزير، زيد بن علي: الطريق إلى اتفاقية دعّان، مجلة المسار، العدد ٣ خريف ٢٠٠٥م، ٢٥.
4. صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ٦٨/١.

دارت الرسائل المتبادلة بين الإمام والباب العالي حول موضوع الخلافة وأحقية السلطان فيها، ومحاولة إقناعه بترك التمرد، والانضمام إلى الدولة، مع تجاهل المشاكل التي تواجه الأهالي الذين يمثلهم[1]، وأما الإمام فكان يركز في رسائله على حقه في الإمامة مستمداً شرعيته من نسبه المتصل بآل بيت رسول الله، وتفرد أبائه وأجداده بحكم اليمن فترة طويلة مع الحرص على تحييد السلطان عن أي انتقاد، أو مسئولية حيال ما يحدث في اليمن من مشاكل، وتحميل ذلك للموظفين العثمانيين في الولاية[2]. استمرت المفاوضات بين الطرفين من خلال تلك الرسائل، ولكن هذا الأسلوب لم يحرز أي تقدم في المفاوضات بين الطرفين، واستمر الوضع على ما هو عليه إلى أن توفي الإمام المنصور عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.

بعد أن تولى الإمام يحيى الإمامة في اليمن خلفاً لأبيه الإمام المنصور، حقق انتصارات ملموسة على الإدارة العثمانية، مستفيداً من الظروف التي كانت قائمة في ظّل حكم الوالي عبدالله باشا الذي تميزت إدارته بالضعف وعدم القدرة على التعامل مع مشاكل الولاية، أو معالجة أوضاعها التي ازدادت سوءاً، وقد استطاع الإمام يحيى عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م أن يعقد اتفاقاً مع الإدارة العثمانية بعد أن شدد حصاره على مدينة صنعاء عاصمة الولاية، وتمكن بذلك من دخول المدينة، وخروج العثمانيين منها بطريقة سلمية[3].

فرضت الانتصارات التي حققها الإمام يحيى في الميدان على الدولة العثمانية فتح باب التفاوض معه، في محاولة منها لعقد صلح ينهي المواجهة القائمة بين الطرفين. وكان الإمام يحيى أكثر انفتاحاً من والده المنصور في مجال التفاوض، ففي الوقت الذي كان الإمام المنصور يرفض مقابلة أي مندوب عثماني يرغب في الوصول إليه[4]، كان الإمام يحيى لا يمانع في مقابلة أي شخص يأتي من قبل الدولة، ففي أثناء حصاره لمدينة صنعاء عام

---

1. الوزير: زيد بن علي: الطريق إلى اتفاقية دعّان، مجلة المسار، العدد ٣ خريف ٢٠٠٥م، ٢٥، ٢٦.
2. صالحيه: سيرة الإمام المنصور، ١٥٣/١.
3. زبارة: أئمة اليمن، ١٨.
4. الوزير: زيد بن علي، الطريق إلى اتفاقية دعّان، مجلة المسار، العدد ٣ خريف ٢٠٠٥م، ١٥.

١٣٢٣هـ/١٩٠٥م وافق على مقابلة وفد يمثل الإدارة العثمانية لمناقشة عقد اتفاق بين الطرفين لإنهاء الحصار[١]، ويعتبر هذا الاجتماع أول مفاوضات مباشرة جرت بينهما توصلا من خلالها إلى عقد صلح يتم بموجبه خروج العثمانيين من مدينة صنعاء مع عائلاتهم سالمين، وتسليم المدينة للإمام يحيى، وقد ذكرت إحدى مواد هذا الاتفاق إحالة مطالب الإمام الرئيسة، لإقامة علاقة سلمية مع الإدارة العثمانية إلى السلطان العثماني للبت فيها[٢].

وكانت أول مرة يعلن فيها الإمام مطالبه عندما ضّمنها إحدى رسائله التي بعث بها إلى السلطان عبدالحميد، وقد ذكر هذه المطالب، والشروط المؤرخ زبارة في كتابه أئمة اليمن، ويمكن أن تكون هي المطالب نفسها التي أحالها الاتفاق الموقع بين الإمام يحيى ووالي اليمن توفيق باشا عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م إلى السلطان للبت فيها. ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

- أن تكون الأحكام بموجب الشريعة الإسلامية.
- أن يرجع عزل، وتعيين القضاة، وحكام الشرع إلى الإمام.
- أن تكون معاقبة الخونة، والمرتشين منوطة بالإمام.
- تخصيص رواتب كافية للحكام والمأمورين، حتى لا تدفعهم الحاجة لأخذ الرشوة.
- إحالة الأوقاف إلى عهدة الإمام، لإحياء المعارف في البلاد.
- إقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين واليهود، كما أمر الله، وأجراها رسوله، والتي أبطلها الموظفون العثمانيون.
- أخذ العشر من المزروعات التي تُسقى من الأمطار، وأما التي تُسقى عن طريق الآبار فيؤخذ منها نصف العشر، والأراضي التي تغل مرتين أو ثلاث فيؤخذ عنها نصف العشر أو ربعه. ويؤخذ من البقر، والغنم النصاب الشرعي، ويرفع ما سوى ذلك من التكاليف.

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ١٨.

2. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMININ, 341.

- يتم جباية الأموال الوارد ذكرها بواسطة مشايخ البلاد تحت إشراف مأموري الدولة.
- تُعفى عشائر حاشد[1]، وخولان، والحدا[2]، وأرحب من التكاليف الرسمية.
- يُسلم كلّ طرف من يلجأ إليه من أتباع الطرف الآخر.
- أن لا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين.
- إعلان العفو العام في البلاد حتى لا يسأل أحد عن ماضيه.
- أن تشمل أحكام المواد السابقة ذكرها صنعاء، وتعز، وملحقاتهما.
- أن لا تتدخل الحكومة في شئون آنس، ولا يعارض أحد الإمام في تعيين الموظفين في هذا القضاء نظراً لفقر أهله، وقلة حاصلاته.
- أن تكون المحافظة على هذه البلاد من التدخلات الأجنبية راجعة للدولة[3].

تعتبر هذه المطالب والمقترحات التي من المحتمل أن الإمام يحيى أرسلها إلى اسطنبول عام ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م أول إعلان لوجهة نظره لحل المشكلة القائمة مع العثمانيين خلال حكمهم الثاني لليمن، كما يمكن اعتبارها مسودة أولية لعقد صلح بين الطرفين، ويمكن إيجاز أهم الملاحظات على هذه المقترحات فيما يأتي:

- إن الإمام كان يتحدث باسم أهل اليمن المتضررين من الإدارة العثمانية، وليس باسمه الشخصي، وكانت مطالبه عامة وليست خاصة.
- تحديد النطاق الجغرافي للأماكن التي يريد أن تخضع له، وهي منطقة صنعاء وملحقاتها، ومنطقة تعز وملحقاتها.
- القبول بالبقاء تحت السيادة العثمانية من خلال ترك الشئون الخارجية لها.
- لم تتطرق تلك البنود إلى فكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية، ولكن معظمها أكدت على رغبة الإمام يحيى البقاء تحت سيادتها، والتعامل مع موظفيها.

---

1. حاشد: قبيلة حاشد من القبائل الكبيرة في اليمن وتسكن منطقة واسعه في شمال صنعاء (الحجري: مجموع، ٢١١/١)..
2. الحدا: منطقة واسعة في محافظة ذمار تسكنها قبيلة الحدا (الحجري: مجموع، ٢٤٦/١).
3. زبارة: أئمة اليمن، ٧٨.

إن المواجهات العسكرية بين الطرفين لم تتأثر بفتح باب التفاوض بين الإمام يحيى والدولة العثمانية[1]، وكان وجود أحمد فيضي في اليمن كوالي بالوكالة من الأسباب التي ساهمت في عدم تهدئة الأوضاع، واستمرار الحرب بين الطرفين، بالرغم من توسع المفاوضات عن طريق الرسائل المتبادلة بين العثمانيين والإمام، أو بين الإمام وبعض الشخصيات الأخرى، أو عن طريق الوفود التي كانت تصل إلى ولاية اليمن، أو تذهب إلى اسطنبول[2]، ومن هذه الوفود، الوفد الذي ضم محمود نديم معاون والي اليمن، والعلامة محمد حسن دلال وقد وصل إلى الإمام وهو في صنعاء عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، لمناقشة إمكانية عقد صلح معه، ولكن المقترحات التي حملها الوفد إليه لم تلبّ طموحاته فرفضها، وأكد للوفد على تمسكه بالمقترحات التي سبق أن أرسلها إلى السلطان بواسطة الوالي توفيق باشا[3]، وكان قد سبق هذا اللقاء تبادل رسائل عديدة بين الإمام يحيى ومحمود نديم ومحمد حسن دلال[4]، وقد فشلت تلك الجهود في عقد صلح مع الإمام، بسبب وصول أحمد فيضي باشا إلى الولاية على رأس جيش كبير لإخراج الإمام من مدينة صنعاء.

وبعد انكسار الجيش العثماني أمام أبواب مدينة شهارة، والهزائم التي لحقت به بعد ذلك، تراجعت فكرة الحسم العسكري للتمرد الذي يتزعمه الإمام يحيى، وعادت من جديد فكرة التفاوض[5]، وأوعزت الدولة لشريف مكة علي بن عبدالله عون بإرسال وفد إليه، لاستطلاع رأيه في الصلح معها، فقام بإرسال وفد إلى اليمن حاملاً رسالة إلى الإمام عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م ضم الشريف حمزة بن عبدالله الحسن، والشيخ عبدالرحمن بن إلياس، وطالبه الشريف بالعودة إلى طاعة السلطان، وترك التمرد على الدولة، وضمن له الإقامة في

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٠٣.
2. زبارة: أئمة اليمن، ١٠٢-١١٠.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ف ٩٥ أ.
4. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٨٧ ب.
5. ممدوح: مفتاح يمن ، ٢٧.

أي مكان يريده، ومكث الوفد أياماً عدة في حصن سعدان بالأهنوم[١] تحاور خلالها مع الإمام، ورجاله حول ما تريد الدولة منه، وما يريد هو من الدولة، وقد غادر الوفد حاملاً رسالة جوابية من الإمام إلى الشريف توضح وجهة نظره فيما جاء في الرسالة التي وصلت إليه صحبة الوفد[٢].

وبعد عدة أشهر من تبادل الرسائل مع المسئولين في اسطنبول، وفي الولاية وصل إلى مدينة ريدة[٣] وفد من الإدارة العثمانية، لمقابلة الإمام برئاسة محمود نديم معاون الوالي ضم محمد باشا، والعلامة قاسم بن حسين العزي[٤]، والعلامة عبدالله بن علي عبدالقادر[٥]، وأجرى الوفد مفاوضات مع مندوبي الإمام تتعلق بشأن عقد صلح بين الطرفين، وخرجت هذه المفاوضات بمؤشرات إيجابية، ولكن سرعان ما فشلت تلك الجهود، وقد حمّل مندوبو الإمام الوالي بالوكالة أحمد فيضي المسئولية عن فشل هذه المحاولة، بسبب عدم رغبته في إتمام أي اتفاق مع الإمام، واستمرار دعمه للحرب في الولاية[٦].

وفي محاولة أخرى من الباب العالي لتهدئه الأوضاع في الولاية أرسل وفداً إلى اليمن مكوناً من شخصيات عثمانية كبيرة برئاسة العلامة محمود اسعد افندي[٧]، وعضوية الفريق ثابت باشا، والفريق هادي باشا، والامرالاي أحمد بن محمد الخباني يساور السلطان

---

1. الأهنوم: منطقة واسعة في الشمال الغربي من مدينة صنعاء وأهم مدنها شهارة، وتتبع محافظة حجة (الحجري: مجموع، ٩٥/١)..
2. زباره: أئمة اليمن، ٧٩.
3. ريدة: مدينة صغيرة من مدن محافظة عمران شمالي صنعاء (الحجري: مجموع، ٣٧٤/١)..
4. قاسم بن حسين العزي أبو طالب: مولده بالروضة عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، عالم حافظ، عمل مع الاتراك وكان على علاقة جيدة مع الإمام يحيى، وشارك في صلح دعان بين الطرفين وتولي عدة اعمال منها ناظر الأوقاف، توفي ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م (زباره: نزهة النظر، ٤٧٦).
5. عبدالله بن علي عبدالقادر شرف الدين: عالم ولد عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، عمل مع الأتراك وكان عضو مجلس إدارة الولاية، وذهب إلى اسطنبول ضمن الوفد الذي ارسله أحمد فيضي، وسعى بالصلح بين الإمام يحيى والعثمانيين، توفي عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م (زباره: نزهة النظر، ٣٨٤).
6. ممدوح: يمن قطعة سي، ١١٠.
7. محمود أسعد افندي: تولى منصب شيخ الإسلام عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

عبدالحميد، وعدد من المسئولين العثمانيين، وكانت المهمة الرئيسة للوفد طمأنة الأهالي، وإظهار رغبة الدولة في حلِّ مشاكل الولاية المختلفة بطريقة سلمية، ولم تقتصر مهمة الوفد على الحديث مع الإمام، ولكن كان خطابه موجهاً إلى كافة أعيان اليمن من خلال رسائل بعث بها إليهم تضمنت عدة نقاط من أهمها:

- إطلاق كافة السجناء.

- إعفاء أهل الولاية من الديون المتبقية "البقايا" على ذمتهم للدولة من السنوات السابقة حتى عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م.

- طلب قدوم عدد من علماء وأعيان، ومشايخ الولاية إلى عاصمة الدولة "اسطنبول" للقاء السلطان عبدالحميد، ومناقشة مشاكل ولاية اليمن معه.

وكان الوفد قد كلف الحاج عبدالرحمن بن سعد الدين الزبيري(*) بحمل رسالة إلى الإمام توضح مهمة الوفد[٢]، ولكن عندما تم اختيار الشخصيات التي ذهبت إلى اسطنبول لمناقشة قضايا، ومشاكل الولاية مع مسئولي الدولة، ومقابلة السلطان بحسب طلب الباب العالي، تم تجاهل الإمام، ولم يُطلَب منه إرسال من يمثله في هذا الوفد.

ويبدو أن الهدف الأساسي للوفد العثماني كان محاولة لإيجاد شخصية أو قوة محلية يمكن أن تتعامل معها الدولة بدلاً عن الإمام يحيى، الذي أدركت بأنه لن يخضع للشروط التي تضعها، لعقد صلح يحل مشاكل الولاية.

وفي عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م غادر الوفد اليمني إلى اسطنبول استجابة لطلب الباب العالي، وقد تكون من عدد من العلماء والأعيان والمشايخ الذين يمثلون مختلف مناطق ولاية اليمن، ولم يضم الوفد أية شخصية معروفة بمعارضتها للدولة، ولكن كان معظم أعضائه من الشخصيات التي تعمل مع الإدارة العثمانية أو التي تعرف بصداقتها أو خدماتها للدولة،

---

1. لم أجد له ترجمة في كتب التراجم التي بين يدي.*

2. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٨٤، ٨٥.

وقد وصل عدد أعضاء الوفد إلى "٤٨ فرداً"[١]، ويبدو أن والي اليمن بالوكالة أحمد فيضي كان له دور كبير في تشكيل الوفد، واختيار أعضائه.

وكان الهدف من دعوة هذا العدد الكبير من علماء، وأعيان، ومشايخ اليمن هو معرفة حقيقة دعوة الإمام، والأهداف الحقيقة التي كان السلطان عبدالحميد يشك بأنه يخفيها وراء دعوته، والتأكد من صدق الأخبار التي كانت تشير إلى رغبته بالوصول إلى منصب الخليفة، وكذلك معرفة حجم التأييد الذي يحظى به لدى أهل اليمن، ومحاولة الحصول على تأييد أعضاء الوفد الذي يمثل مختلف الشرائح الاجتماعية للحلول والمقترحات التي تطرحها الدولة لمعالجة قضايا ومشاكل الولاية[٢]، كما كانت الظروف الداخلية للدولة لا تساعد على المغامرة بالدخول في حرب جديدة في مكان بعيد كاليمن.

وكان معظم أعضاء الوفد من الشخصيات البارزة، والتي تحظى باحترام الناس، وتقديرهم بالرغم من أن غالبيتهم من المقربين من أحمد فيضي، أو من الموظفين في الولاية، ولكن كان لهم وجهة نظر واقعية لمعالجة قضايا ومشاكل الولاية[٣]، ومما ذكرته بعض المراجع عن هذا الوفد أن أعضاءه كان همهم الأول هو تقديم الطلبات الشخصية للسلطان، وعدم التطرق للقضايا العامة التي تهم الولاية وأهلها[٤]، بيد أن هذا الطرح لم يكن دقيقاً، فقد ذكر العلامة محمد حسين غمضان[٥] في ذكرياته عن رحلة الوفد إلى اسطنبول بأن شاكر باشا أحد المرافقين للوفد اخبرهم بأن من كان لديه من أعضاء الوفد طلب خاص يرغب بتقديمه إلى السلطان عليه أن يقدمه إليه "إلى شاكر باشا"، وهو بدوره سوف يقدمه للسلطان، وقد تم تلبية معظم تلك الطلبات[٦].

---

1 .BEO:YPRK. MYD 26/88.

2. غمضان، محمد حسين: رحلة أعيان اليمن إلى اسطنبول، (خ)، ٢، ٣، ٩.

3. زباره: أئمة اليمن، ١٠٩.

4. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٨٦.

5. محمد حسين غمضان: عالم ورع كريم درس على يد عدد من علماء صنعاء، مولده عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م زار اسطنبول ضمن الوفد الذي أرسله أحمد فيضي، توفي عام ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م (زباره: نزهة النظر، ٥٢٢).

6. غمضان: رحلة أعيان اليمن، ٧.

وعندما كان الوفد ينتظر مقابلة السلطان، لمناقشة قضايا ومشاكل ولاية اليمن وصل إليهم ثابت باشا، وهادي باشا اللذان كانا ضمن الوفد الذي وصل إلى اليمن سابقاً، واخبراهم بأنهما عرضا تلك القضايا والمشاكل على السلطان، وتم مناقشتها معه، ولم يعد من الضروري عرضها عليه مرة أخرى أثناء مقابلتهم له، وأن على الوفد إعداد لائحة تتضمن وجهة نظر أعضائه في ذلك، وسوف يتم رفعها إلى السلطان[1]، وكان الأسلوب الذي تعامل به شاكر باشا، وهادي باشا مع أعضاء الوفد يعتبر منعاً لهم- بأسلوب مهذب- من طرح وجهة نظرهم فيما يحدث في الولاية أمام السلطان، ويبدو أن وجهة نظر الوفد كانت قد تسربت إلى الحاشية، ولم يرغب هؤلاء بوصولها إلى السلطان، وبعد ذلك قام أعضاء الوفد اليمني بإعداد لائحة مكونة من اثنتين وعشرين مادة توضح آرائهم في معالجة أوضاع الولاية، وتم رفعها إلى السلطان، وفي الوقت الذي كان ينتظر السماح له بمناقشة تلك المواد مع المسئولين في الدولة وصل إليهم الشيخ أبوالهدى الصيادي وسألهم عن حقيقة الإمام يحيى، ولم يتطرق إلى اللائحة التي أعدها الوفد، ولكنه طلب منهم القيام بنصح الإمام بترك المواجهة مع الدولة، والعودة إلى طاعة السلطان، وإذا أراد أن تدفع له الدولة مرتباً مقابل ذلك فسوف تقوم بدفعه، وإذا أراد مغادرة الولاية فإنها على استعداد لتوفير مكان له في صنعاء، أو في المدينة المنورة، أو في أي مكان يريده، وبعد مدة وصل إليهم محسن بك وسألهم عن الملتزمين، ولم يحدث بعد ذلك أي شيء في هذا الموضوع إلى أن سمح لهم السلطان بمقابلته[2].

يتضح مما سبق حقيقة الدور الذي كانت تلعبه حاشية السلطان حيال قضايا، ومشاكل ولاية اليمن، وتحكمها بالمعلومات التي تصل إليه عن هذا الموضوع، فقد سيطرت على تحركات الوفد، ومنعته من توضيح وجهة نظره فيما يجري في الولاية، حيث يبدو أنها كانت مخالفة لرغباتهم، فحالوا بين الوفد والسلطان، كما منعوهم من عرض وجهة نظرهم

1. غمضان: رحلة أعيان اليمن، ٩.

2. صالحيه، عشرة سنوات من سيرة الإمام،٩١/١- غمضان: رحلة أعيان اليمن، ٩.

عليه مباشرة، وكان الشيخ أبوالهدى الصيادي قد جاء إليهم، لتحديد ما يريد أن يسمعه منهم دون أن يسمح لأعضاء الوفد بمناقشة ذلك معه. وهذه الزيارة المفاجئة لأبي الهدي تعتبر إشارة واضحة إلى عدم الموافقة على اللائحة التي أعدها الوفد. وكانت تصرفات الحاشية مع أعضاء الوفد قد انعكست على لقائهم بالسلطان الذي تم تأجيله عدة مرات دون سبب واضح.

اقتصرت مقابلة السلطان لأعضاء الوفد على تبادل كلمات المجاملة بين الطرفين، وخلالها أشار السلطان إلى أن الهدف الرئيس من دعوتهم هو معرفة حقيقة الأوضاع في الولاية، وإظهار حسن نيته واهتمامه بما يجري فيها، والتأكيد على أن الإمام قد خرج على الدولة، ووجب عليها شرعاً وقانوناً تأديبه، وأخبرهم بأنه قد شكل لجنة من بعض المسئولين في الدولة لوضع حلول لمشاكل الولاية، في مختلف الجوانب. وفي نهاية المقابلة منحهم الهدايا والأوسمة دون أن يسمح لهم بالحديث في أي موضوع آخر[١]، وغادر الوفد مدينة اسطنبول عائداً إلى اليمن بعد أن مكث فيها شهرين لم يستطع خلالها مناقشة أوضاع الولاية مع أي مسئول في الدولة[٢]، وقد شعر السلطان عبدالحميد بأن أعضاء الوفد ليس لهم دراية بأهداف الإمام ومطالبه لحل مشكلة الولاية، ووقف تمرده على الدولة، وهذا يؤكد أنه لم يطلع على اللائحة التي أعدها أعضاء الوفد ورفعت إليه[٣].

وعندما وجد الباب العالي أن مجيء الوفد اليمني إلى اسطنبول لم يحقق الأهداف التي كان يتوقع تحقيقها من تلك الزيارة، عاود الاتصال بالإمام يحيى عن طريق إرسال وفد يضم عدداً من علماء مكة والمدينة المنورة في محاولة جديدة لإقناعه بترك التمرد، والخروج من اليمن، وبالرغم من استقبال الإمام للوفد بحفاوة كبيرة، واحترام شديد إلا أنه لم يتنازل عن مواقفه السابقة في هذا الموضوع، وأرسل الإمام صحبة الوفد جواباً على رسالة شريف مكة فنَّد فيه ما جاء في رسالته، وأكد على مواقفه الثابتة التي سبق إشعار الدولة بها[٤].

---

1. غمضان: رحلة أعيان اليمن، ١٦، ١٧.
2. غمضان: رحلة أعيان اليمن، ١٨.
3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٩٠/١.
4. زباره: أئمة اليمن، ١١٠.

ونتيجة لفشل تلك المحاولات في إيجاد حل لمشكلة الولاية، أرسل الصدر الأعظم كامل باشا رسالة إلى الإمام يحيى، يطلب فيها إرسال مندوبين عنه إلى اسطنبول، لمناقشة مشاكل اليمن، وأعطى الصدر الأعظم في رسالته الأمان للذين سوف يأتون إلى اسطنبول، وضمان عودتهم سالمين إلى وطنهم[١].

وقد ناقش الإمام يحيى طلب الصدر الأعظم مع معاونيه ووافق الجميع على الاستجابة لهذا الطلب، وتم تكليف القاضي سعد بن محمد الشرقي[٢]، برئاسة الوفد وعضوية العلامة عبدالله بن إبراهيم، والعلامة محمد بن أحمد الشامي، ورافق الوفد عبدالله بن حسين المتوكل، ومحمد عبدالله الشرفي من المنفيين سابقاً إلى جزيرة رودس[٣].

وصل وفد الإمام إلى اسطنبول في ١٧ محرم عام ١٣٢٧هـ/١٠ فبراير ١٩٠٩م[٤] في ظلِّ رغبة جادة للدولة في إيجاد حلول مناسبة لمشاكل الولاية وإنهاء تمرد الإمام يحيى بطريقة سلمية، فرضتها الظروف التي واكبت إعادة العمل بالدستور العثماني عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م الذي سمح لقوى أخرى بالظهور إلى جانب السلطان تتبنى أفكار مختلفة في التعامل مع مشاكل الولايات، وقد دعم هذا الاتجاه عدد من المسئولين في الدولة، ومنهم الصدر الأعظم كامل باشا، وهو الذي تبنى الطلب من الإمام في إرسال وفد يمثله إلى اسطنبول، ليتحاور معه[٥]، ووزير الداخلية حسين حلمي باشا والي اليمن الأسبق، الذي كان قد قدَّم لائحة للسلطان عبدالحميد وضح فيها أسباب تردي الأوضاع في الولاية، والمعالجات المقترحة لهذه الأوضاع، ويعتبر من الشخصيات المتعاطفة مع اليمن، وممن

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) ،م٣-١/١٧.
2. سعد بن محمد الشرقي: عالم ومؤرخ كان مولده عام ١٣٥٠هـ/١٨٣٤م أخذ العلم عن علماء صنعاء، رافق الإمام المنصور والإمام يحيى، وتولى في عهديهما عدة أعمال، وشارك في معارك عديدة ضدّ الأتراك، توفي عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م (زباره: أئمة اليمن، ٣٥٨/١).
3. الشرقي: ليله خلع السلطان، ٢٩.
4. الشرقي: ليله خلع السلطان، ٤٠.
5. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ١٠٧.

يتمنون لأهله الخير والسلام، وأثناء وجود وفد الإمام في اسطنبول تم تعيينه صدراً أعظم بدلاً عن كامل باشا[١]. وأما الشخصية الثالثة التي كان لها دور في تأييد وتشجيع عقد اتفاق سلمي بين الدولة والإمام، فهو وزير الحربية رضا باشا، وهو ممن ساهم في عقد اتفاق مع الإمام يحيى عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م[٢]، وقد حظي الوفد بحفاوة كبيرة، واحترام شديد من كلّ المسئولين، والشخصيات العامة التي قابلها في اسطنبول، ووجد لديهم تفهماً لقضية اليمن[٣].

كان الوفد يحمل رسالة من الإمام إلى الصدر الأعظم، شرح فيها موقفه من الصلح مع الدولة، وكلّف أعضاء الوفد بتقديم الإيضاحات اللازمة لتوضيح هذا الموقف[٤]، ولذلك قدم الوفد لائحة مكونة من ثماني نقاط توضح وجهة نظر الإمام في حلّ مشكلة اليمن بشكل موسع، كما تضمنت اللائحة أيضاً وجهة نظر أعضاء الوفد، ومن أهم نقاط اللائحة ما يأتي:

- تفضيل عدم بقاء الوالي بصحبة عدد من أفراد الجيش في مدينة صنعاء خوفاً من حدوث مشاكل بينهم وبين أهل المناطق المجاورة للمدينة.

- نظراً لأن معظم سكان قضاء إب من ذي محمد، وذي حسين، وخولان، ونهم وحاشد، ولا يمكن لهم ترك المنطقة فيفضل إناطة أمرهم بالإمام.

- قضية التابعية، والمتبوعية "العلاقة بين الإمام والدولة" يمكن دراستها بحكمة وسياسة، لأنه إذا تم التصريح بها للعامة، فيمكن أن يقدم الفقهاء على عزل الإمام، وتعيين غيره فيؤثر ذلك على الاتفاق.

- إصدار إرادة سنية يتم بموجبها إعفاء الأهالي من التكاليف الرسمية لمدة معلومة، وبعد ذلك يتم تحديد المبلغ الذي سوف يدفعه الإمام للدولة من الأعشار.

---

1. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٦٥.

2. TEVFIK: BIR DEVLET ADAMININ, 340.

3. الشرقي: ليلية خلع السلطان، ٣١.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-٢/١٤٦.

- توسيع مدة الامتياز المقدم للإمام، حتى يستطيع معالجة المواضيع التي تهم الأهالي، لضمان ولائهم للسلطان.

- إصدار الأمر بإجراء الأحكام في الولاية وفق الشريعة الإسلامية، ويتم تعيين القضاة في المناطق الزيدية من الزيديين، وفي المناطق الشافعية من الشافعيين.

وقد وقع على هذا المقترح أعضاء الوفد الثلاثة القاضي سعد بن محمد الشرقي، والعلامة عبدالله بن إبراهيم، والعلامة محمد بن أحمد الشامي[١].

على ضوء ذلك شكّل حسين حلمي باشا بعد تعيينه صدراً أعظم لجنة لدراسات تلك المقترحات، وكلفها بإعداد لائحة تستوعب مختلف وجهات النظر، وبعد أن أنجزت اللجنة عملها رفعت باللائحة التي أنجزتها إلى الصدر المذكور الذي بدوره أحالها إلى مجلس المبعوثان لدراستها والموافقة عليها[٢]، وقام مجلس المبعوثان بتشكيل لجنة خاصة لدراسة هذه اللائحة، وحظيت بمناقشات واسعة شارك فيها إلى جانب أعضاء اللجنة عدد كبير من أعضاء المجلس، وكذلك عدد من أعضاء وفد الإمام[٣]، وكان قد ظهر خلاف بين ممثلي اليمن في مجلس المبعوثان حول هذه اللائحة، وعندما وصلت هذه المعلومات إلى أسماع وفد الإمام اقترح رئيس الوفد القاضي سعد محمد الشرقي على الأمرالاي محمد الخباني بأن يجمع أعضاء الوفد، وممثلي الولاية في المجلس، وعلى رأسهم النائب طاهر رجب، وذلك لإتاحة الفرصة للجميع لمناقشة التباين في وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، والاتفاق على مقترحات مناسبة تساهم في حلِ مشكلة الولاية، وتساعد على تمرير اللائحة المذكورة في مجلس المبعوثان، وبالفعل جرى حوار جاد بين أعضاء الوفد، وأعضاء المجلس من اليمنيين في هذا اللقاء، واستطاع الحاضرون الخروج برؤية مشتركة بالنسبة للائحة المعروضة على المجلس، وقدم النائب طاهر رجب الدعوة لأعضاء وفد الإمام

1. BEO:Y,E.E 86-34/3379.- انظر ملحق رقم (٦).

2. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٧٠.

3. MECLISI MEBUSAN, C. 3, 1325. 335.

للمشاركة في اجتماعات اللجنة المكلفة بدراسة اللائحة المذكورة، واستطاع أعضاء الوفد تسوية الخلافات التي كانت قائمة داخل اللجنة، ومنها قضية تسمية الولاية[1]، وبعد ذلك رفعت اللجنة نتائج عملها إلى مجلس المبعوثان ومن أهم مقترحاتها:

- تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين بحيث تضم الولاية الأولى القسم الجبلي (عمران- مسور حجة- الطويلة – ذمار – يريم- آنس). والولاية الثانية تضم بقية المناطق.

- الولاية الأولى يتم تعيين يحيى حميد الدين والياً عليها، وأما الولاية الثانية فتختار الدولة شخصاً مناسباً لتعيينه والياً عليها.

- يتم تفويض المسئولين في الولايتين بالإشراف على الشئون الإدارية فيهما وفق الشريعة الإسلامية، وكذلك اختيار القضاة، وأفراد الجندرمة المحليين، وتقوم الإدارة في الولايتين بتعيين الموظفين، والمسئولين في الأقضية والنواحي، وكذلك القضاة على أن يتم إرسال الأسماء المختارة إلى مركز السلطنة للموافقة عليها.

- الأموال التي يتم تحصيلها في الولايتين تصرف داخلهما، وإذا وُجِدَت زيادة يتم إرسالها إلى اسطنبول.

- يتم نقل مركز الجيش العثماني من صنعاء إلى مناخة مع إبقاء عدد كاف من الجنود فيها، ويحال الإشراف على الأمن إلى قائد مقتدر، وللمحافظة على الأمن في تهامة يتم إبقاء عدد كاف من الجنود فيها.

- يقدم المسئولون في الولايتين ميزانيات منفصلة سنوياً إلى عاصمة الدولة تبين مقدار مصروفاتهما، وجوانب الإنفاق[2].

إن هذا المشروع لم يصل إلى الإمام يحيى، حتى يبدي رأيه فيه، ولا يبدو أن الإمام كان سيوافق عليه، على الرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحها المشروع له، لأن تلك

---

1. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٨٩، ٩٨.

2. MECLISI MEBUSAN, C.3, 1325,335.

الصلاحيات كانت محكومة بالقوانين، والأنظمة العثمانية المعمول بها في مختلف الولايات، وكان الإمام سوف يصبح موظفا عثمانياً تقوم الدولة بتعيينه، ويمكن لها عزله متى أرادت، والاستثناء الوحيد في المشروع هو الموافقة على العمل بالشريعة الإسلامية في القضاء. وأما أهم ما جاء فيه فهو تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين بصلاحيات متساوية.

وفي أثناء مناقشة هذا المشروع في مجلس المبعوثان الذي كان قد حظي بموافقة مجلس الوزراء، والعديد من المسئولين في الدولة[١]، تم تعيين طلعت باشا وزيراً للداخلية فأسرع إلى المجلس المذكور وطلب سحب المشروع، وبذلك تراجعت الجهود السلمية لحلَ مشكلة اليمن، وأيدت الحكومة الجديدة إرسال قوات إضافية إلى الولاية لحسم تمرد الإمام يحيى بالقوة[٢].

ولكن تصرف الحكومة لم يقض على الجهود السلمية بشكل نهائي، فقد كان هذا الاتجاه يتمتع بدعم شخصيات كبيرة في الدولة، وفي جمعية الاتحاد والترقي، كما تم ذكره سابقاً، ولذلك اتخذت الحكومة العثمانية قراراً بتشكيل لجنة برئاسة توفيق باشا والي اليمن الأسبق، وعضوية عدد من المسئولين البارزين في الدولة لدراسة المقترحات المطروحة لحل مشكلة اليمن، وقامت اللجنة بجمع اللوائح، والتقارير، والمقترحات السابقة في هذه القضية، لدراستها وإعداد مقترح يرضي جميع الأطراف[٣]، وقد تزامنت هذه الجهود مع توسع رقعة المواجهات بين قوات الإمام والقوات العثمانية بقيادة الوالي محمد علي باشا[٤].

---

1. الشرقي: ليلة خلع السلطان، ٧٢.
2. الحصري: البلاد العربية، ١١٧.
3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٣٤.
4. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٢.

يتضح مما سبق أن الجهود التي بذلها الطرفان في سبيل الوصول إلى حلٍ سلمي لمشكلة اليمن قد تطورت من خلال تبادل الرسائل، وزيارات الوفود لكل طرف، والتي كانت تخرج بتصورات، ومقترحات لحّل هذه المشكلة، وبالرغم من الاعتراضات، والعراقيل التي كانت تواجه هذه الجهود، إلا أنها ساهمت في توضيح أهداف كلّ طرف للطرف الآخر، وكانت النتيجة الملموسة لكل ما سبق هو عقد صلح دعّان عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م بين الطرفين.

صلح دعّان عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م

وصول عزت باشا إلى اليمن

كان الحصار الذي نجحت قوات الإمام يحيى في إحكامه على مدينة صنعاء عاصمة الولاية عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م مؤشراً واضحاً على فشل الحلِ العسكري لمشاكل اليمن، ودليلاً فعلياً على فشل سياسة الوالي محمد علي باشا في تحقيق الانتصار السريع الذي كانت تنتظره حكومة الاتحاد والترقي على قوات الإمام يحيى، والقضاء على التمرد الذي كان يقوده ضدّ الدولة.

فقد كان الوضع في ولاية اليمن قبل وصول محمد علي باشا هادئاً في ظّل حكم الوالي حسن تحسين باشا، وكانت الجهود السلمية على وشك النجاح، ولكن وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة أوقفت تلك الجهود، وأتاحت الفرصة لدعاة الحسم العسكري من أعضاء الجمعية، لفرض وجهة نظرهم من خلال تعيين محمد علي باشا والياً على اليمن عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، والذي كان ممن يتبنون هذا التوجه، وقد فوضته الحكومة العثمانية باستخدام القوة المتاحة، لمواجهة المشاكل في الولاية، وبمجرد وصوله أرسل قواته إلى المناطق التي يسيطر عليها الإمام لمهاجمتها دون سابق إنذار[١]، وعند ذلك شعر الإمام يحيى أن الوضع قد تغير، وأن سياسة الوالي الجديد مختلفة عن سياسة سلفه، وأن هدفه القضاء عليه بالقوة، فرأى أن عليه أن يغير سياسته في التعامل مع الإدارة العثمانية، فطلب من القبائل الموالية له إرسال أفراد منها، لمواجهة الوضع الجديد، وجهز القوات التي تجمعت لديه وأرسلها إلى مناطق الولاية المختلفة، وخاصة إلى خولان، وآنس، ورداع[٢]، ويريم، وتوسعت رقعة المواجهات العسكرية بين الطرفين، واستطاعت قوات الإمام تحقيق

---

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٠٥.

2. رداع: مدينة تاريخية تقع في جنوب شرق صنعاء، وتتبع محافظة البيضاء (الحجري: مجموع، ٣٥٩/١).

انتصارات مهمة على القوات العثمانية التي تراجعت أمام قواته، حتى وصلت إلى المراكز الرئيسة في الولاية[1].

كان للسياسة الخاطئة التي مارسها الوالي محمد علي باشا في تعامله مع أهل اليمن دور كبير في تسهيل المهمة التي تقوم بها قوات الإمام، فقد زج بعدد كبير من علماء، وأعيان البلاد في السجون، وضيق الخناق على الباقين، وكان يصدر أوامره بسجن أي شخص بمجرد الشك، أو بسبب وشاية قد تكون غير صحيحة دون أن يتحرى الصدق فيما يصل إليه، وكان أهل مدينة صنعاء من أكثر الناس تأثراً من هذه السياسة حتى أن الجنود العثمانيين إذا وجدوا شخصين يتهامسان قادوهما إلى السجن بتهمة التأييد للإمام[2].

استمرت تلك المعارك بين الطرفين ما يقارب عشرة أشهر تم خلالها وقوع معظم المدن الرئيسة تحت الحصار من قبل قوات الإمام، ومن أهم تلك المدن إب، وذمار، ويريم وأخيراً صنعاء عاصمة الولاية[3]، وحتى أن المناطق الشافعية لم تسلم من التصرفات السيئة للوالي، فقد أرسل قواته إلى لواء عسير، لمحاربة الإدريسي الذي كان أيضاً يتزعم تمرداً ضدّ الدولة في تلك المنطقة[4]، وأرسل كذلك قواته إلى معظم مناطق الولاية بما في ذلك المناطق الواقعة في لوائي الحديدة، وتعز[5].

استمر حصار قوات الإمام لمدينة صنعاء ما يقارب ثلاثة أشهر ابتداءً من ذي الحجة ١٣٢٨هـ / ديسمبر١٩١٠م، حتى ربيع الأول ١٣٢٩هـ/ مارس ١٩١١م[6].

وبالرغم من أن الحصار في هذه المرة كان أقل وطأة من الحصار الذي وقع على مدينة صنعاء في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م إلا أن الأهالي كانوا أكثر تضايقاً، بسبب التصرفات السيئة

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ١٧٤- IZET: FERYADIM, 95.
2. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٢.
3. الجرافي: المقتطف، ٢٩٤.
4. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١١٤.
5. زبارة: أئمة اليمن، ١٧٤.
6. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٢.

التي كان يقوم بها الوالي محمد علي باشا ضدهم، وفي أثناء هذا الحصار عرف أهل اليمن الألغام الأرضية، وكانت تسمى "الدفائن"، وذلك من خلال قيام القوات العثمانية بدفن مواد متفجرة حول مدينة صنعاء، وعندما كانت القوات الإمامية المعادية تتقدم نحو المدينة كانت هذه "الدفائن" تنفجر، وتتسبب بخسائر كبيرة لتلك القوات[١].

لقد كان حصار مدينة صنعاء فرصة لدعاة الحل العسكري للدفع باتجاه إرسال قوات كبيرة إلى ولاية اليمن، لفك الحصار عن القوات العثمانية، وحسم التمرد بأسرع وقت ممكن، وفي الطرف الآخر دعم المسئولون العثمانيون الذين يؤيدون عقد اتفاق مع الإمام إرسال تلك القوات، وعلى رأسهم توفيق باشا رئيس اللجنة المكلفة بدراسة المقترحات المرفوعة إلى الحكومة، لحلّ مشكلة اليمن وكذلك حسين حلمي باشا الصدر الأعظم السابق، وشيخ الإسلام حسني أفندي، ووزير المعارف عبدالرحمن شرف[٢]. وكان هدف هؤلاء من دعم إرسال قوات كبيرة إلى اليمن، تسهيل فتح باب التفاوض مع الإمام في ظّل انتصار كبير تحققه تلك القوات عليه، مما يسمح للدولة أن تتفاوض معه من مصدر قوة، يساعدها على فرض شروطها، وعدم منح الطرف الآخر تنازلات كبيرة[٣].

نتيجة لذلك قامت الدولة بإرسال قوات كبيرة مكونه من ثلاثين طابوراً وعشرة مدافع جبلي بقيادة المشير أحمد عزت باشا[٤] رئيس أركان الجيش العثماني، وبصحبته عدد من الضباط[٥].

---

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٣.

2. العمري: المنار واليمن، ٧٤- IZET: FERYADIM,95

3. اباظه: الحكم العثماني، ٢٨٠.

4. أحمد عزت: ولد عام ١٨٦٤م في مدينة ناسليج في تركيا وكان من القادة العثمانيين البارزين وقد وصل إلى رتب مشير، وصل إلى اليمن مع رضا باشا عام ١٩٠٥م، لفك الحصار عن مدينة صنعاء واستمر فيها لعدة سنوات، تولى منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية عام ١٩١٨م، ثم أصبح ياوراً للسلطان وحيدالدين آخر سلطان عثماني، توفي عام ١٩٤٧م، (صابان: مدخل بعض اعلام الجزيرة، ١٣).

5. IZET: FERYADIM,95.

لم تستطع الحكومة العثمانية تقديم مبررات مقبولة، لإرسال قوات كبيرة إلى منطقة بعيدة مثل ولاية اليمن بقيادة رئيس أركان جيشها، في الوقت الذي كان يتوقع ضباط، وأفراد الجيش الذهاب إلى البلقان، أو إلى طرابلس الغرب التي تعتبر من المناطق الأكثر سخونة، والمهددة بالسقوط في أيدي الدول الاستعمارية الأجنبية، وسقوط تلك المناطق يمكن أن يهدد الدولة برمتها، وقد تساءل عصمت اينونو[1] أحد قادة الجيش المتوجه إلى اليمن: لماذا يذهب قائد الجيش في هذا الوقت إلى هناك، وليس إلى مكان آخر؟ وقد طرح هذا السؤال فيما بعد على عزت باشا، وكان جوابه: "أن الظروف التي كان يعيشها في اسطنبول كانت تحول دون تحركه كما يشاء، ونتيجة لذلك فقد آثر العمل على إنقاذ البلاد من داء مزمن في منطقة بعيدة"[2] -يقصد بها اليمن-، وهذا يوضح أن عزت باشا كان عاقداً العزم على حلِّ مشكلة اليمن بالقوة العسكرية، أو بالطريقة السلمية، بالرغم من وجهات النظر المتباينة في اسطنبول حيال هذه القضية.

وفي ظلِّ تلك الظروف غادر عزت باشا اسطنبول متوجهاً إلى اليمن، وفي أثناء الطريق توقف في جدة واجتمع مع الشريف حسين بن على (١٣٢٦-١٣٤٣هـ/١٩٠٨-١٩٢٤م) شريف مكة، واتفق معه على إرسال قوة عن طريق البر إلى عسير، وعزت باشا سوف يقوم بإرسال قوة أخرى إلى نفس المكان حال وصوله إلى الحديدة، ويتعاون الجميع على فك الحصار عن مدينة أبها مركز لواء عسير الذي تقوم به قوات الإدريسي، وبعد ذلك تعمل القوات العثمانية على القضاء على التمرد في تلك المنطقة[3].

---

1. عصمت اينونو: كان أحد الضباط الذين وصلوا إلى اليمن بصحبة عزت باشا عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م، وكان من قادة الجمهورية التركية، وأصبح رئيساً للجمهورية (١٩٣٨-١٩٥٠م)، وتوفي عام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
2. اينونو، عصمت: حملة اليمن (مذكرات الرجل الثاني) المركز الوطني للوثائق ٢.
3. زبارة: أئمة اليمن، ١٩١. – IZET: FERYADIM, 197.

كما أوحى عزت باشا إلى الشريف حسين بإرسال رسائل إلى الإمام يحيى، وإقناع سلطان لحج أحمد بن فضل العبدلي (١٣١٥-١٣٣٢هـ/ ١٨٩٨-١٩١٤م)، بإرسال رسائل مماثله إلى الإمام المذكور تتضمن ترهيباً له من القوات الكبيرة التي يقودها عزت باشا، والتأكيد على عزم الدولة القضاء عليه، وترغيباً في أن يعقد اتفاقاً مع عزت باشا لأنه يميل إلى ذلك، ويتفهم وضع الإمام بين أتباعه[١].

وبعد وصول عزت باشا إلى مدينة الحديدة أسرع بإرسال جزء من قواته إلى لواء عسير بحسب الاتفاق مع شريف مكة، كما أرسل عدة طوابير إلى بعض مناطق تهامة، لتأديب قبائل الزرانيق، وأرسل عدة طوابير إلى مدينة تعز لفك الحصار عنها - ويبدو أن الهدف من تلك التصرفات هو إظهار قوته-، وبعد ذلك توجه نحو مدينة صنعاء، وقد واجه في الطريق مقاومة عنيفة من قوات الإمام، إلا أنها محدودة، وقد قال عزت باشا في ذلك "لو كان للدولة ألف رجل من هؤلاء الرجال لأخذنا أوروبا بأسرها"[٢]، وتمكن من الوصول إلى مدينة صنعاء خلال ثمانية أيام، بخلاف أحمد فيضي الذي استغرق ما يقارب الشهر للوصول إليها عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، ودخلها عزت باشا في ٦ ربيع الأول ١٣٢٩م/٧ مارس ١٩١١م[٣].

وقد بادر عزت باشا بعد الانتصار الذي حققه على قوات الإمام، ودخوله صنعاء إلى توضيح السياسة التي يرغب بالسير عليها في خطابه الذي ألقاه في ميدان شرارة أثناء مراسم دفن الجنود الذين سقطوا في الطريق إلى صنعاء، قال فيه:" إن الدماء التي سالت في اليمن، والشهداء الذين دفنوا في صنعاء رفعت من قيمة هذه المنطقة لدينا، وإذا أردنا أن نقوم بعملنا كما يجب؛ علينا أن نحمل سيف القوة في يد، وفي اليد الأخرى نحمل

1. جاكوب (يعقوب)، هارولد: ملوك شبة الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٨، ١٤٣.

2. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٤.

3. زبارة: أئمة اليمن، ١٩٣- اينونو حملة اليمن، ٨.

ميزان العدالة، وفي قلوبنا نحمل الرحمة، والشفقة"[1]. يعتبر هذا الخطاب اعترافاً بدور الظلم، وسوء المعاملة التي كان يمارسها الموظفون في إثارة المشاكل بين الإدارة العثمانية، وأهل اليمن، كما يعتبر التزاماً من عزت باشا بتغيير ذلك الأسلوب في التعامل معهم.

عقد صلح دعّان

عندما دخل عزت باشا مدينة صنعاء كان أمامه خياران للتعامل مع الإمام يحيى،ا وكل خيار سوف ينتهي بالتفاوض معه. الخيار الأول: مواصلة الحرب مع الإمام حتى يتم السيطرة على آخر قرية تابعة له، وبعد هزيمته يمكن فرض صلح عليه، ولكن هذا الخيار يتطلب قوات إضافية، ويمكن أن يتسبب في إثارة سخط الأهالي على الدولة العثمانية، ويدفعهم إلى نقض الصلح في أول فرصة. وأما الخيار الثاني: فكان البدء في فتح باب التفاوض مع الإمام لعقد صلح بين الطرفين قبل أن يخرج من المدينة لمطاردة قواته، وهذا الخيار سوف يوفر دماء كثيرة من الطرفين، وكان هذا الخيار يحظى بموافقة جزء من القيادة السياسية في عاصمة الدولة، وقد اختار عزت باشا الخيار الثاني وبدأ بتنفيذه، لمعرفته بظروف اليمن نتيجة للتجربة التي خاضها أثناء تفاوض الإدارة العثمانية مع الإمام يحيى عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م[2].

بعد أن حسم عزت باشا أمره على البدء في التفاوض قام باستدعاء أعيان، ومشايخ المناطق التي تخضع لسيطرة الإمام، وحال وصولهم إلى صنعاء كان يتم استقبالهم بمراسم احتفاليه، يتم خلالها استعراض أفراد من الجيش، وعزف الموسيقى العسكرية، وبعد الاجتماع معهم يتم منحهم مبالغ مالية مجزية، ومن هؤلاء المشايخ والأعيان الشيخ ناصر مبخوت الأحمر، والشيخ مسعود البارق الحاشدي، وعبدالله ابن الإمام المتوكل المحسن

1. TANRIKUT, ASF: YEMEN NOTIARI, ANKARA, 1965,63.

2. اينونو: حملة اليمن، ١١- IZET: FERYADIM,98

وغيرهم، كما أوصى عزت باشا الباب العالي باعتماد معاشات لعدد من العلماء والأعيان والمشايخ من مختلف المناطق في اليمن مقابل التزامهم بحماية مناطقهم، واستمرار ولائهم للدولة[١]، وكان هذا التصرف يثير حنق معظم الموظفين العثمانيين، في الولاية نظراً للمبالغ الكبيرة التي صرفها عزت باشا في هذا المجال، ولشعورهم بأن هذا الأسلوب سوف يجعل المزيد من الأعيان والمشايخ يفكرون بابتزاز الدولة، وفي المقابل كان الإمام يحيى يشعر بالقلق الكبير من هذا التصرف خوفا من تأثيره على أتباعه فيتركونه، وينضمون إلى الدولة العثمانية[٢]، ويبدو أن هدف عزت باشا من ذلك التصرف هو الضغط على الإمام حتى يوافق على التفاوض معه.

وخلال ذلك نقل الشيخ حمود بن ناجي جزيلان، إلى الإمام بطريقة غير مباشرة رغبة عزت باشا بعقد اتفاق معه، وأنه ينتظر منه طلباً للبدء في التفاوض. أبدى الإمام موافقته على عقد اتفاق بين الطرفين، ولكنه رفض تقديم طلب بذلك، ورد عليه أنه هو الذي ينتظر رسالة واضحة من عزت باشا لمناقشة هذا الأمر بجدية[٣]، ويبدو أن الإمام كان يتوقع هذا التصرف من عزت باشا بعد أن كانت قد وصلت إليه رسائل من شريف مكة، وسلطان لحج تشير إلى هذه الرغبة[٤]، ومما يؤكد هذا الموضوع السرعة الفائقة التي قطع بها الجيش العثماني المسافة بين مدينة الحديدة ومدينة صنعاء، وعدم وجود مقاومة واسعة له من القبائل التابعة للإمام، وخاصة حول مدينة صنعاء[٥]، خلافاً لطبيعة هذه القبائل التي كانت معروفة بشجاعتها، وقوتها، وصمودها أمام الأعداء. وبعد وصول رد الإمام قام عزت باشا باستدعاء العلامة حسين بن علي العمري والعلامة قاسم بن حسين العزي وهما من كبار علماء صنعاء وناقش معهما الطريقة المناسبة للرد على طلب الإمام، بما لا يؤثر على إمكانية

---

1. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٤٧٥/٢- اينونو: حملة اليمن، ٩.
2. اينونو: حملة اليمن، ١٠.
3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٤٥٨/٢
4. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٣٩.
5. زبارة: أئمة اليمن ١٩٣.

فتح باب التفاوض معه للوصول إلى اتفاق يحل مشاكل اليمن بطريقة سلمية[١]، وقد اتفق الجميع على أن يقوم العلامة حسين بن علي العمري بكتابة رسالة إلى الإمام يحيى يوضح فيها رغبة عزت باشا الصادقة في عقد صلح معه، واستعداده لإرسال ممثلين للتفاوض معه، وبذلك تم حل معضلة من يبدأ بطلب التفاوض مع الآخر، وقد حمل العلامة العمري هذه الرسالة إلى الإمام بنفسه[٢]، ومما سبق يمكن القول أن الطرفين كانا راغبين في عقد صلح بينهما.

إثر ذلك شكّل عزت باشا وفداً للتفاوض مع الإمام يحيى مكوناً من العلامة حسين بن علي العمري، والعلامة قاسم بن حسين العزي، نظراً للمكانة التي كانا يتمتعان بها لدى الطرفين، والفريق عزيز بن علي المصري المتعاطف مع القضايا العربية عموماً، واليمنية بوجه خاص[٣] وكان لأعضاء الوفد دور كبير في تقريب وجهة النظر بين الطرفين في العديد من القضايا الخلافية، والتي كادت في بعض الأحيان أن تتسبب بفشل المفاوضات، وفي أول مهمة قام بها الوفد حمل الرسالة المذكورة سابقاً إلى الإمام، وطلب منه الإفراج عن كافة الأسرى العثمانيين البالغ عددهم ٤٠٠ أسير الذين يحتجزهم لديه كبادرة حسن نية منه، فاستجاب للطلب واطلق سراح الأسرى[٤] ورداً على هذه البادرة قام الطبيب العثماني أحمد بن هاشم الذي كان في استقبال الأسرى بمعالجة الإمام من مرض "القتيبا"[٥] الذي كان يسبب له ألماً شديداً، وكان علاج هذا المرض بالطريقة المحلية يمكن أن يسبب له شللاً في رجله، ولكن الأدوية التي قدمها له الطبيب كان فيها الشفاء من ذلك المرض[٦].

---

1. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ١٥٥/١.- IZET: FERYADIM, 100

2. زبارة: أئمة اليمن، ١٩٦-١٠٠. – IZET: FERYADIM, 100

3. عزيز بن علي المصري: مصري شركسي ت: ١٩٦٥م في القاهرة، من طلائع رجال الحركة العربية، دخل الجيش العثماني وتخرج من كلية الاركان وأصبح قائداً فيه، عمل بعد ذلك في الجيش المصري، ونتيجة لنشاطه السياسي دخل السجن عام ١٩٤١م، (الزركلي: الأعلام، ٢٣١/٤).

4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٤٧٤/٢، - م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٤/٢٦.

5. مرض القتيبا: مرض في الأمعاء (الازدي، عبدالله بن محمد: الماء، تحقيق: د/هادي حمودي، وزارة التراث– عُمان، ١٩٩٦، ١٨٤/٣) .

6. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٤٧٧/٢.

استطاع الوفد المذكور إدارة المفاوضات بين الطرفين بنجاح، ولكن بسبب الخوف الذي كان يساور الإمام من أن تقوم الدولة العثمانية بنقض الصلح بعد أن تتم لهم السيطرة على البلاد مثلما حدث عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، طلب من عزت باشا تفويضاً مكتوباً من السلطان محمد رشاد للدخول في المفاوضات معه، ومناقشة بنود الصلح الذي يمكن أن يتم، فاستجاب الباب العالي لطلب الإمام وأرسل الصدر الأعظم رسالة إليه يفوض فيها عزت باشا بعقد صلح معه[١]، وبعد وصول التفويض شعر الإمام بالأمان، وبدأ بالبحث معه في بنود الصلح المطروحة للنقاش. كان عزت باشا يدير المفاوضات مع الوفد المكلف من قبله باللغة العربية، ولم يكن يحيط مساعديه علماً إلا بالخطوط العريضة لهذه المفاوضات[٢].

وكان الباب العالي قد أرسل إلى عزت باشا أفكاراً محددةً كمشروع مقترح للصلح المزمع عقده مع الإمام، ويمكن أن لجنة توفيق باشا هي التي أعدت هذا المشروع، وكان رشيد رضا قد نشر في المنار مشروعاً للصلح بين الطرفين قبل وصول عزت باشا إلى اليمن[٣]. وفي هذه المرحلة اختلفت سياسة الدولة العثمانية حيال مسألة التفاوض مع الإمام، وتغيرت المواد التي كانت تتصدر الخلاف بين الطرفين، فقد استطاع الطرفان تجاوز معظم نقاط الخلاف التي كانت تعتبر مشكلة حقيقية في الفترة السابقة أثناء وجود السلطان عبدالحميد في السلطة، وأصبح موضوع لقب أمير المؤمنين الذي كان الإمام يحيى يطلقه على نفسه لا يشكل أي حساسية للسلطان محمد رشاد، أو للطبقة الحاكمة في اسطنبول في ظّل حكومة الاتحاد والترقي. وكان أهم موضوع أثار الخلاف بين الإمام يحيى وعزت باشا أثناء المفاوضات هو موضوع إرسال أسماء القضاة الذين يختارهم الإمام للعمل في المناطق الزيدية إلى اسطنبول للموافقة عليهم، وإصدار قرار التعيين من قبل شيخ الإسلام،

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١/١٤٦.
2. اينونو: حملة اليمن، ١٢.
3. العمري، المنار واليمن، ٢٧٤- NEDIM: ARABISTAN, DA BIR OMUR,132.

وبعد مناقشة طويلة لهذه المادة وافق الإمام عليها مقابل تنازلات قدمها عزت باشا في مواضيع مختلفة منها القبول باحتفاظه بلقب الإمام، وتوسيع المساحة التي سوف تخضع لإشرافه، إضافة إلى بعض التنازلات الأخرى[١].

وقد ساعدت النظرة المختلفة للحكومة العثمانية إلى مشكلة اليمن خلال هذه المرحلة في نجاح عقد الصلح مع الإمام، فلم تعد الحكومة ترى ضرورة إحكام السيطرة على ولاية اليمن، حتى تضمن بقاء الأماكن المقدسة في الحجاز تحت سيطرتها[٢]، وأصبحت ترى أنه لا مانع من أن يشارك الإمام في إدارة ولاية اليمن، ويساعدها في تحمل مسئولية حماية الأماكن المقدسة من خلال المحافظة على ولاء أهل المناطق الخاضعة له للدولة العثمانية. ويبدو أن المسئولين العثمانيين قد اقتنعوا بأن الإمام لا يطالب بالاستقلال النهائي عنها، ولكن أقصى ما كان يتمناه هو السماح له بالمشاركة في إدارة المناطق التي ينتمي معظم سكانها إلى المذهب الزيدي[٣].

ومما ساعد على الإسراع في عقد هذا الصلح، والتجاوز عن المطالب التي كانت الدولة تصر عليها استيلاء إيطاليا على طرابلس الغرب، والحصار الذي كانت تحاول إحكامه على موانئ ولاية اليمن، وأمام ذلك اضطر الباب العالي إلى أن يطلب من عزت باشا الإسراع في عقد الصلح مع الإمام، حتى يتفرغ للمشاكل الأخرى[٤]، وفي أثناء المفاوضات قام عزت باشا بإرسال الوالي محمد علي باشا إلى عسير على رأس قوة كبيرة لمحاربة الإدريسي، والقضاء على تمرده بعد أن فشلت القوات التي سبق أن أرسلها إلى المنطقة في تحقيق هدفها[٥]، وكان الغرض من هذا التصرف هو إبعاد الوالي محمد علي باشا عن مجريات المفاوضات التي كانت جارية مع الإمام عن طريق العلامة حسين العمري، والعلامة قاسم

---

1. اينوتر: حملة اليمن، ١٣- IZET: FERYADIM, 102-104.
2. اينونو: حملة اليمن، ١٠.
3. العمري: المنار واليمن، ٧٥.
4. زبارة: أئمة اليمن، ١٩٨.
5. IZFT: FERYADIM, 101.

العزي، والفريق عزيز المصري، خاصة وأنه كان من المعارضين لعقد الصلح مع الإمام متحالفاً في ذلك مع فرع جمعية الاتحاد والترقي في الولاية، ومما يؤكد ذلك عدم رجوعه إلى صنعاء، وتكليف رجب أفندي وآليا بالوكالة بدلاً عنه[١].

نجح الطرفان في التوصل إلى اتفاق على جميع مواد الصلح، بعد مفاوضات صعبة بذل فيها كل طرف جهوداً كبيرة للحصول على ما يريده من هذا الصلح، وتم الاتفاق على أن يقوم الإمام يحيى، وأحمد عزت باشا بالتوقيع عليه في قرية دعّان[٢]، وتم ذلك في يوم الخميس ٢٦ شوال ١٣٢٩هـ/٢٦ نوفمبر ١٩١١م بحضور كبار المسئولين في الولاية، وقادة الجيش والأعيان، والمشايخ، والعلماء المواليين للإمام[٣]، وقد احتوى صلح دعّان على عشرين مادة علنية، وخمس مواد سرية، ومن أهم بنوده ما يأتي:

- إن الهدف من الصلح هو إصلاح أحوال جبال اليمن التي يشكل أتباع المذهب الزيدي معظم سكانها، وهي أقضية صنعاء، وعمران، وحجة، وكوكبان وحراز وأية منطقة يشكل أتباع المذهب الزيدي فيها أكثر من النصف مثل ناحية صعفان[٤]، وبني مقاتل[٥]، من قضاء حراز وأقضية آنس وذمار ويريم ورداع من لواء صنعاء، ومناطق لواء تعز.

- يختار الإمام القضاة في المناطق المذكورة وأعضاء محكمة الاستئناف، ومقرها في مركز الولاية (صنعاء)، ثم ترسل أسماؤهم إلى عاصمة الدولة، لإصدار قرارات التعيين لهم من شيخ الإسلام.

- تنشأ محاكم مختلطة من قضاة المذهب الزيدي وقضاة المذهب الحنفي للنظر في القضايا التي يكون أطرافها من مذاهب مختلفة.

- ولاية الأوقاف والوصايا تعود إلى الإمام.

---

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٨.
2. دعّان: قرية في منطقة جبل عيال يزيد شمال عمران (الحجري: مجموع، ٣٣٠/١).
3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥١٧/٢.
4. صعفان: ناحية من نواحي بلاد حراز (الحجري: مجموع، ٤٨٠/٢)..
5. بني مقاتل: من قبائل حراز وهم من أهل الشرقي: (الحجري: مجموع، ٧١٦/٢).

- إعفاء أهل الجبال من الجرائم والبقايا المقيدة عليهم، كما يتم إعفاء قبائل خولان، ونهم، وأرحب من البقايا التي لديهم للدولة، ويسري ذلك العفو لمدة عشر سنوات على أن تتعهد هذه القبائل بالامتناع عن القيام بأعمال تخل بالأمن العام.

- تعفى ناحية جبل الشرق من جميع التكاليف (الرسوم) لمدة عشر سنوات.

- تأمين أصحاب الإمام وأتباع الحكومة، وسائر الناس في ذهابهم، وإيابهم، وتجارتهم في مختلف مناطق الولاية.

- وفي البند الأخير تم التأكيد على أن لا يتعدى الطرفان الحدود المعينة لكل منهما، بعد صدور الفرمان السلطاني بالتصديق على هذه الشروط[1].

تم الاتفاق بين الطرفين على عمل ملحق للصلح تحت عنوان " بنود سرية"، ولم يتم الكشف عن هذا الملحق إلا في النسخة المحفوظة في الأرشيف العثماني، ولم يتطرق المؤرخون المعاصرون للصلح من اليمنيين أو العثمانيين لهذا الملحق، ويحتمل أن النص العربي قد كتب بخط الإمام يحيى، ولذلك تمكن الطرفان من حجبه، وقد تضمن هذا الملحق المواد التالية:

- تدفع الحكومة العثمانية للإمام يحيى مبلغاً وقدره عشرون ألف ليرة عثمانية سنوياً، لتوزيعه على من يرى، على أن يُدفع المبلغ على أربعة أقساط كل ثلاثة أشهر قسطاً.

- لا يعقد الإمام أي معاهدة مع أية دولة أجنبية.

- إذا واجهت الإمام مشاكل مع القبائل الخاضعة له أو غيرها، فالدولة ملزمة بتقديم المساعدة اللازمة إذا طلب ذلك.

- إذا لم يراع موظفو الدولة الأوامر الشرعية في الخصوصيات، والعموميات فيحق للإمام الرفع بذلك إلى الولاية، والباب العالي وسوف يلبي طلبه.

- تتوقف السكة الحديدية في منطقة الحجيلة ولن تمتد بعد ذلك إلى أي مكان، وإذا

1. BEO:DH.SYS: 33/3 (انظر ملحق رقم: ٨)

رغبت الدولة بتمديد الطريق من الحديدة إلى تعز، فيمكن لها ذلك بعد أربع سنوات من الموافقة على تلك الرغبة.

-إجراء معاملة الذميين من الموسويين "اليهود" في اليمن حسب ما اشترطه حضرة سيدنا عمر رضي الله عنه على أهل الذمة، وعلى موافقة الشريعة وحسبما يوافق المذهب الحنفي، والمذهب الزيدي مطابقة لمراد الله سبحانه وتعالى[١].

من خلال الاطلاع على بنود صلح دعّان يمكن القول: إنه قد وازن بين مطالب الإمام يحيى والدولة العثمانية مع بعض التنازلات من الطرفين.

وإذا قارنا المشاريع السابقة التي قدمها الإمام للدولة فلا يوجد اختلاف كبير أو جوهري بين تلك المشاريع، وما تم الاتفاق عليه في صلح دعّان، فأول مقترح قدمه الإمام في هذا الإطار عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م لا يختلف في إطاره العام عن اتفاق دعّان[٢]، وأما المقترح الذي قدمه وفد الإمام في اسطنبول عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م إلى الحكومة العثمانية، فقد تضمن بعض الطموحات التي لا يمكن القبول بها مثل طلب مغادرة الوالي العثماني وجنوده مدنية صنعاء، والمطالبة بضم بلاد إب إلى المناطق المرتبطة بالإمام تحت مبرر أن معظم سكانها ينتمون إلى ذي محمد وذي حسين الذين يرجع أصلهم إلى منطقة برط، ومعظمهم ينتمون إلى المذهب الزيدي[٣]، ولكن يبدو أن وضع هذه المطالب كان الهدف منه طرح أوراق يمكن التفاوض عليها لعلمهم بأن المقترح سوف يتم إحالته إلى المجالس الرسمية في الدولة، ومنها مجلس المبعوثان، ومع ذلك فإن الإطار العام لهذا المقترح لم يختلف عن ما سبق.

---

1. BEO:DH. SYS: 33/3 - انظر المحلق رقم (٨).
2. زبارة: أئمة اليمن، ٧٨.
3. BEO:Y.E.E: 86-34/3379- أنظر الملحق رقم (٦)

وأما المقترحات التي تبنتها الدولة، أو قدمتها اللجان الرسمية، أو غير الرسمية فكانت متشابهة فيما بينها، ومختلفة كلياً مع ما تم الاتفاق عليه في صلح دعّان، حيث ركزت على الإصلاح الإداري والمالي للولاية، وليس على السماح للإمام بمشاركة الدولة في حكم اليمن، مع أن معظمها أشارت إلى ضرورة التفاهم مع الإمام بأي شكلٍ كان، ولكن دون تقديم تفاصيل حول هذا المقترح، وأهم مشروع قدمته الدولة في هذا الإطار كان المشروع الذي تبناه مجلس المبعوثان عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م رداً على المشروع المقدم من وفد الإمام السابق ذكره، وقد تضمن هذا المشروع تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين: الأولى يعين الإمام والياً عليها، والأخرى تقوم الدولة بتعيين والٍ مناسب لها، وكان هذا المقترح على وشك أن يطبق بعد أن حظي بموافقة وفد الإمام، ومجلس الوزراء، ومجلس المبعوثان، ولكن إزاحة السلطان عبدالحميد عن منصبه عرقل هذا المشروع[١]، ولو تم تطبيقه فسوف يتحول الإمام إلى موظف تابع للدولة العثمانية يستمد صلاحياته منها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنه تم تجاهل المشاريع المرفوعة إلى الباب العالي من اللجان الرسمية أو من مسئولي الدولة عندما تم الاتفاق على بنود الصلح مع الإمام، وكذلك تم تجاهل مبادئ الدستور العثماني الذي تم إعادة العمل به عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، والذي كان يدعو إلى اللامركزية في التعامل مع الولايات العثمانية.

كما قدم صلح دعّان حلاً لمشكلة مزمنة كانت تواجه العلاقة بين الإمام والدولة، وهي قضية (التابع والمتبوع) التي ذكرها القاضي سعد الشرقي رئيس وفد الإمام إلى اسطنبول، وأكد أنها قد تسبب مشكلة بين الإمام وأتباعه إذا وافق عليها[٢]، وهذا الرأي يعتبر رداً على المشروع المقدم إلى مجلس المبعوثان السابق ذكره، وقد عالج الصلح هذه القضية من خلال عدم احتوائه على مادة تنص على تقسيم ولاية اليمن إلى ولايتين، وبالتالي استمرت

---

1. MECL1S1 MEBUSAN,C. 3,1325.335- انظر ملحق رقم (٧).

2. BEO:Y.E.E.86-34/3379.

ولاية واحدة يديرها رسمياً والٍ معين من اسطنبول، ومن خلال عدم منح الإمام صلاحيات إدارية، ومالية واسعة توازي صلاحيات الوالي العثماني، ومنحه صلاحيات في مجال القضاء وحق الرقابة في المجالات الأخرى، وبالتالي تم حل المشكلة التي كانت تقلق الإمام أثناء التفاوض.

لقد منح صلح دعّان الإمام صلاحيات واسعة في مجال القضاء من خلال إفراد ثماني مواد من مواده للقضاء تتعلق بالمحاكم، والقضاة، والنظام القضائي، وعلاقة الإمام بهذه المواضيع، وكان الإمام يرى في تلك الفترة بأنه إذا تم إصلاح القضاء وإخضاعه للشرع الشريف، فسوف يتم إصلاح بقية الجوانب في إدارة البلاد بسهولة، وكذلك إذا التزمت الدولة العثمانية بعدم فرض رسوم أخرى على الأهالي عدا الرسوم الشرعية، فسوف يتم الحد من تدخلات الموظفين العثمانيين التي كانت تسبب مشاكل عديدة لهم، وبالتالي سوف يتم إصلاح هذا الجانب، وبسبب هذه الرؤية لدى الإمام فإنه لم يطلب من الدولة الالتزام بإدخال إصلاحات إدارية ومالية وغيرها في مواد الصلح، كما أنه لم يتطرق إلى الخدمات التي تحتاج إلى تطوير، أو تحسين، أو إلى المشاريع التي كانت الولاية في أمس الحاجة إليها[1]، وهذا يؤكد اكتفاءه بالزعامة الروحية للمناطق التي يسكنها أتباع المذهب الزيدي، واعتبار إجراء أي إصلاح من شان الدولة وهذا يؤخذ عليه.

أما العفو العام الذي أعلنته الدولة ضمن مواد الصلح فلم يكن جديداً فقد تم طرحه في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م عندما وصل وفد من الدولة إلى اليمن برئاسة العلامة محمود أسعد أفندي، ولكن الفرق بين الطرفين أن المادة التي تناولت الموضوع في صلح دعّان قد حددت الإعفاء بالفترة السابقة لعام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، وأما الطرح السابق فكان محدداً بما قبل عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م[2]، كما استطاع الإمام فرض المواد المتعلقة بإعفاء قبائل

1. العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ١٧٣.

2. غمضان: رحلة أعيان اليمن،٣.

خولان، ونهم، وأرحب، ومنطقة جبل الشرق من بعض الالتزامات المالية التي يجب عليها دفعها، رغبة منه في رفع مكانته لدى تلك القبائل، وضمان قاعدة شعبية له، وإظهار وفائه لمن وقف إلى جواره أثناء حروبه السابقة مع الدولة[١].

ترك الصلح للإمام حق تحصيل الأموال الشرعية من المناطق التي تخضع له مقابل العشر من ذلك، على أن تمتنع الإدارة عن تحصيل أية رسوم لا ينص عليها الشرع، وذلك منعاً من العودة إلى الاحتكاك بين الأهالي وموظفي الولاية في هذا المجال، وهذا يعتبر تنازلاً واضحاً من الدولة لأن الصلح لم ينص على فرض أية التزامات ماليه على الإمام، وإنما كان على الدولة أن تدفع معاشات القضاة والموظفين، وكذلك تدفع للمشايخ والأعيان وغيرهم، في مختلف مناطق الولاية بما فيها المناطق الزيدية، وهذا ساعد الإمام على تجميع الأموال بدون أية التزامات بالصرف منها، وقد استفاد من هذه الأموال عندما تدهورت أوضاع الدولة العثمانية، واشتداد الحصار على المناطق التابعة لها أثناء الحرب العالمية الأولى، فقام بتقديم الأموال إلى الإدارة العثمانية من التي تم جمعها عندما طلبت منه ذلك[٢]، وإضافة إلى ما سبق فقد سمح الصلح للإمام بقبول الهدايا وأعطاه الحق في الإشراف على الأوقاف والوصايا، وهي تعتبر مصادر إضافية للحصول على الأموال بطريقة شرعية ورسمية.

كما أعطى الصلح للإمام الحق بالإشراف على المناطق التي يكون النصف من سكانها من أتباع المذهب الزيدي، فقام بالتدخل في عدة مناطق من لواء تعز سواء برضا الإدارة أو بدون رضاها[٣]، ومما ساعده على ذلك عدم توضيح حدود المناطق التي ترتبط به بدقة ووضوح، وكذلك منحه حق الرقابة على أداء الموظفين العثمانيين بمختلف مستوياتهم وفي أية منطقة يعملون فيها، وإلزام الدولة بالاستجابة لرأيه في هذا الشأن.

---

1. العزير: التشكيلات المركزية العثمانية، ١٧٣.

2. TANERIKUT: YEMEN NOTLARI.75.

3. وثيقة رقم (١٨) أرشيف صادق الصفواني.

وأما بالنسبة للملحق السري للصلح " البنود السرية" فقد وضّح بعض القضايا التي كانت غامضة في العلاقة التي نظمتها بنود الصلح العلنية، وكان من الملفت أن تشير بعض المراجع التي تعتبر بعيدة عن مجريات الأحداث في المنطقة، إلى القضايا التي كانت موجودة في البنود السرية[١]، في الوقت الذي تجاهلت هذه البنود المصادر القريبة من الإمام، أو من الدولة العثمانية، حتى أن أحمد عزت باشا لم يتطرق إلى هذا الموضوع في مذكراته بصورة واضحة فقد أشار إلى أن الدولة سوف تدفع للإمام مبلغاً من المال دون ذكر الملحق السري[٢]، وكان الباب العالي قد وافق على البنود السرية والعلنية للصلح، وأودعها في أرشيفه دون الإشارة إلى بنود أخرى غير العلنية، وحتى أن الباب العالي عندما أصدر تعميماً ببنود الصلح إلى سفاراته في مختلف أنحاء العالم آنذاك تجاهل الإشارة إلى البنود السرية[٣].

وكانت أهم قضية وضحها الملحق السري هي القضية المالية، فقد ذكرت المادة الأولى منه أن الدولة سوف تدفع أموالاً إلى الإمام، وهو بدوره سوف يقوم بتوزيعها على أتباعه بالطريقة التي يراها، ولو تم إعلان هذه المادة فسوف تثير الخلاف بين الإمام وإتباعه، بسبب عدم توضيح من يستحق هذه الأموال، وكانت الدولة قد أصرت في هذه المادة على دفع المال باسم الإمام فقط، ولكنها تعمدت ذكر أن لأتباعه الحق في تلك الأموال، ويمكن القول أنها كانت تفكر في استخدام هذا الموضوع عند الحاجة لإثارة الخلاف بين الإمام وأتباعه.

وأما القضية الأخرى التي تعرض لها الملحق السري فهي تنظيم التعاون بين الإمام والإدارة العثمانية في مواجهة القبائل الموالية له، وهذا يعني أن الطرفين اتفقا على محاربة

---

1. بونتي، سلفاتور: مملكة الإمام يحيى، ترجمة: طه فوزي، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٧، ٥٦.

2. IZET: FERYADIM, 104.

3. HR. SYS. 107/37:BEO.

أية قبيلة يمكن أن تتمرد على أي طرف منهما، وكان هذا الموضوع يمكن أن يثير القبائل الموالية للإمام، خاصة وأنها كانت ترى أن لها دوراً كبيراً في الانتصارات التي حققها قبل عقد صلح دعّان.

كما منح الملحق السري للإمام حق مراقبة عمل موظفي الولاية، واعتبار الرأي المرفوع منه قابلاً للتطبيق، وكان إعلان هذا الموضوع يمكن أن يثير الموظفين المعنيين بما في ذلك فرع جمعية الاتحاد والترقي في صنعاء التي كان لها دور واضح في معارضة هذا الصلح، وتتبع سقطاته.

وتعرض الملحق السري لمشروع السكة الحديدية، حيث حدد منطقة الحجيلة كآخر محطة يمكن أن يصل إليها المشروع، وكان يمكن أن يتسبب إعلان هذا الموضوع في إثارة المشاكل للدولة من قبل الشركة المنفذة للمشروع، والجهة الممولة ممثلة بالبنك الفرنسي الذي قدم قرض التمويل[١]، كما كان يمكن أن يؤثر ذلك على هيبة الدولة لخضوعها بتوقيف هذا المشروع الاستراتيجي لرغبة زعيم محلي مثل الإمام يحيى. وأما منع الإمام من عقد أي اتفاق مع الدول الأجنبية فكان قد وافق عليه في المشاريع والمقترحات السابقة، اعترافا منه بالسيادة العثمانية على المناطق التي يريد أن ترتبط به[٢].

ومن الملفت أن المادة الأخيرة والمتعلقة بمعاملة اليهود في ولاية اليمن غير موجودة في النص العربي، ولكنها موجودة في النص العثماني بالرغم من أن النصين تم الاحتفاظ بهما في الأرشيف العثماني، كما كانا موقعين من الإمام يحيى فقط، ولم يوقع عليهما أحمد عزت باشا، أو أي شخص آخر كممثل للدولة العثمانية[٣]، ومن المحتمل أن الإمام وضع توقيعه على النسخة التي أرسلت إلى اسطنبول، وأحمد عزت باشا وضع توقيعه على النسخة المحفوظة لدى الإمام، والتي لم يتم العثور عليها.

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م٢-٣٣/٧.

2. زبارة: أئمة اليمن، ٧٨.

3. BEO:HD. SYS. 33/3.

ذكر بعض المؤرخين أن مدة الصلح عشر سنوات[١]، ومنهم أمين الريحاني[٢] ثم اعتمد مؤرخو عصرنا على تلك المعلومات[٣]. ومن خلال النظر إلى بنود الصلح العلنية والسرية يمكن القول بأنها لا تشير إلى تحديد فترة زمنية لسريان مدة صلح دعّان، ولم يتم ذكر الفترة الزمنية إلا في البند الذي سمح بإعفاء قبائل خولان، وأرحب، ونهم من الجرائم التي ارتكبها بعض رجالها في حق الدولة، ومن التكاليف الرسمية والشرعية لمدة عشر سنوات، وكذلك وردت في البند الذي تعرض لإعفاء أهل جبل الشرق من التكاليف الرسمية أيضاً لمدة عشر سنوات، والفترة الزمنية المذكورة في تلك البنود بموجب النص لا تشمل الصلح برمته، وإنما كانت مخصصة للبندين المذكورين فقط، وبالتالي فإن مدة سريان الصلح بين الطرفين كانت مطلقة وغير محددة.

وكان الصدر الأعظم سعيد باشا قد ذكر في رسالة قدمها إلى مجلس الوزراء، لتوضيح ملابسات عقد الصلح مع الإمام يحيى أنه تم إرسال مشروع متكامل للصلح المزمع مناقشته مع الإمام إلى أحمد عزت باشا، إلا أن ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين كان فيه اختلاف عن المشروع المقدم من الحكومة، وأن عزت باشا برر ذلك بأن الإمام لم يوافق على توقيع الاتفاق إلا بالشكل الذي كان مرفقاً مع الرسالة "صلح دعّان"، وهذا يبرر الاختلاف بين بنود المشروع المرسل إلى عزت باشا وبنود الصلح التي اتفق عليه الطرفان[٤]، كما يؤكد أن الحكومة ممثلة بلجنة توفيق باشا قد أعدت مشروع اتفاق ليتم مناقشته مع الإمام، وأن رغبة عزت باشا في عقد صلح معه كانت تحظى بموافقة الباب العالي، أو جزء كبير من أعضاء الحكومة.

---

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٤٤.
2. الريحاني، أمين: ملوك العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠، ١٤٩.
3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٤٣- اباظه، الحكم العثماني، ٢٨٧.
4. BEO:DH. SYS. 33/3- انظر الملحق رقم (١١)

كان الإمام قد أصبح حذراً من الدولة العثمانية بعد الموقف الذي جرى له معها عندما نقضت الاتفاق الذي وقعه مع توفيق باشا عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م[١]، ولذلك حرص على تضمين الصلح بنداً يشير إلى أن مواده لن تكون سارية المفعول، ولن يتم تطبيقها، إلا إذا صدر فرمان سلطاني بالموافقة على ما جاء فيه، خوفاً من أن يتم الانقلاب عليه من الدولة، وقد وضح الإمام رأيه هذا في رسالة بعثها إلى السلطان محمد رشاد مع أوراق الصلح، وذكر فيها أنه تفاوض مع عزت باشا وتوصلا إلى ما ينفع الناس ويحافظ على شرف الحكومة، وشأنها المنيف، وهو ينتظر التصديق على ما تم الاتفاق عليه من السلطان [٢]. وقد تفهم عزت باشا رغبة الإمام هذه نظراً لأنه عايش اتفاق عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، وما جرى بعده من أحداث.

ولذلك قام بإرسال أوراق الصلح إلى اسطنبول طالباً سرعة التصديق عليها، ولكن لم تكن الظروف ملائمة للإسراع بذلك، لأن مجلس المبعوثان الذي يملك الحق الأول في مناقشته كان قد تم حله استعداداً لإجراء انتخابات جديدة، وهذا سوف يستغرق وقتاً طويلاً[٣]، فاضطر عزت باشا إلى نشره في صحيفة صنعاء -الصحيفة الرسمية للولاية- وقام بإرسال الصحيفة إلى الإمام يحيى بصحبة العلامة حسين بن علي العمري، وطلب منه البدء بتنفيذ بنود الصلح من خلال سرعة اختيار القضاة في مختلف المناطق التي تم الاتفاق عليها في بنوده بما في ذلك أعضاء المحكمة الاستئنافية[٤]، فقام الإمام بجمع العلماء والأعيان، واختار منهم من يثق به بعد إجراء المقابلات، والمناظرات التي تحدد قدرة كل واحد، وقد اختار لرئاسة المحكمة الاستئنافية العلامة حسين بن علي العمري،

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٢٦.

2. BEO:I.D, 14/3- انظر الملحق رقم (١٠)

3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٢-١٤/٢٩.

4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الامام، ٥٣٨/٢.

وعضوية العلامة محمد بن زيد الحوثي[١]، والعلامة محمد بن يحيى المنصور[٢]، والعلامة حسن بن عبدالوهاب الوريث[٣]، والعلامة حسين بن علي غمضان الكبسي[٤]، وتم اختيار القاضي عبدالله بن حسين العمري، والحاج حسن بن لطف السرحي[٥]، والقاضي محمد بن يحيى اليمني؛ كُتّاباً للمحكمة[٦].

وكان غرض عزت باشا من هذا التصرف هو طمأنة الإمام يحيى، وإظهار رغبة الدولة الصادقة في عقد هذا الصلح، كما أرسل والي اليمن بالوكالة محمود نديم عدة رسائل إلى اسطنبول تتعلق بطلب الإسراع بالمصادقة على صلح دعّان، وكانت تلك الجهود تعكس القلق الذي تشعر به الإدارة العثمانية في الولاية من جراء ذلك التأخير[٧]، مما دفع الصدر الأعظم إلى القيام بتحرك سريع للموافقة عليه في مجلس الوزراء، ورفعه إلى السلطان محمد رشاد للمصادقة عليه، وقد تم التعهد بإعادته إلى مجلس المبعوثان للحصول على موافقته، حتى يصبح قانوناً ملزماً للدولة في أول اجتماع يعقده المجلس بعد الانتهاء من إجراء انتخابات أعضائه [٨]، وحال وصول الفرمان السلطاني بالمصادقة على الصلح أسرع محمود نديم إلى الإمام يحيى، لتسليمه هذا الفرمان الذي يعتبر تفويضاً له بحكم المناطق الجبلية في الولاية[٩].

---

1. محمد بن زيد الحوثي: عالم ورع تقي مولده في مدينة حوث، عينه الإمام يحيى عضواً في محكمة الاستئناف بعد صلح دعّان، ثم تفرغ للتدريس، وبعد خروج الاترك عينه الإمام رئيساً لمحكمة الاستئناف (زباره: نزهة النظر، ٥٢٨)..
2. محمد بن يحيى المنصور: عالم، مولده عام ١٣٦٢هـ/١٨٤٥م تفرغ للتدريس والعلم كان ضمن الوفد الذي ارسله أحمد فيضي إلى اسطنبول، توفي عام ١٣٣٢هـ/١٩١٣م (زباره: نزهة النظر، ٥٩٠).
3. الحسن بن عبدالوهاب الوريث: عالم فقيه مولده ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م عمل مع الإمام يحيى في مجال القضاء توفي عام ١٣٥٣هـ/١٩٣٣م (زباره: نزهة النظر، ٢٢٠).
4. حسين بن علي غمضان: عالم زاهد ورع، تولي القضاء في همدان تم تعيينه عضواً في محكمة الاستئناف، توفي عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م (زباره: نزهة النظر، ٢٧٧).
5. حسين بن لطف السرحي: عالم تقي، مولده بصنعاء عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، عكف على التدريس في جامع صنعاء إلى جانب قيامه ببعض الأعمال للأتراك والإمام (زباره: نزهة النظر، ٢٣٨).
6. زبارة: أئمة اليمن، ٢٤٢-٢٤٣.
7. الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٤/٢٦-م٢-٣/٢٧، م.و.ث.
8. BEO:DH. SYS. 33/3- انظر الملحق رقم (٩).
9. صالحيه: عشر سنوات من حكم الامام، ٥٣٨/٢.

موقف القوى المختلفة من عقد الصلح

كانت الرغبة في عقد صلح بين الإمام والدولة واضحة لدى الطرفين، فقد كان الإمام تواقاً إلى عقد اتفاق مع الدولة ينهي حالة العداء القائمة بينهما، ولكن بالشروط التي تحافظ على مكانته بين أتباعه، خاصة بعد أن شعر بأنه غير قادر على حسم هذا الأمر مع العثمانيين عسكرياً، وكانت التجربة التي خاضها عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م قد عمقت في نفسه الإحساس بقوة الدولة، وقدرتها على حشد القوات اللازمة عندما تريد، ولذلك فقد حرص خلال فترة المواجهات العسكرية مع القوات العثمانية على إظهار استعداده لعقد اتفاق مشرف مع الدولة، والتأكيد على اقتناعه الكامل بالبقاء تحت رايتها[١].

أما القول بأن خوف الإمام من انقلاب القبائل عليه، أو أن الحروب والمواجهات العسكرية هي التي دفعته إلى عقد هذا الصلح[٢]، فهو غير وارد لأن الإمام كان يشعر بأنه يستمد مكانته بين أتباعه من تعاليم المذهب الزيدي الذي يؤمنون به جميعاً، ومما ساعده على ترسيخ ولاء أتباعه له؛ التصرفات السيئة للموظفين العثمانيين مع الأهالي، وأما الحروب والمعارك التي كان يخوضها مع الدولة فلم تشكل أي خطر عليه، نظراً لأن معظم القبائل اليمنية، وخاصة الزيدية منها، كانت تعتبر الحروب وسيلة للعيش تمارسها على الدوام بشكل طبيعي، ولكن لا يمكن إغفال رغبة الإمام في العيش مع أتباعه في أمن وسلام مثله مثل بقية الحكام[٣]، وكانت هذه الرغبة تواجه صعوبة كبيرة لتحقيقها في ظلِّ عدم وجود اتفاق مع الدولة العثمانية يضمن ذلك.

أما في الجانب العثماني فقد كانت الرغبة في عقد صلح مع الإمام بشروط مناسبة للطرفين مفقودة لدى الدولة قبل إعلان الدستور العثماني ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، نظراً للدور

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٢٦

2. BURY, G. WYMAN: ARABIY INFELIX, MACMILAN. LONDON, 1915.158.

3. زبارة: أئمة اليمن، ٧.

السلبي الذي كانت تقوم به حاشية السلطان عبدالحميد الثاني في هذا الموضوع، فقد كان أفراد الحاشية يعملون على عرقلة كافة المشاريع والمقترحات التي ترفع إلى السلطان لعقد اتفاق بين الإمام والدولة من خلال استخدام عامل الاختلاف المذهبي بين المذهب الزيدي والمذاهب السنية، وإظهار الخوف من منازعة الإمام للسلطان في منصب الخلافة، إذا تمكن من فرض سيطرته على ولاية اليمن[١].

وعندما وصلت جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، ظهر في أوساطها رأيان متباينان في هذا الموضوع، الأول كان يرى إمكانية حل مشاكل اليمن بالطرق السلمية، والراي الثاني كان يؤمن بقوة الدولة وقدرتها على إنهاء أي تمرد يواجهها في أي مكان بالقوة العسكرية بما في ذلك اليمن، وعندما حاولت الحكومة العثمانية استخدام القوة لإنهاء التمرد في اليمن فشلت في تحقيق ذلك، واستطاع الإمام حصار عاصمة الولاية[٢]، وهذا ساعد أصحاب الرأي الآخر على أن ترتفع أصواتهم مطالبين أن تقوم الحكومة بتبني الحل السلمي، والسماح بالبدء في فتح باب التفاوض مع الإمام للوصول إلى اتفاق يضمن إنهاء التمرد في الولاية، حتى تستطيع الدولة التفرغ للمشاكل التي تواجهها في أماكن أخرى[٣].

برر الصدر الأعظم سعيد باشا عقد هذا الاتفاق بأن الإدارة العثمانية في ولاية اليمن لم تستطع أن تحقق الأمن والاستقرار بصورة نهائية، واستمرت الاضطرابات بالظهور في الولاية من وقت إلى آخر، مما كان يجبر الدولة على صرف مبالغ كبيرة، لدعم الإدارة في مواجهتها لهذه المشاكل، وكذلك كانت الأوضاع تتطلب إرسال قوات عسكرية بصورة متتابعة من أجل الحفاظ على الأمن وتأمين الاستقرار فيها، وقد رأت الحكومة أنه أصبح من الضروري التوصل إلى حل مقبول مع الإمام لضمان الأمن والاستقرار في الولاية، خاصة

---

1. غمضان: رحلة أعيان اليمن، ٩.

2. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٠٣- العمري: المنار واليمن، ٧٤.

3. IZET: FERYADIM, 92.

وأن الظروف الحالية لا تسمح بإرسال مزيد من القوات العسكرية، بسبب انشغالها في جبهات أخرى[١].

في تلك الفترة كانت المشاكل تظهر وتتوسع في أماكن أخرى في الدولة مثل منطقة البلقان، وبلغاريا، وفي طرابلس الغرب، وقد ذكر عصمت أينونو أحد مساعدي عزت باشا أن الأمر بالتوجه إلى ولاية اليمن قد وصله في الوقت الذي كان يتوقع أن يأتيه الأمر بالتوجه إلى البلقان لمواجهة المشاكل القائمة فيها، لأنه كان يعتبر أن أوضاع اليمن أقل خطورة من بقية المناطق العثمانية[٢].

كما أثارت التحركات الإيطالية في البحر الأحمر القلق للدولة، وخاصة محاولاتهم الاتصال بالإمام يحيى واتصالهم الفعلي بالإدريسي، واتفاقهم معه على محاربة الدولة العثمانية[٣]، مما دفع الباب العالي إلى تكليف عزت باشا بمحاربة الإدريسي بالتعاون مع شريف مكة، وبعد ذلك يتم البحث في إمكانية عقد اتفاق معه، ولكن هزيمة القوات العثمانية أمام الإدريسي أفشلت تلك المحاولة[٤]، وفي نفس الوقت ساعدت في الدفع باتجاه عقد صلح مع الإمام، خاصة وأن التطور السريع للعلاقة بين الإدريسي والايطاليين كان يهدد الوجود العثماني في المنطقة، وأما الحرب الطرابلسية واستيلاء الايطاليين عليها فلم تكن سبباً في عقد الصلح مع الإمام، ولكنها ساهمت في تسريع عقد هذا الصلح[٥].

وبالنسبة لردود الفعل على عقد صلح دعّان في الجانب اليمني، فقد كانت معظم القوى التي لها تأثير على مجريات الأحداث راضية عما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، وكانت الفرحة قد عمت معظم أنحاء الولاية ابتهاجاً بهذا الصلح، خاصة بعد أن استطاع عزت باشا

---

1. BEO:HR. SYS. 33/3- انظر ملحق رقم (١١).
2. اينونو: حملة اليمن، ١.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٤/٢٦.
4. NEDIM: ARABISTAN, DA BIR OMUR, 134.
5. اينونو: حمله اليمن، ١٤.

جذب العديد من مشايخ القبائل والأعيان إلى صفه من خلال الهدايا والأموال التي وزعها عليهم[1]، وبعد عقد الصلح ارتفعت مكانة عزت باشا لدى عامة الناس في اليمن وخاصتهم، ولم يظهر أي موقف واضح لأي فئة، أو قوة ترفض، أو تنتقد الصلح، وأما الإمام فقد اعتبر عقد صلح دعّان نجاحاً كبيراً له، لأنه حقق من خلاله معظم أهدافه، واستجابت الدولة لمعظم مطالبه[2]، وما تم الاتفاق عليه لم يتجاوز المشاريع التي قدمها إلى الدولة، وبالنسبة للاستقلال عن الدولة العثمانية فلم يكن الإمام يبدي رغبته في ذلك أثناء تقديمه للمشاريع السابقة، ولم يجر أي مفاوضات معها في هذا الشأن، وإنما كان يحرص في كل مناسبة على إظهار رغبته في البقاء في ظّل الدولة، وقد اتضح هذا عندما وافق على رفع الراية العثمانية في مدينة صنعاء بعد خروج العثمانيين منها، وسيطرته عليها عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، استجابة لطلب معاون الوالي محمود نديم آنذاك[3]، كما كان يؤكد على احترامه للسلطان ومعرفة حقه على الأمة، وأقصى ما كان يطالب به هو حق الإشراف على المناطق التي يسكنها أتباعه، ولم يحدث أن طلب حق الإشراف على كافة المناطق في الولاية في تلك المرحلة[4].

وأما في بقية مناطق الولاية فلم تظهر ردود أفعال واضحة على الصلح مع الإمام، ويبدو أنها كانت تشعر بالرضا، لبقائها تحت نفوذ الدولة العثمانية لأنها تمثل الخلافة الإسلامية، وبالتالي لا يجوز الخروج على طاعة الخليفة، وكان أقصى ما يتمناه سكان هذه المناطق هو منع الموظفين العثمانيين من التعامل معهم بطريقة سيئة، ورفع الظلم الواقع عليهم[5]. وفي المناطق التي كانت تخضع للسيطرة البريطانية في جنوب وشرق اليمن، فقد شعر أهلها

---

1. العزب: تاريخ اليمن، ٧٧.
2. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥١٧/٢.
3. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق٩٥أ.
4. زبارة: أئمة اليمن، ٢٦.
5. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٦٠- ممدوح: يمن قطعة سي، ١٥.

بالارتياح لهذا الحدث، ورحب سلطان لحج بالاتفاق بين الإمام والدولة، وكان من الذين شجعوا الإمام على عقد هذا الاتفاق[١].

وفي الجانب العثماني ظهرت مواقف متباينة حيال الصلح مع الإمام، وكان الموقف الأول هو الموقف المؤيد لعقد الصلح، وقد دعمه عدد كبير من مسئولي الدولة العثمانية بما فيهم الصدر الأعظم سعيد باشا. وأما الموقف الآخر، فقد تبناه عدد من المسئولين، والمثقفين المنتمين إلى جمعية الاتحاد والترقي، وكذلك معظم الموظفين العثمانيين في ولاية اليمن، وكان أولئك يعارضون أي تقارب بين الإمام والدولة، ويتمنون استغلال الانتصار الذي حققه عزت باشا، للقضاء على الإمام والاستيلاء على المناطق التي يسيطر عليها[٢].

وكان الموظفون في الولاية يشعرون بأن الصلح سوف يتيح للإمام الظهور أمام أتباعه بأنه حقق كل ما يريد وأن الدولة استجابت لكافة مطالبه، وكان موقف هؤلاء يعود لأسباب شخصية وليس لأسباب عامة، وأما المعارضون في اسطنبول فقد كانوا يرون بأن هذا الصلح يضر بهيبة الدولة، وأنه تصرف غير مبرر خاصة بعد أن أرسلت قوات عسكرية كبيرة كلفتها الكثير من المال والرجال[٣]، وقد ذكر أحد الموظفين العثمانيين في الولاية بأن الدولة سوف تعيد النظر في هذا الصلح بعد أن تحقق الانتصار الذي تسعى إليه في الحرب العالمية الأولى، وأنها سوف تعاقب الوالي وقائد الجيش في اليمن على مواقفهم من الإمام[٤].

وأما موقف التيارات العربية المختلفة، فقد رحب جزء منها بعقد هذا الاتفاق وخاصة أصحاب الاتجاه الإسلامي أمثال الأمير شكيب أرسلان، والشريف حسين وغيرهما[٥]. وأما

---

1. جاكوب: ملوك شبة الجزيرة العربية، ١٤٤، ١٥٣.

2. IZET: FERYADIM, 92.

3. اينونو: حملة اليمن، ١٢، ١٣.

4. م.و.ث: م، ي ، رقم (٢) .

5. العمري: المنار واليمن، ٧٤.

بقية التيارات، وخاصة التيار القومي والجمعيات السرية، فقد شعروا بالصدمة، واعتبروا الصلح تراجعاً للجهود التي كانت تُبذل في سبيل التحريض على الدولة، بعد أن تغيرت سياسة حكومة الاتحاد والترقي نحو الولايات العربية[١].

كانت الاعتراضات التي ظهرت على عقد الصلح مع الإمام غير واقعية، إذا تم مقارنتها بالأحداث والوقائع التي حدثت فيما بعد، ومعظم تلك الأحداث تشير إلى أن الدولة استفادت بشكل كبير من العلاقة الجيدة مع الإمام، كما سيتم الإشارة إليه لاحقاً. وإذا تم النظر إلى بنود الصلح، فسوف نرى أنها لا تمنح الإمام صلاحيات فعلية، ولكنها منحته حق المراقبة وإبلاغ الإدارة العثمانية، أو الباب العالي بما يراه، وهما اللذان سيتخذان القرار المناسب في ما تم رفعه إليهما من مخالفات ارتكبها موظفو الولاية[٢].

نتائج صلح دعّان

في الفترة التي عُقد فيها صلح دعّان كانت الدولة العثمانية ما تزال تمسك بزمام الأمور في معظم المناطق التابعة لها، ولكن كانت المؤشرات قد بدأت تظهر في الأفق على أن المشاكل التي تواجهها في طريقها إلى التوسع، مما سوف يفقدها القدرة على السيطرة على تلك المشاكل، ولذلك استفادت بصورة مباشرة من النتائج الإيجابية لصلح دعّان من خلال إغلاق جبهة كانت مفتوحة لفترة طويلة في ولاية اليمن، لم تستطع الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة سابقاً في هذا الجانب أن تساهم في إغلاقها، وقد كلفتها تلك الجبهة مبالغ طائلة، وخسرت فيها أعداداً كبيرة من جنودها، ولذلك خفف عقد هذا الصلح من الضغوط الكبيرة التي كانت تواجهها الدولة في هذا الجانب، ونقل الحالة بين الطرفين من حالة العداء والمواجهة إلى حالة السلم والتعاون، مما سمح لها بتوجيه إمكانياتها التي مازالت متاحة إلى

---

1. جاكوب: ملوك شبة الجزيرة، ١٤٣.

2. HR, SYS: 33/3:BEO.

جبهات أخرى في البلقان وغيرها، والتي أصبحت تشكل خطورة حقيقية على وجودها[١].

أما على المدى الطويل، فقد ساهم صلح دعّان في إطالة عمر الوجود العثماني في ولاية اليمن، وخفف من المشاكل التي كان يمكن أن يواجهها، خاصة بعد التطورات التي بدأت تتسارع في الواقع، فقد استولت إيطاليا على طرابلس الغرب، واتفقت مع الإدريسي على مواجهة الدولة العثمانية في عسير، وقدمت له المال والسلاح، وفشلت القوات العثمانية التي تم إرسالها للقضاء عليه في تحقيق هدفها، وحتى أن المحاولات التي بذلتها الدولة لعقد اتفاق مع الإدريسي لم تصل إلى نتيجة، بسبب دعم الايطاليين له، وكانت القوات الايطالية تعمل على مضايقة الوجود العثماني في المنطقة من خلال قيامها بضرب بعض موانئ ولاية اليمن، ومحاصرتها لمنع وصول الإمدادات التي تحتاج إليها القوات العثمانية الموجودة في المنطقة[٢]، ولكن كان للعلاقة الجيدة التي كونتها الإدارة العثمانية مع الإمام بعد الصلح دور كبير في مساعدتها على مواجهة تصرفات إيطاليا، وفي مواجهة طموحات الإدريسي للتوسع في المناطق الجبلية من ولاية اليمن، واستمر التعاون بين الطرفين في هذا المجال حتى استطاعت الدولة العثمانية تحسين علاقتها مع إيطاليا فيما بعد[٣].

وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى التي دارت بين الدولة العثمانية وألمانيا من جهة، ودول الحلفاء من جهة أخرى في عدة مناطق، وقع العثمانيون الموجودون في اليمن تحت طائلة حصار شديد زاد من شدته وجود بريطانيا في المناطق الجنوبية من اليمن، ثم إعلان الثورة العربية بقيادة الشريف حسين في الحجاز، إضافة إلى تواجد أساطيل دول الحلفاء في البحر الأحمر التي قامت بمحاصرة العثمانيين من جهة البحر[٤]، ولكن بالرغم من ذلك، فقد كانت الأوضاع داخل ولاية اليمن هادئة، ولم يتعرض العثمانيون أو قواتهم لأية

---

1. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٦٥/٢- TANRIKUT, YEMEN NOTLARI, 75.
2. الوشلي، إسماعيل بن محمد: نشر الثناء الحسن، تحقيق: إبراهيم المقحفي، مكتبة الإرشاد، ط١، ٢٠٠٣، ٩٩/٤، ١٠٠/٤.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٣/٢٧-م٢-٤/٢٦.
4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٦٥/٢.

مشكلة تهدد وجودهم فيها، ولم يستغل الإمام يحيى تلك الظروف التي كانت مهيأة له لاتخاذ أي قرار يمكن أن يضر بالدولة بما في ذلك نقض الصلح معها، وكان يمكن له أن يستفيد من العروض التي كانت تقدمها له بريطانيا لإعلان الحرب على العثمانيين، وطردهم من اليمن[١]، ولكن الذي حدث أن الإمام يحيى التزم بالصلح، وساعد العثمانيين على مواجهة الصعوبات التي كانت تهدد بقاءهم في الولاية[٢].

كانت أهم مشكلة تواجه العثمانيين في تلك الفترة قلة الأموال اللازمة لاستمرار بقائهم في الولاية، بسبب الصعوبات التي منعت الدولة من إرسال الأموال المطلوبة، وقد ظهرت هذه المشكلة في فترة مبكرة بعد عقد صلح دعّان، فقد كان والي اليمن بالوكالة محمود نديم ابتداءً من عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م يبعث برسائل عديدة إلى الباب العالي، للمطالبة بإرسال الأموال التي تحتاج إليها الولاية، وخاصة الأموال التي التزمت بها الدولة للإمام في بنود الصلح، والأموال التي كانت الإدارة العثمانية تلتزم بها للقبائل التي تساعد قواتها في المواجهات القائمة مع الإدريسي، وكذلك مرتبات الموظفين، وأفراد الجيش، وغيرها[٣]، وكانت الدولة ترسل جزءاً من الأموال المطلوبة على فترات متقطعة إلى أن قامت الحرب العالمية فزادت من صعوبة إرسالها حتى انقطعت، وكان الإمام يحيى يقدم بعض ما تحتاجه الإدارة العثمانية في اليمن على شكل ديون، وقد ساعدها هذا التصرف على تجاوز الظروف الصعبة التي كانت تعيشها[٤].

وفي جانب الإمام، وأهل الولاية استفاد الجميع من نتائج صلح دعّان، خاصة وان بنوده كانت ايجابية، وأول نتيجة مهمة لهذا الصلح كانت قيام عزت باشا بعزل الوالي محمد علي باشا الذي كان لا يحظى باحترام أهل اليمن بجميع فئاتهم، بسبب سياسته السيئة معهم[٥]،

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٣٩/١.

2. TAN RIKUT: YEMEN NOTLARI, 75.

3. TANRIKUT YEMEN NOTLARI, 75-77- BEO : DH. KMS. 60-3/77.

4. الوشلي: نشر الثناء الحسن، ١٤٧/٤.

5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٤٢/٧.

وقد تم تكليف رجب أفندي والياً بالوكالة[١] إلى أن تم تعيين محمود نديم والياً بالوكالة في نفس العام، وقد ذكر عدد من المؤرخين المعاصرين للفترة بأن هذا التعيين تم بإيعاز من الإمام يحيى[٢]، وكان محمود نديم في تلك الفترة يعمل ممثلاً لليمن في مجلس المبعوثان[٣]، وإذا كان هذا صحيحاً فيعتبر أن الإمام قد استطاع التأثير على قرار الدولة في اليمن، خاصة وأن علاقته بمحمود نديم كانت ودية، ويتبادل الطرفان الاحترام والثقة، وكان الإمام يشعر بأن وجوده سوف يساعد على تنفيذ بنود صلح دعّان، ومواجهة المشاكل التي كان من الممكن أن تظهر من وقت إلى آخر في الولاية بسبب ذلك.

استطاع الإمام يحيى بموجب هذا الصلح الحصول على اعتراف الدولة العثمانية به زعيماً محلياً لجزء كبير من ولاية اليمن، حتى أن ذلك انعكس على بريطانيا التي تعاملت معه بعد الصلح على أساس أنه الزعيم المحلي القوي، والوحيد الذي يمكن أن يتولى أمور البلد بعد خروج العثمانيين[٤]، ولم يكتف الإمام بتمثيل المناطق الزيدية، بل إنه كان يحاول كلما سنحت له الفرصة أن يمد نفوذه إلى المناطق الأخرى من اليمن، بما في ذلك المناطق التي تخضع لحماية بريطانيا مدعياً أنه يمثل كافة أهل اليمن، خاصة في ظّل عدم وجود زعيم آخر يستطيع أن يتحدث باسم جميع اليمنيين في تلك الفترة، وقد اتضح ذلك من خلال التدخل في قضايا، ومشاكل المناطق التي لا يشرف عليها، والتي كانت تظهر فيما بين الأهالي، أو بين الأهالي والإدارة العثمانية، وكذلك من خلال تحريض زعماء المحميات على رفض الحماية البريطانية والتمرد عليها[٥].

استغل الإمام الظروف السيئة التي كانت تواجه الدولة العثمانية في ظّل الحرب العالمية الأولى التي قطعت أوصالها، وأفقدتها التواصل مع قواتها في اليمن، فقام بترسيخ وتوطيد

---

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٨.
2. زبارة: أئمة اليمن، ٢٩٨.
3. MECLISI MEBUSAN,C.I, 1327,154.
4. انجرمز، هارولد: اليمن الأئمة والحكام والثورات، ترجمة: نجيب سعيد باوزير جامعة عدن، ط١، ٢٠٠٧، ٦٠.
5. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٣٥.

نفوذه أمام الإدارة العثمانية، وأصبح يتواصل مع الموظفين العثمانيين في مختلف إدارات الولاية في الألوية، والأقضية دون الرجوع إلى إدارة الولاية ممثلة بالوالي، وقائد الجيش[١].

وكان صلح دعّان قد منح الإمام الحق في ترشيح القضاة في المناطق التي يشرف عليها، ولكن بدلاً من اعتبار ممثلي الإمام قضاة شرعيين كان يطلق على بعضهم "عمال الإمام"، وأحيانا كان يعين عاملاً إلى جوار القاضي[٢]، وهذه الصفة تعطي صاحبها صلاحيات تحصيل الأموال إلى جانب الصلاحيات الإدارية، وكان هذا يعتبر مخالفة لبنود الصلح، ولكن لم يتم الاعتراض على هذا التصرف من الإدارة العثمانية، التي كانت تحتفظ بقوات عسكرية في مختلف مناطق الولاية بما في ذلك المناطق التي تخضع لنفوذ الإمام مثل: حجة، وشهارة، والشرف، وغيرها، ولكن كانت هذه القوات لا تقوم بأي تحرك، إلا بعد أن يتم الاستئذان من الإمام، وتقديم مبرر مقبول للتحرك الذي سوف تقوم به[٣].

كما كان للصلح تأثير واضح على منع انتشار الأفكار القومية في ولاية اليمن، والتي كانت قد بدأت تنتشر في الولايات العربية كرد فعل على تصرفات حكومة الاتحاد والترقي مع العرب، ولم يكن لهذه الأفكار أي تأثير على مجريات الأحداث في الولاية، وحتى عندما وصل الشريف علي بن محمد عون إلى الإمام حاملاً رسالة من محمد رشيد رضا يحضه فيها على التفاعل مع الأفكار التي بدأت تتبلور، لحماية الجزيرة العربية تحت زعامة الخديوي عباس لم يتفاعل مع هذه الدعوة، ولكنه وعد بالنظر في هذا الموضوع عندما يبدأ التنفيذ لهذه الأفكار في الواقع[٤]، وكان الإمام مقتنعاً بأن هذه الأفكار يدعمها الانجليز، كما كانوا يدعمون الجمعيات السرية التي كانت منتشرة في مختلف أنحاء العالم العربي آنذاك[٥].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية: (أ)، ٣-٣٨/٢.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ)، ٣-١٠/٢.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢٥/٢، ٣-٢٧/٢.
4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الامام، ٥٧٧/٢- جاكوب، ملوك شبة الجزيرة، ١٤٣.
5. العبدلي، أحمد بن فضل: هدية الزمن في اخبار ملوك لحج وعدن، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ط١ ١٩٩٧، ٢٤٥.

وكان الإمام يحيى قد امتنع عن الانضمام إلى الشريف حسين عندما أعلن الثورة العربية ضدّ الحكم العثماني في عدد من المناطق العربية، بالرغم من العلاقة الجيدة التي كانت قائمة بينهما، ومحاولة الشريف حسين إقناع الإمام بالانضمام إليه، وعندما شعر الشريف برفض الإمام القاطع للفكرة التي كان يطرحها عليه توقف عن الحديث معه في هذا الشأن، ولكنه حافظ على علاقته الجيدة معه، وكان الإمام يعرف أن وراء هذه الأحداث الانجليز، ومقتنعاً بأنهم لا يمكن أن يعملوا لصالح المسلمين، ولن يدعموا أي موضوع يمكن أن ينفعهم، ولذلك امتنع عن الدخول في قضية يدعمها الانجليز، أو أية دولة أجنبية أخرى، ووقف مع الدولة العثمانية لشعوره بأن هذا الموقف يحتمه الواجب الديني أمام الأجانب الكفار، وقد تمسك الإمام بهذا الموقف إلى أن خرج العثمانيون من اليمن عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م[١].

ساهم موقف الإمام في عدم دخول اليمن في الحرب العالمية الأولى باستثناء منطقة لحج، والبقاء على الحياد الايجابي لصالح الدولة العثمانية، وتجنبت ولاية اليمن مآسي الحرب التي اكتوت بنارها معظم مناطق العالم العربي، بسبب التزامه بصلح دعّان وتجنب الدخول في الحرب[٢].

بفضل صلح دعّان وسياسة الإمام استطاعت ولاية اليمن أن تتمتع بالهدوء والسكينة والأمن، في الوقت الذي كانت فيه معظم مناطق الدولة العثمانية تعيش الحرب والخوف بما في ذلك عاصمة الدولة، منذ عقد صلح دعّان عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م إلى أن خرج العثمانيون منها عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م أي ما يقارب ثماني سنوات.

---

1. النعماني، عبدالمغيث مديرس: سياسة حكومة الحجاز تجاه الاقطار العربية المجاورة (رسالة ماجستير)، ٤٦٢/٢- العمري: المنار واليمن،٤٠٧.

2. العبدلي، أحمد بن فضل: هدية الزمن في اخبار ملوك لحج وعدن، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ط١ ١٩٩٧، ٢٤٦-٢٤٩.

العلاقة بين الإمام يحيى والعثمانيين بعد صلح دعّان

تميزت العلاقة بين الإمام يحيى والدولة العثمانية خلال فترة ١٣٢٩-١٣٣٧هـ/١٩١١-١٩١٨م بالسلم والتعاون، بعد أن كان يسودها العداء والمواجهة في الفترة الماضية، وكان صلح دعّان السبب الرئيس في التحول الذي طرأ على تلك العلاقة، ونقلها من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية.

لقد كان الإمام يحيى ومن قبله والده الإمام المنصور يرغبان في عقد اتفاق مع الدولة العثمانية يضمن لكل طرف مكانته، ونفوذه في المناطق التي يسيطر عليها، ويساعد على تعميم الأمن والسلام في مختلف مناطق ولاية اليمن في ظّل السيادة العثمانية، والولاء للسلطان العثماني، وذلك لمعرفتهما الأكيدة بأن الدولة لا يمكن أن تترك البلاد بسهولة مهما كانت الظروف، خاصة بعد أن بذلت جهوداً كبيرة وأموالاً طائلة، وخسارتها للعديد من جنودها في سبيل حماية نفوذها في ولاية اليمن، باعتبارها البوابة الرئيسة لحماية المناطق المقدسة (الحرمين الشريفين) في الحجاز[١]، ولذلك قدم الأئمة مشاريع عديدة للاتفاق مع الدولة لم تخرج في إطارها العام عن ما تم الاتفاق عليه في صلح دعّان، كما تم ذكره سابقاً.

كان الإمام يحيى يشعر في السنوات الأولى لعقد صلح دعّان أن الالتزام بما جاء فيه سوف يساعده في الحصول على الأموال التي فرضتها بنود الصلح على الدولة لصالحه، أو سمحت له بجمعها من الأهالي، ولكن بعد أن بدأت أوضاع الدولة تتدهور في ظّل المشاكل العديدة التي كانت تواجهها في تلك الفترة، وتأثير ذلك على قدرتها على إرسال الأموال التي كانت تحتاج إليها الولاية، الأمر الذي ترتب عليه تناقص الأموال المرسلة في البداية، ثم انقطاعها نهائياً بعد أن حاصرت دول الحلفاء الموانئ العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى[٢]، عند ذلك شعر الإمام أن الفائدة المالية أصبحت غير مجدية، خاصة بعد أن

1. اينونو: حملة اليمن، ١٠.

2. TANERIKUT: YEMFN NOT LAR1, 77.

تحول الأمر، وأصبحت الولاية تطلب منه توفير ما تحتاج إليه من أموال نقدية أو مواد عينية كديون سوف يتم تسديدها بعد انتهاء الحرب، ولكن اعتبر الإمام أن هذا الوضع يشير إلى قرب خروج العثمانيين من الولاية، وأن تلبيته لطلباتهم، وتوفيره لما يحتاجون إليه من أموال، ومواد تموينية، واعتبارها ديوناً مؤجلة، هي الثمن الذي سوف يتيح له تولي الحكم في البلاد بعد خروجهم[١].

كان لالتزام الإمام يحيى والدولة العثمانية بما جاء في صلح دعّان دور أساسي في استمرار العلاقات الجيدة بينهما، وتطورها فيما بعد، كما ساهم محمود نديم باشا من خلال وجوده على رأس الإدارة العثمانية في استمرار تلك العلاقة، وتطورها بين الطرفين، حتى أنها تجاوزت في بعض الجوانب ما جاء في الصلح، وتحولت هذه العلاقة مع الوقت من الالتزام بالصلح إلى التعاون في كافة المجالات دون التقيد بما نص عليه[٢]، وعندما تدهورت أوضاع الدولة العثمانية، وزادت مشاكلها، أثر ذلك على إدارة الولاية وأصبح الوالي العثماني يتعامل مع الإمام يحيى بنفس الطريقة التي يتعامل بها مع السلطان[٣]، وهذا يوضح الحرص الذي أبداه الإمام يحيى على تعيين محمود نديم والياً بالوكالة عام ١٣٣٠هـ/١٩١١م[٤]، وتم تثبيته وآليا لولاية اليمن عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م[٥].

بدأت العلاقة بين الإمام يحيى ومحمود نديم منذ عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م عندما زاره في مدينة صنعاء بصحبة العلامة محمد حسن دلال بصفته معاون الوالي، لمناقشة عقد صلح شامل مع الدولة[٦]، ويبدو أن الإمام شعر بصدق نواياه، ولذلك استمرت العلاقة بينهما من خلال اللقاءات الرسمية أو من خلال تبادل الرسائل، حتى في الفترات التي كانت فيها علاقة

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة العربية، ١٦٥.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ١١-٥/٣.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٣٢/٢.
4. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٨.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م٢-٢/٤٠.
6. الجنداري: الدرر المنتقاة، ق ٩٥ أ.

الإمام مع الدولة العثمانية سيئة، وقد حاول محمود نديم بعد ذلك بذل جهوده، لتهدئة الأوضاع في الولاية من خلال الزيارات المتكررة التي قام بها للمناطق التابعة للإمام على رأس وفود من الإدارة العثمانية، ولكنه فشل في مسعاه، بسبب انعدام الثقة بين الطرفين، وعدم جدية الدولة في حل المشاكل القائمة بينهما في تلك الفترة، لشعورها بالقوة بعد الانتصارات التي حققها أحمد فيضي باشا عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م[١].

كان محمود نديم يكن للإمام يحيى احتراماً كبيراً، ويتعامل معه بصدق، وكان مقتنعاً بعدم وجود أهداف خفية له، وحاول شرح الأهداف الحقيقية للتمرد الذي يتزعمه الإمام للمسئولين العثمانيين بما فيهم السلطان عبدالحميد، ولكنه لم يستطع إقناعهم بوجهة نظره[٢]، وبسبب علاقته مع الإمام لحقه ضرر كبير، فقد أقاله السلطان من عمله كمعاون لوالي اليمن، وتعرض للسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة مبايعته للإمام يحيى خليفة للمسلمين[٣]، وبعد خروجه من السجن تركته الدولة بدون عمل حتى تم تعيينه ممثلاً لولاية اليمن في مجلس المبعوثان ١٣٢٦هـ/١٩٠٩م[٤] وكذلك كان الإمام يحيى يثق به، ويستفيد من أرائه[٥].

لم يقتصر التعاون بين الإمام يحيى والإدارة العثمانية على القضايا التي حددها صلح دعّان، ولكنها تطورت وشملت مختلف القضايا التي تهم الطرفين، ومما ساعد على بناء الثقة بينهما السرعة التي تعامل بها أحمد عزت باشا في مسالة تطبيق بنود الصلح، حتى قبل أن يتم التصديق عليها من الجهات المسئولة في الدولة، فقد أمر بنشر بنود الصلح في صحيفة صنعاء، وأرسل العلامة حسين بن علي العمري إلى الإمام لتسليمه نسخة من الصحيفة، وطلب منه ترشيح الحكام والقضاة في المناطق المرتبطة به بموجب صلح دعّان، وقضاة

---

1. ممدوح: يمن قطعة سي، ١١٠.

2. NEDIM: ARABISTAN, DA BIR OMUR, 20-22.

3. الشرقي: ليلة خلع السلطان عبدالحميد، ٥٠.

4. NEDIM: ARABISTAN, DA BIR OMUR,V111.

5. زبارة: أئمة اليمن، ٢٦٨.

المحكمة الاستئنافية التي كان مركزها عاصمة الولاية (مدينة صنعاء)[1]. وعندما وصل القرار السلطاني بالتصديق على الصلح قام محمود نديم والي اليمن بالوكالة بزيارة الإمام في منطقة السودة[2] لتسليمه القرار بنفسه، وإظهار احترامه، وتقديره له[3]، وقد شعر الإمام من خلال تصرفات عزت باشا، ومحمود نديم بجدية الدولة، وحرصها على تنفيذ بنود الصلح المتفق عليه، وأزالت هذه التصرفات القلق الذي كان يشعر به حيال جدية الدولة في تنفيذها، بسبب التجارب السابقة التي خاضها معها، ونتيجة لذلك انطلقت العلاقات بين الطرفين في مختلف الجوانب بسرعة كبيرة متجاوزة الحواجز، والصعوبات التي كانت تعرقل تقدم هذه العلاقة، وقد انعكست تلك العلاقة الجيدة على الظروف الصعبة التي عاشها موظفو الدولة العثمانية، وجنودها في ولاية اليمن خلال الحرب العالمية الأولى، كما سيتم توضيحه لاحقاً.

إن التصرفات الإيجابية للدولة العثمانية نحو الإمام يحيى دفعته إلى تبني مواقف توضح أن ثقته بالدولة أصبحت قوية، وأن ما يجري لها يؤثر عليه، ولإثبات هذا الشعور بصورة فعلية بعث برسالة إلى سعيد باشا الصدر الأعظم أبدى فيها استعداده للوقوف إلى جانب الدولة في حربها مع الإيطاليين في طرابلس الغرب، كما عرض في رسالته استعداده لإرسال مائة ألف مقاتل بعددهم وعدتهم لقتال الايطاليين إلى جوار القوات العثمانية، ولكن الصدر الأعظم شكر له شعوره الجيد نحو الدولة، وتعاطفه معها، واعتذر له عن قبول تلك المساعدة[4].

وبغض النظر عن قدرة الإمام يحيى على تجهيز مثل هذا العدد، أو عن جديته في هذا الموضوع[5]، فقد كانت ظروف الطرفين تمنع تحقيق ذلك، ولكن كان موقف الإمام يوضح

---

1. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٣٨.
2. السوده: بلدة مشهورة في الشمال الغربي لمدينة صنعاء وفيها حصن الجانح (الحجري: مجموع، ٤٣٤/٢).
3. زباره: أئمة اليمن، ٢٩٩.
4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٣٨/١.
5. اباظه: الحكم العثماني، ٢٩٧.

التحول الذي حدث في علاقته مع الدولة العثمانية، وكان هذا التصرف بمثابة إعلان لهذا التحول موجهاً إلى مختلف القوى المحلية والخارجية، ولتأكيد تعاطف الإمام يحيى مع الدولة كان يحرص في مراسلاته مع والي اليمن محمود نديم على السؤال عن المعارك التي تخوضها الدولة مع أعدائها، وعن المشاكل التي تواجهها[١]، وكان الوالي يوافيه بكل ما يحدث للدولة من انتصارات، أو هزائم، أو غيره في مختلف المناطق التابعة لها، وكان يفرد جزءاً من رسائله التي يبعث بها إلى الإمام للحديث عن هذا الموضوع[٢]، وعندما كانت تصل أخبار مهمة من اسطنبول كان الوالي يبادر إلى إرسالها إلى الإمام بسرعة عن طريق التلغراف، مثلما حدث عندما انتصرت القوات العثمانية في معركة جنق قلعة[٣] على أعدائها من دول الحلفاء[٤]، وبعد وصول هذا الخبر السعيد إلى الإمام أسرع بإرسال رسالة إلى وزير الداخلية العثماني، لتهنئته بهذا الانتصار الكبير متمنياً أن تحقق الدولة المزيد من الانتصارات في كافة المعارك التي تخوضها مع أعدائها[٥].

لم تقتصر العلاقة الجيدة بين الإمام يحيى والدولة العثمانية على المجاملات، وتبادل الرسائل، لكنها تطورت وتوسعت في مختلف المجالات، وخاصة في المجال العسكري والإداري والمالي.. وكان التعاون بين الطرفين قد بدأ من خلال العمل على مواجهة واحتواء المشاكل التي كانت تظهر بين أتباعهما أثناء تطبيق بنود صلح دعّان، فعندما بدأ الحكام والقضاة الذين اختارهم الإمام، وعينتهم الدولة يمارسون أعمالهم ظهرت مشاكل مع موظفي الإدارة العثمانية، بسبب اختلاف المرجعية لكل طرف، فالقضاة والحكام كانت مرجعيتهم

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ١٣-١/٢ .
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ١٣-٤٤/٢.
3. جنق قلعه: قلعة تركيه على مضيق الدردنايل، وقعت فيها معركة كبيرة بين العثمانيين والانجليز عام ١٩١٥م، وقد انتصرت القوات العثمانية في هذه المعركة (إحسان أغلو: الدولة العثمانية، ١٣٧/١).
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية: (أ) ٣-٨/٢.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص)، م١-١٩/١٢٤.

تعود إلى الإمام، والموظفون العثمانيون كانت مرجعيتهم تعود إلى الإدارة العثمانية، ونظراً لأن موظفي الطرفين كانوا يعملون في مكان واحد فقد كان الاحتكاك الدائم بين الطرفين يؤدي إلى تباين في وجهات النظر، أو إلى الاختلاف في عدد من القضايا، وإذا لم يتم معالجة ذلك بسرعة، كانت الاحتكاكات البسيطة تتطور وتتحول إلى مشاكل كبيرة تحتاج إلى مجهود كبير من الإمام والوالي لحلها.

ومن المشاكل التي ظهرت بين الطرفين في هذا الجانب، ما حدث في عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م عندما تعرض عدد من الموظفين المرتبطين بالإمام إلى مضايقات وإساءات من الموظفين والمسئولين العثمانيين، فقام الإمام بمخاطبة الوالي في هذا الموضوع، وطلب منه اتخاذ إجراءات حازمة، لمنع تكرار ذلك فأسرع الوالي بتقديم اعتذار عن ما حدث وتعهد بأنه سوف يتأكد، ويتحرى عن حقيقة ما حدث، وإذا كان ذلك صحيحاً فسوف يتم اتخاذ الإجراءات الرادعة في حق من قام بهذه التصرفات، كما التزم بإخبار الإمام عن الإجراءات التي يتم اتخاذها لمعالجة هذا الموضوع[١].

وفي قضية الخلاف الذي وقع بين قائم مقام كوكبان وعقال ومشايخ همدان، أسرع الوالي باتخاذ الإجراءات المناسبة، وعندما توسع الخلاف وتجمع عقال همدان في مكان قريب من كوكبان، أرسل كاتب الولاية للتحري عن موضوع الخلاف، وكلف قومندان "قائد" الجندرمة بالذهاب إلى عقال همدان، لإقناعهم برفع تجمعهم والعودة إلى ديارهم، وخلال ذلك سارع محمود نديم بتبليغ الإمام يحيى بما تم اتخاذه من إجراءات لمعالجة المشكلة واحتواء الموقف، وقد تبادل الطرفان رسائل عدة تتعلق بهذا الموضوع، بهدف موافاة الإمام بالنتائج التي توصل إليها التحقيق، والتشاور في مواجهة هذه المشكلة، واستطاع الطرفان من خلال هذا الأسلوب معالجة تلك المشكلة، التي كان يمكن أن تعكر صفو العلاقة الجيدة بينهما[٢].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١/٢.

2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢/٢٣، ٣-٢/٣٧ .

وأما في المشكلة التي وقعت بين الموظفين المرتبطين بالإمام والموظفين المرتبطين بالإدارة العثمانية في قضاء حجة، فقد أسرع محمود نديم عند حدوثها بإشعار الإمام بأنه سوف يعمل على معالجتها بسرعة، ولكنه أصر على إشراك عامل الإمام في الشرف يحيى شيبان في التحقيقات التي تجريها الإدارة، وطلب من الإمام إقناع العامل بالتعاون معه في ذلك، حتى يتمكن من حل الإشكال القائم بسرعة خوفا من أن يتطور الخلاف فيصعب حسمه[1]، ويؤكد إصرار الوالي على إشراك عامل الإمام في معالجة هذه المشكلة مصداقية الإدارة العثمانية في التعامل مع أية قضية يمكن أن تشكل خطراً على علاقاتها معه، أو يمكن أن تؤثر على مواصلة تنفيذ بنود صلح دعّان، وبالمقابل كان الإمام يتفاعل مع الجهود التي تبذلها الإدارة العثمانية ممثلة بالوالي، ويتفهم الإجراءات اللازمة التي يتم اتخاذها للوصول إلى حلول للقضايا والمشاكل التي كانت تظهر بين الطرفين من وقت إلى آخر، وهذا يوضح حرصه على استمرار العلاقة الجيدة مع الدولة العثمانية وإدارتها في اليمن.

وكان الوالي محمود نديم لا يتردد في معاقبة أي موظف عسكري، أو مدني إذا أثبتت التحقيقات أنه ارتكب فعلاً شائناً في حق الأهالي، أو أنه تعدى على أحد أتباع الإمام بغير وجه حق، ولذلك كان الإمام يترك للوالي الفرصة للتعامل مع أية قضية تظهر في هذا الجانب بين أتباع الطرفين، وقد اتضح ذلك في إحدى رسائل الإمام إلى العلامة زيد بن علي الديلمي[2] الذي كان يعمل قاضياً في ذمار، والتي تضمنت رده على الشكوى التي رفعها العلامة الديلمي إليه بالموظفين العثمانيين، بسبب اتهامهم لحكام الإمام بإثارة الغوغا على إدارة الولاية، وتحريضهم للأهالي على عدم دفع الرسوم المستحقة لها، نافياً ادعاءات الموظفين، وقد عمل الإمام في رسالته على تهدئة الديلمي وأخبره بأن الموضوع قد أصبح

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١٠/٢.

2. زيد علي الديلمي: عالم محقق مولده بذمار عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م أخذ عنه عدد من طلاب العلم وتولى القضاء في عدة مناطق بتكليف من الإمام يحيى، توفي عام ١٣٦٦هـ/١٩٤٦م (زباره: نزهة النظر، ٣٠٤)..

لدى الولاية، وهي سوف تقوم بالتحقيق، وعندما تظهر نتائجه سوف يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة، لمنع تكرار ذلك بحسب بنود الاتفاق[١].

كما ظهرت مشاكل عديدة بين الإدارة العثمانية وموظفي الإمام في مجال جمع الرسوم الشرعية، وتسليمها إليها، بعد استبعاد النسبة المقررة للإمام بموجب بنود صلح دعّان، وقد وصلت إلى الإمام عدة شكاوى من محمود نديم، ومن موظفي الإدارة بهذا الخصوص، فقد تضايقت الإدارة العثمانية من المسئولين التابعين للإمام، والمكلفين بتحصيل الرسوم الشرعية في قضاء آنس متهماً إياهم بعدم تسليم الأموال المستحقة على الأهالي للدولة كاملة، وعدم تحصيل تلك الأموال بالشكل المتفق عليه، من خلال عدم تقدير الرسوم بطريقة عادلة، مما يتسبب في الإضرار بمصالح الدولة، وأن الموظفين أفادوا بأن قيامهم بهذا التصرف يأتي تنفيذاً لتوجيهات الإمام، وقد طلب الوالي في الشكاوى المذكورة بأن يكون موظفو الإمام عوناً للإدارة لا خصوماً لها يعملون ضدها، وقد أصدر الإمام توجيهاته إلى موظفيه، لتسليم الأموال المستحقة للدولة، وعدم التساهل مع الأهالي في هذا الجانب[٢].

كان محمود نديم يحرص على وضع الإمام في صورة كل ما يجري في الولاية سواء كان ذلك يدخل في إطار الصلاحيات الممنوحة له بموجب بنود صلح دعّان، أو ليس له دخل فيه، وكان الغرض من ذلك في بعض الأحيان طلب الرأي، أو إحاطته علماً بما يحدث، ومن ذلك موضوع وصول عدد من أمراء ومشايخ النواحي التسع الخاضعة للحماية البريطانية إلى صنعاء عاصمة الولاية، فقد بعث الوالي بهذا الخبر إلى الإمام، وذكر له أنه قدم لهم بعض الهدايا، وأجرى لهم ما يلزم، وكذلك بعث إلى الإمام يخبره بأن عدداً من أمراء قبيلة الدناكل[٣] القاطنة على الساحل الغربي للبحر الأحمر قد وصلوا إليه وشرح له

---

1. م.و.ث: الوثائق: أ ١٢-٢٠٠٦/٥/٣٧.

2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٣١/٢ .

3. قبيلة الدناكل: هي قبيلة العفار، التي انتقلت من اليمن إلى الساحل الأفريقي الشرقي، وتسكن منطقة واسعة تقع في اثيوبيا وجيبوتي والصومال.

كيف تم التعامل معهم[١]، وبالنظر إلى بنود الصلح فإن هذه المواضيع ليس للإمام دخل فيها، فالمنطقة التي يسكنها أمراء النواحي التسع، أو أمراء الدناكل بعيدة عن حدود المناطق التي تقع تحت نفوذه، ووصولهم إلى عاصمة الإدارة العثمانية ليس له تأثير عليه سلباً أو إيجاباً، ولكن الوالي كان يرغب بإخبار الإمام فقط، أو يمكن أن يكون لدى الوالي سبب لا نعرفه. وكما تم ذكره قد كان محمود نديم يحرص على موافاة الإمام بأخبار الدولة العثمانية السلبية منها والإيجابية، وإضافة إلى ذلك كانت رسائل الوالي لا تخلو من الأخبار الخارجية، حتى التي ليس لها علاقة بالدولة العثمانية، وكان ينقل إليه الأخبار والأحداث التي تقع في مختلف أنحاء العالم[٢].

ومع مرور الوقت أصبح الإمام يتدخل في بعض القضايا الخارجة عن إطار صلاحياته، ففي إحدى رسائله وجه الوالي بأن يعمل على ضبط دخول وخروج المسافرين من عدن إلى صنعاء والعكس، وخاصة الأشخاص الذين يحملون أموالاً غير معروفة المصدر، كما أشار إلى ضرورة التعاون في ضبط الأشخاص الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على الولاية من خلال ذهابهم إلى عدن والعودة منها، وقد تعاون الطرفان في ضبط بعض الأشخاص في هذا الإطار[٣]، كما كان الطرفان يتبادلان المعلومات حول تحركات بعض الأشخاص الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على أي منهما، وخاصة الأشخاص الذين لهم اتصالات بالإدريسي أو بالإنجليز، وكان الوالي يقوم بتوقيف أي شخص يطلب الإمام توقيفه، وكذلك كان الإمام يلقي القبض على أي شخص مطلوب للإدارة العثمانية[٤].

ومن القضايا التي تعاون فيها الإمام والوالي قضية التعامل مع القوى المحلية التي لها نفوذ كبير في الولاية، ومن ذلك تعاون الطرفين في التعامل مع قضية الشيخ حزام الصعر

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٣٢/٢ .
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٤٤/٢ .
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١٢/٢.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١٨/١.

الذي كان قائم مقام ناحية عمران وأحد مشايخها الكبار الذي اختلف مع القاضي المرتبط بالإمام، ثم توسع الخلاف، حتى شمل معظم موظفي الإمام، ومع ذلك فقد كلف الإمام عامله في الشاهل يحيى شيبان بالنظر في ذلك الخلاف، ولكن شعر الشيخ الصعر بأن العامل متعصب مع أصحابه وأن حكمه عليه كان ظالماً، خاصة بعد أن تجاهل شهادات عدد من مشايخ المنطقة الذين كانوا متعاطفين معه، فقام بإرسال شكوى إلى الوالي محمود نديم يطلب منه التدخل في قضيته بحكم تبعيته لإدارة الولاية، حاول الوالي التدخل لحل هذا الخلاف بشكل ودي، بعد أن أكد للشيخ الصعر أن تعيين القضاة يتم بموجب بنود صلح دعّان، وأن موضوع إقالة القاضي خارج إطار صلاحياته، وبعد نقاش مع الإمام، استطاع الأخير إقناع محمود نديم بالوقوف إلى جانبه ضدّ الشيخ حزام الصعر من خلال اتهامه بالوقوف ضده وضد الدولة، وهذا يوضح حرص الوالي على استمرار العلاقة الجيدة معه ولو على حساب الموظفين التابعين للإدارة العثمانية[1].

وفي قضية الشيخ محمد يحيى الشائف الذي تمرد على الإدارة العثمانية، بعد أن كان أحد الموظفين لديها، وعندما تم تضييق الخناق عليه أرسل إلى الإمام يحيى طلباً عن طريق مشايخ بكيل للسماح له بالوصول إليه لشرح ما حدث، فتدخل محمود نديم لتوضيح هذه القضية للإمام، وأخبره بأن الشائف قد حارب الدولة بسلاحها، بعد أن كان يعمل معها، وأبدى اعتراضه على السماح للشائف بالوصول إليه، وطلب التراجع عن ذلك[2]، فأعلن الإمام تفهمه لوجهة نظر الإدارة العثمانية في الموضوع، ووقوفه إلى جانبها، وأكد أن طلب الشائف سوف يتم إهماله وتجاهله، وكان الإمام يشعر بأن الشائف يتعامل مع الإدريسي ضدّ الدولة، بعد أن أوحى له ضده محمود نديم بذلك، ووقف الطرفان ضده وتعاونا على تأديبه، ومنعه من التأثير على العلاقة القائمة بينهما[3].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٨/١.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١/١.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١٩/١.

كما كان الإمام يتدخل في بعض القضايا التي تقع في مناطق بعيدة عن نطاق صلاحياته ومنها قضايا حدثت بين الإدارة العثمانية والقوى المحلية في تلك المناطق، وأهم قضية تدخل فيها الإمام في هذا الإطار قضية آل أبوراس، وآل الصلاحي وغيرهم من مشايخ ذو محمد وذو حسين الساكنين في منطقة إب، فقد اختلف عدد منهم مع إدارة لواء تعز عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م، وفي أثناء الخلاف قُتل الشيخ حسن بن قائد أبوراس، واتهم في ذلك وكيل متصرف لواء تعز إلياس بك، والقائم مقام حسني بك والشيخ محمد ناصر مقبل من مشايخ قضاء تعز[١]، وفي إثر ذلك حدثت مواجهات بين القوات العثمانية، وقبائل ذو محمد وذو حسين في قضاء إب، وحاول الوالي محمود نديم حل القضية، ولكنه لم يوفق في مسعاه فقام مشايخ المنطقة بتحكيم الإمام يحيى الذي ألزم الإدارة العثمانية ممثلة بالوالي بتحكيمه أيضا[٢].

وبعد جهود مضنية وسماع وجهات النظر المختلفة، ومناقشتها مع الأطراف المعنية أصدر الإمام يحيى حكمه الذي كان في ظاهره يحمل المسئولية الإدارة العثمانية والمشايخ، ولكن في النهاية كان المستفيد من الحكم مشايخ المنطقة، فقد حكم على الإدارة العثمانية ممثلة بوكيل المتصرف إلياس بك، والقائم مقام حسن بك، والشيخ محمد ناصر مقبل بدفع غرامات تقدر باثنين وأربعين ألف ريال تتوزع بين أولاد الشيخ حسن بن قايد أبوراس، والشيخ حسن بن قاسم أبوراس، والشيخ محمد بن أحمد الصلاحي مقابل ديات قتلاهم، وخراب ونهب بيوتهم ومزارعهم، وحكم الإمام على المشايخ المذكورين بدفع ثمانية عشر ألف ريال للإدارة العثمانية مقابل ما حصل منهم أثناء مواجهتهم معها وامتناعهم عن دفع التكاليف الرسمية المفروضة عليهم لها، وبذلك تم إلزام الإدارة بدفع اثنين وعشرين ألف ريال للمشايخ المذكورين، بعد أن تم تنزيل المبالغ التي حكم بها للإدارة بموجب الحكم المذكور، كما حكم بإبعاد إلياس بك وحسني بك، عن المنطقة، وتكليفهم بأعمال مناسبة في لواء الحديدة حتى لا يتكرر ما حدث بين الطرفين[٣].

---

1. زباره: أئمة اليمن، ٣٥٢.
2. وثيقة رقم (١٨) محفوظة في ارشيف صادق الصفواني.
3. صورة الحكم، محفوظ في أرشيف صادق الصفواني.

أعلنت الإدارة العثمانية ممثلة بالوالي وقائد الجيش بعد صدور الحكم موافقتها عليه، والتزمت بدفع المبالغ التي فرضت عليها بموجبه، ولكنها طالبت بإمهالها، حتى تصل الأموال المخصصة لها من اسطنبول، فاشترط الإمام موافقة المشايخ المعنيين على طلب إدارة الولاية، واستطاعت الحصول على الموافقة المطلوبة، واعتبار هذه المبالغ ديناً عليها يتم تسليمه لهم حال وصول الأموال من اسطنبول[١].

بالإضافة إلى ذلك استطاع الإمام الإستفادة من علاقته الجيدة بالإدارة العثمانية في تفعيل التعاون معها في مجال مواجهة القبائل التي كانت تتمرد عليه، فقد نص صلح دعّان في بنوده السرية على إلزام الإدارة العثمانية بتقديم المساعدة للإمام في مواجهة القبائل التي تتمرد عليه إن هو أراد[٢]، وشمل هذا التعاون صوراً مختلفة، فكان يتم في بعض الأحيان بطريقة مباشرة من خلال إرسال طوابير عسكرية وإبقائها تحت إمرته يحركها عند ما يحتاج إليها، أو من خلال إرسال بعض القوات لمساعدته عندما يحتاج إلى ذلك، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق تقديم المعلومات التي يحتاج إليها في هذا الإطار، والتزام الصمت عن ما يحدث.

كان التعاون الواضح والمباشر بين الطرفين قد تم في المعارك التي خاضتها قوات الإمام ضدّ القبائل التي تمردت عليه في بعض مناطق صعدة بدعم من الإدريسي، فقد قدمت الإدارة العثمانية للإمام مساعدات عسكرية مختلفة، حيث قامت بإرسال عدة طوابير عسكرية قاتلت تحت إمرته، كما أرسلت أسلحة وذخائر مختلفة، فتمكن الإمام بواسطة هذه المساعدات من القضاء على تلك التمردات[٣].

وفي رداع اختلف عدد من المشايخ مع القاضي عبدالله بن أحمد العرشي[٤] ممثل الإمام في تلك المنطقة عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، ووصلت الأخبار بأن المشايخ من آل الرصاص[٥]

---

1. وثيقة (١٨) محفوظة في أرشيف صادق الصفواني.

2. BEO:HR.SYS: 33/3.

3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٩٥/٢.

4. عبدالله بن أحمد العرشي: عالم فقيه، مولده عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م تولى عدة أعمال في عهد الإمام يحيى وكلفه بالتفاوض مع الانجليز، تم أسره في الحرب مع السعودية، توفي عام ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م (صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٧٠/٢).

5. آل الرصاص: من مشايخ بلاد البيضاء جنوب شرق صنعاء (الحجري: مجموع، ٣٦٦/١)..

ومشايخ يافع[1] يميلون إلى الانجليز، ويتعاونون معهم[2]، فأرسل الإمام مجموعة من المقاتلين بقيادة محمد بن قاسم حميد الدين، للقضاء عليهم، فتمكن من إخضاعهم لطاعته، وأسر عدداً منهم[3]، ومن جهة أخرى أرسل مجموعة من المقاتلين بقيادة الشيخ علي المقداد إلى قعطبة[4] بهدف منع المشايخ المذكورين من الاتصال بالإنجليز، ومحاصرة تحركاتهم في تلك الجهة[5]، وقد قدمت الإدارة العثمانية التسهيلات اللازمة التي ساعدت قوات الإمام على تحقيق انتصارها على القبائل المتمردة في رداع والبيضاء[6]، وخلال مدة بقاء محمد حميد الدين في المنطقة تبين له بعد أن استمع إلى شكاوى الأهالي أن القاضي العرشي كان على خلاف مع عدد من مشايخ المنطقة، فقام بإثارة الإمام ضدهم[7]، وفي نفس الوقت تدخل الوالي محمود نديم في هذه القضية بعد أن وصلت إليه عدة شكاوى من مشايخ المنطقة المذكورة، فاتصل بالإمام وحثه على إعادة النظر في هذه القضية، فقام الإمام بإرسال العلامة قاسم العزي ناظر الأوقاف للتحري، والتدقيق في ملابسات تلك القضية، وتم إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه بعد أن تبين له حقيقة ما حدث[8].

وفي منطقة آنس كان المشايخ يرفضون الالتزام بدفع حقوق الدولة المنصوص عليها في صلح دعّان، فوصل قائم مقامها حسين بن علي عبدالقادر[9] عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م إلى الإمام يشكو مشايخ المنطقة المذكورة لرفضهم دفع ما عليهم للدولة، فأسرع الإمام بإرسال أحمد بن قاسم حميد الدين إليها، لإلزام المشايخ بدفع ما عليهم من حقوق للدولة بالقدر

---

1. يافع: بلد متسع في الجنوب الشرقي من صنعاء وتتبع محافظة الضالع (الحجري: مجموع، ٧٧٣/٢).
2. الحداد: عمدة القاري، ١٢٣.
3. العزب: تاريخ اليمن، ١٠٤.
4. قعطبة: مدينة مشهورة جنوب إب وتتبع محافظة الضالع (الحجري: مجموع، ٦٥٦/٢).
5. الجنداري: الجامع الوجيز، ق ٢٢١ أ.
6. البيضاء: مدينة تاريخية جنوب شرق صنعاء وهي عاصمة محافظة البيضاء (الحجري: مجموع، ١٣٣/١)..
7. زباره: أئمة اليمن، ٣١٨.
8. م.و.ث: وثائق عثمانية، (أ)، ٣-٢٢/٢.
9. حسين بن علي عبدالقادر: مولده بصنعاء ونشاء بها تولى إدارة مدينة صنعاء، وقد دخل إلى اسطنبول ضمن وفد أحمد فيضي عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م (زباره: نزهة النظر، ٢٧٨).

نفسه الذي دفع العام السابق دون زيادة أو نقصان، وعدم ترك الموضوع للمشايخ، لأنهم سوف يأكلون تلك الحقوق، خاصة وأن ظروف الدولة صعبة، ويجب التعاون معها والوقوف إلى جانبها[1]، وهذا يثبت أن الإمام يحيى كان يقدم المساعدات للإدارة، ويتعاون معها إذا تمردت أية قبيلة عليها، أو تعرضت لمشاكل من الأهالي.

وفي منطقة الحدا اختلف الشيخ القوسي مع عامل الإمام في المنطقة علي السراجي، فحاول الإمام معالجة الاختلاف بتغيير العامل، وتعيين العلامة محمد علي الشامي[2] بدلاً عنه، ولكن لم يساعد هذا التصرف في إخضاع مشايخ الحدا، وزادت المشاكل بين الطرفين، وعندما أعلن أولئك المشايخ تمردهم على طاعة الإمام أرسل إليهم حملة عسكرية بقيادة قاضي ذمار العلامة عبدالله بن علي الوزير[3]، والشيخ علي المقداد، واستطاعت هذه الحملة تأديب قبائل الحدا، وإجبارها على إعلان عودتها إلى طاعة الإمام، وقدمت رهائنها تأكيداً لذلك[4].

وعندما أعلنت قبائل جبل عيال يزيد تمردها على طاعة الإمام عام ١٣٣٥م/١٩١٦م، وبدأت بمهاجمة المناطق التابعة له ومنها منطقة كحلان تاج الدين[5]، أرسل مجموعة من المقاتلين، لتأديب ومعاقبة تلك القبائل، فخضعت لطاعته وقدمت رهائن لضمان خضوعها لطاعة الإمام، ولكن بعد فترة قصيرة عادت إلى التمرد، وقامت بقطع الطريق، ونهب المارة، ومضايقة أتباع الإمام، فقام بنفسه بالتوجه إلى المنطقة، للقضاء على هذا التمرد فأعلنت قبائل جبل عيال يزيد طاعتها له، وقدمت رهائنها إليه[6].

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٣٥٤- وثائق عثمانية (أ) ٣-٣١/٢، م.و.ث.
2. محمد علي الشامي: مولده عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م حفظ القرآن وكان من أصحاب الرئاسة لازم الإمام يحيى، وقاد عدة معارك ضدّ الأتراك، توفي عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م (زباره: نزهة النظر، ٥٦٧)..
3. عبدالله بن علي الوزير: عالم برع في علوم مختلفة، مولده عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، تولى القضاء في عهد الإمام يحيى في أماكن عدة، وسعى في الصلح مع الأتراك، توفي عام١٣٥١هـ/١٩٣٢م (زباره: نزهة النظر، ٣١٦).
4. الحداد: عمدة القاري، ١٢٧، ١٢٤- وثائق عثمانية (أ) ٣-١٥/٢، م.و.ث.
5. كحلان تاج الدين: ناحية معروفة من بلاد حجة (الحجري: مجموع، ٦٦٣/٢).
6. زبارة: أئمة اليمن، ٣٥١.

وفي عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م ظهر تمرد جديد في منطقة نهم[١] فأرسل الإمام قواته إلى هناك بقيادة عبدالله الوزير، للقضاء على هذا التمرد، وإخضاع قبائل المنطقة، ونجحت قواته في إعادتها إلى طاعته[٢].

إن النجاح الذي حققه الإمام يحيى في القضاء على القبائل التي كانت تتمرد عليه من وقت إلى آخر في عدة مناطق، تم بمساعدة وتعاون الإدارة العثمانية ممثلة بالوالي محمود نديم، وهذا يدل على أن القبائل التي كانت تتمرد على الإمام لم تكن تتلقى أي دعم مباشر أو غير مباشر من الإدارة العثمانية، وكانت تترك وحيدة في مواجهة قوات الإمام، وإذا حدث أن القبيلة المتمردة كانت على علاقة جيدة مع العثمانيين، فأقصى ما كان يقوم به الوالي دعماً لهذه القبيلة هو التوسط لدى الإمام لحل المشكلة بين الطرفين بطريقة ودية، كما حدث مع مشايخ رداع والبيضاء عندما اختلفوا مع ممثل الإمام في المنطقة[٣] كما تم ذكره سابقاً.

تركت الإدارة العثمانية للإمام يحيى أثناء الحرب العالمية الأولى حق التصرف في ما يجري في الولاية بالطريقة التي يراها، وأصبحت قواته تتحرك في مختلف مناطق الولاية دون أي عوائق، مما ساعده على القضاء على أي تمرد تقوم به القبائل ضده[٤].

ومن المؤشرات على تطور علاقة الإمام بالإدارة العثمانية، وترجيح الكفة لصالحه تصرفات الوالي محمود نديم معه أثناء قيام القوات العثمانية بأي تحرك عسكري، فقد كان يطلب من الإمام الموافقة على ذلك التحرك، وأصبحت تلك الموافقة شرطاً أساسياً للقيام بالتحرك المطلوب، وخاصة في المناطق التي يشرف عليها الإمام، مع أن ذلك لم يكن ملزماً لمحمود نديم.

---

1. نهم: بلاد نهم في الشمال الشرقي من صنعاء، وتسكنها قبائل من بكيل (الحجري: مجموع، ٧٤٦/٢).
2. العزب: تاريخ اليمن، ١٠٥.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢٢/٢.
4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٩.

كان ذلك واضحاً عندما قامت القوات العثمانية بنقل الجبخانة[1] التابعة لها من مدينة يريم إلى مدينة صنعاء، وقد سارع محمود نديم بنقل هذا الخبر إلى الإمام، وذكر له أن الجبخانة قد وصلت دون أن تتعرض لأي مشكلة[2].

وعندما احتاجت القوات العثمانية التي تخوض الحرب مع الإدريسي في تهامة إلى عدد من البنادق، طلب الوالي من الإمام إصدار توجيهاته إلى قائم مقام حجة الذي يتبع الإدارة العثمانية بتسليم عشرين بندقاً إلى تلك القوات، بعد أن أوضح للإمام مقدار حاجتها لهذا السلاح، فوافق الإمام على هذا الطلب، ونصح الوالي بضرورة الاقتصاد بالذخيرة نظراً للظروف الصعبة التي تمر بها الدولة، وانقطاع الطرق بين الولاية والعاصمة[3]، وكانت الجبخانة التابعة للقوات العثمانية المتواجدة في مناطق تهامة محفوظة في مدينة حجة، ولكن لا تستطيع تلك القوات أخذ حاجتها منها إلا بموافقة الإمام[4].

وخلال عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م أمر الباب العالي بسحب أربعة طوابير من القوات الموجودة في ولاية اليمن، ولكن الإمام أبدى اعتراضه على مغادرة تلك الطوابير، فتواصل الوالي مع وزارة الحربية، ونقل لها رغبة الإمام، وبعد التشاور مع المسئولين في الوزارة تم تأجيل سحب الأربعة الطوابير المطلوبة، استجابة لرغبة الإمام، فأسرع الوالي بتبليغه بأن وزارة الحربية قد استجابت لطلبه، وتم التأجيل[5]، كما اتفق الإمام يحيى ومحمود نديم على التعاون في مجال ضبط السلاح الذي بيد العامة، وإلزامهم بتسليمه إلى الدولة، وحصر بقاء السلاح في يدها نظراً لخطورة انتشاره بين الناس، والمشاكل التي يسببها انتشاره

---

1. الجبخانة: اسم أطلق على الآلات الحربية وعلى المكان الذي كانت تحفظ فيه تلك الآلات (صابان: المعجم الموسوعي، ٨٢).
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢/٢٥.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢/٢٧.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢/٧.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢/٣.

للإدارة وللإمام[1]، وكان الإمام يتخوف من انتشار السلاح في يد أفراد القبائل، لأن ذلك يمكن أن يشجعها على التمرد عليه، وقد يكون أكثر خطورة إذا خرجت الدولة العثمانية من اليمن، وتولى الحكم بعد خروجها.

وأما في المجال الإداري، فقد قدمت الإدارة العثمانية المساعدة للإمام يحيى في هذا المجال بحسب حاجته إلى ذلك، وقد ظهر هذا التعاون منذ أول خطوة في مجال تنفيذ بنود صلح دعّان، فعندما طلب أحمد عزت باشا من الإمام ترشيح واختيار القضاة في محكمة الاستئناف، وفي المناطق التي يشرف عليها، قام باختيار بعض الشخصيات التي كانت تعمل مع الإدارة العثمانية قبل صلح دعّان لتولي المناصب القضائية، ومنهم العلامة حسين بن علي العمري الذي كلفه برئاسة المحكمة الاستئنافية، وهو من الشخصيات التي كانت تعتمد عليها الإدارة العثمانية في قضايا عديدة، وكذلك العلامة قاسم العزي الذي كلفه الإمام بنظارة الأوقاف التي عادت إليه بموجب بنود الصلح، وكان يعمل قبل ذلك مع الإدارة العثمانية، وغيرهما[2]، وبعد الصلح كلفهم الإمام بأعمال مرتبطة به، كما استفاد الإمام من الأنظمة الإدارية العثمانية من خلال الموظفين الذين انتقلوا للعمل معه[3]، ولكن في تلك المرحلة كانت الإدارة التابعة للإمام محدودة.

كما كانت الإدارة العثمانية ترسل إلى الإمام بعض الخبراء، خاصة في مجال إصلاح الأسلحة من بنادق، ومدافع، وغيرها، وتقدم المساعدة في إعداد الجبخانة، والذخيرة الخاصة بالبنادق، إضافة إلى إرسال عدد من الطوابير للعمل تحت إمرته[4].

يعتبر المجال الصحي من أهم المجالات التي قدمت الإدارة العثمانية المساعدة فيها للإمام، فقد كانت المناطق التابعة له تفتقد لهذه الخدمة، وقد لمس تقدم العثمانيين في هذا

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١٢/٢.
2. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٣٨/٢.
3. زبارة: أئمة اليمن، ٢٤٣.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٤٣/٢ – اينونو: حملة اليمن، ٢٠.

المجال عندما نجح أحد الأطباء العثمانيين في معالجته من مرض ألم به، من خلال تقديم أدوية حديثة ساعدته على الشفاء من مرضه قبل صلح دعّان[١]، وعندما تعرض ابنه علي لمرض شديد أضطر لإرساله إلى مدينة صنعاء للعلاج[٢]، وخلال فترة ١٣٢٩–١٣٣٧هـ/١٩١١ -١٩١٨م كان الإمام يرسل أتباعه إلى المستشفيات العثمانية بصنعاء، لتلقي العلاج اللازم بموافقة الإدارة العثمانية[٣]، وفي بعض الأحيان كان الإمام يطلب إرسال أطباء عثمانيين إلى مدينة شهارة للعمل في هذا المجال، وقد قدمت الإدارة العثمانية للإمام بعض الأدوية هدية[٤]، وكان التعاون في مجال الصحة خارج بنود صلح دعّان، وجاء نتيجة للعلاقة الحسنة والثقة المتبادلة بين الطرفين.

لكن كان الموظفون العثمانيون الذين ترسلهم الإدارة العثمانية إلى مدينة شهارة لتقديم المساعدة للإمام لا يستطيعون البقاء في المدينة فترة طويلة نظراً لعدم توفر الخدمات الضرورية فيها[٥].

كما كان الوالي محمود نديم لا يبخل في تقديم المعلومات، والنصائح، والاستشارات التي كان يطلبها الإمام منه، وحتى أن الانجليز اتهموه بالتأثير على قراراته، خاصة في العلاقات الخارجية[٦]، كما كان له دور رئيسي في تسليم ولاية اليمن للإمام يحيى، بعد صدور الأوامر من الباب العالي بالخروج منها والتسليم للإنجليز[٧].

لقد استطاع الإمام استغلال الظروف السيئة التي مرت بها الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى لتكريس سلطته في مختلف مناطق الولاية، حتى أصبح الوالي العثماني يتعامل مع الإمام كموظف يعمل لديه، وليس ممثلاً لدولة تحكم البلاد[٨].

---

1. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام،٤٧٧/٢.
2. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٥٤/٢.
3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٥٤/٢.
4. EHILOGLU: YEMEN, DE TUTKLER, 183.
5. BURY: ARABIYINFELX, 156.
6. انجرمز: اليمن، ٥٩.
7. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٣/٢.
8. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٩٤.

خلال تلك الفترة كانت العلاقة بين الإمام يحيى والإدارة العثمانية في مجملها ايجابية للطرفين، فقد استطاع الطرفان بناء الثقة بينهما، مما ساعدهما على التعاون في مواجهة المشاكل والقضايا التي كانت تظهر في الولاية من وقت إلى آخر، ومن خلال هذه العلاقة تمكن الإمام من الوصول إلى حكم البلاد بدون عراقيل كبيرة من أية جهة داخلية، أو خارجية، وكذلك استفادت الدولة من علاقتها الجيدة مع الإمام بالبقاء في اليمن إلى نهاية الحرب العالمية دون أن تتعرض قواتها، أو موظفوها لمشاكل كبيرة، بسبب الحرب التي شملت كل المناطق التي كانت تسيطر عليها بما في ذلك مدينة اسطنبول عاصمة الدولة.

دور الإدريسي في أوضاع ولاية اليمن

لا يمكن لأي باحث يتناول أوضاع ولاية اليمن بعد صلح دعّان خلال الفترة ١٣٢٩-١٣٣٧هـ/١٩١١م-١٩١٨م أن يتجاهل دور السيد محمد علي الإدريسي، وتأثيره على تلك الأوضاع من خلال نشاطه ضدّ الدولة العثمانية، والإمام يحيى، وقيامه بتأسيس إمارة في لواء عسير، وتهامة بدعم من إيطاليا أول الأمر، ثم بدعم من بريطانيا. لقد عرف الناس الإدريسي في بداية ظهوره بأنه داعية ومصلح إسلامي، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويعمل من أجل إصلاح الناس ودعوتهم للالتزام بتعاليم الدين الحنيف[١]، كانت دعوته تنتشر بين الناس بهدوء ودون أن تهتم لأمره الإدارة العثمانية في الولاية[٢]، وقد ساعده في ذلك الظروف السيئة التي كانت سائدة في لواء عسير آنذاك، فقد كان الأمن مفقوداً والفوضى منتشرة في أنحائه، والدولة لم تقم بأي جهد لمعالجة تلك الأوضاع في ظلِّ وجود موظفين يمارسون الظلم والاضطهاد ضدّ الأهالي[٣]، كما ساهم فرض العمل

1. العارف، يوسف حسن: العثمانيون وحكومة الأدارسة في عسير (رسالة ماجستير)، ٣٥.
2. مداح، أميرة علي: المخلاف السليماني تحت حكم الأدارسة، دار القاهرة، ط١، ٢٠٠٧، ٩٦.
3. العزب: تاريخ اليمن، ٨٣.

بالقوانين والتنظيمات الحديثة في تردي الأوضاع في عسير، وشعور الأهالي بأن ذلك يعتبر إلغاءً للشريعة الإسلامية، وقد دفعت تلك الظروف أفراد قبائل عسير، للتوجه نحو الإدريسي، لمبايعته، ومحاربة السلطة العثمانية تحت رايته[١].

ظهرت الأهداف الحقيقية للإدريسي في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م واتضحت طموحاته، عندما طلب من قبائل عسير أن تجتمع حوله، وأن تعلن بيعتها له، وبدأ تنظيم إمارته، وتشكيل إدارته، وجعل من مدينة صبيا[٢] عاصمة لها[٣]، وأصبحت تحركاته أكثر استفزازاً للإدارة العثمانية، وبدأ متصرف عسير يشعر بالخطر من تلك التحركات، فقام برفع عدة تقارير للباب العالي عن ما يجري في المنطقة من تصرفات يقوم بها الإدريسي، وتوضيح الخطر الذي أصبح يشكله[٤]، ولكن لم تحظ تلك التقارير بالاهتمام اللازم لانشغال الدولة عن ذلك بالأحداث التي كانت تجري في اسطنبول بين السلطان عبدالحميد، والمعارضة التي انتهت بإقالة السلطان، وكان الباب العالي في تلك المرحلة لا يرى أن الإدريسي يشكل خطراً على الوجود العثماني في اليمن مقارنة بالإمام يحيى الذي كانت تحركاته تثير القلق[٥].

وأما الإمام يحيى، فكان يرى أن خروج الإدريسي كان بدافع نصرة الدين، ومواجهة لظلم الموظفين العثمانيين، وعند ظهوره لم يشعر بأنه منافس له، وإنما كان يرى أنه يسعى ليتولى منصباً إدارياً في منطقته في ظّل الإدارة العثمانية، فقد كان أتباع الإمام يطلقون عليه والي، ولم يكن الإدريسي يطلق على نفسه في بداية دعوته لقب إمام، أو خليفة، وإنما كان يقدم نفسه على أنه مصلح فقط[٦]، وقد رأى الإمام يحيى فيه عوناً له في حربه ضدّ الدولة

---

1. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ٣٣.
2. صبيا: مدينة في المخلاف السليماني وتتبع إمارة جازان (الشامي: المخلاف السليماني، ١٦٩).
3. مداح: المخلاف السليماني، ٩٨.
4. مداح: المخلاف السليماني، ١٠١.
5. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ٤٢.
6. الجنداري: الجامع الوجيز، ق ١٢٦، ب.

العثمانية، وحامياً لمؤخرته إن أراد التوجه إلى صنعاء[1]، ومما أكد للإمام رأيه في الإدريسي رفضه التعاون مع الإمام القاسمي، عندما طلب منه المساعدة في مواجهته له[2].

عندما وصل محمد علي باشا إلى اليمن عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م فتح الحرب من جديد مع الإمام يحيى، وفي الوقت نفسه، أرسل راغب بك على رأس حملة عسكرية كبيرة، لمواجهة الإدريسي. فقام الإمام يحيى بإرسال القاضي حسين ابن أحمد العرشي[3] إليه للاتفاق على التعاون في مواجهة القوات العثمانية وفتح الحرب عليها من الطرفين في وقت واحد[4]، ويمكن القول: إن ذلك التنسيق قد ساعدهما على تحقيق انتصارات كبيرة على تلك القوات، إذ استطاع الإمام يحيى محاصرة مدينة صنعاء عاصمة الولاية، وفي الوقت نفسه تمكن الإدريسي من إحكام الحصار على مدينة أبها عاصمة لواء عسير.

لقد تميزت العلاقة بين الإمام والإدريسي قبل صلح دعّان بالهدوء، والتعاون في مواجهة الدولة العثمانية، مع وجود بعض الاستثناءات التي لم تعكر صفو تلك العلاقة، ومنها حدوث مواجهات بين قوات الإمام، وقبائل رازح التي تمردت عليه بدعم من الإدريسي الذي حاول التوسع في اتجاه مناطق صعدة[5]، كما حدثت بعض الحوادث المتفرقة بين أتباع الطرفين[6] ولكن لم يكن لتلك الحوادث أي تأثير على العلاقة الجيدة بينهما، ونتيجة لاتفاق المصالح بين الإمام والإدريسي في هذه المرحلة، فقد استمر الوضع هادئاً بينهما إلى أن تم عقد صلح دعّان مع الدولة العثمانية عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

---

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٦٣.
2. القاسمي: سيرة الإمام القاسمي، ١٠٧.
3. حسين بن أحمد العرشي: عالم أديب، مولده في هجرة الكبس عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، لازم الإمام المنصور ثم الإمام يحيى، توفي عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م (زباره: نزهة النظر، ٢٤٩).
4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٢٥٨/٢.
5. العقيلي، محمد بن أحمد: تاريخ المخلاف السليماني، ط ٣، ١٩٨٩، ٦٦١/٢.
6. مداح: المخلاف السليماني، ١٠٠.

وعندما شعر الباب العالي، بخطر الإدريسي أرسل وفداً ضم سعيد باشا، والشيخ توفيق الأرناؤطي شيخ الطريقة الأحمدية في اسطنبول، لاستطلاع أمره بعد أن بدأت التقارير والبرقيات تصل إلى العاصمة من المسئولين في الولاية، وخاصة من لوائي عسير، والحديدة توضح خطورة تحركاته وأهدافه التي بدأت تظهر، ولكن الإدريسي استطاع إقناع الوفد بأنه يعمل لصالح الدولة، وأن هدفه هو الإصلاح، وأن دعوته دينية، وليست سياسية[1]. ونتيجة لذلك تمكن الوفد من عقد اتفاقية الحفائر معه عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م ومن أهم بنودها ما يأتي:

- أن يعترف الإدريسي بتبعيته للدولة العثمانية.

يتم تعيين الإدريسي قائم مقام في صبيا وما حولها باستثناء جازان.

- يسمح للدولة بتمديد خطوط التلغراف في المخلاف السليماني، وأن تبقى موانئ المخلاف خاضعة لنفوذها.

- تتعهد الحكومة العثمانية بإلغاء الضرائب، والاكتفاء بالزكاة الشرعية على أن يقوم الإدريسي بجمعها مقابل الثلث.

- السماح للإدريسي بتشكيل جيش محلي، لحفظ الأمن وحراسة خطوط التلغراف[2].

وضحت هذه الاتفاقية حجم وأهداف الإدريسي في تلك الفترة، وكشفت أن طموحه ينحصر في الحصول على منصب إداري لا يتجاوز قائم مقام "مدير ناحية"، وكان يهدف من توقيع تلك الاتفاقية إلى تهدئة الأمور مع الدولة مرحلياً، وتقديم نفسه للناس على أنه أصبح زعيماً محلياً يستطيع عقد اتفاقيات معها، ولكن في الحقيقة لم يكن لديه أية نية للالتزام بما تم الاتفاق عليه معها[3]، وكذلك كانت الإدارة العثمانية في الولاية غير موافقة على ما جرى بين الوفد العثماني والإدريسي، ورغم ذلك، فقد قام رئيس الوفد سعيد باشا

---

1. مداح: المخلاف السليماني، ١٠١.
2. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ٤٩.
3. مداح: المخلاف السليماني، ١٠٢.

باستدعاء متصرف لواء عسير سليمان باشا، وعرض عليه الاتفاقية، وطلب منه الالتزام بما جاء فيها[1]، ولكن سرعان ما اختلف الإدريسي مع متصرف عسير، فاستغل ذلك الخلاف، وبدأ بتوسيع مناطق نفوذه في عسير، وتهامة مستعيناً بقبائل تلك المناطق، فقامت الدولة بتجريد أول حملة عسكرية عليه أمر بإرسالها الوالي محمد علي باشا بقيادة راغب باشا، ولكن لم تنجح الحملة في تحقيق أهدافها، وتعرضت لهزيمة كبيرة على يد قوات الإدريسي بالرغم من كثرة عددها وعتادها، مما ساهم في زيادة نفوذه بين قبائل عسير وتهامة، ورداً على تصرف الوالي قام بإرسال قواته باتجاه مدينة أبها مستفيداً من الانتصار الذي حققه على هذه الحملة، وخلال فترة وجيزة استطاع القضاء على خطوط الدفاع عن المدينة ومحاصرتها، وقد حاولت القوات العثمانية فك الحصار الذي استمر ثمانية أشهر، ولكنها فشلت[2]. تزامن حصار مدينة أبها مع الحصار الذي تقوم به قوات الإمام يحيى على مدينة صنعاء، ورغم أن الدولة حاولت عقد اتفاق مع الإدريسي، وأرسلت إليه الوفود، لتحقيق ذلك، لكنها تجاهلت الإمام يحيى في تلك الفترة، ولم تتخاطب معه منذ وصول محمد علي باشا إلى الولاية، ولم يبد الإمام أي رد فعل على الاتفاق الذي تم بين الإدريسي والدولة، واعتبر ذلك شأناً خاصاً به.

وخلال حصار الإمام لمدينة صنعاء وحصار الإدريسي لمدينة أبها، أرسلت الدولة العثمانية رئيس أركان جيشها المشير أحمد عزت باشا على رأس قوات كبيرة لفك الحصار عن المدينتين، وقبل وصوله إلى اليمن توقف في مدينة جدة للاجتماع مع الشريف حسين، واتفق الجانبان على إرسال حملتين عسكريتين إلى عسير الأولى تتحرك من الحجاز وتكون بقيادة الشريف نفسه، والأخرى يتم إرسالها إلى المنطقة من الحديدة، بعد أن يصل عزت باشا إليها، وذلك بهدف القضاء على التمرد الذي يقوده الإدريسي، وفك الحصار عن مدينة

1. العارف: العثمانيون وحكومة ألادارسه، ٥١.

2. مداح: المخلاف السليماني، ١١٢-١١٧.

أبها[١]. لكن واجهت حملة الشريف حسين، وهي في طريقها إلى عسير صعوبات عديدة، بسبب قيام القبائل الساكنة في المناطق التي مرت بها بعرقلة تقدمها، وبرغم ذلك تمكن الشريف حسين من فك الحصار عن المدينة، إلا أنه لم يتمكن من القضاء على الإدريسي الذي هرب إلى الجبال، وعندما شعر الشريف بأن قواته لم تعد قادرة على مطاردته في الجبال، وأن الطريق التي تسلكها قواته غير آمنة، أسرع بمغادرة منطقة عسير سالكاً طريقاً بعيدة لكنها آمنة[٢]. ومن المحتمل أن عزت باشا كان يرغب بإلحاق الهزيمة بالإدريسي، ثم يعرض عليه عقد اتفاق من موقع المنتصر، لأنه إذا تم فتح باب التفاوض معه في ظّل تلك الظروف، فلن يستطيع تحقيق اتفاق متوازن يراعي مطالب الطرفين، وذلك كما حدث مع الإمام يحيى، عندما استطاعت القوات العثمانية فك حصار قواته عن مدينة صنعاء، وإخراجها من المناطق التي حول المدينة، وبعد ذلك فتح باب التفاوض معه[٣]، وهذا يمكن أن يبرر تجاهل عزت باشا للإدريسي، وعدم التحدث معه في هذا الشأن، بعد وصوله إلى المنطقة، بل إنه قام بمحاولة أخرى للقضاء عليه، عندما قام بإرسال محمد علي باشا على رأس حملة كبيرة إلى عسير أثناء المفاوضات مع الإمام يحيى، ولكنها فشلت أيضاً في تحقيق هدفها، وقد أثار تجاهل عزت باشا حفيظة الإدريسي وشعر بأن الدولة تتعامل مع الإمام بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تعاملت بها معه[٤].

لقد كان صلح دعّان عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م بين الإمام يحيى والدولة العثمانية نقطة تحول في العلاقة بين الإمام والإدريسي، فقد شعر الأخير بأن الإمام قد تخلى عنه باتفاقه مع العثمانيين، وتركه وحيداً في مواجهتهم[٥]، وأما الإمام، فلم يكن يرى ما يدعو لاستئذان

---

1. IZET: FERYADIM, 97.

2. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ٦٥.

3. NEDIM: ARABISTAN, DA, BIR OMUR, 134.

4. مداح: المخلاف السليماني، ١٦٥.

5. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ٩٤.

أي شخص في هذا الموضوع، وخاصة الإدريسي، لأنه قد سبق وأن عقد اتفاقات مع العثمانيين دون أن يستشير أحداً، ودون أن يضع الإمام في صورة ما حدث. ويبدو أن ثقة الإمام بالإدريسي لم تكن كبيرة، ومما يشير إلى ذلك أن الإدريسي أثناء تفاوضه مع سعيد باشا، ذكر له أن الإمام عرض عليه التعاون على فتح الحرب ضدّ الدولة، وإذا أرادت الدولة تجنب ذلك فعليها أن ترسل إليه أسلحة، ومدافع، وهو سوف يقنع الإمام بعدم القيام بأي عمل ضدها[١].

وعندما اتفق الإدريسي مع الإيطاليين على التعاون ضدّ الدولة العثمانية، تم إخفاء هذا التعاون عن الإمام، وعندما تخاطب معه في هذا الشأن اعتبره الإدريسي شأناً خاصاً به ليس من الضروري أن يناقشه معه أحد آخر[٢]، وهذا يثبت أنه كان على استعداد لاستغلال علاقته مع الإمام لصالحه، وأن كل طرف كان يبحث عن مصلحته.

أما الدولة العثمانية، فقد شعرت بالخطر، بعد سقوط طرابلس الغرب في أيدي الإيطاليين الذين كان لهم تواجد في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، فأصدرت توجيهاتها إلى عزت باشا بالتسريع في عقد الصلح مع الإمام، والبدء بتنفيذه[٣]. وبعد الاتفاق مع الإمام قام عزت باشا بنشر بنوده في صحيفة صنعاء، وأرسلها إلى الإمام، دون أن ينتظر وصول الموافقة الرسمية من الدولة على ذلك الاتفاق، وطلب منه البدء بتنفيذ بنوده، كما طلب منه الإسراع في فتح الحرب مع الإدريسي بأسرع وقت ممكن، بسبب تعاونه مع الإيطاليين ضد الدولة[٤]، ولكن الإمام لم يتجاوب مع هذا الطلب متذرعاً بعدم وجود دليل على ذلك التعاون، ووعد بأنه سوف يتحرى الأمر، ثم يتخذ قراره في هذا الشأن[٥]. ويبدو أن الإمام لم يكن راغباً في فتح حرب مع الإدريسي بعد عقد صلح دعّان مع العثمانيين

1. مداح: المخلاف السليماني، ١٢٧.
2. زبارة: أئمة اليمن، ٢٤٤، ٢٥٢.
3. اينونو: حملة اليمن، ١٤.
4. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٣٨/٢.
5. العزب: تاريخ اليمن، ٨٦.

مباشرة، حتى لا يفهم أن الهدف الرئيس من الصلح هو محاربة الإدريسي، خاصة وأن هذا الموضوع لم يتم التطرق إليه في بنوده السرية، أو العلنية، ولكن أشار عصمت أينونو في مذكراته أن عزت باشا تمكن من الاتفاق مع الإمام على التعاون ضدّ الإدريسي[١]، وهذا يفسر استمرار الإدارة العثمانية في الإلحاح على الإمام في هذا الموضوع، فبعد أن صدرت الإرادة السنية بالموافقة على صلح دعّان، أسرع محمود نديم والي اليمن بالوكالة بالذهاب إلى الإمام، لتسليمه قرار السلطان واستغل تلك الفرصة، وأعاد طلب الإسراع بفتح الحرب على الإدريسي[٢].

ونتيجة لإلحاح العثمانيين في طلب فتح الحرب على الإدريسي قام الإمام يحيى بإرسال وفد إليه، لاستيضاح علاقته بالإيطاليين التي يطرحها العثمانيون كمبرر لفتح الحرب عليه، وقد تكون الوفد من العلامة أحمد يحيى عامر[٣] والعلامة محمد بن علي الذاري[٤]، والعلامة عبدالعزيز بن يحيى المتوكل[*]، والعلامة محمد بن أحمد الحوثي[٥]، ولكن استطاع الإدريسي إقناع وفد الإمام بأن علاقته مع الإيطاليين لا تشكل خطراً على الدين، أو على الدولة، كما وعدهم بعدم التعدي على أية منطقة تابعة للإمام يحيى، وقد عاد الوفد بعد ثلاثة عشر يوماً من التحري، والتدقيق عن علاقة الإدريسي مع الإيطاليين، ونقل إلى الإمام حسن ظنه به، وكان الوفد قد حثه على الاتفاق مع الدولة العثمانية[٦]، ويبدو أن الهدف الأساسي للوفد كان البحث عن مبرر مقبول لدى الناس، لفتح الحرب ضدّ الإدريسي

1. اينونو: حملة اليمن، ١٥.
2. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٦٣٥/٢.
3. أحمد يحيى عامر: عالم زاهد، مولده في الاهنوم عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م عمل مع الإمام المنصور، تم أصبح من ابرز قادة الإمام يحيى، تولى عدة أعمال وشارك في عدة معارك، توفي عام ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، (زباره: نزهة النظر، ١٦٣).
4. محمد بن علي الذاري: عالم فقيه، ولد عام ١٢٨٧هـ/١٨٦١م تولى عدة أعمال في ظلّ حكم الإمام يحيى، توفي في هجرة الذاري عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م (زباره: نزهة النظر، ٥٦٨)..
5. لم أجد لهما ترجمة في كتب الترجم التي بين يدي.*
6. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام ٥٧٦/٢.

استجابة لطلب عزت باشا الذي استمر في الإلحاح على الإمام بشتى الوسائل ومنها إرسال عدد من الشخصيات المعروفة، لإقناعه بذلك منهم العلامة حسين العمري، والعلامة قاسم العزي، والعلامة على المطاع وغيرهم، ولكن الإمام لم يستجب لتلك الطلبات "ولم يسعد لذلك، ولم يلتفت إلى ما هنالك رعاية لما كان يدعيه الإدريسي، من التدين والفضل"[1] واستمر الإمام في تحفظه في إعلان الحرب عليه، خاصة بعد أن عاد الوفد الذي أرسله إليه دون أن يتبين حقيقة علاقته مع الإيطاليين.

وقد وجد الإمام المبرر الذي يبحث عنه لتلبية طلب العثمانيين، عندما أرسل الإدريسي قواته إلى منطقة جُماعة في جهات صعدة، لمحاربة قوات الإمام التي كانت في تلك المنطقة، فاستغل الفرصة وأعلن الحرب عليه، بسبب بغيه وتعديه على المناطق التابعة له مستعيناً بما أمده الايطاليون من سلاح ومؤن[2]، ويعتبر هذا اعترافاً من الإمام بخطر التعاون القائم بين الإدريسي والإيطاليين، فأعلن أن محاربة الإدريسي أصبحت واجبه يفرضها الشرع الشريف[3].

ويمكن القول أن الإمام يحيى كان لا يرغب في أن يظن الناس أنه أعلن الحرب على الإدريسي استجابة لطلب العثمانيين، ولكنه دخل الحرب معه، بعد أن تعدى عليه، وأن قيامه بذلك يعتبر دفاعاً عن النفس ونصرة للدين، بعد أن تعاون مع الإيطاليين "الكفرة"، كما أراد الإمام بهذا التصرف أن يبين للعثمانيين، ولغيرهم أنه صاحب قرار مستقل، وليس تابعاً لأحد، وقد أكد من خلال ذلك التصرف على التزامه بسياسته المعلنة في مواجهته للآخرين، والتي من مبادئها نصرة الدين، وإعادة العمل بالشريعة الإسلامية، ورفع الظلم عن الناس، وقد اتضحت هذه السياسة عندما أعلن أن البغي، والتعدي، والتعاون مع الأجنبي

---

1. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام ٥٨٣/٢.
2. زباره: أئمة اليمن، ٢٥٣.
3. العزب: تاريخ اليمن، ٨٨.

هي الأسباب التي دفعته إلى إعلان الحرب على الإدريسي[١]، وقد سبب هذا الإعلان الضيق للإدريسي باعتباره فتوى شرعية تلزم أتباع الإمام بالجهاد ضده، اتضح ذلك عندما تحاور مع العلامة قاسم العزي في موضوع الاتفاق والصلح مع الإمام، فطلب أن يكتب الإمام "بخطه وتحت ختمه بأنه وقع التغرير عليه حين وقع تكفيره وإلا فما ينزل عن مركبه" وقد رد عليه قاسم العزي أن "الإمام كتب إليك أن تتبرأ من الكفرة وتكتب بخطك وتحت ختمك، لإزالة ما علق بالناس فيك من سوء الظن، ولم تجب في هذا بل أهملت الجواب"[٢].

أشارت بعض المصادر أن السبب الذي دفع بعض القبائل اليمنية، ومنها قبيلة حاشد بقيادة الشيخ ناصر مبخوت الأحمر للذهاب إلى الإدريسي وترك الإمام هو الصلح الذي عقده مع الدولة العثمانية[٣]، ولكن ليس ذلك صحيحاً لأن الذين ذهبوا إلى الإدريسي كانوا قد اتفقوا مع العثمانيين عندما وصل عزت باشا إلى صنعاء، وقبل فتح باب التفاوض مع الإمام بشأن الصلح[٤]، ويمكن أن يكون السبب الحقيقي الذي دفع تلك القبائل لترك الإمام هو قله الأموال التي كانت بيده بعد الصلح، أو أنه أصبح يرى عدم وجود حاجة لدفع مبالغ طائلة للقبائل الموالية له في تلك الفترة نظراً لأن الحاجة إليها قد تضاءلت، بعد أن اتفق مع العثمانيين وتحولت العلاقة معهم إلى الحالة السلمية، و قد تكرر مثل هذا الأمر في عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م عندما ذهبت مجموعة من أفراد قبائل حاشد وبكيل إلى الإدريسي، بعد أن رفض الإمام دفع مرتباتهم، بحجة قلة الأموال الموجودة لديه[٥].

شكلت المواجهات بين الإمام يحيى والإدريسي في منطقة جماعة بداية لمرحلة جديدة في العلاقات بين الطرفين تميزت بالعداء، والمواجهات العسكرية التي استمرت حتى عام

---

1. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٨٥/٢.
2. زباره: أئمة اليمن، ٢٨٦.
3. انجرمز: اليمن، ٥٨- سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٦٤.
4. اينونو: حملة اليمن، ٩.
5. الوشلي: نشر الثناء والحسن، ١٦٨/٤- العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ٩٦.

١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، وقد سارع الإمام في بداية هذه المرحلة بطلب العون والمساعدة من الدولة العثمانية، والتي أرسلت له سلاحاً وجنوداً، حيث أمر عزت باشا بإرسال ثلاثة آلاف بندقية، وألف صندوق ذخيرة بنادق، ومجموعة من طلقات المدافع وغيرها، كما أرسل عدة طوابير عسكرية لتشارك في القتال إلى جانب قوات الإمام ضدّ الإدريسي والقبائل الموالية له في عدة مناطق من جهات صعدة، وفي الشاهل، والشرف من جهات حجة وغيرها من المناطق، وتبقى تحت إمرته[١]، واستمرت المواجهات بين الطرفين تشتد أحيانا وتخف أحياناً أخر، وكان الطرفان خلالها يتبادلان الانتصارات والهزائم[٢].

لم تمنع تلك المواجهات الإمام، أو العثمانيين من القيام بمحاولات صلح مع الإدريسي، فقد حاول والي اليمن محمود نديم بدعم من الإمام من خلال إرسال عدد من اتباعه للذهاب إلى الإدريسي بصحبة الوفد العثماني الذي ترأسه الوالي نفسه، لفتح باب الحوار معه، ومنهم العلامة قاسم العزي ناظر الأوقاف، والعلامة أحمد بن يحيى عامر عامله على بلاد الشرفين، وقد غضب الإدريسي من وصول العلامة عامر بصحبة الوالي، وأنّبهُ بقوله: إنه كان يجب أن لا ينزل إليه إلا إذا طلبه، وأكد له عامر أنه جاء تلبية لطلب الوالي.[٣] ويبدو أن الإدريسي كان يهدف من ذلك إلى الفصل بين علاقته مع الإمام وعلاقته مع العثمانيين، وكان قاسم العزي قد رفع إلى الإمام تقريراً مفصلاً عن ما جرى من حديث في الصلح بينه وبين الإدريسي، وكذلك عن ما جرى بين الوفد العثماني والإدريسي في هذا الشأن، وقد وضح في تقريره أن الإدريسي لا يرغب في عقد صلح مع الإمام أو مع العثمانيين، وإنما يريد أن يثير الخلاف بينهما من جديد، وأنه سعى في ذلك مع الوالي محمود نديم الذي رفض الخوض في هذا الموضوع، وطلب منه أن يقدم طلباته، وسوف

---

1. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٥٩٥/٢.
2. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ٩٨.
3. صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام، ٦١٤/٢.

يقوم بإرسالها إلى اسطنبول للبت فيها، وبذلك فشلت هذه المحاولة التي قام بها الوالي للصلح معه[١].

بعد ذلك عادت المواجهات بين العثمانيين بالتعاون مع الإمام وبين الإدريسي، الذي استفاد من المساعدات الكبيرة التي قدمتها له إيطاليا، ومن قيامها بضرب الموانئ اليمنية الخاضعة للسيطرة العثمانية، وخلال ذلك تمكن الإدريسي من السيطرة على عدد من تلك الموانئ مستفيداً من تحركات الايطاليين في البحر الأحمر[٢].

كان اتفاق المصالح هو الذي جمع بين الإدريسي والايطاليين بغض النظر عن الكيفية التي بدأت بها العلاقة بين الطرفين، فقد أشارت بعض المصادر إلى أن العلاقة بين الطرفين بدأت قبل عقد صلح دعّان[٣]، وخلال تلك الفترة كان الخلاف بين الدولة العثمانية وإيطاليا يتطور، خاصة بعد أن ظهرت أطماعها في بعض ممتلكات الدولة، وكانت إيطاليا قد حاولت قبل الصلح المذكور عقد اتفاق مع الإمام يحيى عن طريق سفارتها في مصر، ولكنها فشلت[٤]، فاضطرت إلى القيام بالبحث عن حليف آخر يمكن أن يساعدها في المواجهة المتوقعة مع العثمانيين، فوجدت ضالتها في الإدريسي، الذي بدأت علاقتها معه بشكل سري، وكانت المساعدات التي ترسلها إيطاليا إليه في البداية غير معلنة، ولكن بعد سيطرتها على طرابلس الغرب، وقيامها بضرب الموانئ العثمانية في سواحل البحر الأحمر من الحديدة حتى جدة، تم إعلان العلاقة والتعاون بين الطرفين[٥]، وكانت إيطاليا قد ساعدته في الاستيلاء على بعض الموانئ العثمانية، وعندما استولت على جزيرة فرسان سلمتها له، كما استطاع الإدريسي أن يحصل منها على السلاح والمال الذي يحتاج إليه في

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٢٨٦- الوشلي: نشر الثناء الحسن، ١١١/٤.
2. مداح: المخلاف السليماني، ١٨٣-١٨٧.
3. NEDIM: ARABSITAN. DA BIR OMUR, 123.
4. العزب: تاريخ اليمن، ٢٧، ٢٩.
5. مداح: المخلاف السليماني، ١٨٣.

حربه مع الدولة العثمانية والإمام، وقد زاد من حرصه على التمسك بهذه العلاقة عقد صلح دعّان بين الإمام والدولة العثمانية، واتفاقهما على إعلان الحرب عليه، وقيام الدولة بفتح جبهة أخرى ضده من جهة الحجاز بقيادة الشريف حسين[١]، فشعر من خلال ذلك أنه أصبح وحيداً في مواجهة تلك القوى التي تحيط به، فاعتبر ما جرى مبرراً لتعزيز علاقته مع إيطاليا، وقد توافق ذلك مع رغبة إيطاليا في أن تستولي على عدد من المناطق اليمنية المواجهة لممتلكاتها الواقعة على السواحل الأفريقية للبحر الأحمر، وقد أكد ذلك تقرير وزير الحربية العثمانية شوكت باشا الذي رفعه إلى الحكومة العثمانية، ووضح فيه بأن الدولة إذا لم توافق على صلح دعّان، فسوف تسقط مدن ولاية اليمن الواحدة تلو الأخرى في أيدي الايطاليين[٢].

ورغم أن البريطانيين كانوا متواجدين بالقرب من ولاية اليمن، في البحر الأحمر، وفي عدن، وكانت الأوضاع في المنطقة تحظى باهتمام حكومتهم بشكل كبير، إلا أنها لم تعترض على التعاون القائم بين الإدريسي والايطاليين ضدّ الدولة العثمانية والإمام التي تربطها بهما علاقة حسنه في تلك الفترة[٣]، وقد أشار الوشلي في كتابه الثناء الحسن، أن السيد محمد باصهي أحد المقربين من الإدريسي كان بمهمة في مدينة عدن عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وخلال عودته كان بحوزته أموالاً جاء بها من عدن، وقد تنبهت السفن العثمانية لذلك فحاصرته، وحاولت القبض عليه، ولكنه استطاع الإفلات منها تاركاً وراءه الأموال التي كانت في مركب آخر[٤]، ولم يوضح كيف حصل باصهي على تلك الأموال، أو من أين حصل عليها.

لم تدم العلاقة بين الإدريسي وإيطاليا فترة طويلة فسرعان ما انتهت هذه العلاقة، بعد عقد اتفاقية (لوشي) في لوزان بين الدولة العثمانية وإيطاليا عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، والتي

---

1. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ٩٨-١٠٨.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م٢-٣/٢٧.
3. جاكوب: ملوك شبة الجزيرة، ١٥٦.
4. الوشلي: نشر الثناء الحسن، ١١٥/٤.

أنهت الخلاف القائم بين الطرفين، واعترفت بالسيطرة الايطالية على طرابلس الغرب[1]. وقد ذكر عصمت اينونو في مذكراته أن الاتفاقية كانت تشير إلى إنهاء الخلافات الجانبية التي كانت قائمة بين الطرفين أو بين حلفائهما ومنها الحرب مع الإدريسي، وقد تم تكليفه بالذهاب إلى الإمام يحيى، لتوضيح الالتزامات التي فرضتها الاتفاقية مع إيطاليا على الدولة، وإقناعه بضرورة الالتزام بما جاء فيها، وشرح له الأسباب التي دفعتها للموافقة على الاتفاقية المذكورة، ومن ذلك أن الدولة أصبحت تواجه حروباً أكثر خطورة مع دول أخرى في البلقان، ومن الضروري تفرغ الجيوش الإسلامية، لمواجهة تلك المخاطر، ولكن الإمام رفض ما جاء به عصمت اينونو، وذكر أن الخلاف بينه وبين الإدريسي لا يمكن تجاوزه بسهولة، لأن الحرب معه كانت في إطار إعلان الجهاد، وبموجب ذلك أصبح الناس ينعتون الإدريسي بالكافر، وعدو الدين، لدخوله مع دولة أجنبية في حلف ضدً الإسلام في إشارة إلى علاقته مع الإيطاليين، ولذلك لا يمكن أن يتراجع، إلا إذا وجد مبرراً قوياً يستطيع من خلاله إقناع أتباعه بتراجع الإدريسي عن علاقته مع الايطاليين، لكي يتمكن من إلغاء فتواه السابقة، وهذا لم يحدث. ومن جهة أخرى كان الإمام يتخوف من أن تتحسن علاقة الإدريسي بالدولة العثمانية، فيترك وحيداً في مواجهته في ظّل علاقته بالإيطاليين الذين سوف يقدمون له الأسلحة، والذخائر التي يحتاج إليها في تلك المواجهة، وأخيراً استطاع عصمت اينونو إقناع الإمام يحيى بالوقوف إلى جوار الدولة، لإنجاح الاتفاق مع الايطاليين، بعد أن التزم له، بعدم سحب المفرزة العثمانية الخاضعة لإمرته، وإذا اضطرت قيادة الجيش إلى سحبها، فسوف يتم العمل على إبقائها قريبة من مناطق الإمام، كما سوف تقوم الدولة بمنحه المزيد من الأسلحة، والذخائر إلى جانب منح بعض القبائل الموالية له بعض المساعدات، وذلك كضمان من الدولة على التزامها بحمايته في مواجهة أي خطر قد يتعرض

1. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ١٠٠.

له، وبعد تقديم تلك الإيضاحات إلى الإمام تم إنهاء المشكلة، وأعلن موافقته على طلب الدولة، لإنهاء الخلاف مع الإدريسي[1].

إن محاولة الصلح السابقة مع الإدريسي التي كان مصيرها الفشل لم تمنع الدولة من القيام بمحاولة أخرى عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م عندما أرسلت مشروع اتفاق جديد إلى الإدريسي ليوافق عليه ومن أهم بنود هذا المشروع ما يأتي:

- أن يعترف الإدريسي بنفوذ السلطان العثماني على لواء عسير.

- أن يتعهد الإدريسي بعدم الدخول في مفاوضات مع الدول الأجنبية دون موافقة الباب العالي.

- أن يرسل الفائض من واردات منطقته إلى عاصمة الدولة.

- أن يوافق على قيام الضباط العثمانيين بتدريب وتعليم السكان، لكي يخدموا في القوات التابعة له، وإذا اقتضى الأمر يمكن أن يتم إرسالهم إلى ولايات أخرى[2].

لم يحظ المشروع بموافقة الإدريسي، وذكر أنه كان بالإمكان الموافقة عليه قبل سنتين، أو ثلاث سنوات، ولكن الآن وبعد أن أصبح موقفه أقوى من السابق، فعلى الدولة أن تراعي ذلك، وتغير أسلوبها في التعامل معه، وكانت بنود هذا المشروع قريبة من البنود التي تم الاتفاق عليها مع الإمام يحيى، وقد قام الإدريسي بالرد على المشروع المذكور بوضع مقترحات أخرى كان من أهم بنودها ما يأتي:

- منحه الاستقلال الإداري التام تحت سيادة الدولة العثمانية.

- أن لا تتدخل الدولة في شئون موظفي المنطقة التي تحت سيطرته، والتي سوف تبين حدودها في هذه الاتفاقية.

- يكون له راية خاصة به مكتوب عليها الشهادتين.

---

1. اينونو: حملة اليمن، ١٨، ٢٠.

2. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ١٢٥.

- أن يكون الجنود العاملون في منطقته من الأهالي المحليين، وبأعداد كافية.

- تعود إيرادات الجمارك إليه، ويحق له عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى.

- أن تكون الأحكام طبقاً للشريعة الإسلامية، وتكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في التعليم والإدارة، وفي المجالات الأخرى.

- تخضع جميع الخدمات في جهة عسير لإدارته.

- يصدر بهذا الاتفاق فرمان سلطاني ترسله الدولة بواسطة مندوب عال، وعلى سفينة حربية، ويُقرأ في احتفال عام يختار مكانه الإدريسي[1].

تُبين بنود ذلك المشروع الأهداف التي يرغب بتحقيقها عن طريق الاتفاق أو عن طريق الحرب، فقد وضح البند الأول شكل العلاقة التي يرغب بأن تكون بينه وبين الدولة، ولم تشر بعد ذلك بنود المشروع إلى هذا الموضوع، وأما بقية البنود فتعتبر أسساً لإعلان دولة لها الحق في ممارسة كافة الصلاحيات الممنوحة للدول المستقلة، وهذا يوضح القوة التي كان يشعر بها الإدريسي في تلك الفترة، وكان ذلك سبباً رئيسياً لفشل هذه المحاولة أيضاً.

إن تعامل الإدريسي مع المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية لعقد صلح معه، ساعدها على التخلص من الالتزام الذي فرضه عليها الاتفاق مع إيطاليا لإنهاء الحرب مع الإدريسي، باعتباره صراعاً جانبياً يأتي في إطار الخلاف بين الدولتين، كما استفاد الإمام يحيى من ذلك وتخلص من المأزق الذي كان واقعاً فيه بعد موافقته على إنهاء الحرب مع الإدريسي.

بعد أن تخلت إيطاليا عن الإدريسي عادت المواجهات بينه وبين الدولة العثمانية والإمام من جديد، وأشتد الضغط عليه من الجانبين. وقبل إعلان الحرب العالمية الأولى كان يعيش ظروفاً سيئة، بسبب عدم حصوله على حليف يقدم له المساعدات التي كان يحتاج إليها في

1. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ١٢٦.

الحرب التي يخوضها[1]، فحاول تكوين علاقة جيدة مع الجمعيات العربية التي كانت تتبنى الأفكار القومية، وتعمل على نشرها في الولايات العربية، وتشجع الاحتجاج ضدّ سياسة الدولة العثمانية في المناطق العربية، وخاصة سياسة التتريك، رغبة منه في الحصول على حليف جديد يدعمه في مواجهته مع الدولة العثمانية، وكان الإدريسي في ذلك أكثر انفتاحاً من الإمام يحيى الذي لم يتفاعل مع أفكار هذه الجمعيات، وفضل التمسك بعلاقته الجيدة مع الدولة العثمانية[2].

إن علاقة الإدريسي الجيدة مع هذه الجمعيات سهلت له الحصول على حليف جديد في بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، فقد اتفقت مصالح الإدريسي مع مصالح بريطانيا التي كانت تبحث عن حليف يساعدها في مواجهتها مع العثمانيين في اليمن، وكان الاتصال بين الطرفين قد بدأ من وقت مبكر، ولكن علاقة بريطانيا الجيدة مع الدولة العثمانية في تلك الفترة قد منعتها من عقد تحالف معه، خاصة وأنها كانت بصدد تحديد الحدود بين الممتلكات البريطانية، والممتلكات العثمانية في اليمن، وقد تم توقيع اتفاقية الحدود بين الطرفين عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م أي قبل قيام الحرب العالمية بفترة وجيزة[3].

توسعت العلاقة بين بريطانيا والإدريسي في بداية الحرب من خلال التوسع في تبادل الرسائل بين الجانبين، واستمرت العلاقة بين الطرفين في هذا الإطار حتى عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م[4]، وفي هذا العام اتفق الطرفان على توقيع معاهدة لتنظيم العلاقة بينهما، ووضع أسس التعاون الذي سوف يتم بينهما خلال الحرب العالمية، ومن أهم بنود هذه المعاهدة ما يأتي:

- الهدف الرئيس لهذه المعاهدة هو إعلان الإدريسي الحرب على العثمانيين، على أن يقوم بالتوسع في الأراضي الخاضعة لهم في اليمن.

---

1. العزب: تاريخ اليمن، ١٠١ – BURY: ARABIY INFELIX, 158.
2. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ١٢٩.
3. مداح: المخلاف السليماني، ٢٠٨.
4. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ١٤٢.

- يمتنع الإدريسي عن القيام بأي عمل عدواني ضدّ الإمام يحيى طالما أنه لم ينضم إلى العثمانيين.

- تتعهد الحكومة البريطانية بحماية الأراضي الخاضعة للإدريسي من أي عدوان خارجي من ناحية الشاطئ، وسوف تقوم بما في وسعها، للتوفيق بين الإمام يحيى والإدريسي.

- التأكيد على عدم وجود أية رغبة لدى الحكومة البريطانية بالتوسع في الجزيرة العربية.

- سوف تقدم الحكومة المال والذخيرة للإدريسي، لمساعدته في تنفيذ بنود هذا الاتفاق.

-رفع الحصار عن الموانئ التابعة له[١].

وضحت هذه المعاهدة الهدف من الاتفاق بين الطرفين، وهو إعلان الحرب ضدّ العثمانيين في ولاية اليمن، وهذا الهدف يحقق مصلحة الطرفين نظراً لأنهما في حالة حرب مع الدولة العثمانية. وقد أكدت الحكومة البريطانية حرصها على إبقاء الباب مفتوحاً للإمام، إن أراد الانضمام إلى ذلك الاتفاق، من خلال منع الإدريسي من التعرض لممتلكاته وحصر الالتزام بالوقوف إلى جانبه، إذا تعرض لأي اعتداء خارجي قادم من البحر، والامتناع عن التدخل إذا كان الاعتداء قادماً من المناطق الداخلية لليمن، والتأكيد على عدم وجود أي أطماع للحكومة البريطانية في الجزيرة العربية، وذلك يعتبر تطميناً للإمام يحيى وللشريف حسين الذي كان على وشك الانقلاب على الدولة العثمانية، وأما الإدريسي فقد حصل من خلال هذه المعاهدة على اعتراف دولي به، زعيماً محلياً مستقلاً يحكم المناطق التي يسيطر عليها في عسير وتهامة وقد تزامن عقد هذه المعاهدة مع دخول سعيد باشا على رأس قوات عثمانية إلى منطقة لحج الواقعة تحت الحماية البريطانية[٢].

نجحت بريطانيا من خلال عقد هذه المعاهدة مع الإدريسي في توسيع جبهة تهامة، لمضايقة العثمانيين بدعم منها دون أن تتدخل بصورة مباشرة في هذه الجبهة، باستثناء قيامها بمهاجمة الموانئ العثمانية الواقعة على البحر الأحمر من وقت إلى آخر[٣]، وأثناء

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢٢٢.
2. مداح: المخلاف السليماني، ٢١٠.
3. جاكوب: ملوك شبة الجزيرة، ٢١١.

الحرب كانت جبهة لحج هادئة مقارنة بما كان يحدث في تهامة. فقد قام الإدريسي بفتح عدة جبهات، لمحاربة العثمانيين تنفيذاً لاتفاقه مع الحكومة البريطانية، استطاع من خلالها إرهاق قواتهم في ظّل ظروف الحصار التي كانت قوات دول الحلفاء تقوم به ضدّ العثمانيين في مختلف الولايات المتواجدين فيها[1]. وأما الإمام يحيى، فقد كان يقدم مساعدات ماليه وعينية (مواد غذائية) للقوات العثمانية، وأحياناً كان يقدم رجالاً مقاتلين، في المواجهات مع الإدريسي، وفي بعض الأحيان كان يكلف القبائل الخاضعة له بمواجهة الإدريسي بدلاً عن العثمانيين، حتى يتفرغوا، لمواجهة الانجليز في لحج، وذلك مقابل أموال تلتزم الدولة بدفعها لاحقاً، حال وصول الأموال المخصصة لها من اسطنبول[2].

وبالرغم من أن الانجليز كانوا يشعرون بتحركات الإمام يحيى ومساعدته للقوات العثمانية، إلا أنهم كانوا يتجاهلون ذلك أملاً في تغيير موقفه تجاههم، وكانت الحكومة البريطانية خلال تلك الفترة تجري مفاوضات سرية مع الإمام، بهدف الضغط عليه، ليعلن الحرب ضدّ العثمانيين[3]، ولكنه كان يتهرب من الالتزام بما تطلبه الحكومة البريطانية منه مبرراً ذلك بالتزامه بالصلح الموقع بينه وبين الدولة العثمانية[4]، ومع ذلك استطاع الإمام الجمع بين العلاقة الجيدة مع العثمانيين، وإبقاء الأمل لدى الإنجليز بإمكانية تحول موقفه نحوهم، وبذلك ضمن عدم قيامها بالتحرش به، وظهر إمام المسلمين بأنه واقف إلى جانب الإسلام وضد الكفار، وأعوانهم مما ساعد على رفع مكانته بين أتباعه بشكل خاص، وبين عامة المسلمين بشكل عام[5].

استمر التعاون بين الإدريسي والحكومة البريطانية، وقدمت له الدعم أثناء قيامه بالسيطرة على جزر فَرَسان[6]، وكان هذا الموقف فرصة لعقد معاهدة جديدة بين الطرفين

---

1. انجرمز: اليمن، ٥٨.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٥٠/٢.
3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢٠٧.
4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٠٤.
5. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٦.
6. مداح: المخلاف السليماني، ٢٢٤.

عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م، وقد أكدت هذه المعاهدة على التزام الطرفين بالمعاهدة السابقة التي عقدت في عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م، وكررت الحكومة البريطانية التزامها بحماية الإدريسي من أي عدوان خارجي قد يأتي من الساحل، واعترفت بسيطرة الإدريسي على جزر فرسان على أن لا يقوم بالتنازل عنها، أو رهنها، أو تسليمها لأي طرف آخر، وأما بقية بنود هذه المعاهدة، فقد نظمت كيفية التعامل مع جزر فرسان وحمايتها[١].

واصلت الحكومة البريطانية التعاون مع الإدريسي ضدً الدولة العثمانية في ظّل معاهدتي عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م وعام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م، واستمرت بتقديم الدعم له، حتى خرجت القوات العثمانية من ولاية اليمن. وكانت القوات البريطانية قد استولت على مدينة الحديدة، وعدد من الموانئ اليمنية في عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م عندما خرج العثمانيون منها في محاولة للضغط على الإمام ليدخل في معاهدة معها ولكن بشروطها، وعندما رفض ذلك سلمت مدينة الحديدة إلى الإدريسي، بسبب موقف الإمام منها. ونتيجة لذلك انفتحت حرب أخرى بين الإمام يحيى والإدريسي استمرت حتى عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م عندما تمكنت قوات الإمام من استعادة السيطرة على مدينة الحديدة، وبقية الموانئ اليمنية، وإخراج قوات الإدريسي منها[٢].

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢٢٦.

2. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ١٩٣.

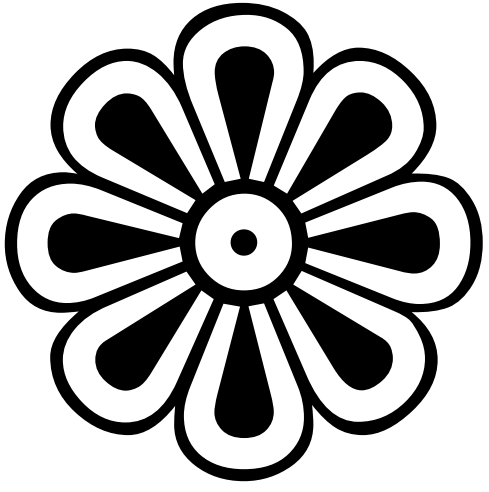

الفصل الرابع

الحرب العالمية الأولى واستقلال اليمن

ولاية اليمن خلال الحرب العالمية

تعتبر الأوضاع العسكرية والسياسية للدولة العثمانية من ضمن الأسباب التي دفعتها للتوقيع على صلح دعّان مع الإمام يحيى عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م، وكان لها تأثير على أوضاع العثمانيين في اليمن فيما بعد، فقد تزامنت المفاوضات التي جرت بين الإمام وعزت باشا مع سقوط مدينة طرابلس الغرب في يد إيطاليا، بعد أن فشلت القوات العثمانية في الحفاظ عليها، وفي تلك الأثناء كانت المشاكل التي تواجه الدولة قد بدأت تتوسع، وتنتشر في أماكن أخرى، إذ قامت إيطاليا بضرب عدد من الموانئ العثمانية في البحر المتوسط، والبحر الأحمر مثل: بيروت، والحديدة، وغيرهما، وبدأت بوادر التمرد تظهر في منطقة البلقان، فاضطرت الدولة إلى عقد اتفاقية لوشي مع إيطاليا عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، حتى تتفرغ لمعالجة المشاكل في منطقة البلقان[١]، وبعد عقد المعاهدة المذكورة، انتشرت الاضطرابات في دول المنطقة، فقد أعلنت إمارة الجبل الأسود، وبلغاريا، وصربيا واليونان الحرب على الدولة العثمانية في عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، ثم تمكنت اليونان من احتلال ميناء سالونيك، وخلال عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م فقدت الدولة معظم ممتلكاتها في منطقة البلقان، مما اضطرها إلى عقد معاهدة لندن تنازلت بموجبها عن كافة ممتلكاتها غرب خط ابنوس وميديا[٢] على بحر ايجه، والبحر الأسود[٣]، وخلال هذه الفترة كانت ألمانيا تعمل على توسيع نفوذها في مختلف مفاصل الدولة العثمانية[٤].

---

1. إحسان أغلو: الدولة العثمانية، ١٣١/١.
2. ابنوس وميديا: خط ابنوس يقع على بحر ايجه، وخط ميديا يقع على البحر الأسود (مصطفى: في اصول التاريخ العثماني،٢٧٩).
3. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٧٩/٢٧٨.
4. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٨٥.

وعندما بدأت مؤشرات الحرب العالمية الأولى بالظهور كان معظم أتباع الدولة العثمانية يفضلون البقاء على الحياد، أو الانضمام إلى بريطانيا، وفرنسا، والقليل من زعماء الدولة كان لديهم الرغبة بالانضمام إلى ألمانيا، ولكن وجود روسيا العدو اللدود للدولة العثمانية إلى جانب الحلفاء ساعد هؤلاء الزعماء، وعلى رأسهم وزير الحربية أنور باشا على فرض رغبتهم في الوقوف إلى جانب ألمانيا، ودخول الحرب التي كان من الممكن تفاديها، وكان التحالف مع ألمانيا قد بدأ بشكل سري[١].

وفي بداية عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م أعلنت بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية، لأول مرة في تاريخ البلدين، وقد بدأتها بقصف ميناء العقبة، ومهاجمة العراق، وإعلان حمايتها على مصر، ولكن استطاعت الدولة العثمانية في السنوات الأولى للحرب تحقيق بعض الانتصارات على دول الحلفاء في أماكن متفرقة منها اليمن، مستفيدة من المساعدات العسكرية الضخمة التي قدمتها لها ألمانيا[٢]، وقد اشتعلت المواجهات بين طرفي الحرب في عدة جبهات منها العراق، وفلسطين وسوريا، ومصر، والحجاز، واليمن، ومضيق الدردنايل. وفي بداية الحرب حاول العثمانيون إثارة المسلمين في مختلف أنحاء العالم الإسلامي ضدّ دول الحلفاء من خلال إعلان الجهاد، ودعوتهم للاشتراك فيه، وطلبت منهم الوقوف إلى جانب قواتها في مواجهة أعداء الإسلام[٣]، ولكن وقوف بعض زعماء العالم الإسلامي آنذاك على الحياد وإعلان الشريف حسين للثورة العربية ضدّ الدولة العثمانية عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م عرقل توجهات الدولة في هذا الشأن، كما ساهمت هذه المواقف في تراجع موقف قواتها في الحرب[٤].

---

1. إحسان اغلو: الدولة العثمانية، ١٣٥/١- جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٤٢،
2. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٨٨.
3. إحسان أغلو: الدولة العثمانية، ١٣٦/١.
4. أحمد، إبراهيم خليل: تاريخ الوطن العربي، ٤٢٣.

وكذلك كانت الأوضاع السياسية للدولة العثمانية غير مستقرة إذ بدأت المعارضة ضدّ حكومة الاتحاد والترقي تزداد وضوحاً وقوة، فقد أعلن عدد من أعضاء حزب الاتحاد والترقي عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م الانشقاق عنه، وشكلوا حزباً آخر تحت اسم "الحزب الجديد" وقد نادى أعضاء هذا الحزب بالمحافظة على الديمقراطية والدستور، وفي العام نفسه ظهر حزب الحرية والائتلاف، وقد ضم في صفوفه جميع المعارضين لسياسة الاتحاد والترقي، ومعظم أعضاء مجلس المبعوثان، مما ساعده على مواجهة الحكومة، والاعتراض على قراراتها التي كانت تعرض على المجلس المذكور، ونتيجة لذلك قامت حكومة الاتحاد والترقي بحلّ المجلس، والدعوة لانتخابات جديدة استطاع الاتحاديون من خلالها السيطرة على معظم مقاعد مجلس المبعوثان الجديد، ولم تحصل المعارضة في هذه الانتخابات إلا على ستة مقاعد فقط[١]. وعند ذلك تدخل عدد من الضباط، وطالبوا بإبعاد الجيش عن السياسة، وتركها لأهلها، فسقطت الحكومة، وتم تشكيل حكومة جديدة ذات قاعدة عريضة برئاسة أحمد مختار باشا، ولكن سرعان ما تدخل الجيش مرة أخرى عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م عندما تقدم أنور باشا نحو العاصمة اسطنبول على رأس مجموعة من الجنود لإسقاط الحكومة، وقام بتصفية وزير الحربية في تلك الحكومة بنفسه[٢].

وبعد ذلك شكل حزب الاتحاد والترقي حكومة جديدة سيطرت على القرار السياسي في الدولة من خلال استخدامها لأساليب غير ديمقراطية، وفرضت وجهة نظرها في القضايا والمشاكل القائمة في البلاد، لكن هذه الحكومة الجديدة لم تنعم بالاستقرار، فقد تم تغيير رئيسها عدة مرات[٣]، واستمر الاتحاديون في الحكم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، وكان أنور باشا هو صاحب القرار الفعلي في البلاد، وهو الذي فرض رأيه في دخول الحرب المذكورة إلى جانب ألمانيا، واستمر أنور باشا مسيطراً على الحكومة العثمانية إلى أن بدأت مؤشرات هزيمة قواتها تتضح، فاضطر للهروب من اسطنبول مع رئيسها طلعت باشا وعدد من المسئولين فيها، فانهارت حكومة الاتحاد والترقي، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد عزت باشا عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م[٤].

---

1. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٧٥.
2. إحسان أغلو: الدولة العثمانية، ١٣١/١.
3. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٧٥.
4. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٩٣.

وخلال الحرب العالمية الأولى كان الوضع السياسي للدولة العثمانية يزداد سوءً، ولم تستطع الاستفادة من الانتصارات التي كانت قد حققتها في بداية الحرب، وأدى ذلك إلى تراجع أوضاعها الاقتصادية والمالية، وفي نهاية الحرب أوشكت على الانهيار، مما اضطر حكومة عزت باشا الى أن تطلب من دول الحلفاء إنهاء الحرب وعقد هدنة، فتم عقد اتفاقية مندورس عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء واعتبر ذلك إعلاناً بهزيمتها في الحرب[١].

الأوضاع الإدارية

كان للأوضاع السياسية والعسكرية الصعبة للدولة العثمانية تأثير كبير على الوجود العثماني في ولاية اليمن، فعدم الاستقرار السياسي والخلاف بين الأجنحة المختلفة في السلطة أثر على قدرة الدولة في التفاعل مع المشاكل، والقضايا التي كانت تحرص الإدارة العثمانية في ولاية اليمن، على الرفع بها إلى اسطنبول، مما دفع المسئولين فيها إلى التعامل مع تلك المشاكل والقضايا بدون الانتظار لتوجيهات الباب العالي، ونتيجة لذلك اكتفت إدارة الولاية بتسيير الأعمال اليومية، والتعامل مع ما يستجد من أمور من خلال اجتهاد مسئوليها[٢].

وكان لتلك الأوضاع دور كبير في تدهور الخدمات التي كانت تقدم لسكان ولاية اليمن، من خلال تأثيرها على قدرة الإدارة على إدخال إصلاحات جديدة في المجالات التي تحتاج إلى ذلك، وكانت الحروب الطويلة بين الدولة والإمام قد أثرت على معظم شئون الولاية، وبعد أن استطاع الطرفان إنهاء المواجهات والحروب بينهما، كانت الدولة قد أصبحت غير قادرة على تنفيذ أي مشروع جديد، وكان آخر مشروع حاولت تنفيذه هو إنشاء خط السكة الحديدية بين الحديدة وصنعاء ولكنه توقف قبل بداية الحرب[٣].

---

1. إحسان أغلو: الدولة العثمانية، ١٣٩/١.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٤٠/٢.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية(ص) م٢-٣٣/٧.

لقد تسبب اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى في مضاعفة المشاكل، التي كانت تواجه الإدارة العثمانية في اليمن من خلال توسع المواجهات مع الإدريسي في مناطق عسير وتهامة بعد دعم الانجليز له وفتح جبهة جديدة بدخول سعيد باشا منطقة لحج الخاضعة للحماية البريطانية[١].

وكانت الشئون الإدارية في ولاية اليمن من الجوانب التي تأثرت بالظروف التي تعيشها الدولة العثمانية، فقد استطاعت إدارة الولاية بعد صلح دعّان أن تحافظ على النظام الإداري العام فيها، ولم تتأثر الشئون الإدارية بشكل مباشر بما كان يدور في عاصمة الدولة في تلك الفترة، وكان للوالي محمود نديم دور كبير في السيطرة على الأوضاع الإدارية في مختلف أنحاء الولاية، فقد تمكن من إبقاء مختلف المناطق البعيدة والقريبة خاضعة إدارياً لمركز الولاية ماعدا المناطق التي استولى عليها الإدريسي[٢]، وكانت الدولة قبل الحرب تمارس الإشراف على الإدارة في اليمن، فهي التي تقوم بتغيير أو نقل الموظفين داخل الولاية وخارجها، أو إرسال موظفين جدد إليها عند الحاجة، كما كانت تتجاوب مع القضايا التي تصل إليها من إدارة الولاية، وتعمل على توفير الاحتياجات التي كانت تطلبها، وتراقب تطبيق الأنظمة والقوانين التي تنظم الشئون الإدارية فيها، من خلال إرسال لجان تفتيش، ولكن لم تقم الدولة بتنفيذ أية إصلاحات في هذا المجال خلال تلك الفترة، وأصبح اهتمامها بالولاية أقل مقارنة بفترة ما قبل الصلح[٣].

وبعد قيام الحرب ١٣٣٣هـ/١٩١٤م تغيرت ظروف الدولة وازدادت سوءاً وأصبح اهتمامها بهذا الشأن محدوداً، خاصة بعد أن أحكمت قوات الحلفاء الحصار على موانئ اليمن، وقيام الإدريسي بقطع خطوط التلغراف، فتركت للوالي الحرية في اتخاذ القرار المناسب لحل المشاكل التي كانت تواجه إدارة الولاية، وأصبح له الحق في تغيير أو نقل أو

---

1. EHILOGLU: YEMEN, DE TURKLAR,162.

2. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة العربية، ٢٠٦- م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢/٥٢.

3. م.و.ث: الوثائق العثمانية(ص)م٣-٧/١٠.

معاقبة الموظفين بحسب ما يرى[1]، ومنحه الباب العالي تفويضاً لتوقيع أحكام الإعدام بدلاً من إرسالها إلى اسطنبول، برغم أن الدولة كانت تحرص في كل الأوقات والظروف على الاحتفاظ بهذا الحق للسلطان[2]، ولكن ظروف الحرب فرضت عليها ذلك التنازل.

ومن أهم العوامل التي أثرت على الأوضاع الإدارية في الولاية؛ الصلاحيات التي تم منحها للإمام يحيى بموجب بنود صلح دعّان، فقد شعر الموظفون العثمانيون بعد ذلك بأن تعاملهم مع الأهالي قد أصبح مقيداً، ولم يعد لهم الحق في ممارسة الأساليب التي يرونها في التعامل معهم، إذ أصبح للإمام الحق في مراقبة طريقة عملهم، والطلب من إدارة الولاية اتخاذ الإجراء المناسب مع كل من يرى أنه ارتكب مخالفة في حق الأهالي، أو أخل بالشرع الشريف، أو بالآداب العامة[3]. وقد مارس الإمام هذا الحق من خلال الرفع إلى الوالي محمود نديم بالمخالفات التي ارتكبها بعض الموظفين، وطالب بمعاقبتهم، وكان الوالي يقوم بالتحقيق، والتدقيق في ذلك، وإذا تأكد له صحة ما رفع به الإمام تعرض الموظف المعني للعقاب من قبل الإدارة العثمانية[4]. وكان لهذه الصلاحيات دور كبير في الحد من الممارسات السيئة، والتصرفات الخاطئة التي كان يمارسها الموظفون العثمانيون في الولاية، كما كان لترك مسألة تحصيل الرسوم المختلفة من الأهالي لموظفي الإمام دور في الحد من تلك التصرفات[5].

واعتمدت الدولة، بعد صلح دعّان على إشراك الأهالي في الإدارة من خلال استيعاب مشايخ واعيان الولاية في الوظائف الإدارية المختلفة، بعد تقديمهم تعهداً بالالتزام بالقوانين والأنظمة، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق التي سوف يعملون فيها، مقابل مبالغ مالية تدفعها لهم الدولة كمرتبات شهرية، أو عطايا مقطوعة[6]، بالإضافة إلى ذلك كان يتم

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٣٨/٢.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص):م ٢-٨/٤٠.
3. م.و.ث: الوثائق ٩-أ/٣-٢٠٠٧.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-١/٢.
5. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣١٩.
6. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص):م٢-٣/٢٧.

منح الأعيان، والمشايخ، والعلماء الذين يقدمون خدمات مميزة للولاية أوسمة ونياشين تقديراً لجهودهم، وتشجيعاً للآخرين لتقديم خدمات مماثلة[١]، ومراعاة للظروف التي كانت سائدة في الولاية، اصدر الباب العالي توجيهاته بإعفاء الموظفين فيها من ضريبة الحرب، التي كانت مفروضة على كافة موظفي الدولة عسكريين ومدنيين[٢].

وعندما شعرت إدارة الولاية بأن التواصل مع الباب العالي قد أصبح صعباً، أو شبه منقطع، اضطرت إلى إشراك الإمام في اتخاذ القرار فيما يجري من أحداث في الولاية، وأخذ رأيه بالاعتبار، وأصبح الموظفون العثمانيون في هذه الفترة يتقبلون تدخله في أعمالهم، ولو كان ذلك خارج إطار صلاحياته، لأن موقفه ووضعه أصبح أقوى من موقف إدارة الولاية، وقد اتضح ذلك عندما طلب الإمام من الوالي نقل بعض الموظفين من لواء تعز إلى مناطق أخرى، بعد اختلافهم مع عدد من مشايخ ذو محمد، وذو حسين في منطقة إب، فلم تتردد في تنفيذ هذا الطلب[٣]، وأصبح الإمام يتواصل مع موظفي الولاية، ويصدر الأوامر والتوجيهات إليهم مباشرة دون الرجوع إلى الوالي[٤]. كما كانت إدارة الولاية تطلب من الإمام في بعض الأحيان أن يصدر توجيهاته إلى موظفين من المفترض أنهم تابعون لها، للقيام بأعمال يمكن أن يعترض عليها إذا تم تنفيذها دون موافقته[٥]، وكانت الإدارة تطلب موافقة الإمام على الإجراءات الإدارية التي تريد القيام بها مثل: تعيين موظف في مكان ما، أو تغيير آخر من مكانه[٦]، وتلك التصرفات أثبتت أن الإمام أصبح صاحب الأمر والنهي في ما يجري في الولاية، ولم يعد للسلطان، أو للباب العالي أي رأي في ذلك، بسبب إهمالهم لأوضاعها وعدم التواصل مع المسئولين فيها، أو الاستجابة لمطالبهم.

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٢-٢/٣٨.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٢-٣/٧.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٣/٢- وثيقة رقم (١٨) أرشيف صادق الصفواني.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ١١-٥/٣- م.و.ت: ٢/٢.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٢٧/٢.
6. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٥١/٢، ٣-٥٢/٢.

وبالنسبة للواء عسير، فقد انحصر نفوذ الإدارة العثمانية في مدينة أبها عاصمة اللواء، أما بقية المناطق، فكانت تخضع لنفوذ الإدريسي، وحاولت الإدارة العثمانية استعادة نفوذها في تلك المناطق، ولكنها فشلت، وبدأ الإدريسي يتوسع في أجزاء من لواء الحديدة، واستمر الصراع بين الطرفين إلى أن انتهت الحرب العالمية الأولى، وخروج العثمانيين من ولاية اليمن عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م[١].

الأوضاع المالية

كانت الأوضاع المالية تعتبر المشكلة الرئيسة للإدارة العثمانية في ولاية اليمن، خاصة بعد أن تسبب صلح دعّان في إضافة أعباء مالية على ميزانيتها، فإلى جانب الالتزامات المالية المعتادة التي تحتاج إليها لتسيير أعمالها اليومية، فقد التزمت بدفع مبالغ مالية للإمام، وللقبائل التي تقدم المساعدة للقوات العثمانية في حربها مع الإدريسي، أو مع الانجليز فيما بعد[٢]، وقد حدد الوالي محمود نديم الالتزامات المالية الإضافية التي يجب على الإدارة دفعها، ومن أهمها: مستحقات الإمام وأتباعه، ومستحقات الجنود، ومصروفات المحاكم التي تم إنشاؤها بموجب صلح دعّان، ومرتبات القضاة الزيديين، والمبالغ المستحقة للمتعهدين الذين يوفرون احتياجات الولاية[٣].

ولم تستطع الدولة أن تفي بالتزاماتها المالية المذكورة بعد عقد الصلح إلا لفترة محدودة، فمنذ عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م بدأت تتراجع عن الإيفاء بتلك الالتزامات، فاضطرت إدارة الولاية إلى تكرار مطالبة الباب العالي إرسال الأموال المخصصة للولاية، حتى تستطيع أن تفي بالالتزامات المالية للإمام وللمشايخ والأعيان، التي كان الباب العالي قد وافق على

---

1. العزب: تاريخ اليمن الحديث، ١٠٠- جاكوب: ملوك شبة الجزيرة، ٢٢٧.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٥٤/٢، ٣-٤٢/٢.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م٢-٥/٣٦.

دفعها لهم بموجب المقترح المرفوع من عزت باشا[١]، ولكن كانت قدرة الدولة على إرسال المبالغ التي تحتاجها الولاية قد تأثرت، بسبب الظروف التي تمر بها آنذاك، وأصبحت قدرتها على إرسال تلك الأموال تتراجع مع مرور الوقت، حتى انقطعت نهائياً أثناء الحرب[٢]، وكانت آخر مرة ترسل فيها الدولة مبالغ مالية إلى الولاية عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م، وذلك بواسطة عدد من الأشخاص الذين وصلوا إلى اليمن متنكرين بعد أن سلكوا طريق المدينة المنورة، ومنها ذهبوا باتجاه نجد، ثم اتجهوا نحو مدينة صنعاء براً، وقد سلكوا هذا الطريق بغرض التمويه هروبا من المناطق التي يمكن أن تشكل خطراً على تلك المبالغ، وقد قامت الدولة بهذا التصرف بعد أن تسببت الحرب بإغلاق الطرق البحرية، وفقدان الأمن في الطرق البرية[٣]وكانت الدولة قبل الحرب قد بدأت بإرسال الأموال المخصصة للولاية على شكل أوراق نقدية مما أثار المشاكل للإدارة، بسبب عدم قبول الإمام والأهالي للعملة الجديدة، فكانت تضطر إلى تغييرها بعملة ذهبية أو فضية[٤].

إن انقطاع الأموال التي تحتاج إليها الولاية أوقعها في ضايقه مالية شديدة، خاصة بعد أن دخلت في حروب جانبية مع الإدريسي، وفي لحج، وأصبحت تعتمد على الرسوم المختلفة التي تحصل عليها من الأهالي، والتي كان الإمام يجمعها، ثم يقدمها للإدارة العثمانية، بحسب بنود صلح دعّان، وكانت هذه الأموال لا تكفي لتسيير الأعمال اليومية، أو لدفع مرتبات الموظفين والجنود في الأوقات العادية[٥]، ونتيجة لذلك اضطرت إدارة الولاية إلى أن تقدم للإمام تعهدات مكتوبة بدفع المبالغ المخصصة له، ولإتباعه عندما تصل الأموال

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م١-١/٤٤.
2. الوشلي: نشر الثناء الحسن، ١٤٧ – TANRIKUT: YEMEN. NOTLARI,77.
3. الوشلي: نشر الثناء الحسن، ١٦٢/٤.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٣٩/٢.
5. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-١٥/٢.

المخصصة لها من اسطنبول، وكان الإمام يقبل بذلك[١]، ولكن أثناء الحرب تطور الأمر، وأصبحت الإدارة تطلب من الإمام تقديم الحبوب، والأموال التي تحتاج إليها القوات العثمانية، كقروض يتم إعادتها عندما تسمح الظروف بذلك[٢] وقد ذكر زكي أهل أغلو أحد الموظفين العثمانيين في اليمن خلال تلك الفترة في مذكراته أن الوالي محمود نديم، وقائد الجيش توفيق باشا ذهبا إلى الإمام يحيى في مقره بالسودة، للتخاطب معه في موضوع تقديم المساعدة المالية والعينية للقوات العثمانية، وفي أثناء تناول وجبة الغداء شرح الوالي للإمام الظروف الصعبة التي تمر بها الدولة، وتأثير ذلك على الولاية، ووضح له حاجة العثمانيين الموجودين في اليمن للمواد الغذائية، وعدم قدرتهم على توفيرها، وطلب منه الموافقة على تأجيل استلام مخصصاته إلى أن تخرج الدولة من أزمتها، وبعد أن استمع الإمام للوالي اصدر أوامره بمنح العثمانيين ما يحتاجون إليه من حبوب وخلافه، وذكر زكي أن الإمام كان صامتاً أثناء حديث الوالي، ولم يظهر على وجهه أي تأثير، ولكن بعد الانتهاء من الحديث رفع لقمة في يده وقال: "لو أن هذه اللقمة هي كل ما عندي لقسمتها نصفين مع جنود الإسلام (العثمانيين)"، ثم أعطى الوالي جزءاً مما يطلبه[٣].

وفي إحدى الرسائل التي بعث بها قائد الجيش توفيق باشا إلى الإمام طلب فيها إعطاء القوات التي تحارب الإدريسي حبوباً نظراً لحاجتهم الماسة إليها، وعدم قدرة قيادة الجيش على توفيرها، فرد الإمام عليه برسالة ذكر فيها أنه يمر بضائقة مالية، بسبب عجز الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها المالية نحوه، وقلة الأمطار التي جعلت الموسم الزراعي سيئاً في ذلك العام، إلى جانب، المطالب الإضافية للمشايخ والأعيان التي كانت تزداد يوما بعد يوم، ولكن بالرغم من الظروف المذكورة، فقد ذكر الإمام أنه لن يبخل على الجنود بما لديه من أموال،

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٤٠/٢، ٣-٥٠/٢.

2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-١١/٢.

3. EHILOGLU: YEMEN, DE, TURKLAR,186.

وطعام وسوف يقدم كل ما في وسعه، للتخفيف عنهم، خاصة وأن الدولة تمر بظروف صعبة يجب مراعاتها[1]. وكان الإمام يوفر ما تحتاج إليه إدارة الولاية أو قيادة الجيش ويعتبرها ديوناً مؤجلة.

لم تقتصر طلبات المساعدة على الوالي وقائد الجيش، ولكن في الفترة المتأخرة كان كثير من مسئولي الولاية يقدمون طلبات فردية إلى الإمام مباشرة للحصول على حبوب أو أموال كديون، فقد قدم رئيس القضاء طلباً إلى الإمام للحصول على حبوب وغذاء للموظفين التابعين له، بعد أن انقطعت الطرق بين الولاية عاصمة الدولة[2]، وكذلك وصلت إلى الإمام رسائل في هذا الشأن من بعض مسئولي الولاية والقضوات والنواحي، ومن المسئولين عن الخدمات المختلفة، وكان الإمام يلبي بعضها ويتجاهل البعض الآخر، وكان يطمح بأن تشكل هذه الديون ضغوطاً على الدولة فيما بعد تساعده على استلام حكم البلاد بعد خروجهم[3].

وكان مجموع المبالغ التي في ذمة الولاية للإمام، ولأتباعه في عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م تقدر بمبلغ (٢٧,٠٢٣,٨١٧ قرشاً)[4]. سبعة وعشرين مليوناً وثلاثة وعشرين ألفاً وثمانمائة وسبعة عشر قرشاً، وذلك على النحو التالي:

- المستحقات الخاصة بالإمام التي حددها صلح دعّان، وصلت إلى (٨,٧٩١,٥٥٠ قرشاً) ثمانية ملايين وسبعمائة وواحد وتسعين ألفاً وخمسمائة وخمسة وخمسين قرشاً.

- ديون الولاية للقبائل التي تساعد الدولة في حروبها مع الإدريسي، ومع الانجليز وصلت إلى مبلغ (١٥,١٠٩,٢٠٠ قرش) خمسة عشر مليوناً ومائة وتسعة آلاف ومائتي قرش.

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٥١/٢- انظر ملحق رقم (١٢)
2. م.و.ث: م.ت: ٢/٢.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٤٨/٢.
4. القرش: الليرة الذهبية العثمانية تساوي مائة قرش (اغلو: الدولة العثمانية، ٦٦٦/١)

- الديون التي في ذمة الولاية للإمام مقابل المواد الغذائية والأموال التي كان يقدمها للعثمانيين تقدر بمبلغ (٣,١٢٣,٠٦٢ قرشاً) ثلاثة ملايين ومائة وثلاثة وعشرين ألفاً واثنين وستين قرشاً.

- مجموع ديون الولاية (٢٧,٠٢٣,٨١٧ قرشاً) سبعة وعشرين مليوناً وثلاثة وعشرين ألفاً وثمانمائة وسبعة عشر قرشاً[١].

وكان محمود نديم قد عرض على الإمام إرسال من يراه إلى اسطنبول، لاستلام المبالغ المخصصة له، أو تفويض من يراه لاستلامها من الدولة، وإذا لم يوافق على هذا المقترح، فيمكنه أن يحدد أحد البنوك في أية دولة يريد لوضع المبالغ المخصصة له في ذلك البنك، وأكد له استعداد الدولة لتنفيذ أي مقترح يوافق عليه، ولكن كان الإمام مصراً على وصول تلك الأموال إلى اليمن[٢].

إن حجم الديون التي كانت إدارة الولاية ملتزمة بها للإمام والقبائل الموالية له، تبين حجم المشكلة التي كان يعيشها العثمانيون في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى، وكذلك توضح موقف الإمام يحيى الإيجابي إلى جانبهم من خلال تقديمه المساعدات الكبيرة التي يحتاجون لها مما ساهم في إبقاء اليمن تحت السيطرة العثمانية فترة أطول، ولكن تقديم الإمام المساعدة للعثمانيين لا يعني عدم وجود أهداف خاصة يرغب في تحقيقها من خلال هذا التصرف، فقد كان يرى أن الأموال الضخمة التي تدين بها الدولة له، هي الثمن الذي عليه أن يدفعه للوصول إلى حكم اليمن بعد خروجهم[٣]، وقد اتضح ذلك عندما طلب الباب العالي من محمود نديم تسليم الولاية للإنجليز بموجب اتفاقية مندورس فرفض تنفيذ تلك الأوامر قبل دفع الديون التي في ذمة الولاية للإمام، وأكد على أن هذه الديون إذا لم يتم دفعها للإمام، فلن يستطيع تسليم البلاد أو السماح باستسلام القوات العثمانية مع أسلحتها للإنجليز، وسوف يضطر لتسليم البلاد إلى الإمام مقابل تلك الديون، حتى يحصل على

---

1. م.و.ث: م.ت: ١/٢.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ): ٣-٣٩/٢.
3. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٨- م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-٢٢/١.

موافقته لتنفيذ توجيهات الباب العالي[1]، وكان محمود نديم لا يرى مانعاً في أن يستغل الإمام تلك الظروف نظراً للعلاقة الخاصة والمميزة بين الشخصين، واعترافاً منه بالجميل لقيامه بالوقوف إلى جانب إدارة الولاية والقوات العثمانية وقت الشدة، خاصة بعد تراجع اهتمام الدولة بالولاية في السنوات الأخيرة للحرب[2]. وفي نهاية عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م كانت المؤشرات تدل على قرب إعلان هزيمة الدولة العثمانية، مما سيضطرها إلى مغادرة ولاية اليمن، ومن الأفضل للوالي أن يسلم البلاد للإمام يحيى بدلا من تسليمها للإنجليز الذين كانوا في تلك الفترة أعداء للدولة، ويمكن أن يكون محمود نديم وراء الفكرة التي تبناها الإمام بأن البلاد، والسلاح مقابل الديون[3].

إن الأموال النقدية والمواد العينية التي كان الإمام يقدمها للعثمانيين لم تكن كافية بالقدر الذي يخرج الإدارة العثمانية في الولاية من أزمتها، ولكنها كانت توفر القدر الأدنى من احتياجاتها الضرورية في ظّل الحصار الشديد على الولاية[4].

ومما ساهم في توسيع الأزمة المالية دخول سعيد باشا مدينة لحج، فقد كان يطالب الإدارة العثمانية على الدوام بإرسال الأموال، لتوفير احتياجات القوات التي تقاتل الأعداء، فكانت تضطر إلى إرسال أي مبالغ تستطيع أن توفرها إليه، وقد ذكر توفيق باشا قائد الجيش بأنه اضطر لأن يحرم القوات العثمانية الموجودة في صنعاء والمناطق المجاورة من معظم احتياجاتها، وتوفير ما يمكن توفيره لإرساله إلى القوات الموجودة في منطقة لحج[5].

ونتيجة لتلك الظروف، فقد عاش العثمانيون بمختلف فئاتهم في ولاية اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى ظروفاً معيشيةً صعبةً، حتى أن الوالي محمود نديم اقترح على مجلس إدارة الولاية في عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م تشكيل جمعية أو صندوق خيري يقوم بتحصيل

---

1. العبدلي: هدية الزمن، ٢٩٨.
2. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢٣٤.
3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٢١/١.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٥٠/٢.
5. العبدلي: هدية الزمن: ٢٨٧.

ضريبة يقرها المجلس على السلع الاستهلاكية، وبعض المواد الغذائية للصرف منها على أسر الشهداء والأيتام، والأرامل، والمحتاجين من العثمانيين الذين مازالوا موجودين في ولاية اليمن، وقد وافق مجلس الإدارة على هذا المقترح، ثم رفعه الوالي إلى الإمام للموافقة عليه[١]، وكان جاكوب قد أشار إلى أن عدداً من الأسر العثمانية اضطرت إلى الهروب باتجاه عدن، بسبب الظروف الصعبة التي كانت تعيشها، وفي طريقها كانت تتعرض لمشاكل عديدة، وكانت حكومة عدن تضطر للتدخل، لإنقاذ تلك الأسر عندما تصل إليها معلومات عن تلك الحوادث[٢].

الأوضاع العسكرية

وأما الأوضاع العسكرية في الولاية، بعد صلح دعّان، فقد تأثرت أيضاً بالظروف الصعبة التي واجهت الإدارة العثمانية، مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة، فقد كان صلح دعّان نتيجة مباشرة للانتصارات التي حققتها القوات العثمانية على قوات الإمام، بعد وصول قوات إضافية إلى اليمن بقيادة أحمد عزت باشا لفك الحصار عن مدينة صنعاء[٣]، وقد ساد الهدوء معظم أنحاء ولاية اليمن بعد عقد الصلح، بسبب انتهاء المواجهات مع قوات الإمام، باستثناء المناطق التي كان يسيطر عليها الإدريسي، ونتيجة لذلك شعر أفراد الجيش بالأمان، وقد صرح أحد الضباط العثمانيين لإحدى الجرائد البيروتية بأن الإمام وزع منشوراً على جميع القبائل الموالية له يحذرهم من الخروج على الدولة، والتعدي على الجنود النظامية، والانصراف عن مناوأتها إلى الاهتمام بزراعة الأرض، ونتيجة لذلك أصبح الجندي النظامي يروح ويغدو بسلاحه الكامل في أنحاء اليمن دون أن يعارضه معارض[٤]،

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٣٣/٢، ٣-٤٠/٢.
2. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٣٤.
3. انجرمز: اليمن، ٥٧.
4. العمري: المنار واليمن، ٣٠٦.

وقد حدث ذلك بعد أن كان الجنود العثمانيون يتعرضون للقتل من قبل أفراد بعض القبائل اليمنية طمعاً بسلاحهم أو ملابسهم، ولكن الأوضاع الأمنية في تلك الفترة تغيرت، وأصبح الأمان يعم معظم أنحاء الولاية[1] وكان عدد القوات العثمانية قد ارتفع بمجيء عزت باشا وبصحبته ما يقارب من ثلاثين طابوراً إضافياً، وكان لهم دور في ضمان الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء الولاية[2].

لم تتمتع القوات العثمانية بالهدوء الذي ساد البلاد، بعد عقد صلح دعان، فسرعان ما قامت القوات الايطالية بضرب عدد من موانئ الولاية، ومحاصرة معظمها مما أثر على خطط الدولة المتعلقة بسحب جزء من قواتها التي كانت موجودة في اليمن، وحتى أن قائد الجيش العثماني أحمد عزت باشا لم يتمكن من مغادرة البلاد عندما استدعاه الباب العالي إلى اسطنبول عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م إلا بطريقة سرية، ولم يشعر به أحد عندما غادر مدينة الحديدة خوفاً من أن تشعر به القوات الايطالية التي كانت مرابطة أمام سواحل الولاية[3]، وبالرغم من الحصار المفروض على الولاية، إلا أن الأوضاع العسكرية كانت تحت السيطرة، ونتيجة لذلك وجهت قيادة الجيش أفرادها وإمكانياتها، لمواجهة تمرد الإدريسي في لواء عسير، وتهامة المدعوم من إيطاليا، وبعد أن اتفقت الدولة العثمانية وإيطاليا على توقيع اتفاقية لوشي ١٣٣٠هـ/١٩١٦م، لإنهاء الخلاف بينهما ساد الهدوء في الولاية مرة أخرى، وانحسرت حدة المواجهات مع الإدريسي، وبدأت الدولة تسحب بعض الطوابير العسكرية للاستفادة منها في الحروب والمواجهات التي كانت تخوضها في منطقة البلقان[4].

وقد أثر انشغال الدولة بالمشاكل في البلقان على اهتمامها بأفراد قواتها الموجودين في اليمن، ومنذ عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م بدأت المطالب والاحتياجات التي كانت تقدمها قيادة تلك

---

1. EHILOGLU:.YEMEN,DE, TURKLAR,147.

2. انجرمز: اليمن، ٥٧.

3. الوشلي: نشر الثناء الحسن، ١٠٦/٤.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م٢-٤٢/٧ .

القوات إلى الباب العالي تتعرض للإهمال وعدم الاهتمام، وقد وصل الإهمال إلى حد عدم إرسال مرتبات الضباط والأفراد[١]، وقد أثر ذلك على قدرة الجيش في تنفيذ المهمات المكلف بها، وأدى ذلك إلى إتاحة الفرصة للإمام يحيى بأن يتدخل في الشئون العسكرية للولاية[٢].

وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى أرسلت الدولة عدة طوابير عسكرية إلى مدينة الحديدة، وسارعت بشراء أسلحة وذخائر من جيبوتي، وكان ذلك مؤشراً على إمكانية دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا[٣]، وبالفعل فقد أعلنت الدولة عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م اشتراكها في الحرب، وكان لهذا القرار تأثير كبير على القوات العثمانية المتواجدة في اليمن، بسبب مجاورتها للممتلكات البريطانية في عدن، وكرد فعل على دخول الدولة العثمانية الحرب قامت القوات البريطانية بضرب منطقة الشيخ سعيد، وبعد فترة قامت أيضاً بضرب ميناء اللحية[٤]، إضافة إلى محاصرتها لموانئ الولاية على البحر الأحمر، ومنع وصول أية إمدادات عسكرية، أو مدنية إليها، ونتيجة لذلك بدأت الإدارة العثمانية بتجميع قواتها في بعض مناطق لواء تعز استعداداً لمواجهة القوات البريطانية في عدن[٥]. وفي جماد الأول ١٣٣٣هـ/ابريل ١٩١٥م عقدت بريطانيا معاهدة مع الإدريسي يقوم بموجبها بفتح الحرب على العثمانيين في عسير وتهامة، وسوف تتكفل الحكومة البريطانية بدعمه بالسلاح والمال مقابل ذلك[٦]. استغل العثمانيون عقد تلك الاتفاقية، وأصدروا الأوامر إلى قواتهم بمهاجمة المحميات البريطانية، والتوجه نحو مدينة عدن في محرم ١٣٣٤هـ/نوفمبر١٩١٥م، وتمكنت

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م٢-٤/٢٦.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٣/٢ .
3. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٥.
4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٠٢-٢١٠.
5. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٢٤.
6. العارف: العثمانيون وحكومة الأدارسة، ١٤٠.

من الوصول إلى منطقة الشيخ عثمان، إلا أنها عادت واستقرت في مدينة لحج التي كانت تحت الحماية الانجليزية، وقد أثرت تلك الأحداث على أوضاع القوات العثمانية المتواجدة في مختلف أنحاء الولاية[1].

كانت الإدارة العثمانية قد استفادت من الظروف الإيجابية التي افرزها صلح دعّان، والتي ساهمت بتحسين علاقتها مع الإمام يحيى، فتركت له مهمة الحفاظ على الأمن داخل الولاية مقابل دفع مرتبات للأفراد الذين سوف يختارهم للقيام بتلك المهمة، ومقابل ذلك تفرغت القوات العثمانية للجبهة التي تم فتحها مع الانجليز في لحج، وللجبهة الأخرى المفتوحة مع الإدريسي في عسير وتهامة[2]، ونظراً لأن أعداد القوات العثمانية لم تكن كافية للقيام بتلك المهمات، فقد استعانت بالقبائل الموالية لها وللإمام، لمساعدتها في الحروب التي كانت تخوضها، وذلك مقابل أموال يتم دفعها لهم عندما تسمح الظروف، وتتوفر لديها الأموال. وبالرغم من انقطاع الإمدادات العسكرية القادمة من اسطنبول أثناء الحرب بشكل نهائي، إلا أن القوات العثمانية استمرت بالقيام بمهامها بمساعدة القبائل اليمنية[3].

لقد ساهمت الظروف الصعبة التي تمر بها الولاية في تدهور أوضاع ضباط، وأفراد الجيش العثماني، وخاصة الموجودين في المناطق الجبلية بشكل كبير خلال الحرب وعاش هؤلاء ضائقة مالية حادة، وأصبحت حاجتهم إلى السلاح والذخيرة ملحة، حتى أن راتب الجندي قد وصل في تلك الظروف إلى ستة ريالات أي أقل من مجيدي واحد، ولم يستمر الوضع عند هذا المستوى، لكنه تدهور حتى عجزت القيادة عن دفع ذلك الراتب الضئيل[4]. وذلك بسبب تحويل معظم الأموال التي كانت تحصل عليها الإدارة العثمانية من الرسوم المفروضة على الأهالي إلى قواتها في منطقة لحج، مما دفع الوالي وقائد الجيش إلى طلب

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١١-٢١٥.
2. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٩.
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٤٢/٢.
4. EHILOGLU:YEMEN,DE TURKLAR, 162.

المساعدة من الإمام، لتوفير السلاح والذخيرة، والطعام لأفراد الجيش المتبقي في بعض مناطق الولاية[1].

وبالرغم من الظروف السيئة التي كانت تعيشها القوات العثمانية في تلك الفترة إلا أن الوالي محمود نديم، وقائد الجيش توفيق باشا قد نجحا في المحافظة على نظام الجيش، وتشكيلاته وولائه للسلطان وللدولة، من خلال التعامل بشدة مع أي اختلالات أو مخالفات يقوم بها ضباط أو أفراد الجيش، ومعاقبة كل من يرتكب تلك المخالفات مهما كان وضعه، وفي ظّل تلك الظروف تمكن الجيش من تحقيق انتصارات كبيرة في لحج وتهامة، وغيرها من المناطق التي كان يعمل بها في تلك الفترة[2]، ولم يتعرض الجيش العثماني في اليمن لأية انشقاقات، أو تمردات ضدً قيادته باستثناء بعض التصرفات الفردية، من خلال فرار بعض الجنود إلى الإدريسي الذي كان يقدم لهم المال والطعام، ويبقيهم لديه، للاستفادة منهم في الأعمال التي كان أتباعه يفتقدون إلى الخبرة فيها[3]، إضافة إلى قيام بعض الأفراد الذين انتهت فترة عملهم في اليمن بالهروب خلسة، والعودة إلى بلدانهم، وقد لقي عدد من هؤلاء حتفهم في الطرق التي كان الأمان فيها مفقوداً بسبب الحرب.

تعاون الإمام والإدارة العثمانية، وقيادة الجيش على ضبط الأوضاع العسكرية في الولاية، وإبقائها في المستوى المقبول، من خلال التعاون في الحروب التي تخوضها الدولة، وفي القضاء على التمردات التي كان يقوم بها بعض القبائل الخاضعة للإمام، أو الخاضعة للإدارة العثمانية، كما تم التعاون في مجال توفير المتطلبات الضرورية للقوات العثمانية من غذاء، وسلاح وذخائر[4].

---

1. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٦.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية(ص)م١-٢٣/٧٦.
3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٣٢.
4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١٢/٢ – TANRIKUT: YEMEN NOTLANL,75.

كان الجيش العثماني قد حافظ على انضباطه إلى أن خرج من اليمن، فبعد أن أعلنت الدولة العثمانية هزيمتها في مندورس عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، صدرت الأوامر إلى تلك القوات بتسليم نفسها، وعتادها إلى القوات البريطانية[١]، فوافق البعض، ورفض آخرون. وكانت قوات سعيد باشا ممن وافق على الاستسلام إلى جانب القوات المرابطة في منطقة الشيخ سعيد، وفي لواء عسير، ومن المبررات التي ساقتها تلك القوات بأنها التزمت بأوامر الدولة عندما شاركت في الحرب ضدّ القوات المعادية، والتزاما منها بأوامر الباب العالي قامت بتسليم نفسها للقوات البريطانية[٢]. وأما المجموعة التي كانت مرابطة في بقية مناطق الولاية، فقد رفضت الاستسلام في البداية تنفيذاً لأوامر قيادة الجيش في الولاية التي كانت رافضه لمبدأ الاستسلام، ولم يسلموا أنفسهم، إلا عندما سمحت لهم القيادة بذلك، وَجَرى لهم وداع كبير في مدينة صنعاء، وكان على رأس المودعين الإمام يحيى[٣]، وكان الوالي محمود نديم قد رفض الخروج من اليمن، وتبعه ما يقارب الستمائة فرد من العسكريين، والمدنيين[٤]، ولم يغادر اليمن إلا في عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م.

التأثير البريطاني على الأوضاع في ولاية اليمن

لم يكن البريطانيون بمنأى عن ما يجري في ولاية اليمن من أحداث قبل صلح دعّان، وبعده. فنظراً لوجودهم على الحدود الجنوبية للولاية، فقد كان لهم تأثير على مختلف الأوضاع فيها، خاصة بعد عقد صلح دعّان الذي لم يلق ترحيباً منهم، إذ انتقدوه في تقاريرهم ومراسلاتهم السرية والعلنية، كما انتقدوا تصرف عزت باشا أثناء التفاوض مع الإمام، عندما قدم الأموال، والهدايا للمشايخ، والأعيان لضمان دعمهم للصلح[٥]. لقد كان

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٥٩/١.

2. العبدلي: هدية الزمن، ١٩٣.

3. EHILOGLU: YEMEN, DE, TURKLAR,197.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-٢٢/١.

5. سالم: تكوين اليمن الحديث، ١٤١- صالحيه: عشر سنوات من سيرة الإمام ١٧٥/١.

البريطانيون في تلك الفترة ينظرون إلى الإمام على أنه متمرد، ولم يعيروه أي اهتمام بالرغم من قيامه ببعث عدة رسائل إلى حكومة عدن يطلب فيها إقامة علاقة جيدة معها[١]، ولكن دخول البريطانيين عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م في مفاوضات مع الدولة العثمانية، لترسيم الحدود بين ممتلكات الدولتين العثمانية والبريطانية في اليمن منعهم من الالتفات لرسائل الإمام، أو التفاعل معها[٢]. وقد ذكر جاكوب أن ذلك كان خطأ كبيراً وقعت فيه الحكومة البريطانية[٣]. وخلال مفاوضات عزت باشا مع الإمام انتبه البريطانيون إلى الأهمية التي أصبح يتمتع بها، والتي يمكن أن تزداد إذا نجح في عقد صلح مع الدولة العثمانية، ولذلك سارعوا إلى الاتصال به بطريقة سرية وغير مباشرة بواسطة سلطان لحج، وبعد أن كان يسمح للإمام بسك عملته في عدن سارع البريطانيون خلال المفاوضات مع عزت باشا إلى إرسال آلة سك النقود إليه بطريقة سرية للغاية، وتم حصر ذلك بأشخاص محدودين، وأعلنت الإدارة البريطانية في عدن أن هذا التصرف تم بدون معرفتها، وقد وصلت هذه الآلة إلى الإمام في الفترة التي عقد فيها صلح دعّان[٤].

بعد صلح دعّان عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م، بدأت الحكومة البريطانية تهتم بالإمام يحيى، وتراقب سياسته، ولكن بسرية تامة خوفاً من أن يؤثر ذلك الاهتمام على المفاوضات الجارية مع الدولة العثمانية بشأن الحدود، ولذلك لم يكن الدور البريطاني في الولاية واضحاً في تلك الفترة بالرغم من استمرار الاتصالات غير المباشرة مع الإمام. وفي عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، تم توقيع اتفاقية الحدود بين بريطانيا والدولة العثمانية[٥]، وفي العام نفسه قامت الحرب العالمية الأولى، وأعلنت الدولة العثمانية وقوفها ضدّ دول الحلفاء، فتغيرت علاقتها مع الانجليز، وتحولت إلى حالة العداء والمواجهة[٦]، وكانت بريطانيا في

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٤٢.
2. جالوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٢٤.
3. جالوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٤٢.
4. صالحيه: عشر سنوات، ٤٩٢/٢- حاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٢٥.
5. انجرمز: اليمن، ٥٨
6. احسان أغلو: الدولة العثمانية، ١٣٦/١.

بداية الحرب قد حاولت أن تجذب الإمام يحيى إلى صفها، ليقوم بمضايقة العثمانيين في اليمن نيابة عنها، ولكنه لم يرفض طلبهم بشكل نهائي، وأبقى الباب مفتوحاً برغم إعلانه الالتزام بالاتفاق الذي وقعه مع الدولة العثمانية، وعدم التخلي عنه إلا إذا بدأت الدولة بالتخلي عنه أولاً، وهذا لم يحدث، وأكد لهم بقاءه على الحياد، وعدم تدخله في الحرب إلى جانب أي طرف[١]، ويبدو أن البريطانيين اكتفوا في تلك المرحلة ببقاء الإمام على الحياد، وشعروا أن بالإمكان إقناعه بإعلان الحرب ضدّ العثمانيين، والوقوف إلى جانبهم في المستقبل، ونتيجة لفشلهم في التوصل إلى اتفاق مع الإمام بهذا الشأن تحولوا نحو الإدريسي الذي عقدوا معه اتفاقية عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م، تم بموجبها وقوف الطرفين ضدّ القوات العثمانية في عسير، وتهامة، مع عدم السماح له بالاقتراب من ممتلكات الإمام يحيى[٢].

خلال الحرب العالمية الأولى دأب البريطانيون على التدخل في شئون ولاية اليمن باستخدام عدة أساليب، مباشرة، وغير مباشرة، فقد قامت قواتهم بضرب عدد من موانئ الولاية، وتسبب ذلك بإثارة غضب الإمام، مما دفعهم إلى تقديم اعتذار له، والتأكيد على التزامهم بعدم التدخل في شئون الجزيرة العربية[٣]، كما قاموا بتحريض بعض المشايخ والأعيان، للوقوف في وجه العثمانيين ومضايقتهم[٤]، وتوزيع الأموال في الولاية لإقلاق الأمن والسكينة فيها[٥]، وكانت تلك التصرفات تتسبب بإثارة القلق للإدارة العثمانية، لتأثيرها على الأوضاع في الولاية، كما قام البريطانيون بنشر الدعايات والأخبار الكاذبة عن مجريات الحرب خارج اليمن نظراً لتحكمهم بالوسائل التي تنقل الأخبار إلى المنطقة، وقد تسبب ذلك بإثارة غضب الإدارة العثمانية[٦].

---

1. الريحاني: ملوك العرب، ١٤٧.

2. INGRAMS, DOREEN AND LEILA: RECORDS OF YEMEN 1799-1960, ARCHIVE EDITIONS 1993,6/272.

3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٠٢.

4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٢١.

5. م.و.ت: الوثائق العثمانية (أ) ٣-١٢/٢

6. م.و.ت: م، ي، رقم (٢)، م.و.ث.

وكانت علاقة البريطانيين بالإمام يحيى أثناء الحرب، قد سادها الغموض، ففي الوقت الذي كانوا يحاولون جذبه إلى جانبهم وإقناعه بالحياد في الحرب، كان الإمام يقوم بتصرفات تدل على وقوفه إلى جانب العثمانيين، من خلال تقديم المساعدات الكبيرة لقواتهم التي تحارب البريطانيين، أو الإدريسي حليفهم الرئيس في المنطقة[1]، وفي الوقت الذي كان الإمام يؤكد لأتباعه وللعثمانيين بأنه يقف إلى جوار الدولة لأنها تحارب باسم الإسلام، كان يتواصل مع الحكومة البريطانية في عدن بطريقة سرية، أو عن طريق سلطان لحج. وفي عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م ارتفعت وتيرة الاتصالات بين الطرفين، وأرسل الإمام مندوباً عنه يدعى عبدالواحد بن أحمد الخولاني، ويبدو أن هذا الاسم غير حقيقي لأنه ذكر في إحدى رسائله للإمام أن لا أحد في عدن يعرف عنه شيئاً إلا أن اسمه عبدالواحد الخولاني[2]، وقد حمل هذا المندوب إلى الجنرال ستيورت المقيم السياسي والقائد العام للقوات البريطانية في عدن شروط الإمام للاتفاق بين الطرفين، وتتلخص في الآتي:

١- إن الإمام يجب أن يحكم كافة أنحاء اليمن ابتداءً من نقطة حلي (HALI) جنوباً باستثناء عدن فقط، وتشمل عسير وحضرموت، وأن تعاد إليه جميع الموانئ البحرية التي هي من ممتلكات أسلافه.

٢- يجب أن يتم طرد الإدريسي من الجزيرة العربية.

٣- ألا تقوم الحكومة البريطانية بأي نوع من الاتصال مع أهل اليمن إلا من خلاله، وبمعرفته إضافة إلى وضع الأسرى الأتراك تحت تصرفه، وأن تقوم الحكومة البريطانية بتقديم المساعدات المالية الكافية له، وتزويده بالأسلحة الحديثة، والذخائر، وعدد من الخبراء في المجالات التي يحتاج إليها[3].

---

1. م.و.ت: الوثائق العثمانية (أ) ٣-٢/٥٤.

2. م.و.ت: م، ي: رقم (٢)، «هو القاضي عبدالله العرشي، وكان الإمام قد أرسله إلى عدن في تلك الفترة في مهمة سريه ليتفاوض مع الانجليز دون علم العثمانيين، وهذا بحسب ما ذكر شفهياً، الأستاذ محمد العرشي» .

3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى ١٤٠/١ – INGRAMS: RACORDS OF YEMEN,6/267

أثارت هذه الشروط غضب الإدارة البريطانية في عدن، فتأخرت في الرد عليه، ولكن بعد ذلك رأت أن من الحكمة عدم تجاهل الرد علي الإمام في هذه المرحلة، فبعث إليه ستيورت رسالة بصحبة عبدالواحد الخولاني أشار فيها إلى أن الوقت غير مناسب لمناقشة المطالب التي قدمها إلى حكومة عدن، وسوف يتم مناقشتها فيما بعد، ولكن يجب عليه قبل كل شيء إعلان الحرب على الأتراك، ثم بعد ذلك يمكن الحديث في مختلف المواضيع المطروحة للنقاش، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "إننا نتصور من الهيئة الوداية التي تقدمتم بها نحونا بأن سيادتكم مستعدون أن تعلنوا معاكستكم للأتراك حالا، وسيادتكم قد أشرتم في كتاب من كتبكم السابقة أن مساعيكم كانت جارية لمدة من السنين، لإخراج الأتراك من اليمن، فهل يمكن لنا أن نذكركم أنه لم يحدث في زمن من الأزمنة في وقت حكومتكم حال انسب لنيل هذه الغاية من الوقت الحاضر، فالفرص تمر مر السحاب، وما فات منها لا يعود" وقد أرفق مندوب الإمام هذه الرسالة بتقرير مفصل عن ما جرى بينه وبين المسئولين البريطانيين في عدن، وقد حاولوا خلال تلك المحادثات تحريض الإمام على العثمانيين من خلال تسريب أخبار عن قرب هزيمة الدولة العثمانية، وعن ما يمكن أن يحدث لها بعد هزيمتها، واعتبار ذلك نصيحة منهم، حتى يسرع باتخاذ القرار المناسب للحصول على الاستقلال لبلاده[1].

وفي رسالة أخرى بعث بها الجنرال ستيورت إلى الإمام برد الحكومة البريطانية على المطالب التي طرحها سابقاً، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

- التأكيد لسيادتكم على ضمان استقلالكم في اليمن، كما سبق للحكومة البريطانية أن وعدت الإدريسي بضمان استقلاله.

- تزويد سيادتكم بالمعدات الحربية الضرورية، لمحاربة الأتراك.

- تمويل سيادتكم ورجال قبائلكم بالأموال، بقدر ما كان عليه التمويل قبل الحرب من قبل الأتراك، وسوف يتم دفع الأموال إلى رجال القبائل بواسطة سيادتكم، وليس لهم بصورة مباشرة.

---

1. م.و.ت: م، ي : رقم (٢).

- فتح الموانئ التي لا يسيطر عليها الإدريسي للتجارة مثل غليفقه أو موانئ أخرى تكون بعيدة عن تدخل الأتراك، شريطة التزام سيادتكم ببرنامج محدد للعمل ضدهم.

- التأكيد على أن المحميات التسع خارج نطاق البحث بموجب الاتفاقيات الموقعة مع سلاطينها ومشايخها[١].

لم تحظَ هذه النقاط بقبول الإمام باعتبارها شروطاً لا يستطيع تنفيذها نظراً، لأنها تخالف سياسته المعلنه، ومن الشروط التي لا يمكن أن يقبل بها الإمام أن عليه البدء بالحرب على الأتراك أولاً، وأن يعترف بأن الإدريسي أصبح أمراً واقعاً، وأن عليه أن يعترف به ويتعامل معه، وأن يصرف النظر نهائياً عن مطالبته بالمناطق التي تخضع لحمايتها، وفي ضوء ذلك بدأ القلق يساور الإمام في الأهداف الحقيقية للبريطانيين نحوه ونحو مستقبل بلاده[٢]، وكانت الرسالة المذكورة قد وضحت ما يمكن أن تقدمه له الحكومة البريطانية، مقابل الالتزام بالشروط التي قدمتها له، إذا كان يرغب بتحسين علاقته معها، واستمرت العلاقة بين الطرفين يشوبها الحذر والتوجس، مع استمرار كل طرف بالعمل على تحقيق أهدافه.

كان البريطانيون على قناعة كاملة بأن الإمام يحيى أصبح الرجل الوحيد في اليمن المؤهل لخلافة العثمانيين، بعد خروجهم من البلاد، خاصة بعد أن شعروا بأنه يحظى باحترام عدد من سلاطين، ومشايخ المحميات التي تحت سيطرتهم[٣]، وكان الأجانب قد بدأوا بالتعامل مع الإمام على هذا الأساس، فقد اضطر القنصل الأمريكي في عدن للاتصال به عندما وصل إلى مدينة صنعاء، للتحري عن مقتل المبشر الأمريكي بتشالز كامب في منطقة إب، وطلب منه المساعدة في الكشف عن أسباب ذلك[٤].

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٤٤/١—INGRAMS: RECORDS OF YEMEN,6/273- م.و.ت: م، ي: رقم (١) .
2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٣٩/١.
3. جاكوب، ملوك شبه الجزيرة، ٢٦١- انجرمز: اليمن، ٦١.
4. الجبارات، محمود بن محمد: العلاقات اليمنية الأمريكية، ١٩٠٤-١٩١٨، في عهد الإمام يحيى، الأردن، عمان، ٢٠٠٨، ٨١.

كانت الحكومة البريطانية مصرة على مواصلة الحوار مع الإمام، ولكن اختلف المسئولون البريطانيون في طريقة التعامل معه، وتم الاتفاق على تفويض الجنرال ستيورت المقيم السياسي، والقائد العام في عدن للقيام بهذه الاتصالات، وكانت السياسة التي استخدمها أثناء تعامله مع الإمام تتركز على عدم تقديم أي مساعدة له أو عقد أي اتفاق معه، إلا إذا أعلن الحرب بشكل صريح على العثمانيين، وكان يتوقع أن الإمام سوف يقوم بما يطلبه منه، وكان لعدد من المسئولين البريطانيين رأي آخر في التعامل مع الإمام، ومنهم وزير الخارجية البريطاني ارثرجيمس بلفور الذي وضح وجهة نظره في التعامل مع الإمام بقوله: "إنني لا اتفق البته مع الإطراء الذي يبديه القائد العام ستيورت على توجهات الإمام، بل إني أميل لوجهة نظر جيكوب التي ترى بأن الإمام يتحين المسوغات التي تلفت نظرنا لدفعنا للاتفاق معه فوراً، واعتقد أننا إذا أخذنا بالاعتبار ضرورة جلب الإمام لطرفنا بحتمية فورية فان الخطوات التي يوحي بها، ويدافع عنها الكولونيل جيكوب هي إجراءات محسوبة بدقة لجلبه لطرفنا، وهذه الخطوات تتطلب منا أن نضفي على الإمام تقديراً عالياً[1]، وفي الأخير استطاع الجنرال ستيورت فرض وجهة نظره في التعامل مع الإمام، ولكن خلال عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م بدأ صبره ينفذ من سياسة المراوغة التي كان الإمام يتعامل بها مع الحكومة البريطانية، وكان ذلك واضحاً في الرسائل التي بعث بها إليه في تلك الفترة، والتي كانت تحمل تهديدات غير مباشرة، ومما زاد في قلق ستيورت من موقف الإمام؛ قيامه بتشجيع القبائل اليمنية على القتال إلى جوار القوات العثمانية في منطقة لحج، وإرساله مواد غذائية وأموالاً إليها بطريقة غير مباشرة[2].

إن سياسة الحياد المعلنة للإمام من الحرب الدائرة بين العثمانيين، والانجليز ساهمت في الحد من تأثير الحكومة البريطانية على الأوضاع في ولاية اليمن، ومنعها من التعرض

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى ١٤٩/١- INGRAMS: RECORDS OF YEMEN 6/275.
2. سالم: وثائق يمنية، ٢٨٩.

للموظفين العثمانيين العسكريين، والمدنيين، الذين كانوا في المناطق الداخلية للولاية أثناء الحرب[1]، ويبدو أن الإمام كان يهدف من إبقاء الباب مفتوحاً مع الانجليز، والتعامل الايجابي مع العثمانيين؛ إلى ضمان وصوله إلى الحكم، بعد انتهاء الحرب أياً كان المنتصر، ودون أن يغامر بالمراهنة على طرف دون آخر.

دخول القوات العثمانية منطقة لحج

انتهت الدولة العثمانية والحكومة البريطانية من وضع العلامات التي تحدد الحدود بين ممتلكات الدولتين في اليمن، وثم التوقيع على المعاهدة التي تثبت تلك الحدود عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، بعد مفاوضات طويلة استمرت عشر سنوات بدأت منذ عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م[2]، وكان من المفترض أن تساهم هذه المعاهدة في إحلال السلام في المناطق التي تمر بها الحدود، ولكن سرعان ما تم الانقلاب على هذه المعاهدة من خلال إعلان الدولة العثمانية اشتراكها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، وضد بريطانيا، ودول الحلفاء في العام نفسه[3]، وكان لذلك الإعلان تداعيات مباشرة على علاقة الدولتين في المنطقة، ومن هذه التداعيات قيام القوات العثمانية عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م، بتجاوز الحدود التي تم الاتفاق عليها واستولت على عدد من المحميات البريطانية في اليمن ثم استقرت في منطقة لحج[4].

لقد كان عدد من الضباط العثمانيين الموجودين في اليمن، ومنهم قائد الجيش توفيق باشا لا يرغبون في أن تشترك الدولة في هذه الحرب، لعلمهم بأن ذلك سوف يفرض عليهم فتح جبهة إضافية ضد البريطانيين نظراً لأن المصالح العثمانية والبريطانية في المنطقة

---

1. جاكوب: شبه الجزيرة، ٢٠٩- BEO:DH,KMS : 60-3/23.
2. انجرمز: اليمن، ٥٨.
3. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٨٤.
4. زباره: أئمة اليمن، ٢١٩/١.

متداخلة، مما كان يتسبب بوجود احتكاكات، ومنازعات على الدوام بين الطرفين[١]، ولا يمكن للإدارتين العثمانية والبريطانية في اليمن تجاهل نشوب حرب بين البلدين في مكان آخر، وعدم التأثر بما يجري، ولذلك فإنه من الممكن أن تقوم مواجهة بين قوات الطرفين في أية لحظة على خلفية وجود خلاف بينهما[٢]، وإذا فتحت جبهة جديدة إلى جانب الحرب التي تخوضها القوات العثمانية مع الإدريسي، والتي بدأت تظهر مؤشرات تدل على أن البريطانيين على وشك تقديم الدعم لهذه الجبهة، فسوف تكلف إدارة الولاية، وقيادة الجيش أعباء إضافية يصعب تحملها في ظّل الظروف الصعبة التي يمر بها العثمانيون في اليمن في تلك الفترة[٣].

وعندما أعلنت الدولة العثمانية اشتراكها في الحرب بدأ القلق يعتري الإدارة البريطانية في عدن، وبمجرد ورود معلومات عن تجمع جزء من القوات العثمانية في منطقة الشيخ سعيد[٤]، وأن هدفها ضرب جزيرة بريم[٥] التي تخضع للحماية البريطانية أسرعت قيادة الجيش في عدن بإرسال سفينة عسكرية، لضرب تلك القوات، وطردها من المنطقة، ولكن سرعان ما أمرت قيادة الجيش السفينة بالانسحاب بعد أن نجحت في تنفيذ مهمتها[٦]، وهذا التصرف واجه ردود أفعال غاضبة من الإمام يحيى، مما دفع البريطانيين إلى تقديم اعتذار له عن ما حدث[٧]، واستغلت الإدارة العثمانية في الولاية هذه الفرصة للتشكيك في الأهداف البريطانية المعلنة والتي كانت تؤكد من خلالها على أنها لا ترغب بالدخول إلى

---

1 .EHILOGLU: YEMEN, DE TURKLAR,60.

2 .NADIM: ARABSITAN, DE BIR OMUR,215.

3 .EHILOGLU: YEMEN, DE TURKLAR,162.

4. الشيخ سعيد: منطقة جبلية وموقع حصين يطل على مضيق باب المندب (المقحفي: معجم، ٨٨٧/١)..

5. جزيرة بريم: تقع في وسط مضيق باب المندب وتقسمه إلى قسمين (المقحفي: معجم، ١٦٧/١).

6. ماكرو: اليمن والعرب، ٢٦٣.

7. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢١٣.

أراضي الجزيرة العربية[١]، وبدأت بالتمهيد للقيام بتحرك عسكري ضدّ البريطانيين في عدن، وقد بدأت الاستعدادات، لتنفيذ هذه المهمة باستدعاء سعيد باشا من تهامة، وتكليفه بقيادة الجيش الذي كان أفراده قد بدأوا بالتجمع في منطقة ماوية[٢] المتاخمة للحدود مع المحميات التسع الخاضعة للحماية البريطانية، وقامت قيادة الجيش العثماني في اليمن بحث القبائل اليمنية الواقعة تحت نفوذها على المشاركة في الحرب القادمة باعتبارها جهاداً ضدّ الكفار[٣].

وقبل أن تتحرك القوات العثمانية باتجاه المحميات، حاول والي اليمن محمود نديم عن طريق الإمام يحيى إقناع سلطان لحج بالوقوف إلى جانب الدولة عندما يبدأ الهجوم ضدّ البريطانيين في عدن[٤]، وأيضاً وجّه سعيد باشا عدة رسائل إلى السلطان المذكور لإقناعه بالسماح للقوات العثمانية بالمرور عبر بلاده، أثناء توجهها نحو مدينة عدن، وسوف يلتزم بالمحافظة عليه، وعلى ملكه، لكن السلطان رفض الاستجابة لتلك المحاولات نظراً لالتزامه بالتحالف مع البريطانيين[٥]، وقد رد على الإمام بأنه رافض لمبدأ دخول الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا، لأن ذلك ليس في مصلحتها، أو مصلحة المسلمين، ولم يكتف السلطان بذلك، لكنه طلب من الإمام الانضمام إلى جانب البريطانيين، وأكد له بأن الحكومة البريطانية أصدرت بياناً توضح فيه عدم رغبتها بالتدخل في شئون بلدان الجزيرة العربية، وأنها سوف تقدم المساعدة لكل حاكم عربي للمحافظة على المنطقة التي يحكمها[٦]، لم تيأس الإدارة العثمانية من تغيير موقف سلطان لحج، واستمرت بمحاولاتها لإقناعه

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٠٥.
2. ماوية: مديرية واسعة شرق مدينة تعز تتبع حالياً محافظة تعز (المقحفي: معجم، ١٣٩٤/٢)..
3. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٥-NADIM: ARABSTAN, DA BIR OMUR, 216.
4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٥.
5. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢١١.
6. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٠٤.

بالانضمام إليها، وأرسلت عدة وفود لمراجعته في هذا الشأن[١]. كان محمود نديم يهدف من وراء تلك المحاولات إلى تجنب المواجهة مع سلطان لحج عندما تبدأ القوات العثمانية بالتوجه إلى عدن بحكم أنه مسلم، وحصر الحرب مع البريطانيين "الكفار" تنفيذاً لسياسة الدولة العثمانية في هذه الحرب، ولكنه فشل في تحقيق هدفه[٢].

استفادت قيادة الجيش العثماني من إقدام القوات البريطانية على ضرب ميناء اللحية بالمدافع، وعقد اتفاقية تعاون مع الإدريسي ضدّ العثمانيين[٣]، واعتبرت ذلك مبرراً كافياً لمهاجمة مناطق المحميات، وبعد فترة وجيزة نزلت القوات العثمانية إلى المناطق الخاضعة للحماية البريطانية في محرم ١٣٣٤هـ/يوليو ١٩١٥م، وتمكنت من الوصول إلى مدينة الشيخ عثمان[٤] بسرعة دون مقاومة فاعلة ما عدى معركة الدكيم[٥] التي واجهت فيها القوات التي أرسلها سلطان لحج لمنعها من التقدم نحو بلاده[٦].

اختلفت بعض المصادر والمراجع في الأسباب التي دفعت سعيد باشا لمهاجمة المحميات، فقد ذكر العبدلي أن السبب الرئيس هو الاستيلاء على مدينة لحج لكثرة مزروعاتها، وخوفاً من وقوع القوات العثمانية تحت الحصار، وأن سعيد باشا هو الذي اتخذ قرار الهجوم من أجل توفير الغذاء لقواته[٧]، وذكر جاكوب أن تصرف سعيد باشا كان من ذات نفسه لخوفه من ثورة الأهالي ضدّ القوات العثمانية بسبب بقائها لفترة طويلة بينهم في منطقة ماوية، وعدم قدرة قيادة الجيش على توفير ما تحتاج إليه هذه القوات من

---

1. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٥.

2. NADIM: ARABISTAN, DA , BIR OMUR,207.

3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٤.

4. الشيخ عثمان: من أحياء مدينة عدن، وكانت في السابق بلدة منفصلة عن المدينة (مقحفي: معجم، ٨٨٧/١)..

5. الدكيم: قرية نوبة دكيم تقع في اعلا وادي تبن وتسكنها قبيلة الدكيم من قبائل لحج (مقحفي : معجم، ٦١٧/١).

6. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٠٤.

7. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٨.

حبوب، ومواد تموينية وغيرها، ولذلك أمر قواته بالنزول إلى منطقة لحج، حتى يخفف عن الأهالي، من خلال توفير ما تحتاج إليه قواته من محاصيل، وحيوانات من المنطقة، والتي قام بالاستيلاء عليها بمجرد وصوله إليها[1]. وذكر أمين الريحاني أن الغرض من مهاجمة عدن هو إشغال البريطانيين ومضايقتهم[2]، وأما الدكتور سيد مصطفى، فقد ذكر أن السبب الرئيس لذلك هو عسكري محض، ويأتي في إطار خطة للدولة العثمانية تهدف إلى الاستيلاء على عدن، وطرد البريطانيين منها ومهاجمة قناة السويس، والاستيلاء على مصر، حتى يتسنى لها قطع خطوط المواصلات التي كانت القوات البريطانية تستخدمها خلال الحرب[3].

يمكن القول أن بعض الأسباب التي تم ذكرها قد تكون صحيحة ومنها ما ذكره الدكتور سيد والريحاني ولكن البعض الآخر قد يكون غير ذلك، فالرأي الذي ذكره العبدلي يفتقر إلى الدقة، لأن المشكلة التي كانت تواجه العثمانيين لا يمكن اختصارها في قضية الاستيلاء على منطقة غنية بالمزروعات التي تحتاج إليها قواتهم، مقارنة بالخسائر التي يمكن أن تتعرض لها تلك القوات، خاصة وأن معظم مناطق ولاية اليمن زراعية، ولكن المشكلة كانت في البحار، فقد كانت أساطيل الحلفاء آنذاك تتحكم بالملاحة في البحر الأحمر والبحر العربي، وتمنع وصول أية إمدادات إلى الولاية، وكانت القوات البحرية العثمانية قد فقدت القدرة على الحركة في تلك البحار[4]، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العبدلي كان موالياً لسلطان لحج ابن عمه، الذي بدوره كان تحت الحماية البريطانية. وأما الرأي الذي ذكره جاكوب، فيمكن أن يكون قريباً إلى الصحة إذا كان المقصود اتخاذ القرار الذي يحدد موعد الهجوم،

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١١.
2. الريحاني: ملوك العرب، ٤٣١.
3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢١١.
4. الوشلي: نشر الثناء الحسن، ١٤٧/٤- عكاشة: قيام السلطنة القعيطية، ٢٥٠.

وليس قرار الهجوم ذاته، فلا يمكن أن يقوم سعيد باشا باتخاذ قرار بهذه الخطورة من تلقاء نفسه، خاصة وأن قائد الجيش توفيق باشا هو الذي استدعاه من تهامة لتجهيز القوات العثمانية، إلى جانب قوات محلية في منطقة ماوية القريبة من حدود المحميات الجنوبية، بعد أن كانت تلك القوات تتوزع في مناطق عديدة من ولاية اليمن[1]، ولذلك فقد كان هدف تلك القوات واضحاً، وهو الاستعداد للقيام بتحرك عسكري ضدّ القوات البريطانية في عدن، وإضافة إلى ذلك يمكن القول أن الهدف الرئيس للعثمانيين من مهاجمتهم للمحميات، هو فتح جبهة جديدة مع البريطانيين في إطار الحرب القائمة بين الطرفين في عدة مناطق أخرى، بغرض إثارة أهالي اليمن ضدهم في الولاية، وفي المحميات، ودفعهم للمشاركة في الجهاد المقدس الذي تم إعلانه ضدّ البريطانيين الكفار[2]. ويمكن أن يكون الهدف أيضاً من فتح جبهة لحج هو إظهار قدرتهم على فتح جبهات أخرى في مناطق بعيدة عن عاصمة الدولة لمحاربة دول الحلفاء، وكانت الدولة العثمانية تتوقع أن يساهم ذلك في إعادة ثقة العرب، والمسلمين بها، والتي كانت قد بدأت تتزعزع جراء السياسات الخاطئة لحكومة الاتحاد والترقي.

كان جاكوب قد أفرط في انتقاد موقف حكومته من الهجوم الذي قامت به القوات العثمانية ضدّ المناطق التي تخضع لحمايتها، وعدم قيامها باتخاذ إجراءات فعلية لمنع تلك القوات من التقدم نحو منطقة لحج[3]، ولكن من خلال استعراض الأحداث التي وقعت في المنطقة أثناء تواجد العثمانيين فيها، يمكن القول إن الحكومة البريطانية كانت تمارس سياسة متفقاً عليها ترتكز على تجنب المواجهة المباشرة مع القوات العثمانية، وترك تلك المهمة للسكان المسلمين المحليين، وكان انتقاد جاكوب لتلك السياسة موجهاً لأهل المحميات الموالين للحكومة البريطانية، لاحتواء غضبهم من جراء عدم تحرك القوات

1. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢١٢.

2. NADIM: ARABISTAN, DA BIR OMUR,208.

3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٣.

البريطانية للدفاع عن مناطقهم، وإضافة إلى ذلك حاول البريطانيون إقناع الزعماء المحليين في المحميات بأن هدف العثمانيين الحقيقي هو الوصول إلى منطقة لحج، وليس مدينة عدن[١]، وغرض جاكوب من ذلك هو دحض الهدف المعلن لتحركاتهم في المنطقة، وهو مهاجمة القوات البريطانية في عدن، وقد ساعد على ترسيخ هذه الفكرة في عقول الزعماء المحليين تراجع سعيد باشا من الشيخ عثمان، والاستقرار في منطقة لحج.

استطاعت القوات البريطانية أن تمنع القوات العثمانية من تحقيق معظم الأهداف التي كانت ترغب بتحقيقها من خلال العملية العسكرية في لحج، فقد تجنبت المواجهة المباشرة معها، وتركت ذلك الأمر للمقاتلين التابعين لسلطان لحج " المسلم" والذين تم تجنيدهم من أهالي المناطق المجاورة، ولم تتدخل القوات البريطانية إلا عندما وصلت القوات العثمانية إلى مدينة الشيخ عثمان المجاورة لمدينة عدن[٢]، واقتصرت العمليات التي كانت تقوم بها على الدفاع فقط باستثناء العمليات الجوية التي قامت بها الطائرات. وقد أشار الريحاني إلى أن السبب الذي دفع البريطانيين لحصر عملياتهم في الدفاع، وعدم قيامهم بجهد يذكر لإخراج العثمانيين من منطقة لحج أن الهنود الذين كانوا يعملون في القوات البريطانية رفضوا محاربة إخوانهم المسلمين[٣]، ولكن الحقيقة أن المواجهات بين القوات العثمانية والمقاتلين التابعين لسلطان لحج قد حصرت الحرب بين المسلمين، واستطاع البريطانيون إظهار الوضع على أنه حرب ليس لهم فيها مصلحة، مما افقد العثمانيون مبرراً قوياً لدعوة المسلمين إلى المشاركة في الجهاد ضدّ الكفار، كما كان الهدف من الاتفاق الذي تم بين البريطانيين والإدريسي على محاربة العثمانيين هو عرقلة جهود الدولة العثمانية التي كانت تبذلها لإقناع المسلمين بأن ما تقوم به يعتبر جهاداً مقدساً ضدهم[٤]، ورغم ذلك، فقد بذل سعيد باشا مجهوداً كبيراً لإقناع مختلف القوى، والشخصيات المحلية في اليمن بأن الحرب التي تخوضها القوات العثمانية في منطقة لحج هي حرب في سبيل الله ضدّ الكفار

1. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٤.
2. العبدلي: هدية الزمن، ٢٥٥- ماكرو اليمن والغرب، ٩٥.
3. الريحاني: ملوك العرب، ٤٣٠.
4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٣٠.

البريطانيين[1]، وقد تجاوب عدد منهم مع دعوته، وخاصة الذين يعيشون في لواء تعز، فقد كان أهالي هذه المنطقة يظهرون تعاطفهم مع الدولة، ويقدمون المساعدة بالرجال والأموال دعماً للحرب المقدسة التي يخوضها جنود الإسلام، وكان الاتفاق في المذهب من الأسباب التي دفعتهم للوقوف إلى جانب العثمانيين[2]. وكان البريطانيون يشعرون بقلق كبير خوفاً من أن ينجح سعيد باشا في جمع العرب بمختلف مذاهبهم حوله بدعوى الجهاد، ولذلك كانوا حريصين على أن يبقى الإمام يحيى على موقفه المحايد من الحرب[3]، والتغاضي عن تعاطفه الغير معلن مع العثمانيين وتقديمه المساعدات الممكنة لسعيد باشا بطريقة غير مباشرة، خوفاً من أن يتحول ذلك الموقف إلى دعم علني، فيشكل دافعاً للقبائل اليمنية للاشتراك في الجهاد ضدّ القوات البريطانية، وأما وقوف الإدريسي إلى جانب البريطانيين، فلم يكن له أثر كبير على السياسة العثمانية في هذه الحرب نظراً لأن تحالفه مع القوى الأجنبية ليس جديداً، فقد سبق وأن تحالف مع الايطاليين، وأعلن الإمام الجهاد ضده بالتعاون مع العثمانيين[4].

لم يقتصر الدعم الذي حصل عليه سعيد باشا أثناء تواجده في منطقة لحج على القبائل اليمنية الخاضعة للسلطة العثمانية، ولكنه حصل على دعم بالمال والرجال من سلاطين ومشايخ عدد من المحميات، فقد وقف إلى جانبه الأمير نصر الشائف أمير الضالع[5] الذي أعلن ولاءه للسلطان العثماني، وقال إن: "الحكومة الإسلامية حكومته، والسلطان خليفته، وبأن عليه طاعة من تكون طاعته لله ولرسوله"، وقدم تسهيلات كبيرة للقوات العثمانية عندما دخلت إلى مناطق المحميات، ورافقها مع عدد من أتباعه إلى مدينة لحج، وكان السبب الذي دفعه إلى الوقوف إلى جانب العثمانيين امتناع البريطانيين عن

1. م.و.ت: الوثائق العثمانية (أ) ١١-٣/٥.

2. NADIM: ARABISTAN, DA BIROMUR,208.

3. العبدلي: هديه الزمن، ٢٤٦.

4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٢٨.

5. الضالع: مركز إمارة الضالع كان يحكمها آل الشائف، وتقع شمال مدينة عدن، وهي الآن مركز محافظة الضالع (المقحفي: معجم، ٥٢٥/١)..

منحه أسلحة وذخائر كان قد طلبها منهم قبل ذلك[1]، وقد كتب الأمير نصر إلى سلطان لحج بتحريض من سعيد باشا رسالة تحتوي على ترهيب، وتحذير من الوقوف ضدً العثمانيين في محاولة منه لجذبه إلى صف الدولة العثمانية، وحذره من أنه إذا لم يتجاوب مع هذه المحاولة، فسوف يتم التصرف معه بطريقة أخرى، وقد أسهب في وصف القوات العثمانية، وعدد انتصاراتها موضحاً له: "أن الحركة قوية جداً، وأن جيوشاً تركية، وإمامية ويمانية لا لها قدر، وأن الدولة العثمانية أخذت مصر، والخور، وأقفلت باب المندب، وحصنته بالعساكر، والآن جهزت عساكرها من طريق اليمن، وواصلين إلى قعطبة، وماوية والراهدة، وطريقهم الدريجة، والراهدة من حدودنا، والآن الثورة والحركة قوية بالمرة ظاهراً وباطناً ومتوجهين عدن، ونحن قد رفعنا للإنجليز بالحقائق وأيضاً سمعنا أنكم عاونتم الدولة البريطانية بخمسين ألف، ورؤساء الترك سمعوا بذلك، واغتاظوا للمعاونة منكم للإنجليز، وسمعنا من بعضهم أنه عند وصولهم قريب لحج بأنهم يطلبون منكم تسليم المعاونة بالمثنى، الآن حبينا إعلامكم بذلك، وعندما يصلوا قريب لحج لازم علينا قوام العهد، ونتدخل بينكم بموجب المخوه ونصلح جميع الأمور وندخل اوجاهنا لكم ولهم"[2]، ومن خلال هذه الرسالة يمكن القول بأن أمير الضالع لم يكتف بالدعم المادي، ولكنه قدم الدعم المعنوي أيضاً للعثمانيين من خلال توصيل الأخبار، والمعلومات التي كانوا يرغبون بتوصيلها إلى سلطان لحج بطريقة غير مباشرة.

كما وقف أمير الحواشب[3] علي مانع إلى جوار العثمانيين بقوة، فقد فتح بلاده لمرور قواتهم، بعد أن اتفق معهم على أن يقدموا له المساعدة للحصول على جزء من مناطق العبادل كان يرغب بضمها إلى ممتلكاته، وقد رافق سعيد باشا في طريقه إلى مدينة لحج

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٩.
2. العبدلي: هدية الزمن، ٢٥٠.
3. الحواشب: قبيلة ومنطقة في وادى تبن، كانت مركز إمارة الحواشب، وعاصمتها المسيمر التي كان يحكمها آل مانع وهي الآن تتبع محافظة لحج (المقحفي: معجم، ٥٢٥/١)..

مع جميع المقاتلين التابعين له، وبعد أن وصل العثمانيون إلى لحج تم تعيينه أميراً عليها، ولكنه لم يمارس مهامه، وترك المدينة عائداً إلى عاصمته المسيمر[1].

بعد أن دخل العثمانيون مدينة لحج وصل إليهم العديد من الزعماء المحليين، كان بعضهم يرغب في الحصول على منافع مادية، والبعض الآخر كان تصرفهم نكاية بالبريطانيين، بسبب رفض تلبية طلباتهم[2]، فقد وصل إلى لحج السلطان الفضلي تلبية لدعوة من سعيد باشا، وقدم رجاله المساعدة الممكنة لقواته[3]، كما قدم معظم أهالي الوهط المساعدة للقوات العثمانية، وكذلك قام عدد من رجال القبائل المجاورة بعرض خدماتهم التي يمكن أن يستفيد منها العثمانيون أثناء وجودهم في المنطقة، وأما رجال قبيلة الصبيحة فكانوا يعملون على مضايقة القوافل التابعة لحكومة عدن أو لرعاياها، وأحياناً كانوا يهاجمون قوافل الطرفين، وكان عدد من السلاطين، والزعماء المحليين قد أعلنوا البقاء على الحياد، ولم يقدموا أية مساعدة للطرفين. وأما الزعماء الذين كانوا يستلمون مرتبات أو إعانات من الحكومة البريطانية، فقد استمروا على ولائهم لها، ولكن لم يقدم أحد منهم مساعدة عسكرية لقواتها أو لسلطان لحج بالرغم من حاجتهم إلى ذلك في بعض الأحيان[4].

في أثناء التواجد العثماني في لحج توسعت علاقة الدولة العثمانية مع السلطان الكثيري منصور بن غالب (١٢٨٧-١٣٤٧هـ/ ١٨٧٠-١٩٢٨م) في حضرموت "سيئون" وكانت العلاقة بين الطرفين قبل ذلك محصورة على المطالبات المتكررة التي كان السلطان الكثيري يقدمها إلى الدولة، لمساعدته في المواجهة مع السلطان غالب بن عوض القعيطي

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٩.
2. العبدلي: هدية الزمن، ٢١٧.
3. م.و.ت: الوثائق العثمانية (أ) ١١-١/٣.
4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٩،٢٢٠.

(١٣٢٨-١٣٤١هـ/١٩١٠-١٩٢٢م) المدعوم من البريطانيين[١]، وخلال عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م تبادل السلطان الكثيري عدة رسائل مع الوالي محمود نديم والإمام يحيى شرح فيها الأوضاع في بلاده في ظّل تصرفات غريمه السلطان القعيطي، وأعلن خلال ذلك ولاءه الكامل للسلطان العثماني، واستعداده لتقديم كل ما يستطيع، لمساعدة الدولة في الحروب التي كانت تخوضها[٢]، وعندما استقر سعيد باشا في لحج تواصلت اتصالاته مع السلطان الكثيري، واستطاع إقناعه بإعلان تبعيته للدولة العثمانية، والدخول في طاعتها، وقد ساعده على تحقيق ذلك عدد من الزعماء المحليين في حضرموت مثل: عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف[٣] الذي كان معروفاً بقربه من الإمام يحيى، والدولة العثمانية[٤]، وصدر عن هؤلاء الزعماء إعلان يوضح موقفهم من الدولة، وقد ورد فيه: "نحن الموقعون على هذا سادات حضرموت وأمراؤها وقبائلها وتجارها على العموم بأننا نرفض وننبذ كل حماية أو محالفة للدولة الانجليزية المدعية بها علينا رفضاً كلياً، ثم إننا نقر ونعترف لدولتنا العلية العثمانية بأن لها علينا اليد الطولى القوية لأننا من التابعين لها، والداخلين تحت رعايتها.. وبناءً على إعلان سلطان المسلمين الجهاد المقدس على دولة الانجليز، والمتفقين معها نعلن التبري والرفض المؤبد من كل علاقة تزعم بها دولة الانجليز علينا". وقد وقّع على هذا الإعلان أهل الحل والعقد من الأمراء، والعلماء، والأعيان، والمشايخ، وعمده السلطان الكثيري منصور بن غالب[٥]، وكانت السلطنة الكثيرية تأمل من هذا الإعلان دفع

1. اليزدي، ثابت صالح: الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت ١٨٤٥-١٩١٩، دار الثقافة الشارقة، ط١، ٢٠٠٢م، ٢٨٨.
2. اليزدي: الدولة الكثيرية، ٢٣٣.
3. عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف: فقيه عالم مصلح، له اهتمامات سياسية، كانت علاقته مع الإمام يحيى والدولة العثمانية جيدة كان كثير الرحلات وزار بلداناً كثيرة، ولد ١٢٩٩هـ/١٨٨٣م وتوفي عام ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م (السقاف: معجم بلدان حضرموت، ٩)..
4. عكاشة: محمد عبدالكريم (دكتور): قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩-١٩١٨م، دار ابن رشد، ط١، ١٩٨٥، ٢٥٦.
5. اليزدي: الدولة الكثيرية، ٢٤٣.

الدولة العثمانية إلى الإسراع بإرسال قوات عسكرية، لمساعدتها في القضاء على السلطان القعيطي في المكلا، وقد اتضح ذلك من خلال المراسلات التي كان الطرفان يتبادلانها، فقد وعد سعيد باشا بإرسال قوات كبيرة للقضاء على السلطنة القعيطية[1]، ولكنه لم يكن جاداً في هذا الشأن، وكان يوحي للسلطان الكثيري بأن القوات المطلوبة على وشك التحرك، أو أنها في الطريق إليه، وفي الحقيقة أن سعيد باشا لم يكن قادراً على إرسال أية قوات خارج منطقة لحج، بل إنه كان في حاجة إلى مزيد من القوات لمساعدته على البقاء في المنطقة، ولكنه لم يرغب بالظهور بذلك المظهر أمام السلطان الكثيري، بعد أن أعلن ولاءه للدولة العثمانية طمعاً في تلك المساعدة[2]، واستمرت المراسلات بين الطرفين إلى عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م عندما اعترف سعيد باشا للسلطان بعدم قدرته على تنفيذ الوعود التي قطعها له، مبرراً ذلك بقلة الجنود الذين معه، وعدم قيام الدولة بإرسال التعزيزات العسكرية التي كان قد طلبها سابقاً،ووعدت بإرسالها، وفي الوقت نفسه حاول سعيد باشا عن طريق بعض الوسطاء إقناع السلطان القعيطي بالانضمام إلى الدولة العثمانية، وترك التحالف القائم مع الحكومة البريطانية، ولكنه فشل في ذلك، بسبب تمسكه بالحماية البريطانية[3]. وكان السلطان القعيطي قد عرض على المندوب السامي في عدن إرسال قوات عسكرية للقتال إلى جانب القوات البريطانية ضدّ العثمانيين، ولكنه رفض ذلك العرض متذرعاً بأنه لا يريد توسيع دائرة الحرب، وعدم وجود ضرورة لإقحام قوات أخرى في تلك المواجهات[4].

استمر سعيد باشا في استقبال الزعماء المحليين للمحميات التسع، وكان معظمهم يصلون إلى لحج، لإعلان ولائهم للدولة العثمانية، وفي المقابل كان سعيد باشا يقدم لهم الهدايا والأموال. وأما الزعماء المقربين من الدولة، فكان يمنحهم مرتبات شهرية، أو سنوية،

1. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية، ٢٣٥.
2. اليزدي: الدولة الكثيرية،٢٤٠.
3. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية، ٢٥٤.
4. اليزدي: الدولة الكثيرية،٢٤٠.

أو أوسمة، ونياشين، لضمان استمرار ولائهم للسلطان العثماني، واستمرار دعمهم للحرب التي تخوضها قواته ضدّ القوات البريطانية في عدن[١].

كان سعيد باشا يعمل جاهداً على بناء علاقات جيدة مع الزعماء والأهالي في المناطق التي كانت تخضع لسيطرته، ونجح في الاستحواذ على احترام وتقدير سكان تلك المناطق بمختلف شرائحهم الاجتماعية، كما استطاع التأثير في سكان المناطق التي كانت لا تخضع لنفوذه[٢].

كانت القوات العثمانية المتواجدة في منطقة لحج تعاني من نقص الإمدادات الغذائية والعسكرية من أسلحة وذخائر، وكان سعيد باشا يعمل باستمرار على إرسال المطالبات إلى مختلف الجهات لتوفير احتياجات قواته، منها الباب العالي، وإدارة الولاية وقيادة الجيش، وحتى إلى الإمام، وإلى الزعماء المحليين في الولاية[٣]. وقد حاول الباب العالي عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦م إرسال عدة طوابير عن طريق البر، لمساعدة القوات التي تحارب في لحج، وقد وصلت هذه الطوابير إلى المدينة المنورة، وخلال وجودها في المدينة قامت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين في الحجاز، فتم التحفظ على تلك الطوابير، ومنعها من مواصلة تقدمها نحو اليمن[٤]، وكذلك أرسلت ألمانيا عدداً من الضباط وصف الضباط للانضمام إلى القوات العثمانية في اليمن، لتقديم المساعدة الفنية لها، وكان من المفترض أن يصل أولئك الضباط إلى ميناء القنفذة، ولكن قيام الثورة العربية أحبطت هذه المحاولة أيضاً، واضطر الألمان للانسحاب من الولاية بسرعة[٥]، وبالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تعيشها القوات العثمانية في لحج إلا أنها كانت أحسن حالاً من القوات التي تتواجد في المناطق الأخرى من الولاية، فقد كانت قيادة الجيش تعتبر أن الأولوية في الحصول

1. م.و.ت: الوثائق العثمانية (أ) ١١-١/٣، ٣-٣٢/٢.
2. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة،٢٤١.
3. م.و.ت: الوثائق العثمانية (أ) ١١-٥/٣- الوثائق العثمانية (ص) م١-١/٤٢.
4. ماكرو: اليمن والغرب، ٩٩.
5. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٥- ماكرو: اليمن والغرب، ١٠٠.

على الإمدادات بمختلف أنواعها هي لقواتها في لحج، ولهذا كانت تقوم بإرسال كل ما يتوفر لديها من أموال، أو مواد غذائية إلى هناك[1]، مما جعل قائد الجيش توفيق باشا يشعر بالضيق من تلك الظروف، خاصة وأنه كان من المعارضين لهذه الحرب، ولكن لم يكن أمامه خيار آخر غير جمع كل ما يستطيع الحصول عليه، وإرساله إلى سعيد باشا الذي يقود المعركة مع أعداء الدولة[2].

كان موقف الإمام يحيى من الحرب هو الوقوف على الحياد كما تم ذكره، وكان في البداية يعارض دخول العثمانيين مناطق المحميات، ونقل هذا الموقف إلى الحكومة البريطانية في عدن عن طريق سلطان لحج[3]، ويبدو أنه كان يشعر بأن العثمانيين إذا هاجموا المناطق الخاضعة للحماية البريطانية، فسوف يضطر إلى اتخاذ موقف من هذا التصرف، ولم يكن يرغب في تلك الفترة في المواجهة مع البريطانيين، أو مع العثمانيين. لشعوره باقتراب موعد خروج العثمانيين من اليمن وعدم إمكانية استلامه للحكم إلا بموافقة الطرفين، ولذلك فقد بذل الإمام مجهوداً كبيراً للظهور بأنه على الحياد، ويمكن اعتبار تصرفاته مع العثمانيين عندما قدم لهم الدعم بشكل غير معلن، وموافقته على التفاوض مع البريطانيين بشكل سري هو صراع بين الموقف الديني الذي يجب عليه الالتزام به، وبين رغبته في الوصول إلى الحكم الذي يجب أن يعمل له، ولهذا فقد شعر بأن دخول القوات العثمانية المناطق الخاضعة للحماية البريطانية لم يكن لصالحه، فاضطر إلى التعامل مع هذه القضية بحذر شديد، خوفاً من تأثيرها على أهدافه المستقبلية.

لكن سعيد باشا كان غير راضٍ عن موقف الإمام من الحرب، وكان يعمل على استدراجه للمشاركة فيها بصورة علنية، فاستمر في مطالبته بإرسال مجاهدين من أتباعه لخوض الحرب المقدسة التي يخوضها المجاهدون من مختلف مناطق اليمن[4]، إلا أن الإمام كان يتهرب من الاستجابة لطلب سعيد باشا، ويكتب إلى القبائل الساكنة في المناطق التي لا

---

1. EHILOGLU: YEMEN, DE TURKLAR, 162.

2. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٧.

3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٠٤.

4. سالم: الوثائق اليمنية، ٣٩٩.

تخضع لنفوذه، ويحرضها على الذهاب للمشاركة في الجهاد الذي يخوضه المسلمون ضدّ الكفار في لحج، كما كان يحض الأهالي على التبرع بما يستطيعون من أموال وحبوب في سبيل الله، لدعم الجهاد المقدس[1]، وقد تمكن سعيد باشا من الاتفاق مع الإمام على إرسال مجموعة من المقاتلين للمشاركة في هذه الحرب، ووعد بأنه سوف يعمل على تجهيزهم في منطقة البيضاء تحت إمرة القاضي عبدالله العرشي، ولكن عندما طلب سعيد باشا من القاضي المذكور إرسالهم تلكأ في تلبية طلبه، ولم يثبت أن هؤلاء المقاتلين شاركوا في الحرب الدائرة في لحج، وتسبب ذلك في إثارة غضبه، وقد بعث بعدة رسائل إلى الإمام يعاتبه فيها على هذا الموقف[2]، وكان الإمام يهدف من ذلك التصرف إلى عدم الظهور بصورة علنية كمشارك في الحرب ضدّ الانجليز. وأما أهالي المناطق التابعة للواء تعز والقبائل الساكنة فيها فكانوا أكثر المتحمسين للمشاركة في الحرب ضدّ القوات البريطانية في منطقة لحج، وحتى أن بعضهم قد شارك في قيادة الطوابير، والمجاميع التي تقدمت بصحبة سعيد باشا، ومنهم: الشيخ محمد ناصر باشا[3] والشيخ أحمد، باشا والشيخ عبدالله بن يحيى، والشيخ عبدالقادر نعمان[4].

إن موقف الإمام من الحرب، والتزامه بالوقوف على الحياد فيها قد ساهم في تجنب دخول معظم مناطق اليمن في الحرب العالمية التي اكتوت بنارها معظم الولايات العربية، وأما المواجهات التي كانت دائرة في عسير وتهامة ولحج فلا يمكن أن ترقى إلى مستوى المواجهات التي كانت دائرة في المناطق الأخرى من العالم[5]، وكان لكل طرف هدفه الخاص من جذب الإمام نحوه، فقد كان العثمانيون حريصين على اشتراكه إلى جوارهم لتأكيد موقف الدولة بأنها تحارب باسم الإسلام، وعندما فشلوا في تحقيق ذلك اكتفوا بترك جزء من البلاد في عهدة الإمام للمحافظة على الأمن فيها والإشراف عليها، وتفرغت قواتهم للقتال

---

1. سالم: الوثائق اليمنية، ٢٨٩.
2. م.و.ت: الوثائق العثمانية (أ) ١١-٥/٣.
3. محمد ناصر مقبل: كان قائم مقام القماعرة موالياً للأتراك ثم والى بعد ذلك الإمام يحيى..
4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٥٧- م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص): م١-١/٤٢.
5. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢١٥- الريحاني: ملوك العرب، ٤٣١.

في لحج، وعسير وتهامة[1]. وأما الانجليز فقد بذلوا مجهوداً كبيراً لإقناع الإمام بإعلان الحرب على العثمانيين. وخاصة في السنوات الأخيرة منها، حتى يتمكنوا من التشكيك في الشعار الذي رفعه العثمانيون في الحرب، وهو محاربة الكفار باسم الإسلام[2].

وأما مواقف القوى المحلية في المناطق التي كانت تخضع لنفوذ الإمام، أو لنفوذ العثمانيين من الحرب، فلم تكن بكاملها ملتزمة بسياسة الدولة أو سياسة الإمام بهذا الشأن، فقد قام عدد عن الزعماء المحليين بمراسلة البريطانيين في عدن لإظهار استعدادهم للتحرك ضدّ العثمانيين مقابل تزويدهم بالمال والسلاح. وكان محمد بن يحيى بن شرف الدين قد شكل رابطة تهدف إلى طرد العثمانيين من اليمن، وأبدى للبريطانيين استعداده للتحرك ضدهم، ولكنه يحتاج للمال والسلاح، لتنفيذ أهداف الرابطة، وطلب منهم توفيرها، لم يقبل البريطانيون هذا العرض وتم رفضه[3]، كما أرسل الشيخ ناصر بن مبخوت الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد الموالية للإمام رسالة إلى المعتمد البريطاني في مدينة عدن وضّح فيها موقفه من دخول العثمانيين مدينة لحج، وبأنه كان يتوقع أن لا يستمر بقاؤهم في المدينة أكثر من شهر، وبرر عدم تحركه ضدهم بالرغبة في التأني والتمهل، وأشار إلى أن ذلك لم يكن ضعفاً أو عدم رغبة في المواجهة معهم. ومن خلال هذه الرسالة يبدو أن اتفاقاً سابقاً كان قد تم بين الشيخ ناصر، والبريطانيين أثناء وجوده في منطقة الإدريسي عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م، على أن يقوم بعمل ضدّ العثمانيين، ولكنه لم ينفذ ما تم الاتفاق عليه[4]، وأما زعماء قبيلة الزرانيق، فقد عرضوا في بداية الحرب على البريطانيين بيع الموانئ التي تقع في مناطقهم مقابل أموال، لشراء سلع وأمتعة، وذلك بعد أن شددت القوات البريطانية الحصار على الموانئ العثمانية في ولاية اليمن، ومنحت الإدريسي حق

---

1. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٩.

2. ENGRAMS: RECORDS OF YEMEN, 6/272-NADIM: ARABSTAN,DA,BIR OMUR,207.

3. ماكرو: اليمن والغرب، ٩٦.

4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٢١.

الامتياز، لإدخال البضائع والسلع المختلفة إلى البلاد عن طريق ميناء ميدي[1] الذي يسيطر عليه، كما عرضوا أيضاً استعدادهم لمقاتلة العثمانيين مقابل منحهم سلاحاً للقيام بذلك، ولكن الحكومة البريطانية في عدن رفضت التجاوب مع تلك العروض، لمعرفتها بأن قبيلة الزرانيق لن تلتزم بما قدمته إذا تحسنت الظروف العامة في المنطقة. وكذلك وصل إلى عدن زعماء آخرون من العدين، والخوخة[2] وغيرهما يعرضون خدماتهم مقابل مال أو سلاح، وقد رفض البريطانيون معظم تلك العروض، بسبب معرفتهم أن الظروف الصعبة التي فرضها الحصار على ولاية اليمن هي التي دفعت هؤلاء للتوجه إليهم[3]، ويمكن القول: إن البريطانيين كانوا يحرصون على عدم إثارة العرب وزعمائهم خوفاً من أن يعتبر قبولهم لتلك الطلبات تدخلاً في شئون الجزيرة العربية، بعد أن أعلنوا التزامهم بعدم التدخل فيها.

وبالرغم من موقف الإمام يحيى الواضح من دخول العثمانيين لحج، ومن الحرب، فإنه استفاد من انشغالهم بها وأصبحت له الكلمة الأولى والأخيرة في ما يجري من أحداث في الولاية[4]، وكان البريطانيون يشعرون بذلك، فعندما اتفقوا مع الإدريسي على محاربة العثمانيين عام ١٣٣٣هـ/١٩١٥م حرصوا على عدم إثارة الإمام، والتأكيد في الاتفاق على أنهم سوف يعملون على تحسين العلاقة بينهما، وقد بعث الجنرال ستيورت القائد العام والمقيم السياسي في عدن برسالة إلى الإمام وضح فيها بنود هذا الاتفاق، وشرح له موقف البريطانيين من العلاقة بينه وبين الإدريسي، والتزامهم بالحياد إذا حدثت مواجهة بين الطرفين، وأكد له حرص بريطانيا على عدم التدخل في الشئون الداخلية لولاية اليمن، وكان البريطانيون قد عرضوا على الإمام توقيع اتفاق مشابه للاتفاق الموقع مع

1. ميدي: ميناء على البحر الأحمر يقع شمال الحديدة ويتبع محافظة حجة (المقحفي: معجم، ١٦٩٤/٢)..
2. الخوخة: ميناء قديم على ساحل البحر الأحمر يقع جنوب الحديدة (المقحفي: معجم، ٥٨٥/١)..
3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٢٣.
4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٤٩.

الإدريسي[١]، ولكنه لم يقدم لهم إجابة واضحة في هذا الشأن، واتبع أسلوب المماطلة في الرد عليهم إلى أن انتهت الحرب.

أما العلاقة بين البريطانيين في عدن والعثمانيين في لحج، فقد كانت تميل إلى الهدوء مع وجود بعض المواجهات العسكرية المحدودة، وخاصة بعد أن استطاعت القوات البريطانية إخراج العثمانيين من مدينة الشيخ عثمان المجاورة لمدينة عدن، وبعد ذلك اكتفى الانجليز بالوقوف موقف المدافع عن النفس ولم تبذل قواتهم جهوداً كافية لإخراج العثمانيين من مدينة لحج، والمناطق المجاورة لها، والتي تقع تحت حمايتها بموجب الاتفاقيات الموقعة مع سلاطين ومشايخ تلك المناطق[٢]، وكذلك كان سعيد باشا قد توقف في منطقة لحج، ولم يبذل أية مجهود لتوسيع نفوذه في اتجاه أي منطقة أخرى من مناطق المحميات[٣]. وذكر أمين الريحاني أنه "في الوقت الذي كانت الحرب تطحن الإنسانية في شمال فرنسا، وتملأ الأرض هولاً وقبوراً كان الترك والانجليز في هذه الزاوية يتبادلون المعروف والإحسان"[٤] وهذا يؤكد أن الأوضاع في اليمن كانت هادئة مقارنة بما كان يجري في أوروبا، وأن البريطانيين كانوا يعلمون بأن حسم المعركة مع القوات العثمانية لن يكون في منطقة لحج، ولكنه سوف يتم على أبواب باريس مع الألمان الذين كانوا يخوضون معركة شرسة مع دول الحلفاء في فرنسا، ونتيجة هذه المعركة سوف تحسم الحرب في كافة المناطق التي تخوض قوات الحلفاء معارك فيها[٥]، ولذلك تجمدت الأوضاع في لحج، وفُتحت قنوات اتصال بين الجنرال ستيورت القائد العام البريطاني، وسعيد باشا قائد القوات العثمانية في لحج، تمكن الجانبان من خلالها من معالجة بعض المشاكل التي كانت

---

1. INGRAMS: RECORDS OF YEMEN,6/273.

2. ماكرو: اليمن والغرب، ٩٩.

3. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢١٤.

4. الريحاني: ملوك العرب، ٤٣١.

5. العبدلي: هدية الزمن، ٢٦٨.

تظهر بين أهالي المناطق الخاضعة لسيطرة الطرفين[١]، وذكر جاكوب أن الحكومة البريطانية في عدن سمحت باستمرار الحركة التجارية مع المناطق التي يسيطر عليها العثمانيون خدمة للأهالي، لاعتمادهم الكامل في الحصول على المواد التموينية والاستهلاكية التي تصل إليهم من ميناء عدن، وإذا انقطع وصول تلك السلع إليهم، فسوف يكون له تأثير سلبي على علاقتهم مع البريطانيين، لأن معظم أولئك الأهالي يعتبرون من الموالين لحكومة عدن، كما كانت القوافل القادمة من الجبال والمتجهة إلى عدن تحمل المنتجات الزراعية التي كانت المدينة تعتمد عليها[٢]، وأما سعيد باشا، فكان مستفيداً من السماح للقوافل التجارية بالمرور ذهاباً وإياباً من خلال فرض رسوم على تلك القوافل، إضافة إلى قيامها بتزويد المناطق الخاضعة لسيطرته بالسلع التي كان السكان في حاجة إليها، وقد ساعد ذلك على التخفيف من شدة الحصار الذي كانت تفرضه القوات البريطانية على كافة مناطق اليمن الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية[٣]، كما استفاد الطرفان من حركة القوافل بين المناطق التابعة لهما بالحصول على المعلومات العسكرية عن تحركات كل طرف، ورصد تلك التحركات، وقد وصف جاكوب هذه الحالة بأنها "سلام في حرب، وهدوء في مهمة"[٤].

إن الهدوء الذي ساد الأوضاع في منطقة لحج لا يعني عدم وجود مواجهات عسكرية بين القوات البريطانية والعثمانية، فقد حدثت مواجهات بين الطرفين، ولكنها محدودة، فكان العثمانيون يرسلون قوات صغيرة، لمهاجمة بعض القوافل التابعة للإنجليز، أو لمهاجمة بعض المناطق العسكرية التابعة لهم[٥]، وكذلك كان الانجليز يقومون ببعض الأنشطة العسكرية ضدً العثمانيين، فقد كانت الطائرات تهاجم المعسكرات، والنقاط العسكرية

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٨.
2. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٨- انجرمز: اليمن ٥٨.
3. عكاشة: قيام السلطنة القعيطية، ٢٥٩- العبدلي: هدية الزمن، ٢٧١.
4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢١٨.
5. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢١٤.

العثمانية من وقت إلى آخر. وقد سقطت طائرة انجليزية في إحدى الغارات على معسكر عثماني[1]، كما كانت القوات البريطانية تهاجم المناطق القريبة من عدن مثل: بئر عابسة وبئر أحمد والمجالة، والافيوش وصبر، وبئر مكين وغيرها، وقد ساهمت الحرب في عرقلة مشروع مد خط السكة الحديدية الذي كان البريطانيون على وشك البدء بتنفيذه، بعد أن أمر سعيد باشا العمال وقف العمل في هذا المشروع[2]، واستمرت العلاقة بين حكومة عدن والعثمانيين في لحج على هذا النحو إلى أن انتهت الحرب.

كان سعيد باشا يحرص على تبليغ الإمام يحيى مباشرة أو عن طريق الوالي بكل ما يحدث في منطقة لحج، وكان يقدم له من وقت إلى آخر ما يشبه التقرير العسكري يتضمن التحركات التي تقوم بها القوات البريطانية ضدً قواته، ورد قواته على تلك التحركات، وكان يحرص على إبراز الانتصارات العسكرية التي تحققها قواته في الجبهة، وفي بعض الأحيان كان يبالغ في عرض ما تقوم به تلك القوات أمام الأعداء،كما كان يحرص على ربط ما يقوم به بالدين، وإظهار أن قواته تحارب خدمة للدين، وتطبيقاً لأمر الله بالجهاد في سبيله ضدً الكفار "الانجليز"، وكان يطلق على جنوده المجاهدين، وفي ختام تلك التقارير كان يطلب الدعم من الإمام بالمال والرجال، حتى يستطيع القيام بواجبه الديني[3].

في السنوات الأخيرة للحرب بدأت الخلافات تظهر بين سعيد باشا، وقائد الجيش في اليمن توفيق باشا، فقد كان سعيد باشا يتهم إدارة الولاية وقيادة الجيش بإهمال قواته، وعدم إرسال ما تحتاج إليه من رجال وأموال وسلاح، ومواد تموينية، بالرغم من أنه ورجاله يقاتلون الانجليز نيابة عن الجميع بما فيهم الإمام الذي كان يتهمه أيضاً بعدم تقديم الدعم اللازم لقواته[4]، وفي المقابل كان الوالي وقائد الجيش يشعران بأنهما قدما

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ١١-٣/٣ - ماكرو: اليمن والغرب، ٩٧.
2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ١١-٢/٣ .
3. م.و.ث: الوثائق العثمانية (أ) ١١-٨/٣.
4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٥.

كل ما في وسعهما لدعم قوات سعيد باشا، حتى أن القوات التي تقاتل الإدريسي في عسير وتهامة قد تم التضييق عليها، والاعتماد على الإمام في توفير ما تحتاج إليه[1]، ظهر هذا الخلاف إلى الواجهة عندما نجح الحلفاء في حسم الحرب لصالحهم، وفرض اتفاقية مندورس على الدولة العثمانية، فخلال ذلك أسرع الجنرال ستيورت بتبليغ سعيد باشا بالخبر، ورغبة منه في التأكد من الخبر قام بزيارة مدينة عدن ومقابلة ستيورت للتأكد مما حدث[2]، ولكن هذه التصرفات أثارت غضب الوالي وقائد الجيش، ومن خلفهما الإمام يحيى، الذين اظهروا عدم تصديقهم للخبر لأن مصدره الانجليز، وهم أعداء للدولة العثمانية، وانتقدوا قيام سعيد باشا بمقابلة ستيورت، وتم إشاعة خبر خيانته[3]، وأرسل إليه قائد الجيش خطاباً انتقده فيه على زيارته لعدن وتصديقه للأعداء، وذكّره بعدم وصول بلاغ من الباب العالي بهذا الشأن، وأمره بالامتناع عن القيام بأي تصرف قد يدفع الضباط، والجنود إلى الاستسلام، أو تسليم المناطق التي تحت سيطرته، وحمّله مسئولية عدم تنفيذ تلك الأوامر، وفي هذه الرسالة حاول قائد الجيش الرد على اتهامات سعيد باشا بالاستيلاء على أموال الولاية، ووضح له كيفية صرف المبالغ المالية التي حصل عليها من العدين، وزبيد على شكل قروض، وأشار إلى أن معظم المبالغ التي يتم تحصيلها من لواء تعز وكذلك إيرادات منطقة لحج من رسوم جمركية، وضرائب، وغيرها قد تم ترك التصرف بها لسعيد باشا ولم يتم التخاطب معه بشأنها، أو مساءلته عن طريقة صرفها، أو أين صرفها ولمن؟[4].

---

1. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٧.
2. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٤.
3. صالحيه: سيرة الامام يحيى، ١٦٣/١.
4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٦.

وكان من الواضح أن محمود نديم، وتوفيق باشا قد اتفقا مع الإمام على التنسيق، لمواجهة الاتفاق الذي تم بين الدولة العثمانية، ودول الحلفاء[1]، فبعد أن وصلت رسالة الصدر الأعظم أحمد عزت باشا إلى اليمن عن طريق الانجليز، والتي أمر فيها الضباط والأفراد بالاستسلام مع سلاحهم للقوات البريطانية في عدن، تنفيذاً لشروط معاهدة مندورس، أرسل توفيق باشا تلك الرسالة إلى الإمام للاطلاع على محتوياتها واتخاذ موقف مناسب منها، فقام الإمام بتحرير رد على ما جاء فيها بعث به إلى توفيق باشا الذي أرفقه بخطاب منه وأرسله إلى المقيم السياسي في عدن، وكان الإمام قد ضمن الرد استغرابه لما جاء في خطاب عزت باشا وتجاهل الدولة له، وأعلن رفضه لما جاء في اتفاق الهدنة بين الأطراف المتحاربة، وبرر عدم موافقته على خروج أي جندي عثماني من اليمن بالديون الكثيرة التي في ذمة الدولة العثمانية له، وكان هذا أول تصريح للإمام في هذا الموضوع، وأرفق الإمام مع هذا الخطاب رسالة إلى سعيد باشا ذكر فيها أن الدولة العثمانية إذا كانت قد أمرت مسئوليها في اليمن بالتسليم للإنجليز، فإنه قد عقد العزم على المواجهة، وذكر أنه "حصل معنا التصميم على القتال، حتى الممات من دون خوف ولا مراقبة لغير الله، وحشدنا القبائل، واتخذنا لذلك جميع الوسائل... ولكنه لما رأينا فيما كتبه حضرت عزت باشا من أنه إذا لم يكن التسليم إلى الانجليز فإن التهلكة محققة أردنا صون جانب الحكومة ومأموري اليمن عن المسئولية ورضينا تحمل تلك المسئولية"[2]، لقد وضّح الإمام يحيى في تلك الرسالة وجهة نظره في مستقبل البلاد، بعد خروج العثمانيين، وأعلن نفسه حاكماً لها وأكد بأنه سوف يقوم بما كانت تقوم به الدولة، ومن الملفت أنه أصبح متحمساً لقتال الانجليز بخلاف مواقفه السابقة أثناء دخول القوات العثمانية مدينة لحج، ولكن هذا الطرح لم يكن قابلاً للتطبيق في الواقع، فالإمام مازال بعيداً عن منطقة المواجهات، وقدراته

1. انجرمز: اليمن، ٥٩.

2. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٨.

العسكرية محدودة جداً، ويبدو أن هدفه من ذلك هو الضغط على الانجليز، وإظهار مقدرته على عرقلة خططهم في المنطقة، إذا لم يتم النظر في مطالبه.

أما سعيد باشا، فقد أرسل خطاباً أخيراً إلى قيادة الجيش في صنعاء يطلب مساعدات عاجلة، أو أنه سوف يسلم سلاحه وجنوده إلى الانجليز، ومن أراد الاعتراض على ذلك فعليه القدوم إلى منطقة لحج للقيام بما يريد[1]، وكان يقصد بذلك الإمام لأنه كان يضغط عليه حتى لا يستسلم، وإذا لم يستطع تحاشي الاستسلام فعليه أن يرسل المدافع والبنادق والذخائر إلى صنعاء بدلاً من تسليمها للكفار[2]، ويمكن أن يكون تجاهل سعيد باشا لطلب الإمام رداً على مواقفه السابقة عندما كان يطلب منه إرسال أموال، ومقاتلين للاشتراك في الحرب ضدّ الانجليز، وكان الإمام لا يتجاوب مع تلك المطالب، ويبدو أن هذا هو السبب الذي دفع سعيد باشا إلى عدم إرسال السلاح والذخائر إلى صنعاء بالرغم من أوامر الوالي وقائد الجيش بعدم تسليمها إلى الانجليز.

وفي ربيع الأول ١٣٣٧هـ/ديسمبر ١٩١٨م قرر سعيد الاستسلام للبريطانيين في عدن، وقام جنوده ببيع البنادق والذخائر، والسيوف الخاصة بهم بأبخس الأثمان، كما قاموا ببيع الحبوب التي كانت في مخازن المدينة، ووصل الجنرال (بتي) إلى لحج لاستلامها من العثمانيين. وقد ذكر جاكوب بأن الناس تجمعوا من مختلف المناطق لاستقبال سعيد باشا عندما استسلم وكأنه بطل منتصر وليس قائداً منهزماً[3].

---

1. EHILOGLU: YEMEN, DE TURKLAR,193.

2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٥/٢.

3. العبدلي: هدية الزمن، ٣٠٣- جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٣٤.

اتفاقية مندورس وخروج العثمانيين من اليمن

كانت أحداث الحرب العالمية الأولى تشير إلى تراجع إمكانية حصول الدولة العثمانية على مكاسب تساعدها على استعادة مكانتها في الولايات التي كانت تابعة لها، ومنذ عام١٣٣٦هـ/١٩١٧م بدأت الهزائم تتوالى على قواتها في مختلف الجبهات الحربية، فقد تمكنت القوات البريطانية من السيطرة على مدينة بغداد في جماد الآخر عام ١٣٣٦هـ/مارس ١٩١٧م، وعلى مدينة القدس في ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ديسمبر ١٩١٧م، واستولت القوات الفرنسية على بيروت، وطرابلس، والإسكندرية في محرم ١٣٣٦هـ/أكتوبر ١٩١٧م، واستطاعت طائرات الحلفاء الوصول إلى مدينة اسطنبول عاصمة الدولة، والتحليق في سمائها، وإسقاط القنابل عليها بشكل يومي تقريباً. وقد تزامن تراجع موقف القوات العثمانية في الحرب مع وفاة السلطان محمد رشاد، وصعود السلطان وحيدالدين (١٣٣٧- ١٣٤١هـ/١٩١٨-١٩٢٢م) إلى سدة الحكم، الذي كان ضعيفاً وغير قادر على التعامل مع المشاكل الكبيرة التي كانت تواجه الدولة داخلياً وخارجياً، مما ساهم في الإسراع بانهيار القوات العثمانية في مختلف الجبهات[1]، كما كان لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب دور كبير في ترجيح كفة دول الحلفاء، وهزيمة ألمانيا والدولة العثمانية، ونتيجة لذلك قدمت الحكومة العثمانية استقالتها وفر زعماؤها من اسطنبول[2]، وتم تكليف أحمد عزت باشا بتشكيل حكومة جديدة، لتتولى معالجة موقف الدولة في الحرب، فقام بالاتصال بالولايات المتحدة طالباً منها التوسط لدى الحلفاء لعقد هدنة معهم، وبعد مفاوضات قصيرة تم فرض شروط الهدنة على الدولة العثمانية من خلال "اتفاقية مندورس" في محرم ١٣٣٧هـ/أكتوبر ١٩١٨م، واعُتبر قبول الدولة بهذه الاتفاقية هزيمة

1. إحسان أغلو: الدولة العثمانية، ١٣٩/١.

2. مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ٢٩٣.

مطلقة، وإشارة واضحة إلى أنها لن تستطيع أن تعود كإمبراطورية تتمتع بالقدرة على التوسع في مناطق خارج الحدود التي رسمتها لها دول الحلفاء، وقد ساعدتها هذه الاتفاقية على البقاء كدولة في ظّل حدود متفق عليها لا يسمح بتجاوزها[1].

احتوت اتفاقية مندورس على عشرين بنداً (مادة)، وهي عبارة عن شروط فرضتها دول الحلفاء على الدولة العثمانية للقبول بهزيمتها، وتجنب خضوعها للاحتلال، كما وضحت بنود الاتفاقية وضع وشكل الدولة التي يمكن لهم القبول بها، وبقية البنود توضح الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها عند استسلام أفراد وضباط القوات العثمانية، وتسليم ممتلكاتها إلى الدول المنتصرة، ومن أهم بنود اتفاقية مندورس ما يأتي:

- تأمين المرور في المضايق التي تسيطر عليها الدولة العثمانية، وسوف تتولى قوات الحلفاء تأمين الملاحة فيها.

- يقدم الحلفاء العون للدولة العثمانية في الكشف عن الألغام البحرية والطوربيدات، على أن تلتزم بتقديم المعلومات اللازمة للقيام بذلك العمل.

- تسليم الأسرى من أتباع دول الحلفاء، ومن الأرمن الذين تحتفظ بهم الدولة في اسطنبول إلى دولهم دون قيد أو شرط.

- تقوم الدولة العثمانية بالمحافظة على حدودها، وتأمين الأمن فيها، ولدول الحلفاء الحق في تحديد حجم القوات التي سوف تقوم بهذا العمل.

- إذا حصل أي تهديد للأمن في الدولة، فيحق للحلفاء إرسال قواتهم للقضاء على هذا التهديد.

-يحق لدول الحلفاء الاستفادة من كافة الموانئ العثمانية في مختلف البحار بشكل تلقائي، كما يحق لهم استخدام الترسانات العثمانية لإصلاح سفنهم.

- يقوم موظفون من دول الحلفاء بمراقبة الاتصالات والمخابرات التي تتم عن طريق التلغراف والكابل البحري.

---

1. إحسان أغلو: الدولة العثمانية، ١٣٩/١.

خضوع خطوط السكك الحديدية العثمانية للمراقبة من قبل موظفي دول الحلفاء.

- تقوم القوات العثمانية المتواجدة في الحجاز وعسير واليمن والعراق بتسليم نفسها إلى أقرب قيادة لقوات دول الحلفاء.

- الضباط والأفراد العثمانيون والضباط من النمسا وألمانيا الموجودون في طرابلس الغرب، وبنغازي، ومسراطة، عليهم تسليم أنفسهم إلى أقرب حامية ايطالية، أو قيادة للحلفاء.

- على دول الحلفاء المحافظة على حياة الأسرى العثمانيين، وسوف يتم النظر في إطلاق سراحهم فيما بعد.

- على الحكومة المركزية قطع علاقتها بجميع الحكومات الأخرى.

- على دول الحلفاء المحافظة على الأمن في المناطق التي تركتها الدولة العثمانية.

- إنهاء المواجهات بين دول الحلفاء والدولة العثمانية ابتداءً من منتصف يوم ٣١ أكتوبر ١٩١٨م[١].

بعد توقيع الدولة العثمانية ودول الحلفاء على هذه الاتفاقية، تم إعلان بنودها، وإرسالها إلى مختلف الجبهات بما في ذلك اليمن للبدء بتنفيذها، وبمجرد وصول أخبار الاتفاقية إلى مدينة عدن أسرع الجنرال ستيورت المقيم السياسي البريطاني، والقائد العام بإرسال مضمونها إلى سعيد باشا، والى محمود نديم وتوفيق باشا، وإلى الإمام مطالباً إياهم بتنفيذ بنودها[٢] وذلك قبل أن تصل إليهم توجيهات رسميه من الباب العالي توضح بنود الاتفاقية، وكيف يتم التعامل معها.

وضّح ستيورت في رسائله أن البند الذي يتعلق باليمن هو البند السادس عشر والذي ينص على أن "تقوم القوات العثمانية المتواجدة في الحجاز وعسير واليمن والعراق بتسليم أفرادها وسلاحها إلى أقرب مركز لقيادة قوات الحلفاء في المنطقة التي توجد فيها تلك القوات"[٣]، ونتيجة لذلك كانت حكومة عدن البريطانية تصر على أن يتم تسليم أفراد

---

1. ASKERI TARIH BELGELERI DERGISI, OCAK 2004,- B.E.O: Y1 L:53 SAY1:117,279.

2. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٢.

3. ASKERI TARIH BELGELERI DERGISI, OCAK 2004, 117, 280.

وضباط القوات العثمانية المتواجدة في اليمن وأسلحتهم الثقيلة والخفيفة إليها، بحكم أن عدن تعتبر أقرب مركز لقيادة الحلفاء إلى ولاية اليمن، وأما بقية بنود الاتفاقية فلم يعرها الانجليز أي اهتمام لمعرفتهم بأنها لا تتعلق بالوضع في اليمن، خاصة بعد أن أصبحوا مقتنعين بأن الإمام يحيى أصبح الشخصية المهيأة لاستلام حكم البلاد بعد خروج العثمانيين منها[1]، ولكن كان الانجليز يخططون لعدم تمكينه من الوصول إلى الحكم، إلا بعد أن يوقع اتفاقية تنظم علاقته معهم، مع مراعاة وضعه الخاص مقارنةً بسلاطين ومشايخ المحميات التسع التي تخضع لحمايتها[2].

حاول الجنرال ستيورت التواصل مع القادة والمسئولين العثمانيين، لإقناعهم بتطبيق شروط الهدنة، ولكن اختلفت ردود أفعالهم على تلك المحاولات، فقد وافق البعض منهم مثل سعيد باشا قائد منطقة لحج[3]، ومحي الدين باشا متصرف عسير، وقائد الحامية العثمانية في منطقة الشيخ سعيد[4]، ورفض البعض الآخر مثل الوالي محمود نديم وقائد الجيش العثماني توفيق باشا، وكان موقف الإمام متطابقاً مع موقفهما، وتم التنسيق بينهم، لمواجهة استحقاقات اتفاقية مندورس[5]، وقد لخص محمود نديم المبررات التي تم بموجبها رفض الاتفاقية في رسالة بعث بها إلى الجنرال ستيورت بواسطة سعيد باشا، أشار فيها إلى أنه اطلع على شروط الهدنة التي أرسلت إليه من حكومة عدن، وأنه لا يشكك في صحتها، ولكنه لا يستطيع تنفيذ هذه الشروط، لعدة أسباب منها:

- أن حكومته أمرته قبل الحرب بعدم اتخاذ أي قرار، أو تحرك في اليمن قبل استشارة الإمام.

- لم يصل إليه أو إلى الإمام أمر من الحكومة العثمانية بتنفيذ ما جاء في شروط الهدنة، ولا يمكن اتخاذ أي قرار بشأن ما جاء في المادة السادسة عشرة من الاتفاقية دون وصول توجيهات واضحة من الباب العالي.

---

1. العبدلي: هدية الزمن، ٣١١.

2. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٣٦١.

3. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI, 103.

4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٣- صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٥٨/١.

5. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI,88.

- إن أمر البلاد أصبح بيد الإمام، وقد اصدر أوامره بمنع خروج أي فرد من العثمانيين ذكر أو أنثى فضلاً عن الجنود من البلاد قبل دفع ديونه.

- أن المادة السادسة عشر، والمادة الخامسة، وكذلك بقية الشروط لا توضح ولا تشير إلى ترك العثمانيين الشئون الإدارية في الولايات التي تسيطر عليها.

- نظراً لأن مسالة تنفيذ شروط الهدنة أصبحت بيد الإمام، وهو يصر على وصول مبعوث خاص من دار السعادة يحمل إليه رسالة من الباب العالي تتعلق بهذا الموضوع.

- إذا أصبح خروج موظفي الإدارة العثمانية وعائلاتهم ضرورياً، فيتوقف ذلك على تسوية مطالب الإمام [يقصد بذلك دفع الديون التي لدى العثمانيين] ويرتبط خروجهم بموافقته، وتأمين الأمن في البلاد.

- طلب السماح للقوات العثمانية بالقيام بالمحافظة على الأمن في الولاية بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية.

-طلب السماح له بالاتصال مع حكومته بحكم منصبه كوالٍ لليمن بموجب المادة الخامسة عشر من شروط الهدنة[1].

تعتبر هذه الرسالة بلاغاً من محمود نديم الوالي العثماني في اليمن بأنه قد سلم إدارة البلاد إلى الإمام يحيى، وأنه أصبح الحاكم الفعلي في اليمن، ويجب أخذ موافقته لتنفيذ أي قرار يتعلق بهذا الشأن، بما في ذلك الموافقة على استسلام القوات العثمانية.

وكذلك بعث الإمام يحيى وقائد الجيش برسائل إلى حاكم عدن وضحا فيها رفضهما لطلبه بشان تطبيق شروط الهدنة، وقد شككا بصحة ما جاء في تلك الشروط، بسبب عدم وصول رسالة رسمية من الباب العالي توضح الشروط التي تم الاتفاق عليها، مع توجيهات واضحة إلى إدارة الولاية بتنفيذ بنود الاتفاقية مع دول الحلفاء، وهذا الموقف مخالف لموقف محمود نديم الذي لم يشكك بشروط الهدنة. وكان الإمام يحيى غير مطمئن للنتائج التي يمكن أن تسفر عنها هزيمة الدولة العثمانية، بسبب وجود القوات البريطانية بجواره،

1. العبدلي: هدية الزمن، ٢٩٨.

وهي من الأطراف المنتصرة، فكان يتوقع أن يساهم انتصارها في عرقلة خططه للوصول إلى الحكم[١]، ولذلك فقد استمر على موقفه من اتفاقية الهدنة، حتى بعد وصول رسالة الصدر الأعظم أحمد عزت باشا التي يطلب فيها من الإدارة العثمانية سرعة تنفيذ شروط الهدنة[٢]، واستسلام ضباط وأفراد الجيش مع سلاحهم إلى القوات البريطانية، ولكن الإمام رفع في مواجهة ذلك ورقة الديون، وطلب تسديدها أولاً ثم يمكن بعد ذلك النظر في تنفيذ مطالب حكومة عدن[٣]، ولكن لم يكن موقف الإمام يحيى في هذه القضية نهائيا، ويبدو أن هدفه من اتخاذ هذا الموقف هو كسب الوقت حتى يستطيع تثبيت حكمه في صنعاء بمساعدة القوات العثمانية، وبمعزل عن ترتيبات وخطط البريطانيين في المنطقة، لأنه بعد فترة وجيزة سمح لمن يرغب من ضباط، وأفراد الجيش العثماني، والموظفين الإداريين بتسليم أنفسهم للقوات البريطانية[٤]، وتم تجميعهم بعد ذلك في جزيرة كمران، ومن ثم تم نقلهم إلى مصر[٥]، ولم يتبق في اليمن بعد ذلك إلا حوالي مائتين من الموظفين الكبار والمتخصصين من العسكريين والمدنيين، وأربعمائة جندي[٦].

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٦١/١، ١٦٣/١.
2. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢٠٨.
3. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٩.
4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٦٧/١.
5. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٣٤.
6. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص): م١-١/٢٢.

دخول الإمام يحيى مدينة صنعاء واستلامه الحكم

استفاد الإمام من الظروف السيئة التي كان العثمانيون يعانون منها في اليمن أثناء الحرب، وبدأ بتقوية سلطاته، وتوسيع نفوذه، ومن خلال متابعته لمجريات الحرب كان يرى أن الدولة العثمانية متجهة نحو الهزيمة، ومن الضروري أن يفرض نفسه كمرشح وحيد، لتولي السلطة، فيما إذا تمخضت الحرب عن خروج العثمانيين من البلاد، وأن يعمل على إقناع جميع الأطراف العثمانيين والانجليز، والزعماء المحليين بذلك. وعندما بدأت الهزائم تتوالى على القوات العثمانية في مختلف الجبهات كان يشعر باقتراب اليوم الذي سوف يستلم فيه الحكم منهم، وتحسباً لحدوث أية مفاجئة قد تعرقل خططه بدأ بالاقتراب من مدينة صنعاء، ليستطيع مواجهة ما يمكن أن يحدث، ففي ١٥ شوال ١٣٣٦هـ/٢٤ يونيو ١٩١٨م انتقل الإمام يحيى إلى مدينة خمر قادماً من مقره في مدينة السودة، وفي ٣ ذي القعدة ١٣٣٦هـ/١٠ أغسطس ١٩١٨م انتقل إلى منطقة دعّان[1]، ولم يمكث فيها طويلاً فسرعان ما غادرها إلى مدينة الروضة القريبة من مدينة صنعاء، وانتظر فيها حوالي ثلاثة أشهر يتابع أخبار الحرب في أوربا، ومنتظراً مصير الدولة العثمانية مع اقتراب نهاية الحرب، وقد عمل خلال فترة بقائه في الروضة على إخضاع بعض القبائل التي تمردت عليه في جبل عيال يزيد، وفي برط[2] وغيرها[3]، وكان باستطاعته دخول مدينة صنعاء دون مشاكل، ولكنه لم يرغب بالقيام بذلك في ظّل استمرار الحكم العثماني للولاية، أو دون موافقتهم، ولذلك فضل الانتظار في منطقة قريبة جداً من عاصمة الولاية تحسباً لأي طارئ، إلى حين خروجهم رسمياً، وأثناء ذلك كان يعمل على تنظيم شئون دولته القادمة، ويستقبل العلماء والمشايخ والأعيان الذين يصلون إليه للتحري عن أهدافه، أو لإظهار

---

1. زبارة: أئمة اليمن، ٣٦٣/١.
2. برط: منطقة واسعة في الشمال الشرقي من صنعاء تسكنها قبائل من بكيل (الحجري: مجموع، ١٠٧/١).
3. العزب: تاريخ اليمن، ١٠٦- صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٣/٢.

دعمهم له، كما كان يتواصل مع من لم يصل إليه منهم، وقد استطاع خلال تلك الفترة تهيئة الظروف المناسبة لإعلان نفسه حاكماً لليمن خلفاً للعثمانيين[1].

وأثناء فترة بقاء الإمام في مدينة الروضة، وصلت الأخبار بقرب سريان هدنة بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء، وفي محرم ١٣٣٧هـ/أكتوبر ١٩١٨م وصلت الأخبار الرسمية بإعلان هزيمة الدولة بعد قبولها بشروط اتفاقية مندورس، ويمكن اعتبارها إعلاناً بانتهاء الحكم العثماني لليمن الذي استمر ما يقارب من سبعين عاماً، وبعد أن تأكد الإمام من خبر الهدنة أسرع بدخول مدينة صنعاء عاصمة الولاية في ١٣ صفر ١٣٣٧هـ/١٨ نوفمبر ١٩١٨م معلناً إنهاء الحكم العثماني، وابتداء فترة حكمه لليمن[2].

وكان دخول الإمام صنعاء قد تم بالتنسيق مع الوالي العثماني محمود نديم وقائد الجيش توفيق باشا، فعندما وصلت رسالة الباب العالي المتعلقة بالهدنة أسرعا إلى الروضة لمقابلته في ١٠ صفر ١٣٣٧هـ/١٥ نوفمبر ١٩١٨م أي قبل ثلاثة أيام من توجهه إلى صنعاء، وفي الاجتماع تم مناقشة طلب البريطانيين، واتفق الجميع على اتخاذ موقف رافض لما جاء في رسالة الباب العالي، والسماح للإمام بدخول مدينة صنعاء، وتسليمه قصر غمدان، والمعدات الموجودة فيه إعلاناً باستلامه السلطة من العثمانيين، وفي اليوم الثاني للقاء أرسل الإمام العلامة على بن عبدالله الوزير[3] إلى منطقة حراز، لاستلام حصونها وتأمينها، واستلام الأسلحة الخفيفة والثقيلة التي كانت موجودة في المنطقة. وكان الإمام يتخوف من أن يرفض أهل حراز الخضوع له، كما أرسل العلامة عبدالله بن أحمد الوزير إلى مدينة صنعاء، لاستلام قلاعها وحصونها وأبوابها قبل دخوله[4]، وكلف العلامة أحمد

---

1. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٢٦.

2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٦/٢.

3. علي بن عبدالله الوزير: عالم على دراية بالحرب وفنونها، مولده ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م قاد عدة معارك ضدّ الأتراك، وكلفه الإمام يحيى بأعمال عديدة، توفي عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م بعد أن فشلت حركة ٤٨، (زباره: نزهة النظر، ٤٣٦)..

4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٣/٢- TANRIKUT: YEMEN NUTLARI, 88.

بن محمد الجرافي[1] باستلام كافة محتويات قصر غمدان، والبلدية وما فيها، ودائرة الأوراق، وبيوت الوقف وما إليها، وضبط ما فيها جميعاً ومعرفة ما في المستشفى العسكري، ومستشفى الغرباء، والصيدلية، والصنائع والمطبعة، وتعيين عدد من الجنود للمحافظة على تلك المواقع[2]. ومما يؤكد وجود تنسيق بين الإمام والمسئولين العثمانيين لدخوله مدينة صنعاء؛ الاستقبال الرسمي الذي تقدمه كبار المسئولين في الولاية باستثناء الوالي وقائد الجيش الذين كانا في مهمة خارج المدينة، ويبدو أن عدم مشاركتهما في الاستقبال كان بهدف الإيحاء للإنجليز بأنهما غير موافقين على دخوله المدينة، وأن الإمام تصرف من ذات نفسه.

وقد وصف زكي أهل أغلو الاستقبال الذي لقيه الإمام أثناء دخوله مدينة صنعاء في مذكراته وهو أحد المشاركين فيه بقوله: "بعد توقف الإمام يحيى في مدينة الروضة لعدة أيام اتجه نحو مدينة صنعاء، واحتراما له خرجنا لاستقباله على الباب الذي سوف يدخل منه بصحبة الفرقة الموسيقية، لكن الإمام غيَّر رأيه واتجه إلى باب آخر، وعندما عرفنا ذلك اتجهنا إلى ذلك الباب، ولا أنسى جرينا في الشارع مع ضباط وأفراد الفرقة الموسيقية حاملين الطبول والآلات الموسيقية، وفي تلك الأيام كان الوالي وقائد الجيش غير موجودين في صنعاء، وكان أفراد الجيش متعودين على المشي بخطوات منتظمة في كل الأوقات، كما كان يمنع على أفراد الفرقة الموسيقية الجري، وهم بالملابس الرسمية، وحاملين الآلات الموسيقية، ولكن في ذلك اليوم ظهر الجيش، وكأنه بدون قائد، حيث كان مرورهم على ذلك النحو يثير الخوف، وهذا جعل الجميع يشعرون بالألم، وقد ذهبت إلى مقر الحكومة، ولم أجد أحداً أبث إليه شاكيتي وحزني، وقد جلست مقابل حسن باشا، وكاتب الولاية، وأنا أفكر في الحالة التي وصلنا إليها لقد جلسنا جميعا في الغرفة، وكنا قد جئنا للسلام على الإمام، بمناسبة وصوله إلى المدينة، وخلال ذلك كانت أصوات المدافع تصل إلى

---

1. أحمد بن محمد الجرافي: عالم، اداري، فقيه مولده عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، تولى أعمالاً عديدة للإمام يحيى والإمام أحمد ومنها وزيراً للعدل، توفى عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م (زباره: نزهة النظر، ٥٣-العمري : يمانيات ،٢٣٥/١).

2. م.و.ث: الوثائق المهداة- الجرافي، رقم (٢٤)- انظر ملحق رقم (١٣).

أسماعنا، ولكن كان في داخل نفوسنا حزن عميق، وكنا الثلاثة نشعر بتأثر بالغ، بسبب ما جرى لنا، وكانت عيوننا على وشك أن تدمع لو لم نسيطر على أنفسنا"[1]، كان هذا وصف شاهد عيان للحالة التي كان يعيشها العثمانيون أثناء دخول الإمام مدينة صنعاء، وموقفهم من ذلك بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب، وإلزامهم بدفع ثمن مواقف لم يشاركوا في اتخاذها أو في نتائجها.

بعد أن استقر الإمام يحيى في مدينة صنعاء أسرع محمود نديم وتوفيق باشا للترحيب به والسلام عليه، ويمكن القول أنهما أسرعا لتسليم حكم البلاد إليه وكان الإمام قد حرص في البداية على استلام السلاح الخفيف مثل: البنادق، والثقيل مثل: المدافع مع الذخائر[2]، كما حرص أيضاً على طمأنة العثمانيين -عسكريين ومدنيين- الموجودين في صنعاء عندما دخل إليها، ففي أول خطاب له بحضورهم قال: "الحمد لله كلنا مسلمون وسوف نحمي بعضنا البعض، والخبر القادم إلينا دسيسة من العدو (هزيمة الدولة) دولتنا غالبة (منتصرة) لا تشعروا بأي قلق فسوف نقسم الخبز فيما بيننا". لقد أثار هذا الخطاب في نفوس العثمانيين الشعور بالأمان، وأزال عنهم الخوف من المستقبل، بعد أن فقدوا دولتهم التي كانت تحميهم، وأصبح مصيرهم مجهولاً في أيدي الإمام والانجليز[3]، وعندما سمح لمن يريد منهم بمغادرة البلاد، رفض عدد منهم وطلبوا من الإمام أن يسمح لهم بالعيش في ظّل دولته[4].

وفي بداية استقرار الإمام يحيى في مدينة صنعاء بدأ بتنظيم شئون دولته، وترتيب أوضاعها، فقام بتعيين القضاة والمسئولين في المناطق التي استطاع أن يفرض سيطرته عليها، ولكنه كان يشعر بالقلق من عدم تسليم الدولة العثمانية حكم البلاد إليه بصورة رسمية، ففي الوقت الذي نجح في فرض نفسه حاكماً على معظم أنحاء اليمن، وجعل معظم

---

1. EHILOGLU: YEMEN, DE TURKLAR,172.

2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٤٠/٢.

3. EHILOGLU: YEMEN DE TURKLAR, 192.

4. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص)، م١-٢٢/١.

الزعماء المحليين يتعاملون معه على هذا النحو، كان على المستوى الخارجي يبحث عن دعم يوفر له الشرعية، فقد بعث برسائل إلى الدولة العثمانية، والحكومة البريطانية، والولايات المتحدة يطلب فيها الاعتراف به حاكماً لليمن[1]، ولكن في الواقع كان موضوع اليمن قد أصبح بيد الانجليز الذين كانوا رافضين الاعتراف بحكمه برغم قناعتهم بعدم وجود منافس له على السلطة، قبل أن يلتزم بالشروط التي طلبوا منه الموافقة عليها، ومن أهمها الاعتراف بالحدود التي تم الاتفاق عليها مع الدولة العثمانية عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م[2]، ولكنهم لم يطرحوا بشكل رسمي بأنهم لن يعترفوا بحكمه إلا إذا التزم بشروطهم، وأعلنوا أن السبب الذي دفعهم إلى عدم الاعتراف بحكم الإمام هو أن قضية اليمن منظورة أمام الدول المنتصرة، وهي التي سوف تقرر مصيره، وأن تسليم محمود نديم السلطة له كان مخالفاً لشروط اتفاقية مندورس[3]، وكانت أول إشارة إلى أن الإمام قد استلم حكم البلاد من العثمانيين قد جاءت في رسالة محمود نديم إلى الجنرال ستيورت المذكورة سابقاً[4]. والسؤال المطروح بعد دخول الإمام صنعاء هو: هل يعتبر ذلك إعلاناً باستقلال اليمن؟ ويمكن الإجابة عن هذا السؤال بأن خروج العثمانيين من اليمن وتسليم مدينة صنعاء للإمام يمكن اعتباره استقلالاً، ولكنه لا يعتبر اعترافاً بحكم الإمام يحيى، ولذلك كان يبحث في تلك الفترة عن اعتراف من أي دولة، ليكتسب حكمه الشرعية المطلوبة حتى يتمكن من مواجهة الضغوط البريطانية عليه وتجاوزها.

---

1. الجبارات: العلاقات اليمنية الأمريكية، ١٠٠ -INGRAMS: RECORD OF YEMEN, 6/377
2. انجرمز: اليمن، ٦١.
3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٢٢/١.
4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٩٨.

مواقف القوى المحلية والخارجية من تسلم الإمام يحيى الحكم في اليمن

موقف العثمانيين

بعد اعتراف الدولة العثمانية بهزيمتها في الحرب لم تعد تهتم بما يجري في الولايات التي كانت تابعة لها، باستثناء ترتيب استسلام الأفراد والضباط التابعين لها إلى أقرب قيادة للحلفاء، وهذا الموقف انسحب على ولاية اليمن، فلم تهتم الدولة بترتيب أوضاعها بعد أن خرجت منها، ولم تلتفت إلى رغبة الإمام التي نقلها إلى الباب العالي واليها محمود نديم، واصدر الصدر الأعظم أحمد عزت باشا أوامره إلى الإدارة العثمانية بتسليم قواتها إلى القيادة البريطانية في عدن بدون تأخير، وتجاهل مخاطبة الإمام يحيى بهذا الشأن بالرغم من العلاقة المميزة التي كانت تربط بين الشخصين، بعد أن نجحا في عقد صلح دعّان[1]، وهذا يعكس عدم اهتمام الدولة بمن يخلفها في حكم البلاد، ولكن كان موقف والي اليمن العثماني محمود نديم مخالفاً لموقف دولته، فقد رفض أوامر الصدر الأعظم متذرعاً بالتزامات إدارة الولاية المالية للإمام، وعدم احتواء شروط الهدنة على أي ترتيب للإدارة المدنية في الولايات التي سوف تخرج منها القوات العثمانية[2]، وبعث بعدة برقيات ورسائل إلى الباب العالي يوضح فيها ضرورة تسليم البلاد للإمام يحيى، وشرح موقفه الإيجابي من العثمانيين، ودعمه لقواتهم بعد أن ساءت ظروفهم، وتقطعت بهم السبل من خلال تقديمه المساعدات الضرورية التي كانوا محتاجين إليها من أموال ومواد تموينية وغيرها، وموافقته على تأجيل استلام مخصصاته التي التزمت الدولة بدفعها له بموجب صلح دعّان[3]، وكان

---

1. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI, 98.

2. العبدلي: هدية الزمن: ٢٩٨.

3. م.و.ث: وثائق عثمانية (ص) م١-٢٢/١.

هدف محمود نديم من المحاولات التي بذلها لإقناع الدولة بالموافقة على تسليم السلطة في اليمن للإمام يحيى هو البقاء في البلاد كشريك في الحكم، ويبدو أنه كان يشعر بأن الدولة لو تجاوبت مع مطالبه ودعمت موقفه في عدم التسليم للإنجليز، فسوف يستطيع الاتفاق مع الإمام ليسمح له بالاستمرار في عمله كممثل للدولة باعتبارها الدولة الإسلامية القائمة آنذاك مع إمكانية منحه بعض الصلاحيات، ولكنه لم يستطع تحقيق هدفه وأصرت الدولة على ترك اليمن واستسلام قواتها للبريطانيين، واستمرت في تجاهلها لمطالبه، وقد دفع ذلك الإمام ومحمود نديم إلى مطالبة الباب العالي بتسديد الديون التي في ذمة الإدارة العثمانية للإمام وأتباعه قبل إصدار الأوامر والتوجيهات بتنفيذ اتفاقية مندورس، وبأن إدارة الولاية أو قيادة الجيش لم تعد قادرة على القيام بأي تصرف لا يوافق عليه الإمام، إلا بعد أن يتم تسديد تلك الديون، وكان الإمام قد رفع سلاح الديون في وجه الحكومة البريطانية، والدولة العثمانية لإعلان نفسه حاكماً على اليمن[١].

كان الإمام يرغب باستمرار علاقته المميزة مع الدولة العثمانية، وحاول التودد إليها بإرسال الرسائل والبرقيات إلى اسطنبول، لنقل رغبته بذلك في إطار الأخوة الإسلامية والتعاون الايجابي[٢]، ولم تقتصر هذه الرغبة على الإمام فقط، فقد كان معظم الزعماء المحليين في اليمن يرغبون باستمرار الحكم العثماني لمناطقهم، ومن هؤلاء الشيخ أحمد فتيني شيخ قبيلة الزرانيق، وعدد من مشايخ لواء تعز، واعيان وعقال مدينة الحديدة وغيرهم[٣]، ولكن كانت الدولة العثمانية قد فقدت القدرة على اتخاذ القرار بهذا الشأن، وأصبح القرار المتعلق بتنظيم علاقتها بممتلكاتها السابقة في أيدي دول الحلفاء بموجب اتفاقية مندورس.

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٦١/١.

2. BEO:DH, KUS: 60-3/25.

3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٥١/١- INGRAMS: RECORDS OF YEMEN, 6/519.

ويمكن القول أن محمود نديم كان له دور أساسي في تهيئة الظروف للإمام يحيى للوصول إلى السلطة في اليمن، بعد خروج العثمانيين، فأثناء الحرب العالمية كان مع مرور الوقت يتنازل له عن جزء من صلاحياته، ومع اقتراب وقت انتهاء الحرب كان الإمام قد أصبح صاحب الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بشئون الولاية وإدارتها[1]، وبعد دخوله مدينة صنعاء ساعده محمود نديم في توفير الشروط التي يجب على الدولة الجديدة الالتزام بها إن أراد الحصول على اعتراف الدول الأخرى باستقلالها. وكانت أول خطوة قام بها الإمام في هذا الإطار تشكيل حكومة لإدارة البلاد، ولكنها كانت حكومة شكلية لا تتمتع بأية صلاحيات فعلية[2]، كما قام الإمام بإرسال عدة رسائل إلى الدول المختلفة للاعتراف بدولته، وطالب بعرض قضية اليمن على لجنة الأمم، للحصول على الاستقلال الكامل، ومن المحتمل أن محمود نديم كان وراء تلك التحركات، وخاصة إثارة موضوع لجنة الأمم، ومخاطبة الرئيس الأمريكي لطلب الاعتراف باستقلال البلاد[3]، وهذه المواضيع في تلك الفترة لم تكن حاضرة في ذهن الإمام، وعندما غادرت معظم القوات العثمانية البلاد بصحبة توفيق باشا قائد الجيش لم يغادر محمود نديم معه، وفضل البقاء مع مجموعة من الموظفين المدنيين والعسكريين، وكان لهذه المجموعة دور كبير في مساعدة الإمام يحيى على بناء دولته الجديدة[4].

استمر محمود نديم بتحرير الرسائل والبرقيات إلى الباب العالي يطلب فيها تقديم الدعم المعنوي والمادي للإمام، وكان يقوم بذلك باعتباره مازال يقوم بعمله والياً لليمن وممثلاً للدولة العثمانية فيها، ومن ضمن الرسائل المتأخرة التي بعث بها إلى وزارة الداخلية العثمانية في عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م مجموعة من التقارير الموسعة عن كل ما يجري في اليمن، فقد استعرض فيها الجهود التي بذلها الموظفون العثمانيون في مساعدة الإمام على

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٩٤.

2. انجزمر: اليمن، ٥٩.

3. الجبارات: العلاقات اليمنية الأمريكية، ١٠٠.

4. BEO:DH, KMS: 60-3/23.

بناء دولته، ومن ذلك تشكيل جيش وطني من أهل البلاد، وقد استطاع هذا الجيش الانتشار في معظم أنحاء اليمن لتأمين وحماية الأهالي، وضمان الاستقرار فيها، وأشار إلى تمسك الإمام بهؤلاء الموظفين والضباط، وطلب اعتبارهم في مهمة ليتسنى لهم العودة إلى بلادهم بعد الانتهاء منها، ثم شرح تصرفات الانجليز في المنطقة، بعد انتهاء الحرب ودخولهم مدينة الحديدة الميناء الرئيس لليمن، ودعمهم للإدريسي الذي كان عدو الدولة وهو الآن عدو للإمام، وتسليم الانجليز مدينة الحديدة إليه، بعد خروجهم منها خلافاً لرغبة الأهالي، وذكر أن جميع من في اليمن بما في ذلك أهالي لواء عسير من علماء وأعيان ومشايخ وعامة وعلى رأسهم الإمام يحيى مازالوا على احترامهم، وتقديرهم للسلطنة العثمانية، والخلافة الإسلامية، ويطالبون باستمرار ارتباطهم بها كما في السابق، وأن البعض منهم يتمنى عودة الدولة إلى بلادهم، والبقاء تحت نفوذها، ومنهم شيخ قبيلة الزرانيق أحمد فتيني، واستعرض جهود متصرف لواء الحديدة يوسف حسن باشا في حل المشاكل بين الأهالي والإدريسي، حيث أدار مفاوضات بين الطرفين استطاع من خلالها توفير الأمن في المنطقة أثناء تواجده فيها، وذكر أنه استطاع تسوية الديون التي على الدولة للإمام من الضرائب والرسوم الشرعية، وواردات الممالح وغيرها، وأشار إلى أنه مستعد لإرسال المبالغ الزائدة عن الحاجة إلى الدولة، إذا رغبت بذلك[1]، ومن خلال تلك الرسائل يمكن ملاحظة الآتي:

- أن محمود نديم مازال يعتبر نفسه والياً لليمن، وممثل السلطان فيها إلى عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م أي بعد دخول الإمام مدينة صنعاء بثلاث سنوات.

- أن الرسالة عبارة عن تقرير مفصل استعرض فيه مجمل أوضاع الولاية، رفعه الوالي العثماني محمود نديم بحكم عمله إلى وزير الداخلية المسئول عنه في الحكومة العثمانية.

- أن الإمام يحيى وعدداً من الزعماء المحليين مازالوا يكنون للدولة، والسلطان كل احترام وتقدير، ويتمنى البعض منهم عودتها إلى اليمن.

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-٢٢/١.

- أشار إلى أن مشكلة الديون مع الإمام قد تم تسويتها من الرسوم المختلفة، وهذا يشير إلى أن الوالي مازال يمارس بعض صلاحياته من خلال استلام نصيب الدولة من تلك الرسوم، بعد ثلاث سنوات من خروج العثمانيين من البلاد.

- جهود متصرف لواء الحديدة يوسف حسن باشا تشير إلى أنه ما زال يمارس عمله في بعض مناطق تهامة، وأن أهالي المنطقة والإدريسي يعترفون بذلك.

- أن محمود نديم قد أصبح حراً في مغادرة البلاد، أو البقاء فيها، بعد تسديد ديون الإمام، وقد حاول الحصول على موافقة الدولة، باعتبار الموظفين الذين لم يغادروا اليمن في مهمة لضمان حقوقهم بعد عودتهم إلى اسطنبول..

- لم تحتوِ الرسائل المتأخرة على مطالبات مالية من الدولة، بل إن الوالي عرض استعداده لإرسال المبالغ المالية الزائدة عن حاجته إلى عاصمة الدولة بخلاف الرسائل السابقة.

لقد حاول محمود نديم الجمع بين احترامه وتقديره للإمام يحيى من خلال تقديم كل ما يستطيع من مساعدة له للوصول إلى الحكم، وبين إظهار ولائه لدولته من خلال وضعها في صورة ما يجري في اليمن بواسطة الرسائل والبرقيات التي كان يبعث بها إلى اسطنبول، والتي كان يذيلها بتوقيعه بصفته والٍ لليمن، وعندما وجد صعوبة في التواصل مع دولته طلب من القنصلية الأمريكية السماح له بإرسال برقياته، ورسائله إلى اسطنبول عن طريقها واستمر على هذا النحو إلى أن غادر اليمن عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م[1].

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٠٩/١.

موقف الانجليز

شعر الانجليز بالخيانة عندما دخل الإمام يحيى مدينة صنعاء، وأعلن نفسه حاكماً لليمن، لأنهم كانوا منخرطين معه في مفاوضات مباشرة في تلك الفترة، بهدف ترتيب أوضاع البلاد بعد أن يتركها العثمانيون[1]. وقد دفعهم تصرف الإمام إلى رفض الاعتراف به حاكماً لليمن، واتهموا محمود نديم بمساعدته على القيام بهذا التصرف، واعتبروا ذلك مخالفاً لاتفاقية مندورس التي أحالت مصير الممتلكات العثمانية إلى دول الحلفاء[2]، وكان الإمام يعلم بأن مصير اليمن أصبح في يد الانجليز، بعد أن تأكد له بأن الدولة العثمانية لم يعد لها أي دور في تحديد مستقبل البلاد، ولذلك فقد اتجه إلى حكومة عدن البريطانية لمخاطبتها في هذا الشأن، بعد أن فرض نفسه كأمر واقع، وأشعرها بأنه أصبح مسيطراً على الأوضاع فيها[3]، وقد حاول الضغط على الحكومة البريطانية، لتحقيق هدفه من خلال استخدام عدة أوراق فتارة كان يشكك باتفاقية مندورس، وعدم الاعتراف بها، وتارة بمحاولة منع القوات العثمانية من الاستسلام، أو تسليم السلاح، وتارة أخرى بالتهديد بأنه سوف يواصل الجهاد بنفسه، إذا امتنعت الدولة العثمانية عن ذلك، وأخيراً مطالبته بالديون المتراكمة لدى الإدارة العثمانية، وإعلان امتناعه عن التجاوب مع طلبات الباب العالي والبريطانيين للتعامل مع اتفاقية مندورس، إذا لم يتم دفع تلك الديون[4]، وفي الوقت نفسه ترك باب التفاوض مفتوحاً معهم لمناقشة كافة القضايا التي تهم الطرفين.

كان الانجليز يأملون بأن الإمام يحيى سوف يستجيب لمطالبهم، وتنفيذ ما يريدون منه في وقت قريب. ويمكن القول بأنهم كانوا يراهنون في ذلك على عدة عوامل داخلية

1. م.و.ث: م، ي: رقم (٢)، ٢/٢.
2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٦٦/١.
3. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI, 106.
4. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٩.

وخارجية، سوف تفرض عليه التعاون معهم لترتيب أوضاع اليمن بعد خروج العثمانيين، ومن هذه العوامل ما يأتي:

- أن خروج العثمانيين المفاجئ من البلاد سوف يبقي الإمام وحيداً في مواجهة الزعماء المحليين الذين لديهم طموح لمنافسته على الحكم، أو الاستقلال بالمناطق التي يسيطرون عليها.

-تسليم القوات العثمانية لأسلحتها الخفيفة والثقيلة إلى القيادة البريطانية بموجب اتفاقية مندورس سوف يفقده القدرة على إخضاع المناطق التي قد تتمرد عليه دون مساعدة خارجية، خاصة وأنه لا يملك أسلحة حديثة وكافية تساعده على تثبيت سلطته، وبسط نفوذه في كافة مناطق اليمن.

- علاقة الانجليز الجيدة مع معظم القوى المحلية المؤثرة في اليمن سوف يمكنهم من دفعها لإثارة المشاكل للإمام في أي وقت يريدون.

-عدم وجود قوة أخرى غير القوات البريطانية في المنطقة يمكن أن تقدم له الدعم الذي يريده.

- وجود الإدريسي إلى جواره، مسيطراً على مناطق يعتبرها الإمام جزءاً من دولته مدعوماً من الانجليز، بموجب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م، وتجديدها في عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م.

كانت الحكومة البريطانية تشعر بأن العوامل المذكورة سوف تدفع الإمام إلى أن يلجأ إليها قبل أن يفكر بتنصيب نفسه حاكماً على اليمن، وقد حاول المسئولون البريطانيون توضيح تلك العوامل للإمام، ومدى خطورتها عليه، إذا لم يتفهم المطالب البريطانية، وذلك من خلال المراسلات المتبادلة بين الطرفين قبل انتهاء الحرب[1]، وبالرغم من أن الإمام كان واعياً لما يجري حوله، وبالظروف الراهنة التي قد تتسبب بإثارة المشاكل له، وعرقلة وصوله إلى السلطة، إلا أنه تجاهلها وواصل سعيه لتحقيق أهدافه دون الالتفات إلى

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٥٢/١-INGRAMS: RECORDS OF YEMEN, 6/273.

الأخطار التي كانت تحيط به، وقد تمكن من تجاوز بعض العوامل التي كان البريطانيون يراهنون عليها، ولكنهم استطاعوا استغلال بقية العوامل التي لم يتمكن من تجاوزها، وتسبب ذلك في عرقلة جهود الإمام التي بذلها لبسط نفوذه على منطقة تهامة لعدة سنوات[١].

كان الإمام متأكداً بأن الحكومة البريطانية مقتنعة بعدم وجود منافس له على حكم اليمن، ولكنها كانت تريد أن يتم ذلك بالتشاور معها، وبحسب خططها في المنطقة، وهذا كان يثير قلقه وخوفه من أن تفرض عليه شروطاً لا يوافق عليها كثمن لاعترافها بحكمه، فقد كان الجنرال ستيورت قبل انتهاء الحرب يصر على عدم تقديم أي دعم سياسي، أو مادي له ما لم يعلن الحرب بشكل واضح على العثمانيين[٢]، وكان الإمام يشعر بأن إعلان الحرب عليهم لن يكون في مصلحته، لأن المعلومات التي كانت تصل إليه تفيد بأن الدولة العثمانية على وشك إعلان هزيمتها، وأن بقاءه على موقفه السابق منها سوف يمكنه من الحصول على كل ما تملكه في اليمن من سلاح وذخائر مختلفة، وأدوات طبية، وصناعية، وغيرها. ويبدو أنه قد نسق مع الوالي وقائد الجيش على تسليم تلك الممتلكات إليه في حال خروج الدولة من البلاد، مقابل جزء من الديون التي في ذمة إدارة الولاية له[٣]، وأما إذا استجاب لمطالب الانجليز، وأعلن الحرب عليهم فمن المحتمل أن لا يتمكن من الحصول على تلك الممتلكات، إلا إذا خضع لشروط البريطانيين التي يمكن أن تقيد حريته، ولكن موقفه الإيجابي من العثمانيين دفع المسئولين في الولاية إلى تجاهل الأوامر الصادرة من الباب العالي بتسليم السلاح والذخائر إلى القيادة البريطانية، وسلموا كافة ممتلكات الدولة في الولاية إلى الإمام مما ساعده على الوقوف في وجه خطط وأهداف البريطانيين في اليمن[٤].

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٣٢٦.

2. INGRAMS: RECORDS OF YEMEN, 6/272.

3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٣/٢.

4. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI,99.

حاول الإمام الحصول على التزام واضح من الانجليز بالاعتراف باستقلال اليمن، بعد خروج العثمانيين، والاعتراف به حاكماً للبلاد، ولكنهم لم يتجاوبوا مع مطالبه في هذا الشأن، وشعر بذلك من الرسالة التي وصلت إليه من الجنرال ستيورت في ٥ صفر ١٣٣٧هـ/١٠ نوفمبر١٩١٨م، فقد تأكد له من خلال هذه الرسالة أن الحكومة البريطانية لن تكشف عن رأيها في مستقبل اليمن، إلا بعد أن ينفذ شروطها والتي كانت تقتصر قبل انتهاء الحرب على إعلان الحرب على الدولة العثمانية، وتسليم قواتها مع أسلحتها[1]، فاضطر إلى اتخاذ موقف يستطيع من خلاله تجاوز تلك الشروط، وفرض مطالبه على الانجليز، فدخل مدينة صنعاء في ١٣ صفر ١٣٣٧هـ/١٨ نوفمبر ١٩١٨م، أي بعد وصول رسالة ستيورت بثمانية أيام، دون أن يحيطه علماً بالخطوة التي سوف يقدم عليها، ولم يرد الإمام على هذه الرسالة إلا بعد عشرين يوماً من دخوله المدينة في ٣ ربيع الأول ١٣٣٧هـ/٧ ديسمر١٩١٨م عندما بعث برسالة إلى ستيورت قال فيها: "قد أبنا لكم في تلغرافنا المؤرخ ١ صفر بأن بيننا وبين الحكومة العثمانية ائتلافاً، وإلى الآن ما ورد إلينا تبليغ من الحكومة المشار إليها بالشفرة الموجودة لدينا المعدة للمخابرة مع مقام صدارة الدولة المشار إليها، ولا ورد إلينا مأمور من الحكومة المذكورة مع وثائق رسمية ننظر منها الإيجاب اللازم بحسب ما بيننا وبينها، وقد أبنا لكم بعض ما بني عليه الائتلاف ولم نجد أدنى إفادة في تلغرافيكم فيما نؤمله غير طلب إرسال القطاعات العسكرية، وتعليق استقلال اليمن إلى الوقت الموهوم، بناءً على ذلك نؤمل من همتكم وصداقتكم بادئ الأمر استحصال القرار القطعي من الدول المفخمة المؤتلفة ومن الحكومة العثمانية المتضمن بقاء حاكمية اليمن بأيدينا كما كان بأيدي أسلافنا قبل ألف سنة كما هو معلوم عند جميع الدول، وعلى الخصوص دولة انكلترا الفخيمة، وكما تشهد به التواريخ، وبعد استحصال وتبليغ القرار القطعي إنشاء الله وحصول قناعتنا بسعادة وتأمين استقلال اليمن حكماً نجري إيجاب ما

1. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI, 107.

يلزم، أما قبل إرسال القرار القطعي الدولي كما اشرنا إليه فلا يحق تسليم القطعات العسكرية لما لنا عليها من الحقوق المشتمل عليها الائتلاف"[1]. وتأكد للمسئولين البريطانيين من خلال الرسالة المذكورة أن الإمام يحيى مازال مصراً على عدم الاستجابة لطلبات حكومتهم، وأنه مازال يراوغ من خلال عدم اتخاذ موقف واضح من القضايا التي تهم الطرفين، وأنه مازال متمسكاً بموقفه الذي أعلنه في بداية الحرب عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م نحو العثمانيين، وشعروا بأنه يهدف من ذلك إلى العمل على تثبيت سلطته في اليمن، ثم يبدأ بالنظر في القضايا المتعلقة بعلاقته مع الحكومة البريطانية.

بعد رفض الحكومة البريطانية لدخول الإمام يحيى مدينة صنعاء، وعدم قبولها تنصيب نفسه حاكماً على اليمن، لم تقبل أيضاً بالشروط التي طلب منها الاستجابة لها حتى يتمكن من تنفيذ مطالبها، فأسرعت باتخاذ موقف حازم يوضح للإمام رفضها لما قام به، ويبين قدرتها على تهديد مصالحه وإثارة المشاكل في وجهه عندما قامت قواتها بضرب مدينة الحديدة، واحتلالها بعد أيام قليلة من دخوله مدينة صنعاء، وقد استولت القوات البريطانية على المدينة في ربيع الأول ١٣٣٧هـ/ديسمبر ١٩١٨م[2] وكان هذا التصرف كافياً لإثارة غضب الإمام، وخوفه من إمكانية قيام البريطانيين بتنفيذ تحركات أخرى لمنعه من الوصول إلى الحكم، أو تقوم بالتوسع باتجاه المناطق الجبلية التي تخضع لنفوذه، فأسرع بتحرير عدة رسائل إلى الحكومة البريطانية في محاولة منه لاحتواء الموقف وبعث في ١٨ ربيع الأول ١٣٣٧هـ/٢٢ ديسمبر ١٩١٨م برسالة إلى الجنرال ستيورت حاول من خلالها تهدئة الأمور بين الطرفين، وأبدى استغرابه من قيام القوات البريطانية بمهاجمة مدينة الحديدة، وطلب منه إصدار توجيهاته إليها بعدم توسيع نطاق عملياتها خارج المدينة، ووقف جميع الأنشطة العسكرية انتظاراً لما سوف يتم التوصل إليه من حلول، وتسويات لكافة الخلافات

---

1. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI, 106- انظر ملحق رقم (١٤).
2. زبارة: أئمة اليمن، ٤/٢.

والقضايا العالقة بين الطرفين، وأشار إلى أنه قد بعث بوفد إلى الحديدة مكون من العلامة على بن أحمد بن إبراهيم، والقاضي عبدالله العرشي، وبهاء بك عضو مجلس المبعوثان، والسيد كوزكجي مدير البنك العثماني في اليمن، وطلب تسهيل وصول الوفد إلى مدينة عدن للقاء الجنرال ستيورت، ومناقشة كافة القضايا معه وتسويتها، وإزالة سوء الفهم القائم بين الطرفين[1]، وقد أرفق مع هذه الرسالة رسالة أخرى موجهة إلى ملك بريطانيا العظمى، وطلب توصيلها إليه، وكان الإمام قد استعرض فيها علاقة اليمن بالدولة العثمانية منذ دخولها اليمن أول مرة عام ٩٤٥هـ/١٥٣٨م، وخروجهم منها ثم محاولاتهم العديدة للعودة إليها، وعدم قبول أهل اليمن لذلك، واعتمد على فترة حكم أجداده لتوضيح حقه في العودة إلى حكم البلاد مرة أخرى، ثم بدأ بالشكوى بحاكم عدن موضحاً أن السبب الذي منعه من تسليم القطاعات العسكرية العثمانية وجود مبالغ مالية باهظة لدى العثمانيين كديون متراكمة، ومستحقة له يرغب في استرجعها، وأشار إلى أنه خلال الحوار مع الحاكم حول ذلك دخلت القوات البريطانية مدينة الحديدة، في الوقت الذي كان يطلب منه المساعدة في الحصول على الاعتراف به حاكماً على اليمن من دول الحلفاء، ومن ملك بريطانيا، وأشار إلى أنه قد بعث بوفد إلى عدن لمناقشة وحل كافة القضايا التي تثير الخلاف بين الطرفين، وإذا كانت صلاحية حاكم عدن لا تمكنه من محاورة الوفد، ومناقشة تلك القضايا معه، فإنه يطلب السماح للوفد بالذهاب إلى الملك ومقابلته[2].

حاول الإمام يحيى من خلال تلك الرسائل التهدئة مع الجنرال ستيورت من جهة، وإظهار إمكانية تصعيد الموقف من جهة أخرى، من خلال رسالته المرفوعة إلى الملك البريطاني، وقد تقبل ستيورت ذلك ووافق على مقابلة وفد الإمام، بعد أن وصل إلى عدن على إحدى السفن البريطانية، ونقل رسالة الملك إلى السلطات البريطانية في لندن[3]، وفي أثناء وجود

1. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI, 122.

2. INGRAMS: RECOROLS OF YEMEN, 6/377.

3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٢٣/١.

الوفد في عدن أثارت تصرفاته غضب الجنرال ستيورت عندما قام أحد أعضاء الوفد بزيارة القنصلية الأمريكية، وسلم المسئولين فيها رسالة من الأمام يحيى إلى الرئيس الأمريكي ولسون طالباً منه الاعتراف باليمن دولة مستقلة تحت حكمه، وتذمر الإمام في رسالته من المعاملة الغير مناسبة التي يتلقاها من حاكم عدن البريطاني، وأشار فيها إلى رغبته في عرض مطالبه على مؤتمر السلام للبت فيها[1]، ويبدو أن ستيورت قد حصل على نسخة من هذه الرسالة بعد إحاطته علماً بهذه الزيارة، وبسبب هذا التصرف تم إنهاء مهمة الوفد في عدن، وبعث ستيورت برسالة شديدة اللهجة إلى الإمام أبدى فيها غضبه من تصرف الوفد وقال فيها: "إنني اعتبر هذا العمل غير مبرر، ويشكل انتهاكاً فاضحا لمكانتي التي أتمتع بها بالنيابة عن حكومتي، ولذا فقد قررت ألاً أمضي في تقديم المعاملة المشرفة لهؤلاء المبعوثين والتي كنت انوي تقديمها، وإن الطريق الوحيد الذي سأسلكه معهم هو إعادتهم إلى الحديدة في أول فرصة"[2]، وقد أشارت بعض الوثائق إلى أن محمود نديم كان قد طلب بعد انتهاء الحرب من القنصلية الأمريكية في عدن مساعدته على إرسال، واستقبال الرسائل والبرقيات الخاصة به القادمة من اسطنبول، أو المرسلة إليها، ومن المحتمل أن الوفد المذكور قد نقل هذا الطلب إلى القنصلية أثناء زيارة أحد أعضائه لها[3]، لقد ساهمت هذه الحادثة في زيادة التدهور الحاصل في العلاقة بين الإمام يحيى والجنرال ستيورت من جراء التصرفات السابقة للإمام.

وجدت الحكومة البريطانية أن الإجراءات التي اتخذتها للضغط على الإمام بما في ذلك دخول قواتها مدينة الحديدة، لم تحقق الهدف الذي كانت تأمل فيه لإرغامه على الخضوع لمطالبها، فقامت بإرسال إشارات ايجابية إليه لطمأنته من خلال تجاوزها عن فرض شروطها عليه، ومطالبتها له بعقد اتفاقية تنظم العلاقة بين الطرفين، على أن يمتنع عن المطالبة بالنواحي التسع التي تخضع لحمايتها، بموجب اتفاقيات سابقة مع سلاطينها ومشايخها،

1. الجبارات: العلاقات اليمنية الأمريكية، ١٠٠.
2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٢٣/١.
3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى ،٢٠٩/١.

وأن يعترف بالاتفاقية التي حددت الحدود بين ممتلكاتها، والممتلكات العثمانية في اليمن الموقعة من الدولتين في عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م[١]، وهذه المطالب تعتبر بمثابة التزامٍ منها بالاعتراف به حاكماً لليمن، بعد موافقته على الاتفاقية، فلا يمكن أن تتفق دولة مع شخص لا يحكم وتطلب منه منحها ما لا يملك، ولكن الإمام يحيى استمر في تهربه من مناقشة مثل هذا الاتفاق، وأصر على أن يحصل على الاعتراف أولاً ثم يناقش بقية القضايا[٢]، وهذا الموقف دفع الحكومة البريطانية إلى الاستمرار في ممارسة سياسة الضغط عليه بشتى الوسائل، فقد أعلن القائد البريطاني الذي دخل مدينة الحديدة، أن السبب الذي دفع بريطانيا لاتخاذ هذا القرار هو استلام البلاد من العثمانيين، وأن قواته سوف تبقى فيها بانتظار صدور قرار من دول الحلفاء يحدد مصير البلاد، مع التأكيد على عدم وجود أية خطة للتوسع خارج مدينة الحديدة أو البقاء فيها بعد صدور قرار دول الحلفاء في هذا الشأن[٣]، وكانت الحكومة البريطانية قد طلبت من الأمير فيصل بن الحسين أن يتدخل لإقناع محمود نديم بالتخلي عن الإمام، أو القيام بإقناعه بتوقيع اتفاق مع الحكومة البريطانية لاعتقادها بأنه كان يدير السياسة الخارجية للإمام، وأن له تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذها في هذا الشأن، وأنه كان السبب في عدم موافقة الإمام على توقيع اتفاق معها، ولكن لم تنجح محاولة الأمير فيصل في التأثير على محمود نديم[٤]، واستمر الإمام على موقفه من الحكومة البريطانية.

رأت الحكومة البريطانية، بعد فشل تلك المحاولات اتخاذ موقف متقدم تجاه الإمام يحيى، لمعرفة حقيقة نواياه تجاههم، ووجهة نظره في القضايا العالقة بين الطرفين، فتم تكليف هارولد جاكوب بزيارة مدينة صنعاء لمقابلة الإمام عام ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، ولكنه

---

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٣٢١.

2. TANRIKOT: YEMEN NOTLARI, 106.

3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٣٦/١.

4. INGRAMS: RECORDS OF YEMEN, 6/653.

عندما وصل إلى مدينة باجل[١] احتجزته قبيلة (القحرى) ومنعته من مواصلة طريقه إلى صنعاء، وبقي في باجل ثلاثة أشهر[٢]، وخلال تلك الفترة جرت مفاوضات طويلة بين مشايخ المنطقة، وبين محمود نديم مندوب الإمام، وجاكوب ممثل الحكومة البريطانية، تم خلالها مناقشة مختلف القضايا التي كان المشايخ يتخوفون منها[٣]، ومن الأسباب التي دفعتهم إلى احتجازه تخوفهم من أن هدف جاكوب من الذهاب إلى صنعاء هو الاتفاق مع الإمام على تسليمه البلاد بما في ذلك منطقة تهامة[٤]. وأما جاكوب فقد قضى وقته في تأمل ودراسة أوضاع المنطقة، وسماع آراء الناس في حكم الإمام، ووجهة نظرهم في الحكومة البريطانية[٥]، ويبدو أن الإمام كان لا يرغب في وصول الوفد البريطاني إلى صنعاء في تلك الفترة المبكرة التي كان خلالها ما يزال يعمل على تثبيت سلطته وإخضاع خصومه، وبعد ثلاثة أشهر تمكن جاكوب من عقد اتفاقٍ مع عقال ومشايخ المنطقة تم بموجبه السماح له بالعودة إلى مدينة الحديدة، والسماح للمرافقين له بمواصلة طريقهم إلى صنعاء مع الهدايا الخاصة بالإمام، مقابل التزام الحكومة البريطانية بعدم تسليم البلاد للإمام[٦]، وبعد وصوله إلى الحديدة شعرت الحكومة البريطانية بأن المفاوضات مع الإمام ليست بالسهولة التي كانت تتوقعها، ولا يمكن حسمها بالسرعة التي تريد، وأن الضغوط التي مارستها عليه لم تؤتِ ثمارها، فاضطرت إلى ترك مدينة الحديدة وتسليمها للإدريسي بدلاً من تسليمها للإمام يحيى تعبيراً عن موقفها الرافض لتصرفاته وعدم تعاونه معها[٧].

---

1. بأجل: مدينة تهامية تسكنها قبائل القحرى وهي مركز مديرية باجل تابعة لمحافظة الحديدة (المقحفي: معجم، ١٤٣/١)..
2. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٢٧.
3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٣٧٤.
4. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢٦٢.
5. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٣٦٦.
6. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٣٦١.
7. سالم: تكوين اليمن الحديث، ٢٧١

وبعد ذلك خفت وتيرة الاتصالات بين الإمام يحيى والحكومة البريطانية إلى أن تم تغيير الجنرال ستيورت، وتعيين الجنرال اسكوت بدلاً عنه عام ١٣٣٩هـ/١٩٢١م، وعند ذلك أرسل الإمام يحيى القاضي عبدالله العرشي إلى مدينة عدن لفتح باب التفاوض من جديد، ومكث فيها مدة سنتين تم التوصل خلالها إلى مسودة اتفاقية تعاون بين الطرفين، ولكن الإمام رفضها للأسباب ذاتها[١]، واستمرت العلاقة بين الإمام والحكومة البريطانية على هذا النحو، ومع مرور الوقت تمكن الإمام من عقد اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى مثل: إيطاليا وروسيا، وغيرهما، ونتيجة لذلك تراجعت حاجة الإمام إلى عقد اتفاقية مع بريطانيا التي استمرت في محاولاتها معه إلى أن نجحت في ذلك عام١٣٥٣هـ/١٩٣٤م[٢].

موقف القوى المحلية

بعد دخول الإمام يحيى مدينة صنعاء، وتنصيب نفسه حاكماً على اليمن خضعت له مناطق واسعة في البلاد، وكثير من الأهالي كانوا يدينون بالولاء له بحكم المذهب الزيدي الذي ينتمون إليه، والبعض الآخر كان يشعر بأن الإمام قد أصبح الحاكم الفعلي للبلاد قبل دخوله مدينة صنعاء، ولكن مع ذلك فقد اعترضته مشاكل وصعوبات عديدة عرقلت جهوده لإنجاز ما كان يسعى إليه بسهولة ويسر، فقد أعلن عدد من أعيان ومشايخ بعض المناطق عدم موافقتهم على استلامه للحكم بعد خروج العثمانيين[٣]، وقد شجعتهم على ذلك عدة أسباب منها:

- خروج العثمانيين من اليمن بطريقة سلمية، بعد هزيمتهم على يد قوات الحلفاء، ودون أن يكون لهم الحق في تسليم حكم البلاد لأي شخص أو فئة[٤].

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٥٢/١.
2. انجرمز: اليمن، ٦٤.
3. العبدلي: هدية الزمن، ٣٠٨.
4. TANRIKUT: YEMEN NOTLARI, 126.

- دخول القوات البريطانية مدينة الحديدة، والإيحاء بأن الحكومة البريطانية غير موافقة على استلام الإمام للحكم، ومن الضروري الانتظار لقرار دول الحلفاء في شان مصير اليمن[1].

- إستخدام الانجليز للاختلاف المذهبي للتحريض عليه[2].

- تقديم الانجليز أموالاً باهضة للزعماء المحليين، ووعدهم بتقديم المساعدة التي يحتاجون إليها لتحقيق طموحاتهم.

شجعت هذه الأسباب العديد من الأعيان والمشايخ على رفض حكم الإمام يحيى، والعمل على استقلال المناطق التي يسيطرون عليها، ولم يقتصر هذا الموقف على المناطق الشافعية كما يشير معظم المؤرخين[3]، ولكن شمل التمرد عليه أيضاً بعض المناطق الزيدية[4].

كانت أخطر المشاكل التي واجهت الإمام بعد دخوله مدينة صنعاء؛ سيطرة الإدريسي على المناطق التي كان يعتبرها جزءاً من دولته، وزاد من هذا الخطر دعم الانجليز له بموجب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين، ونتيجة لخلافهم مع الإمام قاموا بتحريض الإدريسي ضده، وسلموا له مدينة الحديدة التي تعتبر المنفذ البحري الرئيس للمناطق الجبلية، وقد خاض الإمام مع الإدريسي حروباً عديدة حاول خلالها كل طرف تحقيق انتصار ضدً الطرف الآخر، واستمر الوضع كما هو حتى تمكن الإمام من طرده من المناطق التابعة له عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م[5].

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٤٢/١
2. العبدلي: هديه الزمن، ٣٢٩.
3. العبدلي: هديه الزمن، ٣٠٨.
4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٥٩/١.
5. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١ /٢٧١.

كان الإمام يحيى قبل دخوله مدينة صنعاء قد بدأ بالتواصل مع بعض الزعماء والمشايخ المحليين الذين قد يشكلون خطراً عليه في المستقبل، ومنهم الشيخ محمد ناصر مقبل الذي كان له تأثير كبير على معظم مناطق لواء تعز، وبعث إليه رسالة بصورة سرية في محاولة لإقناعه بالانضمام إليه، وأشعره الإمام بأنه سوف يحافظ على موقعه ومكانته السابقة قال فيها: "فأنتم تعلمون بما أنتم عليه من رفيع المقدار، وأنه لا يساويكم لدينا أحد من منسوبينا لصداقتكم ورابطتكم القوية لنا، ولذلك أسرعنا بهذه (بواسطة)[1] شفرة الولاية بالصورة السرية لعلمكم أنكم لا تزيدون لدينا إلا رفعة ووقاراً، وقريباً أن شاء الله ترون ما يسركم من إعلاء مقامكم فوق ما أنتم فيه"[2]. وكان العديد من مشايخ وأعيان اليمن الأسفل منهم الشيخ عبدالوهاب نعمان[3] والقاضي أحمد علي المجاهد[4] والعلامة عبدالرحمن ابن علي الحداد[5]، إضافة إلى الشيخ ناصر مقبل قد أبدوا تخوفهم وقلقهم من خروج العثمانيين من مناطقهم، وطلبوا منهم البقاء وابدوا رغبتهم باستمرار الارتباط بالدولة العثمانية خوفاً من أن يمتد نفوذ الإمام يحيى إلى مناطق اليمن الأسفل[6]، وبعد أن تأكد لهم أن مغادرة العثمانيين لبلادهم أصبح أمراً واقعا لا يمكن التراجع عنه، اتجهوا بخطابهم نحو الانجليز في عدن طالبين منحهم الحماية التي تمنع الإمام من التعرض لهم، وتقديم الدعم المعنوي والمادي لمساعدتهم على الاستقلال والمحافظة عليه، ولكنهم لم يحصلوا على وعد واضح من الانجليز بالاستجابة لمطالبهم، ما عدا الطلب من المشايخ والأعيان

1. في الأصل ناقصة، وهي مضافة من الباحث.
2. العبدلي: هدية الزمن، ٣٠٠.
3. عبدالوهاب نعمان: من مشايخ ذبحان لواء تعز كان ذا نزعة صوفية، عينه الإمام يحيى عاملاً على بلاد البستان (صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٤٨/٢)..
4. أحمد بن علي المجاهد: عالم تولى القضاء في لواء تعز شارك في الحرب مع العثمانيين في لحج، توفي عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م، (صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٨/٢)..
5. عبدالرحمن بن علي الحداد: عالم أديب مولده في مدينة إب عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م تولى الفتوى في إب والقضاء في تعز، سافر إلى اسطنبول ضمن الوفد الذي أرسله أحمد فيضي، شارك في حرب لحج توفي عام ١٣٤٠هـ/١٩٢١م (زباره: نزهة النظر،٣٤٧)..
6. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٥٤/١.

إرسال وفودٍ تمثلهم إلى مدينة عدن لمناقشة تلك المطالب مع المسئولين البريطانيين[١]، وقد ذكر العبدلي في هدية الزمن أن حكومة عدن كانت تدرس إمكانية فصل مناطق اليمن الأسفل ووضعها تحت حمايتها وترك بقية المناطق للإمام، ولكن تدخل سلطان لحج عبدالكريم بن فضل العبدلي (١٣٣٣-١٣٦٦هـ/ ١٩١٥-١٩٤٧م)، ومنع تنفيذ هذه الفكرة، موضحاً لهم خطورة فصل القسم الشافعي من اليمن عن بقية الأقسام، وأهمية بقاء اليمن موحداً تحت سلطة إمام صنعاء[٢].

عندما شعر مشايخ واعيان اليمن الأسفل بعدم جدية الانجليز في التعاون معهم تداعوا في محرم ١٣٣٧هـ/أكتوبر ١٩١٨م إلى عقد اجتماع في قرية العماقي[٣] للتشاور في مستقبل المنطقة، بعد خروج العثمانيين، وتجاهل الانجليز لمطالبهم، واقتراب قوات الإمام من مناطقهم[٤]، ولكن المؤتمر فشل في تحقيق إجماع حول القضايا التي كانت مطروحة أمامه، ومن أهم أسباب هذا الفشل عدم وجود زعيم بارزٍ وقوي يمكن أن يلتف حوله الجميع، مما أدى إلى تنافس الحاضرين على الزعامة والصدارة[٥]، كما كان للجهود التي بذلها الإمام مع بعض زعماء المنطقة لجذبهم إلى صفه دور في إثارة المشاكل داخل الاجتماع[٦]، وبدلاً من أن يخرج المؤتمر باتفاق يوحد صفوفهم في مواجهة الإمام، نتج عنه إرسال وفود تمثل مشايخ وأعيان المنطقة إلى الإمام يحيى، لمبايعته على الولاء والطاعة، وقد وصل الوفد إلى مدينة صنعاء في نفس اليوم الذي دخلها الإمام ١٣ صفر ١٣٣٧هـ/١٨ نوفمبر ١٩١٨م[٧]، ولم تهدأ الأوضاع في المنطقة بمجيء الوفد، ولكن

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٧٩/١.
2. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٠.
3. العماقي: تقع بين مدينة تعز ومدينة القاعدة (صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٧٧/١).
4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٧٧/١.
5. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٨٨/٢.
6. العبدلي: هدية الزمن، ٣٠٠.
7. زبارة: أئمة اليمن، ٤/٢.

استمرت بعض المشاكل والتمردات ضدّ حكم الإمام، وقد حاول الإمام معالجتها بطريقة سلمية من خلال بعث رسائل لطمأنت من يقوم بتلك التصرفات، أو من خلال تعيين الزعماء المحليين لإدارة مناطقهم وتثبيتهم فيها[١]، وعندما كان الإمام يشعر بأن الطرق السلمية في التعامل معهم لا تحل المشاكل أو تنهي التمرد كان لا يتردد في استخدام القوة لإنهائها. وكان للأمير علي بن عبدالله الوزير دور كبير في القضاء على المشاكل والتمردات في مناطق اليمن الأسفل، واستطاع خلال فترة وجيزة إخضاع المنطقة لنفوذ الإمام يحيى[٢].

أما في منطقة تهامة، فقد استغل عدد من زعمائها وجود الانجليز في مدينة الحديدة وأعلنوا رفضهم الخضوع لحكم الإمام، أو لحكم الإدريسي، وبعث عدد منهم برسائل إلى الحكومة البريطانية لطلب حمايتهم ودعمهم، فقد بعث عدد من أعيان مدينة الحديدة برسالة إلى معاون حاكم عدن يرفضون فيها الخضوع لأحد منهما، ويطلبون السماح لهم بإدارة مدينتهم في ظّل السلطة العثمانية، وإذا لم يعد هناك مجال لعودتها فيمكن أن تشرف عليهم الحكومة البريطانية[٣]، كما بعث شيخ الزرانيق أحمد فتيني برسالة إلى الدولة العثمانية أكد فيها على استمرار ولائه للسلطان، وطالب بعودتها لحكم البلاد[٤]، ووصلت رسالة إلى حكومة عدن من شيخ مشايخ منطقة ريمة محمد أمين طلب فيها منحه الحماية، والسماح له بإدارة منطقته بعيداً عن تدخلات الإمام والإدريسي، ودعم استقلاله[٥]، وخلال احتجاز جاكوب في مدينة باجل طالب مشايخ وعقال قبيلة القحري التي احتجزته من الحكومة البريطانية، عدم السماح بتسليم منطقتهم إلى الإمام وانتظار صدور قرار من لجنة الأمم لتحديد مصير البلاد بحسب الوعود التي قطعتها لهم، وأن احتجاز جاكوب كان لمنعه من

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٨٩/٢.

2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٩١/٢.

3. INGRAMS: RECORDS OF YEMEN, 6/519.

4. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-٢٢/١.

5. INGRAMS: RECORDS OF YEMEN, 6/547.

مقابلة الإمام، بعد أن تسربت إليهم أخبار بأنه ذاهب للاتفاق معه في هذا الشأن، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد أن تعهد لهم بعدم قيام الحكومة البريطانية بتسليم البلاد إليه[١]، ولم يتعامل الانجليز مع الرسائل التي كانت تصل إليهم من الزعماء المحليين في بعض المناطق اليمنية بجدية، ولكن كانوا يقدمون لهم الوعود بإمكانية مساعدتهم، ولم يلتزموا بالاستجابة لمطالبهم أو التعهد بمنح الحماية لمناطقهم أمام تدخلات الإمام يحيى، ولم يستطع هؤلاء الزعماء الحصول على وعود قطعية بدعم استقلال مناطقهم[٢]، وهذا يؤكد أن تعامل الانجليز مع من يتخاطب معهم كان بهدف الضغط على الإمام، حتى يستجيب لمطالبهم وأن يوافق على عقد اتفاق يلتزم بموجبه بالشروط التي يرغبون بفرضها عليه، ولم يتفاوضوا مع أي طرف آخر في البلاد غيره، ولم يكن لديهم استعداد للتدخل عسكرياً لمنع الإمام من إرسال قواته إلى مناطق اليمن الأسفل، أو إلى منطقة تهامة أو غيرهما[٣]، ولكن عندما دخلت قوات الإمام إلى بعض المناطق التي تخضع للحماية البريطانية داخل خط الحدود الذي يفصل بين ممتلكات الطرفين لم تتساهل الحكومة البريطانية معه، بل أرسلت قواتها لإخراج تلك القوات من الحواشب، والضالع وغيرهما[٤]، كما كانت ترسل طائراتها لمطاردة قوات الإمام أثناء محاولتها اختراق الحدود[٥].

وأما في المناطق الزيدية التي كان من المفترض أن تدين بالولاء للإمام بدون أية مشاكل فلم تجرِ فيها الأمور كما كان يريد، ففي عام ١٣٣٦هـ/١٩١٧م اختلف معه الشيخ ناصر مبخوت الأحمر شيخ قبيلة حاشد، وذهب إلى الإدريسي وتبعه عدد كبير من أفراد قبيلته، واستمر الخلاف إلى أن دخل الإمام صنعاء وقيامه بإرسال عدة حملات إلى حاشد

1. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٨٠.
2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٣٨/١.
3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٣٣٣.
4. العبدلي: هدية الزمن، ٣١٥.
5. العبدلي: هدية الزمن، ٣٢٩.

تمكنت من إنهاء هذا التمرد[١]، وفي حجة حاول عامل الإمام فيها يحيى شيبان التهرب من دفع أموال الواجبات والزكاة فحبسه، وعند ذلك أعلن عدد من أفراد أسرة آل شيبان التمرد في المدينة بمساعدة مجموعة من قبائل حاشد، ولكنه لم يتردد في استخدام القوة للقضاء على تمرد آل شيبان، وقبيلة حاشد من خلال إرسال عدة حملات عسكرية تمكنت من القضاء على هذا التمرد، وإنهاء سيطرة آل شيبان على حجة الذي استمر ما يقارب من عشرين عاماً[٢]، وفي منطقة ملحان[٣] ظهر تمرد آخر، ولكن تم القضاء عليه بسرعة بعد أن أرسل الإمام إلى المنطقة حملة بقيادة عبدالله بن يحيى أبو منصر[٤]. كما ظهرت عدة تمردات في بكيل وخولان والحدا وغيرها من المناطق اليمنية، ولكن تمكن الإمام من التعامل معها والقضاء عليها[٥]. لقد عرقلت تلك المشاكل، والتمردات جهوده، واستنزفت جزءاً من قواته التي كان من المفترض أن توجه إلى مناطق أخرى أكثر خطورة.

ومن المشاكل الخطيرة التي واجهت الإمام يحيى في بداية حكمه حركة محمد بن علي الوزير ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م الذي كان في البداية ينتقد طريقته وأسلوبه في الحكم، ويحرض العامة على الخروج عليه، وشجع بعض عقال جبل اللوز[٦] في خولان على عدم دفع الواجبات، فأرسل الإمام إليهم مجموعة من العساكر للقبض عليهم، وعاد محمد الوزير إلى قريته في السر[٧]، ولكن بعد فترة قصيرة عاد من جديد إلى جبل اللوز، وبدأ بتجميع الناس حوله، ونشر رسائله إلى مختلف المناطق اعترض فيها على حكم الإمام يحيى،

---

1. الوشلي: نشر الثناء الحسن، ١٦٨/٤.
2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٦٠/٢.
3. ملحان: سلسلة جبلية في محافظة المحويت شمال غرب مدينة صنعاء وهي منطقة خصبة (المقحفي: معجم، ١٦٣٥/٢)..
4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١١٤/٢.
5. الواسعي: تاريخ اليمن، ٣٢٨.
6. جبل اللوز: من بلاد خولان الطيال شرق صنعاء (الحجري: مجموع، ٣١٧/١).
7. السر: واد معروف من ناحية بني حشيش (الحجري: مجموع، ٤١٩/٢).

وحرض الناس على الخروج عليه، فأرسل الإمام حملة عسكرية إلى جبل اللوز بقيادة وكيل الجيش الذي تمكن من القضاء على حركة محمد الوزير، وتم إرساله إلى السجن[1]، وبذلك هدأت الأوضاع في المناطق الداخلية في اليمن باستثناء بعض التمردات القبلية المحدودة التي لم تشكل خطراً كبيراً على حكمه. وأما المناطق التهامية، فقد استمر الإمام في إرسال الحملات العسكرية من أجل استعادة سيطرته عليها، وقد نجحت قواته في مهمتها عندما تمكنت من إخراج الإدريسي من مدينة الحديدة عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م[2].

وأما موقف سلاطين ومشايخ المناطق الخاضعة للحماية البريطانية من الإمام يحيى، فقد كان يحظى باحترامهم وتقديرهم وتعاطفهم أثناء حروبه مع العثمانيين واستمر هذا الموقف بعد صلح دعّان، فقد كانت علاقته مع سلطان لحج متميزة حتى أن الطرفين عقدا اتفاق تعاون عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م[3]، كما كان الإمام يتمتع بعلاقة حسنة مع شريف بيحان، والسلطان الكثيري، وأميري الضالع، ويافع وغيرهم، وحتى أن بعضهم كان يلجأ إلى الإمام للاستعانة به في حل مشاكله[4]، ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى من نهايتها تغيرت المواقف، وأصبحت حكومة عدن قبلة الجميع لطلب المساعدة في مواجهة ظروف ما بعد خروج العثمانيين من اليمن، ولكن كان للبريطانيين حساباتهم الخاصة التي حاولوا فرضها على الجميع، فمن خلال المفاوضات السرية التي كانت تجريها مع الإمام اتضح لهم أن من أهدافه التي يسعى لتحقيقها بسط نفوذه على كافة مناطق اليمن باستثناء مدينة عدن[5]، ولذلك كان البريطانيون ينظرون إلى علاقته مع سلاطين ومشايخ المحميات بقلق وريبة، وتم الربط بين الاعتراف بالإمام حاكماً لليمن، وبين التنازل عن مطالبه في ضم المحميات إلى ممتلكاته والاعتراف باتفاقية الحدود مع العثمانيين عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م[6]، ولكنه كان

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٣٦٩/٢-٣٧٧/٢.
2. زبارة: أئمة اليمن، ١٢٠/٢.
3. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٢٢.
4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ١٣٦-١٣٩.
5. العبدلي: هدية الزمن، ٣٠٨.
6. انجرمز: اليمن، ٦١.

يرفض الاستجابة للمطالب البريطانية، وحاول اختراق تلك الحدود عدة مرات من خلال إرسال قواته إلى بعض تلك المناطق في الضالع وغيرها[1]، فاستغل الانجليز تحركات الإمام في المحميات وشنوا عليه حملة دعائية واسعة بين سكانها مستخدمين التحريض المذهبي، ويمكن النظر إلى ذلك من خلال أحد منشوراتهم التي كان يتم إلقاؤها على الأهالي من الطائرات، ونصها:

"أولاً: إلى أهل المذهب الشافعي في اليمن، وفي المحميات البريطانية، لقد علمتم أنه بناءً على انتهاك حرمة المحمية البريطانية من الإمام والزيود، وتعديهم عليها أجبرنا على إلقاء القنابل على حامية الزيود.

ثانياً: بما أن هذه الحاميات أقامت نفسها بينكم فلعلكم قاسيتم من تأثير هذه القذائف ما قاسيتم، فذلك ذنب الزيود لا ذنبنا حسبما قد علمتم بذلك بدون شك.

ثالثاً: كل محل ليس فيه حامية زيدية لن يصير عليه رمي القذائف من طائراتنا إلا أن أعان سكان ذلك المحل الزيود بأي وجه من الوجوه"[2].

ومن خلال هذا النص يتضح مدى تحريض الانجليز ضدّ الإمام وأتباعه. وذكر العبدلي أنه كان لديهم فكرة لفصل المناطق الشافعية عن المناطق الزيدية، ولكن تصدى لها السلطان عبدالكريم بن فضل العبدلي، لقد أثارت السياسة الانجليزية في هذا المجال الخلافات بين الإمام وعدد من سلاطين ومشايخ المحميات، وحاول الإمام احتواء تلك المشاكل من خلال رسائل بعث بها إلى معظم أولئك السلاطين والمشايخ لتطمينهم وتهدئة خواطرهم ومنهم شريف بيحان، ومشايخ شبوة، وسلطان لحج وغيرهم[3]، ولكن استطاع الانجليز فرض سياستهم الداعية إلى إبقاء اليمن مقسماً بين المحميات التسع التي تخضع لحمايتهم، والمناطق التي تحت حكم الإمام يحيى "ولاية اليمن في العهد العثماني الثاني".

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ١٤٤/٢- العبدلي: هدية الزمن، ٣٣١.
2. العبدلي: هدية الزمن، ٣٢٩.
3. العبدلي: هدية الزمن، ٢٨٨.

علاقة الإمام يحيى بالعثمانيين بعد تسلمه الحكم

لم تتأثر العلاقة بين الإمام يحيى والعثمانيين بعد خروجهم من اليمن واستلامه للسلطة، فقد ساهم بقاء عدد من الموظفين العثمانيين عسكريين، ومدنيين في بناء الدولة اليمنية، وكان محمود نديم قد تخلف في اليمن بصحبة ما يقارب ستمائة شخص[1]، بعضهم تخلف برغبته، والبعض الآخر طلب الإمام منهم البقاء، لمساعدته، وخاصة أصحاب التخصصات التي كان يفتقر إليها[2].

كان الجانب العسكري من أهم الجوانب التي قدم العثمانيون المساعدة فيها، فعندما دخل الإمام مدينة صنعاء ١٣٣٧هـ/١٩١٨م لم يكن لديه جيش منظم، وكان اعتماده الأساسي في هذا الجانب على أفراد القبائل، ولكن بعد أن تولى السلطة في البلاد وجد أنه أصبح من الضروري تشكيل جيش نظامي يمكن الاعتماد عليه لتوفير الأمن وحماية الدولة، فاستعان بالضباط والجنود العثمانيين للعمل على تشكيل جيش نظامي، فتم وضع خطط لتشكيله، وتدريب، وتأهيل أفراده وتوفير احتياجاته من السلاح والذخائر، وتم اختيار مبنى العرضي الذي يقع في الجهة الجنوبية من صنعاء مقراً له، وتعيين الشريف عبدالله بن محمد الضمين أميراً للجيش الجديد، وشكل الضباط العثمانيون هذا الجيش على غرار جيشهم من حيث تقسيمه إلى طوابير وبلوكات وغيرهما، وتم إنشاء مدرسة عسكرية "المكتب الحربي" لتأهيل وتدريب الضباط والأفراد ووضعت له مناهج خاصة، وخوفاً من نقص الأسلحة والذخائر عملوا على إنشاء معمل لإصلاح الأسلحة، وإعادة تعبئة الذخائر، وقد حقق العثمانيون نجاحاً كبيراً في هذا الجانب اعتمد عليه الإمام في مواجهة الأخطار التي واجهت البلاد في تلك الفترة[3].

---

1. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-٢٢/١.
2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٥٩/٢.
3. زبارة: أئمة اليمن، ١٣/٢- صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٦٠/٢.

وأما في الجانب السياسي والعلاقات الخارجية، فقد اعتمد الإمام يحيى على محمود نديم لمساعدته في إدارة المعركة السياسية مع الانجليز والدول الأخرى للحصول على اعتراف دولي باستقلال اليمن، والاعتراف به حاكماً عليه، بعد خروج العثمانيين[١]، وقد حاول الانجليز إبعاد محمود نديم عن الإمام من خلال الطلب من الأمير فيصل بن الحسين القيام بمحاولة لإقناعه بترك الإمام لشعورهم بأن وجوده إلى جانبه يعتبر سبباً رئيسياً لعرقلة خططهم في اليمن، وأنه يساعده في التعامل مع القضايا الخارجية[٢]، وكذلك بذل محمود نديم مجهوداً كبيراً في محاولة إقناع الدولة العثمانية، لتعترف بالإمام، وتسلمه السلطة رسمياً متجاوزاً في ذلك التزاماته أمام الانجليز كوالٍ عثماني لليمن[٣]، كما كان الإمام يعتمد عليه في بعض القضايا ومن أهمها: معالجة قضية احتجاز جاكوب في مدينة باجل[٤]، وبعد أن غادر محمود نديم اليمن عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م، تولى الإشراف على الشئون الخارجية للإمام القاضي راغب متصرف لواء تعز سابقاً، وكان له دور كبير في تحسين علاقة الإمام مع الدول العربية والأجنبية وإقناعه بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع هذه الدول[٥].

وفي الجانب الصحي طلب الإمام من عزيز بك رئيس أطباء المعسكر العثماني البقاء مع عدد من الأطباء والجراحين، والصيادلة، للمساعدة في استمرار مستشفى صنعاء بتقديم الخدمات الطبية للسكان، وأثناء أدائهم لعملهم طلب الإمام منهم تدريب عدد من العاملين في هذا المجال، حتى يتم توزيعهم على المستشفيات في صنعاء، والحديدة، وتعز، وكان عدد

1. انجرمز: اليمن، ٥٩.

2. INGRAMS: RECORDS OF YEMEN, 6/653.

3. BEO:DH, KMS: 60-3/23.

4. جاكوب: ملوك شبه الجزيرة، ٢٧٦.

5. العمري: المنار واليمن، ١١٢.

من العثمانيين يعملون في مجال تركيب الأدوية التي كان المرضى في حاجة إليها، وقاموا بتدريب عدد من اليمنيين على هذه المهنة[١].

وقدم العثمانيون المساعدة من أجل استمرار العمل في التلغراف والبريد، والمحافظة على خطوطه التي تربط بين معظم المدن اليمنية، والتي أُنشأت أثناء الحكم العثماني، وعملوا على تدريب وتأهيل عدد من اليمنيين للعمل في هذا المجال، وعلى التعامل معها[٢]، كما قدم العثمانيون مساعدة كبيرة في مجال الإشراف على الخيول والاهتمام بعلاجها باعتبارها من أهم وسائل النقل في تلك الفترة، فقد كان يُعتمد عليها في جر المدافع، وتنقلات ضباط الجيش، ومسئولي الدولة، وكان يشرف على خيول الدولة، أحد البياطرة العثمانيين من ذوي الرتب الرفيعة، يحرص باستمرار على فحصها ومعالجتها والمحافظة عليها[٣].

كما قدموا المساعدة في تنظيم الحسابات، وعملوا على ضبط الإيرادات والمصروفات، بصورة دقيقة، وقاموا بتدريب عدد من اليمنيين في هذا المجال، لتوزيعهم على مختلف مناطق اليمن، وقد عُرف هؤلاء بالكفاءة العالية في مجال الحسابات، كما وضعوا نظاماً مكتوباً لإدارة الشئون المالية في البلاد[٤].

لقد بذل العثمانيون جهوداً كبيرة في انجاز ما طلب منهم الإمام إلى جانب عدد من اليمنيين الذين تدربوا في اسطنبول أثناء الحكم العثماني، وعملوا مع الإدارة العثمانية بعد ذلك، وبعد انجاز مهمتهم بتقديم المساعدة في بناء الدولة اليمنية الجديدة غادر عدد منهم البلاد، وعلى رأسهم محمود نديم[٥]، واستقر في اليمن مجموعة منهم توزعوا على مختلف

---

1. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٥٩/٢.
2. صالحيه: سيرة الإمام يحيى،٦١/٢.
3. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٥٨/٢.
4. صالحيه: سيرة الإمام يحيى، ٢٤٠/١.
5. NADIM: ARABISTEN, DE BIR OMUR,VIII .

أنحاء البلاد، وخاصة في صنعاء، وتعز، والحديدة، وانخرطوا في المجتمع اليمني، ولم يشعروا بأي تمييز ضدهم، وبدورهم لم يشكلوا أي تجمع خاص يميزهم عن الآخرين.

وأما علاقة الإمام يحيى بالدولة العثمانية، بعد دخوله مدينة صنعاء، فقد سادها الغموض من جانب الإمام، ففي أثناء مطالبته دول الحلفاء الاعتراف باستقلال اليمن كان محمود نديم يمارس صلاحياته والياً عثمانياً، واستمر بممارسة هذا الدور عدة سنوات، وكان الإمام يحاول من وقت إلى آخر إظهار رغبته بالبقاء مرتبطا بالدولة العثمانية باعتبارها دولة الإسلام[١]، وتصدى محمود نديم لهذه المهمة من خلال استمراره في إرسال البرقيات والرسائل، والتقارير إلى الباب العالي، وتركيزه فيها على إظهار أن الإمام يحيى لا يزال ملتزماً بالمحافظة على علاقته الجيدة مع الدولة العثمانية، واستعداده للاستمرار بالارتباط بالسلطان، كما كان محمود نديم يحاول الحصول على موافقة الدولة على بقاء عدد من الموظفين المدنيين والعسكريين في اليمن، واعتبار ذلك في إطار مساعدة الدولة للإمام، وكان يهدف من ذلك إلى المحافظة على حقوق الذين سوف يتأخرون في اليمن إذا ما رغبوا في العودة إلى بلادهم واعتبارهم في مهمة[٢]، وقد بعث الإمام برسالة إلى وزير الداخلية العثمانية في عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م بصحبة القاضي راغب الذي عاد في تلك الفترة إلى اسطنبول، ضمّنها توصية منه للقاضي راغب، وإفادة بأنه كان يعمل لديه بجد وكفاءة، وطلب من وزير الداخلية أخذ ذلك في الاعتبار أثناء التعامل معه، وكان قد استعرض في الرسالة التعاون الذي كان قائماً بين الطرفين، كما أبدى استعداده لتقديم أية مساعدة تحتاج إليها الدولة في الحروب التي كانت تخوضها في تلك الفترة[٣].

---

1 .DH, KMS: 60-3/23-4:BEO .

2. م.و.ث: الوثائق العثمانية (ص) م١-٢٢/١.

3 .DH, KMS: 60-3/25:BEO.

وبالرغم من الرسائل العديدة التي كانت تصل إلى اسطنبول من الإمام، إلا أن الدولة كانت تتجاهل معظمها، وأما بالنسبة للمساعدات التي كان يطالب بها الإمام من وقت إلى آخر فلم يتم الاستجابة لها، ولم تقدم الدولة أية مساعدة مادية له ما عدا الموافقة على إرسال كمية من العلاجات، والأدوات الطبية في عام ١٣٤١هـ/١٩٢٢م استجابة لطلب اليمن، واقر مجلس الوكلاء أن يتم إرفاق الفاتورة مع الكمية المرسلة، والتي تقدر قيمتها بخمسة وثلاثين ألفاً وخمسمائة وأربعين قرشاً (٣٥,٥٤٤)[١]، وقد يكون السبب الذي منع الدولة من التفاعل مع رسائل الإمام يرجع إلى الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الدولة بعد الحرب، والتي كانت تمنعها من التعامل مع الولايات التي كانت تتبعها سابقاً.

وأما في العهد الجمهوري، فقد حاول الإمام إقامة علاقة صداقة وتعاون مع الجمهورية التركية، وأرسل عدة مبعوثين إلى أنقرة عاصمة الدولة لمناقشة إمكانية توقيع اتفاقية تعاون وصداقة بين البلدين[٢]، وكانت العلاقات الدبلوماسية بين اليمن وتركيا على مستوى قنصل غير مقيم، وكانت القنصلية التركية في جدة تمثل تركيا في اليمن، والقنصلية اليمنية في القاهرة تمثل اليمن في تركيا[٣]، وكانت العلاقات بين البلدين منحصرة على تبادل التهاني والتعازي في المناسبات المختلفة، وتبادل الزيارات الرسمية[٤]، وقد ذكر عصمت اينونو الرئيس الثاني للجمهورية التركية في مذكراته أن الإمام يحيى أرسل أحد الأصدقاء القدامى إلى أنقرة لمقابلته، وطلب المساعدة من تركيا، ولكنه تذكر عندما زار الإمام في مقره في السودة بعد عقد صلح دعّان، وكان أحد الجنود الأتراك يعمل مع الإمام في

---

1 .MV.224/144:BEO.

2. م.و.ث: م، ت، ٧/١.

3. م.و.ث: م، ت، ٤/١، ١/١.

4. م.و.ث: م، ت، ٥/١، ١٦/١ .

إصلاح السلاح، وعندما رءاه الجندي ناداه وطلب منه إطلاق سراحه، فحاول إقناع الإمام بأن يطلق سراح الرجل، ولكنه رفض لحاجته لخدماته، وعندما تذكر عصمت اينونو هذه الحادثة أجاب: "بأنه مستعد لتقديم كافة المساعدات الممكنة باستثناء شيئين وهما أولاً: لن يعطيه مالاً. وثانياً: لن يعطيه رجلاً" في إشارة إلى الجندي الأسير الذي كان قد رفض إطلاق سراحه[1].

وقد جرت بين تركيا واليمن مفاوضات طويلة ابتدأت عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م وتواصلت عن طريق ممثلي البلدين في القاهرة، انتهت بعقد اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين عام ١٣٧١هـ/١٩٥٣م[2].

1. اينونو: حملة اليمن، ٢٠.
2. م.و.ث: م، ت، ٧/١، ١٢/١، ٣٢/١.

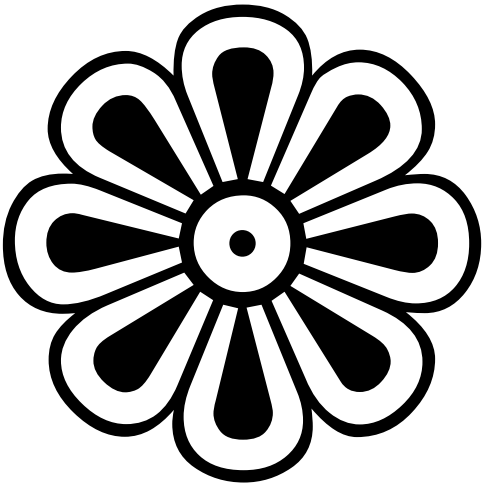

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة علاقة الإدارة العثمانية بالإمام يحيى في حالة المواجهة قبل صلح دعّان١٣٢٩هـ/١٩١١م، وفي الحالة السلمية بعد الصلح، وجود أسباب موضوعية لتمرد سكان اليمن على الحكم العثماني، وعندما تعاملت الدولة مع تلك الأسباب بجدية عن طريق الصلح، انتهى التمرد وظهر بدلاً عنه السلم والتعاون.

فعندما بدأ الحكم العثماني لولاية اليمن عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، بذلت الدولة جهوداً واضحة لتنظيم وإصلاح مختلف شئون الولاية الإدارية والمالية والقضائية، وغيرها، ونجحت في توفير العديد من الخدمات التي كان الأهالي في حاجة إليها مثل المستشفيات، والطرق، والمدارس، والتلغراف والطباعة وغيرها من الخدمات التي كانت معدومة قبل وصول العثمانيين إلى اليمن، وكانت السنوات الأولى للحكم العثماني قد لاقت قبولاً ونالت رضا أهل البلاد، بسبب الاهتمام الكبير من الدولة العثمانية وإدارة الولاية بتحسين وتطوير مختلف جوانب الحياة في اليمن، ونتيجة لذلك فشل الأئمة الذين تزعموا المقاومة للحكم العثماني خلال تلك الفترة في إقناع الناس بالالتفاف حولهم، والتأثير على أوضاع الولاية، وعندما بدأ اهتمام الدولة العثمانية بشئون الولاية يتراجع، وتركها للموظفين يتصرفون فيها بالطريقة التي يرونها، برزت المقاومة والتمرد ضدها بشكل واضح.

وقد استطاع الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين بعد مبايعته إماماً عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م استغلال تلك الظروف، وبدأ بتجميع المتضررين من الحكم العثماني تحت رايته، مستفيداً من الاحترام والتقدير الذي كان يحظى به بين صفوف الأهالي، وأعلن نفسه زعيماً للمقاومة التي كانت قد بدأت تنشط بشكل واضح، بعد أن اتسعت رقعة المناطق المتضررة من الممارسات السيئة للموظفين العثمانيين ضد الأهالي، وقد تنبهت الدولة العثمانية لما يجري بعد أن تمكنت قوات الإمام المنصور من إحكام الحصار على مدينة صنعاء عاصمة الولاية، فأرسلت قوات كبيرة بقيادة احمد فيضي لفك الحصار عن العاصمة، وفي نفس الوقت عملت على فتح حوار ومفاوضات مع الإمام المنصور بهدف التعرف على أهدافه، والأسباب التي دفعته إلى الخروج على الدولة، ولكن لم يتمكن الطرفان

من الوصول إلى اتفاق ينهي التمرد بسبب اختلاف وجهة نظر كل طرف في حل المشاكل القائمة بينهما وطرق معالجتها.

وكان تولي الإمام يحيى بن محمد حميد الدين للإمامة عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م قد جاء على خلفية الصراع القائم بين اليمنيين بزعامة والده الإمام المنصور والعثمانيين، فدفعه ذلك إلى الاستمرار في انتهاج السياسة التي كان يمارسها سلفه ضد الحكم العثماني، وقد بدأ الإمام يحيى حكمه بدعوة الناس إلى الجهاد ضد الفساد، والظلم، وعدم الحكم بما أنزل الله في كتابه الكريم، موضحاً الأسباب التي دفعته إلى الخروج عليهم ومن أهمها:

- عدم التزام موظفي الإدارة العثمانية في الولاية بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
- عدم الحكم بين الناس وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعرض السكان للظلم، والاستبداد من المسئولين في الإدارة العثمانية.
- سوء الإدارة، وعدم اهتمام الدولة بشئون الولاية.
- فرض ضرائب ومكوس على الأهالي لا يقرها الشرع والدين، واستخدام أساليب سيئة أثناء تحصيل تلك الرسوم.

وقد عمل الإمام يحيى في بداية ظهوره في خطين متوازيين، تمثل الأول في مواجهة السلطة العثمانية في الولاية، بينما تمثل الآخر في القضاء على منافسيه وعلى رأسهم الإمام الحسن بن يحيى القاسمي، الذي شكل خطراً واضحاً عليه استمر لفترة طويلة، وكان هدفه من ذلك الانفراد بالزعامة السياسية، والدينية، كما كانت سياسته المحلية تصب في هذا الاتجاه.

ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى أن وجود السلطان عبدالحميد في السلطة كان له دور رئيسي في فشل جهود الوساطات التي بذلتها مختلف الأطراف، للتوصل إلى اتفاق ينظم العلاقة بين الإمام يحيى وبين الدولة العثمانية، ويحل مشكلة التمرد في اليمن، وكان لحاشية السلطان دور واضح في الوقوف أمام أية محاولة لعقد صلح بين الطرفين، وقد اتضح دورهم من خلال الآراء التي رفعوها إلى السلطان عبدالحميد، والباب العالي،

والتي تتعلق بالصلح مع الإمام وكان لها تأثير على استمرار الاتفاق الذي عقده توفيق باشا والي اليمن مع الإمام يحيى عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، عندما أرسل الباب العالي قوات عسكرية إلى اليمن لطرد الإمام من مدينة صنعاء، بدلاً من الموافقة على الاتفاق الذي تم معه، وقد بذل بعد ذلك عدد من الشخصيات اليمنية، والعربية، والعثمانية جهوداً كبيرة مع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق آخر يضمن تلبية رغبات الطرفين، ولكن لم تنجح تلك الجهود أثناء حكم السلطان عبدالحميد لعدة أسباب من أهمها:

قلق السلطان عبدالحميد من وجود أهداف سرية للإمام بعد إصراره على الاحتفاظ بلقب أمير المؤمنين الذي كان قاصراً على الخليفة.

- عدم موافقة حاشية السلطان، وخاصة العرب منهم على أي تقارب مع الإمام لأسباب مذهبية، واعتبار المذهب الزيدي مذهباً شيعياً لا يقر بخلافة السني على أتباعه.

- عدم النظر بجدية إلى الأسباب التي كان يطرحها الإمام كمبرر لخروجه على الدولة، والاقتناع بما كان يرفعه مسئولو الولاية في تقاريرهم إلى الباب العالي، باعتبارها حقيقة واقعة لا تقبل أي نقاش أو تشكيك.

- عدم العمل باللوائح الإصلاحية التي كانت ترفع إلى السلطان، والباب العالي من لجان التفتيش المرسلة إلى ولاية اليمن، والمكلفة بالاطلاع على أوضاعها، والبحث عن حلول مقبولة لمعالجة تلك الأوضاع، بما فيها التمرد الذي كان يتزعمه الإمام يحيى.

- خوف الدولة من أن يؤدي التوصل إلى اتفاق مع الإمام إلى دفع عدد من الزعماء المحليين في الولايات الأخرى، للمطالبة بالمعاملة بالمثل مما قد يتسبب في تفكك المناطق التابعة لها.

وأما بالنسبة للإمام يحيى فقد كان أكثر حرصاً على عقد اتفاق مع الدولة، لمعرفته بأن عقد ذلك الاتفاق سوف يعتبر اعترافاً منها بمكانته الخاصة بين أتباعه، وتأكيداً لصحة مطالبه التي كان يرفعها في مواجهة السلطة العثمانية في اليمن.

وكانت السياسة العثمانية في اليمن قبل صلح دعّان سبباً رئيسياً لظهور التمردات ضد الحكم العثماني، وقد تم التوصل إلى ذلك من خلال دراسة سياسة الدولة في الجوانب الإدارية، والقضائية، والمالية بالولاية، مقارنة بسياستها في السنوات الأولى لوصولها إلى اليمن، وقد تم الإشارة إلى إيجابيات وسلبيات تلك السياسات، وتم التوصل إلى أن اهتمام الدولة بإدخال إصلاحات جديدة على تلك الجوانب قد تراجع في الفترة ١٣٢٢-١٣٢٩هـ/١٩٠٤-١٩١١م، وأصبحت قدراتها على تنفيذ مشاريع أخرى في الولاية محدودة، وانحصر اهتمام المسئولين في الولاية على القضايا التي يمكن أن يحصلوا من ورائها على منافع مادية، وغاب اهتمامهم بما يفيد الولاية، وسكانها، مستفيدين من عدم وجود مراقبة، أو مسائلة من أحد.

وكانت الدولة تتلقى بعض المعلومات عما يجري في ولاية اليمن من خلال تقارير لجان التفتيش العامة، أو المتخصصة التي كانت ترفع إلى السلطان أو إلى الباب العالي، ولكن لم تلق تلك التقارير أي اهتمام من الدوائر المختصة في الدولة، بحيث تترجم إلى قرارات فعلية لمعالجة قضايا ومشاكل الولاية.

وكان مجلس المبعوثان قد بذل جهوداً واضحة في سبيل إصلاح أوضاع ولاية اليمن، وحل مشاكلها، وحظيت قضية التمرد الذي تزعمه الإمام يحيى باهتمام كبير من أعضاء المجلس، وقد بذل ممثلو ولاية اليمن جهوداً كبيرة لإبقاء قضايا بلدهم حاضرة في مداولات المجلس، كما شاركوا في المقترحات التي قدمها لوضع حلول للمشاكل التي تتعرض لها الولاية، وساهموا بنقل صورة واضحة عن حقيقة ما كان يجري في الولاية إلى المسئولين في عاصمة الدولة، ومن أهم المقترحات التي ناقشها مجلس المبعوثان لحل مشاكل الولاية: المقترح الذي قدمه الباب العالي إلى المجلس والذي قسم ولاية اليمن إلى ولايتين؛ الأولى يحكمها الإمام، والثانية تعين الدولة والياً عليها. وقد تم التراجع عن هذا المقترح بعد أن أزاحت جمعية الاتحاد والترقي السلطان عبدالحميد الثاني عن الحكم،

وشكلت الحكومة عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٩م، فقام طلعت باشا وزير الداخلية بسحب هذا المقترح من المجلس، وتم إعادة العمل بسياسة القوة لمواجهة ما كان يجري في الولاية.

وقد تباينت الآراء ووجهات النظر العثمانية والعربية في السياسة التي اتخذتها الدولة العثمانية في ولاية اليمن، فقد ظهرت أراء عثمانية وعربية في اسطنبول تؤيد سياسة السلطان عبدالحميد الثاني، وأخرى كانت تطالب الدولة بإيجاد حلول واقعية لمشاكل وقضايا الولاية، وكذلك اختلفت الآراء في عهد حكومة الاتحاد والترقي في هذا الموضوع، وقد تبنى عدد من المسئولين في الاتحاد والترقي حلاً سلمياً لقضية اليمن، وعملوا على الدفع في سبيل انجاز صلح دعّان بين الإمام يحيى والدولة العثمانية.

شكل صلح دعّان الذي تم الاتفاق عليه عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م بين الإمام والدولة، منعطفاً رئيسياً في العلاقة بين العثمانيين وسكان ولاية اليمن فقد حول العلاقة بين الطرفين من حالة العداء والمواجهة، إلى حالة السلم والتعاون، وكانت الظروف الداخلية والخارجية للدولة قد ساعدت على انجاز هذا الصلح، وكان لقائد القوات العثمانية احمد عزت باشا دور رئيسي في نجاح المفاوضات التي جرت بينه وبين الإمام يحيى، من خلال الاستجابة لمعظم مطالبه، وإقناع الباب العالي بضرورة الموافقة على تلك المطالب، وتقديم كافة الضمانات اللازمة التي كان الإمام يطالب بها، كشرط للتجاوب والتعاون مع احمد عزت باشا لتحقيق الصلح.

وتعرضت الدراسة لبنود الصلح بالتحليل، والمقارنة مع ما تم نشره في المصادر التي عاصرته، ومع الأصل المحفوظ في الأرشيف العثماني بنصيه العربي، والعثماني. إضافة إلى التوسع في دراسة وتحليل مواد "الملحق السري للصلح"، الموجود في الأرشيف العثماني، والذي كان الدكتور عبدالكريم العزير قد نشره في كتابه (التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في ولاية اليمن) ولكنه لم يتوسع في دراسته، كما تم توضيح بعض الملابسات التي وردت لدى معظم الباحثين الذين تعرضوا لبنود الصلح بالدراسة والتحليل.

وكان للصلح تأثير مباشر على الأوضاع في الولاية ومن أهمها:

- نشر الأمن والسلم في معظم مناطق الولاية.

- الحد من التصرفات السيئة التي كان يمارسها المسئولون العثمانيون في حق السكان، بعد أن منح الصلح للإمام حق المراقبة على موظفي الولاية.

- توسيع مجالات التعاون بين الإمام، والإدارة العثمانية حتى أنها تجاوزت الإطار الذي حدده صلح دعّان.

- تحول العلاقة بين الإمام والإدريسي من التعاون والتنسيق إلى الحرب والمواجهة، بسبب اتفاق الإمام مع العثمانيين على التعاون ضده، بعد أن حظي بدعم ايطاليا ثم بريطانيا في مواجهته للدولة، وقد أرسلت قيادة الجيش في الولاية عدداً من الطوابير العسكرية إلى الإمام للاستعانة بها في حربة ضد الإدريسي، وإبقائها تحت قيادته.

وكان لاشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى في عام ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، تأثير مباشر على أوضاع الولاية بشكل عام، وعلى العثمانيين في اليمن بشكل خاص، وقد ساهمت الحرب في عدم اهتمام الدولة بما يجري في ولاية اليمن، مما دفع إدارة الولاية إلى التوجه نحو الإمام للاستعانة به في مواجهة الظروف الصعبة التي فرضتها عليها تداعيات الحرب العالمية، التي كان لها تأثير مباشر على الجوانب الإدارية، والاقتصادية، والعسكرية في الولاية، ونتيجة لذلك بدأت الإدارة العثمانية تتنازل عن بعض صلاحياتها لصالح الإمام، وفي أثناء الحرب تم ترك مسالة المحافظة على الأمن في معظم أنحاء الولاية للإمام وأتباعه، وتفرغت الإدارة العثمانية وقواتها للحرب مع الانجليز في لحج، والحرب مع الإدريسي في المخلاف السليماني وتهامة، وكان الإمام قد قدم مساعدات كبيرة للعثمانيين أثناء الحرب وتمثلت فيما يأتي:

- قبوله بتأجيل المطالبة بحقوقه المالية التي حصل عليها بموجب بنود صلح دعّان، وحقوق أتباعه الذين قدموا المساعدة للعثمانيين، إلى ما بعد انتهاء الحرب.

- استجابته لطلبات الإدارة العثمانية بتقديم الأموال، والحبوب المختلفة والحيوانات وغيرها، واعتبارها ديوناً يتم تسديدها للإمام عندما تسمح الظروف.

- السماح لأتباعه بالقتال إلى جانب القوات العثمانية في لحج وفي المخلاف السليماني وتهامة مقابل أموال تدفع لهم فيما بعد.

- وقوف الإمام على الحياد في الحرب بين العثمانيين، والانجليز في العلن، وقيامه بتقديم الدعم المادي للقوات العثمانية في السر.

ساهم موقف الإمام يحيى من العثمانيين أثناء الحرب في التخفيف من الظروف الصعبة التي كانوا يمرون بها، فقد وفر لهم مصدر تمويل عندما انقطع إرسال الأموال من اسطنبول، بسبب الحصار الذي فرضته قوات دول الحلفاء على الموانى العثمانية في مختلف البحار، وبعد أن قامت الثورة العربية في الحجاز أغلقت الطرق البرية أيضاً، فاكتمل الحصار على ولاية اليمن، وقد ساعد موقف الإمام هذا القوات العثمانية على البقاء صامدة في مواقعها في لحج وتهامة، إلى أن انتهت الحرب.

ومن النتائج المباشرة للحرب العالمية الأولى حصول ولاية اليمن على استقلالها، بعد خروج العثمانيين بموجب اتفاقية مندورس، التي فرضت على الدولة العثمانية الخروج من كافة الولايات التي كانت تخضع لسيطرتها ومنها اليمن.

ونتيجة للعلاقة المتميزة بين الإمام يحيى والإدارة العثمانية، ممثلة بالوالي محمود نديم، وقائد الجيش توفيق باشا تم تسليم البلاد للإمام يحيى دون موافقة الباب العالي، الذي كان مُصرّاً على أن يتم التسليم للإنجليز، وقد أثار هذا التصرف الانجليز وعدداً من الزعماء المحليين في تعز، وتهامة، ومناطق أخرى، ولم يكن لديهم مانع من أن تسلم البلاد للإمام يحيى، ولكن في إطار ترتيبات يتفق عليها من خلال توقيع اتفاقية معه مشابهة للاتفاقيات التي تم توقيعها مع سلاطين ومشايخ المحميات، مع منحه بعض الامتيازات تقديراً لمكانته الدينية بين أتباعه، ولكنه استطاع تجاوز مطالب الانجليز بمساعدة محمود نديم وفرض نفسه كأمر واقع، وقد دفعهم ذلك إلى إثارة المشاكل للإمام في بعض المناطق لمواجهة طموحاته، وبالرغم من أن الجهود التي بذلها الانجليز لمضايقة الإمام بما في ذلك دخولهم مدينة الحديدة، إلا انه تمكن في الأخير من النجاح في بسط سيطرته على معظم أنحاء اليمن، مستفيداً من الظروف الداخلية والخارجية التي ساعدته على تحقيق أهدافه..

ومن خلال دراسة علاقة الإمام يحيى بالإدارة العثمانية في اليمن تم التوصل إلى النتائج التالية:

- نجاح الدولة العثمانية في تنظيم مختلف شئون ولاية اليمن، من خلال تطبيق أنظمة إدارية، ومالية، وقضائية وغيرها متوافقة مع النظام العام للدولة، وأوجدت العديد من الخدمات التي كان سكان الولاية في حاجة إليها مثل التلغراف، والتعليم، والصحة، والبريد وغيرها، ونفذت العديد من المشاريع مثل بناء المستشفيات، والمدارس، والمباني الحكومية وترميم المساجد، وتعبيد الطرق وغيرها، ويمكن القول بان ما نفذه العثمانيون في اليمن إذا تم مقارنته بما كان موجوداً فيها قبل وصولهم فهو انجاز كبير، وإذا تم مقارنته بما تم تنفيذه في الولايات الأخرى فهو قليل، ولكن لكل ولاية ظروفها الخاصة.

- كان التمرد على الحكم العثماني الثاني في اليمن خلال السنوات الأولى محدوداً، بسبب قوة الدولة، وحسن الإدارة وتنفيذ العديد من الإصلاحات، وعندما بدأت الإدارة تسوء، والأهالي يتعرضون للظلم، وإطلاق الحرية للموظفين العثمانيين للتعامل مع ما يجري في الولاية بالطرق التي يرونها، تمكن الأئمة من تجميع صفوف المقاومة، وإعلان التمرد ضد الحكم العثماني.

- كانت المقاومة ضد العثمانيين تتراجع في حالة وجود والي جيد، يحترم الأهالي، وفي حالة وجود والي سيئ لا يحترم الأهالي، كانت المقاومة تتوسع وتزداد حدة.

- من الأسباب الرئيسية للمقاومة والتمرد ضد الحكم العثماني هو الظلم وسوء الإدارة وتجاهل رغبات الأهالي.

- كان انعدام الثقة بين السلطان عبدالحميد والإمام يحيى هو السبب الرئيسي لعدم نجاح جهود الوساطات، التي بذلتها أطراف عدة لإنهاء حالة العداء بينهما.

- استعداد الإمام يحيى للبقاء تحت السيطرة العثمانية، مقابل منحه بعض الصلاحيات في المناطق الجبلية، وقيام الدولة بإصلاحات قضائية ومالية في الولاية.

- كان لممثلي اليمن في مجلس المبعوثان دور بارز في نقل قضايا ومشاكل الولاية إلى المجلس، وتوضيح الأسباب الحقيقية للتمرد في اليمن لكافة الأطراف المعنية في اسطنبول.

- وجود شخصيات عثمانية في مختلف مفاصل الدولة تدعم إيجاد حلول سلمية لمشاكل الولاية، ومعظمهم من الذين عملوا في اليمن في فترات سابقه.

- صلح دعّان كان يعتبر مطلباً ملحاً للدولة العثمانية، وللإمام يحيى على السواء، مع وجود معارضة له في الحكومة، ولكن كان تأثيرها محدوداً.

- ساهم خروج السلطان عبدالحميد من السلطة في التسريع بعقد صلح دعّان.

- اقتصر الملحق السري لصلح دعّان على القضايا التي لا يرغب الطرفان في ظهورها إلى العلن.

- ساهم صلح دعّان في تحسين العلاقة بين الإمام يحيى، والإدارة العثمانية الأمر الذي ترتب عليه تعاون الطرفين، في مواجهة القضايا التي كانت تهم الولاية في تلك الفترة.

- التزام الإمام يحيى بالحياد خلال الحرب العالمية الأولى، لم يمنعه من تقديم المساعدة والعون للقوات العثمانية.

- دخول الإمام في مفاوضات سرية مع الانجليز خلال الحرب، بهدف ضمان وصوله إلى السلطة في حالة هزيمة الدولة العثمانية، وخروجها من اليمن.

- تسليم الحكم في اليمن إلى الإمام يحيى، كان مبادرة ذاتية من الوالي العثماني، وقائد الجيش، وكان ذلك مخالفاً لشروط الاتفاقية التي فرضتها دول الحلفاء على الدولة العثمانية.

- إعلان عدد من الزعماء المحليين رفضهم لاستلام الإمام يحيى حكم البلاد من العثمانيين، واتخذوا مواقف مناوئة له.

- رفض الانجليز تنصيب الإمام نفسه حاكما للبلاد دون موافقتهم، مما دفعهم لاتخاذ مواقف ضده، بهدف إرغامه على الرضوخ لهم.

- قدم العثمانيون المساعدة للإمام في سبيل تثبيت حكمه من خلال تسليم كافة ممتلكاتهم "سلاح- ذخائر ومواد طبية – وغيرها" إليه، وقدم من تبقى منهم في اليمن المساعدة له في تنظيم وترتيب دولته.

بالإضافة إلى النتائج المذكورة التي توصلت إليها هذه الدراسة فقد تمكنت من تقديم إضافات جديدة مقارنةً بالدراسات السابقة ومن أهمها:

- تعتبر هذه الدراسة الاولى التي ناقشت علاقة العثمانيين بالإمام يحي بشكل مستقل
- وضحت وجهة نظر الطرف العثماني فيما كان يجري في ولاية اليمن آنذاك معتمدة على وثائق ومصادر عثمانية ومراجع تركية حديثة
- ناقشت العلاقة بين الإمام يحيى، والإمام القاسمي والظروف التي ساعدت الأول على أن ينجح في القضاء على مناوئيه.
- وضحت الأسباب التي دفعت سكان الولاية للتمرد ضد الحكم العثماني، والأسباب التي منعت الأئمة والدولة العثمانية من التوصل إلى صلح قبل عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
- بينت دور حاشية السلطان عبدالحميد في التعامل مع قضية ولاية اليمن.
- وضحت دور أعضاء مجلس المبعوثان ونواب اليمن في معالجة قضاياه ومشاكله.
- أثبتت وجود ملحق سري لصلح دعّان لم يعلن عنه آنذاك، وناقشت بنود الصلح العلنية، لتصحيح بعض وجهات النظر التي ظهرت في الدراسات السابقة.
- ذكرت الفوائد التي حصل عليها الإمام من جراء توقيع صلح دعّان، ومن أهمها توطيد سلطته في البلاد، بالمقابل كانت فوائد العثمانيين كثيرة من أهمها تقديم الإمام يحيى الدعم والمساعدة لإدارة الولاية والقوات العثمانية.
- وضحت الظروف التي واكبت خروج العثمانيين من اليمن.
- تناولت علاقة الإمام بالإنجليز وتأثيرها على الاوضاع في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى.
- بينت الدور الايجابي لوالي اليمن العثماني محمود نديم في تحسين، وتطوير علاقة الإمام يحيى بالعثمانيين، ودوره في تسليم السلطة في البلاد للإمام يحي ومن ثم استمراره في خدمة اليمن حتى عام ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م.

والله ولي التوفيق،،،

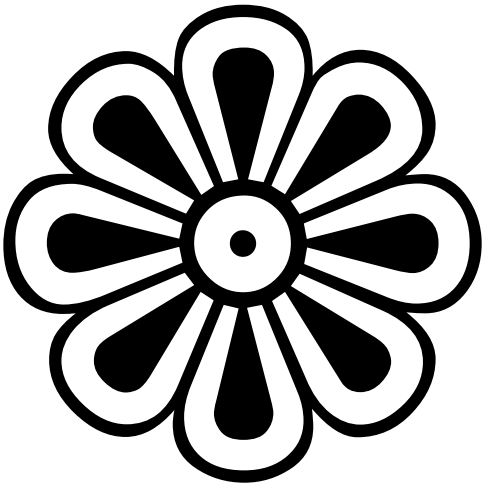

الملاحق

ملحق رقم (١)*

التقسيم الإداري لولاية اليمن أثناء الحكم العثماني الثاني في عام ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م:

ولاية اليمن: تنقسم ولاية اليمن إلى أربعة ألوية.

أ- لواء صنعاء.

ب- لواء تعز.

ج- لواء الحديدة.

د- لواء عسير.

أ- لواء صنعاء (اليمن): ينقسم إلى تسعة أقضية:-

صنعاء، يريم، ذمار، آنس (ضوران)، حراز، حجة، عمران، كوكبان، رداع.

١- قضاء صنعاء: ينقسم إلى سبع نواحي:-

بلاد الروس وبني بهلول، الحدا، أرحب، خولان، همدان، نهم، سنحان.

٢- قضاء يريم.

٣- قضاء ذمار: ينقسم إلى ثلاث نواحي:-

ذمار، عنس، مغرب عنس.

٤- قضاء آنس (ضوران): ينقسم إلى أربع نواحي:-

آنس، عتمة، جبل الشرق، جهران.

٥- قضاء حراز: ينقسم إلى خمس نواحي:-

الحجيلة، حراز، العر، مفحق، متوح.

٦- قضاء حجة: ينقسم إلى خمس نواحي:-

* TURK DEVLETININ MUIKI IDARE TAKSIMTI, BEO.

حجة، عفار، بني العوام، مسور، الشغادرة، ٤٥ عزلة.

٧- قضاء عمران: ينقسم إلى ناحيتين:-

عيال سريح، عمران.

٨- قضاء كوكبان: ينقسم إلى ثلاث نواحي:-

كوكبان، شبام، المحويت.

٩- قضاء رداع: ينقسم إلى ثلاث نواحي:-

رداع، جبن، السوادية.

ب- لواء تعز: ينقسم إلى ستة أقضية:-

الحجرية، إب، قعطبة، المخا، تعز، العدين.

١- قضاء الحجرية: ينقسم إلى ثلاث نواحي:-

الحجرية، حبيش، القبيطة.

٢- قضاء إب: ينقسم إلى ناحيتين:-

إب، المخادر.

٣- قضاء المخا: يتبعه ١٣ عزلة.

٤- قضاء قعطبة: ينقسم إلى أربع نواحي:-

قعطبة، جبل مريس، الحشا، النادرة.

٥- قضاء تعز: ينقسم إلى اربع نواحي:-

تعز، مقبنة، تربة القحم، ذي أشرف.

٦- قضاء العدين.

جـ- لواء الحديدة: ينقسم إلى تسعة أقضية:-

الحديدة، باجل، بيت الفقيه، جبل ريمة، أبو عريش، حجور، اللحية، زبيد، الزيدية.

١- قضاء الحديدة: ينقسم إلى أربع نواحي:-

الحديدة، جبل برع، حفاش، كمران- ٣٥ عزلة + كمران.

٢- قضاء باجل: ينقسم إلى ناحيتين:

باجل، ملحان – ١١ عزلة.

٣- قضاء بيت الفقيه: ٣٠ قبيلة.

٤- قضاء جبل ريمة: ينقسم إلى أربع نواحي:-

الجعفرية، كسمة، ريمة، السلفية – ٨٥ عزلة.

٥- قضاء أبوعريش: ينقسم إلى ناحيتين:-

أبو عريش، جيزان – ٨ قبائل.

٦- قضاء حجور: ينقسم إلى أربع نواحي:-

عامر، الخميس، المحابشة، ثارة -٤٥ عزلة.

٧- قضاء اللحية: ينقسم إلى ناحيتين:-

اللحية، الزهرة.

٨- قضاء زبيد: ينقسم إلى أربع نواحي:-

حيس، وصاب العالي، وصاب السافل، زبيد.

٩- قضاء الزيدية.

د- لواء عسير: ينقسم إلى سبعة أقضية:-

أبها، بنو شهر، غامد، القنفذه، رجال المع، صبيا، محائل.

١- قضاء أبها: ينقسم إلى ناحيتين:-

أبها، قحطان - ١٠٩ قبيلة.

٢- قضاء بنو شهر (حدوان): ٦١ قبيلة.

٣- قضاء غامد: ٤٩ قبيلة.

٤- قضاء القنفذه: ينقسم إلى ناحيتين:

حلى، القنفذه.

٥- قضاء رجال المع: ٥٠ قبيلة.

٦- قضاء صبيا: ٣٤ قبيلة.

٧- قضاء محائل: ٤٨ قبيلة.

ملحق رقم (٢)*

أولاً: قائمة بالولاة العثمانيين في ولاية اليمن (فترة تهامة): ١٢٦٤-١٢٨٩هـ/١٨٤٨-١٨٧٢م

الاسم	الوصول	المغادرة	ملاحظة
توفيق باشا (القبرصي)	١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م	١٢٦٥هـ/١٨٤٩م	توفي في اليمن
سلمان بك	١٢٦٥هـ/١٨٤٩م		اختاره مجلس الولاية للقيام بعمل الوالي
محمود باشا الكردي(١)	١٢٦٥هـ/١٨٤٩م		تم إرساله من الحجاز للقيام بعمل الوالي
مصطفى صبري	١٢٦٦هـ/١٨٥٠م		توفي في اليمن في نفس العام
محمد سري باشا	١٢٦٦هـ/١٨٥٠م	١٢٦٨هـ/١٨٥١م	عين والي بالوكالة ثم والي
بونابرت مصطفى باشا	١٢٦٨هـ/١٨٥١م		توفي بعد ثلاثة أشهر من وصوله
مطوش بك	١٢٦٨هـ/١٨٥١م	١٢٦٩هـ/١٨٥٢م	والي بالوكالة لمدة ثلاثة أشهر
محمود باشا الكردي(٢)	١٢٦٩هـ/١٨٥٢م	١٢٧٢هـ/١٨٥٥م	
أحمد باشا	١٢٧٣هـ/١٨٥٦م	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م	

* السالنامات العثمانية – العمري: تاريخ اليمن

الاسم	الوصول	المغادرة	ملاحظة
السليماني (١)			
علي باشا (باور)	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م	١٢٨١هـ/١٨٦٤م	
أحمد باشا	١٢٨١هـ/١٨٦٤م	١٢٨٤هـ/١٨٦٧م	
السليماني (٢)			
أحمد باشا	١٢٨٤هـ/١٨٦٧م	١٢٨٦هـ/١٨٦٩م	
(التاجر)			
علي باشا الحلبي	١٢٨٦هـ/١٨٦٩م	١٢٨٧هـ/١٨٧٠م	
رديف باشا	١٢٨٧هـ/١٨٧٠م	١٢٨٨هـ/١٨٧١م	
أحمد مختار باشا	١٢٨٨هـ/١٨٧١م	١٢٩٠هـ/١٨٧٣م	وصل إلى اليمن قائداً للجيش ولكن سرعان ما أصاب الوالي المرض فتم تكليفه واليا بدلاً عنه

ثانياً: قائمة بالولاة العثمانيين في ولاية اليمن (فترة صنعاء) ١٢٨٩-١٣٣٧هـ/١٨٧٢-١٩١٨م

الاسم	الوصول	المغادرة	
أحمد مختار باشا	١٢٨٨هـ/١٨٧١م	١٢٩٠هـ/١٨٧٣م	
أحمد أيوب باشا	١٢٩٠هـ/١٨٧٣م	١٢٩٢هـ/١٨٧٥م	
راوف باشا			**تم تعيينه وزيراً للبحرية بمجرد وصوله إلى الحديدة فعاد أدراجه ولم يباشر عمله**
مصطفى عاصم باشا	١٢٩٢هـ/١٨٧٥م	١٢٩٦هـ/١٨٧٩م	
إسماعيل حقي باشا(١)	١٢٩٦هـ/١٨٧٩م	١٢٩٨هـ/١٨٨١م	
محمد عزت باشا الوزير	١٢٩٨هـ/١٨٨١م	١٣٠٢هـ/١٨٨٥م	توفي في اليمن
أحمد فيضي باشا (١)	١٣٠٢هـ/١٨٨٥م	١٣٠٤هـ/١٨٨٦م	

الاسم	الوصول	المغادرة	
أحمد عزيز باشا	١٣٠٤هـ/١٨٨٦م	١٣٠٥هـ/١٨٨٨م	
المشير عثمان باشا (الأعرج)	١٣٠٥هـ/١٨٨٨م	١٣٠٦هـ/١٨٨٩م	
الفريق عثمان نوري	١٣٠٦هـ/١٨٨٩م	١٣٠٧هـ/١٨٩٠م	
إسماعيل حقي باشا (٢)	١٣٠٧هـ/١٨٩٠م	١٣٠٨هـ/١٨٩١م	توفي في اليمن بعد عشرين يوماً من إقالته
الفريق حسن أديب باشا	١٣٠٨هـ/١٨٩١م		
أحمد فيضي باشا (٢)	١٣٠٨هـ/١٨٩١م	١٣١٥هـ/١٨٩٧م	
حسين حلمي باشا	١٣١٦هـ/١٨٩٨م	١٣١٨هـ/١٩٠٠م	
المشير عبدالله باشا	١٣١٨هـ/١٩٠٠م	١٣٢٢هـ/١٩٠٤م	
توفيق باشا	١٣٢٢هـ/١٩٠٤م	١٣٢٣هـ/١٩٠٥م	
أحمد فيضي باشا (٣)	١٣٢٣هـ/١٩٠٥م	١٣٢٦هـ/١٩٠٨م	تعين والياً بالوكالة

الاسم	الوصول	المغادرة	
حسن تحسين باشا	١٣٢٦هـ/١٩٠٨م	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	
كامل بك	١٣٢٨هـ/١٩١٠م		**تعين قائماً بأعمال الوالي**
محمد علي باشا	١٣٢٨هـ/١٩١٠م	١٣٢٩هـ/١٩١١م	
رجب بك	١٣٣٠هـ/١٩١٢م		**تعين قائماً بأعمال الوالي**
محمود نديم	١٣٣٠هـ/١٩١٢م	١٣٣١هـ/١٩١٣م	تعين والياً بالوكالة
محمود نديم	١٣٣١هـ/١٩١٣م	١٣٣٧هـ/١٩١٨م	تعين والياً للولاية

ملحق رقم (٣)*

قائمة بالقنصليات الأجنبية في ولاية اليمن عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م

الدولة	مستوى التمثيل	اسم الممثل	مقر التمثيل
إيران	قنصل (شاهبندر)	حاجي محمد علي بك	صنعاء
إيران	قنصل (شاهبندر)	محمد مهدي بك	الحديدة
إيران	قنصل (شاهبندر)	شيخ عبدالرسول	المخا
ايطاليا	قنصل عام	قوليه فرديناندو صولا	الحديدة
ايطاليا	قنصل	مسيوغايطانو نيسوتي	المخا
بريطانيا	وكيل قنصل	مستر ريجارد سون	الحديدة
فرنسا	وكيل قنصل	موسيو لاقوزه	الحديدة
بلجيكا	وكيل قنصل	اسحاق قايا	الحديدة

* سالنامه دولت علية عثمانية (٦٤).

ملحق رقم (٤)

اتفاق عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م بين الإمام يحيى والإدارة العثمانية في اليمن

Bu yazının tercümesi aşağıya dercolunmuştur:

"Muhasaranın iştidâdı, imdad ve erzakın inkıtaı ve San'a'da sakin bulunanların tesir-i ihtiyacla telef olmak derecesine gelmeleri sebebile, San'a'da Müşir Devletlu Rıza Paşa ve Vâli-i vilâyet utûfetlu Tevfik Bey Efendi Hazeratının nezdlerinde içtimâ eden vilâyet ve Ordu-yi Hümâyûn erkân ve ümerâsının kararile San'a merkezinin Menaha'ya nakli meselesi için müşârünileyhima tarafından mezun olarak Seyyid Yahya İbn-i Muhammed Hamid'üd'din-in nezdine azimet ettik.

Müşarünileyh ile müzakere edilerek mevadd-ı âtîye kararlaştırılmıştır:

Müşir ve vâli erkân-ı vilâyet ve Ordu-yi Hümâyûn ve ümera ve zubbât ve bilcümle memurin ve asâkir-i şâhâne ve ebnâ-yı Türkten arzu eden tüccar ve aileleri ve emval-i şahsiyeleri ve kuyûd ü evrak-ı resmiye Menaha'ya nakledilecektir.

San'a'da bulunan toplar, tüfekler, cebhane ve sair eşya ve mebâni-i mîrîye ve ecza-yı tıbbiye, seyyid-i müşârünileyhe terk olunacak ve seyyid-i müşarünileyh bunları istediği gibi tasarruf edecektir.

San'a'nın ve topçu kışlasının ve ordugâhın haricinde bulunan karakollar seyyid-i müşârünileyhin emredeceği adama teslim olunduktan sonra, bunlar seyyid-i müşârünileyh tarafından terfik olunacak adamlarla beraber üç seferde Menaha'ya azimet edeceklerdir.

Hariçteki karakollar seyyid-i müşarünileyhin adamına teslim olunduktan sonra, San'a'da bulunan asâkir-i şâhânenin nısfı, silahsız olarak San'a'dan çıkacak, bâdehû San'a ve kal'a seyyid-i müşârünileyhin memuruna teslim edilecek ve askerin bakiyesile memûrîn ve aileleri ve beraberlerinde bulunan eskal, ordugâh ile topçu kışlasına ve Birülazeb'e çekilecektir.*

Bundan sonra kâmilen ve kısmen emvâl-i şahsiye ile bazı aileler ve memûrîn, seyyid-i müşârünileyh tarafından terfik olunacak muhafızlar ile ve dört yüz kişiden ibaret ve müsellah bir tabur asâkir-i şâhâne ile Menaha'ya azimet edecektir.

Kabailin rehâin-i muteberesi, seyyid-i müşârünileyhin elinde olacaktır. Bâdehû yine 400 kişiden ibaret ve müsellah diğer bir tabur asâkir-i şâhâne ile ailelerin bakiyesi ve emvâl-i şahsiyeleri ve erkân ve ümera ve memûrîn ve zabıtan kezalik seyyid-i müşarünileyh tarafından terfik oluna-

cak adamlarla ve muhtac olacakları çadırlarla beraber Menaha'ya azimet edecek ve nakil maddesi bittikten sonra, Birülazeb ve sair mahaller seyyid-i müşarünileyhin memuruna teslim olunacaktır.

Mukteza-yı ahvale göre Menaha'ya nakil meselesinin 3 kafileden ziyade olmasında beis yoktur.

Sekiz yüz kişiden ibaret ve müsellah olarak Menaha'ya gidecek iki tabur asakir-i şahanenin muhafaza için suret-i tefriki müşir ve valinin i htiyarlarına aiddir.

İhtiyac messedecek deve, ester ve merkebler, ashabından mutedil ücretlerle, seyyid-i müşârünileyh tarafından tedarik edilecek ve bu hayvanatın ücretinin seyyid-i müşârünileyhe teslim olunmasını, Ahmed Ubeyd-ül-Harazî tekeffül edecektir.

Bu tarihten itibaren bir sene-i kâmile zarfında her iki taraftan harekât-ı harbiye sükûn bulacaktır.

Bu müddet zarfında seyyid-i müşârünileyh, maksadı hakkında Zât-ı Şâhâneden istirham ve rica ve istidâfta bulunacaktır.

San'a ehalisinden vuku bulan istikrazat, Menaha ve Hudeyde'de tedricen tesviye olunacaktır.

Emvâl-i şahsîye, ashabı tarafından bey' veya tevdi olunacaktır.

Kafli-Şahil ile bu ikisine mülhak mahaller ve Menaha ve Taizz ve bilâdı ve nefs-i İbb medînesi Sultan-ı Âzâmın memurları elinde kalacaktır.

Dahilden benderlere ve benderlerden dahile ve sair mahâllere ticaretle gidip gelenler ve ecnebiden ticaret edenler, eşya-yı ticariyelerile yollarda, karyelerde ve konak mahallerinde emniyetle gidip kalabileceklerdi.

Kalmak isteyenler mallarile beraber emniyet tahdındadırlar.

Tavîle hısınlarında bulunan asâkir-i şâhâne, aralarındaki adavet sebebile Yemen Arablarile gayri muhtelit olarak oralarda kalacaklar ve fakat bunlara erzak ve imdad gönderilmiyecektir. Asâkir-i merkûmenin oralardan nakilleri için irade-i seniye-i Hazret-i Hilâfet penâhî şeref müteallik buyurulursa emniyet tahtında olmak üzere silanlarile beraber nakledileceklerdir.

Kan dökülmemesi ve memûrîn ve asâkir-i şâhânenin açlık sebebile telef olmaktan kurtarılması için kararlaştırılmış olan mevadd-ı meşrûhanın ifası için Cenab-ı Allah kefil ittihaz edilmiş olup, bunun hilâfına olarak Sultan-ı İslamın memurlarından ve seyyid-i müşârünileyhin adamlarından bir hareket vuku bulursa meselenin merci-i halli şeriat-ı garrâyı Muhammediye olacaktır.

21 Sefer 1323 ve 3 Nisan 1321

Erkân-ı Harbiye Miralayı	Vilâyet mektubçusu	Ordu-yi Hümâyûn Muhasebecisi	Muhasebe-i vilâyet Mümeyyizi

ترجمة ملحق رقم (٤)

اتفاق عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م بين الإمام يحيى والإدارة العثمانية في اليمن

"بسبب شدة الحصار على مدينة صنعاء وانقطاع الإمدادات والمؤن، وانعدام الأمن والسلام فيها اجتمع صاحب الدولة المشير رضا باشا وصاحبه العطوفة توفيق أفندي والي ولاية اليمن مع أمراء وأركان الولاية والجيش بشأن نقل مركز الولاية من صنعاء إلى مناخة وقد فوض المجتمعون عدداً منهم للذهاب إلى السيد يحيى بن محمد حميدالدين لمناقشة الاتفاق معه وتمت الموافقة على ما يلي:

ينتقل إلى مناخة المشير والوالي وأركان الولاية وأمراء وضباط الجيش السلطاني وجميع المسئولين والجنود والراغبين من الأتراك والتجار وعائلاتهم وأموالهم الشخصية والوثائق والسجلات الرسمية.

- يتم تسليم المدافع والبنادق والذخيرة وغيرها، الى السيد المذكور وكذلك المباني الحكومية والأدوات الطبية والعلاجات الموجودة في صنعاء وهو يتصرف بها بالطريقة التي يريدها.

- يكلف السيد المذكور شخصاً لاستلام قلعة صنعاء والمعسكر الخارجي ومراكز الشرطة، وبعد ذلك يقوم السيد المذكور بتكليف مجموعة من أتباعه بمرافقة من تبقى في تلك الأماكن إلى مناخة على ثلاث مجموعات.

- بعد استلام أتباع السيد المذكور المراكز التي خارج المدينة يسمح لنصف الجنود الموجودين في صنعاء بالخروج منها بدون سلاح، وعندما يقوم أتباع السيد المذكور باستلام مدينة صنعاء والقلعة يسمح لمن تبقى من الجنود والموظفين وعائلاتهم في المعسكر والقلعة وبئر العزب بالخروج منها.

- بعد ذلك وعند خروج جزء من العائلات والمسئولين أو كلهم مع أموالهم الشخصية والذي يصل عددهم إلى أربع مائة شخص يقوم السيد المذكور بتكليف من يرافقهم في رحلتهم إلى مناخه مع طابور من الجنود السلطانية بكامل أسلحتهم.

- بعد تسليم الرهائن من القبائل الذين كانت "الإدارة العثمانية" تحتفظ بهم في صنعاء إلى يد السيد المذكور، يسمح بالخروج للمجموعة الثانية من العائلات المتبقية والمسئولين والضباط مع أموالهم الشخصية ويصل عددهم إلى أربع مائة شخص، ويقوم السيد المذكور بتكليف من يرافق تلك المجموعة إلى جانب طابور من الجنود السلطانية بكامل سلاحهم، كما يسمح لمن يريد من الضعفاء بالمغادرة وحمل خيامهم معهم، وعندما تنتهي المدة المحددة للنقل يتم تسليم بئر العزب وبقية أحياء المدينة إلى موظفي السيد المذكور.

- اتفق الطرفان ان يغادر جميع من في المدينة في ثلاث قوافل (مجموعات) وإذا دعت الحاجة إلى زيادة تلك القوافل فلا يوجد مانع.

بالنسبة للطابورين من الجنود السلطانية المسلحين الذين سوف يرافقان الثمانمائة شخص تعود إلى المشير والوالي طريقه توزيعهم واختيارهم.

- يقوم السيد المذكور بتجهيز ما يحتاجه المغادرون من جمال وحمير وغيره كما يقوم بالاتفاق مع أصحابها على سعر معقول وسوف تسلم الأجرة إلى السيد المذكور بواسطة احمد عبيد الحرازي.

- يمتنع الطرفان عن القيام بأية تحركات عسكرية لمدة عام ابتداء من هذا التاريخ.

- بالنسبة لأهداف السيد المذكور سوف نترجى ونسترحم ونستعطف الذات السلطانية للموافقة عليها.

- إذا وجدت ديون لأهل مدينة صنعاء يتم تسويتها بشكل تدريجي في مدينة الحديدة ومدينة مناخة.

- الممتلكات الشخصية يمكن لأصحابها بيعها أو ايداعها لدى من يريدون من أهل المدينة.

القفل والساحل والمناطق الملحقة بهما ومناخة وتعز وبلاد اب ومدينة اب سوف تبقى في أيدي موظفي السلطان الأعظم.

الطرق التي توصل بين الموانى والمدن الداخلية والعكس سوف تبقى مفتوحة للتجارة ذهابا وإيابا بما في ذلك التجارة الأجنبية ويمكن للتجار والبضائع التحرك بأمان في جميع الطرق والمحلات والخانات وغيرها.

- يتم التعهد بتوفير الأمن للراغبين في البقاء (في صنعاء) مع ممتلكاتهم.

- الجنود الموجودون في حصن الطويلة (في الحيمة) أثناء فترة السماح المتفق عليها يجب عدم مناصبتهم العداء خاصة وأنهم لن يختلطوا مع العرب اليمنيين، ويسمح بإيصال الغذاء والإمدادات إليهم لان الجنود المذكورين يحتاجون إلى أمر لنقلهم من الحصن والأمر متعلق بحضره الخليفة، وعندما تصل الموافقة ولضمان الأمن لهم يتم السماح لهم بالخروج مع سلاحهم.

- الهدف من عقد هذا الاتفاق هو الحد من سفك الدماء وفك الحصار القائم على الموظفين والجنود العثمانيين، والمحافظة على الأوضاع من الانهيار الكامل في الولاية، وعليه قررنا عقد هذا الاتفاق والله سوف يكون شاهداً على تنفيذ المواد التي تم شرحها، وإذا وجد خلاف بين موظفي سلطان الإسلام وأتباع السيد المذكور، أو إذا حدثت أية حركة من الطرفين يتم مراجعة ذلك وحل المسألة بموجب الشريعة المحمدية الغراء.

٣ نيسان ١٣٢١ رومي/ ٢١ صفر ١٣٢٣هـ[١].[٢].

1. ٢٧ ابرايل ١٩٠٥م.

2 .TEVFIK, BIR DEVLET ADAMININ 340-342.

ملحق رقم (٥)

قائمة بأسماء ممثلي ولاية اليمن في مجلس المبعوثان *

اسم الممثل	محل الميلاد	المنطقة التي يمثلها	تاريخ التعيين
علي المطاع	صنعاء	صنعاء	١٩٠٨م
احمد محمد الخباني	صنعاء	صنعاء	١٩١٠م
أحمد يحيى الكبسي	الكبس (اليمن)	صنعاء	١٩١٠م
علي حسين الحلالي	صنعاء	صنعاء	١٩٠٨م
محمد عبدالله المقحفي	ثلاء (اليمن)	صنعاء	١٩٠٨م
حسين بن عبدالقادر بن	صنعاء	صنعاء	١٩٠٨م
علي حسين (الذماري)	ذمار	صنعاء	١٩٠٨م
زهدي مصطفى افندي	جدة (السعودية)	الحديدة	١٩٠٨م
طاهر رجب افندي	جدة (السعودية)	الحديدة	١٩٠٨م
محمد عبدالرحمن افندي	الحديدة	الحديدة	١٩٠٨م
هادي رزق أفندي	الحديدة	الحديدة	١٩٠٨م
علي سويد أفندي	الحديدة	الحديدة	١٩٠٨م
محمود نديم	دمشق	الحديدة	١٩١٠م
حسان راضي باشا	بغداد	عسير	١٩٠٨م
الشيخ/ احمد أفندي		عسير	١٩١٠م
الشيخ/ سيد فراجي	منوشهر (تركيا)	عسير	١٩١٠م
علي بن حسان أفندي	عكا (فلسطين)	عسير	١٩٠٨م
الشيخ/ صالح السنيدار	صنعاء	تعز	١٩١١م

* GUNES, TURK PARLAMENT TARIHI, 617.

ملحق رقم (٦)

مشروع إصلاح ولاية اليمن مقدم من أعضاء وفد الإمام إلى اسطنبول عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م العلامة سعد بن محمد الشرقي والعلامة عبدالله بن إبراهيم والعلامة محمد أحمد الشامي

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة ما قدمناه لحضرة الصدر الأعظم سابع ربيع الأول سنة ١٣٢٧

بعد فهم ما تلقيناه من حضرة فخامتكم وصدور الأذن بالتذكر في مذكرات قرار القوميسيون المخصوص كانت المراجعة فيما بيننا وقد عرضنا لفخامتكم شفاها ان المقاصد متحدة في جمع كلمة الإسلام والمسلمين وحقن دماء الموحدين وفي الحقيقة انا لا وقوف لنا على مدارك السياسة الحاضرة الدولية وانا ان صدرت الارادة السنية السلطانية بأمر ما او صدر امر فخامتكم لا يسعنا غير قبوله وعرضه وان الامام يحيى الذي ارسلنا بحسب الطلب لا يترك مجهوداً فيما عرضناه من اسباب حصول المأمول من حقن الدماء وتوحيد الكلمة غير انه خطر لنا عرض ما يأتي لفخامتكم للنظر في وسيلة حسنة تمنع حدوث ما يكدر الراحة العامة وهو

١ ان بقاء الوالي مع مقدار من العساكر في صنعا والحال ان صنعا والطريق الموصلة بينها وبين مناخة هي موارد المشارقة عموماً لمعايشهم في الحيمة وبلاد البستان وقضاء آنس والوقوعات السابقة قريبة عهد بالوقوع ولما تندمل جراحات المنكوبين فيها وتذهب اخلاق المشارقة وتحسينها متوقف على زمن وتدابير فلا يؤمن حصول مكروه بينهم وبين المأمورين والعساكر

٢ نفس مدينة رداع والجانب الذي يلي قضاء يريم من بلاد قعطبة اهلها متوحشون متنفرون فلا يبعد حصول تنافر واما نفس مدينة قعطبة وما والاها بيد الاجانب من البلاد فلا كلام فيه

٣ معلوم فخامتكم ان سكان قضاء اب الاقليل هم ذو محمد وذو حسين وخولان ونهم وحاشد بل رؤساء هذه القبايل وفيها معايشهم واحوالهم وطباعهم وحركاتهم معلومة فاذا لم يكن امرهم منوط بالإمام اضطرت الحكومة الى تأديبهم وكان فتحاً لباب الشرور وان تركوا وشانهم عاثوا في البلاد واذا اراد الامام ايقافهم عن اكتساب معايشهم في محلات خارجة عن ادارته كثر القيل والقال

Y.E.E 86-34/3379.BEO

٤ جعل القاضي منصوباً بفرمان شاهاني مرسلاً من دار السعادة العلية يحكم بالمذهب الحنفي وان كان الخلاف بين المذهبين الحنفي والزيدي نادراً ليس الا في مسائل معدودة يسيء التفاهم وقد علم ان تمالك الناس على مراجعة الإمام هو من جهة ارادة التحاكم اليه والى من يعين من الحكام مع امكان تفويض الامور اليه ادارة وشرعاً وبذلك يحصل مرام الجانبين

٥ مادة التابعية والمتبوعية تحتاج الى تدبير حسن مصيب بحيث يكون ضابط ذلك بمعرفة وسياسة فانه ان صرح بذلك للعامة والفقهاء اسرعوا الى نصب غيره وبطل العمل كله وتعسرت مداركته

٦ ينبغي ان تصدر ارادة سنية ملوكانية غير قابلة للنقض بالعفو عن جميع المطالب الاميرية مدة معلومة حتى يتمكن اهل البلاد من عمارة مساكنهم ومزارعهم ومتاجرهم ثم يعين المبلغ الذي يدفعه الإمام مقسطاً من الاعشار لجانب الحكومة

٧ تطويل مدة الاعتياد المعطى للإمام ليتمكن من تأسيس العمران المطلوب وانشاء المدارس العلمية واستجلاب الدعوات الخيرية للحضرة السلطانية على بصيرة تزيل التنافر وسوء التفاهم

٨ صدور الامر باجراء الاحكام في جميع اليمن مايديره المأمورون رأساً ومايديره الإمام على وفق الشريعة المطهرة معاملة وعقوبة ويستوي في ذلك الجميع ويكون الحكام من علماء المحلات التي يوظفون فيها بحسب مذاهبهم الشافعي شافعي والزيدي زيدي

فهذه الامور ان تفضلتم بحسن التدبير فيها فهي من موجبات صلاح الاحوال انشاء الله ومهما كان نظر الحكومة الى حقيقة المقاصد يعين الرضا فلا يصعب امكان مداركة القضايا وما نشك في احاطة علمكم السامي بان كل ذي غرض من اهل الفساد قد القى في مسامع الحكومة عن اليمن واهله ما يلفتها عنه ابرياً ولم يزل ذلك كما بحسب ما بلغنا والامر والارادة لحضرة من له الامر

ملحق رقم (٧)

المشروع المقدم من لجنة إصلاح ولاية اليمن في مجلس المبعوثان

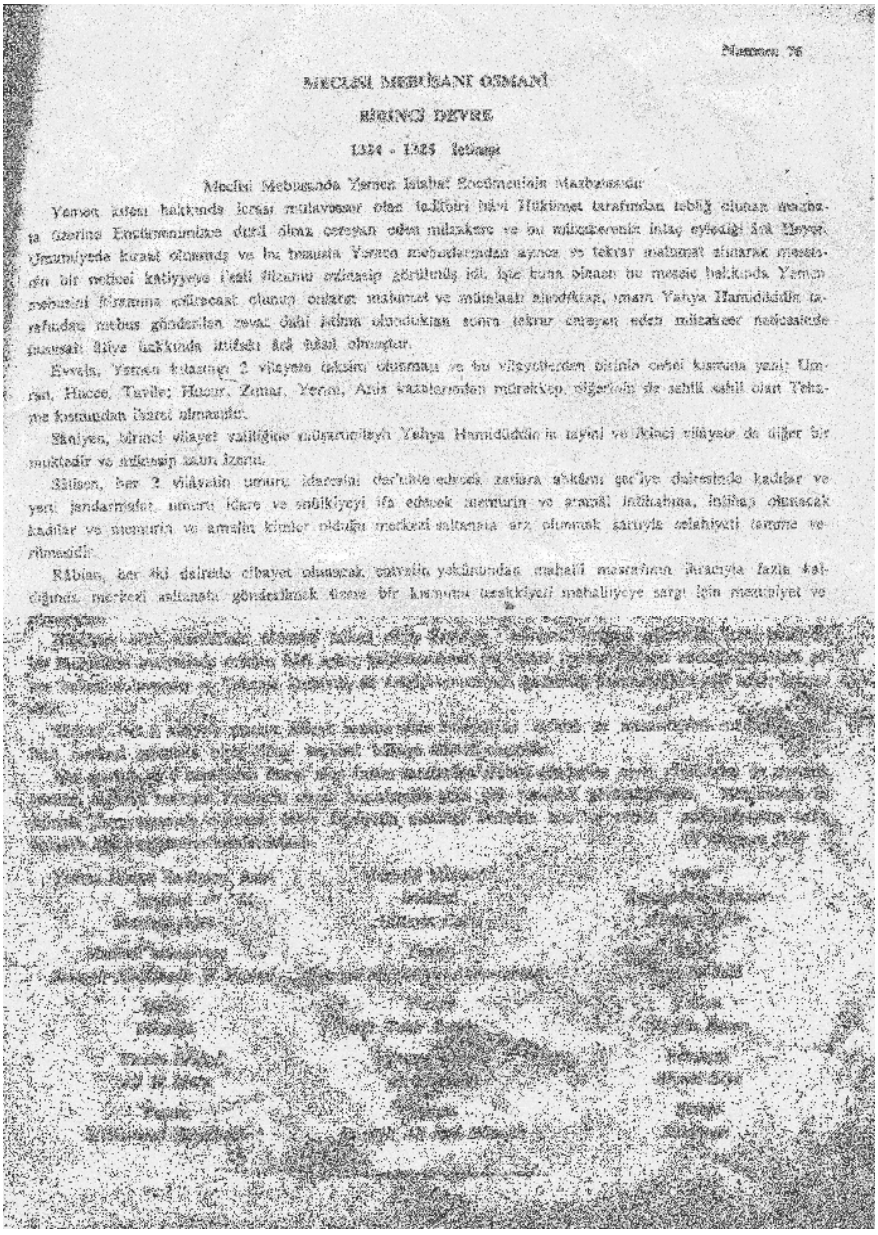

Numero 76

MECLİSİ MEBUSANI OSMANİ

BİRİNCİ DEVRE

1324 - 1325 İctimaı

Meclisi Mebusanda Yemen Islahat Encümenince Mazbatasıdır

Yemen livası hakkında İcraat mütalaasıdır olan lâyihayı hâvi Hükümet tarafından tebliğ olunan mazbata üzerine Encümenimizce dahi ehemmiyetle nazarı dikkate alınan esbab mülâkaasında ve bu mülâkaasında imtiaç eylediği ifade buyurulmuştur. Umumiyetle İcraat olunmuş ve bu hususta Yemene mebuslarından ayrıca ve tekrar malumat alınarak mesaisinden bir neticeyi katiyeye vasıl olunmak münasip görülmüş idi. İşte bunu alınan bu mesele hakkında Yemen mebusları tarafından vücuda getirilecek olunan mütalaat ve müzakaat alındıktan, zaman Yahya Hamiddüddin tarafından meclise gönderilen zevat dahi lâzım olanlardan sonra tekrar celselere alınan mütalaaat neticesinde mesail-i âliye hakkında müteddi âlâ kâbul olunmuştur.

Evvela, Yemen livasının 2 vilâyete ifkâsı olunması ve bu vilâyetlerden birinin sabık kısmından yani Umman, Hacce, Tavile, Hazur, Zamar, Yerim, Ans kazalarından mürekkep, diğerinin de sahilî sabık olan Tehame kısmından ibaret olmasıdır.

Sâniyen, birinci vilâyet valiliğine müşarünileyh Yahya Hamiddüddin in tayini ve ikinci vilâyete de diğer bir muktedir ve müteşebbis zatın tayini.

Sâlisen, her 2 vilâyetin umuru idaresini der'uhde edecek zatlara ahkâmı şer'iye dairesinde kadılar ve yeni jandarmalar, umuru idare ve asâyişi ifa edecek memurin ve emniyet intizamına, intihap olunacak kadılar ve memurin ve emniyet kimler olduğu merkezi saltanata arz olunmak suretiyle selâhiyetli zevata verilmesidir.

Rabian, her iki dairede cihayet olunacak vilâyetin yakınından mahalli memurinin ihracıyla fazla katiyet olduğunda, merkezi saltanata gönderilmek üzere bir kısmının teşkiliyle mahalliyeye sarfı için memuriyet ve

ترجمة ملحق رقم (٧)

المشروع المقدم من لجنة إصلاح ولاية اليمن في مجلس المبعوثان

قامت اللجنة بمناقشة التصور الخاص بالتدابير المتعلقة بإصلاح ولاية اليمن والذي تم تحويله إلى اللجنة بعد أن أعدة الحكومة محتواه، وقد انتهت اللجنة من مناقشتها للتصور بعد أن اطلعت على مختلف جوانب الحياة العامة في الولاية، فقد حصلت على معلومات متعلقة بالموضوع من ممثلي اليمن في المجلس بصورة منفردة، ومتكررة بهدف الحصول على نتيجة قطعية، لضرورة الوصول إلى رأي مناسب في هذه المسألة، كما تم مناقشة النتيجة التي توصلت إليها اللجنة مع أعضاء الوفد الذي أرسله الإمام يحيى إلى اسطنبول بصورة متكررة، وتم التوصل إلى الاتفاق التالي:

اولاً: تقسم منطقة اليمن إلى ولايتين إحداهما: القسم الجبلي، وتتكون من مناطق عمران، حجة، الطويلة، حجور، ذمار، يريم، أنس.

والولاية الأخرى تتكون من بقية المناطق في السهل والساحل وتهامة.

ثانياً: الولاية الأولى يعين المشار إليه يحيى حميد الدين والياً عليها، والولاية الثانية يتم تعيين شخص مقتدر ومناسب والياً عليها.

ثالثاً: منح أمراء الإدارة في الولاية تفويضاً لاختيار القضاة في دائرة الأحكام الشريعة، واختيار أفراد الجندرمة (الأمن) المحليين، كما تم ترك اختيار الموظفين العموميين والعمال (مدراء النواحي والأقضية) للمسئولين الإداريين والتنفيذيين في الولايتين، على أن يتم عرض الأسماء المختارة على مركز السلطنة كشرط لتثبيتهم رسمياً في أعمالهم ومنحهم الصلاحيات الكاملة للقيام بتلك الأعمال.

رابعاً: تمنح الولايتان تفويضاً بالصرف من الأموال التي يتم تحصيلها في كل ولاية، وما زاد على ذلك يتم إرسال قسم منه إلى مركز الدولة، والقسم الآخر يتم صرفه على تطوير الولايتين.

خامساً: نقل مركز الجيش إلى مدينة مناخة، وأن يتم تكليف أحد الضباط المقتدرين مع عدد كاف من الجنود للمحافظة على الأمن في مدينة صنعاء، على أن يتم إخلاء مقر إقامة الإمام من أي جنود، أما تهامة فيتم تكليف عدد كاف من الجنود للمحافظة على الأمن فيها.

سادساً: على كل ولاية أن تعد ميزانية منفصلة توضح الإيرادات والمصروفات على فصل وتصل، ويتم إرسال الميزانية إلى مركز السلطنة سنوياً.

هذا المشروع المكون من ست مواد، اطلع عليه وفد الإمام ونواب اليمن وأصبح موافقاً لخصوصية الأوضاع في ولاية اليمن بشكل كامل، ويترك للحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه بحسب ما ترى.

يتم إشعار مقام الصدارة بهذا المشروع مع الأوراق المتعلقة به، وهذا المحضر إثبات لذلك.

تموز ١٣٢٥هـ رومي (١٣ رجب ١٣٢٧هـ/ ٣١ يوليو ١٩٠٩م).

محرر المحضر	رئيس لجنة إصلاح اليمن
ممثل اسطنبول	ممثل اسطنبول
حسين جاهد	مصطفى عاصم

أعضاء اللجنة من نواب مجلس المبعوثان *

* MECLISI MEBUSAN M.C, C3,1325, 335.

ملحق رقم (٨) صلح دعّان

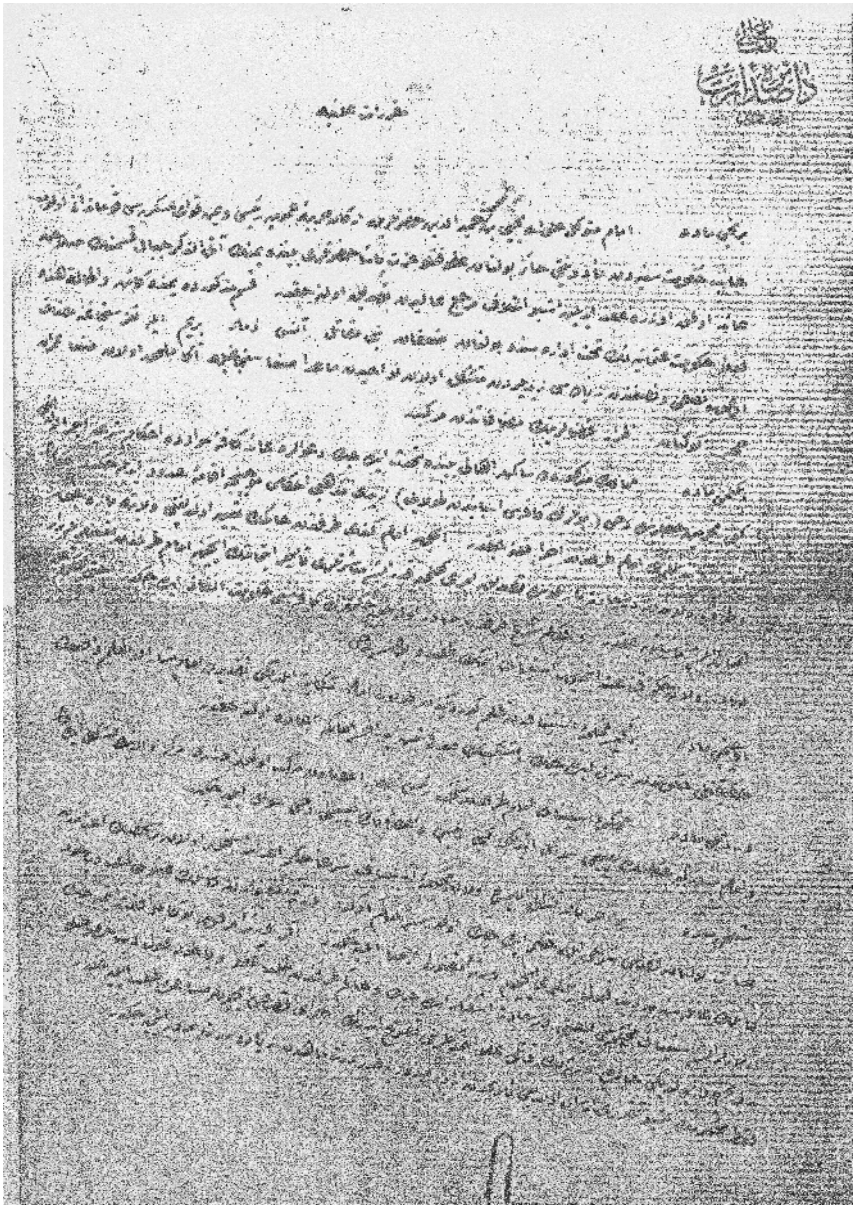

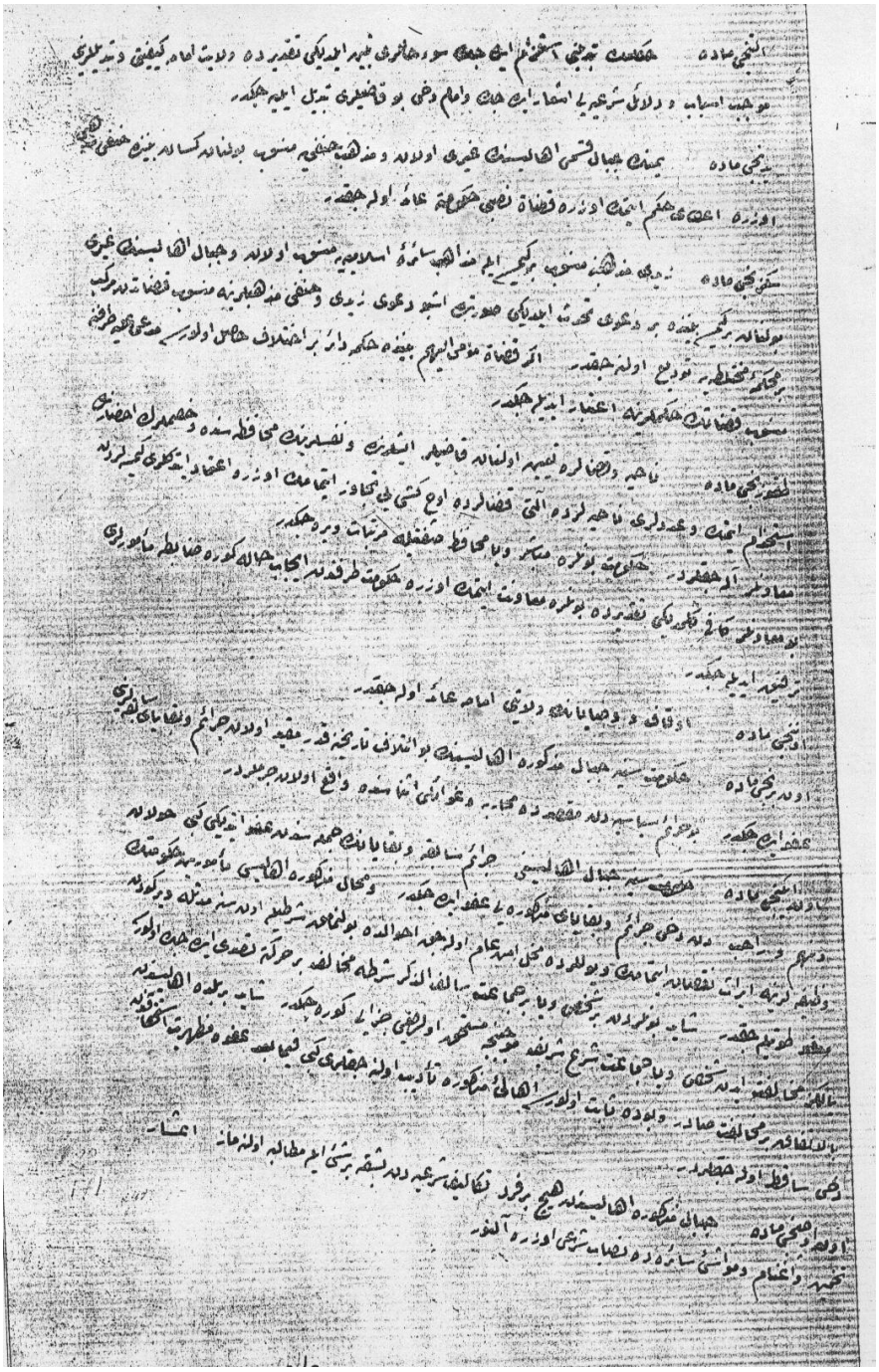

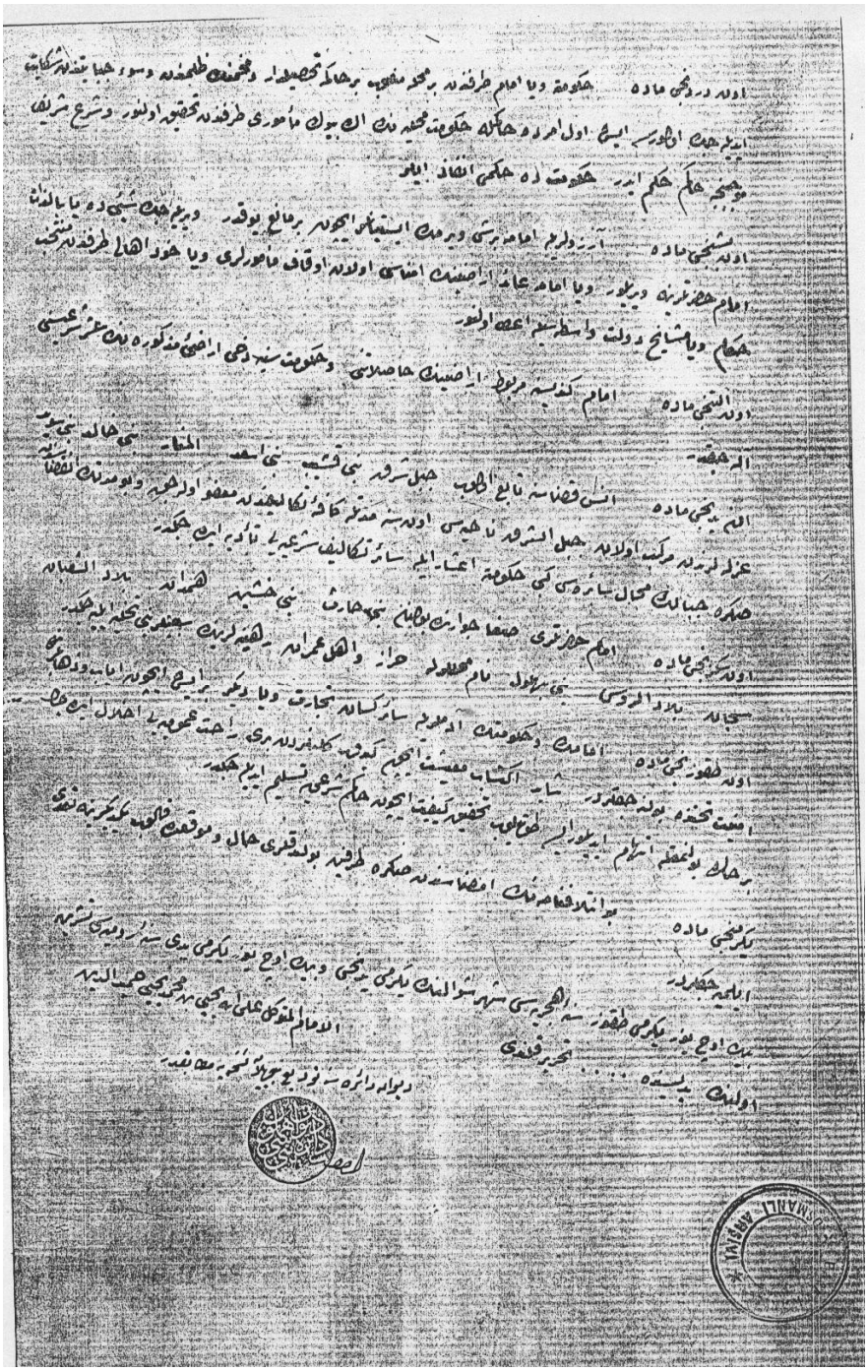

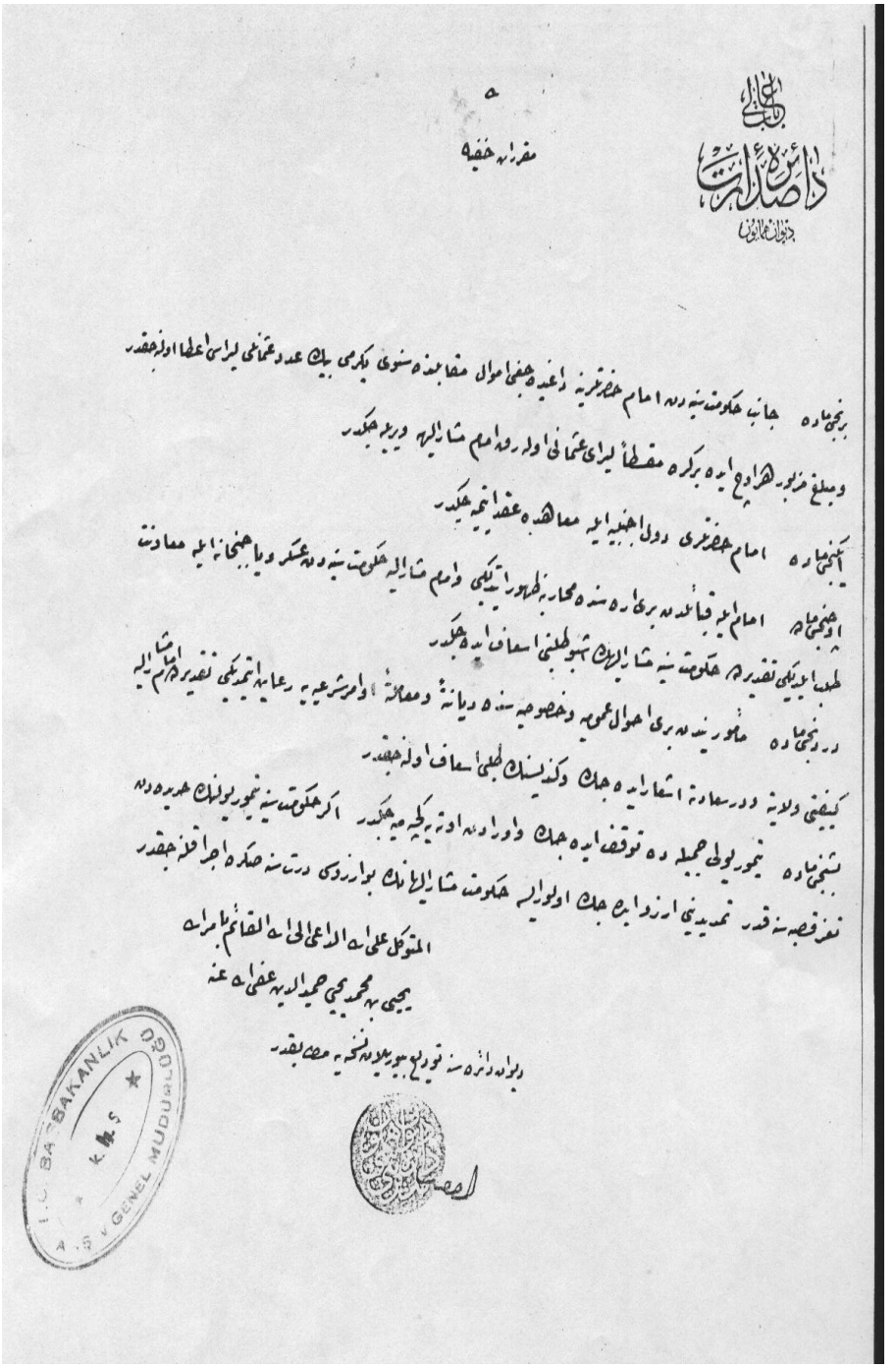

٥

مقدمه خفيه

دائرة المخابرات
وزارة الداخلية

برنجي ماده جانب حكومت سنيه دن امام حضرتلرينه داعيه شفاهي موال مقابله سنوي بكدمي بيك عدد عثماني ليرا اعطا اولنمقدر

ومبلغ مزبور هرسنه ايده بركره مقطعاً ليراي عثماني اولرق امام مشاليه ويريله جكدر

ايكنجي ماده امام حضرتلري دول اجنبيه ايله معاهده عقد ايتمه جكدر

اوچنجي ماده امام ايله قائمده بر ماده سنه ده محاربه ظهور ايتكي تقديرده حكومت سنيه دن عسكر وياهيچ ايله معاونت طلب ايتكي تقديرده حكومت سنيه مشاليه تبعه لطفي اسعاف ايده جكدر

درديجي ماده حكومت سنيه دن امور داخليه وخصوصيه سنه ده ديانة ومعاملة وامر شرعيه ده رعايه تمكي تقديرده امام مشاليه كيفيتي ولايته ودرسعادته اشعار ايده جك وكذلك لطفي اسعاف اولنمقدر

بشنجي ماده تبعه لولي جمله ده توقف ايده جك واولدن اوتوري تكليف ايده جكدر اكر حكومت سنيه تبعه لولنك عديده دن تعرضه سنه قدر تمديدي ارزو ايده جك اولورسه حكومت مشاليه لنك بوارزوسي درت سنه حكده اجرا قلنمقدر

المتوكل على الله الراعي الى الله القائم بامره
يحيى بن محمد يحيى حميد الدين عفى الله عنه

ربوده دائره سنه تورلي تبعه لولنه نسخه مصدقه دير

T.C. BAŞBAKANLIK D.G. A.Ş.V GENEL MUDURLUGU

ترجمة ملحق رقم (٨)

صلح دعّان بين الدولة العثمانية والإمام يحيى ١٣٢٩هـ/١٩١١م

البنود العلنية

١- هذه الاتفاقية التي أبرمت بين حضرة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين وبين صاحب الدولة عزت باشا رئيس الأركان الحربية العامة وقائد القوات العسكرية في اليمن، والمفوض بإبرام هذه المعاهدة مع الإمام المشار إليه من طرف حكومة الباب العالي، والتي تختص وتعني بالمصالح الخاصة بالمناطق الجبلية من اليمن، وسوف يتم تصديقها من طرف الجهات المختصة للباب العالي. تلك الأقسام والمناطق الذكورة هي المناطق التي كانت تحت الإدارة العثمانية مباشرة، وهي النواحي التي ينتمي نصف سكانها أو أكثر من النصف إلى المذهب الزيدي مثل نواحي صعفان، بني مقاتل، واقضيه آنس، ذمار، ويريم، وينطبق ذلك على نواحي لواء تعز، بالإضافة إلى الأقضيه التابعة للواء صنعاء مثل عمران حجة كوكبان حراز.

٢- تُجرى الأحكام الشرعية لكافة الدعاوى الواقعة بين الأهالي القاطنين في المناطق المذكورة، وتقام الحدود الشرعية على جميع المجرمين في تلك المناطق، بموجب أحكام المذهب الزيدي (توافقاً مع الأسباب التي دعت إلى تطبيق الأحكام الشرعية في ولاية اليمن) ويتم تعيين وتبديل الحكام (القضاة) الزيديين من طرف الإمام، ثم يقوم برفع ذلك إلى الولاية، ويباشر الحكام المعينون من طرف الإمام عملهم بدون انتظار للتصديق الذي سيصل من الباب العالي. كما تقوم الحكومة بتنفيذ جميع الأحكام الصادرة من القضاة الشرعيين، حتى ولو طلب المحكوم عليه استئناف الحكم الصادر في حقه لعدم اقتناعه به.

٣- إذا ادعى أحد بأنه قد ظُلم من طرف محكمة الاستئناف ورفع شكوى إلى الإمام بذلك، يقوم الإمام بالاستفسار عن ذلك لدى الحكومة وإذا تبين صدق المشتكي تعاد المحاكمة من جديد.

٤- تشكل محكمة الاستئناف من الرئيس والأعضاء المختارين من طرف الإمام، ويكون

مقرها في مركز الولاية (صنعاء)، كما أن للإمام حق مراقبة الحكام الشرعيين، كذلك له الحق في مراقبة رئيس وأعضاء محكمة الاستئناف.

٥- إذا أقرت محكمة الاستئناف التي تشكلت على الوجه المذكور أعلاه بتنفيذ القصاص الشرعي، الذي هو عبارة عن قتل وإعدام الشخص المستحق للإعدام شرعا تلجاء أولاً: إلى طلب العفو عن القاتل من ورثة المقتول أو إقناع ورثة المقتول بقبول الدية التي ستدفعها إليهم عائلة القاتل، فإذا رفض الورثة المذكورون الموافقة على طلب محكمة الاستئناف، قامت المحكمة برفع ذلك إلى الباب العالي- بمعنى ان هذا الرفض كان بعد بذل القاضي كل جهوده لإرضاء الطرفين، سواء في العفو عن القاتل أو دفع الدية للمقتول- لطلب الإذن في تنفيذ حكم القصاص على المحكوم عليه شريطة أن لا تستغرق مدة إرسال التقرير وصدور الإدارة السنة أكثر من أربعة أشهر.

٦- إذا ما ظهرت تصرفات سيئة للحكام (القضاة) تقتضي تبديلهم وتغييرهم تقوم الولاية بإشعار الإمام بذلك مع ذكر الأسباب الموجبة والأدلة الشرعية التي تدينهم، وبعد ذلك يقوم الإمام بتغيير أولائك القضاة.

٧- للحكومة حق تعيين القضاة لغير أهالي الجبال من اليمنيين والمنتمين إلى المذهب الحنفي، حتى يتم تطبيق الأحكام الشرعية عليهم بمقتضى المذهب المذكور.

٨- تتشكل محكمة مختلطة من قضاة زيديين وحنفيين للبت في الدعاوى الواقعة بين المنتمين إلى المذهب الزيدي وبين المنتمين إلى المذاهب الإسلامية الأخرى من غير أهالي الجبال، وإذا ما حصل خلاف بين القضاة حول الحكم الصادر عنهم، يكون الإعتبار للحكم الصادر عن القضاة الذين ينتمون إلى مذهب المدعى عليه.

٩- يحق للقضاة المعينين في الأقضية والنواحي أن يختاروا مساعدين للاستعانة بهم في العمل وفي تأمين أمنهم وفي إحضار الخصوم، شريطة أن لا يتجاوز عددهم في النواحي ستة، وفي الأقضية ثلاثة، وتقوم الحكومة بدفع رواتب هؤلاء المساعدين تحت اسم (المباشر) أو المحافظ، وإذا لم يكفِ هذا العدد في تحقيق المهام المنوطة بالمساعدين فإن الحكومة سوف تقوم بتعيين موظفي أمن يقومون بالمساعدة على حفظ الأمن.

١٠- ولاية الأوقاف والوصايا حق للإمام.

١١- تقوم الحكومة بإصدار عفو عام عن أهالي الجبال المتهمين بجرائم أو الذين تبقى لديهم بقايا سابقة (من التكاليف الرسمية أو الشرعية) قبل هذه المعاهدة والمقصود بالجرائم هي الجرائم السياسية التي ارتكبت أثناء الحروب مع الدولة.

١٢- مثلما صدر عفو عام من الحكومة بالنسبة لأهالي الجبال، كذلك صدر عفو عام عن الجرائم والضرائب الرسمية والشرعية بالنسبة لقبائل خولان، ونهم، وأرحب لمدة عشر سنوات، شريطة أن يقوم أهالي المناطق المذكورة بحفظ الأمن والسماح للموظفين بأداء مهمتهم بشكل تام. وإذا قام أحد أو جماعة منهم بمخالفة هذا الشرط يعاقب الشخص الذي قام بالمخالفة فقط، أو الجماعة بالعقاب الذي يستحقه شرعاً، وإذا قامت بلدة بكاملها بمخالفة هذا الشرط وثبت قيام أهلها بالمخالفة، فإنه يتم معاقبتهم بسقوط حقهم في الإعفاء العام.

١٣- لا يكلف أحد من أهالي الجبال بغير التكاليف الشرعية، ويتم أخذ وجلب أعشار التخمين وزكاة الأغنام، والمواشي بمقتضى النصاب الشرعي فقط.

١٤- إذا تم تقديم شكوى إلى الحاكم (القاضي) المعين من طرف الحكومة أو الإمام في منطقة ما بخصوص سوء تصرف الجباة، أو إساءة، أو ظلم المخمن، يتم أولاً التحقيق في الشكوى من طرف الحاكم المشار إليه من أكبر موظف للحكومة المحلية، ويحكم بمقتضى الحكم الشرعي كما تقوم الحكومة بتنفيذ الحكم.

١٥- لا مانع من تقديم الهدايا إلى الإمام لمن يريد، ويتم التقديم إما إلى الإمام نفسه، أو بواسطة القائمين على أراضي الوقف الخاصة بالإمام، أو بواسطة مشائخ الدولة أو الحكام.

١٦- للإمام حق تحصيل العشر الشرعي من الأراضي التابعة له، ومن الأراضي التابعة للحكومة.

١٧- لا تجبى الأموال الرسمية والتكاليف الشرعية من سكان جبل الشرق المتشكل من عزل بني قشيب بني أسعد، المنار، بني خالد، وبني سويد، لمدة عشر سنوات، وبعدها تقوم هذه العزل بدفع التكاليف الرسمية أو الضرائب الشرعية إلى الحكومة، وتقوم بذلك أسوة بالمناطق الأخرى.

١٨- يقوم الإمام باطلاق سبيل الرهائن التابعين للمناطق المجاورة لصنعاء مثل بني الحارث، وبني حشيش، وهمدان، بلاد البستان، سنحان، بلاد الروس، بني بهلول، وكذلك حراز، وأهل عمران.

١٩- رجال الحكومة واتباع الإمام وكذا سائر الناس يكونون في أمن وأمان في التنقلات، وفي أعمالهم الأخرى تجارية كانت أو غير تجارية، وإذا ما اتهم أحد من المتنقلين أو المشتغلين بالأمور المعاشيه، يلقى عليه القبض ويقدم للحاكم الشرعي لإجراء التحقيقات اللازمة بحقه.

٢٠- بعد التوقيع على هذه الاتفاقية يلتزم الطرفان بإبقاء الحدود المرسومة لهما على ما هي عليه دون تغيير، ولا يتعدى أحدهما على الحدود المرسومة للآخر.

تم التحرير في ٢٧ شوال ١٣٢٩هـ — الإمام المتوكل على الله

٧ تشرين أول ١٣٢٧رومي — يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين

(٢١ أكتوبر ١٩١١م)

النسخة المودعة في الديوان الملكي طبق الأصل

ختم الديون الهمايوني

البنود السرية *

١- تدفع الحكومة العثمانية للإمام يحيى مبلغ عشرين ألف ليره سنوياً لتوزيعه على من يرى، على أن يُدفع المبلغ بالتقسيط، كل ثلاثة أشهر قسط.

٢- لا يعقد الإمام أية معاهدة مع أية دولة أجنبية.

٣- إذا واجهة الإمام أية مشاكل من قبل القبائل أو غيرها فالدولة ملزمة بتقديم المساعدة سواء بالجنود، أو بالسلاح إذا طلب الإمام ذلك.

٤-إذا لم يراع الموظفون (المأمورون) الأمور الدينية والمعاملة الشرعية، فعلى الإمام أن يرفع بذلك إلى الولاية والباب العالي وسوف يلبى طلبه.

٥- السكة الحديدية سوف تتوقف في الحجيلة، ولن تمدد بعد ذلك إلى أي مكان، وإذا رغبت الدولة تمديد الطريق من الحديدة إلى تعز، وتمت الموافقة على هذا الطلب، سوف يكون العمل بذلك بعد أربع سنوات من قبول الطلب.

المتوكل على الله الداعي إلى الله القائم بأمر الله

يحيى بن محمد حميد الدين عفى الله عنه

النسخة المودعة بالديوان الملكي طبق الأصل

ختم الديوان الهمايوني

* DH. SYS: 33/3 . BEO.

ملحق رقم (٩)

قرار السلطان المؤقت بالموافقة على بنود صلح دعّان

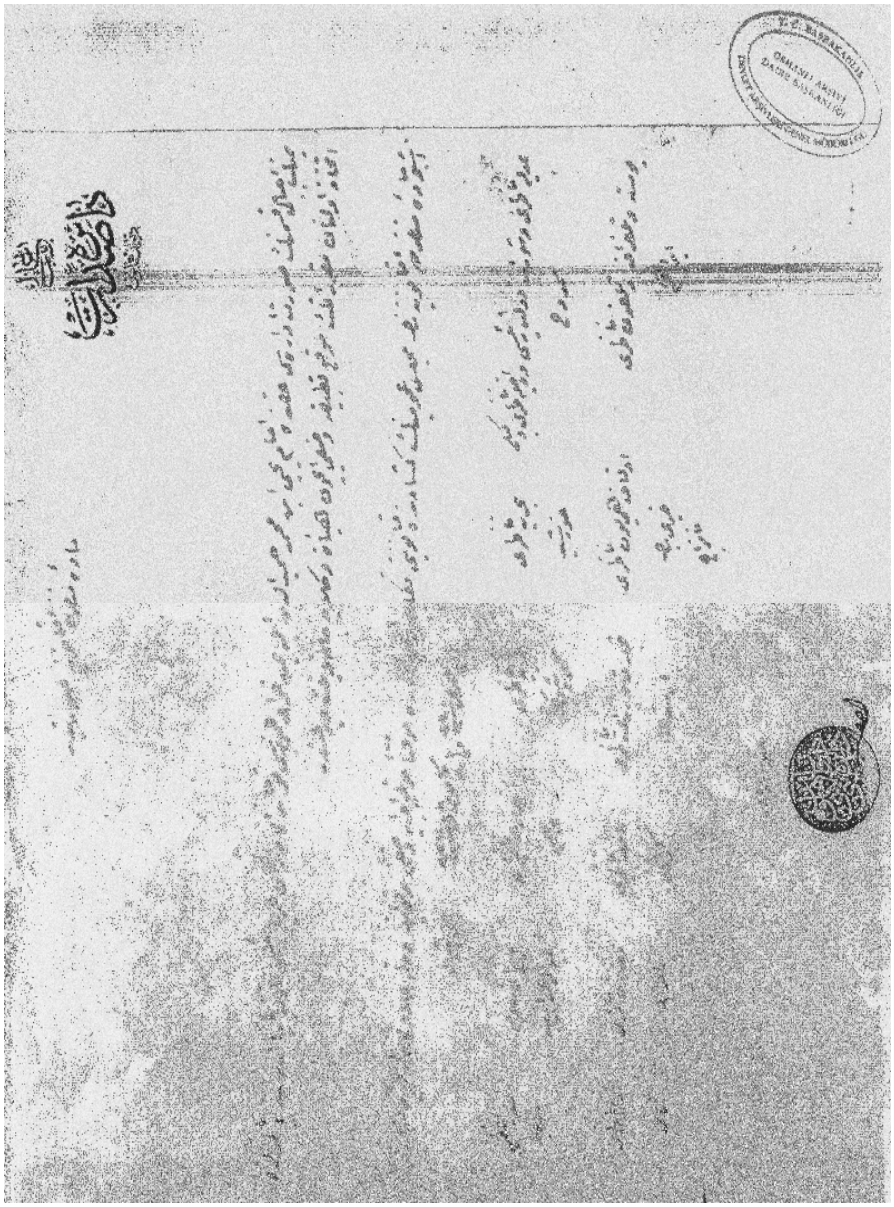

ترجمة ملحق رقم (٩)

قرار السلطان المؤقت بالموافقة على بنود صلح دعّان*

منح هيئة الوكلاء (الوزراء) الإذن بالبدء في تنفيذ المقررات (بنود صلح دعّان)، التي تم مناقشتها والاتفاق عليها بين الإمام يحيى حميد الدين وعزت باشا القائد العام للقوات العثمانية في اليمن ورئيس الأركان الحربية للجيش العثماني.

يتم وضع هذه المادة القانونية المنفردة موضع الإجراء والتنفيذ، وإضافتها إلى قوانين الدولة بصورة مؤقتة ريثما يتم افتتاح المجلس العمومي (المبعوثان).

وصدرت إرادتنا بذلك.

٢ صفر ١٣٣٠هـ/ ٩ كانون ثاني ١٣٢٧ رومي (٢٢ يناير ١٩١٢م).

السلطان محمد رشاد

هيئة الوكلاء:

* DH. SYS. 33/3. BEO.

ملحق رقم (١٠)*

رسالة من الإمـام يحيى إلى السلطان محمد رشاد بشأن التصديق على صلح دعّان

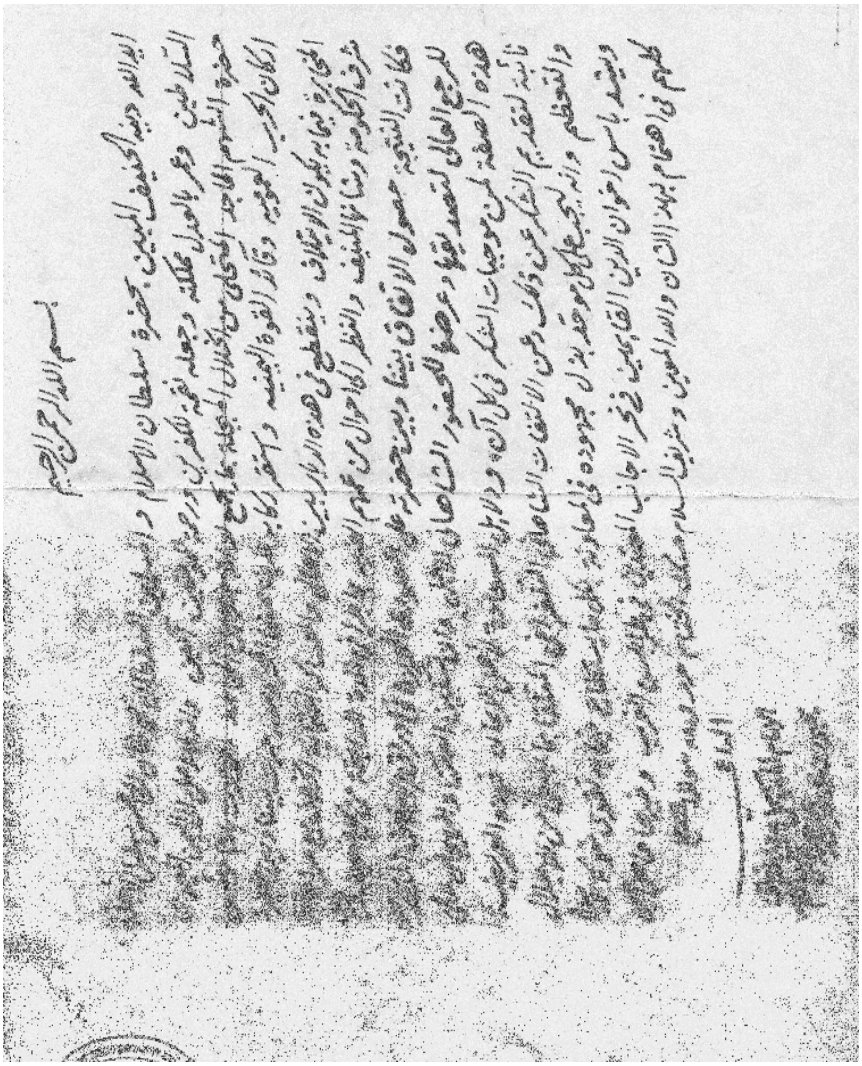

* I.D. 1329 74 27 1413.

ملحق رقم (11)

رسالة الصدر الأعظم إلى وزير الداخلية توضح أسباب عقد صلح دعّان

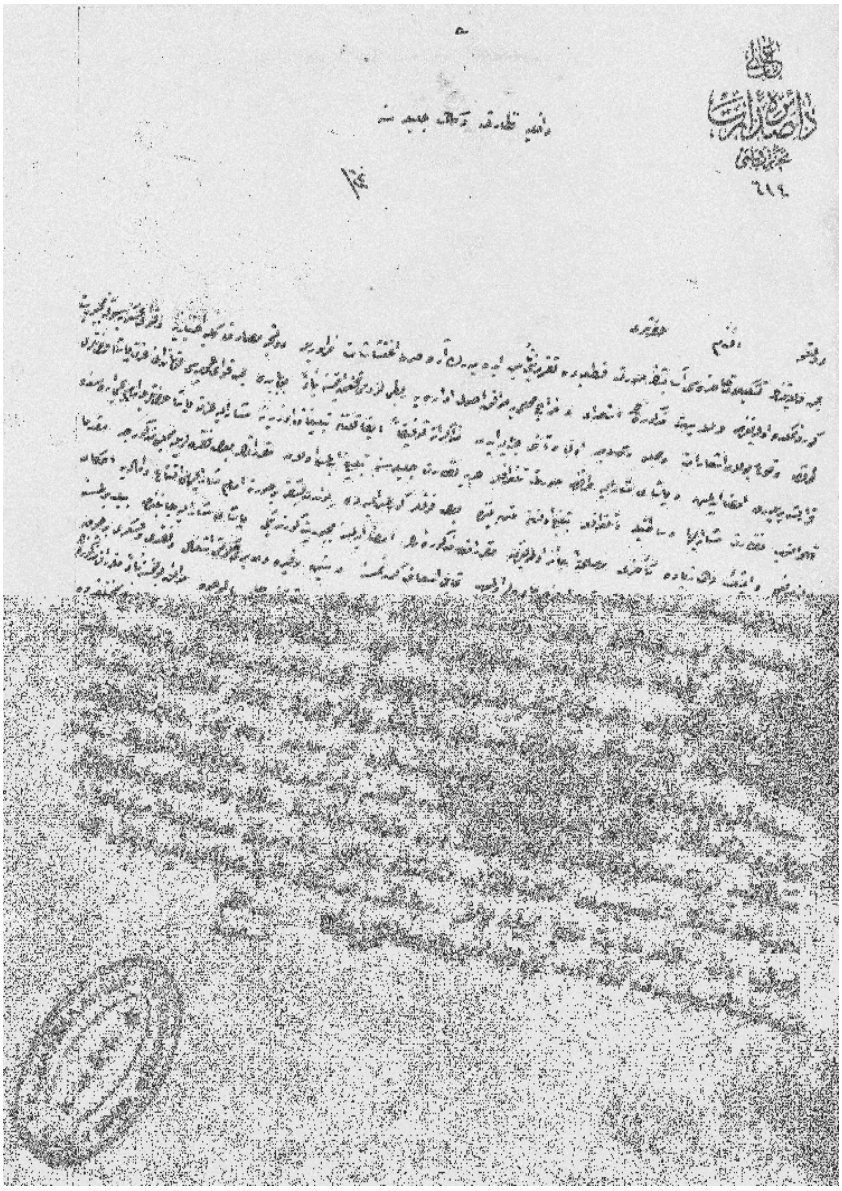

ترجمة ملحق رقم (11)

رسالة الصدر الأعظم إلى وزير الداخلية توضح أسباب عقد صلح دعّان

إلى وزير الداخلية الجليلة

صاحب الدولة حضرة السيد المحترم

إن الإدارة الموجودة في اليمن والنظام الإداري السائد بها، لا تستطيع تحقيق الأمن والاستقرار فيها بصورة قطعية وفعلية، فإن الاضطرابات والاهتزازات تظهر فيها بين آن وآخر، مما يجبر الدولة على صرف مصاريف كبيرة، وإرسال قوات عسكرية بصورة متتابعة إليها، من أجل الحفاظ على الأمن، وتأمين الاستقرار وبناء على ذلك كان من الضروري التوصل إلى أصول إدارية تتماشى مع الاستعداد الطبيعي والمزاج المحلي للولاية، وانطلاقاً من هذا الأساس واستناداً إلى الإشعارات والإشارات الواقعية المرسلة من طرف حضرة عزت باشا، وتطابقاً مع المداولات التي أجراها مجلس الوكلاء (الوزراء) أولاً وأخيراً، وتمشياً مع التبليغات الواردة بهذا الخصوص، فإن القرارات المتفق عليها بين الإمام يحيى وعزت باشا موقع عليها من الطرفين، وقد تم إرسال صورة منها بواسطة البرق إلى وزارة الحربية، وإن كان قد لوحظ وجود بعض الفروق بين فقرات هذا المتن المرسل إلى وزارة الحربية من طرف عزت باشا المشار إليه، وبين فقرات المتن المعد والمصاغ قبل ذلك من طرف المجلس المذكور، والمرسل بالبرق عن طريق الوزارة المشار إليها، إلا أنه قد تبين أن الإمام يحيى لا يمكن إقناعه بنسخة أخرى غير النسخة التي تم الاتفاق عليها من قبل، وبما أن تأخير الأمر لايمكن أن يتماشى مع المصلحة العامة، فإن التوقيع على المقررات المتفق عليها أمر يكاد يقترب إلى الضرورة حسب رأي الباشا المشار إليه، وخاصة بعد أن تبين أن الظروف الموجودة لا تستدعي أساساً التردد في قبولها لأنها لا تستعصي على الحل بشكل ما في حد ذاتها، والجدير بالذكر أن المسألة اليمنية التي شغلت الحكومة منذ مدة طويلة قد فرضت علينا تقديم تضحيات مالية وعسكرية كبيرة، إذا تم حلها في ضوء المقررات

الموقع عليها، فإن ذلك يكون بلاشك من مقتضى منافع الدولة ومصالح البلاد من شتى الوجوه. وبناءً عليه فإن اللائحة القانونية التي صيغت من أجل وضع المقررات المذكورة موضع التطبيق، والتنفيذ بصورة مستعجلة، قد قدمت إلى المجلس العمومي في ٢ تشرين الثاني ١٣٢٧، كما أكدت استعجاليتها ست مرات لدى المجلس، وبما أن اللجنة القانونية في مجلس المبعوثان، قد وافقت عليها، إلا أن اللائحة القانونية الخاصة بالمقررات المذكورة لا يمكن مناقشتها في المجلس العمومي لأن المجلس الحالي قد فسخ، والمجلس القادم سوف يتشكل بعد الانتخابات أي بعد ثلاثة أشهر، وإن تأخير وضع المقررات المتفق عليها موضع التنفيذ قد يؤدي إلى ظهور الاضطرابات من جديد، وان إرسال قوات إضافية وذخاير عسكرية إلى هناك (اليمن) غير ممكن للانشغال بالحرب مع إيطاليا، وإن الإمام المشار إليه قد أعلن بنود المقررات المذكورة للقبائل التابعة له حتى يتمكن بموجبها من إقرار السكون والأمن في ربوع البلاد، وبناءً عليه فإن استئذان مجلس الوكلاء بصدور فرمان سلطاني في وضع المقررات المذكورة موضع التطبيق والتنفيذ، وتحقيق تصديق الاتفاقية المذكورة مع اللائحة القانونية الخاصة بها في مديرية الديوان الهمايوني، وإرسالها بعد التصديق عن طريق البرق إلى عزت باشا والجهات المعنية بالأمر، ثم سوف يتم تقديم اللائحة المذكورة الخاصة بالمقررات المتفق عليها إلى المجلس العمومي، وذلك بعد تشكله عقب الانتخابات لكي يجري المناقشة حولها، والتصديق عليها من قبل المجلس لتصبح قانوناً من قوانين الدولة، وهذه المذكرة الخاصة بلزوم العمل بمقتضاها تم كتابتها في ٨ جمادى الآخر ١٣٣٠هـ/ ١٢ مارس ١٣٢٨ رومي (٢٦ مايو ١٩١٢م).

الصدر الأعظم*

* DH. SYS. 33/3. BEO.

ملحق رقم (١٢)*

رسالة من قائد الجيش العثماني في اليمن توفيق باشا إلى الإمام يحيى يطلب فيها منح جنوده حبوب ورد الإمام عليه

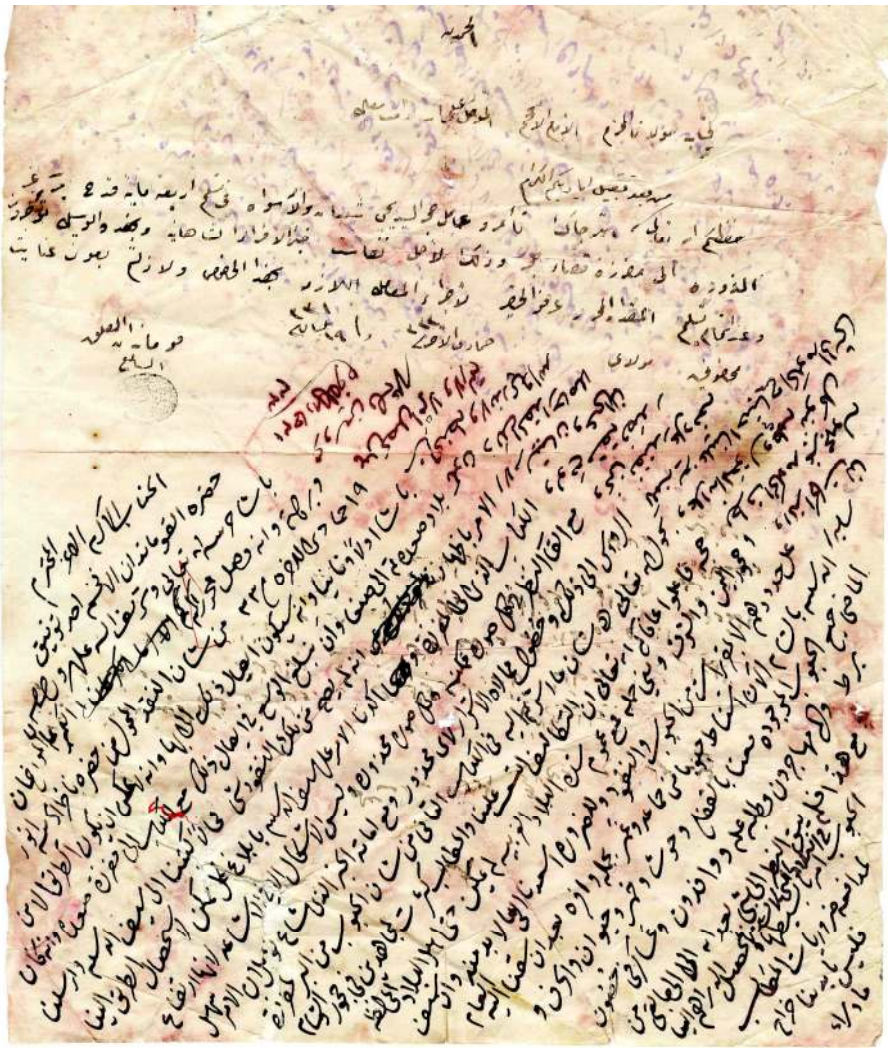

* الوثائق العثمانية (أ) ٣-٥٢/٢، م.و.ث.

ملحق رقم (١٣)*

تكليف القاضي أحمد بن أحمد الجرافي باستلام مدينة صنعاء من العثمانيين عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م

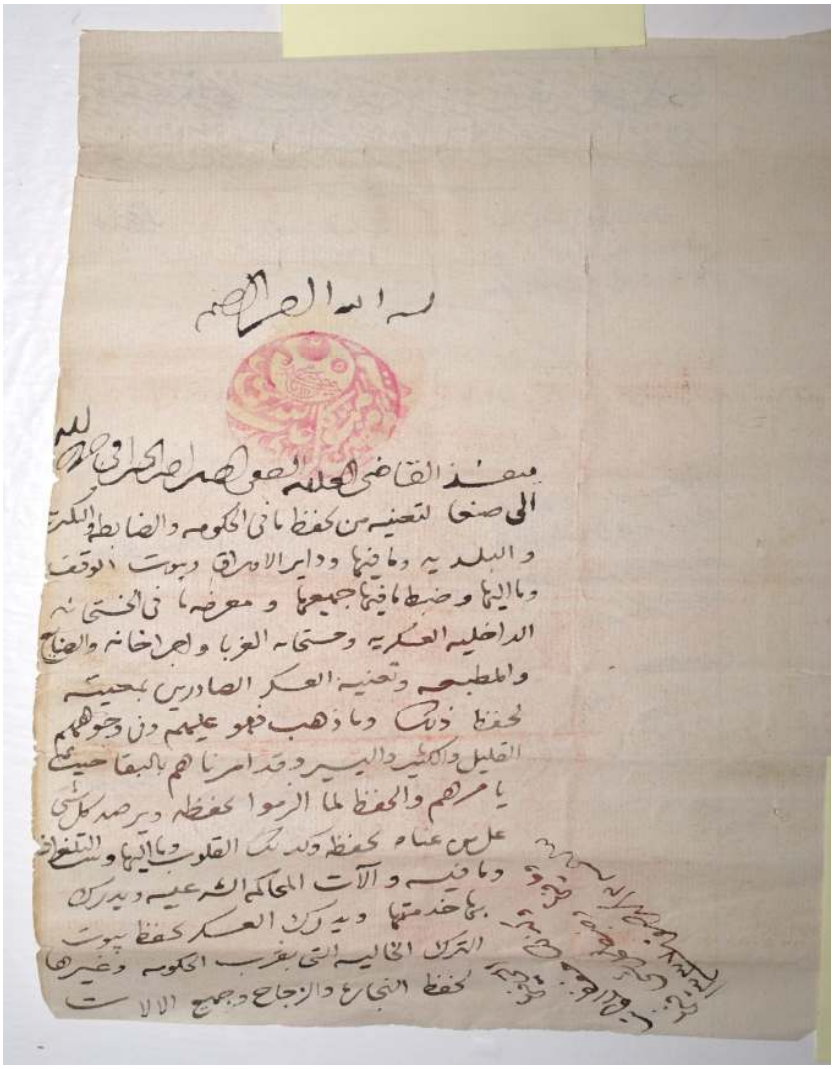

* الوثائق المهداة – الجرافي رقم (٢٤)، م.و.ث.

ملحق رقم (١٤)*

رسالة الإمام يحيى إلى حاكم عدن الانجليزي بشأن استقلال اليمن

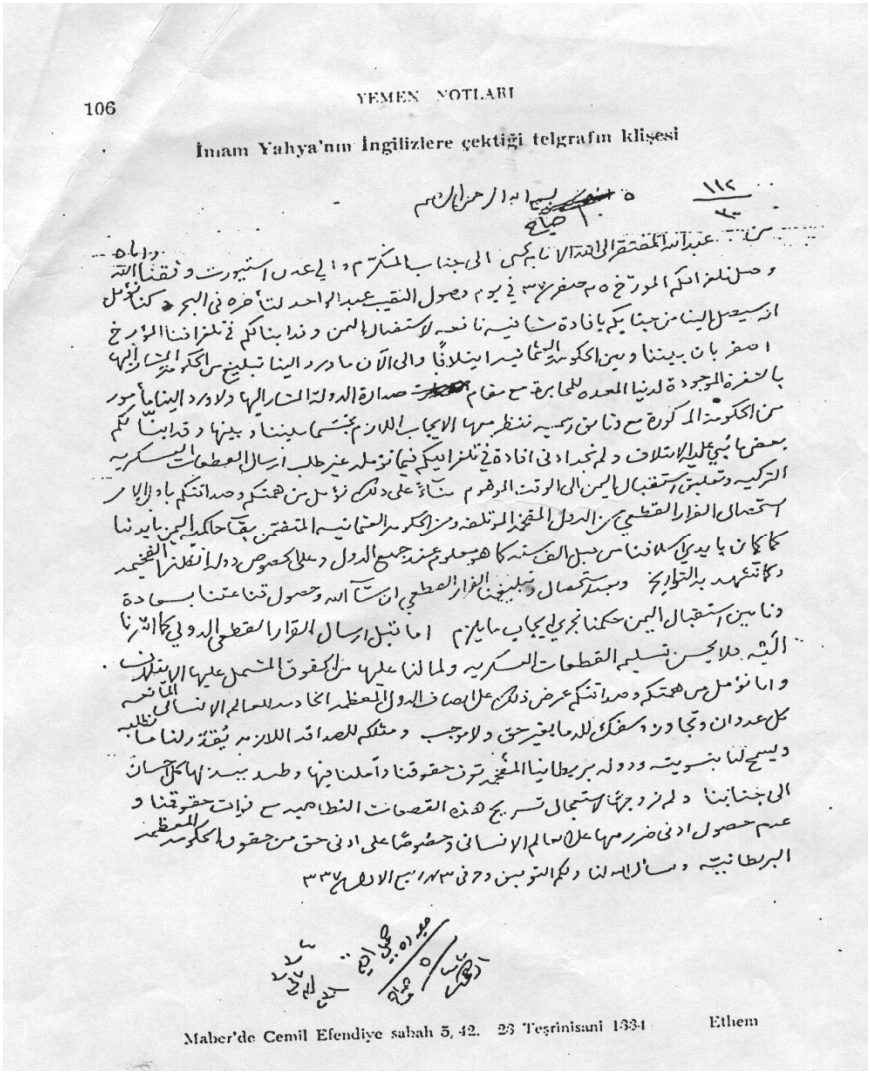

106 YEMEN NOTLARI

İmam Yahya'nın İngilizlere çektiği telgrafın klişesi

Maber'de Cemil Efendiye sabah 5, 42. 23 Teşrinisani 1334 Ethem

*. TANRIKUT: YEMEN NOTLAR1,106.

ملحق رقم (١٥)

خريطة ولاية اليمن عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م(م.و.ث)

ملحق رقم (١٦)

خريطة الجزيرة العربية في العهد العثماني(م.و.ث)

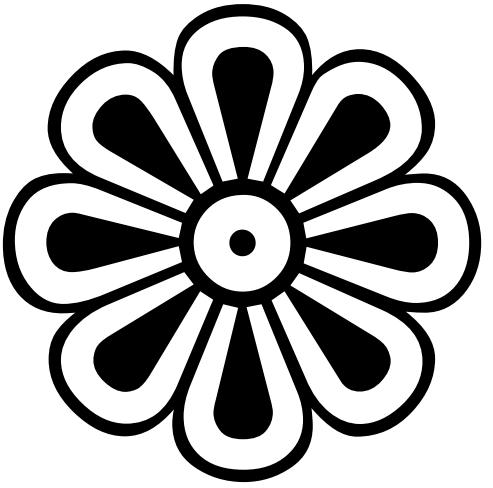

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق.

أ: وثائق المركز الوطني للوثائق: م.و.ث، صنعاء- اليمن.

١- الوثائق العثمانية (صور).

هي الوثائق التي صورها المركز الوطني للوثائق(م.و.ث) من الأرشيف العثماني باسطنبول وهي مقسمة إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى:

م١-١/٦١	م١-٧/١٣٨	م١-٢/١٠٨
م١-٤/١٤٥	م١-١١/٣١	م١-٦/٤٥
م١-٥/٣١	م١-٧/٧٦	م١-١/٣٢
م١-٣١/١	م١-٩/٣٣	م١-١/٤٤
م١-٢/١٤٥	م١-٢/١٣٦	م١-٤/٤٤
م١-١٠/٥	م١-٤/٤٨	م١-٢/١٤٦
م١-٥/٥	م١-١/١٤٨	م١-١/١٤٦
م١-٤/٧	م١-٦/١١	م١-١٩/١٢٤
م١-١٠/٧	م١-٥/٣٢	م١-٢٣/٧٦
م١-١٠/١١٧	م١-٤/٦٦	م١-١/٤٢
م١-١٠/٣١	م١-٣/٨	م١-٢٢/١
م١-٣١/٢	م١-٤/٨٠	م١-٣٤/٧٦
م١-٣/٤٥	م١-٢/١٤٥	

المجموعة الثانية:

م٢- ١/١٢	م٢- ٥٦/٦	م٢- ٦/٢٥	م٢- ٢٠/٥
م٢- ٢٩/٢٣	م٢- ١٨/١	م٢- ١٦/١٨	م٢- ١/١٥
م٢- ٣٣/٧	م٢- ١٧/١٧	م٢- ١٣/١١	م٢- ١٨/١٢
م٢- ٣٢/٣٢	م٢- ١٢/٢٠	م٢- ١٠/٦	م٢- ٤/٢٦
م٢- ٤٠/٨	م٢- ١٣/٥	م٢- ٨/٢٧	م٢- ٣/٣٧

م٢- ٣٦/١٤	م٢- ٢٤/٦	م٢- ٣/١٦	م٢- ٢٩/٧
م٢- ١٣/٢٤	م٢- ٢٨/٢٣	م٢- ٦/١٨	م٢- ٢/٤٠
م٢- ١٠/٢٠	م٢- ٢/٩	م٢- ٢/١	م٢- ٨/٤٠
م٢- ٥/٢٨	م٢- ٧/٢٥	م٢- ١/٢٩	م٢- ٣/٢٧
م٢- ٦/٢٨	م٢- ٣/٢٥	م٢- ١/٨٨	م٢- ٢/٣٨
م٢- ٣٣/٥	م٢- ٧/٢	م٢- ١٧/٦	م٢- ٣/٨
م٢- ١٤/٢٩	م٢- ٣٧/١٤	م٢- ٥٥/٦	م٢- ٥/٣٦
م٢- ٣/١	م٢- ١٨/٨	م٢- ٤/٢٦	م٢- ٤٢/٧
م٢- ١٩/٨	م٢- ٢٤/٧		

المجموعة الثالثة:

م٣- ١٠/٣٥	م٣- ٥٠/٢٠	م٣- ٧/٤٤
م٣- ٥/٣٥	م٣- ١١/٨١	م٣- ١/١٧
م٣- ١/٧٩	م٣- ١٧/٧٨	م٣- ١٠/٧

٢- الوثائق العثمانية (أ) أصول.

هي الوثائق الأصلية التي يحتفظ بها المركز الوطني للوثائق

٣٨/٢-٣	٢٣/٢-٣	٤٣/٢-٣	١١/٢-٣
١٠/٢-٣	٣٧/٢-٣	٥٠/٢-٣	٤٨/٢-٣
٢٥/٢-٣	٣١/٢-٣	٤٠/٢-٣	٣٣/٢-٣
٢٧/٢-٣	١٢/٢-٣	٥٢/٢-٣	١٢/٢-٣
٣٢/٢-٣	١٥/٢-٣	٥١/٢-٣	١٨/١-٣
١/٢-٣	٢٢/٢-٣	٥٤/٢-٣	٨/١-٣
٤٤/٢-٣	٧/٢-٣	٤٢/٢-٣	١/١-٣
٨/٢-٣	٣/٢-٣	٣٩/٢-٣	١٩/١-٣
٥/٣-١١	١/٣-١١	٣/٣-١١	٢/٣-١١
٨/٣-١١	١/٢-٨		

٣- الملفات المختلفة.

م، ت ٢/ ٢	م، ت ١/١	م، ت ١٦/١
م،ت ١/٢	م، ت ٤/١	م، ت ١٢/١
م،ت ٧/١	م، ت ٥/١	م، ت ٣٢/١
م،ي ١/٢	م، ي ٢/٢	٩-أ / ٣-٢٠٠٧

الوثائق المهداة – الجرافي، رقم (٢٤).

ب-وثائق أرشيف صادق الصفواني.

-وثيقة رقم (١٨).

-حكم الإمام يحيى على العثمانيين.

جـ-وثائق الأرشيف العثماني (B.E.O) اسطنبول- تركيا.

S.D: 2262/18	DI.MUL.102/39	ID.1320.L.12/31
DH.ID: 142/1-2	Y.PRK.UM: 47/53	MV:132/35
Y.A.HUS: 492/45	I.P.T, 1329.M./10	I.M.L: 1316.L.17
Y.MTV: 284/177	I.P.T, 1321.RA/11	I.HUS.1323.B/62
Y.A.HUS: 502/111	DH.MUL.108.Z/2	Y.A.RES.102/38
A.DVN.NMH.6/6	Y.PRK.79/18	
I.DH.1316.La.18/15	Y.MTV: 280/109	HR.SYS: 107/37
Y.PRK.KOM.15/76	Y.MTV. 284/35	I.D: 14/3
Y.MTV.281/10	Y.PRK.MYD. 26/89	DH.KMS. 60-3/77
Y.MTV. 305/127	Y.E.E:86-34/3379	DH.KMS. 60-3/23
MV: 224/144	DH.SYS. 33/3	DH.KMS. 60-3/25

د- دفتر النواب الخارجيين في الولايات والأقضية رقم (١)، أرشيف الأوقاف اسطنبول – تركيا.

هـ-محاضر مجلس المبعوثان:

MECLISI MEBUSAN ZABIT CERIDASI T.B. M.M, C1, 1324
MECLISI MEBUSAN ZABIT CERIDASI T.B. M.M, C2, 1324
MECLISI MEBUSAN ZABIT CERIDASI T.B. M.M, C3, 1324
MECLISI MEBUSAN ZABIT CERIDASI T.B. M.M, C1, 1325
MECLISI MEBUSAN ZABIT CERIDASI T.B. M.M, C2, 1325
MECLISI MEBUSAN ZABIT CERIDASI T.B. M.M, C3, 1325
MECLISI MEBUSAN ZABIT CERIDASI T.B. M.M, C1, 1327

ثانياً: المصادر والمراجع العربية والأجنبية

أ-المخطوطات

* الحداد، يحيى بن علي ناجي.

- عمدة القاري في سيرة إمام زماننا سيف الباري شرح سلسلة الدراري في نظم نسب الإمام سيف الباري (دار المخطوطات).

* الجنداري، احمد عبدالله.

- الدرر المنتقاة في سيرة المتوكل على الله وخصاله المرتقاه (دار المخطوطات).

- الجامع الوجيز بوفيات الإعلام ذوي التبريز (دار المخطوطات).

* غمضان، محمد حسين.

- رحلة أعيان اليمن إلى اسطنبول (جامعة صنعاء).

* القاسمي، عبدالله بن الحسن.

- سيرة الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي (صورة لدى الباحث).

ب: المصادر والمراجع العربية:

* الازدي، عبدالله بن محمد.

- الماء ، تحقيق: الدكتور هادي حسن حمودي، وزارة التراث القومي والثقافة – عُمان، ١٩٩٦م.

* اباظه، فاروق عثمان. (دكتور)

- الحكم العثماني في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط١-١٩٧٥م.

* أبو نتي، سلفاتور.

- مملكة الإمام يحيى (رحلة في بلاد السعيدة)، ترجمة: طه فوزي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٤٧م.

* إحسان أغلو، اكمل الدين وآخرون. (دكتور)

- الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: د. صالح السعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، ١٩٩٩م.

* أحمد، خليل إبراهيم. (دكتور)

- تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، وزارة التعليم العالي، الموصل (العراق)

* الإرياني، مطهر بن علي.

- المعجم اليمني (أ) في اللغة والتراث حول مفردات خاصة من اللهجة اليمنية، دمشق ١٩٩٦م.

* الاكوع، إسماعيل بن علي.

- هجر العلم ومعاقله في اليمن، إدارة الفكر، صنعاء، ١٩٩٥م.

* انجرمز، هارولد.

- اليمن (الأئمة والحكام والثورات) ترجمة: نجيب سعيد باوزير، مكتبة عدن، اليمن، ٢٠٠٧م.

* انطنيوس، جورج.

- يقظة العرب- تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: د. ناصرالدين الأسد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م.

* اينونو، عصمت.

- حملة اليمن (مذكرات الرجل الثاني، عصمت اينونو) ترجمة: المركز الوطني للوثائق، صنعاء.

* جاكوب (يعقوب)، هارولد.

- ملوك شبة الجزيرة العربية، ترجمة: أحمد المضواحي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م.

* الجبارات، محمود محمد. (دكتور)

- العلاقات اليمنية الأمريكية في عهد الإمام يحيى ١٩٠٤-١٩٤٨م، الأردن، عمان، ٢٠٠٨م.

* الجرافي، أحمد بن محمد.

- حوليات العلامة الجرافي، تحقيق: د. حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٢م.

* الجرافي، عبدالله بن عبدالكريم.

- المقتطف من تاريخ اليمن، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٨٧م.

* الحجري، محمد بن أحمد.

- مجموع بلدان اليمن وقبائلها، تحقيق: إسماعيل بن علي الاكوع، وزارة الإعلام، اليمن، ١٩٨٤م.

* الحصري، ساطع.

- البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٧م.

* راشد، احمد.

- تاريخ اليمن وصنعاء، ترجمة: مديرية التطوير الثقافي، العراق، مطبعة البصرة، ١٩٨٦م.

* رضوان، نبيل عبدالحي. (دكتور)

- الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية (١٢٨٦-١٣٢٦هـ/ ١٨٦٩-١٩٠٨م)، جدة، السعودية، ١٩٨٣م.

* الريحاني، أمين.

- ملوك العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢-١٩٨٠م.

* زباره، محمد بن أحمد.

- أئمة اليمن بالقرن الرابع للهجرة، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩م.

* الزركلي، خير الدين.

- الأعلام، قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين، دار الملايين، بيروت، ط،١٩٨٠، ٥ مجلدات.

* سالم، سيد مصطفى. (دكتور)

- تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤-١٩٤٨م) دار الأمين، القاهرة، ط٤، ١٩٩٣م.

- وثائق يمنية، ط٢، ١٩٨٥م.

- الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٧٨م.

* السقاف، عبدالرحمن بن عبيدالله.

- معجم بلدان حضرموت، المسمى (ادم القوت في ذكر بلدان حضرموت)، تحقيق: إبراهيم المقحفي وعبدالرحمن السقاف، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ٢٠٠٢م.

* الشامي، فؤاد عبدالوهاب.

- تاريخ المخلاف السليماني مع تحقيق مخطوطة نفح العود في سيرة الشريف حمود، تأليف: عبدالرحمن البهكلي ، وزارة الثقافة - صنعاء، ٢٠٠٤م.

* الشرقي: سعد بن محمد.

- ليلة خلع السلطان عبدالحميد، تحقيق: محمد عيسى صالحيه، دار البشير، الأردن.

* صابان، سهيل. (دكتور)

- مدخل بعض إعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض، ٢٠٠٤م.

- المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠م.

* صالحيه، محمد عيسى. (دكتور)

- سيرة الإمام محمد بن يحيى حميد الدين مع تحقيق مخطوطة الدر المنثور في الإمام المنصور، تأليف: علي بن عبدالله الارياني، دار البشير-عمان، ١٩٩٧م.

- سيرة الإمام يحيى حميد الدين مع تحقيق مخطوطة كتيبة الحكمة من سيرة الأئمة، تأليف: عبدالكريم مطهر، دار البشير، الأردن، ١٩٩٨م.

- عشر سنوات من سيرة الإمام يحيى، مع تحقيق مخطوطة تقييد حوادث إنشاء وتجديد الجهاد الثاني، تأليف: سعد محمد الشرفي، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٤م.

* العبدلي، أحمد فضل.

- هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر، ١٩٩٧م.

* العزب، عبدالله محسن.

- تاريخ اليمن الحديث (فترة خروج العثمانيين الأخير)، تحقيق: عبدالله الحبشي، منشورات المدينة- بيروت، ١٩٨٦م.

* العزير، عبدالكريم. (دكتور)

- التشكيلات المركزية العثمانية والإدارة المحلية في اليمن، ١٨٥٠-١٩١٨م، صنعاء، ٢٠٠٣م.

* عفيف، أحمد جابر وآخرون.

- الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط١، ١٩٩٢م.

* العقيلي، محمد بن أحمد.

- تاريخ المخلاف السليماني، شركة العقيلي - جازان (السعودية)، ط٣، ١٩٨٩م.

* عكاشة، محمد عبدالكريم.

- قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩-١٩١٨م، دار ابن رشد- عمان (الأردن)، ط١، ١٩٨٥م.

* العمري، حسين بن عبدالله. (دكتور)

- تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، دار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠١م.

- المنار واليمن، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٧م.

- يمانيات في التاريخ والثقافة والادب ،دار الفكر –دمشق-٢٠٠٠م

* ماكرو، اريك.

- اليمن والغرب ١٥٧١-١٩٦٢م، نقله الى العربية وعلق عليه د. حسين عبدالله العمري، دار الفكر- دمشق، ط٢، ١٩٨٧م.

* مداح، أميره علي. (دكتور)

- المخلاف السليماني تحت حكم الأدارسة، دار القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

* مصطفى، أحمد عبدالرحيم. (دكتور)

- في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط٣، ٢٠٠٣م.

* المقحفي، إبراهيم أحمد.

- معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة – صنعاء، ٢٠٠٢م.

* هايج، دلسيلي.

- جدول مقارنة السنوات الهجرية بالسنيين الميلادية، ترجمة: عبدالغني مصطفى الراغي، مطابع الشرق.

* الواسعي، عبدالواسع.

- تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، مكتبة اليمن الكبرى – صنعاء، ط٢- ١٩٩١م.

* الوشلي، إسماعيل بن محمد.

- نشر الثناء الحسن، تحقيق: إبراهيم المقحفي، مكتبة الإرشاد – صنعاء، ط١- ٢٠٠٣م.

* اليزدي، ثابت صالح.

- الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت ١٨٤٥-١٩١٩م، دار الثقافة- الشارقة (الإمارات)، ط١- ٢٠٠٢م.

جـ: الرسائل الجامعية.

*الثور، أمة الملك محمد. (دكتور)

-الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني لليمن مع تحقيق مخطوطة الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور، تأليف: علي بن عبدالله الارياني (رسالة ماجستير).

* العارف، يوسف حسن.

- العثمانيون وحكومة الادراسه (رسالة ماجستير).

* النعماني: عبدالمغيث مديرس.

- سياسة حكومة الحجاز تجاه الأقطار العربية المجاورة (رسالة ماجستير).

د: المصادر والمراجع العثمانية.

* الخطيب، جمال الدين.

- يمن استجلاب نظر، اسطنبول ١٣٢٨هـ.

* سني، عبدالغني.

-يمن بولنده، أحمد حسان مطبعة سي، اسطنبول، ١٣٢٥هـ.

* سامي، س.

- قاموس تركي، أقدام مطبعة سي- دار سعادت (اسطنبول) ١٣١٧هـ.

* شوقي، أحمد وآخرون.

- يمن محاربلري، اسطنبول، ١٣٢٨هـ.

* طلعت بك.

- يمن حقنده داخلية ناظري طلعت بك افندي يه اجق لائحة سي، ١٣٢٧ه.

* عاطف باشا.

- يمن تاريخي، منظومة أفكار مطبعة سي، دار سعادات (اسطنبول) ١٣٢٦هـ.

* محمد، ممدوح.

- مفتاح يمن، مطبعة خيرية وشركاسي، اسطنبول، ١٣٣٠هـ.

- يمن قطعة سي حقنده بعض مطالعات، دار الفنون كتبخانه سي- دار سعادات (اسطنبول) ١٣٢٤هـ.

* نور الدين بك.

- يمن لائحة سي، مطبعة عامره، اسطنبول، ١٣٢٨هـ.

- سالنامه دولت عليه عثمانية، عدد (٦٤) مطبعة أحمد حسان، دار سعادات ١٣٢٣هـ.

- سالنامه دولت عليه عثمانية، عدد (٦٦) ١٣٢٨هـ.

-يمن سالنامه سي، ١٣٠٤هـ، ترتيب: حسن علمي أفندي، صنعاء مطبعة سنده.

- يمن سالنامه سي، ١٣٠٥، صنعاء مطبعة سنده.

- يمن سالنامه سي، ١٣٠٦، صنعاء مطبعة سنده.

- يمن سالنامه سي، ١٣٠٨، صنعاء مطبعة سنده.

- يمن سالنامه سي، ١٣١٤، صنعاء مطبعة سنده.

هـ: المصادر والمراجع التركية:

* Ehiloglo, Zeki.

- Yemen, de Turklar: kitabevi, Istanbul,2001.

* Gunes, Ihsan.

- Turk Parlament, Tarihi, T.B.M.M, Ankara- Turkye, 1993.

*Inunu, Ismet.

- Ikinci Adam, hazirlayan: sevket Sureya Akdemir, Ramzi Kitab Evi, 3Bask, Istanbul.

* Muhtar, Gazi Ahmet.

- Anilar Serguzest-1 Hayatimin, Tarih Vakfi, Yayinilari, Istanbul- Turkye, 1996.

- Takvimu,s-sinin, Hazirlayanlar: Yucel Dagli ve Hamit Pehlivanli, Genel Kurmay Basinevi, Ankava- Turkye, 1993.

* Nadim, Mahmud.

- Arabistan, da Bir Omur, Berleyen: Ali Birinci, Isis, Istanbul, 2001.

*Sarnm, Mewlut.

- El.Muearid. Turkce- Arapca Lugat, Hasan Baspehlivan- Istanbul, 1991.

* Sirma, Ihsan Sureyya.

- Yemen Isyanlari, Selam Yainevi, Konya Turkye.

*Tanrikut, Asef.

- Yemen Notlari, Ankara – Turkye. 1965.

* Tevfik, Mehment.

- Bir Devlet Adaminin, Hazf Rezen Hurmen, Armz, Istanbul, 1993.

*

- Turk Devletinin Mulki Idare Taksimati (1324-1325/1906-1907) B.E.O. Turkye.

*

- Yemen Basinin Baslanglcila – Ilgili Bazi Deyenlendir.

ز: المراجع الانجليزية:

* Bury. G. W.yemen:

- Arabia Infelix, Macmilan, London, 1915.

* Ingrams, Doreen and Leila.

- Records of Yemen 1798-1960, Archive Editions, London,1993.

و: المجلات والصحف:

- مجلة المسار (تصدر عن مركز التراث والبحوث اليمني ـ أمريكا) العدد الأول والثاني، ٢٠٠٥م.

- مجلة المسار – العدد الثالث، ٢٠٠٥م.

- صحيفة صنعاء العدد: ٢٨٩، ١٣٠٥هـ.

- صحيفة صنعاء العدد: ٦٤٥، ١٣١٣هـ.

- صحيفة صنعاء العدد: ٦٧٤، ١٣١٤هـ.

- Askeri Terih Belgeleri Dergisi, Ocak 2004, 117.

فهرس الأعلام

إبراهيم منور ---------- ٧٨، ٧٩
أبو الهدى الصيادي (الشيخ) ---------- ٤٤، ٨٨، ٨٩، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٨، ٢٠٩
أحمد آغا ----------١١٥
أحمد بن إبراهيم الهاشمي ---------- ٨٠
أحمد بن حسن قاسم---------- ٥٧
أحمد بن رزق السياني ---------- ٥١
أحمد بن عبد الله الجنداري-٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦٧، ٤٤٣
أحمد بن عبدالله الحسني ----------١١٨
أحمد بن قاسم حميد الدين----------٩٦، ٢٦٠
أحمد بن محمد الجرافي ----------٣٤٥
أحمد بن محمد الخباني----------٣٠، ١٨٢، ٢٠٥
أحمد بن هاشم----------٢٢٣
أحمد بن يحيى الكبسي ----------٧٨، ١٨١
أحمد بن يحيى عامر ----------٢٧٦
أحمد عزت باشا---٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٩، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٨٥
أحمد علي المجاهد----------٣٦٤
أحمد فتيني (الشيخ)----------٣٤٩
أحمد فيضي باشا- ٤٣، ٧٧، ٧٩، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٥٠، ١٧٢، ١٧٦، ١٨٤، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٥٠، ٤٠٠، ٤٠١
أحمد فيضي ١٨، ٤٣، ٧٨، ٧٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٥، ١٢٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٧٢، ١٧٦، ١٨٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٥٠، ٢٦٠، ٣٦٤، ٣٨١، ٤٠٠، ٤٠١
أحمد كحيل(الشيخ) ----------١١٣
أحمد محمد حجر ----------١١٦
أحمد مختار باشا ---------- ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١٦٢، ٢٩١، ٣٢٨
أحمد يحيى عامر ----------٢٧٣
الإدريسي٨٢، ١٨١، ١٩١، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٨٦
ارئرجيمس ----------٣١٣

اسكوت ---------- ٣٦٢
إسماعيل أبو دنيا---------- ٦٦
إسماعيل بن علي الأكوع ---------- ٥٨
إسماعيل بن يحيى الردمي ---------- ١١٣
إلياس بك ---------- ٢٥٨
الإمـام القاسمي ---------- ٧٣
أمين الريحاني---------- ٢٣٤، ٣١٨، ٣٣١
أنور باشا ---------- ٢٩١
بتشالز ---------- ٣١٢
توفيق الارناؤطي(الشيخ) ---------- ٢٦٩
توفيق باشا ٢٤، ٢٦، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١١٢، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٣٤، ٣٠٦، ٣١٤، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٥٠
ثابت باشا ---------- ٢٠٥، ٢٠٨
جاكوب---------- ٣٠٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٦٦
حزام الصعر (الشيخ) ---------- ١٣٩، ٢٥٦، ٢٥٧
حسان راضي ---------- ١٨٤
حسن بك---------- ٢٥٨
حسن بن أبي الهدى الصيادي---------- ١٨٦
حسن بن حسين عدلان ---------- ٥٧
حسن بن عبدالوهاب الوريث---------- ٢٣٦
حسن بن علي العريض---------- ٩٥
حسن بن قاسم أبو رأس---------- ٢٥٨
حسن بن قائد أبو رأس---------- ٢٥٨
حسن بن لطف السرحي ---------- ٢٣٦
الحسن بن يحيى الضحياني ---------- ٨٠
الحسن بن يحيى القاسمي (الإمـام الهادي) ---------- ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٧، ٦٨
حسن تحسين باشا---------- ١١٩، ١٢٠، ١٤٦، ١٨١، ١٩٢، ٢١٦
حسن حسني---------- ١٨٨
حسني أفندي ---------- ١٩٢، ٢١٨
حسني بك ---------- ٢٥٨
حسين ابن أحمد العرشي---------- ٢٦٨
حسين العمري---------- ٢٢٥، ٢٧٤
حسين بن إسماعيل الشامي---------- ٩٥
حسين بن عبدالله العمري ---------- ١٤٦
حسين بن على(الشريف) ---------- ٢١٩
حسين بن علي العمري ---------- ١٠٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٥٠، ٢٦٤
حسين بن علي بن حيدر آل خيرات ---------- ٢٣، ٢٤
حسين بن علي عبدالقادر---------- ٢٦٠
حسين بن علي غمضان الكبسي ---------- ٢٣٦

حسين بن محمد الحوثي ---------- ٥٧
حسين بن محمد عبدالقادر ---------- ١٨٢
حسين جاهد ---------- ١٩٠
حسين حلمي باشا- ٤٤، ٤٥، ١١٧، ١٦٦، ١٦٧، ١٧١، ١٩٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٨، ٤٠١
حمزة بن عبدالله الحسني ---------- ١٦٠، ٢٠٤
حمود بن ناجي جزيلان(الشيخ) ---------- ٢٢٢
راغب باشا ---------- ٢٧٠
رافق بك ---------- ١١٤
رجب أفندي ---------- ١٠٤
رديف باشا ---------- ٢٨
رشيد رضا ---------- ١٩٠، ٢٢٤
رضا باشا ---------- ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١١٦، ٢١١
رفيق العظم ---------- ١٩٠
زيد بن علي الديلمي ---------- ٢٥٤
ستيورت ---------- ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣٥٩، ٣٦٢
سعد بن محمد الشرقي ---------- ٢١٠، ٢١٢
سعيد باشا ---٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥١، ٢٦٩، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٧، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠
سعيد علي دوده(الشيخ) ---------- ١١٣
سليمان باشا ---------- ٢٧٠
سيد مصطفى سالم ---------- ٥٧، ٣١٨
سيفى أفندي ---------- ١٠٤
شاكر باشا ---------- ٢٠٧، ٢٠٨
شرف الدين أبو نيب (الإمـام الهادي) ---------- ٢٧، ٤٠، ٥١، ٥٧
شوكت باشا ---------- ٢٧٨
طاهر رجب ---------- ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ٢١٢
طلعت باشا ---------- ٢١٤
عايض بن مرعي (الأمير) ---------- ٢٤
عبد الحميد(السلطان) ---------- ٧٨
عبد الواسع الواسعي- ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٦، ٦٠، ٦٥، ٧١، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٣، ١١٠، ١١٣، ١١٨، ١٢٠، ١٢٧، ١٤٥، ١٤٦، ١٨١، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٩٤، ٣٤٤، ٣٦١، ٣٦٨، ٤٤٨
عبدالحميد الثاني(السلطان) ---------- ٣٠
عبدالحميد ----٤٧، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٥٠، ٢٦٧، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٤٦
عبدالرحمن ابن علي الحداد ---------- ٣٦٤

عبدالرحمن الحرازي---------- ١٦٥
عبدالرحمن بن إلياس----------٨٧، ٨٨، ١١٨، ١٦٠، ١٦١، ١٧١، ١٨٦، ١٨٩، ٢٠٤
عبدالرحمن بن سعد الدين الزبيري---------- ٢٠٦
عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف ---------- ٣٢٤
عبدالرحمن بن محمد المالكي----------٩٣
عبدالرشيد بك ----------٤٤
عبدالعزيز بن يحيى المتوكل ---------- ٢٧٣
عبدالقادر نعمان ---------- ٣٢٨
عبدالكريم العزير ---------- ٣٨٥
عبدالكريم بن فضل العبدلي (سلطان لحج) ----------٣٦٥، ٣٧٠
عبدالله ابن الإمام المتوكل المحسن ---------- ٢٢١
عبدالله ابن حمزة (الإمام) ----------٩٢
عبدالله العرشي ---------- ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٦٢
عبدالله العمري ----------٦٦
عبدالله الوزير ---------- ٢٦٢
عبدالله باشا----------١٠٨
عبدالله بن إبراهيم ---------- ٩٥، ٢١٠، ٢١٢
عبدالله بن أحمد العرشي ---------- ٢٥٩
عبدالله بن أحمد الوزير ---------- ٣٤٤
عبدالله بن حسين الشامي---------- ١١٦
عبدالله بن حسين العمري ---------- ٢٣٦
عبدالله بن حسين المتوكل ---------- ٢١٠
عبدالله بن عبدالوهاب سنان ---------- ١٠٤
عبدالله بن علي الحضوري----------٤٤
عبدالله بن محمد الضمين---------- ٣٧١
عبدالله بن يحيى أبو منصر ----------٣٢٨، ٣٦٨
عبدالله علي الحضوري----------٥٢
عبدالمجيد (السلطان)----------٢٨
عبدالواحد بن أحمد الخولاني----------٣١٠، ٣١١
عبدالوهاب بن محمد الشماحي----------٥٨
عبدالوهاب نعمان---------- ٣٦٤
عزت باشا ---------- ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٤٤
عزيز المصري(الفريق)---------- ٢٢٦
عصمت اينونو ---------- ٢١٩، ٢٧٣، ٢٧٩
على السراجي---------- ٢٦١
على بن أحمد بن إبراهيم---------- ٣٥٨
على بن عبدالله الوزير---------- ٣٤٤
على بن عبدالله عون ---------- ٢٠٤
على محمد المطاع ---------- ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ٢٧٤

علي أحمد المجاهد---------- ١٠٢
علي المقداد (الشيخ) ---------- ٩٥، ٢٦٠، ٢٦١
علي بن حسين (الذماري) ---------- ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢
علي بن عبدالله الحمزي ---------- ١١٠
علي بن عبدالله الوزير ---------- ٣٦٦
علي بن علي اليماني الصنعاني ---------- ٥١
علي بن محمد حميد الدين ---------- ١١١
علي بن محمد عون (الشريف)---------- ٢٤٦
علي بن يحيى حميد الدين ---------- ٢٦٥
علي حسين الحلالي ---------- ١٣٩، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩
علي حسين الدفعي(الشيخ) ---------- ٢٧
علي عبدالله الارياني---------- ٥٥
علي مثنى الحسيني الرجامي ---------- ٣٠، ٤٤
غالب بن عوض القعيطي (السلطان) ---------- ٣٢٣
غالب بن محمد (الإمـام الهادي)---------- ٢٦
فضل علوي ---------- ٨٦، ١٨٩
فيصل بن الحسين ---------- ٣٦٠
قاسم العزي---------- ٢٢٦، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦
قاسم بن حسين العزي---------- ٢٢٢
قائد بن أحمد أفندي ---------- ١٣٩
القعيطي (سلطان الشحر)---------- ١٦٢
القوسي (الشيخ)---------- ٢٦١
كامل باشا ---------- ٢١٠، ٢١١
الكثيري (السلطان) ---------- ١٦٢
لطف الله بن علي ساري---------- ٥٥
لطف بن علي ساري---------- ٧٣
محسن الشهاري(الإمام)---------- ٥١
محسن بك ---------- ٢٠٨
محسن بن أحمد الشهاري (الإمـام) ---------- ٢٧
محسن معيض(الشيخ) ---------- ٢٦
محمد ابن المتوكل محسن ---------- ١١٦
محمد ابن الهادي ---------- ٧٥
محمد أحمد نعمان ---------- ٥٧
محمد الخباني---------- ١٣٨، ٢١٢
محمد الشويع ---------- ٦٦
محمد المالكي---------- ١٨٩
محمد أمين أفندي---------- ١٣٩
محمد أمين(شيخ مشايخ ريمة) ---------- ٣٦٦
محمد باصهي (السيد)---------- ٢٧٨

محمد بن أحمد الحوثي ---------- ٢٧٣
محمد بن أحمد الشامي---------- ٩٥، ٢١٠، ٢١٢
محمد بن أحمد الصلاحي(الشيخ) ---------- ٢٥٨
محمد بن أحمد العراسي ----------٥٢
محمد بن الإمـام الهادي شرف الدين ----------٦٨، ٧٣
محمد بن القاسم (الإمام المنصور) - ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٨٤، ١٢٨، ١٥١، ١٥٢، ١٩٩، ٢٠١، ٢٤٨، ٣٨١
محمد بن الهادي ----------٥٨، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠
محمد بن حسن شايم----------٥٧
محمد بن زيد الحوثي---------- ٢٣٥
محمد بن سعد الشرقي----------٧٦
محمد بن عايض(الأمير) ----------٢٥، ٢٨
محمد بن عبدالملك الآنسي ----------٥١
محمد بن علي الشويع ---------- ١٠٤
محمد بن علي الوزير ---------- ٣٦٨
محمد بن عمر الحريري ----------٤٤
محمد بن عون (الشريف)----------٢٤
محمد بن فريد ---------- ١٦٩، ١٧٠، ١٧١
محمد بن قاسم حميد الدين---------- ٢٦٠
محمد بن محمد جغمان ---------- ١١٣
محمد بن يحيى (الإمـام المتوكل) ----------٢٣، ٢٤
محمد بن يحيى الحداد ----------٥٤
محمد بن يحيى المنصور ---------- ٢٣٥
محمد بن يحيى اليمني ---------- ٢٣٦
محمد بن يحيى بن شرف الدين ---------- ٣٢٩
محمد بن يحيى حميد الدين(الإمـام المنصور)-- ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥
محمد حسن دلال---------- ١١١، ١١٢، ١١٤، ٢٠٤
محمد حسين غمضان---------- ٢٠٧
محمد رشاد(السلطان) ---------- ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٣٣٧
محمد رشيد رضا ----------١٩٣، ٢٤٦
محمد سعد الشرقي---------- ٢١٢
محمد عبدالرحمن----------١٧٩، ١٨٣
محمد عبدالله الشرفي ---------- ٢١٠
محمد عبدالله المقحفي----------١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢
محمد علي الشامي ---------- ٢٦١
محمد علي باشا - ٢٣، ٢٤، ١٢٠، ١٨٠، ١٨٤، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٤٤، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٤٠٢
محمد علي رضا----------٤٤

محمد عيسى صالحيه ---------- ٥١
محمد مثنى الحسيني ----------١٩٩
محمد محمد البليلي بك ----------١٣٩
محمد محمد جغمان---------- ٦٦
محمد ناصر باشا ----------٣٢٨
محمد ناصر مقبل(الشيخ) ---------- ٢٥٨، ٣٦٤
محمد يحيى الشائف(الشيخ)----------٢٥٧
محمود اسعد افندي ---------- ٢٠٥، ٢٣٠
محمود شاكر ----------١٦٥
محمود نديم - ١٩، ٣٤، ٨٩، ٩٠، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١٤١، ١٨٤، ١٨٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٧، ٣٩٠، ٤٠٢، ٤٠٩
محي الدين باشا ----------٣٤٠
مسعود البارق الحاشدي(الشيخ) ----------٢٢١
مصطفى بك ----------١٠٤
مصطفى عاصم باشا ---------- ١٦٢، ١٦٦، ١٧٩
مظفر أفندي ----------١٠٤
منصور بن غالب (السلطان الكثيري)---------- ٣٢٣، ٣٢٤
المنصور ---------- ٦٠
ناجي أبو رأس (الشيخ) ----------١٣٩
ناصر مبخوت الأحمر(الشيخ) ---------- ٥٨، ٢٧٥، ٣٢٩، ٣٦٧
نجيب عزوري----------١٩٣
نصر الشائف (أمير الضالع)----------٣٢١
نور الدين (النائب) ----------١٧١
نور الدين أفندي----------١٦٢
هادي باشا (الفريق) ---------- ٢٠٥، ٢٠٨
يحيى بن حسين الكحلاني ---------- ٦٢، ٩٤
يحيى بن محمد المؤيدي---------- ٩٥
يحيى بن محمد حميد الدين (الإمام)-- ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٦، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٧١، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢،

٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩،
٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣،
٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠،
٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢،
٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨،
٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦،
٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩،
٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣،
٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٣، ٤١٩،
٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٦٨
يحيى شيبان ----------٢٥٧، ٣٦٨
يوسف بك----------٦٤
يوسف حسن باشا ----------١١٥، ٣٥١

فهرس البلدان

إب ٤١، ٥٤، ٥٥، ٦٢، ٦٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٥، ١١٣، ١٣٩، ٢١١، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٩٥، ٣١٢، ٣٦٤
أبها ---------- ٢٩، ٣٦، ٢١٩، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٦
أرحب ---------- ١١٣، ٢٠٣، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٤
أسطنبول ٣٥، ٤٣، ٤٥، ٨٨، ٩٠، ٩٨، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٠، ١٥٥، ١٦٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٩
الإسكندرية ---------- ٣٣٧
الافيوش ---------- ٣٣٣
ألمانيا ---------- ٢٤٣، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٤، ٣١٤، ٣١٦
آنس ---------- ٩٦، ١١٤، ١٣٩، ١٤٧، ٢٠٣، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٥٥، ٢٦٠
الأهنوم ---------- ٢٠٥
أوروبا ---------- ٢٢٠
إيطاليا ---------- ١٩٠، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٩، ٣٠٣
باب القاع ---------- ١٠٠
باب المندب ---------- ٣٢٢
باجل ---------- ٣٦١، ٣٦٦، ٣٧٢
باريس ---------- ١٨٨، ٣٣١
برط ---------- ٢٢٨
بريطانيا ---------- ١٩٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٦، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٤
بعدان ---------- ٩٦
بغداد ---------- ٣٣٧
بكيل ---------- ٣٦٨
بلاد البستان ---------- ٩٧
بلغاريا ---------- ٢٨٩
البلقان ---------- ٢١٩، ٢٧٩، ٢٨٩
بنغازي ---------- ٣٣٩
بني الحارث ---------- ٢٧
بني جبر ---------- ٦٧
بني جبير ---------- ١١٤
بني مطر ---------- ٦٢، ٩٥
بني مقاتل ---------- ٢٢٦
بئر أحمد ---------- ٣٣٣

بئر عابسة ---------- ٣٣٣
بئر مكين ---------- ٣٣٣
بيروت ---------- ١٩١، ٢٨٩، ٣٣٧
البيضاء---------- ٢٦٠، ٢٦٢، ٣٢٨
تركيا ---------- ٣٧٥
تعز٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٤١، ٩٧، ١٠٥، ١٠٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٨، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٥٨، ٣٠٤، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤٩، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٨٧
تهامة اليمن ----------٢٣
تهامة٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣١، ٣٥، ٦٣، ١٢٦، ١٦٦، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٣، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٨، ٤١٤
جازان---------- ٢٦٩
جبال الاهنوم---------- ١١٥
جبل الشرق ----------٢٣١، ٢٣٤
جبل بريم ---------- ١١٥
جبل عيال يزيد ---------- ١١٤، ١١٦، ٢٦١
جدة ---------- ٢٧٠، ٢٧٧، ٣٧٥
جزر فرسان ----------٢٨٤، ٢٨٥
الجزيرة العربية ---------- ٢٤٦
جزيرة بريم ---------- ٣١٥
جزيرة رودس---------- ١١١، ١٢٨، ١٦٥، ٢١٠
جمال الدين الخطيب---------- ١٩٣
جهران ----------٩٥
الجوف ----------٦٧
جيبوتي---------- ٣٠٤
جيزان----------٢٩
حاشد ---------- ١١٢، ١١٣، ٢٠٣، ٢١١، ٣٢٩، ٣٦٧، ٣٦٨
حبور----------٥٣
الحجاز ---------- ٤٢، ١٣٦، ١٦٢، ٢٤٨، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٩٠، ٣٣٩، ٣٨٧
حجة ---------- ٦٢، ٩٦، ١٤٧، ٢٢٦، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٧٦، ٣٦٨
الحجرية---------- ١٣٩
حجور----------٥٣
الحجيلة---------- ١٢٩، ٢٢٧، ٢٣٣
الحداء ---------- ٢٠٣، ٢٦١، ٣٦٨
الحديدة --٢٩، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٩٥، ٩٧، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٨، ١١٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٨، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٨٣، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨٧

حراز ---- ٢٤، ٢٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١١٢، ١١٣، ٢٢٦، ٣٤٤
حضرموت ---- ٢٩، ١٦٢، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٢٤
حضور ---- ٥٩
الحواشب ---- ٣٢٢
الحيمة ---- ٥١، ٦٢، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٥
خمر ---- ٣٤٣
الخوخة ---- ٣٣٠
خولان ابن عامر ---- ٨٢
خولان ---- ٦٧، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٦، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٤، ٣٦٨
الدريجة ---- ٣٢٢
دعَّان ---- ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٣٤٣
الدكيم ---- ٣١٧
دمشق ---- ١٩١
ذمار ---- ٩٥، ١١٤، ١٢٦، ١٣٩، ١٤٧، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٥٤
ذو حسين ---- ٦٧، ٢١١، ٢٢٨، ٢٥٨، ٢٩٥
ذو محمد ---- ٢١١، ٢٢٨، ٢٥٨، ٢٩٥
الراهدة ---- ٣٢٢
رحبان ---- ٨٠، ٨١
رداع ---- ١٣٩، ٢٢٦، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢
روسيا ---- ٢٩٠
الروضة ---- ٦٢، ٩٦
ريدة ---- ٢٠٥
ريمة ---- ٢٧، ٩٦، ١٢٦، ١٣٩، ٣٦٦
زبيد ---- ٣٣٤
زهدي مصطفى ---- ١٨٤
سالونيك ---- ٢٨٩
سحار ---- ٧٤، ٧٦
سنحان ---- ٩٥
سواكن ---- ١٦٦
السودة ---- ٣٤٣
سوريا ---- ٢٩٠
سيئون ---- ١٦٢، ٣٢٣
الشام ---- ٧٢، ٧٧
الشاهل ---- ٢٥٧، ٢٧٦
شبام كوكبان ---- ٩٥
شبام ---- ٩٧
شبوة ---- ٣٧٠
الشحر ---- ١٦٢
الشرف الأعلى ---- ٥٣

الشرف ---------- ٢٤٦، ٢٧٦
الشرفين ---------- ٢٧٦
شهارة ---------- ٥٣، ٥٨، ٨٠، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٥، ٢٠٤، ٢٤٦، ٢٦٥
الشيخ سعيد ---------- ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٥، ٣٤٠
الشيخ عثمان ---------- ٣٠٥، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٣١
صبر ---------- ٣٣٣
صبيا ---------- ٢٦٧، ٢٦٩
صربيا---------- ٢٨٩
صعدة٢٩، ٤٠، ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ١٦٣، ١٦٥، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٦
صعفان ---------- ٢٢٦
صنعاء٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧٤، ٧٩، ٨٠، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٢، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٣١، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٩
الضالع ---------- ٣٢٢، ٣٦٩
ضحيان---------- ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٨
الطائف ---------- ١٦١
طبرستان ---------- ٩٢
طرابلس الغرب---------- ٢١٩، ٢٢٥، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٩
طرابلس ---------- ٣٣٧، ٣٣٩
الطويلة ---------- ٢١٣
عدن--١٢٩، ١٦٠، ١٦٦، ٢٧٨، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٦٩
العدين ---------- ٣٣٠، ٣٣٤
العراق---------- ٢٩٠، ٣٣٩
عسير ---٢٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٦، ٩١، ١٠٨، ١٢٨، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٨١،

٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥١
عصر ---------- ١١٣
عمران ---------- ٩٧، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٤٧، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٥٧
فرنسا ---------- ١٢٩، ١٩٠، ٢٩٠، ٣٣١
فلسطين ---------- ٢٩٠
القاهرة ---------- ١٩٤
القدس ---------- ٣٣٧
قعطبة ---------- ٩٧، ٢٦٠، ٣٢٢
قفل شمر ---------- ١٠٥
قفلة عَذُر ---------- ١٩٩
قناة السويس ---------- ٣١٨
القنفذة ---------- ٣٢٦
كحلان تاج الدين ---------- ٢٦١
كوكبان ---------- ٢٧، ١٤٧، ٢٢٦، ٢٥٣
لحج - ٢٤٧، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٦، ٣٨٧
اللحية ---------- ٣٠٤، ٣١٧
لندن ---------- ١٨٨، ٣٥٨
لوزان ---------- ٢٧٨
ماوية ---------- ٣١٦، ٣٢٢
المجالة ---------- ٣٣٣
المحويت ---------- ٦٢، ٩٦
المخا ---------- ١٢٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦
المخلاف السليماني ٢٣، ٢٤، ٨٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٨٦، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨
المدينة المنورة ---------- ١٢٩، ١٥٣، ١٦١، ٢٠٨، ٣٢٦
المدينة ---------- ٢٤
مسراطة ---------- ٣٣٩
مسور حجة ---------- ٢١٣
المسيمر ---------- ٣٢٣
مصر ---------- ٧٨، ٩٣، ٢٧٧، ٢٩٠، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٤٢
مصوع ---------- ١٦٦
مضيق الدردنايل ---------- ٢٩٠
معبر ---------- ٩٧
مكة ---------- ٢٣، ٨٦، ٨٨، ١١٨، ١٥٣، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٩
المكلا ---------- ١٦٢
ملحان ---------- ٣٦٨

مناخة ---------- ٩٧، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٩، ١٦٣، ١٦٨، ١٨٠
ميدي ---------- ٣٣٠
نهم ---------- ٢١١، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٦٢
هجرة الاهنوم ----------٥٨
هجرة فللة ---------- ٥٦، ٦٧، ٨٣
همدان ----------١١٣، ٢٥٣
وادي الشاهل ----------٥٣
الوهط ---------- ٣٢٣
يافع ----------٢٦٠، ٣٦٩
يام ----------٧٤، ٩٧، ١٠٠
يريم ----------٤١، ٩٥، ٩٧، ١٤٧، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٦٣
اليمن ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٦٩
اليونان---------- ٢٨٩

فهرس المحتويات

* الإهداء ٥

* المصطلحات ٧

* مقدمة الناشر ٩

* مقدمة الدكتور: حسين العمري ١٠

* المقدمة ١٢

* التمهيد ٢١

* الفصل الأول: سياسة الإمام يحيى وعلاقته مع العثمانيين قبل صلح دعان (١٣٢٢-١٣٢٩هـ/ ١٩٠٤-١٩١١م) ٤٩

- نشأة الإمام يحيى ودوره السياسي قبل البيعة ٥١

- بيعة الإمام يحيى ٥٤

- ملامح السياسة المحلية للإمام يحيى ٦٠

- علاقة الإمام يحيى بالإمام الحسن بن يحيى القاسمي ٦٧

- علاقة الإمام يحيى بالعثمانيين قبل صلح دعان ٨٤

* الفصل الثاني: السياسة العثمانية في ولاية اليمن ١٣٢٢-١٣٢٩هـ/ ١٩٠٤-١٩١١م ١٢٣

- السياسة العامة ١٢٥

- لجان التفتيش واللوائح الإصلاحية ١٥٨

- دور مجلس المبعوثان في قضايا ولاية اليمن ١٧٣

- موقف الرأي العام العربي والعثماني من السياسة العثمانية في ولاية اليمن ١٨٥

* الفصل الثالث: صلح دعان وأثره على أوضاع ولاية اليمن ١٩٧

- محاولات الصلح السابقة ١٩٩
- صلح دعان عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م ٢١٦
- العلاقة بين الإمام يحيى والعثمانيين بعد صلح دعان ٢٤٨
- دور الإدريسي في أوضاع ولاية اليمن ٢٦٦
* الفصل الرابع : الحرب العالمية الأولى واستقلال اليمن ٢٨٧
- ولاية اليمن خلال الحرب العالمية ٢٨٩
- التأثير البريطاني على الأوضاع في ولاية اليمن ٣٠٧
- دخول القوات العثمانية منطقة لحج ٣١٤
- خروج العثمانيين من اليمن ٣٣٧
- دخول الإمام يحيى مدينة صنعاء واستلامه الحكم ٣٤٣
- مواقف القوى المحلية والخارجية من تسلم الإمام يحيى الحكم في اليمن ٣٤٨
- علاقة الإمام يحيى بالعثمانيين بعد تسلمه الحكم ٣٧١
* الخاتمة ٣٧٩
* الملاحق ٣٩٣
* قائمة المصادر والمراجع ٤٣٧
* فهرس الأعلام ٤٥٣
* فهرس البلدان ٤٦١
* فهرس المحتويات ٤٦٧